جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الدُّرَرُ الجوهريةُ في حلِّ شرحِ الأَزهريةِ

للشيخ علي بن عبد القادر النبتيتيّ (ت: ١٠٦١هـ)

دراسة وتحقيق

من بداية المخطوطة إلى باب جمع المؤنث السالم

أطروحةٌ تقدَّم بها الطالب:

ضياء محمد حمضل خليفة الشعبيّ

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

بإشراف

أ. د: أحمد عبدالله حمود العاني　　　**أ. م. د: نصيف جاسم محمد الراوي**

١٤٤١هـ　　　**٢٠٢٠ م**

إقرار المشرفين

أشهد أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (**الدرر الجوهريّة في حلِّ شرح الأزهريّة، للشيخ علي بن عبد القادر النبتيتيِّ (ت: ١٠٦١ هـ) دراسة وتحقيق، من بداية المخطوط إلى باب جمع المؤنث السالم**)، المقدمة من الطالب : (**ضياء محمد حمضل خليفة الشعيبيِّ**)، قد جرى تحت إشرافنا في كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع:	**التوقيع:**
أ. د: أحمد عبد الله حمود العاني	**أ. م. د: نصيف جاسم محمد الراوي**
التاريخ: / / ٢٠١٩م	**التاريخ: / / ٢٠١٩ م**

التوقيع:

رئيس القسم

أ. د: عثمان عبد الحليم جلعوط الراوي

التاريخ: / / ٢٠١٩م

إقرار الخبير العلمي

أشهد أني قرأت الأطروحة الموسومة بـ (**الدرر الجوهرية في حلِّ شرح الأزهرية للشيخ علي بن عبد القادر النبتيتيِّ (ت:١٠٦١هـ) دراسة وتحقيق من بداية المخطوطة إلى باب جمع المؤنث السالم)** المقدمة من طالب الدكتوراه: (**ضياء محمد حمضل خليفة الشعيبي)** إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

توقيع:

أ.م.د. ناظم ذياب أحمد

جامعة تكريت- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية

/ / ٢٠١٩

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾

من سورة آل عمران: ١٨.

الإهداء

إلى: خير من نطق بالضاد سيدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

إلى : من دعت لي بالفوز والظفر (أُمِّي الغالية).

إلى : من غمرني بعطفه وحنانه، وأسدل عليَّ من عطائه (والدي العزيز) أمد الله بعمره.

إلى : إخوتي .

إلى : زوجي جنة الدنيا العالية ، و صبيتي قطوفها الدانية .

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أمدني بكرمه، وأفاض عليّ بنعمه، وحفّزني لشكره، ووعدني لمزيد فضله، إذ قال: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ (١)، وأُصلي وأسلم على إمام المتقين، المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد (ﷺ)، القائل: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)(٢).

لذا فلزامًا عليّ، وعرفانًا بالجميل أن انسب الفضل لأهله، وأضع الشكر محله، مقدمًا خالص الشكر وعظيم الثنائي إلى الأستاذ الدكتور: (أحمد عبد الله حمود العاني)، والأستاذ المساعد الدكتور: (نصيف جاسم محمد الراوي) الذي تقف أمامهما كلماتي وجلة، وحروفي متلعثمة خجلة، عاجزة أن تفيهما حقهما كيف لا ولهما يد عليَّ، ومكارم سخيَّة، فقد لازماني كظلي، ولم يبخلا عليَّ بالوقت والجهد، على الرغم من علمي بكثرة الانشغال وصعوبة الظروف، إلا أنهما واكبا عملي من أوّله إلى آخره، ولم يبخلا عليَّ بما جاد ربِّي عليهما من سعة علم، ورجاحة عقل، حتى استوى عملي على سوقه، وجنيت ثمره.

كما أقدم شكري وعرفاني إلى جميع العاملين في جامعة الأنبار الكريمة عامةً، وإلى أساتذتي في قسم اللغة العربية خاصةً؛ لسعة صدورهم، ولما أفادوني به من العلم والمعرفة في مراحل الدراسة.

ومن باب ردِّ الجميل، واعترافًا بالفضل أقدم شكري لأخي الحبيب على قلبي الأستاذ: [محمد خيري صالح الكبيسي]، الذي ساعدني في إخراج هذه الأطروحة على ما هي عليه الآن.

وكذلك قرَّة عيني أخي [أبو الحارث] الذي وقف إلى جانبي ولم يبخل عليَّ بالنُّصح والمشورة.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٧.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك: ٣٣٩/٤ برقم ١٩٥٤، وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح.

ولا يفوتني أن أقدم شكري وعرفاني إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، وإلى كلّ من مدَّ يد العون لي في أطروحتي، الذين لم يبخلوا علي في توجيهاتهم السديدة ، ولا أملك تُجاههم إلا الدعاء بأن يحفظهم الله من كلِّ سوء، وأن يجعل عملهم في صحائف أعمالهم إنه هو السميع المجيب.

الباحث

فهرس الموضوعات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	الآية القرآنية.	أ
٢	الاهداء.	ب
٣	شكر وعرفان.	ت- ث
٤	المقدّمة.	١-٣
٥	**القسم الأول: الدراسة، وفيه أربعة فصول:**	٤-١١٥
٦	**الفصل الأول: التعريف بالعلمين ، وعناية العلماء بالأزهريّة.**	٤ ــ ٢٣
٧	**المبحث الأوّل**: التعريف بالعلمين.	٤-٢١
٨	المطلب الأوّل: التعريف بالأزهريّ.	٤-١٤
٩	المطلب الثاني: التعريف بالنبتيتيّ.	١٤-٢١
١٠	**المبحث الثاني**: عناية العلماء بشرح الأزهريّة.	٢٢-٢٣
١١	**الفصل الثاني: دراسة الدرر الجوهريّة في حلِّ شرح الأزهرية:**	٢٤ ــ ٦٨
١٢	**المبحث الأوّل**: وفيه: ثلاثة مطالب:	٢٤-٥٣
١٣	المطلب الأوّل: منهج النبتيتيّ في كتابه .	٢٤-٤٧
١٤	المطلب الثاني: المصادر التي صرّح بها في كتابه .	٤٨-٥٠
١٥	المطلب الثالث: المآخذ على الشرح .	٥١-٥٣
١٦	**المبحث الثاني**: وفيه: أربعة مطالب:	٥٤-٦٨
١٧	المطلب الأوّل: اختياراته واعتراضه على الأزهري.	٥٤-٥٧
١٨	المطلب الثاني: ردوده.	٥٨-٦١
١٩	المطلب الثالث: آراؤه البصريّة.	٦٢-٦٣
٢٠	المطلب الرابع: المصطلحات الكوفيّة التي ذكرها النبتيتيّ	٦٤-٦٨
٢١	**الفصل الثالث**: موقفه من أصول النحو، والتعليل.	٦٩ – ١٠٣
٢٢	**المبحث الأوّل**: وفيه: ثلاثة مطالب:	٦٩-٩٥
٢٣	المطلب الأوّل: الإجماع.	٦٩-٧١

٢٤	المطلب الثاني: السماع.	٧٢-٩٢
٢٥	١-القرآن الكريم .	٧٣-٧٧
٢٦	٢- القراءات القرآنيّة .	٧٧-٨١
٢٧	٣-الحديث النبويّ الشريف .	٨١-٨٤
٢٨	٤-شعر العرب .	٨٤-٩١
٢٩	٥-اللهجات .	٩١-٩٢
٣٠	المطلب الثالث: القياس.	٩٣-٩٥
٣١	**المبحث الثاني:** التعليل عند النبتيتيّ.	٩٦-١٠٣
٣٢	**الفصل الرابع : منهج تحقيق المخطوط:**	١٠٤ – ١١٣
٣٣	توثيق نسبة الكتاب وعنوانه.	١٠٤-١٠٥
٣٤	وصف النسخ الخطيّة.	١٠٥-١٠٦
٣٥	منهجي في التحقيق.	١٠٧-١٠٨
٣٦	صور لبدايات المخطوط ونهايته.	١٠٩-١١٣
٣٧	الخاتمة.	١١٤-١١٥
٣٨	**القسم الثاني: النصّ المحقق.**	١١٦-٣٩٠
٣٩	خطبة المؤلف.	١١٦
٤٠	شرح خطبة الأزهريّ.	١١٩
٤١	الكلام في لفظ الجلالة.	١٢٠
٤٢	الكلام في الرحمن الرحيم.	١٢١
٤٣	الكلام في الحمد لله .	١٢٣
٤٤	إيثار الحمد على المدح والثناء .	١٢٥
٤٥	الكلام في الشهادة.	١٢٧
٤٦	الكلام في الآل .	١٣٧
٤٧	**باب الكلام**	
٤٨	الكلام عند اللغويين .	١٤٨

٤٩	الكلام والمعنى عند المتكلّمين.	١٥٢
٥٠	الكلام عند النحاة .	١٥٤
٥١	**باب اللفظ والصوت، والإفادة ، والقصد .**	
٥٢	اللفظ والصوت.	١٥٨
٥٣	الإفادة .	١٧٠
٥٤	القصد .	١٧٥
٥٥	**باب الوضع والتركيب**	١٧٩
٥٦	**باب اجزاء الكلام**	١٨٣
٥٧	الاسم .	١٨٣
٥٨	الفعل .	١٨٤
٥٩	الحرف .	١٨٥
٦٠	الخلاف في اسم الفعل .	١٨٦
٦١	**باب علامات الاسم**	
٦٢	الخفض .	١٩١
٦٣	التنوين .	١٩٤
٦٤	الألف واللام .	٢١١
٦٥	دخول عامل الخفض.	٢١٦
٦٦	**باب علامات الفعل**	٢١٨
٦٧	العلامة المشتركة (قد) .	٢١٩
٦٨	علامة الفعل المضارع :	٢٢٠
٦٩	١- السين وسوف .	٢٢٠
٧٠	٢- نون التوكيد الثقيلة والخفيفة .	٢٢٢
٧١	علامة الفعل الماضي:	٢٢٣
٧٢	تاء التأنيث الساكنة.	٢٢٣
٧٣	علامة فعل الأمر:	٢٢٥

٧٤	ياء المخاطبة مع الطلب .	٢٢٥
٧٥	علامة الحروف.	٢٢٧
٧٦	**باب أقسام اللفظ:**	٢٣٠
٧٧	١- اللفظ المفرد .	٢٣١
٧٨	٢- الاسم المركّب .	٢٣٢
٧٩	أقسام المفرد	٢٣٣
٨٠	أقسام الاسم	٢٣٨
٨١	أقسام الفعل	٢٤١
٨٢	أقسام الحرف	٢٤٣
٨٣	الحروف المشتركة	٢٤٣
٨٤	الحروف المختصّة بالأسماء	٢٤٦
٨٥	الحروف المختصّة بالأفعال	٢٤٧
٨٦	**باب أسباب تسمية أقسام الكلام:**	٢٤٨
٨٧	١- سبب تسمية الاسم.	٢٤٨
٨٨	٢- سبب تسمية الفعل.	٢٤٩
٨٩	٣- سبب تسمية الحرف .	٢٥١
٩٠	أقسام المركّب	٢٥١
٩١	**باب الإعراب والبناء في الاسماء .**	٢٥٥
٩٢	١- الاسم المعرب.	٢٥٨
٩٣	٢- الاسم المبنيّ .	٢٦١
٩٤	باب الإعراب الظاهر والمقدّر .	٢٦٣
٩٥	باب البناء الظاهر والمقدّر .	٢٧٨
٩٦	البناء الظاهر:	٢٨٠
٩٧	حركة البناء المقدرة	٢٨٧

٩٨	باب المعرب والمبني من الأفعال	٢٩١
٩٩	المعرب من الأفعال	٢٩١
١٠٠	المبني من الأفعال	٢٩٣
١٠١	باب الإعراب الظاهر والمقدر	٢٩٧
١٠٢	الإعراب الظاهر	٢٩٧
١٠٣	الإعراب المقدر	٢٩٨
١٠٤	ما يقدر فيه حرف	٢٩٨
١٠٥	الفعل المضارع المتصل بواو الجماعة الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين الفعل المضارع المتصل بياء المخاطبة الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد مباشرة	٢٩٩ ٣٠١ ٣٠١ ٣٠٣
١٠٦	ما تقدر فيه حركة	٣٠٤
١٠٧	المبني من الأفعال: ١- الفعل الماضي ٢- فعل الأمر	٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠
١٠٨	**باب في الحروف**	**٣١٣**
١٠٩	بناء الحرف	٣١٥
١١٠	**باب الإعراب والبناء اللفظيّ والمعنويّ**	٣٢٠
١١١	١- البناء اللفظي والمعنوي ٢- أنواع البناء	٣٢٠ ٣٢٣
١١٢	٣- الإعراب اللفظي والمعنوي	٣٢٥
١١٣	**باب الإعراب والعامل**	
١١٤	أنواع الإعراب	٣٣٠

١١٥	**باب علامات الإعراب والبناء**	٣٣٨
١١٦	علامات الإعراب الأصلية	٣٤٠
١١٧	مواضع الضمة:	٣٤٢
	الضمة في الاسم المفرد.	٣٤٢
	الضمة في جمع التكسير.	٣٤٣
	الضمة في جمع المؤنث السالم .	٣٤٥
	الضمة في الفعل المضارع .	٣٤٩
١١٨	مواضع الفتحة:	٣٥٠
	الفتحة في الاسم المفرد .	٣٥٠
	الفتحة في جمع التكسير.	٣٥٠
	الفتحة في الفعل المضارع .	٣٥١
١١٩	مواضع الكسرة:	
	الكسرة في الاسم المفرد.	٣٥١
	الكسرة في جمع التكسير .	٣٥٢
	الكسرة في جمع المؤنث السالم	٣٥٢
١٢٠	مواضع السكون:	٣٥٥
١٢١	**باب علامات الإعراب الفرعية**	٣٥٦
١٢٢	ما ينوب عن الضمة	٣٥٧
١٢٣	ما ينوب عن الفتحة	٣٥٨
١٢٤	الملحق بجمع المذكر السالم	٣٦١
١٢٥	نيابة الواو عن الضمة في الأسماء الستة	٣٦٦
١٢٦	إعراب الأسماء الستة	٣٦٩
١٢٧	الألف تنوب عن الضمة	٣٧٦
١٢٨	الألف تنوب عن الفتحة	٣٨٣
١٢٩	الياء تنوب عن الكسرة	٣٨٤

١٣٠	النون تنوب عن الضمة	٣٨٧
١٤٠	الفهارس.	٣٩١-٤٠٩
١٤١	فهرس القرآن الكريم وقراءاته .	٣٩١-٣٩٨
١٤٢	فهرس الأحاديث النبوية.	٣٩٩
١٤٣	فهرس الأبيات الشعرية وأنصافها.	٤٠٠-٤٠٥
١٤٤	فهرس الأمثال.	٤٠٦
١٤٥	فهرس الأعلام.	٤٠٧-٤٠٨
١٤٦	فهرس القبائل.	٤٠٩
١٤٧	المصادر والمراجع.	٤١٠-٤٥٩
١٤٨	ملخص الأطروحة باللغة الإنكليزية.	A-B

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، وجعل العلم نورًا والجهل ظلامًا، وأُصلي وأُسلمُ على خير مَنْ مشى على قدم، وجعل الله أمته خير الأمم، سيدنا محمد (ﷺ)، **وبعد:**

لقد ترك الأسلاف لنا تراثًا ضخمًا من تراثهم، وبقيت هذه الآثار محفوظة في مظانها في دور العلم العامة والخاصّة، ينهل منها من عرفها، منها ما هو مطبوعٌ ومتداولٌ، ومنها ما هو في خزائن المخطوطات لم ير النور بعدُ، ولمَّا كان كتاب :

((الدرر الجوهريَّة في حلِّ شرح الأزهريِّة لعلي بن عبد القادر النبتيتيِّ المتوفى سنة (١٠٦٥هـ))، من الشروح التي تميزت بغزارة المادة العلميَّة، لما اشتملت عليه من مباحث في علوم مختلفة، استطاع الشيخ أن يقدّم من خلالها إيضاح المبهم، وزيادة الإفهام، وترسيخ القواعد اللغوية والنحوية، فأقبل عليه النبتيتيُّ شارحًا موضحًا ما أبهم من عبارته، فكان موفقًا في جلِّ ما ذهب إليه.

ومن أسباب اختياري لهذا الموضوع لكي يكون عنواناً لإطروحتي، ما يأتي:

السبب الأول: محبتي لكتاب الله تعالى، ورغبتي في اللغة العربية.

السبب الثاني: إحياء التراث وإبراز جهد القدامى في إخراج مؤلفاتهم إلى مكتبة اللغة العربية.

السبب الثالث: أهمية هذا الكتاب وما حوته عباراته، فقد جاءت مشيرة إلى المقصود من هذا الفن.

وهو من المخطوطات التي لم تحقّق ولم تطبع – بحسب علمي – فقمت بدراسته وتحقيقه، لعلَّ الله ينفع به، فاستشرت بعض أساتذتي الأفاضل الذين لهم اهتمام بهذا العلم، وزملائي الكرام، فأثنوا على الاختيار، فعقدت العزم، وأخلصت النيَّة على تحقيق المراد، إلَّا أنِّي واجهت معوقات خلال التحقيق والدراسة لهذا الكتاب ، منها:

أنَّ المخطوط ذو حجم كبير، والرسالة لها وقت معلوم لا يمكن تجاوزه، فأشار عليَّ ذوو الرأي والاختصاص مشاركته مع زملاء لي، فقُسِّم الكتاب على ثلاثة طلّاب، وقد وقع على عاتقي تحقيق الثُّلث الأوَّل من هذا المخطوط، فصار العنوان (الدرر الجوهرية في حلِّ شرح الأزهرية للشيخ علي

بن عبد القادر النبتيتي (ت١٠٦٥هـ) دراسة وتحقيق من بداية المخطوطة إلى باب جمع المؤنث السالم).

والأخرى قلَّة المصادر من كتب التراجم التي ترجمت للشيخ النبتيتيِّ، فمَنْ ترجم له- رحمه الله- لم يذكر أمورًا خاصة به، كنشأته ورحلته في طلب العلم ونسبه وأسرته، مما اضطرني إلى إغفال ذكرها في فصل دراسته، مكتفيًا بما وقع تحت يدي من معلومات متوفرة عنه .

ومن الصعوبات الأخرى التي واجهتني ما أحال إليه الشيخ من مصادر وعلماء، فجزء منها ما زال في خزائن التراث لم يحقق، والمحقق لم ينشر، فكان الوصول إليه صعبًا، إلا أنني سعيت جاهدًا إلى تحقيق المبتغى ونيل المرام ، فلم أدَّخر وقتًا، ولا جهدًا حتى وفّقتُ في جلِّها بحمد الله ومنته .

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه بعد المقدمة على قسمين:

القسم الأول: الدراسة، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالأعلام وعناية العلماء بالأزهرية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالأزهري والنبتيتيِّ ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالأزهري.

المطلب الثاني: التعريف بالنبتيتيّ.

المبحث الثاني: عناية العلماء بشرح الأزهرية:

الفصل الثاني: دراسة الدرر الجوهرية في حلِّ شرح الأزهرية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج النبتيتيِّ ومصادره والمآخذ عليه وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأوّل: منهج النبتيتيِّ في كتابه .

المطلب الثاني: المصادر التي صرّح بها في كتابه .

المطلب الثالث: المآخذ على الشرح .

المبحث الثاني: وفيه أربعة مطالب .

المطلب الأوّل: اختياراته واعتراضاته على الأزهري.

المطلب الثاني: ردوده.

المطلب الثالث: آراؤه البصريَّة.

المطلب الرابع: المصطلحات الكوفية التي ذكرها النبتيتيّ.

الفصل الثالث: موقفه من أصول النحو وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: الإجماع.

المطلب الثاني: السماع.

المطلب الثالث: القياس.

المبحث الثاني: التعليل عند النبتيتيّ.

الفصل الرابع : منهج تحقيق المخطوط، وفيه:

توثيق نسبة الكتاب وعنوانه.

وصف النسخ الخطيّة.

منهجي في التحقيق.

صور لبدايات المخطوط ونهايته.

والقسم الثاني: النص المحقق.

وأتبعت ذلك بفهارس جامعة للتحقيق.

وبعد: فأقول هذا هو جهدي، وحسبي أني اجتهدتُ، فـ(كلُّ ابن آدم خطّاء)[1]،فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله وحده، وإن كانت الأخرى فمنّي، وأسأل الله المغفرة، كما أسأل الله العليَّ القدير أنْ يتقبّل مني هذا العمل وأن يجعله في موازين حسناتي، وأن يوفقني لما يحبه ويرضاه، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي في سننه: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، باب حديث قتادة: ٦٥٩/٤، برقم: ٢٤٩٩.

الفصل الأوَّل:

التعريف بالأعلام وعناية العلماء بالأزهرية

المبحث الأول:

المطلب الأول: التعريف بالأزهري:

اسمه ونسبه ولقبه:

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الأزهريّ(١) الشافعيّ النحويّ(٢)، **والجرجيّ**(٣): نسبة إلى جُرجا: وهي قرية من أعمال الصعيد قرب إِخْمِيم: بلدة بالصعيد في الإقليم الثاني، تطلُّ على النيل من الجهة الغربيَّة(٤)، وهذه النسبة لمحل ولادته، ولقب أيضًا بالوقادّ(٥)، وزين الدين(٦).

مولده ونشأته :

وُلِدَ الشيخ خالد الأزهريّ سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة في جرجا(٧)، ثم تحوَّل وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة، وقرأ القرآن صغيرًا، إلَّا أنَّه لم يُقبِل على طلب العلم إلَّا في كبره، وقيل كان عمره ستًّا وثلاثين سنة، وذُكر أنَّ سبب اقباله عليه، أنَّه كان وقادًا في الأزهر يوقد المشاعل ويتعهد بزيتها وفتيلها، فسقطت منه يومًا فتيلة على كرَّاس أحد الطلبة، فشتمه وعيَّره بجهله، فعزَّ عليه شتمه، وأراد أن يزيل عن نفسه عار الجهل، فترك الوقادة، وأكبَّ على طلب العلم(٨)، فقرأ العمدة، ومختصر أبي

---

(١) نسبة إلى الأزهر الشريف. ينظر: الضوء اللامع: ٣/١٧١ .

(٢) ينظر: شذرات الذهب: ١٠/٣٨، والضوء اللامع: ٣/١٧١.

(٣) ينظر: الضوء اللامع : ٣/١٧١، والكواكب السائرة : ١/١٩٠، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢/٧٤ .

(٤) ينظر: ومعجم البلدان : ١/١٢٣.

(٥) لأنّه كان وقادًا في الأزهر، يوقد المشاعل ويتعهد بزيتها وفتيلها، ينظر: شذرات الذهب: ١٠/٣٨.

(٦) ينظر: شذرات الذهب : ١٠/٣٨.

(٧) ينظر: الضوء اللامع : ٣/١٧١، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢/٧٤ .

(٨) ينظر: شذرات الذهب : ٨/٢٥.

شجاع[١]، والمنهاج[٢]، وقرأ العربية، والمعاني والبيان، والمنطق، والأصول، وفقه الشافعي، والصرف والفرائض والحساب[٣].

شيوخه:

أخذ الشيخ عن جمهرة من العلماء، وفي مختلف العلوم والفنون، ومنهم على سبيل الإيجاز مرتبين بحسب سني الوفيات :

١- داود المالكيّ :

داود بن سليمان بن أبي الحسن، بن أبي الرَّبيع البنبيّ الخطيب المالكيّ، ويعرف بأبي الجود[٤]، ولد في سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة بالقرب من جزيرة بني نصر، ونشأ بها فحفظ القرآن، والعمدة والرسالة، والمختصر الفرعي أَيضًا، وألفية ابْن مَالك، ثمَّ انتقل إِلى القاهرة، فلازم الاشتغال في الفقه والفرائض والعربية وغيرها[٥]، ومن شيوخه الشهاب الصنهاجيّ في الفقه، والجلال الحلوانيّ في البيان والمعاني، والقاياتي في أصول الفقه، والعربيَّة عن العقباني المغربيّ والجمال الاقفهسيّ، له شرح مطول على مجموع الكلاعيّ[٦]، أخذ الازهريّ عنه الفرائض والحساب، (ت سنة: ٨٦٣هـ)[٧].

---

(١) مختصر أبي شجاع كتاب في فروع الفقه الشافعي، لأحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني، الشافعي(ت ٥٠٠هـ)، ينظر: كشف الظنون: ١٦٢٥/٢، ومعجم المؤلفين: ١٥٠/٢.

(٢) المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج، هو شرح الإمام الحافظ أبي زكريا: يحيى بن شرف النووي(ت ٦٧٦هـ)، ينظر: ينظر: كشف الظنون:٥٥٥/١ .

(٣) ينظر: الكواكب السائرة: ١٩٠/١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٧٤/٢، وديوان الإسلام: ٢٠٨/٢، والأعلام: والأعلام: ٢٩٧/٢، وشذرات الذهب: ٢٥/٨، ومعجم المفسرين : ١٧١/١ .

(٤) ينظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر : ١٠٩١/٣ .

(٥) ينظر: الضوء اللامع: ٢١١/٣ .

(٦) ينظر: معجم المؤلفين:١٣٧/٤ .

(٧) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان : ١١١/١، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٩٢/٢ .

٢- يعيش المغربي :

هو يعيش المغربيّ المالكيّ، أخذ الأزهريّ عنه العربية وعددًا من الفنون، وكان عالمًا خيِّرا يقيم بسطح الجامع الأزهر، (ت سنة: ٨٦٤هـ) (١) .

٣- المنَّاويّ :

يحيى بن محمد بن محمد بن محمد بن أَحمد بن مخلوف بن عبد السلام الشرف أَبو زكريا بن سعد الدين بن القطب بن الجمال بن الشهاب بن الزين الحداديّ الأَصل المناويّ القاهريّ الشَّافعيّ، والد زين العابدين محمد، ويُعرف بالمناوي، فقيه، أصولي، محدِّث، اخباري، وُلِد في العشر الأول من ذي الحجَّة سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، له تصانيف، منها : شرح مختصر المزنيّ(٢)، وحاشية على شرح البهجة الوردية(٣)، وكلاهما في فروع الفقه الشافعيّ، حاشية على الروض الأنف للسهيليّ في السيرة(٤)، وتلخيص بذل الماعون في الطاعون لابن حجر العسقلاني(٥)، (ت سنة: ٨٧١هـ) (٦) .

٤- الشُّمُنِّيّ :

أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن عليّ بن يحيى بن محمد بن خلفة الله بن خليفة الشيخ الإمام العالم العلامة المفسِّر المحدِّث الأصوليّ المتكلِّم النحويّ، أحد أئمة الحنفية، لزم الأزهر سنين طويلة(٧).

---

(١) ينظر: الضوء اللامع : ٢٨٧/١٠.

(٢) مختصر المزني في فروع الشافعية للشيخ، إسماعيل بن يحيى المزني، الشافعي (ت ٢٦٤ هـ)، ينظر: ١٦٣٥/٢.

(٣) البهجة الوردية في فروع الفقه الشافعي لعمر بن مظفر الوردي الشافعي، (ت ٧٤٩هـ)، وهي خمسة آلاف بيت، ينظر: كشف الظنون:١٢٦/١.

(٤) الروض الأنف، في شرح غريب السير لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، (ت ٥٨١ هـ)، ينظر: كشف الظنون:٩١٧/١ ، ومعجم المؤلفين : ٣/٨ .

(٥) ينظر: معجم المؤلفين: ٢٢٧/١٣ .

(٦) ينظر: الضوء اللامع : ٢٤٥/١٠ ، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول : ٤٠٩/٣، وشذرات الذهب : ٣١١/٧.

(٧) ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: ١٠٠/٢، والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: ١٠٨٢/٣ .

والشُمَّنِيّ: نسبة إلى شُمُن: من عمل استراباذ[١] ، قال عنه السيوطي:((إمام النُّحاة في زمانه، وشيخ العلماء في أَوانه، شهد بنشر علومه العاكف والبادي، وارتوى من بحار فهومه الظمآن والصادي، أمَّا التَّفسير فهو بحره المحيط، وكشَّاف دقائقه بلفظه الوجيز، الفائق على الوسيط والبسيط، وأمَّا الحديث فالرحلة في الرِّواية والدارية إليه، والمعول فِي حلِّ كلِّ مشكلاته، وفتح مقفلاته عليه))[٢].

وصنَّف "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، و"مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء" للقاضي عياض[٣]، و"شرح مختصر الوقاية" وسمَّاه "كمال الدراية"[٤]، و"شرح نظم النخبة"[٥]، توفى بالقاهرة في في ذي الحجة (سنة: ٨٧٢هـ)، عن إحدى وسبعين سنة[٦].

٥- الكافيجيّ :

أبو عبدالله محيي الدين محمد بن سليمان الرومي الحنفيّ، المعروف بالكافيجيّ، لقِّب بالكافيجيّ لكثرة اشتغاله بكافية ابن الحاجب[٧]، كان إماما في علم الكلام وأصول الفقه والنحو، له تصانيف كثيرة ، وقد ذكر السيوطي أنَّه سأله يومًا أن يسمِّي له مصنفاته ليكتبها في ترجمته، فَقَالَ: لَا أقدر على ذلك، قال: ولي مؤلفات كَثِيرَة أنسيتها فلا أعرف الآن أسماءها[٨]، وله مؤلفات منها :

حاشية على تفسير البيضاويّ، وحاشية على الكشاف، وشرح القواعد، وشرح مختصر الجرمينيّ، وحاشية على المطوَّل[٩]، (ت سنة: ٨٧٩ هـ)[١٠].

---

(١) ينظر: توضيح المشتبه : ١٧٣/٥ .

(٢) بغية الوعاة: ٣٧٥/١ .

(٣) كتاب في السير. ينظر: معجم المؤلفين: ١٤٩/٢.

(٤) كمال الدراية في شرح النقاية في الفقه، ينظر : معجم المؤلفين: ١٤٩/٢.

(٥) شرح نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر في علوم الحديث وسماه العالي الرئبة شرح نظم النخبة، ينظر: معجم المؤلفين: ١٤٩/٢ .

(٦) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢٢٨/١، والأعلام : ٢٣٠/١ .

(٧) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢٣٦/٥، والفوائد البهية في تراجم الحنفية: ١٦٩/١ .

(٨) ينظر: بغية الوعاة : ١١٧/١ .

(٩) ينظر: ديوان الإسلام :٦٤/٤ .

(١٠) ينظر: بغية الوعاة: ١١٧/١، ونظم العقيان في أعيان الأعيان:١٣٥/١، والأعلام :١٥٠/٦، ونثل النبال بمعجم الرجال:٥١٩/٤.

٦- السَّنْهوريّ :

عليّ بن عبد الله بن عليّ نور الدّين أَبُو حسن النطوبسيّ ثمَّ السنهوريّ ثمَّ القاهريّ الأَزهرِيّ المالكيّ الضَّرير ويعرف بالسنهوريّ(١).

ولد سنة: أَربع عشرة وثمانمائَة تقريبًا بنطوبس وانتقل منها إلى سنهور، فحفظ بها القرآن ثمَّ تحوَّل الى القاهرة، فقطن الجامع الأَزهر منها وحفظ الشاطبيتين، وألفيَّة ابن مالك، وابن الحاجب الأَصليّ، وابن الحاجب الفرعي(٢)، وشرحه للعضد، اشتهر بالفقه والعربيَّة والقراءات(٣)، قال عنه صاحب شجرة شجرة النور: ((الإمام الكامل العالم الجليل الفاضل الحافظ المحدّث شيخ المالكيَّة في وقته))(٤).

أخذ عنه الازهريّ الفقه والعربية، من تصانيفه: شرح على المختصر الخليل، وشرحان للآجرومية(٥)، مات في ليلة الْأَربعاء تاسع عشر رَجَب (سنة: ٨٨٩هـ) بعد توعكه أَياما وَصلى عليه من الغد ثمَّ دفن بحوش الشيخ عبد الله المنوفي(٦) .

٧- الجوجريّ :

محمد بن عبد المنعم بن محمد، الشَّيخ شمس الدين الجوجريّ القاهريّ(٧)، عُرِف بين أهل بلده بابن نبيه الدّين، وفي غيرها بالجوجري(٨).

ولد في إِحدى الجماديين، والظَّن أَنَّها الآخرة، سنة إِحدى وعشرين وثمانمائَة، قدم القاهرة واشتغل في الفنون على القاياتي والكافيجي وابن الهُمام، وابن حجر، والعلم البُلقينيّ، والمحلِّي، ولازم المناويّ وجوَّد الخط، وعُرِف بمزيد الذكاء، وأُذِن له في الإقراء والإفتاء، وكان المحلّي يرسل إليه الطلبة للقراءة عليه في تصانيفه وغيرها، وناب في القضاء عن المناويّ، ثم تعفَّف وأخذ عنه الفضلاء، وصار بآخره

---

(١) نسبة إلى سنهور، وهي بلدة صغيرة تقع بين دمياط والاسكندرية، ينظر: معجم البلدان:٢٦٩/٣ .

(٢) وهي من مؤلفات ابن الحاجب في أصول الفقه ينظر: معجم المؤلفين: ٨٥/١٢ .

(٣) ينظر: الضوء اللامع : ٢٤٩/٥ .

(٤) شجرة النور الزكية : ٣٧١/١ .

(٥) ينظر: معجم المؤلفين: ١٣٨/٧ .

(٦) ينظر: الضوء اللامع: ٢٤٩/٥-٢٥١ .

(٧) ينظر: وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:١٨٠/٣، وشذرات الذهب :٥٢٢/٩ .

(٨) جَوْجَرُ: هي إحدى قرى دمياط في كورة السّمنّودية، ينظر: معجم البلدان: ١٧٨/٢.

شيخ القاهرة وقُصد بالفتاوى، "شرح عمدة السالك" لابن النقيب، و"إرشاد" ابن المقرئ[١]، و"شذور" ابن هشام و"همزية البوصيري"، و"المنفرجة"، وغير ذلك، (ت سنة: ٨٨٩هـ) [٢].

٨- السخاويّ :

محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، الملقب شمس الدِّين أبو الخير وأبو عبد اللَّه، ابن الزّين أو الجلال أبي الفضل وأبي محمد، السخاوي الأصل القاهريُّ الشافعيُّ[٣]، ويعرف بالسَّخاوي[٤]، نزيل الحرمين، حفظ القرآن العظيم، وصلَّى به في شهر رمضان بزاوية الشيخ شمس الدين العدويّ المالكيّ، وحفظ عمدة الأحكام، والتنبيه، والمنهاج، وألفية ابن مالك، والنخبة لشيخه شيخ الإسلام أبي الفضل بن حجر العسقلاني، وقرأ على شيخه كثيرًا، وسمع عليه ولازمه أشدَّ الملازمة، حتى حمل عنه ما لم يشاركه فيه غيره[٥]، وله تصانيف منها : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، في اثني عشر مجلدًا[٦]، وقد صرَّح السخاوي في هذا الكتاب بتلمذة الأزهري على يديه لقوله:((وسمع مني يسيرًا، وبرع في العربية ...))[٧]، والمقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة، والبستان في مسألة الاختتان، والأصل الأصيل في تحريم النظر في التوراة والإنجيل، والقناعة فيما تحسن إليه الحاجة من أشراط الساعة، والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (ت سنة: ٩٠٢هـ) [٨].

---

(١) الإرشاد لابن المقري في فروع الفقه الشافعي، ينظر: معجم المؤلفين:٢٦٠/١٠ .

(٢) ينظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: ١١٤٨/٣، والضوء اللامع :١٢٣/٨، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:١٨٠/٣، وديوان الإسلام :٩٥/٢، وشذرات الذهب :٣٤٧/٧.

(٣) ينظر: نظم العقيان:١٥٢/١ .

(٤) نسبة إلى قرية سخا في مصر، وهي من فتوح خارجة بن حذافة بولاية عمرو بن العاص حين فتح مصر أيّام عمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ينظر: معجم البلدان:١٩٦/٣ .

(٥) ينظر: الكواكب السائرة:٥٣/١، وشذرات الذهب:٧٦/١ – ٧٧ .

(٦) ينظر: معجم المؤلفين:١٥٠/١٠ .

(٧) الضوء اللامع :١٠٣/٢ .

(٨) ينظر: الضوء اللامع : ٢/٨، والكواكب السائرة :٥٣/١، وفهرس الفهارس : ٩٨٩/٢، ومعجم المؤلفين :١٥٠/١٠ :١٥٠/١٠ وتحصيل المرام : ٣٣/١ ، وشذرات الذهب : ١٤٢/٨ .

تلاميذه:

له تلاميذ كثر نهلوا من علمه وأفادوا منه، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر مرتبين بحسب سني الوفيات:

١- القسطلانيّ:

الشيخ الإمام أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن الحسين بن عليّ القسطلانيّ المصريّ الشافعيّ(١)، صاحب كتاب "المواهب اللدنية"(٢)، ولد بمصر وحفظ القرآن والمتون، وأخذ عن خالد الأزهريّ، والعبّاديّ والعجلونيّ، والجلال البكري، وقرأ "البخاري" على الشاويّ والسخاويّ، وحجّ وجاور وأخذ عن النجم ابن فهد، وولي مشيخة مقام الشيخ أحمد الخراز بالقرافة، وعمل في مناقبه "نزهة الأبرار"، وكان يعظ بالجامع العمري وتفرّد به وأقرأ الطلبة، وصنَّف "العقود السنية في شرح الجزرية"(٣)، و"الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز"، و"شرح الشاطبية"، و"البردة"، و"نفائس الأنفاس في الصحبة واللباس، و"الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر"، و"تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري"، و"رسائل في العمل بالربع"، وشرح البخاري في عشر مجلدات، وهو من أجلِّ تصانيفه ولعلَّه أحسن شروحه، و"المواهب اللدنية" كتاب جليل القدر، ومسالك الحنفاء في الصلاة على المصطفى" وكان إمامًا، حافظًا، جليل القدر، حسن التقرير والتحرير، (ت سنة ٩٢٣هـ(٤)) .

٢- ابن هلال النحويّ :

محمد بن عليّ بن هلال النحويّ المعروف بابن هلال النحويّ، الشافعيّ(٥)، اشتغل بحلب على الشيخ محمد الدايخي والعلاء الموصلي، فلم يبلغ مطلوبه، فارتحل إلى القاهرة، ولزم الشيخ خالد الأزهريّ في العربية مدة طويلة إلى أن مات الشيخ خالد، ألَّف عدة كتب منها، حاشية على تفسير

(١) ينظر: الضوء اللامع : ٢/٨ ، والكواكب السائرة :٥٣/١، وفهرس الفهارس: ٩٨٩/٢، ومعجم المؤلفين:١٥٠/١٠، وتحصيل المرام : ٣٣/١ ، وشذرات الذهب : ١٤٢/٨.

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، كتاب في السيرة النبوية، ينظر: معجم المؤلفين :٨٥/٢ .

(٣) مصنف في علم التجويد، ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١٠٦.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة: ٣٤٢/١، والكواكب السائرة : ١٢٩/١، ومسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ١٩٧/١، وإمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِمِ القرّاء: ٤٢/٢، وكشف الظنون :٣٦٦/١، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٦٧٠/١.

(٥) ينظر: هدية العارفين: ٢٣٢/٢

القاضي البيضاويّ، وحاشية على المراح، وشرح على تصريف الزنجاني سمَّاه " بالتطريف على التصريف"، ورسالة أثبت فيها أن فرعون موسى آمن إيمانًا مقبولًا، وهو خلاف ما عليه الناس، وغضب منه ابن الحنبلي كثيرًا، وقال: وكان له شعر يابس، وهجو فيه فاحش(١)، ومات بعد أن رجع إلى حلب يوم الأربعاء، سادس عشر القعدة (سنة: ٩٣٣هـ) (٢).

٣- **ابن الشلبيّ :**

أحمد بن يونس، الشيخ الإمام، العالم، شهاب الدين المصريّ، المعروف بابن الشلبيّ، شيخ الحنفيَّة بمصر ورئيسهم، كان عالمًا، كريم النفس، كثير الصدقة على الفقراء والمساكين، وكان له اعتقاد في الصالحين والمجاذيب، ذا حياء وعلم وعفو، وكان رفيقًا لمفتي دمشق القطب ابن سلطان في الطلب على قاضي القضاة سري الدين ابن الشحنة، والشيخ العلَّامة برهان الدين الطرابلسيّ، ثم المصريّ في الفقه، وعلى الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ في النحو، له مصنفات منها، حاشية على شرح الزيلعي للكنز، والفتاوى جمعها حفيدة عليّ بن محمد، وحاشية على شرح الآجرّومية، ومات وله من العمر بضع وستون سنة، وصلِّي عليه غائبة بجامع دمشق يوم الجمعة عاشر ربيع الأول (سنة: ٩٤٧هـ)، وكانت جنازته حافلة بالأمراء والعلماء والتجّار وغيرهم، حتى ما وجد أحد بباب النصر مكانًا خاليًا من الناس (٣).

مصنفاته:

١- الألغاز النحوية: نشرته مجلة كلية التربية الأساسية في الجامعة المستنصرية، المجلد :٢١ ، العدد:٨٩، سنة: ٢٠١٥ .

٢- التصريح بمضمون التوضيح: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، وهو إعراب لألفية ابن مالك، راجعه، عزيز ايغزير، نشرته المكتبة العصرية في بيروت، سنة: ٢٠٠٩ م .

---

(١) ينظر: الكواكب السائرة : ١/ ٦٩ .

(٢) ينظر: الكواكب السائرة : ٦٨/١-٦٩، والأعلام : ٢٩٠/٦ ، ومعجم المفسرين :٥٥٨/٢، وتأريخ الإسلام : ١٠٤/٣-١٠٥، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير : ٢٢٨٣/٣.

(٣) ينظر: الكواكب السائرة : ١١٦/٢ ، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول : ٢٧١/١ ، وشذرات الذهب :٨/ ٢٦٥ ، والأعلام : ٢٧٦/١.

٤- الزبدة في شرح البردة: (خ) .

٥- شرح الآجرومية في أصول علم العربية: باعتناء نزار حمادي، الناشر: دار الامام ابن عرفة ، تونس - قرطاج .

٦- المقدمة الأزهرية في علم العربية: (خ)

٧- شرح المقدمة الأزهرية: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة .

٨- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: حققه: عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٥هـ ١٩٩٦م .

٩- شرح كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصاري. الناشر مكتبة النهضة - بيروت

١٠- إعراب الكافية. (خ).

١١- تفسير آية: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾(١)، (خ).

١٢- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزريّة: تحقيق محمد بركات، الناشر، دار الغواني ، دمشق - سوريا، سنة: ٢٠٠١ م.

١٣- مختصر الزبدة في شرح البردة: (خ).

مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه:

تمتع الشيخ الأزهريّ بمكانه علمية مرموقة؛ لبراعته في علوم العربية، واتِّساع معرفته بفنونها المختلفة، مما حدى بأهل التراجم والسِّير ممَّن ترجم له من الثناء عليه، ونعته بأوصاف تدلُّ على براعته وفضله ، ومما قيل فيه :

١- قول العلامة السخاويّ: ((برع فِي الْعَرَبيَّة وشارك فِي غيرها، وأقرأ الطّلبَة))(٢).

٢- نجم الدين محمد بن محمد الغزي: قال: ((اشتغل وبرع، وانتفعت به الطلبة، وصنف شرحًا على أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك لابن هشام، وهو المشهور بالتوضيح، وإعرابًا على الألفيَّة لابن مالك، وشرحًا على الآجرُّومية، وآخر على قواعد الإعراب لابن هشام، وآخر على الجزريَّة في التجويد، وآخر على البردة، والمقدِّمة الأزهرية، وشرحها، وكثر النفع بتصانيفه لوضوحها))(٣).

---

(١) سورة الواقعة : الآية : ٧٥ .

(٢) الضوء اللامع : ١٧١/٣ .

(٣) الكواكب السائرة : ١٩٠/١ .

٣- عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي: قال : ((أكبَّ على الطلب وبرع وأشغل الناس وصنَّف شرحًا حافلًا على التوضيح ما صُنِّف مثله، وإعراب ألفيَّة ابن مالك، وشرحًا على الآجرُّومية نافعًا، وآخر على قواعد الأعراب لابن هشام، وآخر على الجزريَّة في التجويد، وآخر على البردة، والمقدِّمة الأزهريَّة وشرحها، وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها))[١] .

٤- محمد بن أحمد بن أياس الحنفي : ((كان فاضلا في النحو، وله في ذلك عدة تصانيف))[٢].

وفاته :

توفيَّ الشيخ خالد الأزهريّ ـ رحمه الله تعالى ـ عائدا من الحجِّ في مكان يسمَّى ببركة الحاج، خارج القاهرة[٣]، راجعًا من الحجِّ (سنة: ٩٠٥ هـ) ، بعد أن حصل له وللركب الغزاوي القادم معه محنة عظيمة من العرب[٤]، وذلك أن طائفة من العربان خرجت على الركب فاستولوا عليه، وأسروا النساء، وقتلوا الرجال، ونهبوا الركب الذي كان الشيخ فيه، وكان أمير الركب في تلك السنة الأمير محمد بن خاص بك أخو خوند[٥]، وعلى هذه الرواية يكون الشيخ- رحمه الله- قد مات مقتولًا ، والله أعلم.

---

(١) شذرات الذهب : ٢٥/٨ .

(٢) بدائع الزهور: ٣ /٤٢٥ .

(٣) مكان يقصده الركب إذا خرج من مصر أو رجع إليها، ويقيم فيها ثلاثة أيام أو أربعة، ينظر: حسن المحاضرة : ٣١٠/٢.

(٤) ينظر: الكواكب السائرة : ١٩٠/١، والأعلام : ٢٩٧/٢، ومعجم المفسرين : ١٧١/١ .

(٥) ينظر: بدائع الزهور : ٣ / ٤٢٥ .

المطلب الثاني:

التعريف بالنبتيتيّ:

اسمه ونسبه :

هو: عليٌّ بن عبد القادر النَّبْتِيْتِيِّ ، والنَّبْتِيْتِيُّ، نسبة إلى نَبْتِيْت، وهي قرية بمصر من أعمال الشرقِيَّة[١] بنواحي الخانقاه[٢].

علمه وعمله:

اشتغل الشيخ رحمه الله مؤقتًا الجامع الأزهر[٣]، وكان أحد المتبحرين في علم المِيقَات والحساب، ومن العلماء العاملين الفائقين في فن الزايرجة[٤] والأوفاق، ، وكان مع ذلك عالمًا في علم الادب[٥]، فقد ألَّف كتابًا في هذا الفن "القول الوافي في شرح الكافي في العروض والقوافي، أمَّا في النحو فله من المؤلفات والشروح ما يشهد له بذلك منها: شرح على قطر الندى[٦]، وآخر على الآجرّومية[٧]، وله مؤلفات أخرى في علوم شتى، كالفرائض، والتأريخ، والميقات، والفلك، والميراث[٨]، والدرر الجوهريّة في حلّ شرح الأزهريّة، الذي هو موضوع تحقيقنا ودراستنا .

---

(١) ينظر: الأعلام : ٣٠١/٤.

(٢) الخانَقاه: بُقعة يسكنها أَهل الصلاح والخير، والصوفية، والنون مفتوحة، مُعَرَّب، قال المقريزي: وَقد حَدَثَتْ في الإِسلام في حدود الأربعمائة، وجُعِلَتْ لمُتَخَلَّى الصوفية فيها لعبادة الله تَعالى، ينظر: تاج العروس: ٢٧٠/٢٥ .

(٣) المؤقت :هو الذي يؤمهم أوقات الصلوات الخمس فقط، دون الجمع والأعياد ونحوها مما يجتمع له الناس، ينظر : شرح الفصول المهمة : ١٣/١ .

(٤) علم الزايرجة: هو من القوانين الصناعية، لاستخراج الغيوب، نسب هذا العلم إلى العالم المعروف بأبي العباس أحمد السبتي، وهو من أعلام المتصوفة بالمغرب، كان في آخر المائة السادسة بمراكش، وبعهد يعقوب بن منصور، من ملوك الموحدين، ينظر : كشف الظنون : ٩٤٨/٢ .

(٥) ينظر: خلاصة الأثر:١٦١/٣، والأعلام : ٣٠١/٤.

(٦) ينظر: معجم المؤلفين: ١٢٦/٧،

(٧) ينظر: الأعلام: ٣٠١/٤ .

(٨) ينظر: معجم المؤلفين: ١٢٦/٧،

مولده:

لم أجد ممن ترجم له- رحمه الله- يذكر السنة التي ولد فيها.

شيوخه :

ذكر بعض من ترجم للعلامة النبتيتيّ أنَّه أخذ الحديث عن شيوخ والفقه عن جمع، وقد ذكر الشيخ عليّ النبتيتيّ في شرحه لفظ " شيخنا " عند ذكره العلامة المناوي[1]، وهذا يدلّ على أنَّ العلامة المناويّ من ضمن من أخذ منه المؤلف، وهذه ترجمة موجزة لبعضهم مرتبين بحسب سني الوفاة :

١- الشنشوريّ :

هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عليّ العجميّ الشنشوريّ، جمال الدين، الشافعيّ، الأزهريّ، فرضيّ حاسب، خطيب، محدِّث، أصوليّ، من فقهاء الشافعيَّة، كان خطيب الجامع الأزهر بمصر، نسبته إلى شنشور من قرى المنوفيَّة[2]، له كتب منها: فتح القريب المجيب بشرح الترتيب، والفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية، وبغية الراغب شرح مرشدة الطالب لابن الهائم، والفوائد المرضية في شرح الملقبات، (ت سنة: ٩٩٩هـ[3]).

٢- السنهوريّ :

هو سالم بن محمد عز الدين بن محمد ناصر الدين بن عز الدين بن ناصر الدين بن عز العرب أبو النجا السنهوري[4]، المصري ، المحدِّث ، الإمام الكبير مفتي المالكية، اجتمع فيه من العلوم ما لم لم يجتمع في غيره، ولد بسنهور، وقدم إلى مصر، أخذ منه الشارح النبتيتيّ الحديث كما ذكره صاحب خلاصة الأثر[5]، وأخذ عن النجم الغيطيّ، وعن الشمس محمد البنوفري، وأدرك الناصر اللقانيّ، وأخذ وأخذ عنه: البرهان اللقانيّ، والنور الأجهوريّ، والخير الرمليّ، والشمس البابليّ، وغيرهم، وله مؤلفات كثيرة منها: حاشية على مختصر الشيخ خليل في الفقه، ورسالة في ليلة النصف من شعبان، وشرح

---

(١) ينظر: من قرى مصر القديمة لها ذكر في فتوح مصر: ينظر: معجم البلدان: ٢١٦/٥ .

(٢) ينظر: الأعلام:١٢٨/٤ .

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١٦٥٥/٢ ، والأعلام: ١٢٨/٤، ومعجم المؤلفين: ١٢٨/٦، وإيضاح المكنون :٣/ ١٨٧.

(٤) السَّنْهوري: نسبة إلى سَنْهور، بلد قرب إسكندرية، ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول :٣٨/٥ .

(٥) ينظر: خلاصة الأثر:١٦١/٣ .

رسالة الوضع، وكانت وفاته (سنة: ١٠١٥هـ) ودفن بمقبرة المجاورين، وبلغ من العمر نحو السبعين[١].

٣ - المناويّ :

هو محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن عليّ بن زين العابدين الحداديّ ثم المناويّ القاهريّ زين الدين، المشهور بالمناويّ[٢]، ولد سنة٩٥٢هـ عاش في القاهرة، وتوفي بها، وهو من كبار العلماء بالدين والفنون، انزوى للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، فمرض وضعفت أطرافه، فجعل ولده تاج الدين محمد يستملي منه تآليفه، له ثمانون مصنفًا، منها: شرح على تائية ابن الفارض[٣]، وشرح المشاهد لابن عربي، وحاشية على شرح المنهاج للجلال المحليّ، وشرح على الأزهريّة، والجواهر المضيئة في الاحكام السلطانية، (ت سنة: ١٠٣١هـ)[٤] .

٣- المحبيّ :

هو محمد المحبيّ المصريّ الملقب شمس الدين، الحنفيّ، شيخ الإسلام، وأجل علماء الحنفيّة الكبار في المذهب والخلاف، وأوحد أفراد الدهر في اللغة والعربية والحديث، أخذ الفقه عن النور عليّ بن غانم المقدسيّ، وعن الإمام السراج الحانوتي، والحديث عن أبي النجا سالم السنهوري، وعلوم العربية عن أبي بكر الشنوانيّ وغيره، وأخذ عنه جمع؛ منهم: الشهاب أحمد الشوبري، والحسن الشرنبلالي، ويحيى الشهاوي من المصريين، ومن الدمشقيين محمد بن تاج الدين المحاسني خطيب دمشق، ذكر صاحب خلاصة الأثر أنَّ النبتيتيّ أخذ الفقه عن جمع منهم الشمس محمد المحبيّ[٥]، وكانت وفاته (سنة ١٠٤١هـ) ، ودفن بتربة المجاورين رحمه الله[٦] .

---

(١) ينظر: درّة الحجال في أسماء الرّجال :٣١٤/٣ ونيل الابتهاج بتطريز الديباج : ١٩١/١، وكشف الظنون: ١٦٢٨/٢، وخلاصة الأثر: ٢٠٤/٢، وشجرة النور الزكية: ٤١٨/١، والأعلام :٧٢/٣، ومعجم المؤلفين: ٢٠٤/٤ .

(٢) ينظر: الأعلام:٢٠٤/٦ ، ومعجم المؤلفين: ١٦٦/١٠ .

(٣) وهي قصيد في التصوف لعمر بن علي بن المرشد بن علي المعروف بابن الفارض، ينظر: معجم المؤلفين:٣٠١/٧ .

(٤) ينظر: الأعلام : ٦ / ٢٠٤، ومعجم المفسرين : ٥٥١/٢.

(٥) ينظر: خلاصة الأثر: ١٦١/٣ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠١/٤ .

٤- **الشنوانيّ :**

هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن عليّ بن وفاء الشنوانيّ[١]، التونسيّ الأصل، والمصري المولد والدار، الشافعيّ، عالم بالنحو والصرف، ولد ببلدة شنوان بالمنوفية سنة ٩٥٩هـ، وإليها نسب [٢]، وتعلَّم في القاهرة، وبها وفاته، له كتب منها: هداية مجيب النداء إلى شرح قطر الندى، والدرة الشنوانية في شرح الآجرُّومية، حاشية على شرح المقدِّمة الأزهريَّة لخالد الأزهريّ[٣]، المناهل الكافية في شرح الشافية، وحاشية على أوضح المسالك لألفية ابن مالك وغيرها، وذكر صاحب خلاصة الأثر أن النبتيتيّ أخذ العربية عن أبي بكر الشنوانيّ[٤]، (ت سنة ١٠١٩هـ) ، وبلغ من العمر نحو الستين، ودفن بمقبرة المجاورين[٥].

تلاميذه :

تتلمذ على يد الشيخ علي النبتيتيّ مجموعة من الرجال الذين صاروا أعلامًا فيما بعد، وهذه ترجمة موجزة لمن ذكرت كتب التراجم – التي وقفت عليها – مرتبين بحسب سني وفاتهم .

١- **عبد المنعم النبتيتيّ :**

هو أبو محمد عبد المنعم النبتيتيّ، إمام المسجد الحسيني، والمدرس فيه، قال الزبيدي صاحب تاج العروس: سمع منه بعض شيوخ مشايخنا، (ت سنة ١٠٨٤هـ)[٦].

٢- **اللقانيّ:**

هو خليل بن إبراهيم بن عليّ بن علي بن عبد القدوس بن محمد بن هارون السيد الشريف المالكيّ الشهير باللقانيّ، المحدِّث المحقق المدقق الفقيه، أخذ عن والده، وعن أخويه، والنور الأجهوري

---

(١) ينظر: الأعلام:٢/٦٢ .

(٢) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول : ١/٨١ .

(٣) وتسمَّى: الدرر البهية على شرح الأزهريّة، مخطوط، جامعة الملك سعود، برقم: ٤١١٣ .

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: ٣/١٦١ .

(٥) ينظر: ريحانة الألباء: ١/٣٠١، وخلاصة الأثر: ١/٧٩، وديوان الإسلام: ٣/١٦٢، وشجرة النور الزركية : ١/٤١٩ ، والأعلام: ٢/٦٢ ، وإيضاح المكنون: ٤/٣٨ .

(٦) ينظر: خلاصة الأثر: ٣/١٦١ ، وتاج العروس: ٥/١١٨ .

والشبراملسي، والشيخ عبدالله الخرشي، والشهاب القليوبي، والشمس الشوبري الشافعي، وأحمد الشوبري الحنفيّ، وعليّ النبتيتيّ، من آثاره : "إتحاف ذوي الإرشاد بتجريد ذوي الإسناد في أسماء شيوخه"، و"تنبيه الفهيم بذكر من تسمَّى باسم محمد الكريم". وعقد دروسا بالمسجد الحرام، (ت سنة ١١٠٤هـ. وقيل: ١١٠٥هـ)[١].

٣- محمد بن حسين المنلا الدمشقيّ [٢].

مصنفاته :

ألف الشيخ عليّ النبتيتيّ رحمه الله مؤلفات كثيرة؛ منها :

١ - إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب النداء في شرح قطر الندى في النحو[٣]: (خ)

مخطوط برقم: ٣٩٦٣٣، المكتبة الأزهرية – مصر، عدد الاوراق: ٣٩٠ (نحو).

٢ - إرشاد الحائرين بشرح بهجة السامعين والناظرين[٤]: (خ)

الرقم: ٥٧٦١، المكتبة الأزهرية – مصر، عدد الأوراق: ٥١ (تاريخ) .

٣ - البدور المشرقات في أعمال المناسخات: (خ)

الرقم : ٤٢٤١٥ ، المكتبة الأزهرية – مصر، عدد الأوراق: ٥٠ (ميراث) .

٤ - الدرر الجوهريّة في حلِّ شرح الأزهريّة، فرغ من تأليفها (سنة ١٠٣٧هـ)، وهو المصنف الذي بين أيدينا، والذي تناولناه بالدرس والتحقيق، والحمد لله ربِّ العالمين .

---

(١) ينظر: سلك الدرر : ٨١/٢، وشجرة النور الزكية: ٤٥٩/١، وفهرس الفهارس: ١٧٢/١، ومعجم المؤلفين : ١١٠/٤ .

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ١٦١/١ .

(٣) ينظر: معجم المؤلفين: ١٢٦/٧، وهدية العارفين: ٧٥٧/١.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين: ١٢٦/٧.

٥ – درر الألي في شرح رسالة ابن والي في بيان أنواع الجناس وبحور الشعر: (خ).

الرقم:٥١٦٣، مكتبة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، عدد الأوراق:٢٩، (بلاغة وعروض).

وله رسائل كثيرة في فنون شتى.

٦- رسالة النبتيتي في استخراج حركات الكواكب: (خ) .

الرقم : ١٣١٣٩٨ ، المكتبة الأزهرية – مصر ، عدد الأوراق: ٩ (فلك و ميقات) .

٧- شرح على معراج النجم الغيطي[١]، وتسمى السراج المنير في شرح معراج البشير النذير: (خ)

الرقم : ٣٩٩٠٨ ، المكتبة الأزهرية – مصر، عدد الاوراق: ٢٣٢ (تاريخ) .

٨- فتح رب البرية في حلِّ شرح الآجرومية: (وهو شرح لألفاظ شرح خالد الأزهري على الآجرومية في ضياء العربية) [٢].(خ)

الرقم : ٤٨٦٠ ، المكتبة الازهرية – مصر ، عدد الاوراق: ٢٥٣ (نحو) .

٩- الفتوحات الوهبية بشرح الرسالة الفتحية: (وهو شرح على الرسالة الفتحية في الأعمال الجيبية لسبط المارديني) [٣](خ)، الرقم : ٣٣٥٥٦ ، مكتبة الأسد –سوريا ، عدد الأوراق: ٣٠ (علم الميقات) .

١٠- القول الوافي في شرح الكافي في العروض والقوافي[٤](خ).

الرقم : ٦٨٢٥٥ ، المكتبة الأزهرية – مصر ، عدد الأوراق: ٥٩ (عروض) .

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ١٦١/٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦١/٣.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر: ١٦١/٣، ومعجم المؤلفين: ١٢٦/٧.

(٤) ينظر: الأعلام : ٣٠١/٤.

مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه.

للعلَّامة النبتيتيّ مكانته في علم الميقات والحساب والفرائض والأدب والنحو والعروض، وكان من العلماء الفائقين في فن الزيراجة والأوفاق، ومؤقتًا بالجامع الأزهر، وصنَّف المؤلفات الكثيرة النافعة، ومما قاله العلماء ثناءً عليه :

ما قاله صاحب خلاصة الأثر: ((مؤقتُ الجامع الأزهر، أحدُ المتبحّرين في علمِ الميقات والحساب، من العلماء العالمين الفائقين في فنّ الزيراجة والأوفاق، والمنفردين بعلم الدعوى والأسماء بإجماع أهل الخلاف والوفاق، وكان مع ذلك مفننًا في علم الأدب، قائمًا بوظائف العبودية، مجدًا بالاشتغال، له كفافٌ وقناعةٌ، ولَهُ مؤلفات كَثِيرَة شهيرة نافعة مِنْهَا، ... وَله رسائل كَثِيرَة فى فنون شَتَّى))[١].

وقال عمر رضا كحالة : ((عالمٌ مشاركٌ في الميقات والحساب والفرائض والزايرجة، والأوفاق، والأدب والنحو، والعروض، ولي التوقيت بالجامع الأزهر))[٢] .

وقال خير الدين الزركلي : ((عالمٌ بالميقاتِ والحِسابِ، من أهل نبتيت بشرقية مصر، كان مؤقت الجامع الأزهر))[٣] .

عقيدته ومذهبه الفقهي.

يعدّ الشيخ عليّ النبتيتيّ من علماء المذهب الحنفيّ، وقد نصَّ الشارح نفسه على أنَّه حنفي المذهب، حيث قال في بداية شرحه: ((... فيقول العبد الفقير، القائمُ على أقدام التقصيرِ، عليّ بن عبد القادر النبتيتيِّ الحنفيِّ، عامله مولاه باللطف الخفيّ، ووالديه، ومحبيه، والمسلمين أجمعين)) [٤].

وقال عمر رضا كحالة : ((عليّ بن عبد القادر النبتيتيّ، المصريّ، الحنفيّ، عالم مشارك في الميقات والحساب ...))[٥].

وقال صاحب هدية العارفين : ((عليّ بن عبد القادر النبتيتيّ ثم المصريّ الحنفيّ المؤقت بجامع الأزهر بالقاهرة...))[٦].

---

(١) خلاصة الأثر: ٣/١٦١ .

(٢) معجم المؤلفين : ٧ / ١٢٦ .

(٣) الأعلام : ٤ / ٣٠١ .

(٤) النص المحقق: ١١٦.

(٥) معجم المؤلفين : ٧ / ١٢٦ .

(٦) هدية العارفين : ١ /٧٥٧ .

وفاته:

اختلف أهل التراجم والسير في سنة وفاته، فقيل إنَّه توفي بمصر بعد سنة ١٠٦٠هـ[١] ، ولم يحدد صاحب خلاصة الأثر السنة التي توفي فيها، فذكر أنَّه توفي سنة نيف وستين وألف[٢]، وذكر صاحب هديَّة العارفين بأنَّه توفي سنة ١٠٦١هـ، ودفن بتربة المجاورين[٣] وذكر صاحب الأعلام أنَّه (ت نحو سنة ١٠٦٥هـ) ، والصحيح أنَّه توفي سنة ١٠٦١هـ، وذلك لأنَّ صاحب إيضاح المكنون من المعاصرين للشيخ النبتيتيّ، وذكر أنَّه توفي في هذه السنة[٤] .

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين: ١٢٦/٧ .

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ١٦١/٣ .

(٣) ينظر: هدية العارفين: ٧٥٧/١ .

(٤) ينظر: كشف الظنون: ٥٩/٣ .

المبحث الثاني:

عناية العلماء بشرح الأزهرية:

اهتم العلماء بالأزهرية شرحًا وتحشية، وذلك للمكانة العلميّة التي اتّسم بها هذا المتن الميسّر، فضلًا عما تمتع به من حسن تبويب وتفريع، لذا أقبل عليه الفضلاء، وهذا إن دلَّ على شيء فإنمَّا دلَّ على أنَّ الله عز وجل قد كتب له القبول، فقد قام حوله العديد من الشروح والحواشي، ومنها:

١ – حاشية فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية: لعلي بن ابراهيم الحلبي[١] (ت: ١٠٤٤هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، دمشق، ط١(٢٠٠٧م).

٢ – الفوائد السنية على شرح المقدمة الأزهرية : لأحمد بن محمد بن الشلبي[٢] (ت١٠٢١هـ) (خ): المكتبة : الأسد – دمشق ، وعدد الأوراق : ٨٢ ، ذات الرقم : ٧٩٢٦.

٣ – حاشية العطار على شرح الشيخ خالد الأزهري على الأزهرية: للعطار حسن بن محمد بن محمود (ت ١٢٥٠هـ) [٣]، المكتبة : جامعة الملك سعود، عدد الأوراق : ١١٧ .

٤ – حاشية على شرح الأزهرية: ابو بكر بن اسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني (خ) الرقم : ٢٥٩٣، مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود، عدد الأوراق : ١٤٢ .

٥ – حاشية الطرابلسي على شرح الشيخ خالد الأزهري على الأزهرية : مصطفى بن قاسم الطرابلسي الحلبي ثم المدني الشافعي (ت: ١٠٨٠ هـ) [٤] ،(خ) الأزهرية كاملة، وعدد الأوراق : ١٣٢، ذات الرقم : ٣٩٧٩٩.

٦ – حاشية ابن سعد عياد على شرح الشيخ خالد على الأزهرية[٥]: (خ) ذات الرقم: ٦٣٧٤، مكتبة: الأزهرية، عدد الأوراق : ٥٧ .

---

(١) ينظر ترجمته: معجم المؤلفين: ٣/٧ .

(٢) المصدر نفسه: ٧٨/٢ .

(٣) المصدر نفسه: ٢٨٥/٣ .

(٤) ينظر ترجمته في خلاصة الأثر:٣٨٧/٤ .

(٥) ينظر: معجم المؤلفين:٢٠/١٠ .

٧ – شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية: لعبد السميع محمد الكومي (خ)، ذات الرقم : ١٢٣٨ ، مكتبة : مكتبة مكة المكرمة، عدد الأوراق : ٩٠ .

٨ – حاشية الأمير على شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الازهري[١]: (خ)، ذات الرقم : ٦٤٤٢، مكتبة : الأزهرية، عدد الأوراق : ٥٤

٩ – حاشية الشيخ قش على شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية[٢]: (خ) ، الرقم : ٦٥٠٤، مكتبة : الازهرية ، عدد الأوراق : ١٢٨ .

١٠– حاشية القليوبي على شرح الأزهرية:لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبي (ت:١٠٦٩هـ)، تحقيق ودراسة: رمضان علي عبد الجواد الجلجموني، بيروت، دار الكتب العلمية.

١١– الدرر البهية على شرح الأزهرية: أبو بكر بن إسماعيل الشنواني(ت: ١٠١٩هـ)، دراسة وتحقيق: مطر السعيد سليمان السعيد، مصر، الزقازيق، جامعة الأزهر، (٢٠٠٥م).

١٢– العقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية: للشيخ منصور الطبلاوي، دراسة وتحقيق: سعد أحمد سعد، رسالة ماجستير، مصر، المنصورة، (٢٠٠٢م).

---

(١) معجم المؤلفين: ٧٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه: ١٥٢/١١ .

الفصل الثاني:

دراسة الدرر الجوهريَّة في حلِّ شرح الأزهريَّة

المبحث الأول:

المطلب الأوّل: منهج النبتيتيّ في كتابه:

١- ترتيب الكتاب :

جاء الكتاب منتظمًا على وفق الترتيب الذي وضعه الأزهريّ في شرحه، ومرتبًا بحسب موضوعاته وأبوابه، وذلك لكونه شرحًا على الأزهريَّة وليس كتابًا مستقلًا، وما زاده النبتيتيُّ من شروح للألفاظ، والخلاف بين النحاة في بعض المسائل، وما حاول ترجيحه أو الاعتراض عليه، أو بيان علَّته لم يخرج عن الباب الموضوع له، وإنَّما هي زيادات يقتضيها المقام؛ لزيادة الفهم، إذ بدأ كتابه في باب الكلام الذي بدأ الشيخ به في المتن، ثم أخذ يفصِّل ويبيّن معناه وشروطه عند اللغويين والمتكلِّمين، وبعد ذلك يستعرض معانيه وشروطه عند النحاة، واختلافهم في الكلام، والفرق بينه وبين اللفظ، وكلّ ذلك وهو محافظ على الترتيب الذي وضعه الأزهريّ ولم يخرج عنه.

٢- إذا ذكر شيئًا قبل موضعه أجَّل بيانه :

التزم الشيخ النبتيتيّ بحصر كلامه فيما يخصُّ الباب الذي يتحدَّث عنه، وإذا ما حدثت مناسبة وحصل تداخل بين الأبواب نراه يلتزم بالأصل، ويؤجّل الحديث عن الباب الطارئ إلَّا في مواطن قليلة، دعته الضرورة الى الإيجاز فيها إلى أن يأتي التفصيل في بابها، ومن ذلك قوله :

((ومن علامات الاسم المميزة له أيضًا عن قسيميه **(التنوين)** أي: قبوله، والمراد بالتنوين المطلق، وهو الذي يصحُّ ذكره من غير قيد، بخلاف ما لم يُذكَر إلّا مقيَّدًا، وسيأتي بيان ذلك))[1] .

---

(١) النص المحقق: ١٩٥ .

ومن ذلك أيضًا قوله: ((جمع المذكر السالم على قسمين:
الأوَّل: (**المضاف إلى ياء المتكلّم**) خرج ما لم يضف إليها بأن لم يُضف أصلًا، أو أُضيف إلى غيرها، أمّا إذا لم يُضف أصلًا فظاهر أنّ إعرابه بالحروف الظاهرة، وأمّا إذا أُضيف إلى غيرها فسيأتي بيانه))(١).

٣- إعراب المشكل.

حاول الشيخ النبتيتيّ إعراب بعض الألفاظ؛ لإزالة الإشكال ورفع الالتباس عن القارئ، وتوضيح قصد الأزهريّ في المتن، فنراه يذكر الوجوه المحتملة في إعراب لفظ من الألفاظ، كقوله :
(((**الأزهريّة**) بالنصب: صفة لمقدِّمة على إثبات الياء فيها، يعني: بإضافة الياء التي هي ضمير المتكلِّم كما هو في غالب المقدِّمة، وبالجرِّ على الإضافة البيانية للمقدِّمة على خلوّها من الضمِّ كما في بعض النسخ))(٢).

ثم حاول في مواضع أُخر أن يربط بين الإعراب والمعنى، مبينًا أنَّ اختلاف حركة الإعراب تؤدي إلى الاختلاف في المعنى، كقوله :

((قولك: (**ما أحسن زيد**) فـ "زيد" في هذا التركيب يحتمل كلًّا من الثلاثة، فيصحُّ أن تقول ما أحسنَ زيدٌ (**برفع زيد**) على الفاعلية، بناءً (**على**) أن معنى ما (**النفي**) و"أحسن" فعل ماض، والمعنى: لم يوجد من زيد إحسانٌ، (**و**) يصحُّ أن تقول: ما أحسنَ زيدًا (**بنصبه**)، أي: " زيدًا" مفعول بأحسن، بناء (**على**) أن معنى ما (**التعجب**)، وهي مبتدأ، أو "أحسن" فعل ماضٍ، وفاعله ضمير يعود على ما والجملة، ثم إن جعلت "ما" نكرة تامة، فالجملة من الفعل والفاعل خبر "ما"، والمعنى: شيء حسَّنَ زيدًا، أي: صيَّره حسنًا، وإنْ جعلتها نكرة ناقصة، فالجملة صفة لها والخبر محذوف وجوبًا والمعنى: شيء حّسَّن زيدًا شيء عظيم، وإن جعلتها اسمًا موصولًا، فالجملة صلة له، والخبر محذوف وجوبًا، والمعنى: الذي أحسن زيدًا شيء عظيم، (**و**) يجوز أن تقول: ما أحسنُ زيدٍ (**بخفضه**)، أي: زيدٍ، بناء (**على**) أن معنى "ما" (**الاستفهام**) أي: لطلب الفهم، وفَهِمَ كـ: "فَرِحَ" فَهْمًا، ويحرَّك وهي أفصح، عَلِمَه وعَرَفَه بالقلب، و"ما"

---

(١) النص المحقق: ٢٦٦ .

(٢) النص المحقق: ١٤٤ .

مبتدأ و"أحسنُ" بالرفع اسم تفضيل خبرها، وزيد مجرور بإضافة "أحسن" إليه، والمعنى أيُّ شيءٍ في زيد حسن))(١)، وغيرها.

٤- الفوائد والتنبيهات:

تميَّز كتاب الدرر الجوهريّة باحتوائه على كمٍّ من الفوائد والتنبيهات، وجعلها الشيخ النبتيتيّ خاتمة لكثير من الموضوعات، أو خاتمة في بعض الأبواب، وقد اشتملت هذه التنبيهات والفوائد على معلومات وتعليقات تمثّل في كثير من الأحيان رأيه وترجيحه لمسألة من المسائل، أو رفع الإبهام، وتوضيح الغموض، وزيادة الإفهام، فمن ذلك خاتمته التي أنهى بها كلامه عن جمع المذكر وما أُلحق به فقال:

((**فائدة** : الاسم الدال على أكثر من اثنين على ثلاثة أضرب: جمع، واسم جمع، واسم جنس، وذلك لأنَّ الدال على أكثر من اثنين لشهادة التأمل:

إمّا أن يكون موضوعًا للآحاد المجتمعة دالًّا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف.

وإمّا أن يكون موضوعًا لمجموع الآحاد دالًّا عليه دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمَّاه.

وإمّا أن يكون موضوعًا للحقيقة مُلْغَىً فيه اعتبار الفردية...)) (٢) .

وقد تكون الفائدة التي يذكرها بعيدة عن الباب الذي يتحدث فيه، ومن ذلك نراه يتحدث عن الكلام عند اللغويين ثم نراه يستطرد في حديثه عن "ما" وحالاتها فيقول:

((**فائدة:** اجتمع في "غلامي" إعرابان: أحدهما تقديري وهو إعراب "غلام"، والثاني محليّ، وهو إعراب الياء، والفرق بين التقديري والمحليّ، أنَّ المانع في التقديري هو الحرف الأخير من الكلمة، كألف "الفتى" مثلًا، والمانع في المحليّ هو الكلمة بتمامها كـ " أنا وأنت "))(٣).

وربما توقع سؤال سائل فنبَّه إلى ذلك، ثم أجاب على ذلك السؤال، وهي طريقة القدامى، كقوله :

((**تنبيه:** إنْ قيل لا خفاء أن علامات الاسم والفعل حروف، فلا يكون عدمها علامة للحرف؛ لأنَّه يلزم منه الدور، أُجيب: بأنَّ الحرف له جهتان: جهة كونه طرفًا، وجهة كونه لفظًا معلومًا، ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الجهة الأولى، فلا دور حينئذ))(٤).

---

(١) النص المحقق: ٣٣٢ .

(٢) النص المحقق: ٣٦٥ .

(٣) النص المحقق: ٢٧١ .

(٤) النص المحقق: ٢٢٨-٢٢٩ .

وربَّما نبّه إلى قول أو رأي تبنّاه واعتمده، في مسألة من المسائل، إذ يراه راجحًا على غيره من دون التصريح بذلك، كقوله في إعراب الأسماء الستّة:

((**تنبيه:** قال الأشموني في شرح ألفية ابن مالك: إنَّما أعربت، أي: هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حدِّهما، وذلك أنَّهم أرادوا أن يعربوا المثنَّى والمجموع بالحروف فرقًا بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنَّى والمجموع لم ينفر لسابق الألفة، وإنَّما اختيرت هذه الأسماء؛ لأنَّها تشبه المثنى لفظًا ومعنى، أمّا لفظًا فلأنَّها لا تستعمل كذلك إلَّا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان، وأمّا معنى فلاستلزام كلٍّ واحد منهما آخر، فالأب يستلزم الابن والأخ يستلزم أخا، وكذا البواقي، وإنَّما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة))[١]، وذلك لأن النبتيتي صرّح في موضع سابق بإعراب هذه الأسماء بالحروف، إلّا أنّه لم يبين علّة هذا الإعراب مكتفيًا بقوله:

(((**وعلامة رفعها)** أي: رفع كلٍّ منها (**الواو**) الظاهرة حالة كونها (**نيابة**)، أي: نائبة (**عن الضمّة**)، وذلك (**على**) القول (**المشهور**) من الأقوال))[٢] .

٥- براعته في علم الكلام والمنطق وأصول الفقه :

إنّ اهتمام الشيخ بالعلوم المتّصلة بعلم العربية، كعلم المنطق وعلم الكلام والفقه وأصوله كانت سمة مبرَّزة لديه، تدلّ على تمكّنه من هذه العلوم، فجاء الشرح متضمنًا لها، فلم يدع بابًا من أبواب كتابه إلَّا وضمَّنه واحدًا من تلك العلوم، وأراد بذلك أن يوفِّق بين هذه العلوم وعلم النحو من خلال إثباته لبعض المسائل النحويَّة عن طريق علم المنطق وعلم الكلام والأصول، ومن أجل ذلك نجد الشرح لا يخلو من نزعة فلسفية في كثير من المواضع، ومن خلال تتبعي لشرحه وجدتّه يستعمل ألفاظ المناطقة والمتكلمين مثل : الواجب الوجود[٣]، والحدّ[٤] ، والماهيَّة[٥]،

---

(١) النص المحقق: ٣٧٥-٣٧٦ .

(٢) النص المحقق: ٣٧٢ .

(٣) النص المحقق: ١٢٣ .

(٤) النص المحقق: ١٩٣ .

(٥) النص المحقق: ٢٣١ .

والجوهر[١]، والحقيقة العرفيَّة[٢]، والمفهوميَّة، والمطابقيَّة، والتضمنيَّة[٣]، ومعلوم الثبوت بالضرورة[٤]، وغيرها من الألفاظ الشائعة عند المناطقة والمتكلمين والفقهاء، وقد عَرَّفتُ بها في هوامش التحقيق، فنراه حين يتحدث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى يحاول أن يربط بينهما على وفق أصول المناطقة، فيقول: ((وتعريف المعنى بما يراد من اللفظ جار على ما عرَّفه به المنطقيون، من أنَّه الصورة الذهنيَّة التي وُضِعَ اللفظ بإزائها، أي: من حيث إن المتكلِّم عناها به، أمّا أنَّه من حيث إنَّ السامع فهمها منه فيسمَّى مفهومًا)) [٥]، ثم انتقل إلى الأصوليين وتعريفهم للمعنى، فقال: ((... وجارٍ أيضًا على ما رجَّحه حذَّاق الأصوليين من أنَّ اللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا للحاصل في الذهن)) [٦].

وبعد ذلك حاول أن يوفِّق بين التعريفين، فكانت رؤيته للمعنى شاملة لكلا التعريفين فقال: ((والحاصل: أن تفسير المعنى بما يراد من اللفظ جار على المذهبين لصدقه بكلٍّ منهما))[٧].

وكذلك يستدلُّ على انحصار الكلام في الأجزاء الثلاثة: الاسم والفعل والحرف بدليل عقليّ كلاميّ، وذلك عند قوله: ((وإنَّما حَكَمَ العقل بانحصار المفرد في هذه الثلاثة **(لأنَّه)** أي: المفرد لا **(يخلو إمَّا أن يستقلَّ)** أي: معناه المطابقيّ، أو التضمنيّ **(بالمفهوميَّة)**؛ إذ المعنى هو الواقع عليه الانفهام دون اللفظ، يعني لا يحتاج المعنى الذي يدلُّ عليه ذلك اللفظ إلى تعلقه بلفظ آخر حتى لا يكون منفهمًا إلَّا منهما، بل هو مستغنٍ بذلك اللفظ عن لفظ آخر في وجوده وظهوره، ويصحُّ أن يرجع الضّمير في **(يستقلَّ)** للمفرد، أي: يكون فهم المعنى منه بالنظر إليه وحده، لا بالنظر إلى لفظ آخر يتوقف الفهم على انضمامه إليه، بل هو مستغنٍ في ذلك عن غيره، فيفهم معناه من مجرد لفظه، وهذا هو معنى قولهم:

---

(١) النص المحقق: ٢٣٣.

(٢) النص المحقق: ١٦٠ .

(٣) النص المحقق: ٢٣٣ .

(٤) النص المحقق: ١٨١ .

(٥) النص المحقق: ١٥٣ .

(٦) النص المحقق: ١٥٣ .

(٧) النص المحقق: ١٥٣ .

يدلُّ على معنى نفسه، **(أو لا يستقلَّ)** معناه المطابقيّ أو التضمنيّ، أو لفظه بالمفهوميَّة، بل يحتاج في ذلك إلى ضميمة إليه))(١).

ومن الأدلَّة التي استعان بها الشيخ النبتيتيّ في منهجه على إثبات الحقائق النحويَّة ما استدلّ به الأصوليون في إثبات أصولهم الفقهيَّة، فنراه يستدلُّ بالسبر والتقسيم الذي يمثل مصطلحًا أصوليًّا على حرفيَّة "قط " وإن لم يصرح بتسميته ، فيقول : ((وكذلك إذا وُجِد لفظ لا يقبل علامات الاسم والفعل بنفسه ولا بمرادفه يكون حرفًا، وإنَّما قلنا: ولا بمرادفه؛ لأنَّ "قط" في قولك: ما فعلته قط ،لا يقبل بنفسه شيئًا من العلامات المذكورة وهو اسم باتّفاق لامتناع أن يكون فعلاً، أو حرفًا لاستعماله مسندًا إليه في المعنى، وإنَّما يقبل بمرادفه))(٢).

٦- تعامله مع المصادر :

استعان الشيخ النبتيتيّ بآراء من سبقه من النحاة واستشهد بأقوالهم لإثبات القواعد، أو للردِّ والاعتراض، إلا أنَّ هذا الاستشهاد اختلفت صوره على النحو الآتي:

الأولى : النقل نصًّا :

نقل النبتيتيّ جملة من النصوص نقلًا حرفيًّا من دون حذف أو تغيير في النص المنقول، وبعد ذلك يحيل إلى المصدر الذي نقل منه، وكثيرًا ما نرى ذلك عند نقله عن القاموس المحيط، فجلَّ النصوص التي استعان بها لبيان معاني الألفاظ قد نقلها حرفيًّا، ولعل السبب في ذلك أنّ هذه المعاني لا تقبل التصرف ولا التغيير، فمن ذلك:

((وفي القاموس: الشَّيءُ جَمْعُهُ أشيَاءُ، وأَشْيَأواتٌ، وأشَأواتٌ، وأشأوى، وأصْلُهُ: أَشَايِيٌ بثلاث يَاآتٍ، وقَوْلُ الجوهرِيِّ: أصْلُهُ أَشَائِيُّ بالهمز، غلطٌ؛ لأنَّهُ لا يصحُّ همزُ الياء الأولى لكونها أصلًا غير زائدةٍ، كما تقول في جمع أبْيَاتٍ: أبابِيتُ، فلا تُهمزُ الياءُ التي بعد الألف، ويجمع أيضًا على أشياء، وحكي **(أشايا)** ، وأشأوهُ غريبٌ ؛ لأنه ليس في الشيء هاء، وتصغيره: شُيَيْءٌ لا شُوَيءٌ أو لُغَيَّة، عن إدريس بن موسى النحوي وحكايةُ الجوهريِّ عن الخليل: إنَّ أشْيَاءَ فَعْلاءُ، وأنَّها جَمْعٌ على غيرِ واحده، كشاعر وشُعَرَاءَ إلى آخره، حكايَةٌ مُخْتَلَّةٌ ضَرَبَ فيها مذهب الخليل على مذهب الأَخْفَشِ ولم يميز بينهما؛ وذلك

(١) النص المحقق: ٢٣٤ .

(٢) النص المحقق: ٢٢٨ .

أنَّ الأَخْفَشَ يرى أنها أَفْعِلاءُ، وهي جَمْعٌ على غير واحده المستعمل كشاعر وشعراء، فإنه جمع على غير واحد؛ لأنَّ فاعلًا لا يجمع على فُعَلاءَ، وأمَّا الخليل فيرى أنها فَعْلاءُ نائبةٌ عن أفعالٍ، وبدلٌ منه، وجمعٌ لواحدها المستعمل، وهي شيءٌ، وأمَّا الكسائِيُّ، فَيَرَى أنها أَفْعالٌ، كَفَرْخٍ وأفْراخٍ، تُرِكَ صرفها لكثرة الاستعمال؛ لأنَّها شُبِّهَتْ بِفَعْلاءَ في كونها جمعت على أَشْيَأواتٍ فصارت (كصحراء وصحراوات)، فحينئذٍ لا يلزمُهُ ألَّا يصرف أبناءً وأسماءً، كما زعم الجوهريُّ؛ لأنَّهم لا يجمعوا أبناءً وأسماءً بالألف والتاء))[(١)]، فمثل هذه المعاني لا تحتمل التصرف أو التغيير مطلقًا.

ونراه في موضع آخر ينقل نصًّا ويصرّح باسم المصدر ومؤلفه، كقوله:

((فقال الدماميني في شرحه على المغني : والأصل مصدر عَنى زيدٌ بلفظه كذا عنايةً، ومعنى، وتَعَّناة، ثم يستعمل مرادًا به المفعول أي: المعنى بتشديد الياء كما في قولهم: "هذا الثوب نسج فلان"، أي: منسوجه))[(٢)] .

ثمّ في موضع آخر ينقل نصًا ويصرح باسم المصنف دون كتابه، كقوله:

((قال إمّام الحرمين: ذوو البصائر لا يودعون مقاصد الحدود إلّا في عبارات هي قوالب لها، تبلغ الغرض من غير قصور ولا ازديادة، يفهمها المبتدئون، ويحسنها المنتهون))[(٣)].

وفي آخر يذكر الكتاب من غير ذكر مؤلفِهِ، وقد يتجاهلهما معًا، ويظهر ذلك جليًا من خلال تعامله مع شرح التصريح للأزهري الذي صرح به في أكثر من موضع، إذ قال: ((وقال في التصريح: واستدلَّ سيبويه على علميته بقولهم: هذه عرفات مباركًا، بنصب مباركًا على الحال، ولو كان نكرة لجرى عليه صفته، وبأنَّه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام وهي لا تدخل عليه)) [(٤)] .

وقوله أيضًا: ((قال في التصريح: وهو هكذا رواه أبو الفتح بن جني بالياء معربًا، ورواه غيره **(بالواو)** على البناء، وإذا ثبت إعرابها في الجرِّ قلنا به في الرفع والنصب، وقيَّد ابن **(الصائغ)** ذلك بحالة الجرِّ؛ لأنَّه محلّ السماع)) [(٥)] .

---

(١) النص المحقق: ١٥٥-١٥٦ .

(٢) النص المحقق: ١٥٣ .

(٣) النص المحقق: ١٦١ .

(٤) النص المحقق: ٣٥٣ .

(٥) النص المحقق: ٣٧٢ .

ونراه في موضع آخر لا يشير إليه، كقوله:

((وأمّا المركَّب الإضافي فإنَّه يجمع أوّل المتضايفين ويضاف إلى الثاني فيقال: في غلامِ زيدٍ علمًا: جاء غلامو زيد، وعن الكوفيين يجوز جمعهما معًا فيقال: جاء غلامو الزيدون، ومررت بغلامي الزيدين، بكسر الدال فيهما)) [١]، ومن ذلك كثير.

وكثير ما نقل نصوصًا دون أن يتصرف بها من غير الاشارة إلى الكتاب الذي نقل منه أو الاشارة إلى مؤلفه مكتفيًا بقوله: قال البعض، كقوله:

((قال البعض: مخالفة، قال: لأنَّه لا يخلو إمّا أن يكون هذا المثال من المعلوم بثبوته بالضرورة، أي: لا يجهل غالبا أو لا، فإنْ كان الأوَّل فلا يحسن التقيُّدَ بما ذكر، لما علمت أنّ معلوم الثبوت بالضرورة ليس بكلام، وإن فُرِض أنَّه خوطب به من يجهله، ومن ثم أطلق المصنف فيه ولم يقيده بذلك في المتن، وإن كان الثاني فكذلك لِمَا علمت أن غير المعلوم الثبوت بالضرورة كلام، وإن خوطب به من يعلم مضمونه))[٢] .

الثانية : النقل بالمعنى :

وبخلافه نقل الشيخ النبتيتيّ كثيرًا من الآراء بالمعنى ولم ينقلها حرفيًّا، ناسبًا قوله إلى أحد العلماء، وإذا ما قوبل بما هو موجود في كتابه نجد في النص المنقول تصرفًا، سواء كان ذلك حذفًا أو إضافة، أو تقديمًا أو تأخيرًا، وربَّما يدلَّ ذلك على أن الشيخ النبتيتيَّ قد اعتمد على حافظته ولا يعود إلى المصدر مباشرة، أو أنّه يأخذ المعنى إيجازًا واختصارًا، أو زيادة في الشرح والتوضيح، ومن ذلك ما نقله عن الحلبيّ من كتابه فرائد العقود العلويَّة:

(((وله) أي: للشيخ ابن مالك **(أنْ يدّعِيَ)** من ادَّعى كذا: زعم له حقًا أو باطلًا، أي: دعوى جواب عن ذلك، وهو **(أنّ كسرة)** ما قبل الآخر التي جيء بها لأجل **(المناسبة)** قبل دخول العامل **(ذهبت)** بدخوله، **(وخلفتها)** أي: جاءت خلفًا عنها قائمة مقامها في إفادة المناسبة **(كسرة إعراب)** عند دخول العامل المقتضي له، ودَفَعَ ذلك بعضهم بأن قال: لا وجه لزوالها مع بقاء سببها، مع أنَّ الأصل بقاء

(١) النص المحقق: ٣٦٠ .

(٢) فرائد العقود العلوية:١/١٨٧ .

الشيء على ما كان، وأنَّ العناية بكسرة المناسبة أكثر، خصوصًا إذا لم يفت جانب الإعراب بالكليَّة لجواز تقديره))(١).

وعند مقابلته بنص الحلبي، وجدنا التصرف فيه ظاهرًا، إذ قال الحلبي :

((وأشار المصنف للجواب عن ذلك بقوله: وله، أي: للشيخ ابن مالك أن يجيب عن هذا الاعتراض بأن يدعي أنّ الكسرة مع العامل غيرُها قبل وجوده التي كانت للمناسبة، وأنّ كسرة المناسبة ذهبت عند دخول العامل وخلّفتها كسرة الإعراب الذي جلبه العامل وتحصل بها المناسبة)) (٢).

٧- شرح الأبيات وبيان معانيها :

الاستشهاد بالشعر العربي منهج سار عليه النحاة ، لكونه مصدرًا من مصادرهم التي اعتمدوها في إثبات القواعد أو نفيها، فجاءت مصنفاتهم حافلة بالشاهد الشعري، والشيخ النبتيتيّ لم يخرج عن هذا المسار، فقد وردت أبيات كثيرة في الدرر الجوهرية استشهد من خلالها الشيخ النبتيتيّ على بيان القواعد وإثبات الدليل أو للردِّ والاعتراض، إلَّا أننا نراه في كثير من المواطن يبين المعاني المعجميَّة لكثير من الألفاظ التي تحتاج إلى الإيضاح، فمن ذلك :

أريْـــتَ إنْ جَـــاءَتْ بِـــهِ أملـــودًا　　　مُـــــرَجّلًا ويلـــــبسُ البُـــــرُودا

أقــــــائلُن أحضِـــــــــرُوا الشُّـــــــــهُودَا

فأُدخل نون التوكيد على قائل مع أنَّه اسم ضرورةٌ نادرةٌ، والذي سوَّغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو: أتقولن))(٣).

ثم هو بعد ذلك يبين ما يحتاج إلى شرح وتوضيح، سواء كان ذلك من الناحية الصرفيّة أو المعجميّة إذ قال: ((و"أريت" أصله "أرأت" بهمزتين بينهما الراء، حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفاً، والأُملود بضمِّ الهمزة والدال المهملة: الغصن الناعم، ومرجَّلًا بالجيم بعد الراء: الذي شعره بين الجعودة والسبوطة، تقول: أخبرني

(١) النص المحقق: ٢٧٣.

(٢) فرائد العقود العلوية:١/١٨٧ .

(٣) النص المحقق: ٢٢٢ .

إن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجَّل الشعر، حسن الملمس كالغصن الناعم، آمر أنت بإحضار الشهود، لعقد نكاحها عليه، يُنكر وقوع ذلك منه))[١].

ومن ذلك أيضًا تعليقه على قول الشاعر:

((بأبــه اقْتَــدَى عَــدِيٌّ فِــي الْكَــرَمْ وَمَــنْ يُشَــابِهْ أَبَــهُ فَمَــا ظَلَــمَ)) [٢]

بقوله : ((فأبه الأوَّل مجرور بالكسرة، وأبه الثاني منصوب بالفتحة، وهذا البيت مقتبس من المثل السائر ((من أشابه أباه فما ظلم))، واختلف في معني نفي الظلم في المثل، فقيل: ما ظَلَم في وضع الشبه في موضعه، وقيل: فما ظَلَم أبوه حين وضع زرعه حيث أدّى إليه التشبه.

وقيل: الصواب فما ظلمت أمَّه حيث لم تزن، بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه))[٣] .

وكذلك من منهجه ـ رحمه الله ـ بيان موضع الشاهد النحوي عند الاستشهاد بالشعر في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله:

((**(و)** القسم الثاني مما تقدَّر فيه الحركة، هو**(ما تقدَّر)**هي **(فيه اشتثقالا)** أي: لأجل ثقله، **(وهو ما في آخره)** أي: ما آخره **(واو، كـ: يدعو)** ويعدو ويغزو، **(وما في آخره ياء نحو: يرمي)** ويفتي، **(فإنَّه)** أي: ما آخره واو أو ياء، **(يُقَدَّر فيه)** أي: الذي آخره الواو أو الياء **(الضمّة)** في حالة الرفع **(فقط)** أي: فحسب لما فيه من الثقل، فإن الواو والياء حرفان ثقيلان، وتحريكهما بالضمّة يزيدهما ثقلًا، وقد تظهر في الضرورة فيهما، مثال ظهورهما على الواو قول الشاعر من بحر الطويل :

((إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلوُ قُيِّضَتْ هــواجِسُ لا تَنْفَــكُّ تُغْرِيــه بالوجــد

الشاهد فيه: ضمَّ الواو في "يسلوُ"))[٤].

(١) النص المحقق: ٢٢٢.

(٢) النص المحقق: ٣٧٣.

(٣) النص المحقق: ٣٧٤ .

(٤) النص المحقق: ٣٠٥ .

٨- عنايته بضبط المفردات:

اعتنى النبتيتيّ بالألفاظ عناية خاصَّة، فكثيرًا ما نراه يُشكل بعض الألفاظ ويحيطها عناية، ربَّما لصونها عن التصحيف والتحريف، أو لزيادة الفهم والإيضاح، أو لعدم اللبس بينها وبين ما يشاكلها من لفظ آخر، ويذكر الحركة التي عليها ليوافق اللفظ المعنى، ومنها قوله :

((**(فقال البصريون)** نسبة إلى البصرة بتثليث الباء، والمشهور الفتح وهو أفصح؛ لكن النسبة إليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوه بالضمِّ، وإن ضُمَّت البصرة على لُغَةٍ، كذا في تهذيب الأسماء واللغات))(١).

ومن ذلك أيضًا قوله:

((**وجَيْرِ بفتح الجيم وسكون الياء)** المثناة **(التحتية)** أي: المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء على الأشهر، ولقلَّة استعماله احتملوا ثقل الكسرة مع الياء)) (٢)،لأن " جَيْرِ" في هذا الموضع تأتي بمعنى يَمينٌ أو حَقًّا، أو بمعنى: نعمْ أو أجلْ، وإن لم تضبط حركاتها لالتبست بـ" جَيَرُ" المحركة والتي معناها القِصَرُ، والقَماءَةُ(٣) .

ومنه أيضًا قوله: (((**وخفض)** بالخاء المعجمة وسكون الفاء آخره ضاد معجمة، مصدر خفض ككرم، وهو لغة: الدَّعَةُ والسَّيْرُ اللَّيِّنُ، وضِدُّ الرَّفْعِ، وبمعنى الجَرِّ في الإِعْرابِ)) (٤) .

٩- عنايته بالالفاظ وبيان دلالتها:

حاول الشيخ النبتيتيّ في أكثر من موضع أن يبيِّن معاني كلمات الأزهريَّة، وتحليل ألفاظها، وشرح ما أشكل منها، بعيدًا عن الجانب النحويّ الذي يتحدث عنه، وقد تباينت طريقته في ذلك تبعا لطبيعة اللفظ المشروح فنجده أحيانا يتوسع في شرح بعض الألفاظ حتى يكاد يأتي على كلِّ ما قيل فيها كقوله: :((**(الضلال)**، مصدر ضللت: "كـ: كَزَلْلَتَ ومَلِلْتُ، لا مصدر "ضلَّ"، وهو كالضلالة والضل، ويُضمُّ، والأُضْلولَةُ بالضمّ، والضِّلَّة بالكسر، والضَّلَلُ محركة: ضدُّ الهدي، وهو الكفر، وأمّا ضَلَّ يضِلُّ ضلالًا،

---

(١) النص المحقق: ١٦٠-١٦١ ،

(٢) النص المحقق: ٣١٦٠٣١٧.

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ٣٧٠، (جَيْرِ) .

(٤) النص المحقق: ٣٣١ .

فهو بمعنى: ضاع ومات، وصار ترابًا وعظامًا، وخفي وغاب، وفلانًا أُنْسِيَهُ، ومنه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[١]، وضلَّني: ذهب عني، وأضلَّه: دفنه وغيبه))[٢].

وأحيانا يوجز فيكتفي بتفسير اللفظ بمرادفه، أو بضد معناه كقوله: ((و" قطٌّ" مجردة مشدَّدة بمعنى الدهر، مخصوص بالماضي، أو في ما انقطع من عمري، وإذا كانت بمعنى "حسب" سُكِّنت الطاء ولحقتها ألفًا)) [٣] .

ومنه أيضًا قوله: ((**(مجاز)**، مصدر ميمي من جازَ المَوْضِعَ جَوْزاً جَوْزاً ومَجَازاً وأجازَ به وجاوَزَهُ: سارَ فيه، وخَلَّفَهُ والمجاز خلاف الحقيقة **(لغويّ)**؛ لأنّ كلَّ ما استُعْمِل في غير معناه اللغويّ الموضوع له أوّلا، ولم يشتهر فيما نُقِلَ إليه بحيث ترك معناه الأصلي، ولا يُرادُ منه إلّا المعنى الثاني ما لم تدلّ قرينة على المعنى الأوَّل يكون مجازًا لغويًا)) [٤].

١٠ – اهتمامه بالتصويب اللغوي:

لم يكتفِ الشيخ النبتيتيّ ببيان المعاني المعجمية للألفاظ فحسب، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال ردوده اللغوية وتخطئته لبعض المعجميين، مما يدل على سعة اطِّلاعه وملكته اللغوية، التي تؤهله لتصويب ما يراه خطأ، ومن ذلك قوله:

((**(المُنَزَّه)** نَزُهَ، كَكَرُمَ وضَرَبَ، نَزَاهةً ونَزَاهِيَّةً، والرجل تباعد عن كلِّ مكروه، والتنزه التباعد، واستعمال التنزّه في الخروج إلى البساتين والخضر والرياض غَلَطٌ قبيح)) [٥] .

ونراه في موضع آخر يؤثر لفظًا على لفظ آخر، مستندًا في ترجيحه على ما سُمِعَ عن العرب فيقول: ((وقد اختلف في المؤنثتين الغائبتين، هل يُقالُ: يقومان بالتحتيَّة أو بالفوقيَّة، و أَيَّدَ بالفوقيَّة بالسماع))[٦].

---

(١) سورة الشعراء: من الآية: ٢٠.

(٢) النص المحقق: ١٣٥ .

(٣) النص المحقق: ٢٧٣ .

(٤) النص المحقق: ١٥٩ .

(٥) النص المحقق: ١٣٠ .

(٦) النص المحقق: ٣٨٨ .

ومنه أيضًا قوله: (((**وعلى أصحابه**) صَحِبَهُ كـ سَمِعَهُ، صحابة بالفتح وبالكسر، وصَحُبَه بالضمّ: عاشره، وهم أصحاب جمع صَحِبٍ: كفَرِحٍ، وجمعٌ لصاحب وصَحْب بسكون العين في لغة شاذة، أمّا شذوذه جمعًا لصاحب؛ فلأن أفعالا لم يجيء جمعًا لفاعل في اللغة الفصحى، وأمّا شذوذه جمعًا لصَحْب ساكن العين جمع صاحب؛ فلأنَّه أيضًا لم يجيء جمعًا لصحيح العين في اللغة الفصيحة بخلاف معتل العين؛ فإنَّه جاء في اللغة الفصيحة جمعًا لفَعْل نحو:" ثوب وأثواب)) (١) .

١١- عنايته بالأصوات:

تناول النبتيتيِّ في شرحه هذا جانبًا من علم الأصوات، وتعليل كلِّ صوت، ومن ذلك حديثه عن صفات كلّ صوت، فنراه حينا يبين صفاتها إذ قال:

(((**مستطيلًا**) أي: (**ممتدًا**) كالخط يكون طرفه الأعلى (**متصلًا بمقطع**) أي: مخرج (**من مقاطع حروف**) أي: مخارج لحروف خارجة من (**الحلق**)، وهو الحلقوم (**واللسان**)، وهو آلة النطق (**والشفتين**)، وهما طبقتا الفم الواحدة، شفة بفتح الشين المعجمة وكسرها ولامها هاء، فيثنيه ذلك المخرج عند اتِّصاله به عن استطالة؛ فيُحْبَسُ فيه ثم يخرج منه بعنف، فيحدث عند ذلك الصوت، يُعَبَّرُ عنه بالحرف))(٢).

وحينا آخر يتحدث عن مخارج الحروف:

((وإذا أردت بيان ذلك (**فالهمزة والعين والألف من**) حروف (**الحلق، واللام والنون من**) حروف (**اللسان**) وهو يذكر ويؤنث، فمن ذكَّره جمعه على ألْسِنة بكسر العين، ومَنْ أنَّثه جمعه على ألْسُن بضمِّ العين، (**والميم والفاء من**) حروف (**الشفتين**)، أمَّا الميم فظاهر، وأمَّا الفاء فغير ظاهر؛ لأنَّها من الشفة السفلى مع الثنايا العليا))(٣).

١٢- طريقة الأسئلة والأجوبة :

هو نهج سار عليه الشيخ النبتيتيّ، إذ استعمله في ردوده، ومواطن الخلاف، والاعتراض والعلل، وهو بذلك لم يخرج عن منهج الأقدمين، فهم يوردون أسئلة يتوقعونها، ومن ثمَّ يجيبون عليها، وهو ما يسمَّى

---

(١) النص المحقق: ١٣٩ .

(٢) النص المحقق: ١٦٨ .

(٣) النص المحقق: ١٨٠ .

بأسلوب (الفنقلة)[١] أي : إن قِيلَ قُلتُ، أو أجيبَ، وهذا الأسلوب اختلفت صوره في الشرح، فتارة يجيب عن القول بـ (أجيب) ، وأخرى بـ (قلت) ، وكلُّها لا تخرج عن دائرة السؤال والجواب التي استخدمت من قبل النحاة، ومثال ذلك قوله:

((فإن قيل: أين الإجماع؟ وقد خالف الفرّاء في المسألة وهو من الصدر الأوَّل، وهو في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين، قال: إنّ " كلا" ليست واحدا من الثلاثة؛ وإنَّما هي بين الاسم والفعل، فالجواب: أنّ هذا القول بعد الحكم عليها بأنَّها اسم وفعل لتعارض أدلتها عنده، والقول بأنَّها أحدهما، ليس بأنَّها غير الثلاثة))[٢].

وكذلك عند قوله: ((فإنْ قيل يلزم من هذا الدور؛ لأنّه لا يُعلم كون تلك الكسرة خفضًا إذا علم أنَّ ما دخلت عليه اسم؛ إذ صورة تلك الكسرة موجودة في غير الاسم ، فالجواب: أنَّه تمكن معرفة كون الكسرة خفضًا قبل معرفة ما دخلت عليه أنَّه اسم، كما يُعلم بعامله المخصوص كحرف الجرِّ، انتهى، وفيه نظر لتوقّف التمييز حينئذ على العامل))[٣].

وجاء أيضًا: ((فإن قيل: الفعل مستقل، قلنا: نعم؛ لكنه التضمين، أي: الذي دلّ الفعل عليه بالتضمين وهو الحدث والزمان، والنسبة والحدث لا يقبل التعيين؛ لأنَّه وضع مبهمًا، ولا يقال يحتمل أن يكون الواضع اعتبر الحدث الذي جُزءُ الفعل معينًا لا مبهمًا؛ لأنَّه يقال مجرَّد الاحتمال لا يُثْبَتُ به حُكْمٌ، والعمل على استصحاب الأصل المطلق المعلوم على اليقين، فتأمل))[٤].

---

(١) وهو أسلوب يُستعمل للجواب عن الاعتراضات الواردة أو المحتملة، وهذه اللفظة منحوتة، أي أن تنحت كلمة واحدة من مركب تام مفيد تختصر بهذه الكلمة الواحدة حكايته، كالبسملة من (بسم الله)، والسبحلة من (سبحان الله)، يُنظر: دروس في التصريف: ٢٨.

(٢) النص المحقق: ١٨٧ .

(٣) النص المحقق: ١٩٣ .

(٤) النص المحقق: ٢١٤ .

١٣- عنايته بالأبنية الصرفيّة والتعليل لها :

اعتنى الشيخ النبتيتي ببيان الأبنية الصرفية لبعض الألفاظ التي تحتاج إلى ذلك، وهو يسير في ذلك على نهج من سبقه من النحويين، إذ لا نكاد نرى كتابًا نحويًّا يخلو من ذكر المباحث الصرفيَّة وزِنَة كلّ مثال منها، وهذا إن دلَّ على شيء، فإنَّما يدلَّ على اهتمام القدامى بعلوم اللغة جميعًا وإن كان الكتاب مختصًّا بأحدها دون الآخر، ومن ذلك قوله:

((... وإذا أردت توضيح ذلك وبيان أصله، (**فلتبلون أصله**) السابق عليه قبل التوكيد لتبلوون " بواوين ونون كـ " تنصرون"، ثم أكد بالنون، فصار بعد التوكيد (**لتبلوونَّ بواوين**)، الأولى لام الفعل، والثانية واو الجماعة (**وثلاث نونات**) متواليات، الأولى نون الرفع، والثانية والثالثة للتوكيد، والكلّ زوائد على الفعل،(**تحرَّكت الواو الأولى**) أعني لام الفعل، وليس المعنى أنها تحرَّكت بعد إن كانت ساكنة، بل المعنى أنَّها وجدت فيه متحرِّكة، (**وانفتح ما**) أي : حرف اللام الواقع (**قبلها**) أي: قبل الواو، ولمَّا كانت القاعدة قلبها ألفًا عند ذلك (**قُلِبَت**) أي: الواو (**ألفًا، فاجتمع ساكنان**) على غير حدَّه، بناء على أنَّ الذي على حدِّه أن يكونا في كلمة واحدة، والأول منهما حرف مدّ، والثاني مدغما، والمكروه ما لم يكن كذلك كما هنا، والساكن الأوَّل الألف المنقلبة عن الواو، والساكن الثاني الواو الثانية (**حُذِفَتْ الألف؛ لالتقاء الساكنين**)، ولك أن تقول: استثقلت الضمّة على الواو التي هي لام الفعل، فحُذِفَت الضمّة فالتقى ساكنان، الواو الأولى والواو الثانية، حذفت الأولى؛ لأنَّها جزء كلمة...))(١).

وذكر التعليل الصرفي أيضًا، عند قوله: ((وأصل يقُول يقْوُل، على وزن يَنْصُرُ، نُقلت ضمَّة عينه إلى فائه، فسُكِّنت العين كما سُكِّنت في الماضي، وليس النقل للاستثقال؛ لأنّ الحركة على حرف العلّة الساكن ما قبله لا تستثقل، وإنَّما هو ليشاكل الماضي، فصار يقول على وزن يفعل))(٢)، وكذلك قوله: ((وكذا "حادي"، فإنَّه أصله "واحد" نُقِلَت فاؤه التي هي الواو إلى موضع اللام، ثم قبلت بالنظر فيها وانكسار ما قبلها، فإعرابه ليس على اللام الآخر الحقيقي، وإنَّما هو على الفاء الآخر الحكميّ، وإنَّما قُدَّمت الحاء على الألف؛ لتعذّر الابتداء بالساكن))(٣) .

---

(١) النص المحقق: ٢٩٩ .

(٢) النص المحقق: ١٤١ .

(٣) النص المحقق: ٢٥٨ .

ومنه أيضًا قوله: (((و) القسم الثاني: (مبنيٌّ) اسم مفعول أصله مبنوي كمضروب، اجتمع فيه الواو والياء، وسُبِقَت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأُدغِمَت الياء في الياء، وقُلِبَت الضمّة كسرةً))(١).

ثم نراه في موضع أخر يرجّح بنية صرفية على أخرى معللًا سبب الاختيار، فمن ذلك تبيينه لمعنى (الفقير) الدال على الصفة المشبهة، إذ يقول: ((ثم يحتمل أن يكون صفة مشبّهة باسم الفاعل، فمعناه الدائم الفقر والحاجة، وهذا أولى من جعله من باب المبالغة؛ لأنّ ما يحصل في الأزمان المتطاولة أقوى مما يحصل بالكثرة في زمن واحد))(٢).

ومن الملاحظ أيضًا اعتماده على المصادر الأخرى في بيان القضايا الصرفية، كذكر المعاني المختلفة للبنية الصرفية؛ لكونها تحتمل أكثر من معنى، كقوله: في تفسير (المعنى) إذ قال: ((وقال السيد في حواشي القطب: المعنى إمّا مفعل كما هو الظاهر من عنى يعني: إذا قصد، أي: المقصد، وإمّا مخفف "معنى" بالتشديد اسم مفعول منه، أي: المقصود))(٣).

ومنه أيضًا اعتماده على القاموس المحيط في بيان المسائل الصرفية، كقوله: ((قال في القاموس: وهَمْزَةُ الماءِ مُنْقَلِبَةٌ عن هاءٍ، وسُمِعَ: اسْقِنِي مًا، بالقَصْرِ))(٤).

ومنه قوله: ((وفي القاموس قال: فَقُرَ، كَكَرُمَ، فَهو فَقيرٌ من فُقَراءَ وهي فَقيرَةٌ /١٣ ب/ مِنْ فَقائِرَ، والفِقْرَةُ، بالكسر... والفَقْرَةُ والفَقَارَةُ، بِفتحِهِما: ما انْتَضَدَ مِنْ عِظامِ الصُّلْبِ مِنْ لَدُنِ الكاهِلِ إلى العَجْبِ والفَقيرُ: الكَسيرُ... والفاقِرَةُ: الدَّاهِيَةُ))(٥)، ومن ذلك كثير يطول المقام بذكرها.

١٤-عنايته بالحدود والتعريفات:

كان النبتيتيُّ كثير الاعتناء والاهتمام بالحدود، وغالبًا ما كان يقدِّم المعنى اللغوي لها، ثم يذكر معناها في الاصطلاح من خلال بيان المسألة التي يتحدث عنها ليكون ذلك التعريف أو الحدُّ جامعًا مانعًا، ووردت تلك التعريفات عند النبتيتيِّ بكثرة، فيقول في تعريف الحدّ:

---

(١) النص المحقق: ٢٥٥ .

(٢) النص المحقق: ١٤٢ .

(٣) النص المحقق: ١٥٢ .

(٤) النص المحقق: ١٩٧ .

(٥) النص المحقق: ١٤٢ .

((الحدُّ وهو لغة: الحاجز بين الشيئين والدفع والمنع منتهى الشيء، ومن كلِّ شيء حدَّته، منك بأسك، ومن الشراب: سورته، وما يعتري الإنسان من الغضب، وتميز الشيء عن الشيء، والمراد في تعريف الكلام، وإن لم توجد القرينة الواضحة لأنّ المراد معلوم منه، فإذا ذكر اللفظ يفهم من أهل العرف معنى الملفوظ؛ إذ لو لم يكن كذلك بل كان مجازًا غير مشهور لما جاز استعماله فيه))[١].

وقد يكتفي بذكر الاصطلاح، ومن ذلك تعريفه لقياس الشبه، إذ قال:

((قياس الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلَّة التي علّق عليها الحكم في الأصل))[٢].

وعندما حاول أن يفرق بين المجاز والحقيقة، عرَّف المجاز بقوله:

((المجاز اللغوي: استعمال اللفظ في غير ما وضع له، كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع))[٣].

وعرَّف الحقيقة اللغوية بقوله:

((استعمال اللفظ فيما وضع له: كاستعمال الأسد في الحيوان المفترس))[٤].

١٥- عنايته بشرح المصطلحات النحوية:

للنحاة مصطلحاتهم الخاصّة التي تعارفوا عليها، كبقية علماء الفنون الأخرى، وقد وقف الشيخ النبتيتيّ على هذا المصطلحات وعرَّف بها، وبيَّن معانيها، وشرحها شرحًا وافيًا، وقد يحاول في بعض المواضع تعديل هذا المصطلح، أو إضافة تسمية أخرى له، فمن ذلك قوله:

(((تنوين التمكين الأَولى التمكُّن؛ لقولهم: فائدته الدلالة على خفَّة الاسم، وعلى تمكُّنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف الذي هو التنوين، فهو وصف للكلمة، والوصف متمكِّن لا مُمَكَّن، ويُسمَّى تنوين الأمكنيّة، وتنوين الصرف، وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء المعربة

(١) النص المحقق: ١٦١ .

(٢) النص المحقق: ٣١٣ .

(٣) النص المحقق: ١٦٠ .

(٤) النص المحقق: ١٦٠ .

المتصرفة، معرفة **(نحو: زيد)**، و نكرة نحو: **(رجل)**، ورجال وقيل: هو رجل للتنكير؛ لأنّ مدلوله غير معيَّن، والذي يدلّ على أنَّه في رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل))(١).

وعند حديثه عن المضمر، راح يبيِّن معناه المعجمي والتركيبي والنحوي، والخلاف في تسميته بين الكوفيين والبصريين بآن واحد فقال:

((**(مُضْمَرٌ)** من أضمرته إذا أخفيته وسترته، وفي القاموس: أضمره: أخفاه والموضع والمفعول مضمر، انتهى، سُمِّي ذلك عند البصريين؛ لأنَّ حروفه الموضوعة له وهي التاء والكاف والهاء مهموسة، والهمس لغة الصوت الخفيّ، ويسمَّى الضمير من الضمور، مصدر ضمَرَ كنَصَرَ وكَرَمَ وهو الهزال؛ لأنَّه قليل الحروف، إذ هو إمَّا أن يكون على حرف واحد أو حرفين، والضّمير أيضًا العنبُ الذابلُ، والسرُّ، وداخل الخاطر، كذا في القاموس، وعند الكوفيين يسمَّى الكناية والمكنَّى؛ لأنَّه يكنّى به عن الظاهر اختصارًا، **(وذلك)** نحو قولك: **(أنا)** أي: "أنا" ونحوه من كلِّ ما دلَّ على متكلِّم، ونحو: **(أنت)** ونحوه من كلِّ ما دلَّ على مخاطب، **(و)** نحو: **(هو)** ونحوه من كلِّ ما دلَّ على غائب، والمراد ما دلَّ على الذات المشخَّصة مع تلك الصفة))(٢).

وقوله أيضًا:

((وأمَّا التثنية فهي ضمُّ اسم مفرد معرب منكر إلى مثله بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، فلا يجوز تثنية المثنَّى ولا المجموع على حدِّه))(٣) .

ثم نراه في موضع آخر يحاول تعديل بعض المصطلحات ويؤثر تسمية على أخرى لما يراه مناسبًا بين اللفظ ومعنى المصطلح، كقوله: ((القسم **(الأوَّل: تنوين التمكين)**الأولى التمكُّن؛ لقولهم فائدته الدلالة على خفَّة الاسم، وعلى تمكُّنه في باب الاسميّة؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف الذي هو التنوين، فهو وصف للكلمة، والوصف متمكّن لا مُمَكَّن، ويسمَّى تنوين الأمكنيّة، وتنوين الصرف، وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء المعربة المتصرفة معرفة **(نحو: زيد، و)** نكرة نحو: **(رجل)**، ورجال))(٤).

---

(١) النص المحقق: ١٩٨ .

(٢) النص المحقق: ٢٣٨ .

(٣) النص المحقق: ٣٧٩ .

(٤) النص المحقق: ١٨٩ .

١٦- اهتمامه بالبلاغة.

اهتمّ النبتيتيّ ببيان ألفاظ علم البلاغة ومصطلحاته كالسجع، وبراعة الاستهلال[١]، والاستعارة[٢]، والمجاز[٣]، وحاول توضيح هذه المصطلحات لتكون أقرب إلى الأذهان من خلال الامثلة التي ذكرها واستشهد بها، فحين يتحدث عن الاستعارة يقول:

((وفي علم البيان على القول الأصحّ كما في المطوَّل: أن لا يصرح بذكر المستعار، بل بذكر رديفه ولازِمِه الدال عليه، فالمقصود بقولنا: أظفار المنيَّة استعارة السبع للمنيّة كاستعارة السبع للرجل الشجاع في قولنا: رأيت أسدًا، لكنَّا لم نصرِّح بذكر المستعار ـ أعني السبع ـ بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه إلى المقصود، كما شأن الكناية))[٤].

ومنه أيضًا قوله:

((فالمستعار: هو لفظ السبع الغير المصرح به، والمستعار منه: هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو: المنيّة))[٥].

وفي حديثه عن الحقيقة والمجاز، وبيان الفرق بينهما قال:

((فالحقيقة التي لم تُهْجَرْ صريحٌ، والتي هُجِرَتْ وغَلَبَ معناها المجازي كنايةٌ، والمجاز الغالب الاستعمال صريح، وغير الغالب كناية (**أو لا**) يكون كناية))[٦].

ومن التعريفات البلاغيَّة التي ذكرها (جناس الطباق) إذ عرَّفه بقوله:

((وهو الجمع بين متضادَّين، أي: بين معنيين متقابلين في الجملة، أي: سواء كان التقابل حقيقيًّا أو اعتباريًّا، وبالإيجاب والسلب كما هو مقرَّر في علم البديع))[٧].

---

(١) النص المحقق: ١٣٩ .

(٢) النص المحقق: ١٩٢ .

(٣) النص المحقق: ١٥٩ .

(٤) النص المحقق: ٢٤٠ .

(٥) النص المحقق: ٢٤٠ .

(٦) النص المحقق: ٢٤٠ .

(٧) النص المحقق: ١٤٢ .

١٧- البعد عن التكلف:

من الأسس التي بنى عليها النبتيتيّ شرحه، هو اختياره الآراء البعيدة عن التكلّف والتمحُّل سواء كان ذلك في المسائل النحوية، أم التطبيقيَّة الإعرابيَّة، فعند حديثه عن الأسماء الستَّة ذكر المذهب المشهور، وهو نيابة الواو عن الضمَّة حيث قال:

((**(فهذه الأسماء)** الستَّة المُمَثَّلُ لها **(مرفوعة)** ... **(وعلامة رفعها)** أي: رفع كلّ منها **(الواو)** الظاهرة حالة كونها **(نيابة)** أي: نائبة **(عن الضمَّة)**، وذلك **(على)** القول **(المشهور)** من الأقوال، وهو أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلّف))(١).

وعند حديثه عن الفعل والمصدر، وأيهما أصل للآخر، وجدته يرجّح ما يراه اسهل المذاهب ويرى أن البعض تكلَّف في هذه المسألة، فقال:

((والحاصل أن الفعل الاصطلاحي على ما يفهم من كلام الشيخ مشتقٌّ من فعل الفاعل الذي هو المصدر الحقيقي، لا من الحدث المسمَّى بالمصدر بمعنى الصادر أي: عن فعل الفاعل، إذ هو أثره، وعلى ما صرَّح به غيره أنَّه مشتقٌّ من المصادر بمعنى الصادر، وإليه ذهب البصريون وهو الصحيح، ولا حاجة إلى ما تكلَّف له البعض في تقرير هذا المحلِّ من التقرير المخلّ الصارف للعبارة عن ظاهرها، المكدّر لصفاء جوهرها، وربُّك الفتاح العليم الهادي إلى الصراط المستقيم))(٢).

ومن ذلك ترجيحه لبعض آراء العلماء في مأخذهم على أبي حيَّان، فقال: ((وإنَّما قاله الشيخ أبو حيَّان بحثًا منه، ونصُّه: هل كسرة "شَرِبَ" إذا بنوه للمفعول تبقى، ظاهرُ كلامهم نعم! ولو قيل: إنها أي كسرة "شَرِبَ" المذكورة زالت وجاءت كسرة أخرى، لكان وجهًا، كما قالوا في راء "منصور" إذا رخمت "منصورًا" على لغة من لا ينتظر، فإنَّهم زعموا أنَّها ضمَّة بناء غير الضمّة التي هي من حركات الكلمة الأصلية))(٣) ، فهو يذهب مذهبهم في هذه المسألة التي أثارها أبو حيَّان التي لم تكن مثارة بين النحاة، وإنَّما جاء بها أبو حيَّان بحثًا من نفسه للردِّ على ابن مالك ، ويرى أن هذا نوع من التكلّف الذي لا داعي له فقال: ((وما تكلَّفه أبو حيَّان في "شرب" مبنيًا للمفعول لا حاجة إليه؛ لأنَّ قول النحاة يُضَمُّ أوَّل الماضي ويُكْسَرُ

---

(١) النص المحقق: ٣٧٢ .

(٢) النص المحقق: ٢٥٠ .

(٣) النص المحقق: ٢٧٤ .

ما قبل آخره محمول على غير المكسور، عِلْمًا بأنَّه لا معنى لكسر المكسور، فما كان مكسورًا يبقى على حاله))[١] .

١٧- الإطناب في بعض المسائل.

مال الشيخ النبتيتيّ إلى التفصيل في معظم المسائل إلى حدِّ الإطناب، مستعرضًا آراء النحاة واللغويين، مستشهدًا بكثير من الشواهد النحويَّة واللغويَّة، وجاء هذا الإطناب بطريقتين:

الأولى :الإطناب دون الترجم:

وتتمثل في أنّ النبتيتيّ في شرحه يطيل والإطناب، في شرح بعض المسائل من خلال عرضه للأقوال والآراء، وما تضمَّنته هذه الآراء من علل وشواهد، وما تعرَّضت له من ردود واعتراضات، وكل ذلك وهو لم يدل بدلوه ولم يبين رأيه، ومن ذلك:

(((**و**) يجوز أن تقول: يا سيبويه (**العالمَ بالنصب إتباعًا**)، أي: لأجل الإتباع للنصب الثابت المستحق (**لِمَحَلِّهِ**)، أي: لمحل ذلك المنادى المتبوع، فإنَّه في الأصل مفعول به بالفعل المقدَّر النائب عنه حرف النداء، وهو "يا"، فهو في محلّ نصب.

وظاهر كلامهم أنَّه لا ترجُّحَ لأحد الوجهين على الآخر، واختار ابن الأنباري الثاني، أي النصب، والخليل يختار الرفع في المعطوف، وأبو عمر النصب، وأبو العباس يوافق الخليل إذا كان المعطوف نحو: "الحسن" في جواز حذف اللام منه، ويوافق أبا عمر إذا لم يكن كذلك، بأن جعل المعرف باللام مع اللام علما، فلا يجوز حذف اللام منه، (**ويَمْتَنِعُ**) أن تقول: (**العالمِ، بالجرِّ إتباعًا**) أي: لأجل الإتباع (**للفظِهِ**) في كسرِهِ الظاهرِ في آخره))[٢].

الثانية الإسهاب مع الترجيم:

وهناك مسائل أسهب فيها وعرض الأقوال، وبيَّن الحجج، واستعرض الأدلّة والعلل، ثم ختمها برأيه وترجيحه مبينًا علّته وسبب ترجيحه وهي كثيرة، كقوله:

---

(١) النص المحقق: ٢٧٤ .

(٢) النص المحقق: ٢٨٩ .

((**(وهذا)** المذكور من رفع جمع المذكر بالواو، وإنَّما **(هو)** على القول **(المشهور)**، وقيل: إنَّه مرفوع بضمَّة مقدَّرة على الواو، كما أنَّه ينصب بفتحة مقدَّرة، ويجرُّ بكسرة مقدَّرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وقيل: مرفوع بضمَّة مقدَّرة على ما قبل الواو، كما أنَّه منصوب بفتحة مقدَّرة ومجرور بكسرة مقدَّرة على ما قبل الياء، والمانع من ظهور الضمَّة ضمَّة ما قبل الواو، ومن ظهور الفتحة والكسرة كسرة ما قبل الياء ، وقيل: أنَّه يجري مجرى "غسلين" في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة ، والإعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على نون منونة إن لم يكن أعجميًا، فتقول: هذا زيدين، وإن كان أعجميًا امتنع التنوين وأُعربه إعراب مالا ينصرف.

وقيل: يجري مجري "هارون" في لزوم الواو، والإعراب على النون منونة، وعليه أبي دهبل الجمحي :

طـــالَ هَمِّـــي وبِـــتُّ كـــالمَحزُونِ ... واعتَرَتْنِـــي الهُمُـــومُ بالمـــاطِرُونِ

والماطرون بالطاء المهملة جمع ماطر، وقيل: تلزمه الواو وفتح النون مطلقًا والإعراب مقدَّر، وقيل غير ذلك.

فإن قيل: قد علمنا أن الواو على اللغة المشهورة زيدت على أنَّها علامة، فما علَّة زيادة النون؟ قلت: المشهور في نون هذا الجمع أنَّه جيء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عمَّا بعده.

وقيل: زِيدَ لدفع توهم الإضافة في نحو: مررت ببنين كرام، ومن توهَّم الإفراد نحو: مررت بالمهتدين، ثم حمل ما لا يوجد فيه هذا التوهّم على ما وجد فيه .

وقيل: زيدت عوضًا عن حركة المفرد.

وقيل: زيدت عوضًا عن التنوين في المفرد .

وقيل: زيدت عوضًا عن الحركة والتنوين في المفرد، وهو الجاري على ألسنة المعربين .

وكلٌّ من هذه الأقوال غير الأول مردود بما يطول ذكره ولا طائل من إيراده، وإن أردت بيانه فعليك بالمطولات))(١).

---

(١) النص المحقق: ٣٦٣-٣٦٤ .

١٨ – اعتماده على القاموس المحيط:

يعدّ القاموس المحيط مصدرًا مهمّا عند الشيخ النبتيتيّ في توثيق معاني الألفاظ وتبيين أصولها اللغويّة والمعجميّة، ويمكن القول إنّ هذا المصدر يكاد يكون وحيدًا في هذا الباب، وقد بيَّن الشيخ سبب اعتماده عليه، وذلك من خلال إطرائه على الكتاب، وما حمل بين دفتيه من مادة لغوية غزيرة، دعت الشيخ إلى التصريح بإعجابه الذي يدلُّ على سبب اعتماده على القاموس أكثر من غيره من المعاجم إذ قال: ((قاله الشيخ مجد الدين **(في)** كتابه **(القاموس)**، أي: المسمَّى بهذا اللفظ؛ وإنَّما سمَّاه وهو معظم ماء البحر؛ لأنَّه البحر الأعظم في اللغة))(١).

ومن اللافت للنظر أنه يردُّ كلّ ما خالف القاموس ويتَّضح ذلك من خلال قوله: ((**(كالفتى)** كسَمَا، وهو الشاب والسخيّ والكريم، وتثنيته: فتيان وفتوان، وجمعه فتيان وفتوة (وفتية)، وجزم البعض بأنَّه يائي، وهو مخالف لصريح القاموس بأنَّه واوي ويائي))(٢)، وهو بذلك يرجّح قول صاحب القاموس على قول ابن سيده الذي ذهب هذا المذهب، ولا تخفى على أحد ما يتمتع به ابن سيده من منزلة عند أهل اللغة، بوصفه مصدرًا معجميًّا مهمًا، فلا يخلو معجم من المعاجم إلا وابن سيده له فيه يدًا، ثم يؤكد هذا الاعتماد من خلال عرضه لما جاء في القاموس من القضايا الصرفية واللغوية والنحوية، وعند تتبعي لكتاب الدرر الجوهرية وجدت النبتيتيّ يستشهد بالقاموس بطرق مختلفة، منها:

الاولى: الأخذ نصًّا مع الاشارة:

استشهد الشيخ بنصوص القاموس دون التصرف بها، إذ نقلها نقلًا حرفيًا، وهي كثيرة، كقوله: ((قال في القاموس: ولِمَ بكسر اللام وفتح الميم حَرْفٌ يُستفهم به، وأصله: ما وصلت بلام))(٣).

وقوله: ((قال في القاموس: ((كَمْ: اسْمٌ ناقِصٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، أو سُؤالٌ عن العَدَدِ، ويَعْمَلُ في الخَبَرِ عَمَلَ رُبَّ، أو مُؤَلَّفَةٌ من كافِ التَّشْبيه وما، ثُمَّ قُصِرَتْ، وأُسْكِنَتْ وهي للاِسْتِفْهامِ ويُنْصَبُ ما بَعْدَها تَمييزًا، أو للخَبَرِ، ويُخْفَضُ ما بَعْدَها حينَئذٍ، ك: رُبَّ، وقد يُرْفَعُ، تَقولُ: كَمْ رَجُلٌ كَريمٌ قد أتاني، وقد تُجْعَلُ اسْمًا تامًّا فَتُصْرَفُ وتُشَدَّدُ فهي للاستفهام أكْثَرُ من الكَمِّ والكَمِّيَّةِ)) (٤) .

---

(١) النص المحقق: ١٥٠ .

(٢) النص المحقق: ٢٦٩ .

(٣) النص المحقق: ٣١٥ .

(٤) النص المحقق: ٣٢٠ .

الثانية: الأخذ بتصرف مع الإشارة إليه:

استعمل الشيخ ألفاظًا مختلفة يصرح بها على الأخذ والاقتباس من القاموس المحيط، وبعد الرجوع إلى القاموس وجدت التصرف ظاهرًا بيِّنًا، فقد أخذ الشيخ ما وافق منها مراده، ووضح مقصده، كقوله: (((**والمبني)** من البناء، نقيض الهدم، يقال: بنا بنيًا وبناءً وبنيانًا وبنايةً، وبناءُ الكلمة لزوم آخرها ضربًا واحدًا من سكون، أو حركة لا لعامل، كذا في القاموس))(١).

ومنها أيضًا: (((**للخفَّة)** مصدر خَفَّ خَفًّا وخِفَّة بكسرهما، ويفتح وتخوفا، وهذا من غير لفظه، كذا في القاموس)) (٢) .

وقوله: ((وقال في القاموس: أمس مثلثة الآخر مَبْنِيّة، اليومُ الذي قبل يومك بليلة، تبنى معرفة وتعرب مُعرَّف، فإذا دخلها "ال" فمعرب وسُمِعَ: رأيته أمسٍ منونًا، وهي شاذة، وجمعه أُمُس وأموس فامّاس))(٣)، فجميع ما ذكرت من الامثلة قد اقتبسها النبتيتيّ وتصرف بها، ثم اشار إلى مصدر الاقتباس.

ثالثا: الأخذ من غير إشارة:

استشهد النبتيتيّ بنصوص القاموس، مبينًا بعض المفردات إلَّا أنَّه لم يصرِّح بذلك كقوله: ((لزمه: كسمعه ولع به لَزْمًا ولُزومًا ولُزْمَةً ولزما بانضمامها، ولازَمَه مُلازَمَةً، والتَزَمَه: اعتنقه، وهو كهُمَزَةٍ، إذا لَزِمَ شيئًا لا يُفارِقه)) (٤)، وقوله: ((**(طرحته)** بفتح التاء ويُقالُ طَرَحَهُ وبه كَمَنَعَ: رَماهُ وأبعدهُ)) (٥)، وهذه الامثلة كثيرة لا يتسع المقام لذكرها خشية الإطالة .

---

(١) النص المحقق: ٢٧٨ .

(٢) النص المحقق: ٢٨١ .

(٣) النص المحقق: ٢٨٢ .

(٤) النص المحقق: ١٤٠-١٤١.

(٥) النص المحقق: ١٥٩.

المطلب الثاني:

المصادر التي صرَّح بها النبتيتيِّ:

وقد رتبتها بحسب سني وفاة أصحابها:

١- جمهرة النسب: أبو منذر هشام بن محمد الكلبيِّ(ت: ٢٠٤هـ) (١).

٢- آمالي الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاحيِّ(ت:٣٣٧هـ).

٣- الألفاظ والحروف: أبو نصر الفارابي (ت: ٣٣٩هـ) (٢) .

٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري(ت: ٣٩٣هـ)(٣) .

٥- الموسيقى : الحسين بن عبدالله بن علي بن سينا (ت: ٤٣٨هـ) .

٦- شجرة أنساب النبي: محمد بن اسعد بن علي بن معمر العبيدي العلوي شرف الدين الجواني ، (ت: ٥٨٨ هـ).

٧- التحفة الشريفة والطرفة المنيفة: شرف الدين الجوَّاني (ت: ٥٨٨هـ).

٨- المقدِّمة الجزولية: عيسى بن عبد العزيز الجزولي(ت: ٦٠٧هـ) (٤) .

٩- ضياء الحلوم شرح شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: لمحمد بن نشوان بن سعيد الحميري (ت: ٦١٠هـ) (٥) .

١٠- شرح الجزولية: لابن الخباز الموصليِّ (ت: ٦٣٧هـ).

١١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ).

١٢- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ).

---

(١) النص المحقق: ١٣٨ .

(٢) النص المحقق: ١٦٩ .

(٣) النص المحقق: ١٧٦ .

(٤) النص المحقق: ١٧٧ .

(٥) النص المحقق: ١٦٣ .

١٣- الخلاصة في النحو: جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٧٢هـ).

١٤- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٧٢هـ).

١٥- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)(١).

١٦- شرح اللمحة: أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ).

١٧- مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار: محمود عبد الرحمن الاصبهاني (ت:٧٤٩هـ) (٢).

١٨- أوضح المسالك إلى شرح ألفيَّة ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ).

١٩- مغني اللبيب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ).

٢٠- حواشي القطب على الشمسية في المنطق: قطب الدين الرازي (ت: ٧٦٦هـ) (٣).

٢١- المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيوميّ ثم الحمويّ، أبو العباس (ت: ٧٧٠هـ).

٢٢- العباب في شرح اللباب: جمال الدين عبد الله الحسيني المعروف بنقره كار (ت: ٧٧٦ هـ).

٢٣- تشنيف المسامع لجمع الجوامع: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) .

٢٤- المطوَّل: سعد الدين التَّفتازانيّ (ت: ٧٩٤هـ) (٤) .

٢٥- شرح الطاهريَّة: المسمَّى عودة ذوي الهمم": جمال الدين بن هطيل (ت:٨١٢هـ)(٥).

٢٦- القاموس المحيط : مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧ هـ).

---

(١) النص المحقق: ٢٤٠ .

(٢) النص المحقق: ١٦٣ .

(٣) النص المحقق: ١٥٢ .

(٤) النص المحقق: ١٤٥ .

(٥) النص المحقق: ٢٤٤ .

٢٧- شرح المغني: محمد بن أبي بكر الدمامينيّ (ت: ٨٢٧هـ) (١).

٢٨- حاشية السرامي على المطوّل: يحيى بن يوسف أبو سيف بن محمد بن عيسى نظام الدين السيرامي (ت:٨٣٣هـ) .

٢٩ – شرح الكافية : هو شهاب الدين أحمد بن علي بن منصور الحميري البجائي (ت: ٨٣٧هـ).

٣٠- إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع: خواجه علي بن يحيى السمرقندي (ت:٨٦٠هـ).

٣١- شرح التصريح: لخالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ).

٣٢- الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي (ت سنة:٩١١هـ).

٣٣- حاشية العزيّ على شرح الجاربرديّ: محمد بن قاسم الغزي (ت: ٩١٨هـ) (٢).

٣٤- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ) (٣).

٣٥- شرح الأربعين النووية: عبد الرؤوف المناوي (ت:١٠٣١).

---

(١) النص المحقق: ١٥٣ .

(٢) النص المحقق: ٣١٧ .

(٣) النص المحقق: ١٣٦ .

المطلب الثالث :

المآخذ على الشارح:

كتاب الدرر الجوهريّة كغيره من المؤلَّفات لا يخلو من أوهام أو أخطاء، فقد وقفت في أثناء عملي في تحقيق هذا الكتاب على بعض المآخذ المنهجيّة والعلميّة، ويمكن حمله على السهو وسبق القلم من قبل الناسخ، وهي على الرغم من وقوعها لكن تعدُّ مآخذ يسيرة لا تنقص من قيمة هذا الكتاب وأهميَّته، غير أنَّ الباحث ملزم بذكرها من أجل بيان مواضع الخلل في هذا الكتاب، ومن ثم تقويمها ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

مآخذ تعبيرية:

أمَّا المآخذ التعبيرية، فمنها ما استعمله النبتيتيِّ من تعريف "بعض وكل وغير" بأل التعريف، كقوله: ((مفرد قرر به القول الضعيف الصادر من البعض)) [١] ، وقوله: ((ولا نسلّم انتفاء الكل عند عدم البدء بها))[٢] ، وقوله: ((وقد يخرج عن ذلك الأصل فيعمل العمل الغير الخاص))[٣].

وهذا الاستعمال لا يجوِّزه النحويون واللغويون[٤]، إلّا ما نُقل عن ابن درستويه أنَّه لا يمنع منه، قال الصغانيّ: ((كان ابن درستويه يقول: يجوز الكل والبعض، فخالفه جميع عصره)) [٥].

مآخذ منهجية:

عدم الدقّة في النقل وقد تكون هذه الصورة من المآخذ التي يمكن أن تحسب على الشيخ، فمن خلال تتبعي شرحه وجدت جملة من الآراء قيلت مسبقًا، إلا أنَّ الشيخ لم يشر إلى ذلك ولم ينسبها إلى أصحابها، وقد كان ذلك في نصوص كثيرة، كنقله عن ابن الناظم :

((لكلا وكلتا حالات في الإعراب: الإجراء مجرى المثنَّى، والإعراب بالحركات المقدَّرة، خصَّ إجراؤهما مجرى المثنَّى بحال الإضافة إلى المضمر؛ لأنَّهما اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما

(١) النص المحقق: ٢٠٦ .

(٢) النص المحقق: ١١٩ .

(٣) النص المحقق: ٢٤٦ .

(٤) يُنظر: لسان العرب: ١١٩/٧(بعض)، و ٥٩١/١١(كلل).

(٥) الشوارد في اللغة:٣٦١.

مثنًّى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنَّى، واعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمع الاعتباران في قوله:

كِلاَهُمَا حِين جدّ الجْرِيُ بَينهمَا قَد أقْلَعَا وكلا أنْفَيْهما رَابِى

إلَّا أنَّ اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء التنزيل قال تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[1] فلما كان لكلا وكلتا حظٌّ من الإفراد وحظٌّ من التثنية أُجريا مجرى المفرد تارة، ومجرى المثنَّى أخرى، وخُصَّ إجراؤهما مجرى المثنَّى بحال الإضافة إلى المضمر، لأنَّ الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر، لأنَّ الظاهر أصل للمضمر، فحمل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل تحصيلا لكمال المناسبة))[2].

ومن المآخذ الأخرى عدم استقراره على تسمية الأسماء الستَّة، فنراه حينًا يسميها الأسماء الخمسة فيقول : ((والمراد بالاسم المفرد هنا ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا من الأسماء الخمسة)) [3]، وحينًا يسميها الأسماء الستَّة كقوله: ((**(و)** الموضع الثاني أي: ثاني مواضع الواو الواقعة علامة للرفع نيابة عن الضمّة، كائن **(في الأسماء الستّة)** المعتلَّة المضافة، **(وهي)**، أي: الأسماء الستّة بمعنى مجموعها))[4].

ويمكن أن يؤخذ عليه إغماره لبعض أساتذته، من الذين أخذ عنهم النحو، كالشنواني الذي اثبتت كتب التراجم أنَّه أحد أساتذته، فقد نقل عنه بعض الآراء دون أن ينسبها إليه، كقوله: ((وقيل: أو نونًا، نحو: باذنجانة، فإنَّه يُسكَّنُ أيضًا لمزيد الخفة؛ لأجل ثقل التركيب)) [5]، وقوله أيضًا: ((ومن ثم قال فيه بعضهم: هو الذي تركيبة للعلمية، وحينئذ فوصفه بالتركيب إنَّما هو باعتبار أصله المنقول

(١) سورة الكهف: من الآية ٣٣ .

(٢) النص المحقق: ٣٧٨ .

(٣) النص المحقق: ٣٤٣ .

(٤) النص المحقق: ٣٦٦ .

(٥) النص المحقق: ٢٥٢ .

عنه))[١]، وكذلك المنَّاوي والذي صرح بذكره وشهد له بالتلمذة على يديه لقوله: ((وقيل: وكتاب، ورُدَّ بأنَّه لم يُنْقَلُ وجود كتاب مع إسماعيل، كذا في شرح الأربعين، لشيخنا العلَّامة المناوي)) [٢].

(١) النص المحقق: ٢٥٣ .

(٢) النص المحقق: ١٣٣ .

المبحث الثاني:

المطلب الأوّل:

اختياراته، واعتراضاته على المصنف، وآراؤه النحوية:

١- اختياراته.

لم يكن الشيخ النبتيتيّ مستسلمًا لآراء من سبقه من النحاة، فقد أظهر شخصيّته المستقلّة من خلال اختياراته، فوجدته يرفض كثيرًا مما قالوه، ويرد عليهم ويعترض، ويختار ما يراه مناسبًا، وجاء هذا الاختيار عن علم ودراية، فقد يكون اختياره في بعض المسائل مدعوما بالحجَّة والدليل، وفي الأخرى قد يكون مؤيدًا لمذهب نحوي، أو لقول عالم من العلماء بحسب ما عندهم من دليل، وكلّ ما ذُكِر يبيِّن تمكُّنه من علم النحو وبراعته فيه، ومن اختياراته التي صرح بها : عند كلامه على (منذ ومذ) يقول:

((والحالة الثانية: أن يليها جملة، والكثير كونها فعليَّة، نحو: قول الشاعر:

مَــــا زالَ مُـــذْ عَـــقَدتْ يـــداهُ إزارهُ

وقد تكون الجملة اسميَّة كقوله:

فَمَـا زِلْـتُ أَبْغِـي الخَيْـرَ مُـذْ أَنَـا يَـافِعٌ وَلِيــدًا وَكَهْــلًا حِــيْنَ شِــبْتُ وأمْــرَدَا

وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: أن "مذ ومنذ" ظرفان مضافان إلى الجملة، وهو المختار.

والمذهب الثاني: أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما، والتقدير مذ زمان عقدت، ومذ زمان أنا يافع)) (١).

ومن ذلك أيضًا : ((وقال البعض : قوله إنّما تكون "هل" مشتركة إذا لم يوجد في حيزها فعل لا حاجة إليه؛ لأنّ "هل" بالنظر إلى ذاتها مشتركة، والاختصاص بالفعل فيما ذكر أمر عارض، وهذا هو الذي يجب اعتماده)) (٢).

---

(١) النص المحقق: ٣١٨-٣١٩ .

(٢) النص المحقق: ٢٤٥ .

وبعد تفصيله أقوال العلماء في الكلام يقول: ((**(وأصحّها)** أي: الأقوال الثلاثة **(أولها)** وهو القول بأنّ حسن السكوت من المتكلِّم؛ وذلك **(لأنّ السكوت خلاف التكلُّم)** الذي اتّصف به المتكلّم عند صدوره منه فعلا، والمراد هنا بالخلاف الخلاف اللغوي لا الخلاف الاصطلاحي؛ لأنّ السكوت والتكلم لا يجتمعان **(فكما أن التكلُّمَ صفة المتكلِّم)** حال صدوره منه **(يكون السكوت صفته)** أي: المتكلّم **(أيضا)** عند الكفّ عن التكلم؛ لأنّ تعلق السكوت بالتكلم بالفعل أتم وأقوى من التعلق بالتكلم بالقوة، فلهذه المناسبة اللفظية كان القول الأوّل أصحّ الأقوال)) (١).

ومن ذلك أيضًا ترجيحه قول الرضي في علّة بناء "حيث" إذ قال: ((وبنيت على حركة للتخلّص من التقاء الساكنين و**(على)** خصوص **(الضم تشبيها)** مصدر شبهه إياه وبه مثله **(بالغايات)** جمع غاية، وهي المدا، والمراد الظروف المقطوعة عن الإضافة، سمّيت بذلك؛ لأنها صارت غاية في النطق بعد أن كانت وسطًا، ووجه الشبه كما قاله المرادي: أن "حيث" قطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حقّها أن تضاف إليه، كما أن " قبلُ وبعدُ " قُطِعَا عن الإضافة إلى ذلك، ولا يُشكِلُ إضافة " حيث " إلى الجملة؛ لأن إضافتها إليها كلا إضافة، وعلّل ذلك في المغني: بأن أثرها لا يظهر، وفيه نظر؛ لأن ذلك يقتضي أنّ إضافتها إلى المفرد المبني كلا إضافة، وليس كذلك، فالأولى ما علَّل به الرضي، وهو أن المضاف إليه في الحقيقة مصادر تلك الجملة، والمصدر ليس موجودًا، فإضافتها كلا إضافة)) (٢) .

ويرجح قول الجمهور في علّة عدم جرِّ الاسم غير المنصرف بالكسرة لقوله: ((وذهب البعض: إلى أن تقديرها معلّلا؛ بأن الكسرة إنَّما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير، وأُجيب بأنَّ الثقل يتحاشى عنه مطلقًا، ولا يخفى ما في هذا الجواب، بل لا يصلح أن يكون جوابًا لهذا البعض؛ لأنَّه يقول بعدم الثقل مع التقدير، والأولى، الجواب؛ بأنَّ الفعل لا يدخله الكسر مطلقًا فكذا ما أشبهه، لكنه حيث جعل هذا البعض علَّة تقدير الكسرة عدم الثقل، لزم عليه أن تُقدَّر الكسرة في جمع المؤنث المضاف لياء المتكلّم في حالة النصب؛ إذ لا ثقل، فإنَّ الحكم يدور مع علَّته، والحاصل أنَّ التقدير للعلَّة متفقٌ عليه، وتقدير الحركات الثلاث هو قول الجمهور وهو الصحيح)) (٣) .

---

(١) النص المحقق: ١٧٠-١٧١ .

(٢) النص المحقق: ٢٨٤ .

(٣) النص المحقق: ٢٧٢ .

ومن ذلك أيضًا قوله : ((**(أن أشرح)** أي: شرح بمعنى أفتح وأكشف، وأوضح **(مقدمتي)**، وهو إمّا من " قَدِم" اللازم أو المتعدي، فمن الأوّل: ليس في دالها المكسّر؛ لانَّ "قَدِمَ" اللازم بمعنى: تقدَّم بنفسه، فهي بمعنى متقدّمة بنفسها، ومن الثاني: ففي دالها الكسر والفتح، فبالكسر اسم فاعل؛ بمعنى أنَّها "تقدّم" من اعتنى بها وفَهِم معناها على غيره، وبالفتح اسم مفعول بمعنى أنها قُدِّمَتْ لما اشتملت عليه مما يقتضي تقديمها، والكسر هو المختار)) [1] .

٢ –اعتراضاته على المصنف:

من اعتراضاته على الأزهريّ :

١- تفضيل تسمية على أخرى كقوله: ((فكان على الشيخ أن يقول "ال"، لِمَا عَرفْتَ، والمراد في جميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية، ولو قال: أداة التعريف لكان أولى؛ لشمولها، أم التي هي بدلها في لغة حمير، كقوله عليه الصلاة والسلام: ((ليس من امبر امصيام في امسفر))، ولشمولها حرف النداء)) [2].

٢ – ومن اعتراضاته على الشيخ قوله: ((وإنّما حركت واو الجماعة **(لعدم ما)** أي: الذي **(يدلّ عليها)** وهو الضمة؛ لأنَّ الحذف بغير دليل على المحذوف ممنوع ، ثم توهّم الشيخ قائلا يورد سؤالا على ذلك ، فأورده مجيبًا عنه فقال: (**فإن قلت)** أنت ليس هذا جاريًا على القاعدة المقررة من أنّه (**إذا تحرّكت الواو بالضمّ وانفتح ما)** أي : الحرف الواقع **(قبلها، يجب)** صناعة (قلبها) أي : تحويلها (**ألفًا)** لمجانسة الفتحة (و)هي (**لم تقلب)** ألفا **(هاهنا)** مع اتّصافها بما ذكر، فما الحامل على ذلك)) [3].

٣ – وقوله : ((والحاصل أن الفعل الاصطلاحي على ما يفهم من كلام الشيخ مشتقٌّ من فعل الفاعل الذي هو المصدر الحقيقي لا من الحدث المسمّى بالمصدر بمعنى الصادر، أي: عن فعل الفاعل؛ إذ

---

(١) النص المحقق: ١٤٤ .

(٢) النص المحقق: ٢١٢ .

(٣) النص المحقق: ٣٠٠ .

هو أثره، وعلى ما صرَّح به غيره أنّه مشتقٌّ من المصادر بمعنى الصادر، وإليه ذهب البصريون، وهو الصحيح)) [١].

ومنه أيضًا قوله: ((**(و)** القسم **(الثاني: تركيب حرف، واسم)** بتقدير الحرف، ولو قال اسم فحرف لكان أوّلى؛ لئلّا يتَّحد مع ما يأتي، اللَّهُمَّ إلا أن يقال فيما يأتي، والحرف مؤخر فيخالف ما هنا، فإنّ الحرف مقدّم كما في **(نحو: الرجل)**)) [٢].

٣ – آراؤه النحوية:

كان للشيخ النبتيتي بعضٌ من الآراء التي استقل بها عن غيره من النحاة، فلم يكن مستسلما لكلِّ ما قيل، فمن ذلك قوله في تنوين (كل وبعض)، إذ قال: ((وقد أبّعد من قال: إنّ تنوينهما تنوين عوض وتمكين، وحمل كلام المصنّف عليه، إذ قد عَلِمْتَ أنّ تنوين التمكين يزول مع الإضافة، وتنوين العوض يوجد مع وجودها حكما، فإنّ من المقرَّر أنّ النائب كالمستنيب في القيام بالرتبة التي قام بها عنه، فكان المستنيب موجود حكمًا، فكيف يكون تنوين التمكين عوضًا عن المضاف إليه)) [٣].

ومن ذلك أيضًا رأيه في إضافة "ذو" إلى اسم الجنس، فقال : ((قال البعض: وقد توهَّم بعضهم من قولهم إنَّها لا تضاف إلى اسم الجنس، أن المراد به النكرة، فاستشكل بهذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث: ((أن يصل ذا رحمه)) [٤].

ومن ثَمَّ نراه في موضع آخر يأتي برأي لم أجد من النحاة من قال به، إذ يرى أن الأفعال الخمسة إنما هي على الصحيح ستة، فيقول: ((نائبة **(عن الضمّة في الأفعال الخمسة)** على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعدَّ ستَّة، ولو قال بدل في الأفعال في الأمثلة لكان أولى؛ لأنَّها ليست أفعالًا بأعيانها، بل أمثلة يكَّنى بها عن كلِّ فعلٍ كان بمنزلتها)) [٥].

---

(١) النص المحقق: ٢٥٠ .

(٢) النص المحقق: ١٨٨ .

(٣) النص المحقق: ٢٠٦ –٢٠٧.

(٤) النص المحقق: ٣٦٨ .

(٥) النص المحقق: ٣٨٧ .

المطلب الثاني:

ردوده

من الأمور المبرَّزة عند النبتيتي ردوده على النحاة ، فلم يكن الشيخ آخذًا بآراء مَنْ سبقه من العلماء مطلقًا، بل كان يردُّ ويناقش، فإن وافق رأيًا وافقه بدليل، وإن خالف خالف ببرهان، فبانت شخصيته الدالَّة على تمكُّنه من هذا العلم، ومن خلال متابعتي لردوده وجدت له ردودًا كثيرة يطول المقام بعرضها، إلَّا أنَّي اخترت منها :

١- ردَّه على نقرة كار في تنوين جمع المؤنث السالم، قال:

((إنّ جمع المذكر السالم زِيْدَ فيه حرفان، وفي جمع المؤنث لم يُزَدْ فيه إلّا حرف واحد؛ لأنّ التاء موجودة في مفرده، فزيد التنوين فيه؛ ليوازي النون في جمع المذكر، كما أنّ الحركة في مسلمات موازية لحرف العلّة في مسلمين، أي: كلٌّ منهما علامة الإعراب ... ونظرٌ فيه؛ بأنّ التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع، بل غيرها، ولو سُلِّم فهذا الجمع الذي فيه تنوين المقابلة لا يختصّ بما في مفرده التاء لفظًا، بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرًا كـ"هندات"، بل قد يكون لمذكر كـ"إصطبلات"، والحكم واحد في الجمع، وفي التمثيل المتقدِّم بهندات وبنات ومسلمات إشارةٌ إلى ذلك، وقال البعض: إنّ الألف والتاء في مقابلة الواو؛ لدلالتهما على الجمع، وإنّ التنوين في مقابلة النون، ولا يخفى ضعفه، لأنّ علامة الجمع الواو والنون، أو الياء والنون معًا لا الواو وحدها أو الياء وحدها، فتأمل)) (١).

٢- ردَّه على الحلبيّ :

ومن ذلك أيضا ردّه في مسألة تنوين " كل وبعض " فالنبتيتيّ يرفض أن يكون التنوين فيهما للتمكين لقول بعضهم : ((والثالث: تنوين " كل وبعض" إذا قطعا عن الإضافة، وقيل: هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه))(٢).

فكان ردُّه: ((وقد أُبعد من قال: إنّ تنوينهما تنوين عوض وتمكين، وحمل كلام المصنّف عليه؛ إذ قد علمت أنّ تنوين التمكين يزول مع الإضافة، وتنوين العوض يوجد مع وجودها حكمًا، فإنّ من المقرَّر أنّ

---

(١) النص المحقق: ٢٠٢ .

(٢) النص المحقق: ٢٠٦ .

النائب كالمستنيب في القيام بالرتبة التي قام بها عنه، فكأن المستنيب موجود حكمًا، فكيف يكون تنوين التمكين عوضًا عن المضاف إليه)) [١].

٣- ردّه على ابن مالك في وقوع "حيث" اسمًا لـ (إنَّ) فقال :

((ولم تقع اسمًا لـ " إن " خلافا لابن مالك ، ولا دليل له في قوله:

إنّ حَيْـثُ اسـتقرَّ مَـنْ أَنْـتَ رَاعِيـه   حِمًـــى فِيـــهِ عِـــزّة وأَمـــانُ

لجواز تقدير"حيث" خبرًا و"حمى" اسمًا، فإن قيل يؤدي إلى جعل المكان حالًّا في المكان، قلنا:هو نظير قولك: إنَّ مكة دار زيد، ونظيره في الزمان، إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة)) [٢].

٤ – ثم يرفض في موضع آخر قول ابن مالك ومن تابعه بجواز دخول "ال" على الفعل بقوله:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ   ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

فأدخل أل على(ترضى) وهو فعل مضارع، وسوغ دخوله عليه كونه يشبه الوصف نحو: مرضي، وحجّة من يقول بالجواز اختيارًا، أن الشاعر كان متمكنًا من أن يقول المرضي، ورُدَّ بأنه لو قاله لوقع في محذور أشدّ من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث، وفيه أن تأنيث الوصف حينئذ جائز لا واجب)) [٣].

٥- ردّه على ابن جني في مسألة المضاف إلى ياء المتكلّم فقال :

((**(ذهبوا إلى أن المضاف إلى ياء المتكلّم)** نحو: خادمٌ وغلامٌ في قولك: جاء خادمي وغلامي، قسم ثالث يعنون أنّه **(ليس معربا)**؛ لعدم ظهور الإعراب فيه، فلم يكن من القسم الأوّل المعرب، **(ولا مبنيا)**؛ لعدم مقتضى البناء فليس من الثاني المبني، وعلى هذا التعليل يلزم أنّ كلَّ ما كان إعرابه مقدّرًا وانتفى

---

(١) النص المحقق: ٢٠٦ .

(٢) النص المحقق: ٢٨٦ .

(٣) النص المحقق: ٢١٤ –٢١٥.

عنه مقتضى البناء يكون لا معربا ولا مبنيًا، نحو: عصاك ورحاك، وهذا فيه بُعْدٌ ظاهر، بل خطأ صريح، وأيضًا أنَّه لا يُسمَّى إعرابًا إلَّا ما كان ظاهرًا لا مقدَّرًا)) (١).

٦- ردّه على ابن مالك في علَّة بناء الاسم لمشابهة الحرف فيقول :

((ومن هنا اعترض بعضهم: بأنَّه لا يصحُّ الحكم على الاسم بالبناء لأجل مشابهته للحرف في الأقسام الأربعة وهي: الشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه الاستعمالي، والشبه الافتقاري كما ذكرها ابن مالك؛ لأنَّ الحرف لم يبنَ لأجل شيء منها، وإنَّما لعدم تداول المعاني التركيبية كما ذكره الشيخ المصنف هنا، ومن شرطه الجامع أن يكون هو سبب الحكم.
وأُجيب بأنَّ هذه الأنواع وإن لم تكن أسبابًا لبناء الحرف إلَّا أنَّه يصحُّ الإلحاق بسببها على طريقة قياس الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلَّة التي علق عليها الحكم في الأصل))(٢).

٧- ردّه على أبي حيَّان في إعراب جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلِّم :

((وقيل: إن مسلمي مما يظهر إعرابه، وإليه ذهب أبو حيَّان، وعلَّل بأنَّ ذات الواو باقية وإنَّما تغيَّر وصفها، والتقدير للشيء خلوّ المحلّ من المقدَّر كالخمر في الدنِّ إذا استحال خلًّا، فإنَّ صفته تغيَّرت دون ذاته، فهو موجود بنفسه لا مقدّر، وهو معارض بأنَّ الخمر صورته باقية، بخلاف الواو فإن صورتها ليست باقية، ولا يشكُّ عاقل في أن صورة الواو غير صورة الياء؛ فهو من تغير الذات، كتغير ألف المثنَّى وواو الجمع بالقلب ياء، لكنهم قالوا المنقلب لعلَّة كالموجود)) (٣).

٨- ثم نراه يرفض محاولات بعض العلماء الخروج عن دائرة البحث النحوي، واستنباط مسائل نحويَّة على نحو ما فعل أبو حيَّان فقال :

((**(كما)** أي مثل الذي (**قالوا**) أي: النحاة **(في)** كسرة راء **(شَرِبَ)** التي كانت فيه للبناء للفاعل **(إذا بنوه للمفعول**) به **(إن الكسرة)** تلك ذهبت وخلفتها كسرة أُخرى مكانها **(فيه)** أي: المبني للمفعول **(غير**

---

(١) النص المحقق: ٢٥٦ .

(٢) النص المحقق: ٣١٣ .

(٣) النص المحقق: ٢٦٧ .

الكسرة) التي كانت في (**المبني للفاعل)** فقد نظر فيه بأن إسناده إلى النحويين غير صحيح، ولم يصرّحوا بذلك، وإنّما قاله الشيخ أبو حيان بحثًا منه، ونصُّهُ: هل كسرة "شَرِبَ" إذا بنوه للمفعول تبقى ظاهر كلامهم نعم، ولو قيل: إنها أي: كسرة "شَرِبَ" المذكورة زالت وجاءت كسرة أخرى لكان وجهًا كما قالوا في راء "منصور" إذا رُخِّمت "منصورًا" على لغة من لا ينتظر، فإنَّهم زعموا أنَّها ضمَّة بناءٍ غير الضمَّة التي هي من حركات الكلمة الأصلية)) [١].

٩ – ومن ردوده على بعص النحاة قوله: ((**(وتختصُّ)** هذه العلامة **(بالفعل الماضي)** لخفتها بالسكون وثقل الفعل، فلم تدخل على غيره من الأفعال، ولا من الأسماء؛ استغناءً بالمحركة التي احترز عنها بالساكنة **(نحو)** قولك: **(قامت)** هند **(وقعدت)** زينب، فكل من "قام وقعد" فعل ماضٍ بدلالة وجود تاء التأنيث الساكنة فيه، ومثل هذه العلامة في اختصاصها بالفعل الماضي تاء الفاعل مضمومة كانت أم مفتوحة أم مكسورة، وبهذه العلامة رَدٌّ على من زعم حرفية "ليس" قياسا على "ما" النافية بجامع النفي، وعلى من زعم حرفية "عسى" قياساً على "لعل" بجامع الترجي، وعلى من زعم اسمية "نِعْمَ وَبئس" لدخول حرف الجرِّ عليهما في بعض المواضع، كقول بعضهم وقد بشر ببنت: والله ما هي بنِعْمَ الولد، وكقول الآخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيئ السير: نعم السيِّر على بئس العير)) [٢].

١٠ – ومن ذلك أيضًا ردّه على الكسائي في علَّة إعراب الفعل المضارع إذ قال:
((... وبأنَّ الكسائي إمامهم يقول: حرف المضارعة هو علَّة الإعراب، فيجب انتفاء الإعراب بانتفاء علّتهِ، وفي هذا نظر؛ لجواز الاعتماد على التقدير كما جاء في أكثر العوامل)) [٣] .

---

(١) النص المحقق: ٢٧٤ .

(٢) النص المحقق: ٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) النص المحقق: ٢٩٦ .

المطلب: الثالث :

آراؤه البصرية:

لا ينكر أثر البصريين على النحاة في مشارق الأرض ومغاربها، والتي وصل صداها بلاد الأندلس وغيرها من بلاد المسلمين، ويعد النبتيتيّ واحدًا ممن تأثروا بنحو البصريين، وقد يكون سبب هذا التأثر النزعة الجدليَّة والفلسفيَّة الطاغية على النحو البصريّ والتي يجيدها النبتيتيّ ويتمكن منها، فوجدته في كثير من المسائل ينحو نحوهم ويعلِّل بعللهم، ويرجح أقوالهم، ويستعمل مصطلحاتهم، ويدافع عن آرائهم، ويرد على خصومهم، على الرغم من مخالفتهم في بعض المسائل التي لا تحسب أمام تلك الموافقات التي وافق بها البصريين، ومن تلك المسائل:

١ – يرجِّح قول البصريين في أقسام الفعل فيقول: ((**(والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة الفعل، وهو)** كان الأولى تأخير الفعل على وهو، لما تقدَّم، والمراد ما صدق عليه لفظ الفعل **(ثلاثة أقسام على)** القول **(الأصحّ)** وهو قول جمهور البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش، بإسقاط الأمر، بناء على أنَّ أصله مضارع))[1].

٢ – ومن ذلك أيضًا موافقته البصريين في بناء فعل الأمر لقوله: ((**(و)** القسم الثاني من المبني فعل **(الأمر)** وهو **(مبنيّ على)** ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب، وهو السكون، أو نائبه في القول **(الأصحّ)**، وذلك **(عند)** جمهور **(البصريين)**))[2].

٣ – موافقتهم في عدم جرِّ الاسم غير المنصرف لقوله: ((وذهب البعض: إلى أن تقديرها معلِّلا؛ بأنَّ الكسرة إنَّما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير.

وأُجيب: بأنَّ الثقل يُتَحَاشى عنه مطلقًا، ولا يخفى ما في هذا الجواب من ضعف، بل لا يصلح أن يكون جوابًا لهذا البعض؛ لأنَّه يقول بعدم الثقل مع التقدير، والأولى الجواب بأنَّ الفعل لا يدخله الكسر مطلقًا، فكذا ما أشبهه، لكنه حيث جعل هذا البعض علَّة تقدير الكسرة عدم الثقل، لزم عليه أن تُقدَّر الكسرة في

---

(١) النص المحقق: ٢٤١ .

(٢) النص المحقق: ٢٩٥ .

جمع المؤنث المضاف لياء المتكلِّم في حالة النصب؛ إذ لا ثقل، فإنَّ الحكم يدور مع علَّته، والحاصل أن التقدير للعلَّة متفق عليه، وتقدير الحركات الثلاث هو قول الجمهور، وهو الصحيح)) [١].

٤ – موافقته لهم في المصطلح، فيقول: ((والقسم الثاني: **(مضمر)** من أضمرته إذا أخفيته وسترته وفي القاموس: ((أضمره: أخفاه والموضع والمفعول مُضْمَرٌ انتهي))، سمِّي ذلك عند البصريين؛ لأنَّ حروفه الموضوعة له وهي التاء والكاف والهاء مهموسة، والهمس لغة الصوت الخفي، ويُسمَّى الضمير من الضمور مصدر ضَمَرَ كنَصَرَ وكَرُمَ، وهو الهزال؛ لأنَّه قليل الحروف؛ إذ هو إمَّا أن يكون على حرف واحد أو حرفين، والضمير أيضًا العنب الذابل، والسرّ، وداخل الخاطر))[٢].

٥ – موافقته لهم في علَّة إعراب الفعل المضارع: ((**(و)** القسم الثاني: **(مضارع)** أي: مشابهٌ للاسم المصوغ للفاعل كـ "قيام" من جهتي اللفظ والمعنى، أمَّا من جهة اللفظ ، فلجريانه عليه في الحركات والسكنات، ولو بحسب الأصل وعدد الحروف مطلقًا، وأمَّا من جهة المعنى، فإنَّ كلَّ واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال، قال الشاطبي: وهذا التوجيه أحسن ما سمعت)) [٣] .

٦ – ومن ذلك أيضًا موافقته البصريين بأن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء، إذ قال: ((الأوَّل: **(مُعْرَبٌ)** قوة أو فعلا على خلاف الأصل، ولشرف المعرب على المبنيّ قدَّمه عليه، فهو أولٌ في الذكر)) [٤]، أمّا الكوفيون فالإعراب عندهم أصل في الأفعال والأسماء، والبناء أصل في الحروف، فكلّ شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلّة أزالته عن أصله.

---

(١) النص المحقق: ٢٧٢ .

(٢) النص المحقق: ٢٣٨ .

(٣) النص المحقق: ٢٤١ .

(٤) النص المحقق: ٢٩١ .

المطلب الرابع:

المصطلحات الكوفية في كتابه:

قليلة هي المصطلحات الكوفية التي استعملها الشيخ النبتيتيّ إذا ما قورنت بالمصطلحات البصريَّة، وجاءت في أماكن معدودة :

الخفض:

هو من المصطلحات الشائعة عند الكوفيين، ولم يقيدوه بحروف الخفض أو ما وقع مضافًا إليه، وقد أطلقه ثعلب من الكوفيين أيضًا على الكسر الذي يقع في آخر الأفعال المجزومة عندما تتحرك لالتقاء الساكنين(١) ، وذكر الشيخ أنَّ "الخفض" مصطلح خاص بأهل الكوفة فقال: ((إلَّا أنَّ الخفض عبارة أهل الكوفة، والجرِّ عبارة أهل البصرة)) (٢) .

وهذه التسمية استعملها النبتيتيّ في أكثر من موضع مما يدلُّ على ترجيحه لهذه التسمية ويفضلها على مصطلح " الجرِّ" الذي يستعمله البصريون، فمن ذلك قوله:

وقوله: ((**(و)** من علامّات الاسم المميزة له عن قسيميه أيضًا **(دخول)**، مصدر دخل نقيض خرج، والمراد قبول أحد **(حروف الخفض)**، أو وجود أحدها فيه بالفعل، وإنَّما كانت علامة على الاسم؛ لاختصاصها به لكونها تعمل الخاص به، وهو الخفض، كما في **(نحو: من اللهِ ومن الرسولِ، وقس)** أي: قدِّر على مثل هذا ونمطه، **(الباقي)** من حروف الجرِّ وهو عشرون حرفًا)) (٣) .

وقوله أيضًا: ((نعلم بهذا أن الأسماء يدخلها الرفع والنصب والخفض، ولا يدخلها الجزم، وأنَّ الأفعال يدخلها الرفع والنصب والجزم ولا يدخلها الخفض)) (٤) .

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب: ١٠٦ .

(٢) النص المحقق : ١٩٢ .

(٣) النص المحقق : ٢١٦ .

(٤) النص المحقق : ٣٣٢ .

النعت:

النعت من مصطلحات الكوفيين، ويقابله مصطلح الصفة عن البصريين، وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنَّ الفرَّاء هو أوَّل من اصطلح على تسمية النعت باسمه، وكان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة (١)، إلَّا أنَّي وجدت خلاف ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف، فسيبويه ـ رحمه الله ـ قد استعمل هذا المصطلح قبل الفرَّاء وغيره من الكوفيين، ومن ذلك ما ورد في الكتاب: ((ومن النعت أيضًا: مررتُ برجلٍ مثلك، فمثلك نعت على أنَّك قلت هو رجلٌ كما أنَّك رجل، ويكون نعتًا أيضًا على أنَّه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور)) (٢) ، وقد استعمله الشيخ النبتيتيّ عند قوله:

((واعلم أنَّه يجوز أن تكون "ما" في الموضعين موصولة، والجملة بعدها صلة لها، ويجوز أن تفسَّر باسم، فتكون الجملة من قبيل النعت السببي؛ لأنَّها جَرَتْ على غير من هي له)) (٣).

وكذلك في قوله: ((و(**خالد**) علم منقول من اسم فاعل خلد كمالك، وهو بدل من العبد، أو عطف بيان، وعلى كلا الوجهين هو مرفوع اسم الشيخ، (**بن عبدالله**) نعته، ويجوز جعله خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة، وكأنَّه قيل: مَنْ خالد ؟ فقال: هو ابن عبدالله، أو معترضة بين القول والمقول، و(**الأزهريّ**) نعت ثانٍ لخالد، أي: المنسوب إلى الأزهر الذي هو أشهر من أن يُذكر)) (٤).

الجحد:

اصطلح الكوفيون على تسمية النفي جحدًا، وسموا حروفه بحروف الجحد، وهو الإنكار(٥)، وقد استعمله النبتيتيّ في موضع واحد وذلك في قوله:

((مثال المشترك الذي لا يعمل على الأصل (**نحو: هل**) قال في القاموس: ((هل: كلمة استفهام تكون بمنزلة "أم وبل"، وقد تكون بمعنى الجزاء والجحد والأمر، وقد أُدخلت عليها "ال"، قيل لأبي الرقيش: هل لك في زبد وتمر؟ فقال: أشدَّ الهل ثقله؛ ليكمل عدد حروف الأصل)) (٦) .

---

(١) ينظر: المدارس النحوية: ٢٠٢ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٢٣/١ .

(٣) النص المحقق : ٢٦٣ .

(٤) النص المحقق : ١٤٣ .

(٥) ينظر: المدارس النحوية: ١٦٧.

(٦) النص المحقق : ٢٤٤ .

الصلة:

مصطلح اطلقه الفرَّاء على الأحرف الزائدة في القرآن الكريم تأدبًا وتورعًا من أن يكون هناك زائد في القرآن[١]، فعند إعرابه لقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[٢]، يقول: ((العرب تجعل (ما) صلة فِي المعرفة والنكرة واحدًا)) [٣]، و"ما" حرف صلة في هذه الآية والدليل على ذلك أنَّ حرف الجرِّ المتَّصل بها تخطاها وعمل في الاسم الواقع بعدها " رحمة"، ويقابل الصلة عند الكوفيين الحشو والزيادة عن البصريين، وقد استعمل النبتيتيّ مصطلح الصلة في قوله:

((... وألف العبارة كـ "أنا استغفر الله"، والألف المجهولة كألف "فاعل وفاعول": وهي كلُّ ألف لإشباع الفتحة في الاسم والفعل، وألف العوض تبدل من التنوين كـ "رأيت زيدا"، وألف الصلة توصل بها فتحة القافية)) [٤].

المُكَنِّى:

ويقصد به الضّمير عند البصريين، إلَّا أنَّ المُكَنِّى أعمُّ من الضمير؛ لكونه يشمل غير الضّمير من الأسماء كاسم الإشارة والاسم الموصول؛ لأنهن كنايات عن الأسماء الظاهرة، فكلّ ضمير مُكَنَّى، وليس كلُّ مُكَنِّى مضمرًا[٥]، أمَّا الكوفيون فلم يفرقوا بينهما.

وذكر هذا المصطلح في الدرر الجوهريّة عند محاولة الشيخ النبتيتيّ ذكر الفرق بين المصطلح البصري والكوفي فقال: ((وعند الكوفيين يسمِّى الكناية والمكنَّى؛ لأنَّه يكنَّى به عن الظاهر اختصارًا، **(وذلك)** نحو قولك: **(أنا)** أي: "أنا" ونحوه من كلِّ ما دلَّ على متكلِّم ونحو: "أنت" من كلِّ ما دلَّ على مخاطب، **(و)** نحو: **(هو)** من كلِّ ما دلَّ على غائب، والمراد ما دلَّ على الذات المشخَّصة مع تلك الصفة)) [٦]، وهو بقوله هذا يقتصر (المُكَنِّى) على الضمير الظاهر فقط ، وهذا مخالف لما جاء في

(١) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٢٤٧ .

(٢) آل عمران: من الآية: ١٥٩ :

(٣) معاني القرآن : ٢٤٤/١ .

(٤) النص المحقق : ٣٥٦ .

(٥) ينظر: مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين: ٥٥ .

(٦) النص المحقق : ٢٣٨-٢٣٩ .

(معاني القرآن) لقول الفرَّاء في اعراب قوله تعالى:﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقۡتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتُۢ ﴾[١] ((رفع بإضمار مُكَنَّى من أسمائهم كقولك: لا تقولوا: هم أموات بل هم أحياء)) [٢] فـ (المُكَنَّى) مصطلح يراد به الظاهر والمضمر على حدٍّ سواء عند الكوفيين.

الأداة:

الأداة في اصطلاح النحويين: اللفظة تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل[٣]، والاداة أو الأدوات من المصطلحات التي اطلقها الفرَّاء على الحروف التي تسمَّى حروف المعاني عند البصريين، وذكرها في كتابه(معاني القرآن) في مواضع كثيرة، منها قوله: ((ولو أدخلت العرب (أنْ) قبل (ما) فقيل: علمتُ أن ما فيك خير، وظننت أن ما فيك خير كَانَ صوابًا، ولكنهم إذا لقي شيئًا من هَذِه الحروف أداة مثل (إن) التي معها اللام أو استفهام كقولك: اعلم لي أقامَ عبد الله أم زيد؟ (أو لئن) ولو اكتفوا بتلك الأداة فلم يُدخلوا عليها (أَنْ)... كان صوابًا))[٤]، واثنى الدكتور مهدي المخزومي على هذه التسمية وفضَّلها على مصطلح (حروف المعاني) لما تحمله من دقَّة واختصار في اللفظ[٥]، وهذا المصطلح ورد في الدرر الجوهرية في مواضع مختلفة منها منها ما ذكره في علل البناء على الفتح، كقوله:

((الرابع: الفرق بين معنيين لأداة واحدة، نحو: يا لزيدٍ لعمروٍ)) [٦].

وذكر الأداة أيضًا عند كلامه عن الفعل الماضي، وتحوّل معناه من الماضي ليدلّ على الاستقبال إذا اقترن بأداة شرط، فقال : ((**الثاني**) أي: الذي لا يدلُّ الفعل (**الماضي**) ولا تضرُّ دلالتة على الاستقبال العارض اقترانه بأداة شرط، نحو: "إن قام"، ولا يرد المضارع المقترن بـ "لم ولو"؛ لأن دلالته على الماضي

---

(١) البقرة: من الآية: ١٥٤ :

(٢) معاني القرآن: ١/٩٣ .

(٣) ينظر: المعجم الوسيط: ١٠ .

(٤) معاني القرآن: ٢/٢٠٧ .

(٥) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣١٨ .

(٦) النص المحقق: ٣١٥ .

عارضة من "لم ولو" ، وكذا لا يرد على حصر عدم الدلالة على الاستقبال في الماضي ما يدل على الحاضر))[١].

الخالفة:

هذه التسمية نُسِبت إلى الكوفيين، وهم يطلقونها على اسم الفعل؛ لأنّ صيغها مخالفة لصيغ الأفعال على الرغم من تأديتها معاني الأفعال، إلّا تتصرف تصرفها ودخول علامات الاسم عليها[٢]، إلّا أنّ الفراء سمّاه " الخلفة" وذكرها في معاني القرآن بقوله: ((وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنك قلت: دونك دلوى دونك)) [٣].

فالخلفة والخالفة بمعنى واحد، إذ المقصود بهما اسم الفعل، فلم يكن ابن صابر سبّاقًا بهذه التسمية، كما ذهب النبتيتيّ بقوله:

(((**وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أنّ اسم الفعل**) مطلقا ماضٍ، أو مضارع، أو أمر كهيهات وأوه وصه وحيهل (**قسم رابع**) خارج عن الثلاث، (**وسماه**) أي: اسم الفعل (**خالفة**) بكسر اللام، من الخلافة، ووجه تسميته بذلك؛ (**لأنّه**) أي: اسم الفعل (**خلف**) بمعنى: مستخلف (**عن الفعل**) أي: أقيم مقامه في إفادة معناه)) [٤]، فالفرّاء أوّل من أطلق هذه التسمية على اسم الفعل.

---

(١) النص المحقق: ٢٤٢ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية:٤٠/١، ومسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين: ٥١ .

(٣) معاني القرآن: ٢٦٠/١ .

(٤) النص المحقق: ١٨٦ .

الفصل الثالث:

موقفه من أصول النحو والتعليل.

المبحث الأوَّل: موقفه من أصول النحو: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل:

الإجماع:

لغة : العزم والاتفاق(١) .

اصطلاحًا: هو اتّفاق المجتهدين في أمة محمد -عليه الصلاة والسلام- في عصر على أمر دينيّ(٢).

وهو أحد الأدلَّة المعتبرة التي استعملها الفقهاء في تأصيل القواعد الفقهيّة، ثم انتقل هذا المفهوم إلى النحاة حتى صار أصلًا من الأصول التي اعتمدوها في تأصيل قواعد النحو واللغة، ويقصد به إجماع النحاة من أهل البصرة والكوفة، واتّفاقهم على حكم نحويّ(٣).

وقد اشترط له ابن جنيّ شرطًا، وعقد له بابًا في كتابه الخصائص أسماه ((باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة)) (٤)، فقال: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه)) (٥)، وهذا معناه أنّ الإجماع إذا خالف المنصوص أو المَقيس عليه لم يكن حُجّة؛ بل يجب تقديم النصّ عليه، وقد استدلَّ بهذا الأصل علماء العربية في مواضع عدَّة، سواء أكان في إثبات الحكم أم في الردِّ على مُخالفيهم في الآراء، وكذلك يتّضح من نص ابن جنيّ أنّه اشترط في الإجماع أن يكون من المجتهدين وليس عوام الناس.

---

(١) التعريفات : ١٠ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: الاقتراح: ١٥٧.

(٤) الخصائص: ١٩٠/١ .

(٥) المصدر نفسه: ١٩٠/١ .

أمّا السيوطي فيرى أنَّ اجماع العرب أيضًا حجَّة لا تنكر إن أمكن الوقوف عليها فقال: ((وإجماع العرب أيضا حجّة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلّم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، قال ابن مالك في شرح التسهيل: (استدلّ على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقوله الفرزدق:

فأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ الله نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُريشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بشَرُ)) [١]

والإجماع بوصفه أصلًا من أصول النحو اعترف به معظم علماء العربية، فقد امتلأت مؤلفاتهم باحتجاجاتهم به في إثبات القواعد وفي الردِّ على مخالفيهم.

وخلال تتبعي لهذه المسائل عند النبتيتيِّ وجدته يستدلّ بهذا الأصل ويحتجُّ به في المسائل المختلف فيها، ويرى أنَّه لا يجب الخروج عنه، ومن ذلك قوله :

((... وأمّا استقراءً، فإنّ العلماء تتبعوا كلام العرب الفصيح، فوجدوه لم يخرج عن هذه الثلاث، فانعقد إجماعهم بأنّه لا رابع أصلًا)) [٢]، فالنحاة قد أجمعوا على أنّ الكلام قد انحصر في هذه الأقسام الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف، والقائل بخلاف ذلك فقد خرق الإجماع.

وجعل من الاجماع حجَّة لا تنكر، وبها يردُّ على المخالفين، كردِّه على ابن صابر في مسألة أقسام الكلام ، فقال :

((وذهب أبو جعفر بن صابر **(إلى أنّ اسم الفعل)** مطلقا ماضٍ، أو مضارع، أو أمر كهيهات واوه وصه وحيهل **(قسم رابع)** خارج عن الثلاث، **(وسمَّاه)** أي: اسم الفعل **(خالِفة)**... **(وهذا القول)** الصادر من ابن صابر بزيادة اسم الفعل على الثلاثة وليس منها على فرض تسليمه **(حدث ... بعد انعقاد الإجماع)** ... أنّه جاء بعد الاتفاق ممن يعتدّ باتفاقهم وهم الصدر الأوَّل، فقد اتّفقوا على الثلاثة المذكورة، إنَّها أقسام الكلمة لا غير، **(فلا يُعتدّ به)** أي: القول الحادث؛ لأنّ في الاعتداد به خرقًا للإجماع المعتدُّ به، المعوّل عليه، الواجب اتباعه، والمُصَيِّر إليه)) [٣].

---

(١) ينظر: الاقتراح: ١٦٤.

(٢) النص المحقق: ١٨٦ –١٨٧.

(٣) النص المحقق: ١٨٦ –١٨٧.

ومن ذلك أيضًا ما أجمع عليه علماء الأمة من إيثارهم لفظا على آخر، كإجماعهم على اختيار لفظ "اشهد" دون غيره من الألفاظ عند النطق بالشهادة، وذكر الشيخ سبب الاختيار فقال: ((جرى على ألسنة الأئمة سلفها وخلفها في أداء الشهادة "أشهد" مقتصرين عليه دون غيره من اللفظ الدال على تحقيق الشيء، نحو: "أعلم" وهو موافق لألفاظ الكتاب والسنَّة أيضًا فكان كالإجماع على تعيين هذه اللفظة دون غيرها، ولا تخلو عن معنى التعبُّد؛ إذ لم ينقل غيره ولعلَّ السرَّ فيه أنّ الشهادة اسم من المشاهدة، وهي الاطلاع على الشيء عيانًا، فاشترط في الأداء ما يغني عن المشاهدة، واختصَّت بشيء يدلّ على ذلك، وهو ما اشتقّ منه اللفظ، وهو "أشهد" بلفظ المضارع، ولا يجوز "شهدت"؛ لأنّ الماضي موضوع لإخبار بما وقع نحو: "قمت"، أي: فيما مضى من الزمان، فلو قلت: "شهدت"، احتمل الإخبار عن الماضي به في الحال)) (١) .

---

(١) النص المحقق: ١٢٧ .

المطلب الثاني :

السماع:

لغة: ((اسمُ ما استلَذَّت الأُذُنُ من صوتٍ حسنٍ، والسماع أيضًا: ما سَمَّعْتَ به فشاع وتُكُلِّمَ به))(١).

وفي الاصطلاح النحوي: سماه أبو البركات بن الأنباري "النقل"، وعرَّفَهُ بقوله: ((الكلام العربيُّ الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة))(٢).

فقوله: العربي، أخرج ما كان أعجميًّا، والفصاحة، أخرج بعض اللغات التي تختصُّ بها بعض القبائل كالكسكسة والكشكشة والعنعنة، وصحَّة النقل: أي ممن يوثق بهم ممن نقل عن العرب الذين يحتجُّ بكلامهم، وأن يكون المنقول خارجًا عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة، أي: أن يكون مطردًا، فإذا كان قليلًا فلا يُعَدُّ نقلًا، ثم يؤكد ذلك بقوله: ((فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام غير العرب من المولَّدين، وما شذَّ من كلامهم))(٣).

أمَّا السيوطي فسمَّاه "السماع"، وعرَّفَهُ بأنَّه: ((ما ثبتَ في كلامِ مَن يوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآنُ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كلٍّ منها من الثُّبوت))(٤) .

وقد اعتمد عليه علماء العربية في تدوين اللغة، وغايتهم في ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأعجميّة، وخاصة بعد انتشار الإسلام من خلال الفتوحات الاسلامية ودخول الأعاجم واختلاط العرب بهم، فلم تكن من طريقة لعلماء العربيّة لحفظ لغتهم سوى اللجوء إلى تدوينها بعد سماعها من المتكلّمين بها(٥).

---

(١) تهذيب اللغة: ٧٤/٢ .

(٢) لمع الأدلة : ٨١ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٢ .

(٤) الاقتراح : ٢٤ .

(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٢٩.

وبلغ أوج التدوين في القرنين الأوّل والثاني، إذ بدأ به علماء البصرة ثم علماء الكوفة من خلال رحلاتهم إلى البوادي لاستقراء اللغة وسماعهم من سكانها الأصليين الذين لم تفسد ألسنتهم بمخالطة الأعاجم، وعلّل ابن جني سبب هذه الرحلات، وانحصار أخذ اللغة من أهل البادية بقولة: ((علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر)) (١) .

والشيخ النبتيتيّ نراه يحذو حذو القدامى في مسألة السماع عند تأصيله بعض المسائل النحوية، وطرق استدلالهم بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، والحديث النبوي، وشعر العرب ونثرهم، فهو لم ينكر المسموع الشائع، ولم يقبل ما يراه شاذًّا أو نادرًا .

أوّلًا: الاستشهاد بالقرآن الكريم:

كان القرآن الكريم محورًا لجميع الدراسات العربية التي قامت على هذا الأساس لخدمته، ومن بينها الدراسات النحويّة، ولولاه لاندثرت العربية الفصحى، وما من شكٍّ أنّ القواعد النحوية أخذت شواهدها من القرآن الكريم، كما كانت لخدمته، لأنَّه أعلى النصوص فصاحةً وبيانًا وبلاغةً وإعجازًا، كيف لا وهو كتاب الله المحكم آياته، قال أبو البقاء العكبري ((فأوّل مبدوء به من ذلك تلقف ألفاظه عن حفظه، ثم تلقي معانيه ممن يعانيه، وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصّل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات)) (٢)، ولذلك فلا نكاد نرى كتابًا من كتب العربية يخلو من شواهده، والاستعانة بآياته لإثبات حجّة وإقامة دليل، وقد اهتم النبتيتيّ بالشواهد القرآنية، فبلغ عددُ المواضع التي استشهد فيها بالقرآن الكريم ثمانين موضعًا، وكان منهجه في عرض الشواهد القرآنية، أنّه يذكر الآية كاملة، وأحيانا يذكر جزءا من الآية وهو موطن الشاهد، وقد توزعت على الأغراض التالية:

١- الاستشهاد على معاني الألفاظ المشروحة وتوثيقها، وهذا هو الغالب على شواهده القرآنية، وطرقه في ذلك متنوعة، فتارة يشرح اللفظ ثم يستدلّ عليه بما ورد في القرآن الكريم، كقوله: ((أشهد، فقد

---

(١) الخصائص: ٧/٢ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/١.

أخبر في الحال، وعليه قوله ﷺ: ﴿قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾[١]، أي: نحن الآن شاهدون بذلك، وأيضًا فقد استعمل "أشهد" في القسم نحو: أشهد بالله كان كذا، أي: أُقسم بالله لقد أطَّلعت على كذا وأنا أخبر به، وهذه المعاني مفقودة في غيره من الألفاظ، فلذا اقتصر احتياطًا وإتباعًا للمأثور وقوله: أشهد أن لا إله إلا الله، تعدَّى بنفسه؛ لأنَّه بمعنى اعلم))[٢].

وتارة يأتي بآية ثم يفسر معنى اللفظ العائد إلى المادة المشروحة، كقوله:

((وفي السُّنَّة منع إطلاق هذا الاسم عليها؛ لأنَّه من مادة التثريب، وأمّا قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ﴾[٣] فحكاية عمن قال من المنافقين))[٤] .

ومنه أيضًا قوله:((**(السكوت)** مصدر سكت، وتقول: تكلَّم الرجل ثم سكت، أي: انقطع كلامه، ويأتي سكوت: بمعنى السكون بالنون، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾[٥]، والمراد هنا عدم النطق، والمعنى يصير السكوت حسنا **(عليه)**))[٦].

ومنها قوله: ((**(و)** الثالث: **(الحرف)** أي: مفهومه الصادق عليه لا على اللفظ، وهو لغة ((من كلِّ شيءٍ: طَرَفُهُ من الجَبَلِ: أَعْلاهُ المُحَدَّدُ، والناقَةُ الضامِرَةُ، أو المَهْزُولَةُ، أو العَظيمَةُ، ومَسيلُ الماءِ، وآرامٌ سودٌ بِبلادِ سُلَيْمٍ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ﴾[٧]، وهو أنْ يَعْبُدَهُ على السَّرَّاءِ لا الضَّرَّاءِ، أو على شَكٍّ، أو على غَيْرِ طُمَأنينَةٍ على أمْرِهِ، أي: لا يَدْخُلُ في الدينِ مُتَمَكِّناً، و"نَزَلَ القُرْآنُ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ": سَبْعِ لُغاتٍ من لُغَاتِ العَرَبِ، ولَيْسَ مَعْنَاهُ أن يكونَ في الحَرْفِ الواحِدِ سَبْعَةُ أوجُهٍ))[٨].

(١) سورة المنافقون: من الآية: ١.
(٢) النص المحقق: ١٢٧-١٢٨ .
(٣) سورة الأحزاب من الآية ١٣ .
(٤) النص المحقق: ٣٥٥ .
(٥) سورة الاعراف: من الآية:١٥٤.
(٦) النص المحقق: ١٧٠ .
(٧) سورة الحج: من الآية:١١.
(٨) النص المحقق: ١٨٥ .

٢- الاستشهاد على المسائل البلاغية، كقوله:

كقوله: ((وإنّما اختار لفظ الفقير والغني دون غيرهما؛ إيقاعا لموافقة قول كلام الله ﷻ:﴿ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾(١)، وإنَّما قدَّم الفقير على الغني؛ رعاية للسجع))(٢).

ومن ذلك أيضًا استشهاده بالآي الحكيم في توضيح معنى جناس الطباق، إذ مثّل له بأكثر من آية إذ قال: ((ويقال لهما جناس الطباق، وهو الجمع بين متضادَّين، أي: بين معنيين متقابلين في الجملة، أي: سواء كان التقابل حقيقيًا أو اعتباريًا، وبالإيجاب والسلب كما هو مقرَّر في علم البديع، ومنه قوله ﷻ: ﴿ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾(٣) ونحو: ﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾(٤)، ونحو: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾(٥)))(٦) .

٣- الاستشهاد على مسائل نحوية :

كثيرة هي المواضع التي استشهد بالآيات القرآنية، في توثيق القواعد النحوية، فقد يستشهد بأكثر من آية لتأكيد المادة المشروحة، كقوله في تقدير حركة الإعراب على الاسم الصحيح الآخر التي تظهر فيه حركة الإعراب:

((فالمراد علامة إعرابه في آخره لصلاحيته لظهور الحركة عليه ما لم يمنع مانع، كسكون للوقف، نحو: جاءَ زيدْ، بسكون الدال وقفًا، أو للإدغام، نحو: ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾(٧) ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾(٨)،أو للتخفيف نحو:﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾(٩) بسكون الهمزة))(١٠).

---

(١) سورة محمد: من الآية:٣٨ .

(٢) النص المحقق: ١٤٢ .

(٣) سورة الكهف: من الآية: ١٨.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٥٨.

(٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٦.

(٦) النص المحقق: ١٤٢ .

(٧) سورة الحج : من الآية ٢..

(٨) سورة العاديات : آية ٦ .

(٩) سورة البقرة: من الآية ٥٤ .

(١٠) النص المحقق: ٢٦٣ .

ومن ذلك أيضًا اختصاص السين وسوف بالفعل المضارع، وتغيّر دلالته بدخولها عليه، إذ قال: ((والمراد بالسين مسماها، وهو "س"، **(وتختصُّ)** كـ "سوف" **بـ**الدخول على الفعل **(المضارع)** دون الماضي والأمر، كما في **(نحو)** قوله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ** ﴾[1]﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[2]؛ ﴾[2]؛ وإنَّما اختصَّتا بالفعل المضارع؛ للدلالة على تأخير الفعل من الحال المحتمل له المضارع للاستقبال الذي هو محتمل أيضًا، فيصير بهما متعينًا له، بعد أن كان محتملًا لهما)) [3].

ثم نراه في أكثر من موضع يستشهد بكلمة واحدة من الآية وهي موضع الشاهد، كقوله: ((وعلامة الفعل المضارع أيضًا أن يقبل نون التوكيد شديدة كانت نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ [4]أو خفيفة نحو: ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ [5]))[6] .

٤- الاستشهاد على مسائل الصرفية:

كقوله:((كما في المصطفين من قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[7]، فإنَّ أصله المصطفيين بكسر الياء الأولى وفتح ما قبلها، فلما تحرَّكت الياء الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ثم حذفت الألف لالتقاءِ الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحًا، ولا يلبس هذا بالمثنّى لأنَّه في المثنَّى يقال: المصطفيين بيائين بقلب الألف ياء)) [8]

وقوله: ((﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ ﴾ [9]، ونحو توضأ فغسل وجهه، وأصل يقُول: يقْوُل، على على وزن يَنْصُر نُقلت ضمَّة عينه إلى فائه؛ فسكِّنت العين كما سكِّنت في الماضي، وليس

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٤٢.
(٢) سورة الضحى: آية ٥ .
(٣) النص المحقق: ٢٢٠-٢٢١ .
(٤) سورة يوسف: من الآية ٣٢ .
(٥) من الآية نفسها .
(٦) النص المحقق: ٢٢٢ .
(٧) سورة ص: آية ٤٧ .
(٨) النص المحقق: ٣٨٥ .
(٩) سورة هود: من الآية: ٤٥.

النقل للاستثقال؛ لأنّ الحركة على حرف العلّة الساكن ما قبله لا تستثقل، وإنَّما هو ليشاكل الماضي، فصار يقول على وزن فَعُوْلٌ)) [١].

٥- الاستشهاد على اللغات:

كقوله:((قال في المغني: وقراءة من قرأ ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٢] بالكسر، قال البعض: تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر [٣]، وكذلك إذا قلت: جلست حَيْثَ بالفتحة جلس زيد، فإنَّها تحتمل الإعراب والبناء على الفتح، وقال الزجاج: وحكي أيضًا أن بني أسد يكسرونها جرًّا، ويفتحونها نصبًا، إلى أنَّ " حيث" اسم موصول بمعني "الذي" وليست مضافة)) [٤].

ثانيا: القراءات القرآنية :

تعدُّ القراءات القرآنية من أهم المصادر التي اعتمد عليها النحاة في تأصيل القواعد النحوية، إلّا أنَّ البصريين لم يأخذوا القراءات في جملتها كمصدرًا لهم حتى نُسِبَ إلى سيبويه واستاذه عيسى بن عمر أن لهم اختيارًا في القراءة على مذاهب العربية، وذلك يعني أنَّهم يجوِّزون وجهًا غير مقروء به؛ لأنَّه وافق قواعدهم وأصولهم [٥]، وإنَّما أرادوا أن يطبِّقوا عليها قواعدهم ومقاييسهم، وما وافق منها تلك القواعد والمقاييس دون الحاجة الى تأويل قبلوه في الدرجة الأولى، وما طابقها مع التأويل عدُّوه في الدرجة الثانية، أمَّا ما لم يقبل مقاييسهم وقواعدهم، فقد رفضوه وجعلوه نادرًا أو شاذًّا [٦]، ومن ذلك فقد خطَّأ البصريون عبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام في قراءته لقوله تعالى:

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [٧]

---

(١) النص المحقق: ١٤١ .

(٢) سورة القلم: من الآية ٤٤ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١٧٦ .

(٤) النص المحقق: ٢٨٥ .

(٥) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء:٦١٣/١، وأبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي: ١٦٣ .

(٦) ينظر: القياس في النحو العربي: ٨٢ .

(٧) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٧ .

بنصب(أولادَهم)، وجرّ(شركائِهم)[١]؛ لانَّ هذه القراءة تخالف أصلًا من أصولهم وقاعدة من قواعدهم، وهي أنَّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلَّا في ضرورة الشعر، مع أن ابن عامر أحد القراء السبعة وقراءته يعتدُّ بها لصحة سندها[٢] .

ومن ذلك أيضًا ما فعلوه مع مقرئ أهل الكوفة وأحد القراء السبعة حمزة بن حبيب الزيات، فقد خطَّؤوه في قراءته لقوله تعالى :﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[٣]بكسر ميم (الأرحامِ)[٤]، على أنَّه عطف على الضمير المتَّصل في (به)، وذلك لأنَّ هذه القراءة خالفت مقاييسهم، فهم يقولون بعدم جواز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار[٥].

وعلى العكس من ذلك نجد الكوفيين الذين كانوا يمثلون موطن القراءات قد اعتبروا القراءات معينًا لا ينضب ومصدرًا من مصادر التشريع اللغوي، وذلك لاعتمادهم عليها في دراسة اللغة أكثر ما يكون على النقل، فنراهم يعتزون بالرواية والتلقين، وكان بعض أئمتهم يرى أنَّ اختلاف القراءات ينبني على ما بين القبائل من اختلاف في اللهجات[٦]، ومن ذلك ما صرّح به ابن خالويه: ((فرأيت كلّا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبًا من مذاهب العربية لا يُدفع، وقَصَدَ من القياس وجهًا لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار)) [٧].

أمَّا البغداديون: فقد اتخذوا منحًى آخر وأجازوا الاحتجاج بكلِّ ما ورد أنَّه قُرِئ به، سواء كان متواترًا أم أحادًا أم شاذًّا؛ لأنَّهم يرون أن القرآن محكم لم يتكلَّم العرب بشيء بأجود منه، وكان ابن جنيّ يرى أنَّ الشاذَّ من قراءته قد يكون مساويًا في الفصاحة للمجمع عليه ومدعومًا بالرواية التي تثبت صحته ورسوخه[٨]، فلا يجوز على هذا الأساس ردُّهُ، ومع هذا فإنهم لم يقبلوا الشاذَّ من القراءات

---

(١) ينظر: المحتسب : ٣٣/١ .
(٢) ينظر: تأريخ النحو وأصوله: ٨٣.
(٣) سورة النساء: من الآية : ١ .
(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر : ٢٣٦ .
(٥) ينظر: من أسرار اللغة:٢٠٨ .
(٦) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ١٩٢ .
(٧) الحجّة في القراءات السبع : ٦٢ .
(٨) ينظر: المحتسب : ١ / ٢٣٦ .

القراءات على علّاته دون دراسة أو ما يدعم بأدلّة مرويَّة تسندها، بل كانوا يلتمسون ذلك لها، فإذا لم يجدوا أدلّة تدعمها لم يجدوا حرجًا من ردِّها وتضعيفها، فهذا ابن جني كما رأيناه يقبل ما دُعِم بالرواية، نراه يرفض ويردّ قراءة أبي جعفر يزيد :﴿للملائكةُ ٱسۡجُدُواْ﴾[١]، بضمِّ التاء؛ لأنَّها لغة ضعيفة مرذولة[٢]، والمتتبع لاستشهادات النبتيتيِّ من خلال القراءات يجده كغيره من النحاة لم يغفل هذا الجانب، فقد استشهد ـ رحمه الله ـ بثلاث عشرة قراءة ، إلّا أنّ التباين ظاهر في منهجه عند الاستشهاد بها من حيث نسبتها أو عدم نسبتها، وبيان ذلك على النحو الآتي:

١ – نسبة القراءة :

قليلة هي المواطن التي نسب فيها الشيخ القراءة إلى قارئها، قال عند قوله تعالى:((﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ﴾[٣] بنقل الفتحة إلى الميم في قراءة ورش ومن تابعه))[٤].

وعند قوله تعالى: ((﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[٥] **(بكسر الدال إتباعًا)**[٦] أي: لأجل إتباع حركة الدال **(لكسرة اللام)** في لغة تميم وبعض غطفان، وبها قرأ الحسن البصريّ، وزيد بن عليّ، أو بضمِّ اللام إتباعًا لضمَّ الدال، وهي لغة قيس، وقرأ بها زيد المكي، وإبراهيم بن عبلة، وإنَّما جاز الإتباع في هاتين الكلمتين؛ لأنَّهما تنزلتا لكثرة استعمالهما كالكلمة الواحدة كمنحدر الجبل بضمِّ الدال إتباعًا للراء، على أنّ بني تميم لن يخصَّوا الكلمة الواحدة بالإتباع))[٧].

٢ – إهمال نسبة القراءة:

وهذا كان الغالب في في طريقته عند الاستشهاد بالقراءات القرآنية، فكثيرًا ما نراه يهمل نسبة القراءة، ومن ذلك قوله:

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٣٤ .

(٢) ينظر: المحتسب : ١٣/١ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ١٠٦ .

(٤) النص المحقق: ٣٢٢ .

(٥) فاتحة الكتاب: من الآية ٢ .

(٦) ينظر: المحتسب : ٣٧/١، اتحاف فضلاء البشر : ١٦٢/١ .

(٧) النص المحقق: ٣٢٢-٣٢٣ .

((وقراءة من قرأ ﴿مِّنۡ حيثِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[١] بالكسر))[٢]، فكان على الشيخ ـ رحمه الله ـ وأن يبيِّن رأيه قبولًا أو رفضًا، فقد بحثت عن قراءة "حيث" بالكسر في كتب القراءات ولم أجد من نسب هذه القراءة لأحد من القرَّاء.

وقوله: ((وقرأ جماعة قوله تعالى: ﴿فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[٣] بالتاء الفوقية)) [٤]، فهذه القراءة مشهورة، وبها استدلّ الكوفيون على اشتقاق فعل الأمر من المضارع، فكان على الشيخ أن يعزوها إلى قرّائها؛ لكون القراءات مصدر من مصادر التقعيد النحوي، ولا يمكن ردّها إن صحّ سندها وتواترت قرأتها، والنحو خاضعًا لها لا العكس كما ذهب البصريون.

وقال أيضًا: ((ثم اعلم أن بعضهم أجاز تقدير الفتح في الاختيار، وقال: إنَّه لغة صحيحة، وليس ضرورة، وخرَّج عليه قراءة: ﴿أَوۡ يعفوۡ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[٥] بسكون الواو)) [٦]، والذي يبدو أن الشيخ، لا يردّ هذه القراءة لسكوته عنها وعدم التعليق عليها.

واستشهد بما هو شاذٌّ عند قوله: ((وقد يبدل التنوين حرف إطلاق في غير القوافي[٧]، كقراءة بعضهم: ((والليل إذا يسرن))[٨].

ومن القراءات ما صرّح بشذوذها، كقوله: ((وقريء في الشواذ: ﴿طعام ترزقانهٌ﴾[٩]))[١٠].

---

(١) سورة القلم: من الآية ٤٤ .

(٢) النص المحقق: ٢٨٥ .

(٣) يونس: من الآية : ٥٨ .

(٤) النص المحقق: ٢٩٥ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٣٧ .

(٦) النص المحقق: ٣٠٨ .

(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٠٦/٤ .

(٨) النص المحقق: ٢٠٨ .

(٩) سورة يوسف: من الآية: ٣٧ .

(١٠) النص المحقق: ٣٨٨ .

ومن القراءات ما احتجّ به في القضايا النحوية، وخلاف النحاة الحاصل فيها، كقوله:: ((وقرئ: ﴿أَتَعِدَانِنِيَ أَنْ أُخْرَجَ﴾[١]))، وقوله: ((وقرئ: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾[٢]، واختلف في المحذوف، فذهب سيبويه أنَّها نون الرفع[٣]، ورجَّحه ابن مالك؛ لأنَّها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عُهِدَ حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمّة، وقد عُهِدَ حذفُها تخفيفا في نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾[٤]، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[٥]، في قراءة من سكَّن))[٦].

ومنها ما استشهد به على اللغات كقوله:((قال في المغني: وقراءة من قرأ ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٧] بالكسر، قال البعض: تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر، وكذلك إذا قلت: جلست حَيْثَ بالفتحة جلس زيد، فإنَّها تحتمل الإعراب والبناء على الفتح، وقال الزجاج: وحُكِيَ أيضًا أن بني أسد يكسرونها جرًّا، ويفتحونها نصبًا، إلى أنَّ " حيث" اسم موصول بمعني "الذي" وليست مضافة))[٨] .

ثالثا: الاستشهاد بالحديث النبويِّ:

رفض البصريون الاحتجاج بالحديث النبويِّ الشريف ولم يعدوه مصدرًا من مصادرهم، ولم يجوِّزوا الاستشهاد به، ولم يقف الأمر عندهم بل تعداهم إلى الكوفيين، وحجّتهم في ترك الاستشهاد به أنَّه روي بالمعنى لا باللفظ في كثير من الأحيان، وأنَّ رواته كانوا في الغالب من الموالي وليسوا عربًا، ولذا لم يأمنوا من وقوع اللحن أو التحريف[٩]، ويمكن القول أنَّ البصريين ربَّما أسرفوا في هذا الأمر؛ لأننا نراهم

---

(١) سورة الأحقاف: من الآية ١٧ .
(٢) سورة الأنعام: من الآية ٨٠ .
(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/٥١٩ .
(٤) سورة البقرة: من الآية: ٦٧ .
(٥) سورة الأنعام: من الآية ١٠٩
(٦) النص المحقق: ٣٨٨ – ٣٨٩ .
(٧) سورة القلم: من الآية ٤٤ .
(٨) النص المحقق: ٢٨٥ .
(٩) ينظر: القياس في النحو العربي: ٩٧ .

يستشهدون بشعر وكلام بعض الرواة من الموالي كالحسن البصريّ وعمر بن قائد الأسواري ولا يثقون بالقسم الآخر(١).

أمّا البغداديون فقد احتجوا بالحديث النبوي، وأكثروا من الاستشهاد به، فهذا أبو عليّ الفارسيّ يستشهد في كتابه الشيرازيات بأكثر من اثني عشر حديثًا(٢).

وموقف البغداديين من الاستشهاد بالحديث النبويّ لاقى استحسان الدارسين المحدثين، وهذا يعني أن موقفهم سليم جدًّا، وأنَّهم صححوا خطأ المتقدمين وأسقطوا ذرائعهم في عدم الاحتجاج به.

وهذا أيضًا دليل على أنَّهم قد زادوا مصدرا آخر على مصادرهم اللغويَّة والنحويَّة، مما يدلّ على توسّعهم في استنباط الأحكام والقواعد النحويَّة، وربما ظهور قواعد جديدة تختلف عمَّا قال به غيرهم من البصريين والكوفيين، وهذا ما فطن إليه ابن مالك ومن شايعه من النحاة، فقد أخذوا بالحديث النبوي واستشهدوا به في مواقف كثيرة بعد الاطمئنان إلى سلامة اللفظ ودقة الرواية(٣)، فهؤلاء النحاة هم أوَّل من قاموا باستقراء الأحاديث واستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة أثبتوها، أو استدركوا بها على قواعد النحاة الأوائل مما ورد في أسلوب الحديث النبوي الشريف ولم يرد مثله في آيات الكتاب العزيز، ولا فيما جمعه النحاة من كلام العرب الفصحاء .

أمَّا متقدمو النحاة، فكان استشهادهم بالحديث استشهادًا عارضًا وقد بنوا أصولهم وقواعدهم النحويَّة على كلام الله عز وجل وكلام العرب الفصحاء(٤) .

وخلال تتبعي لأقوال الشيخ النبتيتيّ وجدتُه قد استشهد بسبعة عشر حديثًا نبويًّا وعلى مختلف درجاتها، وعند محاولتي لتخريج هذه الأحاديث، وجدت منها ما لم يثبت عنه ﷺ ولم يُذْكَر في كتب الحديث ومتونه، كالصحيحين والمسانيد، ولا في أي كتاب من الكتب التي تهتم بالأحاديث النبوية، كقوله: ((... فالجواب عنه شبه الجواب عمّا أورد على قوله ﷺ حين شكى إليه الصحابي، فقال ﷺ: دُمْ على طهارة يُوسَّعُ عليك الرزق)) (٥).

---

(١) ينظر: تاريخ النحو وأصوله : ٩٢-٩٣

(٢) ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي: ١٤١ .

(٣) ينظر: في أصول النحو: ٥٠ .

(٤) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٠٠ .

(٥) ينظر: النص المحقق: ١١٩ .

ومنها ما حكم المحققون بضعفه كالشوكاني وابن القيم، كقوله ﷺ : ((يا رحمنُ الدنيا والآخرة ورحيمهما)) [١]، والآخر ما ضعَّفه الشيخ الألباني، قوله ﷺ :((كلُّ أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله والصلاة عليَّ، فهو أقطع)) [٢].

ومن الملاحظات الأخرى التي يمكن أن نلاحظها في كتاب الدرر الجوهرية، هي عدم الدقة في نقل الحديث بألفاظه الواردة عنه ﷺ، ومن ذلك من نقله عن صاحب القاموس:

((وفي القاموس: ولابَسَهُ: خالَطَهُ، وفلانًا: عَرَفَ باطِنَهُ، وفي الحديثِ: فَخِفْتُ أن يكون قد التُبِسَ بي)) [٣]، والصحيح ((فأشفقت أن يكون قد التُبِسَ بي)) [٤]،الثابت عنه ﷺ: « ... فَأَشْفَقَتْ أَنْ يَكُونَ قَدِ الْتُبِسَ بِي ... »[٥] .

ومنه أيضًا: ((صَلُّوا عَلَى أَنْبِيَاءِ اللهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنَّ اللهَ يبعثهم كما يبعثني)) [٦]، والثابت عنه كما جاء في الجامع الصحيح قوله ﷺ:((صَلُّوا عَلَى النَّبِيِّينَ إِذَا ذَكَرْتُمُونِي، فَإِنَّهُمْ قَدْ بُعِثُوا كَمَا بُعِثْتُ"))[٧]، فكان على الشيخ التأكد من سلامة الحديث.

وهذا لايعني أنّه ـ رحمه الله ـ لم يستشهد بالأحاديث الصحيحة، فقد استشهد بعدد منها في المسائل النحوية كقوله: ((وقد تلزم باب سنين الياء، ويجعل الإعراب على النون فتقول: هذه سنين، ورأيت سنينًا ومررت بسنينٍ واختلفوا في اطّراد هذا، والصحيح أنَّه لا اطراد وأنَّه مقصور على السماع، ومنه قوله:ﷺ ((اللهمَّ اجعلها عليهم سنينا كسنينِ يوسف)) [٨].

وكذلك استدلّ الشيخ النبتيتي على أن "أم " في لغة حمير تأتي بمعنى "ال" غير الاستفهامية والموصولة من خلال الحديث النبوي الشريف فيقول :

---

(١) ينظر: النص المحقق: ١٢٢، قال الشوكاني في اسناده كذّاب : ينظر: الفوائد المجموعة: ٥٢/١، والموضوعات ١٣١/٢.

(٢) ينظر: النص المحقق: ١٣٦.

(٣) ينظر: النص المحقق: ١٦٦.

(٤) المستدرك على الصحيحين:٦٧٣/٢، رقم الحديث: ٤٢٣٠ .

(٥) ينظر: ينظر: سنن الدارمي:١٦٣/١، والمستدرك على الصحيحين:٧٢٤/٢، ومسند الشاميين للطبراني:١٩٨/٢ . .

(٦) ينظر: النص المحقق: ١٣٧.

(٧) الجامع الصحيح للسنن والمسانيد: ٤١١/٦.

(٨) النص المحقق: ٣٦٢ .

((وإذا عرفت هذا فكان على الشيخ أن يقول "ال" ، لما عرفت، والمراد في جميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية، ولو قال: أداة التعريف لكان أولى؛ لشمولها "أم" التي هي بدلها في لغة حمير، كقوله عليه الصلاة والسلام ((ليس من امبر امصيام في امسفر))[١]))[٢].

كما استدلَّ على إضافة "ذو" إلى اسم الجنس بقوله: ((وقد توهَّم بعضهم من قولهم إنَّها لا تضاف إلى اسم الجنس أن المراد به النكرة، فاستشكل بهذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث: ((أن يصل ذا رحمه))، فإنَّ المضاف إلى الضمير ليس باسم جنس، وغاب عنه مواضع في القرآن منها: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[٣]))[٤].

ومن ذلك أيضًا قوله: ((وفي الحديث ((لتأخذوا مصافكم)) ثم **(حذفت)** من ذلك الأصل تلك **(اللام)**))[٥].

))[٥].

رابعا: شعر العرب ونثرهم:

انتهج البصريون منهجًا متشددًا في طريقة استشهادهم بالشعر العربي، فأنَّهم لم يأخذوه على إطلاقه، وإنَّما اعتمدوا على أشعار الجاهليين والمخضرمين؛ لسلامة لغتهم وعدم مخالطتهم الأجانب، ومما يدلّ على ذلك قول الأصمعي عند حديثه عن أبي عمرو بن العلاء بقوله: ((جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي))[٦].

وفي ذلك يقول الرافعي : وأشعار العرب التي يحتج بها محصورة في الطبقتين الجاهلية والمخضرمين، أمَّا الشعراء الأسلاميون كجرير والفرزدق، فأكثر النحاة منعوا الاستشهاد بأشعارهم، ومن الملاحظ تشدد البصريين في هذا الأمر[٧] .

---

(١) مسند أحمد، تحقيق: الأرنؤوط: ٣٩ / ٨٤، ومسند الشافعي: ١ / ١٥٧، وشرح معاني الآثار: / ٦٣.

(٢) النص المحقق: ٢١٢ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ١٠٥ .

(٤) النص المحقق: ٣٦٨ .

(٥) النص المحقق: ٢٩٦ .

(٦) المزهر في علوم اللغة : ٢/٤١٤ .

(٧) ينظر: تاريخ النحو وأصوله : ٨٩.

أمَّا الكوفيون فقد توسعوا قليلًا، غير أنهم لم يخرجوا عن دائرة البصريين إلَّا بشيء يسير حين اتخذوا من الأشعار المجهولة الموثق بألفاظها شاهدًا في تأصيل قواعدهم النحويَّة، وهذا ما عدّه البصريون عيبًا في تأصيل قواعد النحو، إلَّا أننا نرى هذا العيب الذي يرمى به الكوفيون قد سار عليه البصريون أنفسهم، فهذا الجرميّ مثلًا يروي عن إمامهم سيبويه، فيقول ((في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتًا سألته عنها، فعرف ألفًا، ولم يعرف الخمسين))[١].

أمّا البغداديون فقد اختلف الأمر عندهم كثيرًا عمَّا سار عليه الأوائل، إذ أوغلوا في طريقة الاستشهاد، واتخذوا من شعر المولدين مصدرًا من مصادر التأصيل وإثبات الحجَّة، فقد احتجّوا بشعر عدد كبير من الشعراء المولدين، ومنهم أبو عليٍّ الفارسيّ إذ استشهد بشعر أبي تمام والمتنبيّ والبحتريّ[٢]، وحذا حذوه الزمخشري فكان يرى الاحتجاج بشعر المولدين والقياس عليه، وعندما سُئِل عن ذلك؟ أجاب: أجعل ما يقوله بمثابة ما يرويه[٣]، واحتجَّ ابن جنيّ بشعر أبي نواس والمتنبيّ على المعنى دون اللفظ، أمَّا الرضي، فقد احتجَّ بشعر المولّدين من دون حرج، ومن هؤلاء المحدثين الذين احتجَّ بشعرهم أشجع السلميّ وأبو نواس وأبو تمام والمتنبي والمؤمل بن أميل وابن اللاحقي وأبو العطاء السندي، واحتجَّ ابن يعيش بربيعة الرقي وأبي نوس والمتنبي وأبي تمام، واحتجَّ ابن الحاجب بشعر أبي نواس والمتنبيّ وغيرهما كثير[٤].

ولذا يمكننا القول أنَّ النحاة البغداديين خرجوا عن المألوف في استنباط القواعد النحوية، من خلال توسعهم في منهج الاستشهاد ولا سيما حين أدرجوا شعر المولدين ضمن أصول الاحتجاج .

ومن الملاحظ في شرح النبتيتيّ نجده يكثر من الاستشهاد بالشعر العربي ، فقد استشهد بأربعة وستين بيتًا وعلى مختلف أزمانه، ولم يتشدد كما ذهب السابقون، وصور الاستشهاد جاءت مختلفة من موضع لآخر:

١- الاكتفاء بذكر شطر من البيت سواء كان صدرًا أم عجزًا:

نراه في موضع يستشهد بأنصاف الأبيات والتي بلغ عددها أربعة عشر شطرًا، ومن ذلك قوله بجواز تنوين اسم الصوت من عدمه، إذ قال: ((ومما يجوز فيه الوجهان اسم الصوت، تقول: صاح الغراب

---

(١) من تاريخ النحو : ٢١١.
(٢) ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي: ١٤٤ .
(٣) ينظر: من أسرار اللغة: ١٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٣.

"غاق غاق" مع عدم التنوين معرفة دالة على معنى مخصوص، ومع التنوين نكرة مبهمة دالّة على معنى مبهم، يعني إن أردت صوتا ما نونت "غاقٍ غاقٍ"، وان أردت صوتا مخصوصًا تركت التنوين، وذكر الأصمعي: أنّ العرب لا تقول إلّا " ايهٍ " بالتنوين، وأنكر ما أورد من قول ذي الرمة:

وقـفـنـا فـقـلـنـا إيـهِ عـن أم سـالـم)) [1].

ومنه أيضًا ما استشهد به على دخول "ال" على التمييز للضرورة كقول الشاعر:

((صَدَدْتَ وَطِبتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو)) [2].

ومنه أيضًا ما استشهد به على دخول حرف الجرّ على الفعل، نحو قول الشاعر:

((وَاللَّهِ مـا لَـيـْلِـي بِـنَـامَ صـاحِـبُـه)) [3].

وغير ذلك من أنصاف الأبيات التي لا يتسع المقام لذكرها.

٢- ذكر البيت كاملًا :

أمّا الأبيات التامة فعددها سبعة وأربعون بيتًا استشهد من خلالها على كثير من المسائل المختلفة في النحو، وجاء الاستشهاد بهذه الأبيات مختلف من موضع لآخر، فتارة يكتفي بذكر بيت واحد في المسألة الواحدة، كاستشهاده بإعراب الأسماء الستّة بالحركات المقدرة بعد الزام آخرها الألف كقول رؤبة:

((إنَّ أَبَاهَـــــا وَأَبَـــــا أبَاهَـــــا   قَـدْ بَلَغَـا فـي المَجْـدِ غَايَتَاهَـا)) [4]

وقول الفرزدق في جواز دخول "ال" الموصولة على الفعل:

((مـا أنـت بـالحَكَمِ التُرْضَـى حُكُومَتُـهُ   ولا البَلِيـغِ ولا ذِي الـرَّأْيِ والجَـدَلِ)) [5]

وقول جرير في جواز كسر نون جمع المذكر للضرورة:

((عَرَفْنَـــا جَعْفَـــرا وبنِـــي أبِيـــهِ   وأنكَرْنَـــا زعَـــانِفَ آخَـــرِينِ)) [6]

---

(١) النص المحقق: ١٩٩-٢٠٠ .

(٢) النص المحقق: ٢١٦ .

(٣) النص المحقق: ٢١٧ .

(٤) النص المحقق: ٣٧٤ .

(٥) النص المحقق: ٢١٤ .

(٦) النص المحقق: ٣٨٥ .

وقول الشاعر بجواز إعراب المثنى بالحركات الظاهرة:

((يـــا أبَتَـــا أَرَّقَنِـــي القـــذَّانُ   فَـــالنَّوْمُ لا تَطْعمـــهُ العَينَـــانُ)) (١)

ومن ذلك ما استشهد به من خروج الحروف إلى الاسمية مستدلًا بقول الشاعر:

((ألامُ علـــى لَـــوٍّ ولـــو كنـــتُ عالمًـــا   بأذْنـــابِ لَـــوٍّ لـــم تَفُتْنـــي أوائِلُـــهْ)) (٢)

ويستشهد بقول الشاعر على جواز أن تأتي "ذو" الموصولة معربة:

((فامّـــا كـــرامٌ مُوسِـــرون لقيـــتُهُم   فحَسْبِيَ مـن ذي عِنـدَهَمْ مـا كفَانِيَـا)) (٣)

٣- الاستشهاد بأكثر من بيت في المسألة الواحدة:

نراه في موضع آخر يستشهد بأكثر من بيت في عرض المسألة النحويّة، ومن ذلك استشهاده على جواز دخول الترنم في الفعل والحرف، الأوّل بقول جرير:

((أقِلِّـــي اللَّـــوْمَ عَـــاذِلَ والعِتَـــابَن   وقُـــولِي: إنْ أَصَـــبْت لَقَـــد أَصَـــابَن

والثاني بقول النابغة:

أفِـــدَ التّرَحُّـــلُ غَيْـــرَ أَنَّ رِكابَنَـــا   لَمَّـــا تَـــزُلْ بِرِحَالِنَـــا وَكَـــأَنْ قَـــدِنْ))(٤)

ومن ذلك أيضًا استشهاده بجواز ظهور الحركة على آخر الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجرِّ للضرورة، كقول البعيث:

((وعِـــرقُ الفَـــرَزْدَق شـــرُّ العُـــروقِ   خَبِيـــثُ الثّـــرَى كَـــابِئُ الأزْنُـــدِ

وقول شاعر آخر:

لا بَـــارَكَ اللهُ فـــي الغـــوانِيِ هَـــلْ   يُصْـــبِحْنَ إلاّ لهـــنَّ مطَّلَـــب)) (٥)

---

(١) النص المحقق: ٣٨٣ .

(٢) النص المحقق: ٣١٤ .

(٣) النص المحقق: ٣٧١ .

(٤) النص المحقق: ٢٠٧-٢٠٨ .

(٥) النص المحقق: ٢٧٦ .

٤- الاستشهاد بالشعر التعليمي :

أورد النبتيتيّ عددًا من الأبيات التعليمية التي يسهل حفظها، ومن ذلك ما ورد من اللغات في لفظة" اسم"، إذ قال:

((في الاسم سبع لغات كلها سمعت   وإني قد جمعت الكل مرتجلا
اسم بضمٍّ وكسر مع سم بها   وفي سما ثلاث حسبما نقلا)) (١)

ومن ذلك أيضًا ما أورده واستشهد به في أقسام التنوين، إذ قال:

((أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها   فان تقسيمها من غير ما حرزا
مَكِّنْ و قابلْ وعَوِّضْ والمنكَّر زِدْ   ورَنِمْ اضطُرَّ وغالٍ و احكِ ما همزا)) (٢)

الطبقات التي احتجَّ بها:

١ – الشعر الجاهلي:

استشهد النبتيتيّ بثمانية أبيات من الشعر الجاهلي، واحتجَّ بها في مسائل النحو المختلفة التي ذُكرت في شرحه، ومن ذلك استشهاده بشعر امرئ القيس والنابغة وزهير بن أبي سلمى والأعشى وغيرهم، ومن ذلك استشهاده بقول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتِ وأَهلُها   بيثْربَ أَدْنى دَارِها نَظَرٌ عالي)) (٣)

كما استشهد بقوله على جوار جرِّ الاسم غير المنصرف:

((ويَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْر خِدْرَ عُنيزَةٍ))(٤).

---

(١) النص المحقق: ١٨٣ .

(٢) النص المحقق: ٢١١ .

(٣) النص المحقق: ٣٥٤ .

(٤) النص المحقق: ٢٠٩ .

ومن ذلك أيضًا استدلاله بقول زهير بن أبي سلمى على ورود حيث للزمان فيقول:

((قد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفيَّة، أو خفض بمن، وقد تخفض بغيرها نحو قوله :

إلى حيث ألقت رحلها أم قشعمِ)) (١)

ومنه استشهاده بشعر الأعشى في مجيء جملة اسمية بعد "مذ" ؛لأن الغالب أن يأتي بعدها جملة فعلية، إذ قال: ((وقد تكون الجملة اسميَّة كقوله:

فَمَا زِلتُ أَبْغِي الخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ   وَلِيداً وَكَهْلاً حِيْنَ شِبْتُ وأمْرَدَا)) (٢)

٣ – الشعراء المخضرمون:

استشهد النبتيتيّ بثمانية أبيات من شعر بعض الشعراء المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية والاسلام كـ حُمَيْد بن ثور الهلالي الذي أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه(٣) :

((علـى أحْوَذيَّينَ استَقَلَّت عشيةً   فما هي إلا لَمحَةٌ وتغِيبُ)) (٤)

إذ فتح نون أحوذيين مثنى أحوذ وهو الخفيف في المثنَّى.

وقول زيد الخيل الطائي الذي كان اسمه في الجاهلية ثم سمّاه النبيّ ﷺ بزيد الخير:

((سائِلْ فوارسَ يَرْبُوع بِشَدَّتنا   أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكَمِ)) (٥)

ومن ذلك أيضًا استشهاده بقول عامر بن الطفيل بجواز تسكين الواو مع الناصب للضرورة :

((فما سودتني عامرٌ من وراثةٍ   أَبَى الله أَنْ أَسْمُوْ بِأُمَ وَلاَ أَبِ)) (٦)

---

(١) النص المحقق: ٢٨٥ .

(٢) النص المحقق: ٣١٨-٣١٩ .

(٣) ينظر: تأريخ دمشق لابن عساكر: ٢٦٩/١٥ .

(٤) النص المحقق: ٣٨٤ .

(٥) النص المحقق: ٢٤٤ .

(٦) النص المحقق: ٣٠٦ .

٣- الشعر الإسلامي:

الشعر الإسلامي كان له النصيب الأوفر في استشهاداه النحوية، كاستشهاده بشعر جرير، والفرزدق، ورؤبة، وذي الرمة وغيرهم من الشعراء الإسلاميين، فقد استشهد بثلاثة وعشرين بيتًا، ومن ذلك ما استدلّ به من قول قيس المجنون:

((وَلَـــــوْ أنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَــــــةِ دَارُهُ وَدَارِي بِـأَعْلَى حَضْـرَمُوتَ اهْتَـدَى لِيَـا)) (١)

على عدم تقدير الفتحة في الاسم المنقوص في حالة النصب، وعلق على هذا البيت بقوله: ((فضرورةٌ ولغةٌ شاذةٌ لا يلتفت إليها ولا يعوّل في شيء عليها)).

ثم نراه في موطن آخر يستشهد بقول رؤبة بن العجاج :

((بأبــه اقْتَــدَى عَــدِيٌّ فِــي الْكَــرَمْ وَمَــنْ يُشَــابِهْ أَبَــهُ فَمَــا ظَلَــمَ))(٢)

ورؤبة شاعر مخضرم عاش العصرين الأموي والعباسي توفي في خلافة المنصور.

واستشهد أيضًا بشعر جرير:

((وعِــرقُ الفَــرَزدَق شــرُّ العُــروقِ خَبِيــثُ الثّــرَى كَــابِئُ الأزْنُــدِ)) (٣)

وقول الفرزدق يخاطب رجلًا من بني عذرةَ بحضرة عبدالملك بن مروان:

((مــا أنــت بــالحَكَمِ التُرْضَــى حُكُومَتُــهُ ولا البَلِيــغِ ولا ذِي الــرَّأْيِ والجَــدَلِ)) (٤)

---

(١) النص المحقق: ٢٧٧ .

(٢) النص المحقق: ٣٧٣ .

(٣) النص المحقق: ٢٧٦ .

(٤) النص المحقق: ٢١٤ .

٤ – الشعر المولدون (المحدثون):

لقد حدّد أكثر العلماء إبراهيم بن هرمة آخر من يؤخذ عنه ويحتجّ بشعره، إلَّا أنَّ الشيخ النبتيتيّ ذهب أبعد من ذلك فنراه يستشهد بقول أبي العتاهية:

((إنَّما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه)) (١)

وقول المتنبي:

((في كلتا رجليها سلامي واحد))(٢).

اللهجات:

تعدُّ اللهجات مصدرًا من المصادر التي اعتمدها العلماء في تأصيل القواعد وإثبات الأصول النحوية واللغوية، معتمدين في بحثهم عمًّا يوثق بفصاحته من القبائل العربية ، فكان الإجماع على الاعتماد في طريقة احتجاجهم على البعد المكاني لهذه القبائل ومدى توغلها في البداوة(٣)، فنراهم يحتجون بلغة قريش؛ لبعدها عن مواطن الاختلاط بالأمم الأخرى، ولأنَّها كما قال ابن فارس: ((وكانت قريش، مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورقَّة ألسنتها، إذَا أتتهم الوُفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع مَا تخيّروا من تلك اللغات إلى نَحائرهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب)) (٤).

وأخذوا أيضًا عن قبائل أخرى موغلة في البداوة كتميم وقيس وأسد وهذيل وبعض الطائيين وغيرهم، ورفضوا قبائل أخرى كلخم وجذام؛ لمجاورتهم القبط في مصر، وقضاعة وغسان لاختلاطهم بالروم في بلاد الشام، وتغلب لمجاورتهم اليونان، وبعض قبائل اليمن وغيرهم ممن جاور الأحباش والفرس(٥)، وكلُّ ذلك حرصًا على سلامة اللغة.

---

(١) النص المحقق: ٣٦٧ .

(٢) النص المحقق: ٣٧٦ .

(٣) ينظر: في أصول النحو:١٩ .

(٤) الصاحبي في فقه اللغة:٢٨ .

(٥) ينظر: في أصول النحو:٢١ .

والمتصفح لكتاب النبتيتيِّ يجده قد استعان بكثير من لهجات العرب ولغاتهم لتأصيل بعض القواعد النحوية، ثم يحاول أن يرجح لغة على أخرى، ويرفض منها ما يراه مخالفًا للشائع المسموع، ومن ذلك حديثه عن لفظة (مرء وابنم)، حيث قال:((وفيهما لغة أخرى غير فصحى، وهي فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة والإعراب على الهمزة والميم)) (١).

وعند حديثه عن (أمسِ) قال: ((وقد اختلف في هذا البناء مع توفر الشروط الستَّة، فقيل في جميع الأحوال وهو لغة الحجازيين ووافقهم أكثر بني تميم عليه في حالتي النصب والجرِّ، وأعربوه في حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف فرفعوه بالضمَّة من غير تنوين، وذهب باقي بني تميم إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة العلمية والعدل عن الأمس)) (٢).

ومن ذلك حديثه عن (حيثُ)،إذ قال: ((و مع (**الواو**) لغة طائية مع الألف، أي: مع كل منها))(٣)، ثم أردفها بقوله:((وحُكي أن فقعس يعربونها في الأحوال الثلاثة))(٤).

ومنه أيضًا قوله: ((وحَضَارِ، بالضاد المعجمة بعد الحاء المهملة : اسم نجم، وسَفَارِ بفتح السين المهملة ففاء: اسم بئر، وبكسر السين: ذو أسفر ضدَّ الحضر، وهذا النوع مبنيٌّ عند الحجازيين، إمّا لتضمّنه معنى الحرف، وهو تاء التأنيث، أو لمشابهته المبنيّ، وهو اسم الفعل الذي على وزن فَعالِ الذي للأمر، نحو: نَزَالِ ودَرَاكِ في الزنة المبني؛ لمشابهته الحرف في الاستعمال)) (٥).

وقوله:((وذهب بنو تميم إلى بناء ما خُتِمَ بالراء، وإعراب ما لا يختم بها إعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والتأنيث، وقيل: العدل)) (٦) .

---

(١) النص المحقق: ٢٦١ .

(٢) النص المحقق: ٢٨٣ .

(٣) النص المحقق: ٢٨٥ .

(٤) النص المحقق: ٢٨٥ .

(٥) النص المحقق: ٢٨٨ .

(٦) النص المحقق: ٢٨٨ .

المطلب الثالث:

القياس :

القياس لغة : قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وَقِيَاسًا واقْتاسه وقَيَّسه إِذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ [١].

اصطلاحًا : عرَّفه أبو البركات بن الانباري أنه : ((حمل الفرع على أصل بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[٢] ، وقيل : ((إلحاق الفرع بالأصل بجامع))[٣] .

لمَّا كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع، فلا بدَّ له من أركان أربعة يجب توافرها حتى تصحّ عملية القياس، وفي هذا يقول أبو البركات بن الأنباري : ((ولا بدَّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدَّمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنَّما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلِّ قياس من أقيسة النحو))[٤].

والقياس أصل من أصول النحو انتهجه القدامى في تأصيل مسائل النحوية، وسار عليه الخلف من بعدهم، إلَّا أنَّهم اختلفوا في طريقة استعمالهم للقياس، فقد عُرِفَ عن البصريين أنَّهم يبنون قواعدهم على الشائع الغالب من كلام العرب، ولا يقيسون على المثال الواحد أو النادر، وإذا عرض لهم ما يخالف قواعدهم ردوه ، ونسبوه إلى اللحن والشذوذ[٥]، ويظهر ذلك جليًّا بما سُمِعَ عن أبي عمرو بن العلاء قوله :

((كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجَّة فقال: أحملُ على الأكثر وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات))[٦].

لغات))[٦].

---

(١) ينظر: لسان العرب : ١٨٧/٦ (قيس) .

(٢) لمع الأدلة : ٩٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٥) ينظر: من أسرار اللغة: ٩.

(٦) المزهر في علوم اللغة : ١٤٦/١ .

أمّا الكوفيون: فقد شاع عنهم تساهلهم في أمر القياس، وقيل: إنَّهم يقيسون على المثال الواحد أو النادر، وإن تعارض هذا المثال مع قواعدهم[١]، فهذا القول مردود، فهم لم يخرجوا عن قواعد القياس التي سار عليها البصريون، إلَّا أنهم توسعوا في دائرة الاستدلال والاستشهاد، فأخذوا عن أهل الحضر والمدر، واستشهدوا بأشعار المولدين، فانبرت لهم قواعد جديدة رفضها البصريون، حتى حملوا عليهم وخصّوا منهم الكسائي، إذ قالوا فيه : ((قدم علينا الكسائيّ البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهما، وأخذ منهم نحوًا كثيرًا، ثم صار إلى بغداد فلقي أعراب الحطمة فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله، قال عبد الله: وذلك أنّ الكسائي كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلًا ويقيس عليه حتى أفسد النحو))[٢].

ومن الملاحظ أنَّ الأمر لا يخلو من عصبية بصريّة، وتشدّد على الكوفيين ورؤوسهم كالكسائي الذي شهدت له كتب التراجم برحلاته وعيشه بين أعراب البادية ممن يوثق بفصاحتهم، وأخذ عنهم اللغة ورجع، وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة سوى ما حفظ [٣]، وشهد له الإمام الشافعي بعلو كعبه وتمكُّنه من علم النحو، فقال فيه : ((من أراد أن يتبحّر في النحو فهو عيال على الكسائىّ))[٤].

ولقد بدا أثر القياس جليًّا في شرح النبتيتيّ ؛ إذ استعمله في مواضع متفرقة من شرحه، ورجَّح وخالف واعترض من خلاله على جملة من المسائل النحويَّة، ومنها قوله :

((فلا يجمع هذا الجمع إلّا بشرطه، وشرطه **(أن يكون مذكره قد جمع)** جمع المذكر السالم يعني في حالة الرفع **(بواو ونون)** قياسا مطردًا أخذا من الإطلاق **(كمسلمات)** جمع مسلمة ومذكرها مسلم، ويجمع في حالة الرفع بواو ونون فقيل: مسلمون فخرج فعلى فعلان ك: "سكرى" فلا يقال : سكرانات، وفعلاء أفعل ك: حمراء" فلا يقال: حمراوات، لأنّ مذكرهما وهو سكران وأحمر لم يُجمع بواو ونون)) [٥].

---

(١) ينظر: من أسرار اللغة: ٩.

(٢) معجم الأدباء : ١٧٤٤/٤.

(٣) ينظر: إنباه الرواة : ٢/ ٢٥٨ .

(٤) إنباه الرواة : ٢٦٠/٢ .

(٥) النص المحقق: ٣٤٨ .

وعند حديثه عن الوضع النوعي قال: ((وهو أن يضع الواضعُ قانونًا كليًّا يعرف به ألفاظ قياسية كأن يقول مثلا: متى اجتمع المضاف والمضاف إليه، قُدِّم المضاف على المضاف إليه، ومتى اجتمع الفعل مع الفاعل، قُدِّم الفعل عليه، فتقول: غلامُ زيدٍ، وضرب زيد)) (١).

وعند ردِّه على من زعم حرفية ليس قال: ((فكلٌّ مِنْ "قام وقعد" فعل ماضٍ بدلالة وجود تاء التأنيث الساكنة فيه، ومثل هذه العلامة في اختصاصها بالفعل الماضي تاء الفاعل مضمومة كانت أم مفتوحة أم مكسورة، وبهذه العلامة رَدٌّ على من زعم حرفيَّه "ليس" قياسًا على "ما" النافية بجامع النفي، وعلى من زعم حرفيَّة "عسى" قياسًا على "لعلَّ" بجامع الترجي، ثم التنوين يقع قياسًا وسماعًا، فأمَّا قياسًا، ففي باب العلم المختوم بويهِ)) (٢) .

---

(١) النص المحقق: ١٧٩-١٨٠ .

(٢) النص المحقق: ٢٢٤ .

المبحث الثاني:

التعليل:

أجمع الرواة والمؤرخون على أنَّ العلَّة وافقت نشأة النحو، وولدت مع ولادته؛ لأنَّ طبيعة العقل البشري مجبولة على تتبع الأشياء، واستنباط الأسباب والأحكام التي أدت إلى وجود تلك الأشياء.

وقد أجمع أكثر أهل النحو على أنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ كان من أوائل النحاة الذين اهتموا بالتعليل ، فقد قال فيه ابن سلام : ((أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل، عبد الله بن أبي إسحاق))(١)، وخير دليل ما رواه الفراء، إذ قال: ((مرّ الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي، فأنشده أبياتاً من الشعر، حتى انتهى إلى قوله :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَروَانَ لَم يَدِعْ مِنَ المَالِ إلَّا مُسحتًا أَو مجلَّف

فقال للفرزدق: علامَ رفعت ؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأوّلوا))(٢) .

إلَّا أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أوَّل من بسط القول في العلل النحوية، وبذلك فسح المجال لمعاصريه ومن أتى بعده للبحث فيها، فقد سُئل عن العلَّة– رحمه الله – فقيل له: ((أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت بها على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلِه ، وإن لم ينقل عنها ذلك، واعتللت أنا بما عندي أنَّه عِلَّة لما عللته منه ... ، فإن سنح لغيري علَّة لما علَّلته من النحو، هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها))(٣) .

أمّا ابن جنيّ ، فيرى أنَّ أبا عمرو بن العلاء، هو أوَّل من نقل استعمال التعليل عن العرب، فقد أورد نصًّا عن الأصمعيّ، عن أبي عمرو، أنَّه قال: ((سمعت رجلاً من اليمن يقول: فُلانٌ لَغُوبٌ جاءَتهُ كتابي فاحتقَرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة))(٤) .

والذي يبدو أنّ علل النحاة التي سبقت الخليل كانت عللًا يسيرة، تساعد على فهم كلام العرب، كما يدور معظمها على المعاني التي أرادها الشعراء في قصائدهم وأشعارهم، والدليل على ذلك ما مرَّ بنا من موقف عبد

---

(١) أنباه الرواة : ١٠٥/٣ .
(٢) معاني القرآن، للفراء : ١٨٢/٢ ؛ والمدارس النحوية، لشوقي ضيف : ٢٣ .
(٣) الإيضاح في علل النحو: ٥ .
(٤) الخصائص: ٢٤٩/١ .

الله بن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق، حتى جاء الخليل بن أحمد الفراهيديّ، فتطور مفهوم التعليل على يديه، وأخذ منطلقًا جديدًا سار عليه النحاة من بعده، فهذا تلميذه سيبويه يخرج لنا أهم كتاب، يُعدّ مرجعًا لأهل النحو، جمع فيه النحو مقسمًا على أبواب، وذكر في كلِّ باب منها أحكامه المؤيدة بالعلل، وأكثرَ مِنْ ذكرِ هذه التعليلات كثرة مفرطة، سواء أتعللت بالقاعدة المطّردة أم بالأمثلة النادرة؛ إذ يقول : ((وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا))(١) .

وتلا سيبويه جميع النحاة البصريين، وهم له تبع في تعليلهم للمسائل النحويَّة، فمنهم من تبنَّى رأيه وعلَّته، ومنهم من خالفه وسعى لإيجاد علَّة جديدة، وهم يتناولون جزئيات النحو، فشمل التعليل النحوي كلّ ظواهر اللغة(٢) .

ولم يكن البصريون وحدهم من سعى لتأصيل القاعدة النحويَّة من خلال التعليل، فالكوفيون أيضًا كان لهم الدور الكبير في هذا المجال، أولهم الرؤاسي الذي يعدّ المؤسس للمباحث اللغوية، وقد عُرف مدى تعلّقه بالتأويل، الذي يعدّ أحد وسائل التعليل اللغوي(٣) .

والثاني أبو حنيفة النعمان صاحب القياس الفقهيّ، ويعدُّ القياس الفقهيّ أحد وسائل التعليل أيضًا، ثم جاء الفيلسوف الكنديّ، وهو أحد علماء الكوفة المبرَّزين، ويعدُّ أوَّل من تفلسف في العالم الإسلامي على طريقة اليونان، ولقد اهتم بالتعليل اهتماماً بالغاً، حتى أنَّه ألّف فيه رسالة، وأهداها الى الخليفة العباسي (المأمون) ، أسماها (العلة والمعلول)(٤) .

ثم جاء ابن جنيّ ليكون أشدَّ النحاة تمسكًا بها، وخوضًا في تفاصيلها، وأكثرهم تفصيلًا في أنواعها وتقسيماتها، ومن ذلك قوله: ((اعلم أنّ عللَ النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتفقهين، لا ألفافهم المستضعفين، أقربُ إلى علل المتكلِّمين، منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحسِّ، ويحتجون فيه ثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه؛ وذلك إنَّما هي أعلام وامارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيَّة عنها، غير بادية العظمة لنا، ألا ترى أنّ

---

(١) الكتاب : ١٣/١ .
(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي : ١٥٢ .
(٣) ينظر: التعليل اللغوي عند الكوفيين : ١٠ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١٨ .

ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنَّما يرجع في وجوبه الى ما ورد الأمر بعمله ...، وليس كذلك علل النحويين))(١) .

وبقي النحاة سائرين على منهج الأوائل في تعليلاتهم وقياسهم، إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي، الذي كان في حملته على العلل غير مسبوق، إذ قال : ((ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، ... قال: ومثال ذلك سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قامَ زيدٌ): لمَ رُفِعَ ؟ فيقال : لأنَّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولمَ رُفِع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر))(٢).

وأراد ابن مضاء أن يبيّن أنّ أغلب العلل التي قال بها النحاة القدامى إنَّما هي علل ممتحلة وحججهم فيها واهية، لا تقوم على دليل أو برهان، ولا سيما العلل الثواني والثوالث؛ لأنَّ القول فيها إنَّما هو تفكير ذاتي، وليس تفكيرًا موضوعيًّا، وليس للغة منه نصيب؛ وذلك لأنَّ صاحبه مستغرق في تفكير عقلي مجرد، وكلما أغرق فيه كان بعيدًا عن ميدانه، ومثال ذلك عللهم فيما لا ينصرف، وفي إعراب ما أعرب ، وبناء ما بني؛ لأنَّها لا تستند الى مقدمات مصنوعة، ولا تمت إلى المادة المدروسة بصلة قريبة أو بعيدة(٣)، وقد بالغوا في تضعيف العلَّة النحوية حتى وصل الأمر إلى أن يضرب المثل بها، إذ قال العلّامة اللغوي أحمد بن فارس: ((أضعف من حجّة نحوي))(٤)، دلالة على ضعف حجّته.

وقد ردّ السيوطي على ابن مضاء، فقال: ((وأمَّا ما ذهب اليه غفلة العوام من أنّ علل النحو تكون واهية وممتحلة، واستدلالهم على ذلك بأنَّها تكون هي تابعة للوجود، لا الوجود تابعًا لها، فبمعزل عن الحق؛ وذلك أنَّ هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بدّ فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنَّها كلّها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلَّ وعلا

(١) الخصائص: ٤٨/١ .

(٢) الردّ على النحاة : ٣٩ .

(٣) ينظر: الردّ على النحاة : ٤٠ .

(٤) فيض الإنشراح : ٨٤٣/٢ .

تطلبنا بها وجه الحكمة المخصَّصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب))[١].

وكما انقسم القدماء تجاه العلل، انقسم المحدثون كذلك، فكان بعضهم منكرًا لها، مناديًا الى طرحها من النحو، فالدكتور مازن مبارك يرى أنَّ العلَّة ليست أمرًا لازمًا، ويجب علينا أن نأخذ منها ما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط اللغة، وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها[٢]، أمَّا الدكتور عبد الرحمن السيد، فيرى أنّ أغلب العلل جاءت عن طريق الظنّ والحدس، ولم تكن عن طريق العلم واليقين، وإن كانت النفس تطمئن الى بعضها، فإنَّها لا تستريح الى بعضها الآخر؛ لما فيه من جهد وعناء، وإن ساغ بعضها وقُبل، فالآخر لا يساغ ولا يقبل، حين تكلَّف النحاة في بعضها، وفلسفوها، وظهر فيها المنهج المنطقي، والافتراض العقلي، فأصبحت مستكرهة[٣] .

ويقول الدكتور محمود أحمد الصغبر: ((على الرغم من قناعتنا بعدم مصداقية التعليل، وعدم تعبيره عن واقع لغوي، فإننا نجد في كتبهم تعليلات طريفة، يجدر الاهتمام بها؛ لخصوصيتها))[٤] .

ووقف القسم الآخر من المحدثين مناصرًا لها، ومدافعًا عن الأوائل من النحاة، فالدكتور عبد الرحمن أيوب لا ينكر ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في العدم والوجود، ولا بأس من تسمية ذلك تعليلاً[٥]، وترى الدكتورة حليمة أحمد عمايرة أنّ التعليل زاد منطلقات جديدة تقوم على المنطق، وأصبح هدفًا تُعدّل القواعد من خلاله[٦] .

وعند إمعان النظر في كتاب ((الدرر الجوهرية)) نجد الشيخ– رحمه الله – لم يترك مسألة إلا وأتى بتعليل لها أو أكثر حتى يصل من خلالها الى حكم أو نتيجة.

---

(١) الاقتراح : ٧٠ .
(٢) ينظر: النحو العربي ، العلّة النحوية : ١٦٣ – ١٦٤ .
(٣) ينظر: مدرسة البصرة : ٤٥ .
(٤) الأدوات النحوية في كتب التفسير: ٨٩٥ .
(٥) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي : ٢٩ – ٣٠ .
(٦) ينظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء : ١١٤ .

من أنواع العلل عند النبتيتي:

وفيما يأتي نماذج من العلل التي جاءت في هذا كتاب:

١.**علّة مناسبة:** قال في إعراب " كلا وكلتا ": ((وخصَّ إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمر، لأنَّ الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر، لأنَّ الظاهر أصل للمضمر، فحمل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل، تحصيلا لكمال المناسبة)) (١).

٢. **علّة شبه:** قال في أسباب البناء على حركة: ((الشبه بالمعرب، نحو: ضرب، فإنَّه شابه المضارع)) (٢).

٣.**علّة فرق:** وذكر في تنوين التنكير: (((و) القسم **(الثاني: تنوين التنكير)** خلاف التعريف **(وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيَّة)** للدلالة على التنكير، إشعارًا بأنّ المراد به غير معيَّن، وهو معنى قوله: **(فرقا بين معرفتها ونكرتها)** فما نوّن منها كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة)) (٣).

٤.**علّة اختصاص:** عند قوله: ((وإنَّما جعلت" أل" المعرفة علامة للاسم؛ لاختصاصها به، فإنَّها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام، وإنَّما يقبل ذلك الاسم، فإنّ معنى الاسم مستقل ملحوظ بالذات يقبل التعيين، بخلاف معنى الفعل والحرف، فلا استقلال له حتى يقبل التعيين)) (٤).

٥.**علّة عوض:** ذكرها عند قوله: ((وأمَّا الفعل المضارع فمحمول في الإعراب على الاسم، وكان له ثلاثة أنواع من الإعراب كما للاسم، فأُعرب بالرفع والنصب ما لم يمنع منهما مانع، ولم يعرب بالجرِّ؛ لأنَّه لا يكون إلا للإضافة، والأفعال لا تقبلها؛ لأنَّ الإضافة إخبار في المعنى، والفعل لا يصحُّ أن يخبر عنه في المعنى أصلًا، فلما لم يعرب بالجرِّ عوِّض عنه بالجزم)) (٥).

---

(١) النص المحقق: ٣٧٨ .

(٢) النص المحقق: ٢٨٠ .

(٣) النص المحقق: ١٩٨-١٩٩ .

(٤) النص المحقق: ٢١٣ .

(٥) النص المحقق: ٣٣٢ .

٦.**علّة اختصار**: إذ قال: ((ويمكن أن يجاب بأن لا الناهية مقدَّرة بعد الواو تقديرًا قويًا، فهي في قوة الموجودة لفظًا، وإنَّما استغني بذكرها أولا عن تكرارها للاختصار، فيكون ذلك في قوة قوله: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، فتعيَّن النهي عن فعل كلٍّ منهما في كل حال)) (١).

٧.**علّة أصل**: استدل بها النبتيتيّ على بناء الأفعال، عند قوله: (((**و**) الثاني (**مبني**)، والبناء هو الأصل في الأفعال؛ لأنَّها لم تعتوِرْها معانٍ يُفْتَقَر في تميزها إلى إعراب، (**ولا ثالث لهما**)، أي للقسمين المذكورين على الأصحِّ)) (٢).

٨.**علّة الخفَّة وقلة الاستعمال**: وهي من العلل الكثيرة التي وردت في كتابه حيث مرَّ ذكرها عند قوله: ((فإن قيل: لأي شيء بني "جَيْرِ" على الكسر و"أين" على الفتح؟
أُجيب: بأن استعمال "أين" في كلامهم كثير، فلو كُسِر لزم استعمال الثقيل كثيرًا ،أو لطبع يأبى ذلك بخلاف "جَيْرِ" فإنَّه قليل الاستعمال)) (٣).

٩.**أمن اللبس**: ذكرها عند قوله: ((إنَّما أُعرب المثنَّى بالألف في الرفع، وبياء مفتوح ما قبلها في الجرِّ والنصب، ووليها نون مكسورة تحذف للإضافة؛ لأنَّ التثنية لما كانت كثيرة الدور في الكلام ناسب أن تستجمع أمرين خفة العلامة الدالة عليها، وترك الإخلال بظهور الإعراب احترازًا عن تكثير اللبس فجعلت علامة التثنية ألفا؛ لأنَّها أخف الزوائد ومدلول بها على التثنية مع الفعل، اسمًا نحو: فَعَلَا، وحرفًا نحو: فعلا أخواك)) (٤).

١٠. **علّة مقابلة**: عند قوله: (((**و**) القسم (**الثالث: تنوين المقابلة**) من قابله يعني واجهه أي: جعل في مقابله شيئًا آخر، وذلك التنوين هو اللاحق لجمع المؤنث مادام علي جمعيته، وسواء خلا مفرده عن التاء، أو لم يخل علمًا كان مفرده (**نحو هندات**) وبنات، أو صفة نحو: مؤمنات، (**ومسلمات**)، وعلَّة تسميته بذلك ما أشار إليها بقوله (**فإنّه**) أي: تنوين هندات ومسلمات ونحوهما جعل (**في مقابلة النون**) الكائنة (**في**) أصله وهو جمع المذكر السالم نحو: (**زيدينَ**) أصل هندات (**ومسلمينَ**) أصل

---

(١) النص المحقق: ٣٣٤ .
(٢) النص المحقق: ٢٩١ .
(٣) النص المحقق: ٢٨١ .
(٤) النص المحقق: ٣٨٠ .

مسلمات؛ لأنَّه شابهها **(في)** المعني الذي جيء بها فيه لأجله، أعني من **(كونه)** أي: التنوين على المشهور علامة لتمام مثلثا مصدر تمَّ يتمُّ، أي: علامة على كون **(الاسم)** قد تمّ وانفصل عمَّا بعده، فلا يحتاج إلى إضافة ولا إلى الألف واللام، فالتنوين في جمع المؤنث قائم مقام النون في جمع المذكر **(كما أنّ النون)** التي في جمع المذكر السالم (**(قائمة مقام التنوين الذي في الواحد)**) [١].

١١ . **علَّة استغناء:** قال (**(والحروف كلها مبنيَّة)** أي: كلّ واحد منها مبنيٌّ لا معرب لاستغنائه عن الإعراب؛ لأنَّ الحروف لا تتصرف و**(لأنَّها)** أي: الحروف **(لا يتداول)**...والمراد لا يتعاقب **(عليها)** أي: الحروف من المعاني الطارئة بالتركيب بصيغة واحدة في تركيب واحد **(ما يستقر)** أي: يحتاج **(في دلالته)** أي الدلالة عليه **(إلى الإعراب)** المميَّز للمعاني، فلو أُعربت لكان إعرابها لغير فائدة))[٢].

١٢. **علَّة تعادل:** عند قوله: **(الموضع (الأول)** أي: أوَّلها يكون **(في)** الذي يصدق عليه لفظ **(جمع المذكر السالم)**؛ لأنَّها تقع ضمير الجمع وهو أقلُّ دورانا في الكلام من المثنَّي، فجعل الثقيل للقليل تعادلًا))[٣].

١٣. **كثرة الاستعمال:** ذكرها في قوله: ((فإن قيل: لأي شيء بني "جير" على الكسر و"أين" على الفتح؟ أُجيب بأن استعمال "أين" في كلامهم كثير، فلو كُسِر لزم استعمال الثقيل كثيرًا ،أو لطبع يأبى ذلك بخلاف "جير" فإنه قليل الاستعمال)) [٤].

١٤. **علَّة ثقل:** (((و) القسم الثاني: من قسمي ما تقدَّر فيه الحركة **(ما تُقَدَّرُ)** الحركة **(فيه للاستثقال)**، ... والمراد ثقل الحركة على الحرف الثقيل، وهو الياء المكسور ما قبلها، وذلك في الاسم المنقوص، وضَابِطُهُ كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخره ياء لازمه قبلها كسرة، منصرفًا أو غير منصرف، وحيث حصل مناط تقدير الحركة هو الثقل، فحيث وُجِدَ قُدِّرت، وحيث انتفى ظهرت، ولا فرق أن تكون الياء

---

(١) النص المحقق: ٢٠٠-٢٠١ .

(٢) النص المحقق: ٣١٣ .

(٣) النص المحقق: ٣٥٨ .

(٤) النص المحقق: ٢٨١ .

موجودة أو محذوفة، مثال الموجودة (**كالقاضي**) والوالي، (**فإنَّه**) أي: القاضي ونحوه (**تُقَدَّرَ فيه الضمّة**) في حالة الرفع، (**و**) تقدَّر فيه (**الكسرة**) حالة الجرِّ؛ لثقلهما)) [١].

١٥. **علَّة التقاء الساكنين:** (((**والذي يقدر إعرابه قسمان**) أيضًا: (**ما**) أي : قسم (**يقدَّر فيه حرف، وما**) أي قسم (**يقدَّر فيه حركة**)، وبقي عليه قسم ثالث، وهو ما يقدَّر فيه السكون، نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾[٢] فـ "يكن" مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة التّخلُّص من التقاء الساكنين)) [٣] .

---

(١) النص المحقق: ٢٧٤-٢٧٥ .

(٢) سورة البينة: من الآية: ١ .

(٣) النص المحقق: ٢٩٨ .

الفصل الرابع:

منهجي في تحقيق المخطوط

١-توثيق نسبة الكتاب وعنوانه:

(الدرر الجوهريَّة في حلِّ شرح الأزهريّة)

هذا هو الاسم الذي نصَّ عليه المؤلف في بداية شرحه كما جاء في النسخة (أ) لهذا الشرح ؛ إذ قال : ""..... **جامعًا لمعانٍ كثيرة في ألفاظ يسيرة، مشتملًا على تحقيقات جليّة، وتنقيحات عليّة، ظاهرا للأفهام، مغنيًا عن الاستفهام، وسميتُهُ (الدرر الجوهرية في حلِّ شرح الأزهريّة) وأسال الله المنان بفضله أن ينفع به كما نفع بأصله**""[١].

وكذا جاء هذا الاسم في صفحة العنوان في النسختين لهذا الشرح ، إذ قال الناسخ في صفحة العنوان : **"هذا كتاب الدرر الجوهريَّة في حلِّ شرح الأزهريّة"**.

والمعوّل في ذكر اسم الكتاب على ما قاله مؤلّفه، فالمعتمد هو ما ذكره المؤلف لا الناسخ؛ لأنَّ الناسخ الذي كتب العنوان على الورقة الأولى، هو نفسه الذي كتب ونقل الاسم الذي كتبه المؤلف.

وأمَّا مصادر ترجمة المؤلف فلم تذكر اسم الكتاب صريحًا، بل ذكرت أن له شرحًا على الأزهريّة في النحو[٢].

نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

لا شكَّ أن هذا الكتاب لعليٍّ بن عبد القادر النبتيتيّ ـ رحمه الله ـ ويدلُّ على ذلك أمور؛ منها :

أولًا : ما مرَّ في ذكر اسم الكتاب أن الشيخ عليّ النبتيتيّ نصَّ في مقدِّمة الكتاب أنَّه شرح الأزهريّة، وذكر أنَّه سمَّى هذا الشرح : (الدرر الجوهريَّة في حلِّ شرح الأزهريّة).

ثانيًا: جاء في صفحة العنوان للنسخة الأولى (أ) لهذا الشرح أنَّه من تأليف: الشيخ العالم العلَّامة الحبر والبحر الفهامة نور الدين عليّ بن عبد القادر النبتيتيّ الحنفيّ.

---

(١) النص المحقق: ١١٧.

(٢) خلاصة الاثر : ٣ / ١٦١، ومعجم المؤلفين : ٧ / ١٢٦ .

ثالثًا: جميع من ترجم للشارح النبتيتيّ ذكروا أنَّ من مؤلفاته: شرح على الأزهريّة، من ذلك على سبيل المثال :

ذكر المحبيّ: ((عليّ بن عبد القادر النبتيتيّ مؤقت الجامع الأزهر، أحد المتبحرين في علم الميقات والحساب ... وله مؤلفات كثيرة شهيرة نافعة منها : "شرح على الأزهريّة في النحو))[١].

وقال : عمر رضا كحالة : ((عليّ بن عبد القادر النبتيتيّ، المصريّ، الحنفيّ عالم مشارك في الميقات والحساب والفرائض والزايرجة والأوفاق والأدب والنحو، والعروض.... من مؤلفاته الكثيرة : "شرح على الأزهريّة))[٢].

وقال صاحب هدية العارفين : ((عليّ بن عبد القادر النبتيني ثم المصريّ الحنفيّ المؤقت بجامع الأزهر ... من تصانيفه: ثم عدها وذكر منها "شرح الأزهريّة))[٣].

وقال خير الدين الزركلي: ((عليّ بن عبد القادر النبتيتيّ، عالم بالميقات والحساب، من أهل نبتيت بشرقيَّة مصر، كان مؤقت الجامع الأزهر، له كتب، منها : "شرح على الأزهريّة))[٤].

٢- وصف النسختين الخطيَّتين:

وصف النسخ الخطيَّة ونماذج منها :

النسخة المعتمدة (أ) :

• نسخة محفوظة في مكتبة الأزهريّة تحت رقم (١٦٦٢).

• عدد أوراقها : (٤٥٤) ورقة.

• عدد الأسطر : (٢١) سطرا في الصفحة الواحدة ، وفي كل سطر من(١٠-١١) كلمة غالبًا.

• خطها نسخ جيد جدًا وواضح.

• الناسخ : إسماعيل بن محمد بن إسماعيل العدويّ .

---

(١) خلاصة الأثر: ٣ / ١٦١ .

(٢) معجم المؤلفين: ٧ / ١٢٦ .

(٣) هدية العارفين: ١ / ٧٥٧ .

(٤) الأعلام: ٤ / ٣٠١ .

• تأريخ النسخ : شهر ربيع الثاني من شهور سنة تسع وسبعين وألف هجرية .

• ميز المتن عن الشرح باللون الأحمر.

• نُقِلَتْ من خطِّ مؤلفها، كما ذكر الناسخ بقوله :((وكان الفراغ من نقل هذا الشرح المبارك من خطِّ مؤلفه على يد العبد الفقير إلى مولاه الجليل إسماعيل بن محمد بن إسماعيل العدويّ بلدًا، والمالكيّ مذهبًا في نهار الأحد من شهر ربيع الثاني من شهور سنة تسعة وسبعين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم)) [(١)].

• وهي نسخة كاملة سالمة من الخرم والنقص، والحواشي عليها قليلة جدًا.

• وقد جعلت هذه النسخة أصلًا للنصِّ المحقق، ورمزت لهذه النسخة بـ (أ) للميزات التي امتازت بها.

النسخة الثانية (ب):

• نسخة محفوظة في مكتبة الأزهريّة تحت رقم (٩٠٥٥٠).

• عدد أوراقها: (٣٧٦) ورقة ، وعدد صفحاتها: (٣٧٦) صفحة.

• عدد الأسطر: (٢١) سطرًا في الصفحة الواحدة، وفي كلِّ سطر من (٩–١١) كلمة غالبًا.

• الناسخ: لا يوجد .

• تاريخ النسخ: لا يوجد

• خطّها نسخ جيد واضح.

• مُيِّز المتن عن الشرح باللون الأحمر.

• وهذه النسخة ناقصة، حيث سقط منها (٤١) ورقة من أوَّل المخطوط، ثم سقط منها (٢٠) ورقة أخرى، ثم سقط منها (٢٠) ورقة أخرى، وقد أشرت إلى ذلك في الهوامش كلٌّ بحسب موضعه.

---

(١) لوحة: ٤٥١.

٣- **منهجي في التحقيق :**

سرتُ في تحقيق هذا الكتاب على المنهج الآتي :

أولًا : اعتمدت في تحقيق النصّ على نسختين، واخترت النسخة المحفوظة في الأزهريّة أصلًا للتحقيق؛ لأنها نسخة كاملة، ومنقولة من خطّ مؤلفها، ومقابلة على نسخة المؤلف.

ثانياً : نسخت الكتاب من النسخة التي اعتمدتها أصلًا، وقمت بتحرير النصّ بحسب القواعد الإملائية الحديثة وضبط الشكل للألفاظ التي تحتاج إلى ضبط.

ثالثًا : كتبت الفروقات بين نسختي المخطوط في الحاشية مثبتًا ما في النسخة المعتمدة.

رابعًا : إذا جزمت بخطأ ما في النسخة المعتمدة وصواب ما في النسخة الأخرى، أثبت الصواب في المتن ، وبيّنت ذلك في الهامش.

خامسًا : الزيادة الواردة في النسخة المعتمدة أثبتها في المتن، وأشرت في الهامش إلى عدم وجودها في النسخة الأخرى.

سادسًا : وضعت متن الأزهريّة بين قوسين ( ) بخط غامق تمييزًا له عن الشرح.

سابعًا : وضعت خطين مائلين بينهما رقم اللوحة في المخطوط // للدلالة على نهاية كلِّ لوحة من النسخة المعتمدة.

ثامنًا : وضعت عنوانًا للموضوعات بين قوسين معقوفتين للدلالة على الزيادة [ ] .

تاسعًا : عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية ، وكتبت الآية بالرسم العثماني.

عاشرًا : وثقت القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة وعزوتها إلى قرّائها .

حادي عشر: قمت بتخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب، فالحديث الموجود في الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما، أمَّا الحديث الموجود في غيرهما فقد خرّجته من كتب السنة، ووضعتها بين قوسين « » .

ثاني عشر: أكملت الأحاديث في الهامش .

ثالث عشر: خرَّجت الأبيات الشعريَّة مع ذكر البحر الشعري، واسم الشاعر مكتفيًا بديوانه إن وجد أوّلًا، أو مصادر الأدب ثانيًا، أو من مصادر النحو واللغة ثالثًا، مع ملاحظة اختلاف الرواية في هذا الكتاب عن رواية الديوان.

رابع عشر: شرحت الكلمات الغامضة في بعض الأبيات أو التي وردت في الشرح .

خامس عشر: وثَّقت النصوص والأقوال التي ذكرها المؤلف من مصادرها ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وما لم أجده وثَّقته من المصادر التي ذكرته .

سادس عشر: علّقت على المسائل النحوية واللغوية التي تحتاج إلى تعليق.

سابع عشر: عرَّفت بالكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية الواردة في الكتاب.

ثامن عشر: ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم ترجمة موجزة.

تاسع عشر: التزمت بعلامات الترقيم، وضبطت ما كان محتاجًا إلى ضبط.

عشرون : قمت بتقويم النص تقويمًا سليمًا؛ وفق القواعد النحوية والإملائية، وضبط ما يحتاج منه إلى ضبط، ولم أتدخل فيه إلا بقدر ما يقوم معوجا، أو يكمل ناقصا، وما أضفته جعلته بين معقوفين هكذا**[ ]** .

الحادي والعشرون: وضعت فهارس علمية في آخر الكتاب، وقد رتبتها على بحسب قواعد التحقيق.

٤- **صور لبدايات المخطوط ونهايته.**

نسخة (أ).

نسخة (أ).

بسم الله الرحمن الرحيم يا رب يسر
الحمد لمن رفع من انخفض تجلا له مقاما عليا ونصب لجوازم
ادلة العرفان وابرز على يديه ما كان مستترا خفيا واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الاول والاخر العالم
بالضماير والظواهر الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة
في المستقبل والماضي والحال شهادة نافعة يختم بها سجل
الاعمال واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله
وحبيبه وخليله المبعوث بالبرهان القاضح المعرب بالبيان
الواضح صلى الله عليه وعلى اله واصحابه المميزين بين الهدى
والضلال الموصوفين بالسلامة من اللحن في الاقوال والافعال
ثم على التابعين وتابع التابعين القايمين بالامر والنهي
الى يوم الدين صلاة وسلاما دايمين متلازمين ما اتفق
الفرقدان واختلف الجديدان امين وبعد فيقول العبد
الفقير القايم على اقدام التقصير علي بن عبد القادر
النبتيتي الحنفي عامله مولاه باللطف الخفي ووالديه ومحبيه
والمسلمين اجمعين لما كان بيان علم الشريعة المرضية مصدرا
علم اصول العربية لا تصح معرفته الا به ولا يتضح بسواه
لطلابه وقد عني بالضم به من السلف والخلف عصابة
هموا اهل الاجادة والاصابة فنقموا روايته وابرزوا
حقايقه واحرزوا دقايقه وحرروا رقايقه وقرروا
قواعده وجمعوا شوارده وكان ممن الف فيه وافاد
وصف

وصف واجاد امام العصر والزمان الجامع بين البيان
والبنان صاحب القدم الراسخ والمقام الشامخ العارف
بربه العلي الشيخ خالد بن عبد الله الازهري ومن جملة
مولفاته الرايقة ومصنفاته الفايقة شرحه على مقدمته
الازهرية النضيرة البهية التي املاها لبعض الطلبة
اجزل الله له من الثواب طلبه وقد علمت الناس على قرائه
واقرايه وادخاره واقتنايه سالني بعض اهل العلم
الصلحا ان اكتب له عليه شرحا فاجبته بان عليه
شروحا بسيطة بعبارات على الشوارد محيطة واي شي
بعد ذلك النظام المنيف افرغه في قالب التاليف والتصنيف
وهل يهدي الى الشمس ضيا والقمر نورا او هل يثمر شي لم
يكن مذكورا فاجابني بقول الشاعر
كم ترك الاول للاخر والله الكريم الوهاب
يعطي من يشا ما يشا ما لم يكن لاحد في حساب
فشرعت له فيما اراد مستمدا من فيض الكريم الجواد
وجعلت دابي التقاط فرايد غرر عبارات القوم الشايقة
وفوايد درر استعاراتهم الكافية فجا بفضل الله شرحا
بديع الانتظام فايقا بحسن التطابق والانسجام جامعا
لمعان كثيرة في الفاظ يسيرة مشتملا على تحقيقات جلية
وتنقيحات علية ظاهرا للافهام مغنيا عن الاستفهام
وسميته الدرر الجوهرية في حل شرح الازهرية

نسخة (أ)

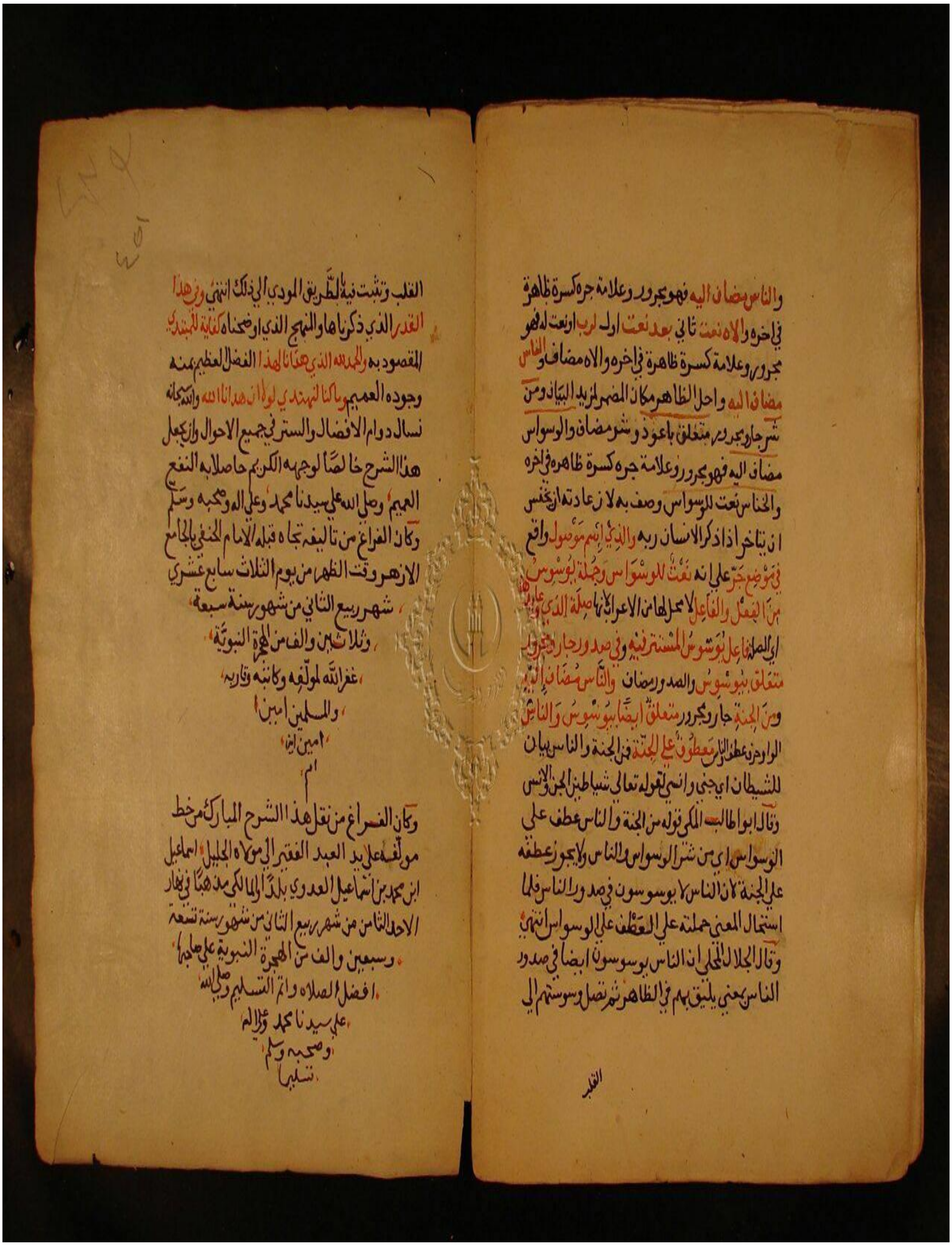

نسخة (ب)

نسخة (ب)

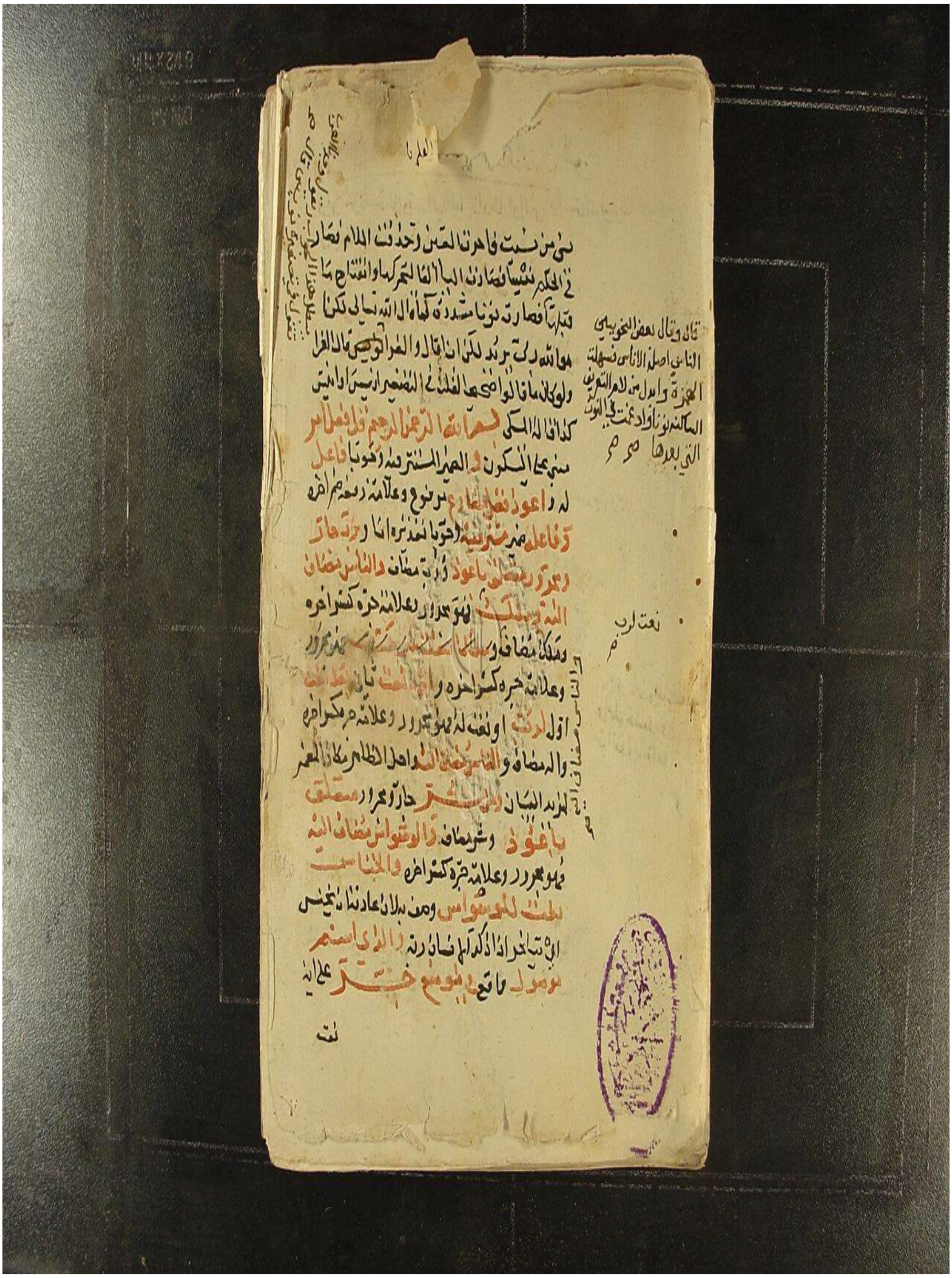

الخاتمة

بعد أن قضيت مدة ليست قصيرة مع النبتيتيِّ وكتابه فضلًا عن شرح الأزهرية، وأنا أبذل جهدًا ليس بيسير في قراءته وتحقيقه ودراسته، يمكنني أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها بما يأتي:

١- كشفت الدراسة عن حياة الأزهري والنبتيتيِّ ، فعرفت بأسمائهم وما يخصهم.

٢- كشفت الدراسة عن شخصية النبتيتيّ ومدى نضوجه الفكري والعلمي، وبينت الطبيعة العلمية التي تمتع بها ذلك العصر الذي شهد الكثير من الأحداث السياسية والاجتماعية التي اثرت على المستوى العلمي لعلماء تلك الحقبة.

٣- الثقافة الاجتماعية للنبتيتيِّ ثقافة عامة، وأنه كان أكثر اهتمامًا بعلوم الشريعة كالفقه والأصول والكلام والمنطق، وأنه كان مشاركًا في علوم أخرى كعلوم العربية وغيرها.

٤- وفيما يخص مذهبه النحويِّ، فقد أظهرت الدراسة أنه كان يميل إلى المذهب البصري مع أخذه ببعض آراء الكوفيين .

٥- وقفت الدراسة على أعلام ذكرهم النبتيتيّ ، ولهم مؤلفات ما زالت لم تحقق.

٦- اتّبع النبتيتيُّ في شرحه طريقةً واحدة، وهي أن يتتبع شرح الأزهرية لفظة لفظة ، ويبين معناها من خلال الوقف على أمهات الكتب النحوية.

٧- جاء منهج النبتيتي في شرحه معارضًا للأزهري مرة، وموافقًا له مرة أخرى، وهذا يدلُّ على عدم التسليم بكلِّ ما يذكره.

٨- بيَّنت الدراسة أنّ النبتيتيِّ في شرحه كان كثير العناية بالحدود والتعريفات.

٩ – عنايته بالمسائل النحوية والصرفية والبلاغية وغيرها.

١٠- اتضح لي في أثناء الدراسة أنَّ شرح النبتيتيِّ ضمَّ بين دفتيه مواد لغوية غزيرة، واشتمل على عدد غير قليل من الأبنية وغريب اللغة، وقد قام النبتيتيُّ بشرحها وتفسير غامضها، ولم ينس أن يضبط كثيرًا من الألفاظ بالنص على حركاته وسكناته، وعبَّر بالمهملة وغير المهملة من الحروف.

١١- أبانت الدراسة أنَّ أسلوب النبتيتيِّ كان متأثرًا بثقافته الدينية من فقه وأصول ومنطق وكلام وغيرها، فجاءت لغته مشتملة على الأساليب المنطقية، وكثرت في أثنائها المصطلحات الأصولية والكلامية، وغيرها.

١٢ - اتّبع النبتيتيُّ غيره من النحويين آخذًا بالسماع والقياس والإجماع والتعليل مستندًا إليها في كثير من المسائل التي عرضها في شرحه.

١٣- حشَّد النبتيتيُّ في شرحه كثيرًا من الآراء والأقوال منذ زمن سيبويه وحتى عصره الذي عاش فيه.

١٤- اهتمَّ النبتيتيُّ بلغات القبائل العربية ولهجاتها، فنسب عددًا منها إلى قائليها، ووصف قسمًا منها بالفصاحة، وحكم على آخر بالضعف والرداءة.

١٥- أبانت الدراسة أنَّ للتصويب اللغوي نصيبًا في شرح النبتيتيّ، فقد وقف النبتيتيُّ على عدد من الاستعمالات اللغوية، فصوَّب ما وقع فيها من الخطأ.

١٦- لم يغفل النبتيتيّ عن الأحكام والقواعد النحوية، وبيان كلّ مسألة منها، فضلًا عن استدراكه للمسائل التي لم يذكرها الأزهري.

١٧- مع شدَّة حرص النبتيتيِّ على أن يكون شرحه مغنيًا عن بقية الحواشي، إلّا أنّه لم يسلم من بعض المؤاخذات، فإَنَّ الكمال لله وحده.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يا ربِّ يسِّر

[خطبة المؤلف]

[(١) أحمدُ مَنْ رفع مَنْ انخفض لجلاله مقامًا عليًّا، ونصب له جوازمَ أدلّةِ العرفان، وأبرز على يديهِ ما كان مُستترا خفيًّا، وأشهدُ أن لا إلهَ إلّا اللهَ وحدهُ لا شريكَ له، والأوّل والآخر، العالم بالضمائر والظواهرِ، الذي لا يَعزِبُ عن علمهِ مثقال ذرّة في المستقبلِ والماضي والحال، شهادةً نافعةً يختمُ بها سجلّ الأعمال، وأشهدُ أنّ سيدنا ومولانا محمدًا عبدهُ ورسولهُ، وحبيبهُ وخليلهُ، المبعوثُ بالبرهانِ الفاضحِ، المُعرَبُ بالبيانِ الواضح، صلّى الله وعلى آله وأصحابهِ المُميِّزِينَ بين الهدى والضلال، المَوصُوفِين بالسلامةِ من اللحنِ في الأقوال والأفعال، ثم على التابعين، وتابعِ التابعين، القائمين بالأمر والنهي إلى يوم الدين، صلاة وسلاما دائمين متلازمين ما اتّفق الفرقدان، واختلف الجديدان(٢)، آمين وبعد:

فيقول العبد الفقير، القائمُ على أقدام التقصيرِ، عليّ بن عبد القادر النبتيتيِّ الحنفيِّ، عامله مولاه باللطف الخفيّ، ووالديه، ومحبيه، والمسلمين أجمعين:

لما كان بيان علم الشريعة المرضيّة مصدرهُ علم أصول العربية لا تصحُّ مَعْرِفَتُه إلّا به، ولا يَتَّضِح بِسِواهُ لطلّابه، وقد عُنيَ بالضمّ به السلف والخلف عصابة(٣) هُمُوا(٤) أهل الإجادةِ والإصابةِ، ففتّقوا روائِقَه، وأبرزوا حقائِقَه، وأحرزوا دقائِقَه، وحرّروا رقائِقَه، وقرّروا قواعده وجمعوا شوارده، وكان ممّن ألَّف فيه وأفاد، /٢أ/ وصنَّفَ وأجاد إمام العصر والزمان، الجامع بين البيان والبنان، صاحبُ القدم الراسخ والمقام الشامخ، العارف بربِّه العليِّ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ، ومن جملة مؤلفاته الرائقة

---

(١) من هنا سقط من ب .

(٢) الفرقدان: نَجمان فِي السَّمَاء لَا يَغْرُبان ولا يفترقان، ينظر: تهذيب اللغة: ٩ /٣٠٧ .
الجديدان: الليل والنهار: ينظر: الصحاح: ٤٥٤/٢(جدد).

(٣) (عصابه) في المخطوط .

(٤) هذه اللغة أجازها أبو علي الفارسي، واحتجَّ لمن ضم الميم وألحق الواو إنّه جعل الواو علمًا للجمع كما كانت الألف علما للتثنية، ينظر: الحجة في القراءات:٦٣، والمسائل المنثورة: ١٢٤.

ومصنَّفاته الفائقة، شرحه على مقدِّمته الأزهريَّة، النظيرة البهيَّة، التي أملاها لبعض الطلبة،أجزلَ اللهُ له من الثوابِ طلبه، وقد عَكَف الناس على قراءته وإقرائِه، وادّخاره واقتنائه.

(سألني) بعضُ أهل العلم الصلحاء أن أكتبَ له عليه شَرْحًا شَرِحًا.

فأجَبْتُهُ: بأنَّ عليه شروحًا بسيطة، بعبارات على الشوارد محيطة، وأيُّ شيءٍ بعد ذلك النظام المنيف، أفرغه في قالب التأليف والتصنيف، وهل يهدي إلى الشمس ضياءٌ، والقمر نورٌ، أو هل ثَمَّ شيء لم يكن مذكورًا؟ فأجابني بقول الشاعر[(١)]:

كم ترك الاوَّل للآخرِ ... والله الكريم الوهاب
يعطي من شاء ما شاء ... مما لم يكن لأحد في حساب

فشرعت له فيما أراد مستمدًا من فيض الكريم الجواد، وجعلت دأبي التقاط فرائد غرر عبارات القوم الشافية، وفوائد درر استعاراتهم الكافية، فجاء بفضل الله شرحًا بديع الانتظام، فائقًا بحسن التطابق والانسجام، جامعًا لمعانٍ كثيرة في ألفاظ يسيرة، مشتملًا على تحقيقات جليّة، وتنقيحات عليّة، ظاهرًا للأفهام، مغنيًا عن الاستفهام، وسمَّيتُهُ **(الدرر الجوهرية في حلِّ شرح الأزهريَّة)** /٢ب/.

وأسال الله المنان بفضله أن ينفع به كما نفع بأصله، فرحم الله من وقف على زلل فصحَّحه، أو خلل فأصلحه، فإنّ الفكر راقد، والوجد فاقد، وقد ضاعت الأوقات، وضاقت الأقوات، وزاد اشتعال البال بنار الاشتغال، فمن رأى ذلك (فليصلحه[(٢)] بقلمه بفضله وكرمه، وذلك بعد أن يتأمل قبل أن يتأول، ويجعل أول فكره آخرًا، وآخرها أولًا[(٣)].

أخا العلم لا تعجلْ بعيبِ مصنف ... ولم تتيقن زلةً منه تعرفُ
فكم أفسدَ الراوي كلامًا بعقلهِ ... وكم حرَّفَ المنقولَ قوم فصحفوا
وكم ناسخٍ أضحى لمعنى مغيراً ... وجاء بشيءٍ لم يُرِدهُ المصنفُ

---

(١) البيتان من السريع، وقد ضمّنه القائل من قول أبي تمام:

لاَ زِلْتَ مِنْ شُكْرِي في حُلَّةٍ ... لاَبِسُها في سَلَبٍ فَاخِرِ
يَقُولُ مَنْ تَقْرَعُ أَسْماعَهُ ... كَم تَرَكَ الأَوَّل لِلآخِرِ

ينظر: ديوانه: ١٤٣.

(٢) (فليصحه) في المخطوط .

(٣) الأبيات من الطويل، وهي بلا نسبة في: الدر المختار حاشية ابن عابدين: ١/٣٠، والدر المختار شرح تنوير الأبصار:١/٨، وعروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح: ١/٢٣.

ولا تكن ممّن إذا رأى ألف صواب غطّاه، وإذا وجد سهوًا واحدًا نادى عليه وأبداه، فسلَّم الله من حسد يسدُّ باب الإنصاف، ويصدّ عن جميل الأوصاف، فانظر إليه بعين الرضا مصلحًا، ولا تكن معينًا على البغض له مفضحًا[(١)]:

وعَـــيْنُ الـــبُغْضِ تبـــرزُ كـــلَّ عيـــبٍ وعَـــيْنُ الحـــبِّ لَا تَجِـــد العيوبـــا

وقال آخر[(٢)]:

وعــين الرضــا عــن كــلِّ عيــبٍ كليلــةٌ كمــا أنَّ عَــيْنَ الســخط تبــدي المســاويا

وأنا أبرأ إلى الله من القوة والحول، وأستغفره من زلل الفعل والقول، لا ربّ غيره، ولا مرجو إلّا خيره، عليه أعتمد، وإليه أستند، وأستمدُّ من فيض فضله الجزيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) البيت من الوافر، نسبه الثعالبي إلى عبدالله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب الطيار، ينظر: ثمار القلوب للمضاف والمنسوب: ١/٣٢٧ .

(٢) البيت من الطويل للإمام الشافعي، ديوانه: ١٥٧.

[شرح خطبة المصنف]

قال المؤلف رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أي: أبتدأ، أو ابتدائي مستعينًا به، أو متبركًا، أو متيمنًا اقتداء بالكتاب العزيز، وعملًا بموجب الحديث، وهو قوله ﷺ:« كلُّ أمرٍ/١٣أ/ ذي بالٍ لا يبدأ فيه بسم الله، وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر»(١).

فإن قيل: كم من أمر ذي بالٍ لم يبدأ فيه بسم الله، ولم يبقَ أبتر، كما أنّه كم مبدوء به بقي أبتر، والأمران محسوسان لا ينكران، مع أنّ حديث البسملة ينافي الأوَّل بعبارته ومنطوقه، والثاني بمفهومه المخالف أو العرفيُّ، فالجواب عنه شبه الجواب عمّا أورد على قوله ﷺ حين شكى إليه الصحابي، فقال ﷺ: « دُمْ على طهارة يُوسَّعُ عليك الرزق»(٢)، فقال: كم مُستديم للطهارة ولا يجد كفايته فضلًا عن أن يوسع عليه.

وتوجيهه عن الشقِّ الأوَّل: أن البتارة أعمُّ من بتارة الصورة، والصحَّة كالصلاة عند الشافعي لا تصحُّ بدون التسمية؛ لأنّها جزء من فرض الفاتحة(٣)، ومن بتارة الثمرة، وبتارة البركة، ولا نسلِّم انتفاء الكلّ عند عدم البدء بها.

وعن الشقِّ الثاني: وحديث الطّهارة أنَّ تخلُّف الأثر لمانع لا ينافي الاقتضاء كما عُرِفَ عند القائلين بتخصيص العلّة فقط، وأمّا عند غيرهم فيجعل عدم المانع هنا غلبة خيانة نفس قائلها، وعند غلبة أحد الضدَّين لا يبقى للآخر تأثير، ومن الموانع أيضًا غفلة القائل، فإن الله تعالى لا يقبل الدعاء عن قلب

---

(١) لم يثبت هذا الحديث عن النبي ﷺ في الصحاح، والمسانيد، والسنن، وإنّما ورد في مقدمات الشروح، واستهلّ به الشراح مصنفاتهم، وذكر على أنّه حديث شريف، والثابت عنه ﷺ قوله: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ أَقْطَعُ»، ينظر: سنن ابن ماجة ت: الأرنؤوط: ٦١٠/١، والسنن الكبرى للنسائي: ٩/ ١٨٤، والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ١٧٣/١، وسنن الدار قطني تحقيق: هاشم المدني: ٢٢٩/١، والسنن الكبرى للبيهقي: ٣ / ٢٩٥.

(٢) هذا الحديث لم أعثر عليه في الصحاح، والمسانيد، والسنن، وإنّما ذُكِر في تحفة الحبيب على شرح الخطيب:٢٦١/١، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي (ت ١٢٢١هـ).

(٣) ينظر: الأم للشافعي: ١/ ١٣٠.

لاهٍ[١]، وإضافةُ اسم إلى الله للتشريف، ولمَّا كان هذا الاسم جامعًا لصفات الالوهيَّة والربوبيَّة ومعاني جميع الأسماء فيه، لم يُضَفُ لفظُ اسم إلى غيره، فكأنَّه قال: يَجْمعُ/٣ب/ أسماء الله تعالى، بخلاف ما لو أضاف اسم إلى الخالق، أو الرزاق وما أشبههما.

[الكلام في لفظ الجلالة]

واختلف الناس في لفظ الجلالة، فقيل: إنّه غير مشتقٍّ، وهو مذهب أهل الحقائق[٢]، فيكون اسمًا علمًا غيرَ مشتقّ مختصًّا بالله تعالى، ومِمّا يدلُّ على ذلك أنّ الأسماء نَقلت العرب اشتقاقها، إلّا هذا الاسم فلم تنقل اشتقاقه لا قبل الرسول ولا بعده، ولا استعملوا لفظه في صفة الله تعالى، فضلًا عن وضعه صفة لغيره [٣]، وقيل إنَّه مشتقٌّ من "التولّه"، وهو الفزع، أي : يُفْزَعُ إليه في جميع الحوائج[٤]

---

(١) من قوله ﷺ: « ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أنّ الله لا يستجيبُ دعاء مِنْ قَلْبِ لَاهٍ ». سنن الترمذي: تحقيق البشار:٥/٣٩٤، رقم الحديث:٣٤٧٩.

(٢) ذهب السهيلي، وأبو بكر بن العربي إلى أنّ لفظ الجلالة (الله) غير مشتقٍّ ؛ لأنّ الاشتقاق يستلزم مادة يشتقُّ منها، واسمه ﷻ قديم، والقديم لا مادة له فيستحيل الاشتقاق"، وذهب المازني إلى أنّه اسم ذات مرتجل غير مشتق، ومنهم من استدلّ على عدم اشتقاقه بأنّ العرب عاملت هذا اللفظ معاملة الأسماء الأعلام في النداء، فجمعوا بينه وبين ياء النداء، فقالوا: يا الله، فدلّ ذلك على أنّ الألف واللام فيه أصليتان، ولو كانتا زائدتين لامتنع الجمع بينهما، ينظر: نتائج الفكر: ٤٠، ومعنى لا اله الا الله للزركشي: ١١٩.

(٣) يميل الشارح إلى هذا الرأي، ويرى أن لفظ الجلالة (الله) علم غير مشتقّ من اسم آخر، فلفظ الجلالة لم يستعمل وصفا كالأسماء الأخرى، فإذا أراد أن يصف نفسه جاء بلفظ (الله) ثم أتى بالوصف كالرحيم أو العليم، وهذا يدلّ على أنَّ جميع الصفات إنّما هي تابعة لموصوف واحد، وهو الله تعالى .

(٤) ذهب كثير من العلماء إلى أنّه مشتقّ، واختلفوا في أصله، فسيبويه ذهب إلى أنّه من (إله)، فلما أدخل الألف واللام فيه حذفت ألفه، وعوّض عنها بالألف واللام، كما في (أُناس) فإذا دخلت عليها (أل) قيل: (الناس)، وإليه ذهب الكسائي والفراء، ومنهم مَنْ يرى أنّه مشتقّ من (أله و يأله وتألّه) بمعنى تذلل وافتقر، وقيل: من (وله يوله) بمعنى تحيّر، وقلبت الواو همزة فصار إلها، كما قالوا: في (وِسادة إسادة)، ولما دخلت عليه الألف واللام صار (الإله)، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، فزيدت الألف بين اللام والهاء لتكون عوضًا عن الهمزة، فصار (إلـه) لا تكتب ألفه كما لا تكتب في (الرحمن) لكثرة الاستعمال، وقيل: إنه مشتقّ من (اللَّوه) أي: الاستتار من (لاه يلوه) إذا استتر؛ لكن قلبت الواو ألفا من (لوه) فصار (لاه) فلما أدخلت عليه (ال) صار (اللاه)، فحذفت الألف بين اللام والهاء كما في الرحمن؛ لكثرة الاستعمال، ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٥-١٩٦، والكشاف: ٢٦، والممتع الكبير: ٤١، ولوامع الأنوار البهية: ١/ ٢٨-٢٩-٣٠، وتفسير البحر المحيط: ١/ ١٢٤، وتفسير البيضاوي: ١/٢٦.

وقال في القاموس: ((أَلَهَ إِلاهَةً وأُلُوهَةً وأُلُوهِيَّةً: عَبَدَ عِبادَةً ومنه لَفْظُ الجلالةِ، واخْتُلِفَ فيه على عِشْرِينَ قَوْلاً ذَكَرْتُها في المباسِيطِ، وأَصَحُّها (أنّه)[١] عَلَمٌ غيرُ مُشْتَقٍّ))[٢].

وقُدِّمَ على الرحمن الرحيم؛ لأنّه اسم ذات، وهما اسما صفة مشتقّان من الرحمة، والذات مقدَّمة على الصفة القائمة بها، فليكن الله الذي هو اسم الذات مقدَّمًا على الرحمن والرحيم اللذين هما اسما صفة؛ ليوافق الاسم المسمّى في التقديم.

[الكلام في الرحمن الرحيم]

وقُدِّم الرحمن على الرحيم؛ لأنّه خاص بالله من جهة اللفظ، فلا يقال لغيره، والرحيم عام من تلك الجهة أيضًا؛ فيقال له ولغيره ممّن قام به معناه، والخاصُّ من جهة المعنى مقدّم في العمل على العام من تلك الجهة، فليكن الخاصُّ من جهة اللفظ مقدّمًا في الذكر على العام من تلك الجهة؛ ليوافق الخاص من جهة اللفظ الخاصَّ من جهة المعنى في التقديم على العام من تلك الجهة، وإن اختلفت الجهة فيهما[٣]، أيضًا هما من أبنية/٤أ/ المبالغة، إلّا أنّ فَعْلان أبلغ من فعيل؛ لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى غالبًا[٤]، كما في " قَطَعَ و قَطَّعَ "[٥].

---

(١) زيادة من القاموس .

(٢) القاموس المحيط: ١٢٤٢، (اله).

(٣) القياس يقتضي الترقي من الأدنى إلى الأعلى، إلّا أنّه قدّم الرحمن على الرحيم؛ لأنهم جعلوا الرحيم تابعًا للرحمن؛ لأنّ "الرحمن" جرى مجرى الأسماء الأعلام من حيث لا يسمّى به غيره، والرحيم باقٍ على صفته وجريانه على غيره، فلذلك قدّم الرحمن على الرحيم، ينظر: البحر المديد في تفسير القران المجيد: ٥٥/١، تفسير البيضاوي: ٣٩/١، وتفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع: ١٧١.

(٤) قول النبتيتيّ: غالبًا يدلّ على عدم اطّراده، فإنّ حذر يدلّ على المبالغة مع قلّة حروفه عن حاذر الذي لا يدلّ على المبالغة، قال ابن هشام: « وكأن القائل بذلك نظر إِلى أَنَّ كثرة الْحروف تدلُّ على كثرة المعنى وليس بمطرد» . مغني اللبيب:١٨٥، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦/٤ .

(٥) وضعت العرب أبنية للتكثير منها "فَعَّلَ" ، نحو: قَطَّعَ وكَسَّرَ، فالأصل فيهما " قطع وكسر" فضعفوا عين الفعل للدلالة على التكرار، وقد اختلف العلماء في الحرف الزائد، فقال قوم: الأوَّل هو الأصل، وحمله على الواو من "جَهْوَرَ"، فهي زائدة، وقال آخرون: الأوَّل هو الزائد، وحمله على الواو والياء من "حوْقل، وبيْطر"، فهي زائدة مثلهما، ومذهب الخليل: أن الزائد هو الأوَّل، ومذهب أبي بكر: أن الثاني هو الزائد؛ لأنَّه تكرر، فهو أحقُّ بالزيادة، وهذا هو القياس؛ لأنَّك إنَّما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ المثال الذي تريد، ينظر: المنصف لابن جني: ١٦٤، والممتع الكبير في التصريف: ٢٩١ .

ومعنى الرحمن البالغُ في الرحمة والإنعام، ومن ثَمّ لم يُسمَّ به غيره تعالى، وتسمية أهل اليمامة[١] مسيلمة ـ لعنه الله ـ به[٢] من التعنّت في الكفر، ويجوز صرفه[٣] وعدمه[٤]، ومعنى الرحيم: ذو الرحمة الكثيرة، قال ابن حجر[٥]: فالرحمن أبلغ منه[٦]، وإن صحَّ في الحديث: « يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما»[٧]، لزيادة بنائه الدالة غالبًا على زيادة المعنى، والاستدلال على الأبلغية[٨]بقولهم: "يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة" [٩]، فيه نظر لهذا الحديث الدال على استوائهما في ذلك [١٠]، وأتى به

---

(١) قيل: اسمها في الجاهلية: (جو) حتى سمّاها ملك حمير (حسان تبع) باليمامة، نسبة إلى امرأة تسمّى (اليمامة) ذات عيون زرقاء حادة البصر، ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد:١٣٣/١، والروض المعطار: ١٨٠/١.

(٢) قال شاعرهم:

سَمَوْت بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمَيْنِ أَبًا* وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْت رَحْمَانَا**

ينظر: أنوار البروق في أنواء الفروق:٤٢/٣، والردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب:٢٥٠/١، والتقرير والتحبير:٢٠/٢

(٣) أجاز أبو حيّان وتابعه السيوطي في جواز صرف (رحمن) لعدم وجود علّة مانعة للصرف، وهي أنّ لفظ (الرحمن) لا مؤنث له من لفظهما، فلا يقال: رحمى، وعليه فقد خَرَج عن وزن (فعلان – فعلى) الممنوع من الصرف، ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٥٦/٢، وهمع الهوامع: ١ / ١١١.

(٤) ذهب بعض العلماء إلى أنّ القياس يقتضي منع صرف (الرحمن)؛ لأنّه على وزن فعلان، وقد ألحق بالأغلب في بقيّة بابه من غير النظر إلى الاختصاص العارض، ويقصد بالاختصاص العارض، أنّ (الرحمن) اسم مختصّ بالله ﷻ ولا مؤنث له، ينظر: الكشاف: ٢٦، وتوضيح المقاصد:١١٩١/٣، والمقاصد الشافية: ٥٨٧/٥.

(٥) هو: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكناني العسقلاني، ولد في مصر سنة ٧٧٣هـ، وله مصنفات كثيرة منها: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، والإصابة في تمييز الصحابة، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (ت ٨٥٢هـ). ينظر: شذرات الذهب:١/ ٧٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ١/ ٥٥٢، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١/ ٨٧.

(٦) قال ابن حجر: فالرحمن أبلغ لأنّه يتناول جلائل النعم وأصولها تقول: فلان غضبان إذا امتلأ غضبًا وأردف بالرحيم ليكون كالتتمة، ينظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٨ / ١٥٥.

(٧) قال الشوكاني في اسناده كذّاب، ينظر: الفوائد المجموعة: ٥٢/١، والموضوعات ١٣١/٢.

(٨) ذهب الزمخشري إلى أنّ في (الرحمن) حروفا أكثر من (الرحيم) لذا قُدّم، وردّه ابن أبي الربيع، لو كان الأمر بعدد الحروف لكان حاذر أبلغ من حَذِر، ينظر: الكشاف: ٢٦، وتفسير القران لابن أبي الربيع: ١٧١.

(٩) تم تخريج الحديث.

(١٠) ذهب أبو عبيدة إلى أنّ الرحمن، والرحيم بمعنى واحد ؛لاتّساع الكلام، وهما مشتقان من لفظ واحد (رحِم) وإن اختلف لفظيهما كما في ندمان ونديم، ورُدَّ بأنّ في الرحمن معنى أبلغ من رحيم، ففي الرحمن تسمية موصوف بعموم الرحمة لجميع خلقه، وفي الرحيم تسمية موصوف لبعض خلقه، أمّا الأعلم فيرى أنّ الرحمن =

تتميمًا لوصفه(١) تعالى بالرحمة إشارة إلى أنّ ما دلّ عليه من دقائقها، وإن ذكر بعد ما دلَّ على جلائلها الذي هو المقصود الأعظم، مقصود أيضًا، لئلّا يتوهَّم أنّه غير ملتفت إليه، فلا يسأل ولا يعطي، والرحمة عطف وميل روحاني غايته الإنعام، فهي لاستحالتها في حقِّه تعالى مجاز، إمّا عن نفس الإنعام فتكون صفة فعل، أو عن إرادته فتكون صفة ذات، وإمّا من باب التمثيل المقرر في علم البيان، والكلام على البسملة مفرد بالتأليف فلا حاجة إلى التطويل به في هذا التصنيف.

وتخصيص البسملة بهذه الثلاثة؛ ليعلم العارف أنّ المستحقَّ لِأن يُستعان به في جميع الأمور هو المعبود الحقيقي، وهو الذي يعطي النعم كلَّها عاجلها وآجلها، جليلها وحقيرها، فيتوجّه /٤ب/ بكليَّته، ويجعل جميع المعوّل عليه.

[الكلام في الحمد لله]

وقد أردف الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ البسملة بالحمد، حيث قال: **(الحَمْدُ)** أي كلّ: أفراده، أو ماهيته وحقيقته، وهو ما يشعر بتعظيم المحمود وينبئ عن تحميده، من اعتقاد اتِّصافه بصفات الكمال والترجمة عن ذلك بالمقال، والإتيان بما يدلُّ عليه من الأعمال ثابت مستحقّ **(لله)**، أي: مملوك ومستحقٌّ، ومختصٌّ به، أي: بالذات الواجب الوجود، كما أفادته الجملة؛ إذ المسند إليه إذا كان معرَّفًا بلام الجنس، يفيد قصره على المسند وعكسه، واختصاص الجنس يوجب اختصاص جميع أفراده به ﷻ؛ لأنّ ثبوت فرد لغيره ينافي اختصاص الجنس، أو استحقاقه إياه؛ لوجوده في ضمن ذلك الفرد.

= علم مشتق من الرحمة مستدلا على علميته بأنّه ورد غير تابع لاسم قبله نحو قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] وقوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ١، ٢] ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢١/١، وتفسير جامع البيان الطبري: ٥٧/١، والبحر الحيط: ١٢٨/١.

(١) اختلف النحاة في إعرابه، فذهب قومٌ إلى أنّه نعت، وذهب آخرون إلى أنّه بدل من لفظ الجلالة "الله" لأنّه اسم مصنوع مختصّ بالعلميّة "كالدبران" من "دبرت"، وجاء على بناء لا يكون في النعوت، والدليل على أنّه علم فقد ورد في القرآن غير تابع لاسم قبله، فلمّا امتنع أن يكون نعتا وجب أن يكون بدلا من "الله"، وذكر السهيلي أن البدل ممتنع عنده. ينظر: نتائج الفكر: ٤١ .

وحينئذ ساوت "ال" الجنسية ـ هنا ـ الاستغراقيةَ الدالة على ثبوت كل فرد من أفراد الحمد له ﷻ واختصاصه به[(١)]، وقرن الحمد بالجلالة الدالة على استجماعه ﷻ لصفات الكمال، واستحقاقه الحمد لذاته؛ لئلَّا يتوهم اختصاصه بصفة أُخرى، وإنَّما فعل ذلك؛ اقتداء بالكتاب العزيز، وما ورد في ذلك من الأخبار في قول النبيّ المختار: ((كلُّ أمرٍ لا يُبْدَأُ فيهِ بالحَمْدِ للهِ، وفي رواية بحمد الله فهو أبتر))[(٢)]، وفي افتتاح القرآن بالحمد بعد البسملة تبيين لكيفية العمل بحديثيهما، ويحمل الابتداء فيهما على العرفيّ الذي يعتبر ممتدًّا من حين الشروع في الشيء إلى حين الأخذ في المقصود، أو يحمل فيهما على الأعمِّ من الحقيقيّ والعرفيّ، وما يفهم من الحديثين من أنّه يشترط /٥أ/ في تحصيل البركة الابتداء بالبسملة، والحمدلة معا فمحمول على الكمال، وإلّا فأصل البركة يحصل بأحدهما، بل وبغيرهما من كلِّ ذكر الله كما أفهمه حديث (كلُّ أمرٍ لا يبدأ فيهِ بِذِكْرِ اللهُ) الحديث.

واعلم أنَّه قد قام الدليل على وجوب حمده تعالى معه نقلًا وعقلًا، أمّا نقلًا؛ فالخبر المتقدِّم، وهو كلُّ أمر لا يبدأ فيه بالحمد لله الحديث[(٣)]، وأمّا عقلًا؛ فلأن شكر الله المنعم واجب للآيات والأخبار الآمرة بالتدبر الموجبة للتفكر، الحاثة عليه، الداعية إليه، وهو تعالى؛ فقد أفاض نعمه على كلِّ أحد ظاهرة وباطنة، وإن كان قد فاوت بينهم فيهما، والحاصل أنَّه ورد بإيجابه السمع، وهو معقول المعنى، فطابق العقل الشرع.

---

(١) (ال) الاستغراقية أن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس نحو قوله ﷻ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[النساء من الآية:٢٨] أي: كلّ فرد منه وعلامتها يصحّ وقوع (كل) موقعها، أمّا (ال) الجنسية فتكون لتعريف الجنس نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: آية:٢] ويراد به جنس الإنسان، وهو أن يدلّ واحد على أكثر منه، والمعرف بـ (ال) الجنسية نكرة في المعنى معرفًا في اللفظ؛ لاقترانه بـ(ال) لذا أجاز النحاة فيه الوجهين: الأوّل: أن يكون نعتًا باعتبار أنّه نكرة في المعنى، والآخر: أن يكون حالًا باعتباره معرفا بـ (ال) تعريفًا لفظيًا، والشاهد عندهم قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فمضَيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لَا يَعْنِينِي

فيجوز في (يسبني) أن تكون نعتا للئيم لكونه نكرة في المعنى، ويجوز أن يكون حالًا لكونه معرفا بـ(ال). ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ٢٧٣/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٢/١

أراد الشيخ أن يقول: إنَّ (ال) في (الحمد)، استغراقية؛ لأنّهما شملت جميع أنواع الحمد من شكر ومدح وثناء، وجنسية لأنّه ذكر الحمد، والمراد جميع أجناس الحمد، فذِكْرُ واحد من أفراد الجنس يغني عن ذكر جميع أنواعه.

(٢) « كُلُّ أَمْرٍ ذِى بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ أَقْطَعُ » أي: ممحوق البركة، ينظر: السنن الكبرى للنسائي: ٩/ ١٨٤، وصحيح ابن حبان: ١٧٣/١.

(٣) تم تخريج الحديث.

فإن قيل: قولنا: الحمد لله إخبار عن ثبوت جميع المحامد لله، ولا يلزم منه صدور منا، فالجواب: إنّ الأخبار في الثبوت حمد؛ إذ هو وصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل، فعلى هذا التقدير كنا من الحامدين، واختار الشيخ وغيره حرف الحاء الحلقية والميم الشفوية والدال اللسانية في استعمالها في الثناء على مالك الممالك، حتى لا يخلو مخرج عن نصيبه من ذلك .

[إيثار الحمد على المدح والثناء]

وآثر لفظ الحمد دون المدح؛ لوروده في متن الحديث، والفرق بينهما أن المدح أعمّ، فإنّ الإنسان يمدح الإنسان بما فيه، وبما ليس فيه، ولا يحمده إلّا بما فيه[١]، وقيل: الحمد أعمّ؛ لأنّه يطلق على المكرر وغير المكرر، والمدح لا يطلق إلا على المكرر[٢]، وقيل: هما لفظان مترادفان؛ لأنّه ليس بين حمد ومدح / ٥ب/ إلّا تقديم بعض الحروف على بعض[٣]، فمعنى المدح هو معنى الحمد، **(على)** بمعنى في أو مع، والثاني أعني بمعنى المصاحبة هو الأنسب هنا، كما في قوله ﷻ: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾[٤] أي: مع ظلمهم[٥]، وإنّما أتى بها إشارة إلى أنّ الحمد أحاط وأعمّ وأفاض حتى استعلى فوق جهات **(جميع)** أي: كلّ فرد من أفراد **(الأحوال)** الجميلة جمع حال، وهي هيئة في النفس غير راسخة، فإن رسخت فمَلَكَة وتُطلق ويراد بها ما يشمل الملكات، وفي القاموس: الحال

---

(١) وإليه ذهب ابن كثير، وأبو حاتم؛ لأنّ المدح يكون للحي والميت، وللجماد أيضًا كما يمدح الطعام والمكان، ويكون قبل الإحسان وبعده، ينظر تفسير ابن كثير: ٤٢/١، وتفسير أبي حاتم:٨/١١.

(٢) الحمد تضمّن جميع معاني الشكر والمدح والثناء، فالحامد شاكر ومثنٍ، والآيات خير دلائل لقولنا، فقد استهل سبحانه الكثير من آيهِ بـ (الحمد) فقد قال: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [فاتحة الكتاب:١] و ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ۚ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[سورة إبراهيم: آية:٣٩]، فلو كان المدح أعمّ لذكر في أوّل هذه الآيات، ينظر: تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي:١٣٤/١، والبحر المحيط: ٣٣/١، والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني: ٢٥٦/١.

(٣) ذهب ابن الأنباري إلى أنّ (حمد) مقلوب (مدح)؛ لأنّهما متساويان في التصريف، وعلى هذا لا فرق بينهما في المعنى، فردَّه أبو حيّان، بأنّ المدح يقع على أشياء ولا يقع على أخرى، فيمكن أن تمدح جوهرة ولا يمكن حمدها، ينظر: البحر المحيط: ١٣٠/١، الدر المصون: ٩٧/١.

(٤) سورة الرعد: من الآية: ٦.

(٥) ينظر: الجنى الداني:٤٧٦ .

كالحالة كِينَةُ الإنسان وما هو عليه، والكِينَةُ بكسر الكاف وسكون المثناة تحت وفتح النون: هي الشدَّة المُذلَّة، وبفتح الكاف: الكفالة وحالاتُ الدَّهْرِ وأحْوالُهُ وصُرُوفُهُ[١].

قيل:((والأحسن "تجنُّبُها"[٢] هنا؛ فإنّها إنَّما تستعمل في جانب النقمة، وتُترك في جانب النعمة، واستعمالات القرآن، والسنَّة على هذا))[٣] كما ذكره الزركشي[٤] في شرح جمع الجوامع، ويمكن أن يكون المراد هنا بالأحوال الشديدة، أو ضدَّها، يعني كلها ضمنًا، أي: يحلّ بالإنسان ممّا لا قدرة له على دفعه، كالنعمة والنقمة، والصحَّة والمرض، وكيد الأعداء، أو ما أشبه ذلك، فإنَّه قد كان في زمن تأليف هذا الكتاب واقعة عظيمة بين اقبردي الدويدار[٥] ومن معه من العساكر، وبين قانصوه[٦] خال السلطان الملك الناصري محمد أبي السعادات[٧]، فقفلت فيها الأسواق، ونهبت الدور، وأُخذت النساء من الحمّامات[٨]،كما سيأتي ذكرها، ولمَّا رأى الشيخ تلك الأحوال/٦١أ / الشنيعة، والمكاره المريعة غالبة على غيرها من الأحوال في ذلك الوقت، وكأنَّه لم يرَ غيرها اقتداء به ﷺ، فإنَّه كَانَ عليه الصلاة والسلام، إذَا رَأَى مَا يَكْرَهُه قَالَ: « الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وإِذَا رَأَى مَا يُعجبه قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ » [٩].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٩٨٩،(حول).

(٢) (تجنب على) في المخطوط وما أثبته من الأصل: ينظر تشنيف المسامع بجمع الجوامع: ١٠٤/١.

(٣) تشنيف المسامع بجمع الجوامع:١٠٤/١.

(٤) هو: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشيّ الشافعيّ، ولد سنة: (٧٤٥) هـ، وكان فقيها أصوليا أديبًا (ت ٧٩٤هـ). شذرات الذهب: ٣٣٥/٦، المعجم الجامع: ٨٤/١.

(٥) لم أجد له ترجمة: .

(٦) هو: أبو سعيد الملك الظاهر قانصوه الأشرفي، الملك الثالث والأربعون من ملوك الترك، تولّى الأمر بعد مقتل ابن أخته الملك الناصر محمد أبي السعادات سنة (٩٠٤هـ) . ينظر: بدائع الزهور: ٤٠٤/٣ .

(٧) هو: الملك ناصر الدين محمد أبو السعادات بن الملك الأشرف قايتباي الظاهري، الملك الثاني والأربعون من ملوك الترك، حكم مصر بعد وفاة والده سنة(٩٠١هـ) إلى أن قتل سنة (٩٠٤هـ) على يد اقبردي الدويدار. ينظر: بدائع الزهور:٣ /٣٣٢ .

(٨) ينظر: بدائع الزهور في وقائع الدهور: ٣/ ٣٨٣-٣٨٤ .

(٩) ينظر: سنن ابن ماجة، (تحقيق: الأرنؤوط): ٧١٣/٤، رقم الحديث:٣٨٠٣، (حسنه المحقق).

[الكلام في الشهادة]

(وأشهد): أتى بالتشهد؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ، فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ» [١] أي: المقطوعة البركة، والشهادة هي الخبر القاطع، وشهد كـ "منع لزيد بكذا": أدَّى ما عنده من الشهادة، وفي المصباح يتعدى بالباء؛ لأنَّه بمعنى أخبر به، ولهذا قال ابن فارس: ((الشهادة: الإخبار بما قد شُوهِدَ)) [٢].

فائدة: جرى على ألسنة الأئمة سلفها وخلفها في أداء الشهادة "أشهد"، مقتصرين عليه دون غيره من اللفظ الدالّ على تحقيق الشيء، نحو: "أعلم" وهو موافق لألفاظ الكتاب والسنَّة أيضًا، فكان كالإجماع على تعيين هذه اللفظة دون غيرها، ولا تخلو عن معنى التعبّد؛ إذ لم ينقل غيره، ولعلّ السرّ فيه أنّ الشهادة اسم من المشاهدة، وهي الاطلاع على الشيء عيانًا، فاشترط في الأداء ما يغني عن المشاهدة، واختصَّت بشيء يدلّ على ذلك وهو ما اشتقَّ منه اللفظ، وهو "أشهد" بلفظ المضارع، ولا يجوز "شهدت"؛ لأنّ الماضي موضوع لإخبار بما وقع، نحو: "قمت"، أي: فيما مضى من الزمان، فلو قلت: "شهدت"، احتمل الإخبار عن الماضي به في الحال، وعليه قوله ﷻ حكاية عن أولاد يعقوب عليهم الصلاة والسلام:﴿ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ﴾ [٣]؛ لأنّهم شهدوا عند/٦ب/ أبيهم أولًا بسرقة حين قالوا: ﴿ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ ﴾ [٤] فلمّا اتَّهمهم اعتذروا عن أنفسهم، أنَّهم لا صُنْعَ لهم في ذلك، فقالوا: ما شهدنا عندك سابقا بقولنا: إنَّ ابنك سرق إلّا بما عاينَّاه من إخراج الصواع من رحله، والمضارع موضوع للإخبار في الحال[٥].

فإذا قال: أشهد، فقد أخبر في الحال، وعليه قوله ﷻ:﴿ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[٦]، أي: نحن الآن شاهدون بذلك، وأيضًا فقد استعمل "أشهد" في القسم نحو: أشهد بالله كان كذا، أي: أُقسم بالله لقد

---

(١) سنن أبي داود: (٤٨٤١)، (صححه المحقق)، ٤/٤٠٩، وسنن الترمذي: (١١٠٦).

(٢) المصباح المنير، للفيومي: ٣٢٤- ٣٢٥، ومجمل اللغة: ١/٥١٤ (شهد).

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٨١.

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٨١.

(٥) ينظر: المصباح المنير للفيومي: ١/٣٢٥.

(٦) سورة المنافقون: من الآية: ١.

أطَّلعت على كذا وأنا أخبر به، وهذه المعاني مفقودة في غيره من الألفاظ، فلذا اقتصر احتياطًا واتّباعًا للمأثور، وقوله: أشهد أن لا إله إلا الله، تعدَّى بنفسه؛ لأنَّه بمعنى أعلم، انتهى ما في المصباح[١].

وقال البعض: واختير لفظ الشهادة دون العلم واليقين؛ لأنّه أبلغ في المعنى وأظهر منهما؛ لكونه مستعملًا في ظواهر الأشياء وبواطنها، بخلاف العلم واليقين فإنّهما يستعملان غالبًا في البواطن فقط، ولذا لو أتى الشاهد بلفظ أعلم وأتيقّن مكان الشهادة لم تقبل شهادته[٢]، انتهى.

وأُذعن **(أن لا إلـه)** كفعال، بمعنى مألوه بمعنى معبود[٣]، أي: لا معبود بحق في الوجود **(إلّا الله)** أي: الذات الأقدس المسمَّى بهذا الاسم الأنفس.

(وحده) قال الجوهري في صحاحه:((الوحدة الانفراد، تقول: رأيته وحده، وهو منصوب عند أهل الكوفة على الظرف، وعند أهل البصرة على المصدر في كلِّ حال[٤]، كأنك قلت: أوحدته برؤيتي اتّحادًا أي: لم/٧أ/ أرَ غيره، ثم وُضِعَتْ "وحده" هذا الموضع، وقال أبو العباس: يحتمل أيضًا وجهًا آخر، وهو أن يكون الرجل في نفسه منفرد، كأنك قلت: رأيت رجلًا منفردًا إنفرادًا، ثم وضعته وَحَدَهُ موضعه))[٥] انتهى.

---

(١) ينظر: المصباح المنير للفيومي: ٣٢٥، (شهد).

(٢) ينظر: التمهيد في أصول الفقه: ٣ / ١٦٤ .

(٣) ينظر: الصحاح تاج اللغة: ٢٢٢٣/٦ (أله) .

(٤) وهو قول الخليل، واعتلّ لهذه المسألة بكون (وحده) منصوبًا على كلِّ حال؛ لأنّه خرج عن الوصف فجرى مجرى المصدر، ولأنّه ليس خبرًا يمكن الاستغناء به، ينظر: العين: ٢٨١/٣ .
ونُقِل عن الفراء وهشام وتابعهم المبرد أنَّ (وحده) يأتي في ثلاثة مواضع يخفض فيهن؛ لأنَّها أتت فيهن مضافة، وقد استدلوا على ذلك بما روي عن العرب كقولهم: (جُحَيْشُ وحدِهِ، وعُيَيْرُ وحدِهِ) فَمَوْضُوعَانِ مَوْضِعَ الذَّمِّ، وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يُشاوِرانِ أَحداً وَلَا يُخالِطانِ، والموضع الثالث قولهم ((نَسِيجُ وَحْدِهِ)) موضع مدح، أَي: لَا ثانِيَ لَهُ، وأَصْلُه الثوْبُ الّذي لَا يُسْدَى على سَدَاه غيرُه من الثِّياب لدقّته، ينظر:المقتضب: ٣/ ٢٤٢، وتهذيب اللغة: ١٢٩/٥، والإبانة في اللغة: ٣٨١/٤ .
أمّا بنو تميم فقد نقل عنهم سيبويه أنّهم يجرون " وحد" على الاسم الأوَّل، فإنْ كان جرًّا فجرّ، وإنْ كان نصبًا فنصب، وإنْ كان رفعا فرفع، ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٤ .

(٥) الصحاح تاج اللغة: ٥٤٧، ٥٤٨، (وحد).

وفي القاموس: ((وَحُدَ، كعَلِمَ وكَرُمَ، يَحِد فيهما، أي: انفرد وَحَادَةً ووُحودَةً ووُحودًا ووَحْدًا ووُحْدَةً وحِدَةً: بَقِيَ مُنفَرِدًا ... ورأيته وحده (مصدر)[١] لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ[٢]، ونَصْبُه على الحالِ عندَ البَصْرِيِّينَ لا على المَصْدَرِ، وأخطأ الجوهريُّ، ويونُسُ منهم يَنْصِبُهُ على الظَّرْفِ[٣] بإسقاطِ على، أو هو اسمٌ مُمَكَّنٌ، لو قال: " جلس وحده، وعلا وحده، أي: توحده... والتوحيدُ: الإِيمانُ بالله وَحْدَهُ، والله الأوحدُ والمُتَوَحِّدُ (ذُو)[٤] الوَحْدانِيَّةِ))[٥]، انتهى.

والمعنى عند البصريين، أشهد أن لا إله إلا الله، حالة كونه منفردًا عن المماثل والمشابه، وهذا توكيد توحيد الذات.

(لا شريك له) فعيل بمعنى فاعل، وأصل الشركة توزيع الشيء بين اثنين على جهة الشيوع[٦]، وفسِّرت أيضًا بأنَّها خلط النصيبين[٧]، وتفسيرها بأنَّها اختلاط النصيبين تَسَاهلٌ، فإنَّ الشركة اسم المصدر، والمصدر أشرك مصدر أشركت الرجل " أشركته شركًا، فظهر أنَّها فعل الإنسان، وفِعْلُه الخَلْطُ، وأمّا الاختلاط فصفة المال يثبت عن فعلها ليس لها اسم من المادة ولا تظن أنّ اسم الاشتراك؛ لأنَّ الاشتراك في فعلها أيضًا مصدر،/٧ب /" أشرك الرجلان " افتعال من الشركة له إذا فتح العدد، وفي القاموس:((الشِّرْكُ والشِّرْكَةُ، بكسرهما، وضَمِّ الثاني: بِمَعْنًى، وقد اشْتَرَكا أي: أشرك أحدهما الآخر والشِّرك بالكسر، وكأمير المشارك))[٨]، انتهى.

أي: لا مشاركة له في شيء مما يتعلق بعليّ ذاته وسنيّ صفاته ولا أفعاله، بل هو المنفرد بالعبودية، وإيجاد البرية، وهذا توكيد لتوحيد الأفعال، وقد يقال: هو توكيد لاختصاصه تعالى بالألوهية.

---

(١) زيادة من القاموس المحيط يقتضيها السياق: ٣٢٤، (الواحد).

(٢) نقل ابن مالك عن ابن سيده، جوازَ أن يقال: جلس على وحده، وجلسا على وحدهما، وعلى وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، بتثنية " وحده" وجمعها، ينظر، ينظر: شرح التسهيل: ٢٤٠/٣ ، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٩٠/٣.

(٣) لأنَّ "وحده" بمنزلة " عنده"، ينظر: الكتاب: ٣٧٧/١ .

(٤) زيادة من القاموس: ٣٢٤، (الواحد)

(٥) القاموس المحيط: ٣٢٤، (الواحد).

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٨٠/١ (الْعين وَالدَّال) .

(٧) ينظر: تهذيب اللغة: ١٣/١٠ (ك ش ر).

(٨) القاموس المحيط: ٩٤٤،(شرك).

(المُنَزَّهُ) نَزُهَ، كَكَرُمَ وضَرَبَ، نَزَاهةً ونَزَاهِيَةً، والرجل تباعد عن كلِّ مكروه، والتنزه التباعد، واستعمال التنزّه في الخروج إلى البساتين والخضر والرياض غلطٌ قبيحٌ، كذا في القاموس[١]، أي: التباعد المبرّ وجوبًا، **(كلامُه)** النفسيّ، وهو المعنى القائم بذاته ﷻ[٢]، فليس مخلوقًا ولا قائمًا بمخلوق بل صفة لذاته العلية، مبرًّا **(عن)** مخالطة **(الألفاظ)** من لفظ بالكلام، نطق كالتلفظ، أي: عن التلفظات **(بالحروف)** المعهودة، وهي حروف التهجِّي الحادثة **(في المقال)**، مصدر قال: كالقول والقيل والمقالة، قال في القاموس: قالَ قَوْلًا وقيلًا وقَوْلَةً ومَقالًا ومَقَالَةً، أو القال والقيل اسمان، والقَوْلُ في الخَيْرِ، والقال والقيل في الشَّرِّ[٣]، ولم يقيد الشيخ الكلام بالنفسيّ، لأنّه اشتهر كلامه تعالى في المعنى القديم؛ فينصرف إليه عند الإطلاق.

وأمّا الألفاظُ الحادثةُ المؤلفة المتلوّةُ بالألسنة الدالّة على الكلام النفسيّ فإنَّها وإن كان يقال لها أيضًا كلامه تعالى، لكن/١٨أ/ فلا تراد بالكلام هي عند الإطلاق باعتبار دلالتها؛ لاشتهار القرآن فيها دون الكلام النفسيّ خصوصًا عند القرَّاء، وإليه ترجع الخواص التي هي من صفات الحروف، وعوارض الألفاظ، وهذه مسألة طويلةُ الذيل، عليك بها في كتب العقائد[٤].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط:١٢٥٤، (نزه).

(٢) هذا القول تعارفت عليه الأشاعرة بأن كلام الله قديم قائم بالنفس لا يتغير، أمر، ونهي، و خبر، واستخبار، وهو ليس بصوت ولا حرف، وقد جعل الله علامات تدل على كلامه النفسي، وإنَّ كلّ الكتب المنزلة على اختلاف لغاتها كلها عبارات عن كلام الله القديم تدل على معنى كتاب الله، وردَّ هذا القول؛ بأن ذلك يقتضي أن يكون الكلام في الكتب المنزلة التوراة والإنجيل والقرآن واحد، إلّا أنّه بلغات مختلفة، فسورة المسد مثلا على قولهم موجودة في التوراة والإنجيل، ينظر: غاية المرام في علم الكلام: ١٠٧، والأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث: ١٢٦ .

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ١٠٥١،(القول).

(٤) اختلفت المذاهب في مسمَّى الكلام على أقوال:

الأوَّل: أنَّ الكلام حقيقةٌ في اللفظ، مجازٌ في المعنى، فالكلام لا حقيقة له إلّا الحروف والأصوات، وهو قول المعتزلة، ينظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار: ٥٢٨ .

الثاني: أنَّ الكلام حقيقة في المعنى القائم بالنفس، وأن الأصوات والحروف ليست حقيقة الكلام بل دالّة عليه، وهذا قول الكلابية وأكثر الأشاعرة، ينظر: غاية المرام في علم الكلام: ٨٨.

الثالث: أنَّ الكلام حقيقة في اللفظ والمعنى على سبيل الاشتراك، فإطلاقه على اللفظ وحده وعلى المعنى وحده حقيقة، وهذا قول الجويني، ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة: ١٢٥٤/٣ . =

وحاصل كلامهم المبسوط أنَّ معنى الكلام المنسوب لله، هو معنى قائم بذاته يتعلق به ما يتعلق بالعلم، وهو كلّ واجب، وكلّ جائز، وكلّ مستحيل، منزَّه عن الحروف والصوت، والتقديم والتأخير، والسكون واللحن، والإعراب، وسائر أنواع التغييرات؛ لأنّ هذه كلّها من أوصاف الكلام الحادثة، وكلام الله قديم، لا يوصف بأوصاف الحوادث، وكيفيتُه مجهولةٌ لنا، كما لا نحيط بذاته وبجميع حقائق صفاته، والحروفُ إنَّما هي عبارات عنه، والعبارة غير المعبَّر عنه، فلذلك اختلفت باختلاف الألسنة، ولم يختلف هو، فحروف القرآن حادثة والمعبَّر عنه بها(١)، وهو المعنى القائم بذات الله تعالى قديم، فالتلاوة والقراءة والكتابة حادثة، والمتلوُّ والمقروء والمكتوب قديم، أي: ما دلَّت عليه الكتابة والتلاوة والقراءة، وكذلك ذكر الله ﷻ فإنَّ الذكر حادث، والمذكور هو رب العباد قديم، وهو ربّ العزة، فافهم.

(وأشـهد) أي: أُقر وأعترف وأُذعن، **(أنَّ مُحَمَّدًا)** من حُمِّدَ كثيرا، أعني: منقول من اسم مفعول المضاعف العين، وهو "حُمِّدَ" بالتشديد(٢)، عَلَمٌ على نبينا ﷺ، وقد اشتقَّ له ﷺ/ ٨ ب/ من الحمد اسمان: أحدهما يفيد المبالغة في المحمودية(٣)، وهو محمد، والآخر في الحامدية، وهو أحمد، وآثر الأوَّل بالذكر هنا؛ لأنَّه أشهر، ولاختصاص كلمة الشهادة به، **(عبدُه):** من عَبَدَ، إذا خضع وذلّ، والعبد لغة: الإنسان حرًا أو رقيقًا، وكلُّ من عكف على خدمة شيء فهو عبده، والاصطلاح: ما يصحُّ بيعه

= الرابع: أنَّ الكلام مجاز في كلام الله تعالى، حقيقة في كلام الآدميين؛ لأنَّ حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائما بغير المتكلّم، بخلاف الكلام القرآني فإنّه لا يقوم بالله تعالى فيمتنع أن يكون كلامه، وهذا القول نقل عن أبي الحسن الأشعري، ينظر: المواقف للإيجي: ١٤١/٣ .

الخامس: أنّ الكلام حقيقة في اللفظ والمعنى، فكل منهما جزء على مسمّاه، فدلالته عليهما بطريق المطابقة، ودلالته على كلِّ واحد منهما بمفرده بطريق التضمّن، وهذا مثله مثل الإنسان فهو اسم للروح والجسد، فإذا اطلق على أحدهما احتاج إلى قرينة، ينظر: التسعينية لابن تيمية: ٩٦٧/٣، والصواعق المرسلة: ٧٣٧/٢ .

(١) ولذا قال الأشاعرة عن الكلام النفسيّ: « إنّه معنى واحد هو الأمر والنهي، والخبرُ إنْ عُبِّرَ عنه بالعربية كان قرآنا، وإنْ عُبِّرَ عنه بالعبرية كان توراة، وإنْ عُبِّر عنه بالسريانيه كان إنجيلا »، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم: ٢٦٨/١.

(٢) ينظر: مختار الصحاح: ٨٠/١ (ح م د) .

(٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٤١ .

وابتياعه، وهو من الصفات التي غلب عليها الإسميَّة(١)، وقدَّمه على ما بعده، إشارة إلى أنَّ طريق حصول الكمال تحقير النفس، وإذلالها حسبما يقتضه خبر: من تواضع لله رفعه(٢)، وكما يشعر به ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾(٣)، ولِما فيه من الإشارة إلى أن مرتبة الرسالة وهبيَّة لا كسبيَّة، ولأنَّ العبوديَّة في الرسول؛ لكونها انصرافًا من الخلق إلى الحقِّ أكمل من رسالته، لكونها بالعكس، كيف لا، والعبوديَّة ترك الاختيار، والاختيار والثقة بالفاعل المختار، والتسليم لأمر الواحد القهار، وعدم منازعة الأقدار، حتى لا يبقى له مع الله مراد إلّا ما أراد، وتعظيمًا لناموس الألوهية ونعوت الربوبية، ولكون مقامه ﷺ أشرف المقامات عنده حقَّقَ له أنّه عبده، **(ورسوله):** فعول بمعنى مفعول من الرَّسْل بفتح الراء، وإسكان السين المهملة، وهو الانبعاث على توارد، يقال: ناقة رَسْل، سهلة السير، وجمعه أَرْسُل ورُسُل ورُسْلٌ(٤)، وهو لغة: من يُبعث لتبليغ أخبار من بعثه لمقصوده، وسُمِّيَ النبي المرسل؛ لتتابع الوحي عليه، ثم الرسول باعتبار الملائكة أعمُّ من النبي، إذ قد يكون من الملائكة بخلافه، وباعتبار/٩أ/ البشر أخصّ منه، إذ الرسول اصطلاحًا: رجل بُعث لدعوة الخلق إلى الحق(٥)، وقد دلّ الكتاب والسنَّة على تغاير النبي والرسول؛ لكنَّه لا ينافي ترادفهما بحسب معنى آخر(٦)، كما قاله التفتازاني(٧)، فمنهم من قال: الرسول نبي ذو الكتاب(٨)، واعترِض بعد موافقته للمنقول في عدد الرسل والكتب.

---

(١) ينظر: لسان العرب: ٢٧٠/٣(عبد).

(٢) من قوله ﷺ: « مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللهُ، فَهُوَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرٌ، وَفِي أَعْيُنِ النَّاسِ عَظِيمٌ، وَمَنْ تَكَبَّرَ وَضَعَهُ اللهُ، فَهُوَ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ صَغِيرٌ، وَفِي نَفْسِهِ كَبِيرٌ، حَتَّى لَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِمْ مِنْ كَلْبٍ أو خِنْزِيرٍ »، شعب الإيمان: ١٠ / ٤٥٥، ومسند البقاعي: ١ / ٢١٩.

(٣) سورة الإسراء: من الآية: ١ .

(٤) ينظر: لسان العرب: ٢٨٢/١١-٢٨٣ (رسل).

(٥) ينظر: التعريفات: ١١٠.

(٦) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام: ٢٧٩/٢.

(٧) هو: أبو سعيد مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر التفتازاني، عالم فقيه متكلم أصولي نحوي بلاغي ولد بقرية تفتازان في خراسان، وله مصنفات كثيرة منها: شرح العقائد النسفية، و تهذيب المنطق، والمطول، وغيرها، (ت٧٩٢هـ). وقيل:(ت ٧٩٣هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥، والبدر الطالع: ٢/ ٣٠٣، والأعلام: ٧/ ٢١٩.

(٨) هذا القول فيه نظر، بأن نبي الله إسماعيل لم يرد عليه كتاب ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤].

وقيل: ذو شرع مجدد، ونُقِض بداود[١] وإسماعيل.

وقيل: وكتاب، ورُدَّ بأنَّه لم يُنْقَل وجود كتاب مع إسماعيل، كذا في شرح الأربعين[٢]، لشيخنا العلَّامة المُنَاوي[٣].

وقيل: الرسول نبي أتاه الله الملك بالوحي، لا بنوم وإلهام، والنبي أعمّ، واعتُرِضَ بعدم شموله؛ لمَّا لم يكن بواسطة ملك، كما في موسى قبل نزول الملك عليه[٤].

وقيل: وقبل، والمحققون على أنَّه لا فارق إلا الكتاب[٥].

ثم اعلم أنَّ جميع الرسل رسالتهم خاصة إلَّا نبينا ﷺ فإنَّ رسالته عامَّة إلى كافة الثقلين من الإنس والجنِّ، ولم يرسل سواه إلى الجنِّ، وكذا إلى الملائكة، فإنَّه أُرسل إليهم دون سائر الأنبياء على ما قاله جمع منهم السبكي[٦]، لأنَّهم مكلَّفون بالطاعات العمليَّة كما قال الطوفيّ[٧]: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾[٨]، وإن لم يكلَّفوا بالإيمان بالوحدانية؛ لظهورها لهم، فتكليفهم بها تحصيل للحاصل، وأيَّد رسالته إليهم بآية:

---

(١) ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥].

(٢) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير: ١٥/١.

(٣) هو: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، زين الدين: ولد سنة: (٩٢٥هـ)، من كتبه، كنوز الحقائق في الحديث، والتيسير في شرح الجامع الصغير، مجلدان، اختصره من شرحه الكبير فيض القدير، وشرح الشمائل للترمذي، وتصانيف أخرى كثير، (ت ١٠٣١) هـ . ينظر: الأعلام: ٦/ ٢٠٤– ٢٠٥، ومعجم المؤلفين: ١٦٦/١٠ ٠

(٤) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير: ١٥/١.

(٥) وقيل هذا القول ينتقض بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، والدليل على وجود الفرق بينهما فقد وصف بعض رسله بالنبوة والرسالة مما يدُل على أنَّ الرسالة أمر زائد على النبوة كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]، ينظر: الرسالات والرسل: ١٣ .

(٦) ينظر: فتاوى السبكي: ٦١٢/٢، والسبكي هو: عبد الوهاب بن علي الإمام، العالم، الفقيه، المحدِّث، النحوي، الناظم. تاج الدين أبو نصر ابن العلامة قاضي القضاة السبكي (ت ٧٧١ هـ). ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ١/ ٤١٠، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦٦/١، الوافي بالوفيات: ٢٩٢/٦ ٠

(٧) هو: عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، الحنبلي، نجم الدين، له مصنف في أصول الفقه، ونظم كثير، توفيّ بغزة (ت٧١٠هـ). ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر: ١٣٠/٣، والوافي بالوفيات: ٤٣/١٩، وبغية الوعاة: ٥٩٩/١.

(٨) سورة التحريم: من الآية: ٦.

﴿ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾[١].

بل قال بعضهم: أُرسل إلى الجمادات بعد جعلها مدركة[٢]، وتفاصيل محاسن إرسال الأنبياء لا تحصى، فمنها الاهتداء إلى ما ينجي في الآخرة لقصور العقل عن إدراكه، ويعاضد الشرع العقل فيما/٩ب/ أدركه العقل، لينقطع عذر المكلَّف، ورفع الاحتمال فيما ترددَّ فيه، وكبيان منافع الأغذية والأدوية ومضارّها التي لا تلقى بها التجربة إلّا بعد أدوار وأطوار، مع ما فيه من الخطر، وتعليم الصنائع الخفيَّة من الحاجيات والضروريات، وتكميل النفوس البشريَّة بحسب استعداداتها المختلفة في العلميات والعمليات، وتعليم الأخلاق الفاضلة المتعلقة بصلاح النوع الإنساني، والسيادات الكاملة المتعلقة بصلاح الجماعات من أهل المنازل والقرى والمدن، فلا يُلْتَفتُ إلى خرافات البراهمة[٣] في قولهم: لا حاجة لإرسال الرسل؛ لأنَّ لنا عقلًا يغنينا عنهم[٤]، قبّحهم الله على ذلك، وسلك بنا أحسن المسالك.

ومولانا محمد خاتم المرسلين، **(المُمَيِّزُ)**، يقال:((مازَهُ يَمِيزُهُ مَيْزًا: عَزَلَهُ، وفَرَزَهُ، كامّازَهُ ومَيَّزَهُ فامْتازَ وإنمازَ وتَمَيَّزَ واسْتَمازَ))[٥] **(بين)** ظرف متمكن، وجلس بين القوم وسطهم، وبانوا بينًا وبينونة: فارقوا، والشيء بينًا وبينونًا وبينونةً: انقطع، وهذا بين بين، أي: بين الجيد والرديء، اسمان جعلا واحدًا[٦]، يبنى على الفتح و**(الهُدى)**، بضمِّ الهاء وفتح الدال المهملة: الرشادة والدلالة، قال في القاموس: ((هَداهُ هُدًى وهَدْيًا وهِدَايَةً وهِدْيَةً، بكسرهما: أَرْشَدَهُ فَهَدَى واهْتَدَى، وهَداهُ اللهُ الطَّرِيقَ))[٧]، وله وإليه،

---

(١) سورة الفرقان: من الآية: ١ .

(٢) ينظر: التعيين في شرح الأربعين: ٧/١.

(٣) البراهمة: قيل: هم طائفة من المجوس، وقيل: هم الهندوس ينتسبون إلى رجل منهم يسمّى براهم أو برهام من ملوك الهند، يقرون بالله، وينكرون الرسل والأنبياء، ينظر: الملل والنحل: ٣ /٧٠٧، والفصل بين الملل: ٦٣/١.

(٤) احتجّ البراهمة لفريتهم هذه أنّ العقل يغني عن الوحي، وقالوا أيضًا: « وإن الذي يأتي به الرسول لم يخل من أحد أمرين: إمّا أن يكون معقولا وإمّا أن لا يكون معقولا. فإن كان معقولا فقد كفانا العقل التام بإدراكه والوصول إليه، فأي حاجة لنا إلى الرسول، وإن لم يكن معقولًا فلا يكون مقبولًا، إذ قبول ما ليس بمعقول خروج عن حدِّ الإنسانية»، الملل والنحل: ٣:٩٦ .

(٥) القاموس المحيط: ٥٢٦، (ميز).

(٦) ينظر: المصباح المنير: ٧٠، (بان).

(٧) القاموس المحيط: ١٣٤٥، (هدى).

(و) المراد الإسلام ضدَّ (الضلال)، مصدر ضللت: "كـ: كَزَلَلْتَ ومَلِلْتُ لا مصدر "ضلَّ"[١]، وهو كالضلالة والضل، ويضمُّ[٢]،والأُضْلولَةُ بالضمّ[٣]، والضِلَّة بالكسر/١٠أ/، والضَّلَلُ محركة: ضدَّ الهدي، وهو الكفر، وأمّا ضَلَّ يضِلُّ ضلالًا، فهو بمعنى: ضاع ومات، وصار ترابًا وعظامًا، وخفي وغاب، وفلانًا أُنْسِيَهُ ، ومنه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[٤]، وضلَّني: ذهب عني، وأضلَّه: دفنه وغيبه[٥].

ولمّا ذكر الرسول تحرَّك قلبه للصلاة والسلام عليه، فقال: (صلى الله عليه وسلم)، أي: رحمه وحيَّاه بالسلام من الآفات المنافية لارتقاء غايات الكمالات، وأصل الصلاة: انحناء وانعطاف من الصلوين، وهما عرقان في الظهر[٦]، ثم قالوا: صلَّى عليه، أي: انحنى له رحمة له، ثم سمُّوا الرحمة حنوًّا وصلاة، إذا أرادوا المبالغة فيها.

فقوله: صلى الله عليه أي: رق وأبلغ من رحمة في الحنو والعطف، فالصلاة أصلها من المحسوسات، ثم عبَّر بها عن هذا المعنى للمبالغة، ومنه قيل: صلَّيتُ على الميت، أي: دعوتُ له دعَاءَ مَنْ يحنو أو يعطف عليه، ولهذا لا تكون الصلاة بمعنى الدعاء على الإطلاق، بل تختلف لغة باختلاف مَنْ تصدر عنه، فهي من الله الرحمة، ومن الأدميّ دعاء، ومن الملك استغفار، كذا نقل عن ابن عباس[٧] .

قال الدواني[٨]:((وسها من زعم أنّها ثلاثية[٩] المعنى بالحقيقة، نظرًا إلى أنَّ الآخرين يجمعهما طلب الرحمة، فإنَّها لم توضع للقدر المشترك، بل تارة لهذا الفرد، وتارة لذلك، وابن عباس أعرف منا بوضع

---

(١) وكذلك مصدر (ضلَّ) (ضلال) بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦].

(٢) الضُلّ بالضمّ من لا يعرف أباه، ينظر: الصحاح تاج اللغة: ١٧٤٨/٥ (ضلل).

(٣) الاضلولة: بالضمّ، جمعها أضاليل: يقال رجل صاحبُ غَواياتٍ وبَطالاتٍ، ينظر: العين: ٩/٧ (ض ل ل).

(٤) سورة الشعراء: من الآية: ٢٠.

(٥) ينظر: القاموس المحيط :١٠٢٤،(ضلال).

(٦) وقيل: الصلوين هما عظمان ينحنيان فِي الرُّكُوع وَالسُّجُود ومنْه سمِّي الْمُصَلِّي، قَالوا: ولهَذَا كتبت الصَّلاة فِي الْمُصحف بالواو، ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ٤٩ .

(٧) ينظر: لسان العرب: ١٤/ ٤٦٥.

(٨) هو: محَمَّد بن أسعد الملقب جلال الدِّين الدواني ـ نِسْبَة إِلى دوان، وهى قَرْيَة من قرى كازرون ـ الشافعي، له المصنفات، مِنْهَا شرح التَّجْرِيد للطوسي، وَشرح التَّهْذِيب وحاشية على الْعَضُد، (ت ٩١٨هـ). ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:٢/ ١٢٩، وهدية العارفين: ٢٢٤/٢، ومعجم المؤلفين: ٥/١٠.

(٩) (ثنائية) في النص الذي نقله المناوي عن الدواني، ينظر: فيض القدير في شرح الجامع الصفير للمناوي: ١٧/١.

اللغة))[١]، وجَمع الشيخ بين الصلاة والسلام لفظًا كما هو الظاهر من إثباتها خطًا، امتثالًا لأمره تعالى تعالى بهما، وتجنبًا لكراهة الإفراد.

وقيل: جمع بين الصلاة والسلام؛ ليفيد أنَّه كما اختصَّ الأنبياء ومثلهم الملائكة بالصلاة /١٠ب/ عليهم، تمييزًا لمراتبهم الرفيعة، فلا يُصلَّى على غيرهم إلّا تبعًا، اختُصُّوا بالسلام أيضًا، إلّا إن وقع خطابًا أو جوابًا، والمفهوم من الآية الإتيان بهما على صيغة الأمر، وهي الأصل في الدعاء، فكان على الشيخ الإتيان بها فيهما، وأُجيب: بأنَّه عدل إلى الإخبار المراد بها الإنشاء تفاؤلًا بالوقوع قياسًا على الحمد، ورُدَّ بأنّ الإخبار بثبوت الحمد يستلزم الحمد، والإخبار بثبوت الدعاء لا يستلزم الدعاء، وفي البحر الرائق[٢]: ((والحكمة في أنّ العبد يسأل الله أن يصلّي، ولا يصلّي بنفسه مع أنّه مأمور بالصلاة قصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي، فالمراد من الصلاة في الآية سؤالها، فالمصلِّي في الحقيقة هو الله تعالى، ونسبتها إلى العبد مجازٌ))[٣]، انتهى.

واعلم أنّه اختلف في فائدة الصلاة والسلام عليه ﷺ، والظاهر أنّ فائدتها الامتثال لأمره تعالى بهما والخبر: « كلُّ أَمرٍ ذي بالٍ لا يبدأُ فيه بحمدِ الله والصلاة عليَّ، فهو أقطع» [٤] أي: ممحوق البركة، رواه الرهاويّ[٥] عن أبي هريرة، ولخبر « مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ»[٦] رواه الطبراني[٧]، وغيره عن أبي هريرة مرفوعًا.

---

(١) فيض القدير في شرح الجامع الصغير: ١٧/١.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نُجيم المصري ت:(٩٧٠هـ) .

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ٣٤٨/١.

(٤) قال عنه الألباني ضعيف الأرواء، ينظر: ضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان:٣٥/١، باب خطبة النبي، رقم الحديث: ٥٦.

(٥) الحافظ أبو محمد عبد القادر الرهاوي الحنبلي، كان مملوكا لبعض أهل الموصل فأعتقه وحبب إليه فن الحديث، الحديث، وله الأربعون المتباينة الإسناد والبلاد، (ت ٦١٢)هـ. ينظر: تاريخ إربل: ١٣١/١، وشذرات الذهب: ٤٩/٥، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/١

(٦) المعجم الأوسط للطبراني: ٢٣٢/٢، والمعجم الكبير للطبراني: ١٨١/١٩.

(٧) هو: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم: من كبار المحدثين له ثلاثة (معاجم) في في الحديث منها (المعجم الصغير، رتّب فيه أسماء المشايخ على الحروف. وله كتب في التفسير، والأوائل، ودلائل النبوة، وغير ذلك، (ت ٣٦٠ هـ). ينظر: حلية الأولياء:٦/١، والأنساب للسمعاني:١٣٠/١،والأعلام: ٣/ ١٢١.

ثم اعلم أنّه ورد فيما رواه البيهقيُّ[1] وغيره[2] عن أبي هريرة: «صَلُّوا عَلَى أَنْبِيَاءِ اللهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنَّ اللهَ يبعثهم كما يبعثني» [3]، وروي أيضًا «صَلُّوا عَلَى النَّبِيِّينَ إِذَا ذَكَرْتُمُونِي »[4]، فكان ينبغي للشيخ أن يصلِّي على سائر الأنبياء والمرسلين عند ذكره ﷺ /١١أ/.

[الكلام في الآل]

(وعلى آله)أتى الشيخ بـ "على" إشارة إلى مخالفة الشيعة فإنَّهم مطبقون على كراهة الفصل بـ "على" بين النبي وآله، وأيضًا في تكرار حرف الجرِّ إشارة إلى تراخي رتبة الآل عنه ﷺ، والآل لغة: أهل الرجل وأتباعه وأولياؤه، وأُطلق على ذلك، ولا يُستعمل إلّا فيما فيه شَرَفٌ غالبًا، فلا يقال:
آل الإسكاف، كما يقال: أهله، وأصله أهل، أُبدلت الهاء همزة، فصار "أَأْلٌ" توالت همزتان، فأُبدلت الثانية ألفًا، بدليل تصغيره على" أُوَيْل وأُهَيْل "، كذا في القاموس[5]، وقيل: ألفه منقلبة عن الواو بدليل تصغيره على " أويل "[6].

ثم اعلم أن آله ـ ﷺ ـ من جهة النسب عند السادات الحنفية خمسة[7]: أولاد علي، وأولاد عباس، وأولاد جعفر، وأولاد عقيل، وأولاد حارث بن عبد المطلب، وهؤلاء الخمسة من بني هاشم؛ لأنَّه ﷺ ابن عبدالله بن عبد المطلب بن هشام بن عبد مناف، ولعبد مناف أربعة بنين، هاشم والمطلب ونوفل وعبد

---

(١) هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن موسى البيهقي الخسروجردي الفقيه الشافعيّ، ولد سنة: (٣٨٠هـ)، أوّل من جمع نصوص الإمام الشافعي، له مصنفات مشهورة منها، السنن الكبير، والسنن الصغير، ودلائل النبوة، وشعب الإيمان، ومناقب الشافعي، ومناقب أحمد، وغير ذلك من التصانيف (ت ٤٥٨هـ) في نيسابور. ينظر: وفيات الأعيان: ١/٧٥-٧٦، و معجم البلدان: ٥٣٨/١، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/٤.

(٢) ينظر: الدر المنثور للسيوطي: ٦٥٦/٦، ومصنف عبد الرزاق: ٢١٦/٢، ومواهب الجليل في مختصر الخليل: ١٧/١

(٣) في الدعوات الكبرى: ١/ ٢٦٣، وشعب الإيمان: ١/ ٢٧٧ « صَلُّوا عَلَى أَنْبِيَاءِ اللهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنَّ اللهَ بَعَثَهُمْ كَمَا بَعَثَنِي ».

(٤) « صَلُّوا عَلَى النَّبِيِّينَ إِذَا ذَكَرْتُمُونِي، فَإِنَّهُمْ قَدْ بُعِثُوا كَمَا بُعِثْتُ"»، ينظر: الجامع الصحيح للسنن والمسانيد: ٤١١/٦، والجامع الصغير وزيادته: ٢ / ٧٢٣.

(٥) ينظر: القاموس المحيط: ٩٦٣(آل).

(٦) ذهب الكسائي إلى أن أصله "أول " كجمل، مِنْ "آل يؤول"، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وصغروه على "أويل"، ينظر: شرح الأشموني : ١٨/١ .

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ٩٣/١، وشرح العقيدة الواسطية للهراس: ٥٩/١.

شمس، والعباس والحارث عمَّا النبي ﷺ، وجعفر وعقيل أخوان لعليّ بن أبي طالب، وهو عمُّ النبي ﷺ، وكان لأبي طالب أربعة من الأولاد، ولد له أبو طالب ومات ولم يعقب، وكان بينه وبين عقيل عشر سنين، وبين عقيل وجعفر عشر سنين، وبين جعفر وعلي عشر سنين، وأمهم فاطمة بنت أسد بن عبد مناف، كذا في غاية البيان وجمهرة النسب(١)/١١ب/ كذا في البحر شرح كنز الدقائق(٢).

وفي التحفة الشريفة والطرفة المنيفة شجرةُ أنساب النبي ﷺ تأليف السيد محمد بن الحسن بن علي بن الحسين الجواني(٣)، أنّ عبد مناف ابنه هاشم، وهاشم ابنه عبد المطلب، وعبد المطلب له من الأولاد أبو طالب وعبدالله والعباس والحارث وحمزة والزبير والغيداق وجحل والمقوم وضرار وأبو لهب وقثم وعبد الكعبة، ومن العلماء من أسقط عبد الكعبة وجعله من القوم، ومنهم من أسقط الغيداق وقال: هو جحل، ومحمد ﷺ هو بن عبد الله، فيكون أولاد عبدالمطلب أعمامه ومنهم الحارث والعباس وأبو طالب أولاده عليّ وطليق وطالب، وطالب ولداه جعفر وعقيل(٤)، وطليق ولداه أُم هانئ، وحمانة، فيكون عليٌّ ابن عمِّ النبي، وجعفر وعقيل ابنا طالب أخي عليّ وليسا أخوين له، فاعلم.

وعند الإمام الشافعي: آله ﷺ بنو هاشم وبنو المطلب، والآل من غير جهة النسب كلُّ مؤمن، أو كلُّ مؤمن تقيّ على اختلاف الروايتين، والآل بهذا المعنى يشمل الأصحاب، وهذا القول الأخير مختار النووي(٥)،(**الذين جعلهم الله مصدرًا**)، قال في القاموس: الصدر أعلى مقدم الشيء وأوَّله والرجوع كالمصدر(٦)، وفي الصحاح: والمصدر بالتسكين،

---

(١) ينظر: جمهرة النسب: ٣٠، كتاب جمهرة النسب لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، (ت ٢٠٤هـ).

(٢) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ٢/٢٦٥.

(٣) لم يذكر اسمه اعلاه بهذه الصيغة إلّا صاحب كتاب إيضاح المكنون: ٣: ٢٥١- ٢٥٢، وأمّا كتب التراجم الأخرى فقد أجمعت على أنّ اسمه: « محمد بن اسعد بن علي بن معمر العبيدي العلوي شرف الدين الجواني » عالم بالأنساب، أصله من الموصل، ولد في مصر، (ت٥٨٨ هـ) .
ينظر: الأعلام: ٦/٣١، والنجوم الزاهرة: ١/١٦، وسلك الدرر: ١/٤٧٥، وسير أعلام النبلاء: ٤١/٢١٠، الوافي بالوفيات: ١/ ٢٣٣، والمحمدون الشعراء: ١/٤٣، بغية الوعاة: ١/٤٤١، هدية العارفين: ٢/١٠٣، معجم الأدباء: ١/ ٣٠٤.

(٤) جاء في بعض المصادر أنّ طالبًا مات ولم يعقب. ينظر: جمهرة النسب: ٣٠، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق: ٢ / ٢٦٥.

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم: ٤/١٢٤.

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ٤٢٣ (الصَّدْرُ).

قال الشاعر[(١)]:

وَلَيْلَـــةٍ قَـــدْ جَعَلْـــتُ الصُّـــبْحَ مَوْعِـــدَهَا   صَـــدْرَ المَطِيَّـــةِ حَتَّـــى تَعْـــرِفَ السَّـــدَفَا

/١٢أ/ قال أبو عبيدة[(٢)]: ((صدر المطيّة مصدر قولك: صدر يصدر صدرًا، وأصدرته أي: رجعته، والموضع مصدر، ومنه مصادر الأفعال))[(٣)] أي: موضعها، **(لصحيح)** من صَحَّ يَصِحُّ فهو صحيح لا علَّة به ولا عيب، أي: محلًّا لصدور، **(الأفعال)** الصحيحة أي: التي لا عيب فيها؛ لمجيئها على وفق الشريعة، ولا يخفى ما هنا من براعة الاستهلال[(٤)]، **(وعلى أصحابه)** صَحِبَهُ كـ سَمِعَهُ، صحابة بالفتح ويكسر وصَحُبه بالضمّ: عاشره، وهم أصحاب جمع صَحِبٍ: كفَرِحٍ، وجمعٌ لصاحب، وصَحْب بسكون العين في لغة شاذة[(٥)]، أمّا شذوذه جمعًا لصاحب؛ فلأن أفعالًا لم يجيء جمعًا لفاعل في اللغة الفصحى[(٦)]، وأمّا شذوذه جمعًا لصحْب ساكن العين جمع صاحب؛ فلأنه أيضًا لم يجيء جمعًا لصحيح

---

(١) البيت من البسيط، لابن مقبل في ديوانه: ١٤٤:
السدف: ظلمة الليل، وقيل: من الأضداد، فالسدفة في لغة تميم الظلمة، وفي لغة قيس الضوء، وقيل: اختلاط الضوء والظلمة كالوقت ما بين الفجر إلى أوّل الأسفار، وقال أبو عبيدة: أسدف الليل وأزدف: إذا أرخى ستوره واظلم، وقال الفراء: السَّدف: الظلمة والصبح واقباله، ينظر: الصحاح تاج اللغة: ١٣٧٢، والقاموس المحيط: ٨١٨، و لسان العرب: ٩ / ١٤٦ – ١٤٧.

(٢) هو: مَعْمر بن المثنّى أبو عبيدة مولى لبني تيم من قريش عالم عالك باللغو، وأخبار العرب وأيامهم، وعالم بالرواية، ولد (سنة: ١١٠هـ)، في الليلة التي مات فيها الحسن البصري، و(ت ٢٠٨هـ)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٧٥، ونزهة الألباء: ٨٤.

(٣) الصحاح تاج اللغة: ٢/٧١٠ (صدر).

(٤) وَسَماهُ ابْن المعتز حسن الابتداء، وهي أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه، قبل الشروع في المسائل، بعبارة تدل على مقصوده، ينظر: كتاب البديع لابن المعتز: ١٧٦، والكليات:٢٤٤.

(٥) لا اعلم كيف حكم الشيخ بشذوذه، وهي لغة سمعت عن العرب واستشهد بها الخليل في العين فقال: « صحب: الصّاحِبُ: يجمعُ بالصَّحْب، والصُّحبان والصُحْبة والصِحاب. والأَصحابُ: جماعة الصَّحْبِ »، العين: ٣/١٢٤.
وكذلك ما جاء عن سيبويه أنَّ العرب قد كسروا منه شيئًا على " أفعالٍ " كما كسروا عليه فاعلًا، نحو: شاهدٍ وصاحبٍ، ينظر: الكتاب: ٣/٦٣٥ .
أمّا السيرافي فذهب إلى أن "صَحْب" كـ "قوم" اسما واحدًا يجيء على الجمع واستدلّ على ذلك بتصغيره فيقولون: " صُحَيْب" عند تصغيره كما قالوا " رُكيب " في تصغير ركب، ولو كان جمعا لصغر على: "صُحَيْبون" وركيبون، ينظر: الأصول في النحو: ٣/٣١ .

(٦) هذا الوجه انفرد به الأخفش من العلماء؛ لأنّ "صحب " عنده جمع مكسر، وليس اسم جمع، فلا يمكن جمعه على أفعال، ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٤٨٠.

العين في اللغة الفصيحة بخلاف معتل العين؛ فإنَّه جاء في اللغة الفصيحة جمعًا لِفَعْلٍ نحو:" ثوب وأثواب "[١].

والمراد بالصحابي هنا: من اجتمع بالنبي ﷺ اجتماعًا متعارفًا، وإن لم يُشعر به، أو رآه النبي ولو من بعد مسافة، وهو من جنس العقلاء مؤمنًا ولو من غير الإنس، ويُشترط عند الحنفية الموت على الإيمان في الصحابة[٢].

(الموصوفين) من وصفه يصفه وصفًا وصفةً: ذكر جنس سيرته فاتَّصف، توجه لشيء من حسن السيرة، وتواصفوا الشيء: وصفه بعضهم لبعض **(بالسلامة)** مصدر سَلِمَ: كفَرِحَ، وهي البراء من العيوب /١٢ب/، أي: المتَّصفين بالبراءة **(من اللحن)**[٣] مصدر لَحَنَ كجَعَل لا من لَحِنَ كفَرِحَ، فإنَّ معناه: فطن لحجته وانتبه[٤]، أمّا اللحن من الأوَّل فيطلق على الأصوات المجعولة، وعلى اللغة، وعلى فحو الكلام ومعناه، ومنه﴿ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ﴾[٥]، وعلى الخطأ كما هنا، أي: من خطأ الإعراب وغيره **(في)** جميع **(الأقوال)** [٦]، أي: في كلِّ قول: وهو الكلام أو كلّ لفظ يدلُّ به اللسان، يعني أفعالهم وأقوالهم كلُّها صواب؛ لمجيئها على وفق الشرع المستطاب، **(صلاة وسلامًا)** بالنصب فيهما على المفعولية المطلقة، جيء بها لتوكيد العامل وتقرير معناه حالة كونهما **(دائمين)** من دام يدوم دومًا ودَوامًا وديمومة: بَقي، أي: باقيين **(متلازمين)** لزمه: كسمعه ولع به لَزْمًا ولِزومًا ولُزْمَةً ولزما

---

(١) أجاز مجمع اللغة المصري بعد الاستقراء الدقيق أن يجمع "فَعْل" على "أَفْعال" بعد أن أحصى أكثر من ثلاثمئة لفظ، وكلها موجودة في أمهات المراجع نحو: "شَكْل وأَشْكال"، و"لَفْظ وأَلْفاظ"، و"جَفْن وأَجْفَان"، و"فَرْد وأَفْراد" و"شَخْص وأشْخاص"، و"شاهد وأشهاد"، و"ناصر وأنصار"، و"صاحب وأَصْحاب"، ينظر: معجم الصواب اللغوي: ١/٥ .

(٢) ينظر: شرح لامية شيخ الإسلام: ١ / ٢٧.

(٣) اللحن: صرف الكلام عن سننه الجارية عليه، إمّا بإزالة الإعراب أو التصحيف، ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: ٢٨٨ .

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ١٢٣٠ (لحن) .

(٥) سورة محمد: من الآية: ٣٠.

(٦) (المقال) في شرح الأزهرية:٢ .

بانضمامها، ولازَمَه مُلازَمَةً، والتَزَمَه: اعتنقه، وهو كهُمَزَةٍ، إذا لَزِمَ شيئًا لا يُفارِقه[١]، أي: كلٌ منهما ملازمة الآخر غير منفكٍّ عنه، **(لا يعتريهما)** عرّاه يعروه: غشيه وآتاه كاعتراه، **(نقص)** مصدر نقص لازم متعدّ: وهو الخسران في الحظّ كالشاقص[٢]، واسم للقدر الذاهب من المنقوص، يقال: دخل عليه نقصٌ في دينه وعقله، ولا يقال نقصان[٣]، **(ولا زوال)** مصدر زال يزول: إذا انقضى وهلك أي: باقيين معًا على غاية الكمال مدى الأزمان، لا ينقصان ولا ينقطعان.

(وبعد) عبارة عن تخلّص بعض الكلام عن بعض على وجه مناسب، وهو نوع من الاقتضاب، وهي ظرف من الظروف الصالحة للزمان والمكان، والأوّل كثير، والثاني قليل، تقول في التمثيل الزماني: "جاء زيد بعد عمرو"، وفي المكاني /١٣أ/" دار زيدٍ بعد عمرو"، وتصلح هنا لهما، فهي ظرف زمان باعتبار اللفظ، وظرف مكان باعتبار الرقم، مبنيَّة على الضمّ؛ لقطعها عن الإضافة لفظًا، ونيَّة معناها متعلقة إمّا بفعل الشرط المحذوف، أو بما ناب عنه، وهو أمّا النائب عنها الواو العاطفة جملة على جملة، وعند بعض هي متعلقة بالفعل الواقع بعد الفاء أي: مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والتشهد والصلاة.

(فيقول) مضارع قال، ومن حكم القول وما تصرف منه أن لا ينصب إلَّا جملة، أو مفردًا يؤدي معنى الجملة، كقلت قصيدة أو شعرًا، والفاء للتعقيب مفصل على جملة كقوله ﷻ:﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ ﴾[٤]، ونحو توضأ فغسل وجهه، وأصل يقُول: يقْوُل، على وزن ينصر نُقلت ضمَّة عينه إلى فائه؛ فسكِّنت العين كما سكِّنت في الماضي، وليس النقل للاستثقال؛ لأنّ الحركة على حرف العلّة الساكن ما قبله لا تستثقل، وإنَّما هو ليشاكل الماضي، فصار يقول على وزن فعول[٥]، وفاعله **(العبد)**

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١١٥٨(لزمه) .

(٢) الشقص: طائفة من الشيء، وتقول أعطاه شقصًا من ماله، ونصفه ونصيفه، وَالْجمع: اشقاص، وشقاص، ينظر: تهذيب اللغة: ٨ / ٢٤٥، والمحكم والمحيط الأعظم: ٧ / ١٥١.

(٣) ينظر: تاج العروس: ١٨/١٨٨ (نقص).

(٤) سورة هود: من الآية: ٤٥.

(٥) في العبارة سهو ولعله يقصد " يفعل"، وقد لا يقصد الوزن الصرفي بل يقصد التقريب، ولو قال على وزن "يؤول" لكان أفضل .

تقدَّم معناه لغة وشرعًا، ومن معناه اللغوي قوله عليه الصلاة والسلام: « تعس عبد الدنيا والدينار»[١] أي: المنعكف على خدمتهما ومراعاتهما، واختار لفظ العبد مع ما فيه من لفظ الخضوع؛ توطئة لوصفه بلفظ (**الفقير**) بوزن فعيل من الفقر، المأخوذ من انكسار الفقار بتقديم الفاء على القاف، وهو الظهر الذي لا يبقى مع انكساره قدرةٌ، وقيل: من الفاقرة: وهي الداهية والهلاك[٢].

وفي القاموس قال: ((فَقُرَ، كَكَرُمَ، فَهو فَقيرٌ من فُقَراءَ وهي فَقيرَةٌ /١٣ ب/ مِنْ فَقائِرَ، والفِقْرَةُ، بالكسر... والفَقْرَةُ والفَقَارَةُ، بِفتحِهما: ما انْتَضَدَ منْ عِظامِ الصُّلْبِ منْ لَدُنِ الكاهِلِ إلى العَجْبِ والفَقيرُ: الكَسيرُ... والفاقِرَةُ: الدَّاهِيَةُ))[٣] انتهى، ثم يحتمل أن يكون صفة مشبّهة باسم الفاعل، فمعناه الدائم الفقر والحاجة، وهذا أولى من جعله من باب المبالغة؛ لأنّ ما يحصل في الأزمان المتطاولة أقوى مما يحصل بالكثرة في زمن واحد، (**إلى**) فضل (**مولاه**)، أي: ربه أو مالكه، أو سيده (**الغني**) ضدَّ الفقير والغنى، ك: إلى ضدَّ الفقر، وإذا فتح مدَّ، والمراد الغنى المطلق الذي لم يكن محتاجا لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله إلى ما سواه، وإنّما هو محتاج إليه كلُّ ما عداه، وإنّما اختار لفظ الفقير والغني دون غيرهما؛ إيقاعا لموافقة قول كلام الله ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾[٤]، وإنَّما قدَّم الفقير على الغني؛ رعاية للسجع، وقال: مولاه، ولم يقل: إلى الله؛ رعاية للفظ العبد، ولتحصيل المطابقة بينهما، كما بين الفقير والغنيّ، ويقال لهما جناس الطباق، وهو الجمع بين متضادَّين، أي: بين معنيين متقابلين في الجملة[٥]، أي: سواء كان التقابل حقيقيًّا أو اعتباريًّا، وبالإيجاب والسلب كما هو مقرَّر في علم البديع، ومنه قوله ﷻ: ﴿ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾[٦] ونحو: ﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[٧]، ونحو: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾[٨]

---

(١) اللفظ في صحيح البخاري: « تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمِ، وَالْقَطِيفَةِ، وَالْخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ»، صحيح البخاري: الحديث: ٤ / ٣٤ رقم ١٨٨٦.

(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢ / ٢٠٣، ولسان العرب: ٥ / ٦٢ (فقر).

(٣) القاموس المحيط: ٤٥٧ (الفَقْرُ).

(٤) سورة محمد: من الآية:٣٨.

(٥) ينظر: الكليات: ٢٧٧ .

(٦) سورة الكهف: من الآية: ١٨.

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٥٨.

(٨) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٦.

و(**خالد**) علم منقول من اسم فاعل خَلَدَ كـ: مالك، وهو بدل من العبد، أو عطف بيان، وعلى كلا الوجهين هو مرفوع اسم الشيخ، (**بن عبدالله** بن أبي بكر)' /١٤أ/ نعته، ويجوز جعله خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة، وكأنَّه قيل: مَنْ خالد ؟ فقال: هو ابن عبد الله، أو معترضة بين القول والمقول، و(**الأزهريّ**): نعت ثانٍ لخالد، أي: المنسوب إلى الأزهر الذي هو أشهر من أن يُذكر، (**قد سألني**)، يقال: سأله كذا، وعن كذا وفي كذا، بمعنى سؤالا وسُألة ومسألة، ويقال سال يسأل، كخاف يخاف، وهما يَتَساولانِ[١] والمسؤول ما سَألْتَهُ. وكهُمَزَةٍ: الكثيرُ السُّؤالِ، وأسْألَهُ سُؤْلَهُ: قَضَى حاجَتَهُ، وأمّا قولُ بِلالِ بنِ جريرٍ[٢]:

إذا ضِفْتَهُمْ أو سَآيَلْتَهُمْ وجَدْتَ بهم عِلَّةً حاضِرَهْ [٣]

فجمع بين اللغتين الهمزة في (سألته)[٤]، والياء في سايلتهم، ووزنه فعايلتهم، وهذا مثلًا لا نظير له، كذا في القاموس[٥]، وفاعل سأل (**مَنْ**) وهو اسم موصول بمعنى الذي، (**أعتقد**) أي: أتيقّن (**صلاحه**) مصدر صَلَحَ كمنع وكرم ضدَّ فسد، أي: الذي أُجزم وأتيقن بأن أفعاله وأقواله جارية على وفق الشريعة المطهرة، (**ولا تَسَعُني**) يقال: ((وَسِعَه الشيءُ، بالكسر يَسَعُه، كَيَضَعُهُ، سَعَةً، كدَعَةٍ، وزِنَةٍ، وما أَسَعُ ذاكَ: ما أُطيقُهُ...، والواسِعُ: ضِدُّ الضَّيِّقِ))[٦]، والوسع بالتثليث (الجِدَّة)[٧] والطاقة كالسعة[٨] أي: تضيق على (**مُخَالَفَتَه**) عن الدخول فيها ولا أقدر على التخلُّف عن إجابته، ويجوز أن تكون المخالفة بمعنى الخلف بضمِّ الخاء وهو اسم من الإخلاف[٩]: وهو في المستقبل كالكذب في الماضي، أو هو

---

(١) (ساولان) في المخطوط، والصحيح ما أثبته من القاموس: ١٠١٢، (سأله) .

(٢) هو: بلال بن جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب ابن يربوع التميمي، أبوه جرير الشاعر المعروف في الهجاء، كان أفضل أخوته من أبناء جرير وأشعرهم، (ت١٤٠ هـ)، ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر: ١٠/ ٤١٠ مختصر تاريخ دمشق: ٥ / ٢٥١، والأعلام: ٢ / ٧٢.

(٣) البيت من المتقارب لبلال بن جرير، ينظر: الخصائص: ٢٨٣/٢، مجالس ثعلب:١/ ٦٤، وسر صناعة الإعراب :٢/ ٩٥ .

(٤) (مسألته) في المخطوط وما أثبته من القاموس هو الصحيح، ينظر القاموس المحيط: ١٠١٢، (سألَهُ) .

(٥) ينظر: القاموس المحيط: ١٠١٢، (سألَهُ).

(٦) القاموس المحيط: ٧٧٠ (وسع) .

(٧) (الحدة) في المخطوط، والصحيح ما أثبته من الإبانة في اللغة: ٥١١/٤ .

(٨) ينظر: الإبانة في اللغة: ٥١١/٤ (حرف الواو) .

(٩) ينظر: مختار الصحاح: ٧٨ (خ ل ف) .

أن تعد عِدَةً ولا تنجزها[١]، فإن الشيخ لمَّا نصَّب نفسه للتأليف والتبيين والتوضيح لما ألّفه /١٤ب/ كان وَعْدًا للطالب بذلك، فكان عليه الوفاء بوعده، فمعنى لا يسعني: لا يجوز لي ترك ما سألني فيه **(أن أشرح)**، أي: شرح بمعنى أفتح وأكشف، وأوضّح **(مقدِّمتي)**، وهو إمّا من " قدّم" اللازم أو المتعدي، فمن الأوَّل: ليس في دالها المكسّر؛ لأنَّ "قّدم" اللازم بمعنى تقدَّم بنفسه، فهي بمعنى متقدِّمة بنفسها، ومن الثاني: ففي دالها الكسر والفتح، فبالكسر اسم فاعل؛ بمعنى: إنَّها تقدِّم من اعتنى بها وفهم معناها على غيره، وبالفتح اسم مفعول بمعنى أنَّها قُدِّمَتْ لما اشتملت عليه مما يقتضي تقديمها، والكسر هو المختار.

قال في القاموس: ((وقَدَمَ القَوْمَ، كنَصَرَ، قَدْمًا وقُدُومًا وقَدَّمَهُم واسْتَقْدَمَهُم: تَقَدَّمَهُم... ومُقَدِّمَةُ الجَيْشِ، وعن ثَعْلَبٍ فَتْحُ دالهِ: مُتَقَدِّموهُ، وكذا قادِمَتُهُ وقُدامّاهُ، ومن الإِبِلِ: أولُ ما تُنْتَجُ وتُلْقَحُ، ومن كُلِّ شيءٍ: أولُهُ، والناصِيَة والجَبْهَة))[٢] انتهى.

وفي الاصطلاح: هي الألفاظ المخصوصة الدالّة على المعاني المخصوصة على المختار.

و**(الأزهريَّة)** بالنصب: صفة لمقدّمة على إثبات الياء فيها، يعني بإضافة الياء التي هي ضمير المتكلِّم كما هو في غالب المقدِّمة، وبالجرِّ على الإضافة البيانية للمقدِّمة على خلوها من الضمّ كما في بعض النسخ، أي هي الأزهريَّة الكائنة **(في علم العربية)** نسبة إلى عرب محركًا.

قال العيني[٣] : ((إنهم نسبوا إلى عربة، بِفتْحَتَيْنِ: وَهِي من تِهَامَة))[٤]، انتهى.

والإضافة بيانية والألف واللام لتعريف العهد الخارجي[٥] أي: العلم المعيَّن المعلوم عند أهل هذا الفن،

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٨٠٧ (خلف) .

(٢) القاموس المحيط: ١١٤٧ (القَدَمَ) .

(٣) هو: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف العنتابي بدر الدين العيني ولد سنة: (٧٦٢ هـ)، كان إماما عارفًا بالغربية والتصريف وغيرهما من العلوم، له مصنفات عديدة منها: عمدة القاري شرح بصحيح البخاري، وشرح معاني الأثار، وطبقات الحنفية، وشرح الهداية في الفقه، (ت ٨٥٥هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢ / ٢٧٥، والأعلام: ٧ / ١٦٣، ونظم العقيان في أعيان الأعيان:١ / ١٧٤ .

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١٣ / ١٠٠.

(٥) وهي لام يشار بها إلى جماعة معينة من الأفراد نحو: جاء القاضي، إذا لم يكن في البلدة إلّا قاضٍ واحد، ينظر: اتقان الصنع: ٨ .

والمراد علم النحو[١] /١٥أ/، وإلّا فعلم العربية ينقسم إلى اثني عشر قسمًا، اللغة، والصرف، والاشتقاق والنحو، والمعاني، والبيان، والعروض والقافية، والخطُّ، وقرض الشعر، وإنشاء الرسائل والخطب والمحاضرات، ومنه التواريخ، وأمّا البديع فقد جعلوه ذيلًا لا قسمًا برأسه.

قال السيرامي[٢] في حاشية على المطوَّل[٣]: علم العربية هو العلم الباحث عن أحوال اللفظ صحَّة وفسادًا، فالباحث عن أحوال جوهر اللفظ ومادته: لغة، وعن أصله وفروعه: اشتقاقا، وعن هيئته تصريفًا، وعن أحوال آخره إعرابًا وبناء: نحو، وعن حال مطابقته لمقتضى الحال: المعاني، وعن اختلافه في التعبير به عن المعنى الواحد وضوحًا وخفاء: البيان، وعن محاسنه: البديع، وعن رويّه: العروض، وعن آخر الوزن: القافية، وعن كيفيته: النظم، وترتيبه: قريض الشعر، وعن كيفية ترتيب المنثور إنشاء: الرسائل والخطب، وعن إيراده في الكتابة: علم الخطِّ، فهذه (اثنا)[٤] عشر علمًا[٥]، انتهى.

وقد يطلق علم العربية ويراد به المتعلق بالإعراب وهو النحو المؤلف فيه هذه المقدِّمة **(التي أمليتها لبعض الطلبة)** جمع طالب، من طَلَبَه طلبًا بالتحريك، وتطلّبه واطّلبه ك: افتعله، حاول وجوده وأخذه[٦]، والإملاء حكاية قولك لغيرك، **(شرحًا)** منصوب على المفعوليَّة المطلقة؛ لتقوية العامل وتقرير معناه، ولمَّا كان الشرح تبيين الكلام وتوسعه، وربَّما طال فيه الكلام، فقصرت عنه الأفهام بحصول الملال، لم يطلق السائل في سؤاله الشرح بل خصصَّه /١٥ب/، بقوله: **(لطيفًا)**، إمّا من "لَطَفَ" ك: نصر لُطفًا بالضمّ: رفق ودنا، أو من "لَطُفَ" ك: كرم لطفًا ولطافة: صغر ودقَّ لطفه، بمعنى صغره[٧].

فعلى الأوَّل: المراد أنَّه شرح قريب التناول لطالبيه، سهل لا يتعسّر فهمه على رائيه.

---

(١) النحو: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل: النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده، ينظر: التعريفات: ٢٤٠.

(٢) هو: يحيى بن يوسف أبو سيف بن محمد بن عيسى نظام الدين السيرامي،المصري الحنفي، عالم بالمعقولات، والمنطق والبيان، وعالم بالفقه وغيره من العلوم، له شرح على المطول، مات بالطاعون سنة (٨٣٣هـ) .
ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٠/ ٢٦٦، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٦، والأعلام: ٨/١٧٨.

(٣) المطوَّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ).

(٤) (اثني) في المخطوط .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ١٠٩، (طلب) .

(٧) ينظر: القاموس المحيط: ٨٥٣، (لطف) .

والمراد على الثاني: أنَّه صغير حسن الوضع، بديع الصنع، وأيضًا اللطيف كون الجسم شفافًا لا يحجب البصر عن إدراك ما وراءه، فكأن معانيه ظاهرة بادية بنفسها، ولا تحجبها الألفاظ لعذوبتها وسلاستها، ومن أسماء الله تعالى اللطيف، ومعناه الرؤوف، أي: الشديد الرحمة بعباده، فهل السائل طلب الرفق بالمبتدئين، بأن يجعل ذلك الشرح على قدر عقولهم، بحيث لا تضيق عنه صدورهم، **(فأجبته إلى ذلك)** الذي طلبه بالشروع فيه حال كوني **(طالبًا[١] للثواب)**، لغة الجزاء، وعُرِّف الثواب: بأنَّه إيصال النفع إلى العبد على طريق الجزاء[٢]،**(وترغيبًا)** مصدر رغب مضارع رَغِبَ فيه كسَمِعَ، رغبًا بالفتح والضمّ، ورغبة، أراده ومال إليه[٣]، ثم الواو عاطفة على طالبًا، أي: ومرغبًا، وإمّا عاطفة جملة على جملة أي: وفعلت ذلك لأجل الترغيب **(للطلّاب)** جمع طالب اسم فاعل طَلَبَه، حاول وجوده وأوجده، أي: طالبي هذه المقدِّمة للاشتغال بها؛ فإنّ النفس تميل إلى تحصيل الفائدة بسهولة، خصوصًا إذا كانت كثيرة، من ألفاظ قليلة موضّحة مبيّنة منكشفة، وهذا الشرح واضح موضّح **(جَعَلَه اللهُ خالصًا لوجهه الكريم)** [٤]، أي: لتعظيم ذاته وإجلالها /١٦أ/ ليس فيه رياء، قال في القاموس: ((أخلص لله: ترك الرياء)) انتهى[٥].

فإن قلت: قوله أوَّلًا طالبًا للثواب ينافي قوله ثانيًا خالصًا، فإنّ الخالص لوجهه تعالى عند القوم هو الذي يكون القصد به تعظيم ذاته من غير أن يشرك معه طلب ثواب، ولا نجاة من عقاب، فلا يعبدونه طمعًا في ثوابه، ولا خوفًا من عقابه، وإنَّما يعبدونه تعظيمًا له بامتثال أمره، وهو الفعّال لما يريد، والأدب بترك التعرض للسيِّد من شأن العبيد، وهذا هو المقام الأكمل.

قلت: طلبه للثواب أوَّلًا على الإجابة لذلك السائل، لا على نفس الشرح، ويمكن أن يقال: إنَّ الشيخ ـ رحمه الله ـ كان في مقام التعليم والتربية، ولا تكون التربية إلّا بحسب الترقيَة مِنْ الأدنى إلى الأعلى، فلأجل ذلك أتى بذينك الطلبين، فإنّ النفوس جُبِلَتْ على حبِّ مَنْ أحسن إليها لأجل الإحسان، فإذا تمكَّن منها ذلك الحبّ اشتغلت بذات المحبوب، ولم يكن لها سواه مطلوب، فلم تلتفت إلى ما سواه، بل لم ترَ إلّا إيَّاه .

---

(١) (طلبا) في شرح الأزهرية: ٢.

(٢) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهرية: لوحة: ٦ أ.

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ٩٠، (رغب) .

(٤) (الكريم) زيادة من الأزهرية: ٢ .

(٥) القاموس المحيط: ٦١٨،(خَلَصَ).

(وموجبًا)، لا خفاء أنّ الأعمال لا توجب على الله شيئا، فما على الإله شيء يجب، أمّا هو ﷻ فله أن يوجب ما شاء على من شاء، كيف شاء ولو على نفسه، قال ﷻ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾(١)، فجعله ذلك الشرح موجبا **(للفوز)**، أي: للظفر بالمطلوب **(لديه)**، لدى بالدال المهملة: كرمى لغة في لدن، أي: عنده؛ إنّما هو من باب التفضيل منه والإنعام، لا من باب أنَّ الشرح مؤثر للإلزام الذي /١٦ب/ لا ينفك عن الملزوم، **(إنّه)** بكسر همزة "ان" وفتحها، فالأوّل: على التعليل المستأنف، والثاني على تقدير دخول اللام، أي: لأنّه **(على ذلك)** (٢)، المطلوب وغيره من الممكنات، **(قدير)** بمعنى قادر تام القدرة، من القدر محرّكًا: وهو القضاء والحكم والطاقة، والقدرة صفة أزليّة تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال.

(وبالإجابة) أي: بإعطاء عين المطلوب حالًا، **(جدير)** بالجيم والدال المهملة بوزن فعيل مفتوح الفاء مكسور العين، أي: خليق لا يفارقه الاتّصاف بالإعطاء والقدرة على العطاء، ومقام الكرم الأليق به تنجيز النعم، وتقديم المعمول فيه إشارة للحصر، فكأنه قال: لا يقع منه إلَّا الإجابة لسعة كرمه وفضله. نعم، الإجابة وقعت قطعًا؛ لكنها قد تكون بإعطاء عين المسؤول، وذلك مظنّة السؤال، وقد تكون بإعطاء عوض أصلح، كدفع نقمة، أو حصول نعمة، وقد تؤخر للآخرة كما نطق به أخبار فاخرة منها خبر مسلم: « ما من عبد يدعو الله تعالى بدعوة ليس فيها قطيعة رحم ولا إثم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث إمّا أن يعجل له دعوته، وإمّا أنْ يدَّخرها له في الأخرة، وإمّا أن يدفع عنه من البلاء بقدره»(٣)، وجاء في الأثر: إنّ عبدًا يُبعثُ فيقول الله له، ألم آمرك برفع حوائجك إليَّ ؟ فيقول رفعتها، فيقول الله: ما سألت شيئا إلّا أجبتك؛ لكن أنجزت البعض في الدنيا والبعض مدخر لك فخذه الآن، فيقول العبد: ليته لم تُقضَ لي حاجة في الدنيا، نعم يكفي الداعي / ١٧أ/، عوضًا ما ألهمه من مناجاة الله، وطلبًا منه الضراعة إليه بذل انكساره، وخضوع افتقاره، بل هو عين العطاء، أزال الله عن أعيننا الغطاء، وجعلنا من الخواص، وأهل حضرة الاختصاص.

---

(١) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤.

(٢) (على ما يشاء) في شرح الأزهرية: ٢ .

(٣) في مسلم: « لَا يَزَالُ يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أو قَطِيعَةِ رَحِمٍ، مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا الِاسْتِعْجَالُ؟ قَالَ: يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ وَقَدْ دَعَوْتُ، فَلَمْ أَرَ يَسْتَجِيبُ لِي، فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدَعُ الدُّعَاءَ»، ينظر: صحيح مسلم: ٤ / ٢٠٩٦، رقم الحديث: ٢٧٣٥.

[باب الكلام]

[الكلام عند اللغويين]

ولمَّا كان الكلام هو المقصود بالحقيقة، إذ به يقع التفاهم والتخاطب بدأ بتعريفه، فقال: **(الكلام)**[١] بفتح الكاف، واعلم أنَّ اللفظ تارة يطلق ويراد به معناه، كما في قولك: زيد قائم، أي: الذات المخصوصة، وأُخرى يراد به نفسه كما في قولك: زيد مبتدأ، أي: هذا اللفظ كما هنا[٢]، واللام في الكلام للحضور؛ بدليل قوله فيما سيأتي: عبارة، أي هذه الصيغة الحاضرة المشتملة على كلام، يعني مفسرها، **(عند)** كلمة لحضور الشيء ودنوه، مثلث الأوَّل ساكن النون، ظرف في المكان والزمان غير متمكّن، تقول: عِنْد الليل وعِنْد الحائط، ويستعمل غير ظرف، يقال: عندي كذا، فيقال أولك عند، فقد استعمل غير الظرف ، ويراد به القلب والمعقول، وقد يغرى بها، فيقال: عندك زيدًا، أي: خذه، وقد أدخلوا عليه من حروف الجرِّ "مِنْ" وحدها، كما ادخلوها على "لدن": قال ﷻ:﴿ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾[٣]، وقال سبحانه:﴿ مِّن لَّدُنَّا ﴾[٤]، ولا يقال: مضى إلى عنده، ولا إلى لدنه، وإذا دخلت عليها اللام كانت بمعنى الناحية، فيقال: جئت من لعند، أي: من الناحية، وإذا كانت محركة النون فهي كنَصَرَ وكَرُمَ /١٧ب/ بمعنى: مال وخالف، فيقال: عَنَدَ عن الطريق، والعَنَدُ بالتحريك الجانب، يقال: هو يمشي وسطًا لا عَنَدًا، وعند ساكن النون، مال، وعن الحق خالفه، وردَّه عارفًا به، فهو عنيد وعاند[٥] .

---

(١) قال بفتح الكاف؛ لأنَّ كِلام بكسر الكاف تعني الجروح، وإنْ كان كلاهما مشتقّ من (الكلْم) بتسكين اللام وهو الجرح، فكلاهما يحمل معانيَ لها تأثير في النفس، قال الشاعر:

جراحات السنان لها التئام* ولا يلتام ما جرح اللسان .**

ينظر: شرح الجامي على الفوائد الضيائية: ١/١٨ .

(٢) أراد أنَّ اللفظ يختلف في مفهومه عند اللغويين والنحويين، فاللفظ عند اللغويين ما وضع لمعانٍ في أوّل وضعه لا يخرج عنها كالأسد، فهو لفظ وضع للحيوان المفترس ولا يشاركه فيه غيره، أمّا النحاة فينظرون إلى اللفظ وعلاقته في التركيب مع الألفاظ الأخرى .

(٣) سورة الأنبياء: من الآية:٨٤.

(٤) سورة النساء: من الآية: ٦٧.

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢ / ١٩ ٠

والمراد به في اصطلاح **(اللغويين)** جمع لُغوي بضمِّ اللام منسوب إلى لغة العرب، وهي اللفظ الموضوع لمعان، وفي القاموس: اللغة أصوات يعبر بها كلُّ قوم عن أغراضهم(١)، ويقال: لَغِيَ به كرضي لغيًا: لَهَجَ به، وأمّا لَغِيَ لغوًا فمعناه تكلَّم وخاب، ولغى في قوله كـ: سعى ودعا ورضى، لغًا وملغاة أخطأ، وكلمة لاغية فاحشة(٢).

والكلام مبتدأ، وخبره: **(عبارة)** كعبادة مصدر عَبَرَ، كـ: نصر بمعنى: فسر، أي: مُعَبَّر به **(عن القول)**، وتقدّم معناه، وفي القاموس: ((الكلامُ القولُ أو كُلُّ لَفْظٍ مَذَلَ به اللِسانُ، تامًّا أو ناقِصًا، وجمعه أقوال، وجمع الجمع أقاويل، والقول في الخير والقالُ والقيلُ والقالَةُ في الشَّرِّ، أو القَوْلُ مَصْدَرٌ والقيلُ والقالُ اسْمانِ له، أو قالَ قَوْلًا وقيلًا وقَوْلَةً ومَقَالَةً ومَقالًا))(٣)، انتهى.

(و) عبارة أيضًا عند اللغويين عن **(ما)**.

فائدة: "ما" تأتي اسميَّة وحرفيَّة، والاسميَّة إمّا أن تكون معرفة ناقصة، وهي الموصولة، أو تامَّة وهي نوعان:

عامَّة: أي مقدَّرة بقولك: الشيء، وهي التي لم يتقدّمها اسم، تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو قوله ﷻ: ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾(٤) أي: فنعم الشيء هي، والأصل فنعم الشيء إبداؤها؛ لأنّ الكلام في الإبداء /١٨أ/ لا في الصدقات ثم حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه فارتفع، وخاصَّة: وهي التي تقدَّمها ذلك(٥)، فاعلم.

و"ما "هنا عامَّة فتفسَّر بشيء، أي شيء **(كان مكتفيًا)**، أي: مستغنيًا **(بنفسه)**، هذا من عطف العام على الخاص، أي: غير محتاج إلى ضميمة في أداء المعنى المراد من الإتيان به، سواء كان ذلك

---

(١) أصل هذا التعريف لابن جني، وقد نقله صاحب القاموس، ينظر: الخصائص: ٣٤/١، والقاموس المحيط:١٧١٥ (اللغو).

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ١٣٣١،(اللُّغَةُ).

(٣) القاموس المحيط:١٠٥١، (قَوْلُ).

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١.

(٥) وهي التي يتقدمها اسم، وهي بذلك تكون معرفة، نحو: غسلته غسلا نعما، وأكثر النحاة لا يثبت مجيء (ما) معرفة تامة، ينظر: شرح الغلبولي المسمّى تحفة الأخوان:١٧٤ .

الشيء لفظًا، أو إشارةً، أو نصبًا، أو لسان حال، أو كتابةً، واشترط الشَّلَوْبين[١] أن يكون المكتوب بحيث يعبر عنه اللفظ المفيد اصطلاحًا، قال: فلو كتب "قام" وحده لا يُسمَّى كلامٌ [٢].

واعترضه الجمال بن هشام[٣]، بأنّ تسمية الخطِّ كلاما مجاز، أي: في اللغة، فلا يشترط فيه ما ذكر، انتهى[٤] .

فهذان قولان في الكلام لغويَّان، **(كما)** أي: مثل، أو على ما **(ذكره)**، الذِّكْرُ بكسر الذال المعجمة وضمِّها وسكون الكاف: الحِفْظُ للشيءِ، كالتَّذْكارِ، وبالكسر فقط: الصِّيتُ والثَّناءُ، والشرفُ، والصلاةُ، والدعاء والكتاب فيه تفصيل الدين، ومن الرجالِ: القويُّ الشجاعُ، ومن المَطَرِ: الوابِلُ الشديدُ، ومن القول: الصُّلْبُ المَتينُ، والشيءُ يجري على اللسان[٥] كما هنا، أي: قاله الشيخ مجد الدين[٦] **(في)** كتابه **(القاموس)**، أي: المسمَّى بهذا اللفظ؛ وإنَّما سمَّاه وهو معظم ماء البحر؛ لأنَّه البحر الأعظم في اللغة[٧].

---

(١) هو: الأستاذ أبو عليّ عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأشبيلي الأزديّ الأندلسيّ المعروف بالشلوبين نسبة إلى حصن شلوبينية بجنوب الأندلس، ولد سنة: (٥٦٢هـ)، وله مصنفات كثيرة منها: تعليق على كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح، وحواشي الإفصاح، (ت: ٦٤٥هـ). ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢ / ٣٣٢ – ٣٣٤، ووفيات الأعيان: ٣ / ٤٥٢، والوافي بالوفيات: ١٦ / ١٠٣،

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزوليّة الكبير للشلوبين: ١٩٦/١.

(٣) هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ولد ومات في مصر كان إمامًا في العربية، وله تصانيف كثيرة منها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشذرات الذهب، وأوضح المسالك، وعمدة الطالب شرح تصريف ابن الحاجب، ورفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة، والجامع الصغير والكبير في النحو وغيرها من التصانيف (ت: ٧٦١هـ). ينظر: الأعلام: ٤ / ١٤٧ وإنباه الرواة: ٤ / ٢٩٣، والجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: ١ / ٧٧.

(٤) لا يرى ابن هشام أنّ المكتوب كلامٌ؛ لخلوه من اللفظ، فاللفظ هو الصوت الذي يخرجه الأنسان بحروف معينة، وحدَّه بقوله: مفيد؛ حتى يخرج ما لم يكن مفيدًا من الأصوات التي ليس لها معنى، ينظر شرح شذور الذهب: ١٥/١.

(٥) ينظر: القاموس المحيط: ٣٩٦،(ذكر).

(٦) هو: الإمام اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروز آبادي، ولد في بلاد فارس سنة: (٧٢٩هـ)، له تصانيف منها: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، وشرح قصيدة بانت سعاد، والمرقاة الوفية في طبقات الحنفية، (ت ٨١٧هـ). ينظر: فهرس الفهارس: ٩٠٧/٢، والوفيات والاحداث: ١ / ١٦٩، الأعلام: ٧ / ١٤٦.

(٧) ينظر: القاموس المحيط: ٥٦٧، (قمس) .

واعلم أنَّ قوله: كما ذكره... إلخ، يقتضي أنَّ هذه العبارة التي ذكرها المؤلف هي عبارة القاموس بعينها، وليست كذلك، بل فيها زيادة ونقص، فالزيادة قوله: عبارة عن، والنقص /١٨ب/ في قوله: وما، إذ قد أسقط الهمزة قبل الواو، وعبارة القاموس بعينها هي:((الكَلامُ: القولُ، أو ما كان مُكْتَفياً بنَفْسِه، وبالضمّ : الأرضُ الغلِيظَةُ، وقرية بطَبَرِسْتانَ))[١] انتهى.

وإنَّما اقتصر على هذين؛ تبعًا للقاموس في اقتصاره عليهما؛ لكونهما مُعتَمَدين عند أهل اللغة، أمّا غيرهما فمن الغث الذي صرفه عن كتابه كما أخبر به هو.

وقد أجاب البعض عن المؤلف بأنَّه إنَّما اقتصر على هذين القولين؛ لأنَّهما أنسب بالمعنى الاصطلاحي؛ لأنَّ الأوَّل اعتُبِرَ فيه كونه مفيدًا، فكانا أولى بأن يجعل النقل منهما إليه، وإلا فالكلام يُطلق على الحديث الذي هو التكلم، قال الشاعر[٢]:

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ: صَحِيح ذَاكَ لَوْ كانَا

ويطلق على ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد عند البعض[٣]، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى "قام زيد"، أو قعد عمرو، أو نحو ذلك، فيسمَّى ذلك الذي تخيلته كلامًا، وبهذا علمت أنَّ إطلاق الكلام على ما في النفس ليس مخصوصًا بالمتكلمين.

---

(١) القاموس المحيط: ١١٥٥، (الكلام).

(٢) البيت من البسيط، بلا نسبة في: شرح شذور الذهب: ١ / ٢٤، وشرح التسهيل: ٣ / ١٢٣، و ارتشاف الضرب: ٥ / ٢٢٦٥، ومعجم الشواهد النحوية: ٨ / ٢٩.

والشاهد فيه قوله: "كلامك هندًا" فإن "كلام"، اسم مصدر عمل عمل المصدر، فرفع فاعلًا، وهو الكاف في " كلامك"، ونصب مفعولًا به هو قوله: "هندًا، وهذا الوجه أجازه الكوفيون والبغداديون، أمّا البصريون فمنعوا عمل اسم المصدر عمل المصدر وأضمروا أفعالًا تعمل فيها، ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٦٤-٢٢٦٥، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٣٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/١٩ .

[الكلام والمعنى عند المتكلمين]

ففي كلام المصنف نظر، حيث قال: **(وفي اصطلاح)** أي: مصطلح، أي: يعني في الألفاظ المتفق على استعمالها لمعانٍ عند **(المتكلِّمين)** جمع متكلِّم: وهم أهل أصول الدين، وسُمُّوا متكلِّمين واشتهروا بذلك؛ لأنّ الكلام عنوان مباحثهم، أو لأنَّ بحث الكلام أشهر مباحثهم، وأكثر نزاعًا عندهم، **(عبارة)** أي: معبر به **(عن المعنى)** مصدر ميمي: وهو المبدوء بميم زائدة لغير /١٩أ / المفاعلة، وهو لغة: المقصود[١]، قال في القاموس:((بالقَوْلِ كذا: أرادَ. ومَعْنَى الكلامِ ومَعْنِيُّه ومَعْناتُه ومَعْنِيَّتُه: واحِدٌ))[٢] انتهى.

وقال السيد[٣] في حواشي القطب[٤]:((المعنى إمّا (مفعل)[٥] كما هو الظاهر من عنى يعني: إذا قصد، أي: المقصد، وإمّا مخفف "معنى" بالتشديد اسم مفعول منه، أي: المقصود))[٦] انتهى.

ولا يُقال: فتح النون مانع من هذا الحمل؛ لأنَّا نقول بعد التخفيف أبدل الكسر بالفتح على خلاف القياس، أو نقول: الاحتمال الثاني مبنيٌّ على أن تقرأ المعنى بكسر النون، تأمل.

---

(١) ينظر: دستور العلماء: ٣/ ١٩٧ .

(٢) القاموس المحيط: ١٣١٦(عَناهُ).

(٣) هو: عليّ بن محمد بن عليّ الحنفيّ الشريف الجرجانيّ، ولد سنة:(٧٠٤) هـ، وله مصنفات كثيرة منها: حاشية على المطوَّل، وشرح الواقف للعضد، وشرح التجريد للنصير الطوسيّ، وشرح القسم الثالث من المفتاح، (ت٨١٦ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢ / ١٩٦، والتاج المكلّل: ١ / ٣٩٦، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢ / ٣٨٨.

(٤) هو: محمد بن محمد الرازي المعروف بالقطب التحتاني، وسمّي بالتحتاني تمييزًا له عن قطب آخر، عالم بالحكمة والمنطق، له تصانيف منها: الإشارات، وشرح الحاوي، وشرح المطالع، وحاشية على الكشاف، وحاشية على متن الشمسية في المنطق، (ت ٧٦٦)هـ. ينظر: الدرر الكامنة: ٦ / ٩٩، وبغية الوعاة: ٢ / ٢٨١، والأعلام: ٧ / ٣٨، وديوان الاسلام: ٤ / ١٥.

(٥) (شغل منه) في المخطوط، والصحيح ما أثبته من حاشية الجرجاني: ٣٥.

(٦) حاشية الشريف الجرجاني على شرح القطب الرازي على متن الشمسية في المنطق: مخطوط: ٣٥.

وأمّا في الاصطلاح، فقال الدماميني[١] في شرحه على المغني:((والأصل مصدر عَنى زيدٌ بلفظه كذا عنايةً، ومعنى، وتَعنّاة [٢]، ثم يستعمل مرادًا به المفعول، أي: المعنى بتشديد الياء كما في قولهم: "هذا الثوب نسج فلان" أي: منسوجه))[٣].

قلت: ولا يمتنع أن يكون اسم مكان مفعلًا بمعنى القصد؛ لأنَّه قَصد بذلك اللفظ، انتهى.

تنبيه: فيفسر اصطلاحًا بأنَّه ما يراد من اللفظ.

تنبيه: ما قيل من إطلاق المصدر على المفعول إنَّما سُمِعَ في غير المصدر الميمي مردود بأنَّ عدم سماعه لا يمنع صحته فيه، فاعلم.

وتعريف المعنى بما يراد من اللفظ جارٍ على ما عرَّفه به المنطقيون: من أنَّه الصورة الذهنية التي وضع اللفظ بإزائها[٤]، أي: من حيث إنّ المتكلِّم عناها به، أمّا أنَّه من حيث إنّ السمع فهمها منه فيسمى مفهوما، وجارٍ أيضًا على ما رجَّحه حذاق الأصوليين، من أنَّ اللفظ موضوع للمعنى الخارجي /١٩ب/ لا للحاصل في الذهن[٥].

والحاصل: أنَّ تفسير المعنى بما يُراد من اللفظ جارٍ على المذهبين لصدقه بكلٍّ منهما، والمرادُ بالصور الذهنية المعلوماتُ من حيث إنَّها حاصلة في الذهن.

ثم اعلم أنَّه كما يُسَمَّى معنى ومفهوما بالاعتبار السابق، يسمَّى أيضًا مدلولًا من حيث إنّ اللفظ يدلُّ عليه، ومن حيث كون الموضوع له اسما يُسّمَّى مسمًّى، والمسمَّى أعمُّ من المعنى في الاستعمال؛ لتناوله الأفراد، والمعنى قد يختصُّ بنفس المفهوم، مثلا يقال لكلٍّ من زيد وبكر وعمرو مسمًّى للفظ

---

(١) هو: بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سلمان المخزومي القرشي، ولد سنة: (٧٦٤هـ)، له مصنفات منها: جواهر البحور في العروض، وشرح البخاري، وشرح التسهيل، (ت، ٨٣٧هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٦٦ وشذرات الذهب: ٩ / ٦٠.

(٢) كذا في المخطوط، وفي شرح المغني: ١٣/١ (ومعناة) .

(٣) شرح المغني للدماميني:١٣/١.

(٤) ينظر: حاشية الجرجاني على شرح القطب الرازي: ٢٣ .

(٥) اختلف العلماء في وضع اللفظ على مذاهب:

الأوَّل: أنَّه موضوع للمعنى الخارجي أي الموجود في الخارج لاستقرار أحكامه.

والثاني: للمعنى الذهني، وإن لم يطابق الخارج، لدوران الألفاظ مع المعاني الذهنية وجودًا وعدمًا، فإن من رأى شبحًا من بعد تخيله طللًا سمّاه طللًا، فإذا تحرّك فظنه شجرًا سماه شجرًا، فلما قرب منه ورآه رجلًا سماه رجلًا.

والثالث: أنّه موضوع للمعنى من حيث هو أعمّ من الذهني والخارجي .

ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٢٣٧/٢-٢٣٨، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع: ١٤١ .

الرجل، ولا يقال: إنَّه معناه، والمدلول أعمُّ من المسمَّى؛ لتناوله المدلول التضمنيّ والإلتزاميّ دون المسمَّى، **(القائم)** بمعنى المتصور المتخيل **(بالنفس)** المدلول عليه بالعبارة.

ومن هذا اعلم أنَّ تسمية النظم المخصوص الذي ليس من تأليف المخلوقين، الموضوع في المصحف المقروء بالألسنة كلام الله؛ إنَّما هو باعتبار دلالته على الكلام النفسيّ(١).

[الكلام عند النحويين]

(و) الكلام **(في اصطلاح النحويين)**، جمع نَحْويّ، نسبة إلى النحو، **(أيْ)**: بالفتح والسكون، وتأتي على وجهين: حرف للنداء القريب، أو البعيد، أو المتوسط على خلاف في ذلك (٢)، قال الشاعر(٣):

ألم تسمعي أيْ عَبْدَ فِي رَوْنق الضُّحَى بكاءَ حمامات لَهُنَّ هَديلُ

وفي الحديث (أيْ رَبِّ)(٤) وقد تُمَدُّ ألفها، وحرف تفسير كما هنا، وما بعدها وهو هنا **(في عُرْفِهِم)** عطف بيان على ما قبلها، وهو قوله: في اصطلاح، أو بدل له لا عطف نسق، خلافًا للكوفيين ومن تابعهم(٥)، والعُرْفُ المعروف بمعنى التعارف /٢٠أ/ بينهم **(عبارة)** أي: معبَّر به **(عمَّا أي: مؤلف)** أي: مجتمع، ولم يقل مرَكَّب؛ لأن التأليف كما قيل: أخصُّ؛ إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الأُلفة بين الجزئين(٦)، **(اشتمل)** من اشتمل بالثوب: أداره على جسده كلِّه حتى لا يخرج منه يده، وعليه الأمر

---

(١) "القائم بالنفس" أي أنّ لفظ (كلام) عند المتكلمين إذا أطلق ينصرف للصفة النفسية القديمة المنزهة عن الحروف والأصوات القائمة بذات الله تعالى، أمّا المعنى القائم بأنفسنا الحادث فلا يسمَّى كلامًا باصطلاحهم، ينظر: حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية: ٩ .

(٢) أي: إذا كانت للنداء فيها أقوال: الأوَّل: أنّها للقريب كالهمزة، وعليه المبرد والجزولي .

الثاني: أنها للبعيد كـ "يا"، وعليه ابن مالك .

الثالث: أنّها للمتوسط البعد، ينظر: همع الهوامع: ٢ /٣٤.

(٣) (هدير) في المخطوط البيت من الطويل لكثير عزة، الديوان: ١/ ٨٥.

(٤) من قوله ﷺ: « أنا فَرَطُكم على الحوض، فمن وَرَد أَفلح، ويؤتَى بأقوام فيؤخذُ بهم ذاتَ الشَّمال، فأقول: أَي ربّ فيقال: مازالوا بعدَك يرتدُّون على أعقابهم »، مسند أحمد، تحقيق: الشاكر: ٣ / ٦٥، رقم: ٢٣٢٧ .

(٥) إنّما رُفِض قول الكوفيين لوجوه وهي: أنَّ العاطف لا يصلح سقوطه دائما، والآخر: لا يكون العاطف ملازمًا لعطف الشَّيْء على مرادفه، ينظر: مغني اللبيب: ١٠٦.

(٦) ينظر: شرح ألفيّة ابن معط لابن القواس: ١/١٩٥.

أحاط به[١]، أي: احتوى مجموع ذلك المؤلف **(على)** جميع **(ثلاثة أشياء)**، أي: على كلِّ واحد منها وهي جمع شيء.

وفي القاموس: ((الشيءُ جمعُهُ أشيَاءُ وأَشْيَاواتٌ وأشَاواتٌ وأشاوى، وأصْلُهُ: أَشَايِيُّ بثلاث يَاآتٍ، وقَوْلُ الجوهرِيّ: أصْلُهُ أشَائِيُّ ـ بالهَمْزِ ـ غَلَطٌ، لأنَّهُ لا يَصِحُّ هَمْزُ الياءِ الأولى لِكَوْنِها أصْلاً غَيْرَ زَائِدَةٍ، كما تَقُولُ في جمع أبْيَاتٍ: أبابِيتُ فلا تُهْمَزُ الياءُ التي بَعْدَ الألِفِ، ويجمع أيضا على أشياء، وحكي (أشيايا)[٢]، وأشاوهُ غَرِيبٌ ؛ لأنه ليس في الشيء هاء، وتصغيره شُيَيْءٌ لا شُوَيءٌ أو لُغَيَّة، عن إدريس بن موسى النحوي[٣]، وحكايةُ الجوهريِّ عن الخَلِيلِ: أنَّ أشْيَاءَ فَعْلاءُ، وأنَّها جَمْعٌ على غيرِ واحِدِهِ، كَشَاعِرٍ وشُعَرَاءَ إلى آخره، حكايَةٌ مُخْتَلَّةٌ ضَرَبَ فيها مَذْهَبَ الخَلِيلِ على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ[٤] ولم يميز بينهما؛ وذلك أنَّ الأَخْفَشَ يَرَى أنها أفْعِلاءُ[٥]، وهي جَمْعٌ على غيرِ واحِدِهِ المستعمل كَشاعرْ وَشُعَراء، فإنه جمع على غير واحد؛ لأنَّ فاعِلًا لا يُجْمَعُ على فُعَلاءَ، وأمّا الخَلِيلُ فَيَرى أنها فَعْلاءُ نائِبَةٌ عن أفعالٍ وبَدَلٌ منه[٦]، وجَمْعٌ لواحِدِها المستعمل وهي[٧] شيءٌ، وأمّا الكِسَائِيُّ[٨] فَيَرَى أنها أفْعالٌ، كَفَرْخٍ /٢٠ب/ وأفْراخٍ، تُرِكَ صَرْفُها لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ؛ لأنَّها شُبِّهَتْ بِفَعْلاءَ في كَوْنِها جُمِعَتْ على أَشْيَأواتٍ

---

(١) ينظر: العين: ٦/٢٦٦ (ش ل م) .

(٢) (أشايا) في المخطوط، وما أثبته من القاموس: ٤٤ – ٤٥،(الشَيْءُ).

(٣) لم أجد له ترجمة ٠

(٤) هو: سعيد بن مسْعَدَة أبو الحسن الأَخفش الاوسط، عالم بالنحو واللغة والأدب كَانَ مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بَلخ. سكن البصرة وقرأ النحو على سيبويه، وصنف كتبا، منها: تفسير معاني القرآن، وشرح أبيات المعاني، والاشتقاق، ومعاني الشعر، وكتاب الملوك، والقوافي، (ت ٢١٥ هـ). ينظر: أخبار النحويين البصريين:٤٠، والأعلام: ٣/١٠١-١٠٢ .

(٥) ينظر: المقتضب: ١/٣٠ .

(٦) قال الخليل: « أشياء: اسمٌ للجميع، كأن أصله: فعلاء شيئاء، فاستثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى، إلى أوّل الكلمة، فجعلت لفعاء، كما قلبوا (أنوق) فقالوا: (أينق) » . العين: ٦/٢٩٦ (ش ي ء).

(٧) (هو) في القاموس: ٤٥ .

(٨) هو: عليّ بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي مولى بني أسد، أحد أئمة القراء السبعة، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهراء، ثم خرج إلى البصرة فلقي الخليل بن أحمد، وجلس في حلقته، (ت ١٨٩هـ) . ينظر: نزهة الألباء: ٥٨-٥٩، ووفيات الاعيان: ٣/٢٩٥.

فصارت (كصحراء وصحراوات)[١]، فحينئذٍ لاَ يَلْزَمُ أنْ لا يَصْرِفَ أبْنَاءً وأسْماءً، كما زَعَمَ الجوهريُّ؛ لأنهم لم[٢] يَجْمَعُوا أبْنَاءً وأسْماءً بالألِف والتاءِ))[٣] انتهى.

واشتمال الكلام على تلك الثلاثة من اشتمال الكلِّ على أجزائه، وفي التعبير بمؤلف إشارةٌ إلى ذلك فاندفع ما قيل: إنّ المشتَمِل والمشتَمَل عليه متحدان، وتبيَّن التغاير بينهما، فإنَّ مجموع الثلاثة لا خفاء أنّه غيرُ كلِّ واحد منها، **(لا)** يحتاج إلى ذكر **(زائد عليها)**[٤]، وأمّا الإسناد الذي هو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث يحسن السكوت عليه[٥]، فهو شرط لا جزء[٦]**(على الصحيح)**، أفاد بذلك ثبوت زائد على الثلاثة، وسيأتي بيان الزائد الذي لا يحتاج إلى ذكره، **(وهي)** أي: الثلاثة المحتاج إليها:

أولها: **(اللفظ)** العربي[٧]، قليلًا كان أو كثيرًا، وليس هو جمع لفظة، وستأتي الإشارة إلى ذلك.

(و) الثاني: **(الإفادة)** أي: كونه مفيدًا الإفادةَ **(التامة)** أي: الحاصل بها تمام المعنى.

---

(١) (خضراء وخضراوات) في القاموس:٤٤-٤٥،(الشَيْءُ).

(٢) (لا) في المخطوط .

(٣) القاموس المحيط: ٤٤ – ٤٥،(الشَيْءُ).

(٤) أضاف الشيخ حسن العطار قيدا رابعا وهو "الوضع العرب المغاير للقصد"؛ لأنّ الإفادة التامة تستلزمه، ينظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية: ١٠.

(٥) ينظر: التعريفات: ٢٣ .

(٦) كيف لا يكون الإسناد جزءًا، وفي ضوئه تفسر العلاقة بين الركنين الأساسيين اللذين تتولد من إسناد أحدهما للآخر دلالة الجملة، ينظر: نظرية نحو الكلام رؤية عربية أصيلة: ١٧٨ .

فيمكن القول أن الفائدة لا تتم ولا يتضح القصد إلّا من خلال بيان العلاقة بين المسند والمسند اليه، وهذه القضية التفت إليها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كثير من المواضع في كتابه دلائل الاعجاز، ومنها قوله:

« ومن دقيقِ ذلك وخَفِيِّه، أنكَ ترى الناسَ إذا ذَكَروا ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم: ٤] لم يزيدوا فيه على ذِكْرِ الاستعارةِ، ولم ينسبوا الشرف إلّا إليها، ولم يَرَوا لِلمزيَّة مُوجِباً سِواها، هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامِهمْ. وليس الأَمرُ على ذلك، ولا هذا الشَّرفُ العظيمُ، ولا هذه المزيةُ الجليلةُ، وهذه الرَّوعةُ التي تدخلُ على النُّفوس عند هذا الكلامِ لمجرَّدِ الاستعارة، ولكن لأنْ سُلِك بالكلام طريقُ ما يسندُ الفعْلُ فيه إلى الشيءِ، وهو لِما هو من سَبَبِهِ، فيُرفعُ به ما يُسند إليه، ويُؤتى بالذي الفعلُ له في المعنى منصوبًا بَعده، مبينًا أنَّ ذلك الإسنادَ وتلك النسبةَ إلى ذلك الأوَّل، إنَّما كانا من أجلِ هذا الثاني، ولما بينَه وبينَه منَ الاتِّصالِ والملابسةِ»، دلائل الاعجاز: ١/١٠٠ .

أي إنه لا يمكن الاستغناء عنه، فالإفادة التي هي جزء من أجزاء الكلام لا تتحق إلّا بالإسناد، والقصد لا يتبين إلّا بالإسناد، واللفظ يمكن القول أنه جامع لكل هذه الأجزاء .

(٧) قيّده بالعربي ليخرج المركَّبات غير المفيدة التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب، فلا تسمّى في اصطلاح النحاة كلامًا، ولا يلحقها حكم البناء والإعراب وغيرها مما يلحق الكلمات العربية، ينظر: المقاصد الشافية: ١/٣٨.

واعلم أن بين اللفظ والمفيد عموما وخصوصًا من وجه؛ لصدقهما على" قام زيد" ونحوه، وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد، وإفراد المفيد بصدقه على الإشارة.

(و) الثالث :**(القصد)** مصدر قصد بمعنى أراد، أي: كونه مقصودًا[١]، فهذه الثلاثةُ صفاتٌ للمؤلَّف بالمعنى الذي قرَّرناه، لا من صفات المتكلِّم، وستأتي الإشارة إلى ذلك في كلام المصنف.

(و قيد التركيب) مصدر رَكَّبَهُ /٢١أ/ بتشديد الكاف تركيبًا: وضع بعضه على بعض في حَدِّ الكلام الذي لا بدّ له منه، كما يفهم من تفسير ما بمؤلف**(لا حاجة إليه)**، أي: إلى التصريح به، لما سيأتي في قول المصنف إنّ الإفادة المذكورة تستلزم التركيب، ولم يشترط ابن طلحة[٢] في الكلام التركيب، فزعم أنّ الكلمة الواحدة وجودًا وتقديرًا قد تكون كلامًا، إذا قامت مقام الكلام كـ:"نعم" في الجواب[٣]، والصحيح أنّ الكلام هو الجملة المقدَّرة بعدها.

فإن قلت: لا يصحُّ اشتمال المؤلف على كلٍّ من اللفظ والإفادة والقصد، ويتَّصف به؛ لأنَّها من صفات المتكلِّم، وأردت الجواب عن ذلك.

---

(١) ينظر: تاج العروس: ٣٩/٧ (قصد) .

(٢) أبو طلحة في المخطوط والصحيح ما أثبتّه من توضيح المقاصد: ١ / ٢٧٠، وهو: محمد أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي أشبيلي المعروف بابن طلحة، كان أديبًا وإمامًا في العربية والكلام درَّس في أشبيلية أكثر من خمسين عامًا، (ت ٦١٨ هـ). ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٣ / ١٥١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ١ / ٢٧٠، الدرر البهية على شرح الأزهرية: لوحة: ١٢ أ.

[باب اللفظ والصوت، والإفادة، والقصد]

[اللفظ والصوت]

(ف) أقول: **(اللفظ)** أي: هذه الصيغة **(في الأصل)** أي: المعنى اللغويّ؛ لأنّه الموضوع له أوّلا، فإنّ الأصل له اطلاقات، منها المتقدِّم على الشيء وهو المراد هنا، فالمعنى اللغويّ أصل للمعنى الاصطلاحيّ؛ لتقدُّمه عليه، واللفظ مبتدأ، وخبره **(مصدر لفظت الشيء)** تقول ذلك **(إذا)**، قال في المغني في الكلام على " أي " المفتوحة الهمزة الساكنة المثناة تحت: ((وإذا وقعت (بمعنى أي)[1] بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضَّمير، نحو، تقول: استكتمته الحديث، أَي: سَأَلْتُه كِتْمَانه، يُقَال ذَلِك بِضَم التَّاء، وَلَو جِئْت بـ "إذا " مكان "أي" فتحت فَقلت إِذا سَأَلته الحديث؛ لأنّ إذا ظرف لـ "تقول"، وقد نظم ذلك بعضهم فقال[2]: /٢١ب/

إذا كنيت بِأَيْ فِعْلًا تُفَسِّرُهُ ... فَضُمَّ تاءك فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإِن تكن بإذا يَوْمًا تُفَسِّرُهُ ... فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمرٌ غير مُخْتَلف))[3]

ومعنى كنّيت سترت[4]، أي: أتيت بفعل خفيٍّ المعنى، وقوله: بأي، متعلق بمحذوف يدلُّ عليه تفسره، أي: إذا كنَّيت حال كونك مفسِّرًا "بأي" فعلًا ويتعلق بـ "كنيت"، ولا يجوز أن يكون فعلًا منصوبًا بكنيت و"بأي" يتعلق بتفسره، لما يلزم عليه من الفصل بالأجنبي وتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور.

والباء من قوله: "وإن تكن بإذا" للمصاحبة لا للآلة؛ لأنَّ إذا ليست المفسِّرة، وإنَّما المفسِّر ما بعدها، أي: وإن تكن مفسّرًا له مع إذا بما يذكر بعدها، كتفسيرك هنا لَفَظْت بقولك: **(طرحتَه)** بفتح التاء،

---

(١) زيادة من الشارح .

(٢) البيتان من البسيط، بلا نسبة في: مغني اللبيب: ١٠٧، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:١/٢٩٨، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٣/٢٥٦، وخزانة الأدب: ١١/٢٤٠.

(٣) مغني اللبيب: ١٠٧.

(٤) ينظر: كتاب الأفعال لابن القطاع: ٣ / ١٠٨.

ويُقالُ: طَرَحَهُ وبه كَمَنَعَ: رَماهُ وأبعدهُ[١]، واحترز بذلك عن اللفظِ بمعنى النُطقِ؛ لأنَّه لا بدَّ وان يتعدّى بالباء، قال في القاموس: لَفظَ به أي: نطق [٢]، انتهى .

ولهذا لم يعتبروه أصلًا للمعنى الاصطلاحي، فكان اللفظ بالشيء أنسب للمعنى الاصطلاحي، ولمَّا كان ذلك فعل الشخص، وفعل الشخص ليس هو الكلام، بل الكلام متعلقه كـ: زيد قائم مثلا هو الكلام، ولفظك إذا عَنَيْت به المصدر يتعلق بهذه الجملة، وتُرِك ذلك الأصل، **(ثم نُقِل)** عنه **(في عُرْف النحاة)** جمع ناحٍ كـ غزاةٍ وغازٍ من نحا ينحو: إذا نظر في علم النحو وتكلَّم فيه، أي: فيما تعارفه علماء النحو، بمعنى اسم المفعول، بحيث إذا أطلق عندهم لا ينصرف إلّا **(إلى الملفوظ)**[٣] /٢٢أ/ به، وذلك أي الملفوظ به **(كـالخَلْقِ)** مصدر خلق، أي: أوجد وقدَّر، فمعناه الإيجاد، ثم نُقِل عن هذا المعنى المصدري واستعمل **(بمعنى المخلوق)**، أي: كما أنّ "الخلق" في الأصل مصدر يراد به المخلوق إذا أطلق على الموجودات مثلا، فإنَّها أثر الخلق، والخلق واقع عليها فهي مخلوقة، فكلٌّ منها منقول عن معناه الأوَّل إلى معنى ثانٍ، **(إلّا أنّ)** بين النقلين فرقـًا؛ وذاك لأنَّ **(الخلق)** جعله **(بمعنى)** اسم المفعول، أي: **(المخلوق)**، يعني الموجود الذي هو متعلق معناه المصدري **(مجاز)**، مصدر ميمي من جازَ المَوْضِعَ جَوْزًا ومَجَازاً، وأجازَ به وجاوَزَهُ: سارَ فيه، وخَلَّفَهُ[٤]، والمجاز خلاف الحقيقة **(لغويّ)**؛ لأنّ كلَّ ما استُعْمِل في غير معناه اللغويّ الموضوع له أوَّلا، ولم يشتهر فيما نُقِلَ إليه بحيث ترك معناه الأصلي، ولا يُرادُ منه إلّا المعنى الثاني ما لم تدلّ قرينة على المعنى الأوَّل يكون مجازًا لغويًّا.

والخلق بمعنى المخلوق كذلك فهو مجاز لغويّ لا حقيقة عرفيَّة[٥]، **(و)** إنّ **(اللفظ)** في الأصل مصدر لَفَظَ، نقله عن المعنى الأصلي وجعله **(بمعنى الملفوظ)** الذي هو متعلقه **(حقيقة)**، وهي ضدَّ المجاز

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٢٣١، (طرح) .

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ٦٩٨ (لَفظَه).

(٣) أي: أن النحاة تصرفوا فيه تصرفين، وهما النقل والتخصيص، أي: النقل من المصدر إلى اسم المفعول، والتخصيص بما يطرحه اللسان دون غيره، ينظر: تنقيح الأزهرية: ٦.

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ٥٠٦ (جوز).

(٥) أقسام الحقيقة: الحقيقة العرفية: هو نقل اللفظ من الوضع الأصلي الذي وضع له إلى غيره، بحيث يصير الوضع الأصلي مهجورًا، وما انتقل إليه مشهورًا، ويسبق إلى أفهام السامعين من غير أن يحضر ببالهم الوضع الأصلي، مثل كلمة دابة كانت في كلِّ ما دبَّ على الأرض وأصبحت في ذوات الأربع، والحقيقة اللغوية: وهي اللفظ الذي وضعه أهل اللغة لمعنى ابتداء، ولم يطرأ عليه تغيير، مثل كلمة إنسان، والحقيقة الشرعية: كاستعمال الشرع الصلاة بمعنى الدعاء، ينظر: التقريب والارشاد: ١ / ١٢٧، وميزان الأصول في نتائج العقول: ١ / ٣٧٧.

(عرفيَّة) لا لغويَّة؛ لأنَّه تَعَوْرَفَ استعمال اللفظ واشتهر في متعلقه وهو الملفوظ، بحيث هجر المعنى الأصل وصار لا يراد منه عند الإطلاق إلّا المعنى الثاني، ولا يراد المعنى الأوَّل إلَّا بقرينة كما هو شأن اللفظ المستعمل في الحقيقة /٢٢ب/ التي وضع لها، وكلَّما كان كذلك كان حقيقة عرفيَّة، **(فاللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفيَّة)**، والأصل أن اللفظ إذا استعمل في الرمي كان حقيقة عند اللغويين والنحويين، وإذا استعمل في الملفوظ كان مجازًا عند اللغويين، حقيقةً عرفيَّةً عند النحويين[١]، وإذا استعمل الخلق في الإيجاد كان حقيقة عندهما، وإذا استعمل في المخلوق كان مجازا عندهما.

وتعريف المجاز اللغويّ: استعمال اللفظ في غير ما وضع له كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع[٢].

والحقيقة اللغويَّة: استعمال اللفظ فيما وضع له: كاستعمال الأسد في الحيوان المفترس.

والحقيقة العرفيَّة: جعل المجاز اللغوي حقيقة عند النحويين كاستعمال اللفظ في الملفوظ.

وبهذا التقرير ظهر لك الفرق بينهما، وأن النقل فيه ترك المعنى الأوَّل[٣]، وأنّ المنقول صار حقيقة فيما نقل إليه، وأنّ المجاز أي: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لم يترك فيه المعنى الأوَّل، وليس حقيقة فيما استعمل فيه.

(ومن ثَمَّ) بفتح المثلثة وتشديد الميم المفتوحة، قال في القاموس: ((اسْمٌ يُشارُ به، بمعنى هناكَ، للمَكانِ البَعيدِ ظَرْفٌ لا يَتَصَرَّفُ، فقولُ مَن أعْرَبَه مفعولاً لرأيتَ[٤] في: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾[٥] وَهْمٌ))[٦] انتهى .

---

(١) لأنَّ المعنى الأصلي لـ (لفظ) هو الرمي من الفم، فهجر النحاة هذا المعنى واستعملوه في معنى آخر، فإذا قيل هذا اللفظ فهم النحاة منه معنى الكلام، ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: ٣٢/١ .

(٢) ينظر: التعريفات: ٢٠٢.

(٣) أي هجر معناه الأصلي الذي وضع له وهو معنى الرمي أو كلّ ما طرح من الفم، ينظر: حاشية الصبان: ٣٢/١.

(٤) وهو قول الفراء، أن "ثمَّ" مفعول لـ "رأيت" وتقدير الكلام عنده " واذا رأيت ما ثم" فحذفت "ما" وقامت "ثم" مقامها، وخالفه البصريون في هذه المسألة بعدم جواز حذف الموصول وترك صلته وقيامها مقامه، ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٧٨٥/٢ .

وذهب ابن زكريا الأنصاري إلى أنّ مفعول "رأيت" محذوف، والتقدير فيه " أي: رأيت الأشياء، ينظر: وإعراب القرآن العظيم: ٥٤٣ .

(٥) سورة الإنسان: من الآية: ٢٠.

(٦) القاموس المحيط: ١٠٨٥، (ثمّ).

والمعنى أي: من أجل كون اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفيّة[١]، قال في القاموس: **(ساغ)** له ما فعل: جاز[٢] **(استعماله)**، أي: الاتيان به **(في الحدّ)**، وهو لغة: الحاجز بين الشيئين، والدفع والمنع منتهى الشيء، ومن / ٢٣أ/ كلّ شيء حدَّتُه، ومنك: بأسك، ومن الشراب: سورتُه، وما يعتري الإنسان من الغضب، وتميز الشيء عن الشيء[٣].

والمراد في تعريف الكلام، وإن لم توجد القرينة الواضحة؛ لأنّ المراد معلوم منه، فإذا ذكر اللفظ يفهم من أهل العرف[٤] معنى الملفوظ؛ إذ لو لم يكن كذلك بل كان مجازًا غير مشهور لما جاز استعماله فيه، **(لأنّ الحدود)**[٥] مطلقًا سواء كانت حدود النحو، أو حدود علم الميزان أو غيرهما **(تصان)** أي: تحفظ على سبيل الأولوية عند النحاة، وعلى سبيل الوجوب عند غيرهم **(عن)** استعمال **(المجاز)** الذي لم يكن حقيقة عرفيَّة، وهو الغير المشهور إذا لم توجد القرينة الواضحة؛ لأنّ المراد منه لا يكون معلومًا، والتعريف إنّما يؤتى به للكشف عن حقيقة المعرّف، وإن لم يكن كشفًا تامًا عند النحويين، بخلاف غيرهم، كأهل الميزان[٦] والكلام والأصول، فإنَّه يؤتى بها للكشف التام، قال إمام الحرمين[٧]:((ذوو البصائر لا يودعون مقاصد الحدود إلّا في عبارات هي قوالب لها، تبلغ الغرض من غير قصور ولا زيادة، يفهمها المبتدئون، ويحسنها المنتهون))[٨]، انتهى.

---

(١) أي: خرج عن معناه اللغوي المتعارف عليه في المعاجم إلى معنى آخر عند النحاة، فإذا أريد معناه اللغويّ كان حقيقة، وإذا أريد به المعنى النحوي كان مجازا .

(٢) القاموس المحيط: ٧٨٤، (ساغ) .

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ٢٧٦، (الحَدُّ) .

(٤) ويقصد بهم النحاة لا اللغويون .

(٥) الحدود: جمع حد، وهو في اللغة المنع، وفي الشرع: عقوبة مقدرة وجبت حقًّا لله تعالى، ينظر: التعريفات: ٨٣ .

(٦) يقصد بهم علماء المنطق، فالإسناد في عرفهم هو: إسناد أمر لآخر إيجابا أو سلبا، ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف:١٤٥

(٧) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي ركن الدين الملقب بإمام الحرمين، فقيه أصوليّ، متكلّم مفسّر، أديب، ولد سنة: (٤٩١هـ) في جوين من نواحي نيسابور، له مصنفات كثيرة منها: الشامل في أصول الدين، والبرهان في أصول الفقه، ومغيث الخلق، (ت ٤٧٨)هـ . ينظر: الوافي بالوفيات: ١٩ / ١١٦، والأعلام: ٤/ ١٦٠، ومعجم المؤلفين: ٦ / ١٨٤، معجم المؤلفات الأصولية الشافعية: ١ / ٣٤٢.

(٨) البرهان في أصول الفقه: ١ / ٣٩.

ولكن نُقِلَ عن ابن السبكي[١] أنَّه قال: ((لم أرَ تعريفا إلى الآن لا مجاز فيه، لا في المنطق، ولا في الكلام، ولا في الأصول التي تحرَّر فيها التعاريف، فما ظنك بغيرها))[٢].

(و) لا يخفاك أنَّه على جَعْل اللفظ بمعنى الملفوظ، **(كان قياسه)** مصدر قاس، ويقال قاسه بغيره وعليه يَقِيسه /٢٣ب/ قَيْسًا وقياسًا واقتاسه: قدَّره عَلَى مِثَالِهِ فانقاس، وتقيس تشبه[٣]، **(أن يشمل)** أي: يعم كل ملفوظ، بمعنى **(مطروح)**، لا خصوص الحروف والحركات من الفم، **(كما)** اي: مثل ما **(أن)** المقيس عليه أعني **(الخلق)** وهو التقدير المجعول بمعنى المخلوق **(يشمل)** أي: يعم **(كلَّ مخلوق)** لا خصوص مخلوق، وهو الأصل فيهما، **(إلَّا أنَّ النحاة)** أي: علماء النحو لم يستصحبوا هذا الأصل فيه فلم يبقوه على عمومه، بل **(خصَّوه)** خَصَّهُ بالشيءِ خَصًّا وخُصوصًا وخصوصة، ويُفْتَحُ خِصِّيصي ، وَيُمَدُّ، وخَصِّيَّةً وتَخِصَّةً : فَضَّلَهُ وجعله له دون غيره ، واخْتَصَّه بالشيءِ: خَصَّهُ به فاخْتَصَّ وتَخَصَّصَ، لازمٌ مُتَعدٍّ[٤] أي: جعلوه خاصًّا **(بما)** أي: بملفوظ **(يطرحُه)** أي: يلفظه **(اللسان)** وهو الجارحة المخصوصة والحلق والشفتين، وإنَّما خُصَّ اللسان بالذكر؛ لأنَّه أشهر آلات اللفظ المعهودة.

وقوله: **(من الصوت)**: بيان لما، والصوت مصدر صات يصيت، ويصات نادى كـ: أصات وصوَّتَ والصِّيتُ، بالكسر وتخفيف المثناة التحتية: الذِّكْرُ الحَسَنُ، كذا في القاموس[٥]، وليس المراد الصوت مطلقًا، بل المراد الصوت **(المشتمل)** أي: المحتوي **(على بعض الحروف)** جمع حرف، وهو كما قيل: هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدَّة والثقل تميزا في المسموع[٦]، واعترِض هذا؛ بأنّ الحرف ليس هو الهيئة العارضة فقط، بل هو الصوت مع الهيئة، وقال

---

(١) هو: أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ولد في القاهرة سنة:(٧٢٧)هـ، له تصانيف كثيرة منها: طبقات الشافعية الكبرى، والإبهاج شرح المنهاج، وشرح مختصر ابن الحاجب، وجمع الجوامع في أصول الفقه، كتاب الأربعين، (ت، ٧٧١)هـ. ينظر: شذرات الذهب: ١ / ٦٦، والبدر الطالع: ١ / ٤١٠، والأعلام: ٤ / ١٨٤.

(٢) همع الهوامع في منع الموانع: لوحة/ ٥ب.

(٣) ينظر: لسان العرب: ١٨٧/٦، (قيس) .

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ٦١٧، (خَصَّه) .

(٥) ينظر: القاموس المحيط: ١٥٥(صات).

(٦) ينظر: الجديد في الحكمة: ٢٩٠.

الأصفهاني[١] في شرح الطوالع : ((والأولى إنَّما يسمَّى الصوت باعتبار /٢٤أ/ هذه الكيفية حرفًا لا الكيفية))[٢]، انتهى.

وعلم بهذا أن هذا الاشتمال من باب اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو الحروف، والمراد الحروف الهجائية المستلزمة للنطق بالحركات، ولذا خصَّها بالذكر دونها.

(وتلخّص) أي: تخلص وتبيَّن **(من هذا)** المذكور **(أنَّ النحاة)** أي: علماء النحو **(تصرَّفوا فيه)** أي: في اللفظ **(تصرفين)**، والتصريف لغة: القلب والتحويل يقال لها تصرفت في الأمر تصريفًا: قلَّبتُهُ فتقلَّب[٣]

(وهما) أي: التصرفان:

أوَّلهما: **(النقل)** عن معناه الأصلي، الذي هو المعنى المصدري إلى اسم المفعول.

(و) ثانيهما: **(التخصيص)** مصدر خصَّص، بعد أن كان عامًّا بما يلفظ الصوت واللسان والشفتين، وفي هذا ردٌّ على من يقول إن هذين التصرفين لم ينفرد بهما النحاة؛ لوجودهما عند أهل اللغة، مستندًا لما في شرح رسالة الوضع حيث قال: اعلم أن اللفظ في أصل اللغة مصدر، بمعنى الرمي، فهو بمعنى الملفوظ، فيتناول لما هو صوت معتمد على مخرج، وما هو غير ذلك، صادر ذلك من الفم وغيره، لكن خُصَّ في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على مخرج[٤] انتهى.

وأيضًا لِما في ضياء الحلُوم[٥] حيث قال:((لَفَظَ بالكلام، ولَفَظَ بالشيء من فمه، أي: ألقاه))[٦]، انتهى.

---

(١) هو محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي شمس الدين الأصفهاني، ولد بأصبهان (سنة٦٧٤هـ)، وله عدة تصانيف منها شرح مختصر ابن الحاجب، وناظر العين في المنطق، (ت ٦٤٩هـ) بالطاعون. ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٨، وشذرات الذهب: ٨ / ٢٨١، والبدر الطالع: ٢/ ٢٩٨، والأعلام: ٧ / ١٧٦.

(٢) مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار: لوحة ٦١ ب.

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ٨٢٧ (صرفُ).

(٤) شرح رسالة الوضع للسمرقندي: ١٧.

(٥) كتاب ضياء الحلوم في اللغة، لمحمد بن نشوان بن سعيد الحميري، وهو مختصر لكتاب والده، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. ينظر: هدية العارفين: ٢/ ١٠٩، ومعجم المؤلفين: ١٢/ ٧٦، وكشف الظنون: ٦/ ١٠٩.

(٦) هذا القول لوالده نشوان بن سعيد الحميري في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٩ / ٦٠٨٢.

قال البعض:((وعليه فلا تنفرد النحاة لا بالنقل ولا بالتخصيص))[(١)]، انتهى.

وأقول: ظاهر كون اللفظ بمعنى "الرمي" في اللغة أن أهل اللغة لم ينقلوه عن المصدر، فهو شاهد لانفراد /٢٤ب/ النحاة **((بـ)** [(٢)] **النقل عن المصدر إلى اسم المفعول)**[(٣)] غاية ما في الباب أنّ اللفظ بمعنى الرمي مطلقًا، ثم خُصَّ استعماله في الرمي من الفم، فالنقل في اللغة لم يوجد؛ لأنّ اللفظ والرمي كلاهما مصدران، والتخصيص وإن وجد فهو تخصيص لعموم المصدر لا المفعول، فظهر أنّ التصرفين المذكورين من خصوصيات النحاة لا دخل لغيرهم فيها.

والحاصل: أنّ النقل لا نزاع في أنّه مختصٌّ بأهل اللغة، وأمّا التخصيص فهو تخصيصان تخصيص بعد النقل: وهو مختصٌّ بالنحويين، وتخصيص من غير نقل وهو: تخصيص أهل اللغة، فتأمل.

وظهر من تخصيص اللفظ بما يخرج من الفم من القول، وإن استعماله في الحدِّ أولى من استعمال القول؛ لأنَّه يطلق على الرأي والاعتقاد غالبًا، واستعمل كثيرًا فيها حتى صار كالحقيقة، فاستعماله في الحدِّ كاستعمال المشترك المدوم في الحدود، فإن قلت: حيث كان اللفظ المراد به الصوت كما تقرَّر، فلِمَ لم يستعمل الصوت دون اللفظ ؟

قلنا: آثره بالذكر احترازًا عن القول بمعنى الرأي والاعتقاد، **(و)** لأنّ اللفظ **(استعماله في الحدِّ)** أي: حدَّ الكلام **(أولى)** أي: ليس بمتعين، واستعمال غيره ليس خطأ بل جائز، لكن استعماله فيه أحقُّ **(من استعمال الصوت)** فيه، وإنَّما كان أولى؛ **(لأنّ الصوت)** بالنسبة إلى اللفظ **(جنس)**، والمراد به هنا ما اصطلح عليه أهل الميزان، وهو مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، ولكنَّ قوله هنا فيه إشارة إلى مخالفتهم للنحويين في المراد بالحدِّ، فإنَّهم /٢٥أ/ دون النحويين يريدون بالحدِّ، الكشف التام عن المحدود، فاستعمال الجنس القريب متعين في الحدِّ، واستعماله البعيد فيه خطأ عندهم، والصوت إنَّما هو جنس اللفظ **(بعيد لانطلاقه)**، أي: لصدقه **(على)** الصوت **(ذي)** أي: صاحب **(الحروف)** أي:

---

(١) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٩ / ٦٠٨٢.

(٢) (أي) في شرح الأزهرية: ٣.

(٣) أي أنّه صار حقيقة عرفيّة بعد أن هجر معناه الأصلي "الرمي" إلى معنى أخر وهو الكلام عند النحاة .

المشتمل على جنسها، **(وعلى غيره)**، أي: غير ذي الحروف، وهو الصوت الساذج [١]، فيقال لكلٍّ منهما صوت **(بخلاف اللفظ)**، أي: مخالف للفظ في ذلك؛ لأنَّه لا يطلق إلّا على ذي الحروف فهو أخصُّ منه، وجنس قريب بالنسبة إلى الصوت، **(فإنَّه)** أي: اللفظ **(اسم)** موضوع **(لصوت)** أي: مسمَّاه صوت، إذ المراد هنا الصوت اللغوي، وهو النداء، **(مشتمل)** أي: محتوٍ **(على)** جنس حروف، **(ذي)** أي: صاحب جنس، **(مقاطع)** جمع مَقْطَع كمَقْعَد، وهو لغة: موضع القطع كالقطعة بالضمّ، وتحرك، ومقطع الحق: موضع التقاء الحكم فيه، الحقّ أيضا ما يقطع به الباطل، كمِنْبَرٍ: ما يقطع به الشجر [٢]، والمراد هنا بالمقاطع المخارج المعهودة لأحقيتها ـ كما سيأتي ـ فخرج بذلك الصوت المشتمل على حروف ليست بصاحبة مقاطع، لكونها لا تخرج عند بعضهم من تلك المخارج المعهودة، وهي حروف الجوف، وكما لو خرج صوت من جارحة أخرى يشتمل على حروف كما هو المنصوص في يوم القيامة في قوله ﷻ: ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ ﴾ [٣]، وتسبيح الحصى، وأصوات الملائكة، فإنّ ذلك ليس بلفظ اصطلاحًا، إلّا أن يقال: المراد صوت مشتملٌ على حروف، يمكن أن يَتلفَّظ بها الإنسان، /٢٥ب/ وتخرج من تلك المخارج المعهود، فيُسمَّى بهذا الاعتبار تسبيح الحصى والملائكةِ، والجنِّ وما أشبه ذلك لفظًا.

وقال البعض: إنما قيَّد بقوله: مقاطع باعتبار الغالب [٤]، وقد يقال: ليس ذلك لفظًا؛ لأنّ هذا أمر اصطلاحي ولا مشاحَّة في الاصطلاح [٥]، فاعلم.

ثم لا فرق بين أن يكون ذلك الصوت مشتملًا على ألفاظ بالفعل **(كالظواهر)** جمع ظاهرة ، نحو: زيد وعمرو،**(والضّمّائر)** جمع ضمير، وهو لغة:((والضّميرُ: العِنَبُ الذابِلُ، والسِّرُّ، وداخِلُ الخاطِرِ)) [٦]

---

(١) (الشاذج) في المخطوط، والصحيح "الساذج"، وقيل هي كلمة معرَّبة وليست عربية لقول ابن الحلبي: (إذا مَرَّت بك كلمة اجتمع فيها السين مع الذال فحكمها أنها كلمة مُعَرَّبة عن كلمة أُخرى عجمية)، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: ٢٥ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ٢٩٩، (العضد).

(٣) سورة فصلت: من الآية: ٢١.

(٤) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهرية: لوحة: ٦ ب.

(٥) الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتّفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح: لفظٌ معين بين قوم معينين، يُنظر: التعريفات: ٢٨ .

(٦) القاموس المحيط: ٤٢٩، (ضَمُرَ).

ـ وسيأتي تعريف الضّمائر الاصطلاحية ـ **(البارزة)** بَرَزَ بُرُوزاً، خَرَجَ إلى البِراز، أي: الفضاء، كتَبَرَّز، وظهَرَ بعدَ الخَفاءِ[١].

وتلك الضّمائر الاصطلاحية نحو: أنت وهو، **(أو)** مشتملا على **(ما هو في قوَّة ذلك)** الصوت المشتمل على ألفاظ بالفعل، وذلك **(كالضمّائر المستترة)** من استتر كتستَّر: تغطَّى ـ وسيأتي تعريفها في الاصطلاح ـ ولا فرق بين أن يكون استتارها جائزًا، أو واجبًا، وذلك كما في نحو: ضَرَبَ ويَضْرِبُ واضربْ، فلا يقال: إنها لا تسمَّى ألفاظا؛ لأنّ الصوت هو المسموع، وهذه ليست بمسموعة، يدلُّ على ذلك الحس، **(فـ)** إنَّا **(نقول: إنَّها ألفاظ بالقوَّة)** لا بالفعل؛ لعدم قدرة الإنسان على التلفّظ بها؛ لأنّها معانٍ مرادة لم يوضع لها لفظ يعبرُّ به عنها، فهي في الحكم صوتٌ مشتملٌ على ذي مقاطع[٢].

وأمّا قول المعربين في نحو: "اضرب" ضمير مستتر تقديره " أنت"، وفي نحو: "ضرب" ضمير مستتر تقديره هو، فالملفوظ به من " أنت وهو" ليس عين ذلك المستتر؛ بل هو ضمير بارز منفصل /٢٦أ/ استُعير للتعبير به بدلًا عمَّا لا يمكن النطق به، تسهيلًا على المبتدئ، حتى لو قيل: "اضرب أنت" أو "ضرب هو"، كان " أنت وهو" توكيدًا لذلك الضّمير المستتر، مساوية للألفاظ بالفعل في الحكم عليها[٣]، فيجري عليها ما يجري على الملفوظ به بالفعل من الأحكام، كتوكيدها، والإسناد إليها، والعطف عليها، ومجيء الحال منها، فهي كاللفظ الموجود في الخارج، **(ألا ترى)** كلمة تقال عند التعجب، ومثلها: ألم ترَ إلى كذا، **(أنّها)**، أي: الضّمائر المستترة **(مستحضرة)**((حَضَرَ، كنَصَرَ وعلِمَ، حُضُورًا وحضارَةً: ضِدَّ غابَ، كاحْتَضَرَ وتَحَضَّرَ، ويُعَدَّى[٤]، يُقالُ: حَضَرَهُ، وتَحَضَّرَهُ، وأحْضَرَ الشيءَ، وأحْضَرَهُ إيَّاهُ))[٥]، والمراد حاضرة هنا**(عند النطق)**، مصدر نطق أي: تكلَّم بصوت وحروف تُعْرَفُ **(بها)** المعاني **(بما يلابسها)**، يقال: لابس الأمر، أي: خالطه، وفي القاموس:((ولابَسَهُ: خالَطَهُ، وفلانًا: عَرَفَ باطِنَهُ، وفي الحديثِ: « فَخِفْتُ أن يكون قد التُبِسَ بي » [٦]، أي: خُولِطْتُ، من قولِكَ: في

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٢٠٥، (بَرَزَ) .

(٢) ينظر: الفوائد العلوية: ٦١/١ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٨/٣ .

(٤) (بعدي) في المخطوط .

(٥) القاموس المحيط: ٣٧٦، (حَضَرَ) .

(٦) الثابت عنه ﷺ: « ... فَأَشْفَقْتُ أَنْ يَكُونَ قَدِ الْتُبِسَ بِي ... »، ينظر: سنن الدارمي:١٦٣/١، والمستدرك على الصحيحين:٧٢٤/٢، ومسند الشاميين للطبراني:١٩٨/٢.

رأيِهِ لَبْسٌ، أي: اخْتِلَاطٌ))[١] انتهى، أي: بما **(يخالطها من العوامل)** جمع عامل **(استحضارا لا خفاء معه، ولا لبس)**، من قولهم: لَبَسَ عليه الأمر: خلطه وألبسه: غَطَّاه، وأَمْرٌ مُلْبِس، ومُلْتَبِسٌ أي: مُشْتَبِه، واللُّبسُ بالضمّ: الشبهة أي: الاشتباه[٢]، فاستعمال اللفظ فيها حقيقة عرفيّة، وقد اندفع بذلك ما عسى أن يقال: إطلاق اللفظ على المسموع حقيقة وعلى المقدَّر مجازًا، ففيه استعمال /٢٦ب/ اللفظ على حقيقته ومجازه، وذلك ممنوع خصوصًا في مقام التعريف.

ولمَّا كان مراد الشيخ ـ رحمه الله ـ تفهيم المبتدئ، وزيادة التبيين زاد على ما تقدَّم اللفظ اسم... إلخ إيضاحًا بقوله: **(والصوت)**[٣] المسمَّى باللفظ من حيث اللغة ما سمع، سواء اعتمد على بعض حروف المعجم، أو لا، من حيث استعماله، **(عرض)**، وهو في اصطلاح المتكلِّمين: ما لا يقوم بذاته من الممكنات، بل **(يقوم بمحلٍّ)**، فالجملة صفة كاشفة، وإلّا لَزِمَ أنّ العرض لا يقوم بمحل، وذلك باطل، **(يخرج)** ذلك العرض خروجًا بلا انفصال مبتدئا **(من داخل)**، ولو أسقط لفظ "داخل" لكان أخصر، و**(الرئة)** بالهمزة موضع النفس والريح من الحيوان، وجمعها" رئات ورئون "، كذا في القاموس[٤]، وهي عضو محيط بالقلب ذو شعبتين:

إحداهما: في الجانب الأيمن وهي ذات ثلاث شعب.

والأخرى: في الجانب الأيسر، وهي ذات شعبتين، كالفِراش اللين للقلب، وينبسط وينقبض، فيجذب بانبساطه للقلب النسيم، ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخاني المحترق **(إلى خارجها)**، متعلق بـ: يخرج، ولمَّا كان الخروج يستلزم انتقال الخارج إلى محلٍّ بنفسه؛ وذلك شأن الجوهر لا العرض، إذ قد علمت أنَّه لا يقوم بنفسه. قال **(مَعَ)**، وهي اسم محرَّك، وقد يسكَّن[٥]،

---

(١) القاموس المحيط: ٥٧٢، (لَبِسَ).

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة: ٣ / ٩٧٤ (لبس).

(٣) عرَّفه ابن جني: « أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلًا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا»، سر صناعة الإعراب، تحقيق هنداوي: ٦/١ .

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ١٢٨٦(الرُّؤْيَةُ).

(٥) (مع) بإسكان العين لغة نسبها المرادي إلى ربيعة وغنم، فهم يبنونها على السكون إذا وليها متحرك، ويكسرونها إذا جاءت قبل ساكن، وهي بذلك حرف جرّ لانعقاد الإجماع على حرفيتها إذا كانت ساكنة، كما ذهب أبو جعفر النحاس وتابعه المالقي، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٨٠/٢، والجنى الداني: ٣٠٦، ورصف المباني: ٣٢٩ .
=

وقد ينوَّن[١]، أو حرف خفض[٢]، أو كلمة تضمُّ الشيء وأصلها معًا، أو هي للمصاحبة، والمعنى يَخْرُجُ مُصَاحِبَ (**النفسِ**) بالتحريك واحدُ الأنفاس حال كونه (**مستطيلًا**) أي: (**ممتدًّا**) كالخطِّ /٢٧أ/ يكون طرفه الأعلى (**متصلًا بمقطع**)، أي: مخرج، (**من مقاطع حروف**) أي: مخارج لحروف خارجة من (**الحلق**)، وهو الحلقوم (**واللسان**)، وهو آلة النطق (**والشفتين**)، وهما طبقتا الفم الواحدة، شفة بفتح الشين المعجمة وكسرها، ولامها هاء، فيثنيه ذلك المخرج عند اتِّصاله به عن استطالة، فيُحْبَسُ فيه ثم يخرج منه بعنف، فيحدث عند ذلك الصوت، يُعَبَّرُ عنه بالحرف، ومن حيث هو عند أهل السنَّة كيفيةٌ للهواء، تحدث بمحض خلق الله ﷻ من غير تأثير لتموج الهواء، والقرع الذي هو أساس بعنف، والقلع الذي هو انفصال بعنف، بشرط مقاومة القرع للقارع، والمقلوع للقالع[٣]، أي: يكون كل منهما ذا صلابة لا كالقطن؛ فإنّه إذا انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت، وإذا صدمه شيء لان معه، وعند الحكماء يحدث من تموّج الهواء واصطكاك[٤] بعضه ببعض، ولا يزال الهواء المتكيِّف بالصوت يدفعه

= أمّا سيبويه فجعل سكونها ضرورة في الشعر، كالبيت الذي نسب إلى جرير:

وريشي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ ... وإنْ كانَتْ زيارتُكم لِمامًا

واعتذر له المرادي، بأنه لم يحفظ لغة السكون فيها، ينظر الكتاب: ٢٨٧/٢، والجنى الداني: ٣٠٦ .

وأقول: بيت جرير الذي استشهد به النحاة على تسكين العين في "مع " اختلفت فيه الرواية، فالثابت في ديوانه: ٢٢٥/١

وريشي مِنْكُمُ وهَوايَ فيكم ... وإنْ كانَتْ زيارتُكم لِمامًا

وعلى هذا فلا شاهد في البيت لسببين: الأوّل: اختلاف الرواية وعدم ثبوت الدليل، والآخر حكم سيبويه بسكونها للضرورة، فلا يقاس عليها وهو الصحيح؛ لعدم اطرادها.

(١) وقد استدلّ النحاة على اسميتها من خلال تنوينها، إلّا أنّهم اختلفوا في حركتها إذا نونت، فالخليل وسيبويه ذهبا إلى أنها فتحة إعراب كفتحة دال "رأيت يدًا" فهي على حرفين في حالتي الإضافة والإفراد.

ومذهب يونس والأخفش أنَّ حركتها كحركة التاء في "فتى" ردت لامها عند الإفراد، وتابعهم ابن مالك في هذه المسألة بأن "مع" تأتي على حالة الرفع في جميع المواقع كالاسم المقصور كقولهم: الزيدان معًا، والعمرون معًا، ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٩/٢ .

(٢) وهو بذلك يوافق قول النحاس، بأنها إنْ سكِّنت فهي حرف جرّ، وعلّة حرفيتها إذا سكِّنت؛ أنّها أشبهت الحرف لمجيئها على حرفين، ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٧٤/١ .

(٣) ينظر: حاشية السجاعي على شرح القطر: لوحة: ٩ .

(٤) جاء في لسان العرب: « الصَّكُّ: الضَّرْبُ الشَّدِيدُ بِالشَّيْءِ الْعَرِيضِ، وَقِيلَ: هُوَ الضَّرْبُ عَامَّةً بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ، صَكَّه يَصُكُّه صَكّاً »، لسان العرب: ١٠/ ٤٥٦، (صكك) .

ما بعده إلى أن يصل إلى الدماغ فيسمع، وإضافةُ مقاطعَ للحروف ليست للبيان، لما يخفى من عدم استقامة المعنى.

وإنَّما أدخل المصنف "حروف"، إشارة إلى أنّ المقاطع بمعنى المخارج، فالإضافة بمعنى اللام كما قرَّرناه لك.

(وإطلاق) لفظ **(المقطع على المخارج)** أي: تسمية المخرج مقطعًا في قوله من مقاطع حروف، هو **(من إطلاق الحالِّ)**(١) بتشديد اللام من حَلِّ المكان، وبه يَحُلُّ، ويَحِلُّ، بضمِّ الحاء وكسرها، حَلًّا وحُلولًا وحَلَلًا/٢٧ب/ محرَّكةً نادِرٌ: نَزَلَ به(٢)، يعني من إطلاق اسم الحال وهو لفظ مقطع، لا هو نفسه، وهو الخارج **(على المَحَلِّ)**(٣) أي: المخرج يعني محلَّ الخروج، فهو من تسمية المحلِّ باسم الحال في **(إذ)** لفظ **(المقطع)** اسم مسمَّاه عندهم **(حرف مع حركة أو)** مسمَّاه **(حرفان ثانيهما)** حرف **(ساكن)**، وهو ما عُرِّي عن الحركة، وذلك بناء **(على ما صرّح)** التصريح خلاف التعريض، وتبيين الأمر كالصَّرح وانصرح: بَانَ، وصارح بما في نفسه: أبداه، كصرَّح **(به ابن سينا)**(٤) بالقصر، جد أبي علي الحسين ابن عبد الله **(في الموسيقى)**(٥)، وهي كلمة يونانية معناها علم الألحان، **(و)**على ما صرّح به أيضًا الإمام أبو نصر الفيلسوف ناصر الدين **(الفارابي)**(٦) **في كتاب الالفاظ والحروف**(٧)، **والمخرج محلَّ خروج)** جنس **(الحرف)** أي: والحركة.

---

(١) الحالّ والحالِّية: وهي أن يحلّ الشيء في غيره، فيذكر الحال ويراد به المحلّ، نحو قوله تعالى: نحو: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ من [آل عمران:١٠٧]، فالمراد من (الرحمة) الجنة التي تحلّ فيها الرحمة، فهم في جنّة تحلّ فيها رحمة الله، ينظر: جواهر البلاغة للهاشمي: ٢٥٤ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ٩٨٦، (حلَّ).

(٣) المحليّة: « هي كون لا شيء يحلُّ فيه غيره، وذلك فيما إذا ذكر لفظ المحلّ، وأريد به الحالَّ فيه – كقوله تعالى ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق: ١٧] والمراد من يحلّ في النادي»، جواهر البلاغة للهاشمي: ٢٥٤.

(٤) الحسين بن عبدالله بن علي بن سينا، يسمى (الشيخ الرئيس)، ولد في بلخ سنة:(٣٧٠هـ)، وقيل: (٣٧٥هـ)، له مصنفات منها: الشفاء في الحكمة، والإشارات، والقانون والمختصر في الطب، (ت ٤٣٨هـ) وقيل: (٣٢٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٢ / ١٥٧، والوافي بالوفيات: ٢٥٠/٤، والأعلام: ٢/ ٢٤١.

(٥) ينظر: كتاب الموسيقى: ٨٥ – ٨٦.

(٦) محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التركي، له مصنفات منها: المدخل إلى صناعة الموسيقى، والآداب الملوكية، وإبطال أحكام النجوم، (ت ٣٣٩هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٤/ ٢٠٩، والأعلام: ٧/ ٢٠.

(٧) ينظر: كتاب الحروف للفارابي: ١٣٦ .

[الإفـــــادة]

(والإفادة) عطف على فاللفظ، هي في الأصل اللغوي أيضًا **(مصدر أفاد)** من الفيد، بمعنى: استحداث المال أو الخير(١)، ولم يستعمل الإفادة هنا بمعناها المصدري؛ لأنَّها حينئذٍ معنى، والكلام لفظ، ولا يصح أن يكون اللفظ نفس المعنى، **(و)** إنَّما **(المراد بها)** أي: الإفادة: **(إفهام)**(٢) مصدر أفهم **(معنى)** لا مطلقًا، بل **(من اللفظ)** أي: جعل الكلام مفيدًا معنى، **(يحسن)** ضدَّ يقبح، **(السكوت)** مصدر سكت، وتقول: تكلَّم الرجل ثم سكت، أي: انقطع كلامه، ويأتي سكوت: بمعنى السكون بالنون، ومنه قوله ﷻ:﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾(٣)، والمراد هنا عدم النطق، والمعنى يصير السكوت حسنا **(عليه)**، أي: على ذلك المعنى الذي يفهم من اللفظ، وذلك بأن لا يصير السامع المذكور بعد فهمه للمعنى منتظِرًا لشيء آخر، /٢٨أ/ انتظارًا تامًّا، كالانتظار الذي يبقى مع المسند "كقائم" بدون المسند إليه، أو يبقى مع المسند إليه بدون المسند(٤)، وعُلِم من ذلك أنّ الانتظار الذي يكون لغير المسند والمسند إليه كانتظار المفعول به والحال، كما في: "ضرب زيد"، "وجاء زيد" لا عبرة به، فلا يُخلُّ بحسن السكوت عليه **(من المتكلِّم)** بذلك اللفظ، **(أو)** بحسن السكوت عليه **(من السامع)** له، **(أو)** بحسن السكوت عليه **(من كلِّ)** واحد **(منها)**، أي: المتكلِّم والسامع، فهذه ثلاثة أقوال جارية **(على خلاف في ذلك)**(٥) المذكور من السكوت، وممن هو الصادر منه، **(وأصحّها)** أي: الأقوال الثلاثة **(أولها)**، وهو القول بأنّ حسن السكوت من المتكلِّم؛ وذلك **(لأنّ السكوت خلاف التكلّم)** الذي اتَّصف به المتكلِّم عند صدوره منه فعلًا، والمراد هنا بالخلافِ الخلافُ اللغوي لا الخلاف الاصطلاحي؛ لأنّ السكوت والتكلُّم لا يجتمعان، **(فكما أنَّ التكلّم صفة المتكلِّم)** حال صدوره منه، **(يكون السكوت**

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٣٠٨، (فيد).

(٢) ويقصد بالإفهام ما كان خافيًا عن ذهن السامع ومجهولا، أمّا ما كان معروفًا وغير مختلف فيه، فمذهب المرادي أنّه لا يعدُّ كلامًا، نحو: النار حارة، والسماء عالية؛ لأنّها غير مجهولة، ينظر توضيح المقاصد: ١/٢٦٨ .

(٣) سورة الأعراف: من الآية:١٥٤.

(٤) يمكن القول: أنَّ الإسناد جزء من أجزاء الكلام مع الإفادة واللفظ والقصد، ولذا عرّفه أبو الفداء: بأنّ الكلام ما تضمّن كلمتين أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأُخْرَى، وما خالف هذا الشرط فهو ليس كلامًا؛ لأنَّ الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، ينظر: الكناش: ١/١١٥ .

(٥) قيل: الكلام ما يحسن سكوت المتكلّم عليه، وقيل السامع، وقيل ما يحسن سكوت المتكلّم عليه والسامع، ينظر: همع الهوامع: ١/٤٨.

صفته)، أي: المتكلِّم **(أيضًا)** عند الكفِّ عن التكلّم؛ لأنّ تعلّق السكوت بالتكلُّم بالفعل أتم وأقوى من التعلق بالتكلّم بالقوة، فلهذه المناسبة اللفظيَّة كان القول الأوَّل أصحَّ الأقوال[١].

وقد اتَّضح بذلك أنّ المراد بالاتِّصاف بالمتكلِّم الاتِّصافُ الفعليُّ الحالي لا المستقبلي، فلا يراد أن السامع يصحُّ أن يتَّصف بالتكلُّم فعلا في المستقبل؛ لأنّ وصفه به إنَّما هو على ضرْب من التجوّز، وذاك على الحقيقة، وقيل: حسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع، وبالعكس، فالخلاف لفظي.

واعلم أن بين اللفظ /٢٨ب/ والإفادة عمومًا وخصوصًا من وجه، فيجتمعان في مثل: "زيد قائم"، ويوجد اللفظ بدون الإفادة كما في المفرد، وتوجد الإفادة بدون اللفظ كما في الإشارة، وكل شيئين كان كلٌّ منهما أعمّ من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا، فيحترز بكلٍّ عمَّا يشارك الآخر من غيره، **(فخرج بذلك)** أي: المذكور من اشتراط كون الكلام لفظا مفيدًا فائدة تامة ما ليس كذلك، فباللفظ خرج الدوال الأربع، الإشارة والكتابة والعقد والنصب، إذ كلٌّ منهما مفيد وليس بلفظ[٢]، وبالمفيد الكلمات **(المفردات)**، جمع مفرد، و**(كلُّها)** تأكيد لرفع توهم المجموع، كـ :زيد وعمرو، وكـ :عبدالله علمًا، **(و)** خرج **(بذلك أيضا المركَّبات التي لا تفيد الفائدة المذكورة)** في حدِّ الكلام وهي التامة؛ وإنَّما كانت لا تفيدها؛ **(لكونها)** أي : المركَّبات **(غير مشتملة)**، أي : محتوية **(على إسناد)**، وهو على المشهور ضمُّ كلمة إلى أُخرى، على وجه يفيد فائدة تامة[٣]، فإذا خلا المركَّب عن ذلك، ولم يكن فيه إسناد لا بحسب الحال، ولا بحسب الأصل[٤]، خرج عن أن يكون كلامًا، وذلك هو المركَّبات الإضافية **(كـ:غلام زيد)**، وعبدالله، والمزجي كـ: بعلبك، **(و)** خرج أيضًا **(المركَّبات الإسنادية التي)** اشتملت على إسناد، ولكنها **(لا تفيد)**، إن قيل: تقدَّم أن الإسناد ضمُّ كلمة إلى أُخرى على وجه مفيد، ويلزم منه أنَّ ما فيه إسناد لا يكون إلّا مفيدًا؛ فلا يصحُّ وصف الإسناديَّة بأنَّها لا تفيد.

---

(١) هذا الوجه رجّحه السيوطي، لأنّ التكلّم والسكوت صفة المتكلّم، والمراد "بحسن السكوت عليه" سكوت المتكلّم، ينظر: همع الهوامع: ١/٤٨.

(٢) الإشارة: الإفهام باليد أو العين والحاجب، والكتابة: هي الإفهام بالنقوش، أي: بالكلام المكتوب، والعقد: هو الإفهام بعقد الأصابع لأعداد مخصوصة، والنصب: وهي العلامات المنصوبة لفهم معناها، كجعل المحراب دليلًا على القبلة، والأحجار دليلا على حدود المزارع، فهذه الدوال لا يطلق عليها اسم اللفظ، وإنْ كانت تدلّ على معنى؛ لأنّهم اشترطوا في اللفظ أنْ يكون معه صوت، ينظر: شرح حسن الكفراوي على الآجرومية: ١٨ – ١٩.

(٣) ينظر: التعريفات: ٢٣ .

(٤) وذلك لزوال الإسناد الذي كان فيها، نحو:" إن قام زيد"، فقبل دخول الشرط كان مفيدًا، ثم زالت الإفادة بدخوله.

فالجواب: بأنّ المراد بالإسناد فيما تقدَّم الإسناد في الحال، وفيما هنا الإسناد بحسب الأصل لا الحال، أو يقال: المراد بالفائدة في حدِّ الإسناد ما يشمل الفائدة الناقصة /٢٩أ/، فالمراد بقوله لا تفيد الفائدة التامة، **(إمّا)** بكسر الهمزة وتشديد الميم مركبة من "إن وما"، وقد تُبْدلُ ميمها الأولى ياء، كقول الشاعر[١]:

يَا لَيْتَمَا أمُّنَا شَالَت نَعَامَتُها إيْمَا إلى جَنّة إيْمَا إلى نَار

وقد تحذف "ما" كقوله[٢]:

سَقَتْهُ الرواعِدُ من صيفٍ وإن من خَرِيفٍ فلَنْ يَعدَما

أي: إمّا من صيف وإمّا من خريف[٣]، وترد لمعانٍ ـ سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى ـ منها: التفصيل كما هنا، فهي لتفصيل علّة عدم الإفادة؛ **(لكونها)** أي: لأجل كونها تلك المركَّبات مركبات **(ناقصة)** عن إفادة المعنى التام؛ لعدم اشتمالها على إسناد في الحال **(نحو: إنْ قام زيد، أو)** اشتملت على إسناد في الحال، ولكن لا تفيد فائدة جديدة[٤]؛ **(لكون)** أي: لأجل كون **(مضمونها)** أي: ما تضمَّنته واشتملت عليه من المعنى، إمّا **(معلوم الثبوت)**[٥]، مصدر ثَبَتَ كنصر ثَباتًا وثُبوتًا، وأمّا ثَباتَةً وثُبوتَةً فمصدران لثبُت ككرم[٦]، أي: كون ثبوت معناها معلوما، **(أو الانتفاء)** من نَفاهُ يَنْفِيه، ويَنْفوه : نحاه، فنفا هو

---

(١) البيت من البسيط، واختلف في نسبته، فمنهم من نسبه إلى الأحوص الأنصاري، ينظر: لسان العرب: ١٤ / ٤٦، والصحاح تاج اللغة: ٦/ ٢٢٧٣ وتاج العروس: ٣١ / ٢٤١، المعجم المفصل: ٣ / ٤٢٨، ومنهم من نسبة إلى سعد بن قرط ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٢٢٩، وخزانة الأدب: ١١/ ٨٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٢/ ٤١١ والمحتسب في وجوه القراءات: ١/ ٢٨٤.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه: ١١٩.

(٣) هذا البيت اختلف النحاة فيه:

فمذهب سيبويه: (ما) لا يجوز إلغاؤها من (إن)، و(إمّا) يلزمها أن تكون مكررة، وإنّما جاءت هنا مرة واحدة للضرورة .

ومذهب الْمبرد والأصمعي "إن" في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الْجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الري.

وقال أبو عبيدة: "إن" في البيت زائدة .

ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٦٧/١، والانتصار لسيبويه: ٩٣/١، ومغني اللبيب: ٨٤ .

(٤) فهذه الجملة تعدُّ قولًا لا كلامًا، لأنّها كاللفظة الواحدة بدخول "إن" عليها، فكانت الزيادة كالنقصان للاحتياج إلى تمامها بجواب الشرط، ينظر: الخصائص: ٢٠/١.

(٥) نحو: السماء فوق الأرض، لأنَّ المخاطب لا يجهل كون السماء فوق الأرض.

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ١٤٩ (ثبت) .

وانتفى: تنحى، والسَّيْلُ الغُثَاءَ: حَمَلَه، والشيءَ: جَحَدَهُ، نَفاهُ يَنْفُوهُ: لُغَةٌ في يَنْفِيهِ [١] أي: كون انتفائه معلوما لا يجهل ذلك أحد **(بالضرورة)** غالبا، وهي لغة الحاجة، والمراد هنا مالا يحتاج في تحصيله إلى نظر، تأمل.

وحاصل الكلام في ذلك؛ أنَّ ما كان مضمونه مما تقضي العادة بعدم جهله لا يكون كلامًا اصطلاحًا وإن خوطب به من لا يجهل مضمونه[٢]، فالحكم في ذلك للغالب في العادة والنادر لا حكم له، فلا يعتبر ولا يخفى أن قوله: أو لكون مضمونها معلوم الثبوت... إلخ /٢٩ب/ هو واضح إذا أُريد المفيد بالفعل كما جرى عليه بعضهم، أمّا إذا لم يرد ذلك فلا تخرج هذه الأمور، بل تكون داخلة، فتنبَّه.

وحيث تقررَّ هذا وأردت إيضاحه بالمثال:

(فالأوَّل): الذي هو معلوم للثبوت بالضرورة مثاله **(نحو)**: قولك **(الجزء)** وهو البعض **(أقل من الكل)** وهو اسم لجميع الأجزاء، والواحد ثلث الثلاثة[٣].

(والثاني): وهو المعلوم الانتفاء بالضرورة عكس ذلك نحو قولك: **(الكل أقل من الجزء)**، والثلاثة ثلث الواحد؛ لأنّ هذا ليس بخبر؛ لعدم الإفادة، وكل ما ليس بخبر ليس بكلام، فهذا ليس بكلام.

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١٣٤٠،(نفى).

(٢) لذا منع أكثر النحاة الابتداء بالنكرة المحضة، لأنّه لا فائدة بها، فلو قلت: "رجل قائم" فلا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائم، فلم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنَّ الأصل في الكلام أو حدّه: أن تخبر عمَّن يعرف ما لا يعرف، ينظر: الأصول في النحو: ٥٩/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٣/١، وعلل النحو لابن الوراق: ٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٤/١ .

(٣) هذا لا يعدّ، عند البعض كلاما لكونه معلومًا ولا يجهله السامع .

وهذا على القول باشتراط تجديد الفائدة، وهو ما ذهب إليه ابن مالك[١]، ونوزع فيه[٢] بأنَّ هذا خبر[٣] وكل خبر كلام، فهذا كلام، والجزم بصدقه بحسب خصوصية المادة لا يدفع احتمال الصدق والكذب بحسب الخبر من حيث هو، وكونه معلوما لكلِّ أحد لا ينافي كونه مفيدًا؛ لأنَّ الأمور لا يلزم انتعاش الذهن بها دائما، فيجوز أن يكون في ظن المخْبِرِ أنّ هذا الأمر الضروري غير حاصل حين التكلّم عند المخاطب، وأيضًا فمثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس بأحد الحواس، فيفيد الإخبار بشيء منها بالنسبة لفاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلامًا، وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدًا عند كلّ أحد[٤]، فإمّا يكون مفيدًا لبعض دون بعض يكون كلامًا قطعًا، وقد أطال العلماء في ذلك الكلام، فلا نطيل به في هذا المقام[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية:١/ ٣٥١.

(٢) نازعه في هذه المسألة أبو حيّان، وكان النزاع في هذه المسألة حول تأويلهم لكلام سيبويه: « هذا عبد الله معروفًا فهذا اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مُسند والمبني عليه مسند إليه »، الكتاب لسيبويه:٢/٧٨ .

فابن مالك يرى أنَّ سيبويه اشترط الإفادة في الكلام، والكلام لا يطلق حقيقة إلّا على الجمل المفيدة.

أمّا أبو حيّان فيرى أن ظاهر كلام سيبويه لا يحتمل هذا التأويل؛ لأنَّ سيبويه يشترط الإسناد ولم يشترط الفائدة؛ لكون الإسناد أعمّ من الفائدة، فالكلام لا يكون كلامًا حتى يبنى عليه أو يتعلق بعضه ببعض كتعلق المبتدأ بالخبر، ينظر: شرح التسهيل: ١/٥، والتذييل والتكميل: ١/٣٤.

والصحيح ما ذهب إليه ابن مالك في تأويله لكلام سيبويه، لأنَّ سيبويه اشترط الإفادة، وصرّح بها في كتابه، وعقد بابًا أسماه « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة »، الكتاب لسيبويه: ١/٢٦ .

(٣) الخبر: هو ما يصلح السكوت عليه، وقيل ما يحتمل الصدق والكذب، ينظر: التعريفات: ٩٦ .

(٤) هذا ما ذهب إليه ناظر الجيش وحدَّه: بأنه ثلاث كلمات سواء حصلت فائدة أم لا، ينظر: تمهيد القواعد: ١/١٣٨.

(٥) ينظر الخلاف في هذه المسألة: علل النحو لابن الوراق:٢٥٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني:١/٦٩٦، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١١٣، ورسالة المباحث المرضية: ٥٣، وتمهيد القواعد: ١/١٣٨، والمقاصد الشافية: ١/٣٢، وهمع الهوامع: ١/٥٠ .

[القصد]

(والقصد) مصدر قصد كضرب، وله وإليه يقصده كـ: يضربه، ويطلق /٣٠أ/ في اللغة على استقامة الطريق والاعتماد والأَمُّ والعدل، وعلى معانٍ أُخرى منها، **(الإرادة)**، يعني المشيئة مطلقا، **(وهي)** أي: الإرادة اصطلاحا **(أن يقصِد)** بكسر الصاد من باب ضرب **(المتكلم)** أي قصده بلفظه **(إفادةَ السامع)** معنى ذلك اللفظ الذي خاطبه به، وليس المراد سامعا معينا، بل **(أي: سامع كان)** أي: وجد مخاطبا أو غير مخاطب.

قال البعض: المخاطب الحقيقي لا يستلزم المخاطب بالفعل، بل يكفي أن ينزِّل المعدوم منزلة الموجود[(١)]، فالمجاز في التنزيل لا في الخطاب، قال البعض: وتفسير الإرادة بهذا تفسير الأخصّ بالأعمّ[(٢)]، فتأمل، انتهى.

(فخرج بذلك) أي: باشتراط القصد **(كلام النائم)**، مفرد النُّوَّم بضمِّ النون وفتح الواو المشدَّدة، ونِيِّم بالنون والمثناة التحتية والمشددة لغة في نوم[(٣)]، ويجمع أيضًا على "نيام" بوزن فِعال مكسورة الفاء، والمراد ما يتلفظ به النائم على صورة الكلام، **(و)** خرج كلام **(الساهي)** من (سها)[(٤)] في الأمر كـ: دعا سَهْوًا وسُهُوًّا: نَسِيَهُ وغَفَلَ عنه، وذَهَبَ قَلْبُه إلى غَيْرِهِ [(٥)]، أي: الصادر منه الكلام على الطريق السهو والغفلة، **(و)** خرج الكلام **(نحوهما)** من كلِّ ما لم يصدر من الكلام على قصد، ككلام المغمى عليه، والسكران، والمجنون، والببغاء[(٦)] بموحدتين وغين معجمة، وفي الموحدة الثانية، والتشديد والتخفيف: طائر أخضر، **(وذهب)** أبو الحسن **(ابن الضائع[(٧)] بمعجمة)** أي: بضاد معجمة يعني منقوطة

---

(١) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي:١/ ٦٧، والكليات: ٤١٨.

(٢) ينظر: تيسير التحرير: ٢/٢٠٨ .

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم: ١٠ / ٦٧٩٥.

(٤) (سهى) في المخطوط .

(٥) ينظر: القاموس المحيط:١٢٩٧، (سها).

(٦) وزاد الأخفش الخطأ، فقال: ومنه الخطأ نحو: ضربني زيد، وأنت تريد: ضربت زيدًا، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٦.

(٧) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الأشبيلي، نحوي أندلسي، ولد سنة: (٦١٤)هـ، وله تصانيف منها، شرح جمل الزجاج، وشرح كتاب سيبويه، وإملاء على إيضاح أبي علي، (ت ٦٨٠)هـ .
ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: ٣/ ٣١٣، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٤ / ٩٥، وتوضيح المشتبه: ٥ / ٣٩٦، وبغية الوعاة: ٢ / ٢٠٤ .

والإعجامَ ضدَّ الإهمال، من أعجم الكتاب، نقطه كعجمة وعجَمه، وقول الجوهري:((لا تقل عَجَمْتَ))[١] /٣٠ب/ قال في القاموس:((إنه وَهِمَ)) [٢]، **(فمهملة)** من أهمله، خلَّ بينه وبين نفسه، أو تركه ولم يستعمله))[٣] أي: فعين متروكة النقط، وهو شيخ أبي حيان.

وقد احترز بذلك عن الصائغ[٤] بمهملة فمعجمة، وهو تلميذ[٥] أبي حيَّان، **(إلى أنّ القصد)** في الكلام شرط ولكنَّ التصريح به، **(لا يشترط)**، وهذا هو المفهوم من قول الشيخ رحمه الله **(فإنّه)** أي: القصد **(مستفاد)** معلوم **(من حصول)**، مصدر حصل الحاصِلُ من كلِّ شيءٍ: ما بَقِيَ وثَبَتَ وذَهَبَ ما سِواهُ[٦]، أي: من ثبوت **(الفائدة)**؛ لأنّ المفيد لا يكون إلّا مقصودًا؛ لأنَّهم شرطوا أن تكون الفائدة يحسن سكوت المتكلِّم عليها[٧]، وحُسْنُ سكوتِ المتكلِّم يستدعي أن يكون قاصدًا لما يتكلَّم به، فوصف الكلام بكونه مفيدًا بالمعنى المذكور، يستلزم وصفه بكونه مقصودًا، فالفائدة المعتدُّ بها عند العقلاء: هي الحاصلة من الكلام الصادر ممن له قصد ورؤية حال التكلّم، وشأن العقلاء الإعراض عمَّا يصدر من نحو النائم؛ **(لأنّ قول النائم)** أي: مقوله وهو: **(قام زيد)** حالة كونه **(مثلًا)**، وإن كان مفيدًا بأصل وضعه **(لا يستفاد منه شيء)** يعتدُّ به؛ فإنّه في تلك الحالة لا قصد له ولا رؤية، فكلامه في حيِّز العدم، مُنَزَّلٌ منزلة مالا يفيد مطلق الإفادة، لا لأجل كونه لم يطابق الواقع؛ إذ لا يشترط في الكلام الاصطلاحي مطابقته للواقع، بل يجوز أن يكون مما استحال معناه، نحو قول الرجل: صعدت السماء، وحملت الأرض[٨]، وذهب البعض، إلى أنّ ما أفهمه المصنف /٣١أ/ عن ابن الضائع من أنّه قائل

---

(١) الصحاح تاج اللغة: ٥ / ١٩٨١ ،(عجم).

(٢) القاموس المحيط: ١١٣٥، (العُجْمُ).

(٣) القاموس المحيط: ١٠٧٣، (الهمل).

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن شمس الدين الزمردي بن الصائغ الحنفي النحوي، ولد بالقاهرة سنة: (٧٠٤ هـ)، له مؤلفات منها، شرح المشارق في الحديث، والغمز على الكنز، وشرح الألفية لابن مالك، (ت٧٧٠ هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ١٦٢-١٦٣، والدرر الكامنة: ٥/ ٢٤٧، ٢٤٨، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ١٨٤-١٨٥، و بغية الوعاة: ١ / ١٥٥.

(٥) وقد توهّم محقق كتاب ارتشاف الضرب فقد جعل ابن الصائغ من شيوخ أبي حيّان، وكتب التراجم تجمع على أنّه أخذ العربية عن أبي حيّان، ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٢٥.

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ٩٨٤، (حصل) .

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ٣٣/١، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٢٦٨، ورسالة المباحث المرضية: ٥٧/١.

(٨) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١٨٦/١ .

بالقصد ليس على بابه[١]، ثم قال أبو حيَّان: ((وفُهِمَ من كلامه أي: كلام ابن الضائع، أنّه لا يشترط في الإفادة قصد المتكلّم إياها، إنَّما فيها أن يكون كلامه على التركيب الموضوع في لسان العرب))[٢] انتهى.

(والمتأخرون) من علماء النحو مشوا **(على خلاف قوله)**، أي: ابن الضائع، حيث ذهبوا إلى أنّه يشترط التصريح بالقصد، وصرّحوا به في تعريف الكلام، **(منهم)** أي المتأخرين: **(الإمام الجزولي[٣])**، حيث صرّح به **(في مقدمته)**[٤]، والإمام **(ابن مالك)** حيث صرّح به **(في تسهيله[٥]، وابن عصفور)**[٦] حيث صرّح به **(في مقربه)**[٧]، ولو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما قال لما صرّح به هؤلاء الأئمة من فحول، ولم يحصل منهم في الكتب المذكورة إلّا ذكر القصد فقط، لا التنصيص على اشتراط التصريح بذكره.

وعليه فيقال: التصريح به من هؤلاء الأئمة لا يقضي بمخالفة ابن الضائع؛ إذ ليس في التصريح بذلك دلالة على عدم استفادة القصد، من الفائدة أنه يجوز أن يكون التصريح بما علم التزامًا جريًا على ما هو الأصل في القيود التي تذكر في التعاريف، ولم يكتف بدلالة الالتزام [٨]؛ لأنها مهجورة في التعاريف، وأمّا ما جاء مكتفيا فيه بها ففيه تسامح، **(ولا حاجة)** داعية **(إلى ذِكر)** بكسر الذال المعجمة،

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/٧٧.

(٢) التذييل والتكميل: ٣٦.

(٣) هو: عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلي الجزولي، من علماء العربية له مصنفات منها: رسالة في النحو، وشرح أصول ابن السراج، وشرح قصيدة بانت سعاد والآمالي في النحو، ومختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي، (ت٦١٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٣/٤٨٨-٤٨٩، والأعلام: ٥/١٠٤

(٤) لم يصرح الجزولي بالقصد، وإنّما اشترط في الكلام اللفظ والتركيب والإفادة لقوله: (الكلام: هو اللفظ المركَّب المفيد بالوضع) فهو يرى أن كلَّ ما وافق العربية يعد كلامًا وإن خلا من القصد، ينظر: المقدمة الجزولية: ٣.

(٥) عرّفه ابن مالك الكلام: بأنه ما تضمَّن إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته، ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٥-٦.

(٦) هو: علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي، المعروف بابن عصفور، ولد بأشبيليه، له مصنفات كثير في علوم مختلفة منها: البديع شرح الجزولية، وشرح المتنبّي، وسرقات الشعراء، (ت ٦٦٩هـ)، ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٢/١٦٥، والأعلام: ٥/٢٧ .

(٧) كذلك ابن عصفور فإنّه لم يصرح بالقصد، وإنّما اشترط اللفظ والتركيب والإفادة، ينظر: المقرب: ١/٤٥.

(٨) وهي أن يكون اللفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، ولو قدر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهوما، كأن تشير إلى شراب رمان وتقول: هذا عسل، وتريد حلو، لأنَّ الحلاوة ملازمة له، ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٢ / ١٩٢، والشرح الواضح المنسق: ٢٢.

مصدر ذَكَرَ الشيء: أجراه على لسانه، وبالضمّ: التذكر: تقول: ما زالَ مِنِّي على ذُكْرٍ[1]، أي: تذكر كما تقدّم، والمراد عدم الاحتياج إلى التصريح /٣١ب/ بذكر **(التركيب)** في حدِّ الكلام مع التصريح باللفظ والإفادة **(لما سيأتي)** من استلزام الفائدة له.

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٣٩٦، (ذكر) .

[باب الوضع والتركيب]

(ولا) حاجة أيضًا **(إلى ذكر الوضع)**[١] مصدر وَضَعَ يَضَعُ ـ بفتح ضادها ـ وضْعًا، ومَوْضِعًا بكسر الضاد وفتحها، وموضوعًا: حطّ[٢]؛ وذلك **(لأنّ الصحيح)** أي: عنده في الوضع **(اختصاصه)** أي: الوضع **(بالمفردات)** دون المركَّبات، **(والكلام)** هنا ليس في المفردات، وإنَّما هو هنا **(في المركَّبات)**، فالوضع غير معتبر في الكلام؛ لكونه من المركَّبات، **(ودلالتها)** بتثليث الدال أي: المركَّبات على معانيها **(غير وضعيّة)**، أي: لم تكن بالوضع، بل بالعقل **(على الأصحِّ)**، وإلّا لأودعها أئمة اللغة في كتبهم كالمفردات، وتوقف فَهْم معانيها على نقلها عن العرب.

وقال البعض: ما ذكره الشيخ من أنّ الصحيح اختصاص الوضع بالمفردات، ومن أن دلالة الكلام غير وضعيّة على الصحيح غير صحيح على الصحيح عند المحققين[٣]؛ لأنّ الصحيح عندهم اختصاص الوضع بالمفردات، وأنّ دلالة الكلام وضعيّة[٤].

وقال الشاطبي[٥]: لا بدّ من قيد الوضع بالعربي؛ لئلّا يدخل الكلام الأعجمي، فإنّه لفظ مفيد بالقصد، ولكن ليس بوضع العرب، فليس بكلام اصطلاحا، فلا بدَّ من إخراجه عن الحدِّ، إذ مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام العربي والعجمي[٦]، انتهى.

ويمكن أن يقال: الوضع المنفي عن المركَّبات، هو الوضع الشخصي المختصّ بالمفردات، وهو ألفاظ معينة وضعها الواضع لمعانٍ مخصوصة، كالقرء للحيض والطهر، فهذا وضع شخصي، وأمّا الوضع في المركَّبات /٣٢أ/ فهو الوضع النوعي: وهو أن يضع الواضع قانونا كليًّا يعرف به ألفاظ قياسية،

---

(١) الوضع: هو جعل اللفظ إزاء المعنى ودليلا عليه: ينظر التعريفات: ٢٥٢، والكليات: ٩٣٤.

(٢) ووضع منه فلان، أي: حطّ من درجته: ينظر: الصحاح تاج اللغة: ٣/١٣٠٠، (وضع) .

(٣) ومنهم الرضي فهو يرى عدم اختصاص الوضع بالمفردات، لقوله: « إنا لا نسلم أن المركَّب ليس بموضوع، وبيانه أنّ الواضع إمّا أن يضع ألفاظا معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإمّا أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ فهي قياسية... »، شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٥ .

(٤) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهرية: لوحة: ٨أ.

(٥) هو: القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرعيني الشاطبي الضرير، من أئمة النحو والقراءات والتفسير، ألف قصيدتين مشهورتين: حرز الأماني وعقيلة أتراب في القراءات والرسم، وحَفِظَهُما خلقٌ لا يُحْصَون،(ت ٥٩٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤/٧١، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/٣١٢.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٣٧.

كأن يقول مثلا: متى اجتمع المضاف والمضاف إليه، قُدِّم المضاف على المضاف إليه، ومتى اجتمع الفعل مع الفاعل، قُدِّم الفعل عليه، فتقول: غلامُ زيدٍ، وضَرَبَ زيدٌ، فاعلم.

(**مثال اجتماع هذه**) الأمور (**الثلاثة**)، التي اعتبِر اشتمال المؤلف عليها، (**أعني**) بها (**اللفظ، والإفادة، والقصد**)(١) الجزئي الذي تجمع فيه، ويحصل به الإيضاح، قول من له قصد ورؤية، قاصدا به الإفادة: (**العلم نافع**) أي: هذا اللفظ؛ إذ الكلِّي قد يراد إيضاحه وإيصاله إلى فهم المستفيد، فيذكر جزءًا من جزئياته ويقال له: مثال، والمثال هو الشخص لغة، ومنه تمثَّل بين يدي الأمير، أي: قام مثاله بين يديه، ولا شكَّ أن الجزئي تتشخص فيه الكلِّي؛ لأنّه هو مع زيادة المشخصات، وهذا بناء على ما هو شائع من أن الكلِّي يكون في ضمن جزئياته، (**فالعلم**) مصدر عَلِمَه كسَمِعَ: عرفه، وهو مبتدأ، و(**نافع**) خبره، ويصدق عليه أنَّه (**لفظ**)، أي: ملفوظ به، وذلك؛ (**لأنَّه صوت مشتمل**) أي: محتوٍ (**على**) مقاطع أي: مخارج ،(**بعض حروف الحلق، و**) بعض حروف (**اللسان، و**) بعض حروف (**الشفتين، وهي**) أي الحروف المشتملة عليها (**بعض الحروف الهجائية**) نسبة إلى الهجاء، وهو تقطيع الكلمة، لبيان الحروف التي ركب منها بذكر أسماء تلك الحروف، يقال: هجوت الحروف وتهجيتها عددتها بأسمائها، ومن المجاز: هجوت فلانا /٣٢ب/، أي: عددت معايبه(٢)، وإذا أردت بيان ذلك (**فالهمزة والعين والألف من**) حروف (**الحلق، واللام والنون من**) حروف (**اللسان**) وهو يُذَكَّرُ ويُؤنَّث، فمن ذكَّره جمعه على ألْسِنة بكسر العين، ومن أنَّثه جمعه على ألْسُن بضم العين(٣)، (**والميم والفاء من**) حروف (**الشفتين**)، أمّا الميم فظاهر، وأمّا الفاء فغير ظاهر؛ لأنَّها من الشفة السفلى مع الثنايا العليا، ولعلَّ هذا على حدِّ قوله ﷻ: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾(٤)؛ إذ اللؤلؤ والمرجان لا يخرجان إلّا من أحدهما، فاعلم.

---

(١) وذهب الجوجري إلى أنّ قيد الإفادة يغني عن اعتبار القصد، وكذلك يغني عن اعتبار التركيب؛ لأنَّه لا يفيد الفائدة المذكورة إلّا ما كان مركَّبا إمّا من اسمين، نحو (هذا زيد)، أو من فعل واسم نحو: (قام زيد)، ولا يشترط أن يكون جزء الكلام ملفوظين، فقد يكون أحدهما ملفوظًا دون الآخر نحو: (قم وخذ) ويكونا غير ملفوظين نحو: (نعم) في جواب من قال: (هل زيد قائم)؛ إذ الكلام هو المقدّر بعده، ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ١ / ١٦٢ – ١٦٣.

(٢) ينظر: أساس البلاغة: ٢ / ٣٦٥.

(٣) ينظر: العين: ٧ / ٢٥٦، والجمهرة: ٢ / ٨٦٠.

(٤) سورة الرحمن، الآية:٢٢.

(و) يصدق أيضًا على العلم نافع، أنَّه (**مفيد**)، وذلك (**لأنَّه أفهم معنى يحسن السكوت عليه من المتكلّم**) به، (**بحيث لا يصير**) أي: لا يستمر (**السامع**) له (**منتظرًا**) أي: متطلِّعًا متطلِّبًا من المتكلِّم (**لشيء آخَر**)، بفتح الخاء غير ما سمعه يفيده المعنى، ويحصل به الربط؛ لوجود المسند والمسند إليه والإسناد، (و) يصدق أيضًا على العلم نافع؛ أنّه (**مقصود بالإفادة**) لمعناه، ذلك؛ (**لأنّ المتكلّم**) الصادر منه الكلام (**قصد به**)[1]، أي: بهذا اللفظ (**إفادة السامع**) له، مخاطبًا كان أو غير مخاطب، فالإفادة حاصلة بواسطة القصد، لا من مجرد النطق باللفظ، (**إذا كان السامع**) أي: جنسه (**يجهل ذلك**) المعنى المراد حيث كان الغالب جهله، وإن خوطب به من هو عالم به؛ ليوافق كلامه هنا كلامه المتقدِّم، وهو قوله: لكونه مضمونه... إلخ، وإلا فبينهما كما قال البعض: مخالفة قال: ((لأنَّه لا يخلو إمّا أن يكون هذا المثال من المعلوم بثبوته بالضرورة، أي: لا يجهل غالبا أو لا، فإنْ كان الأوَّل فلا يحسن التقيُّد بما ذكر، /٣٣أ/، لما علمت أنّ معلوم الثبوت بالضرورة ليس بكلام، وإن فُرِض أنَّه خوطب به من يجهله، ومن ثم أطلق المصنف فيه ولم يقيده بذلك في المتن، وإن كان الثاني فكذلك، لما علمت أن غير المعلوم الثبوت بالضرورة كلام، وإن خوطب به من يعلم مضمونه فلا وجه لهذا التقييد... واختار المصنف خصوص هذا المثال؛ لاشتماله على بعض حروف المخارج الثلاثة كما بيَّنه، ولينشط الطالب بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب، ولم ينظر إلى إيهام اختصاص الكلام بما اشتمل على حروف المخارج، وقد جمع بينهما في تعريف اللفظ، ولعلَّه لضعف هذا الايهام))[2]، انتهى.

(**والإفادة**) أي: إفادةُ المفيدِ الفائدة (**المذكورة**)، وهي التامة (**تستلزم**) أي: تلزم (**التركيب**)، فلا توجد بدونه؛ إذ هي أخصُّ منه، متى وُجِدت وُجِد، فلا يكون ذلك إلّا مركَّبا لعدم تخلُّف المركَّب عن المفيد،

---

(١) وذهب ابن مالك إلى أنّ سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا لخلوه من القصد، مرجحا قول سيبويه مستدلًّا بقوله ﷺ: "« كلام ابن آدم كله عليه لا له، إلّا ما كان أمرًا بمعروف، أو نهيًا عن منكر، أو ذكرًا لله تعالى»" فبيَّن أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أي يؤاخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤاخذ به لقوله ﷺ: « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به»، فليس بكلام، ولذلك لم يعتدّ بقول الذي غلبه الفرح فقال مخطئًا: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، بل عذره الرسول ﷺ فقال « أخطأ من شدة الفرح»، فإن أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز، ينظر: الكتاب ١ / ٢٦، وشرح التسهيل: ١ / ٦.

(٢) فرائد العقود العلوية: ١/٨٥ -٨٦.

ولا يرد حرف الجواب كنعم، فإنَّ المفيد هو الجملة المقدَّرة بعدها، والأصل إذا قلت: نعم ضربتُ زيدًا، أو عمرًا[١].

(١) لم يشترط ابن طلحة في الكلام التركيب، فزعم أنّ الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام "كنعم" و "لا" في الجواب، والصحيح أن الكلام هو الجملة المقدرة "بعدهما لا واحدة منهما، ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٤١٢، وتوضيح المقاصد: ١/ ١٧.

[باب أجزاء الكلام]

ولمَّا فرغ من تعريف الكلام، وهو مركَّب، **(وكلّ مركَّب)** حقيقيًا كالسرير، أو اعتباريًّا كما هنا **(لا بدّ)** أي: لا فراق **(له من أجزاء)** أي: أبعاض، والمراد الجنس فيصدق على ما فوق الواحد اثنين فأكثر، **(يتركَّب)** أي: ينضمُّ ويجتمع **(منها)**، احتاج المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى ذكر أجزائه، فقال: **(وأجزاء الكلام التي يتركَّب منها)**، أي: من مجموعها/٣٣ب/لا من جميعها ـ كما سننبِّه عليه ـ **(ثلاثة أشياء)**، وكونها ثلاثة لا يختصُّ باللغة العربية؛ لأنّ دليل الحصر عقليٌّ، لا يختلف باختلاف اللغات.

[الاســـــــم]

وأوّل الثلاثة **(الاسم)** أي: ما يصدق عليه هذا اللفظ، وفي لفظه لغات، قال الشاعر(١):

فــي الاســم سَــبْعُ لغــاتٍ كلُّهــا سُــمِعَتْ ... وإنـــي قـــد جمعـــت الكـــل مـــرتجلا
اســم بضــم وكســر مــع ســم بهمــا ... وفـــي ســـما ثـــلاث حســـبما نقـــلا

قال في القاموس:((وأُسْمُ الشيءِ، بالكسر والضمّ، وسُمُهُ وسُمَاهُ، مُثَلَّثَتَيْنِ: عَلامَتُه، واللَّفْظُ المَوْضوعُ على الجَوْهَرِ والعَرَضِ للتَّمْييزِ))(٢) انتهى.

فهو لغة: ما أبان عن مسمًّى، شخصًا كان أو غيره، مثل: زيد وهند ورجل وامرأة، ونحوها من المرئيات، وعالم ومعلوم ونحوهما من الصفات، وعلم وقدرة، ونحوهما من المعاني، وسواء كان فعلًا أو حرفًا عند النحاة: ك: قام ومِنْ"، فإنهما وإن كانا فعلًا وحرفًا اصطلاحًا نحويًا، هما اسمان لغة؛ لأنّ كلَّ واحد منهما يبيِّن عن مسمًّى، ألا ترى أن" قام " مثلا يبيِّن عن مسمًّى هو القيام، و"مِنْ" تُبيِّن عن مسمًّى هو ابتداء الغاية مثلًا(٣)، وسُمِّيَ اسمًا؛ لأنَّه سما بمسمَّاه فأوضحه وكشف معناه، أي: ارتفع

---

(١) لم أعثر على القائل ولم ترد في المصنفات .

(٢) القاموس المحيط: ١٢٩٦،(سَمَا).

(٣) هذا التعريف رفضه الزجاجي من الجانب النحوي؛ لكون حدّه خارجا عن أوضاع النحو، ولكونه يلزم من خلال هذا التعريف أن يكون الكثير من الحروف أسماء؛ لأنَّ منها ما يدلّ على معنى وهذا المعنى غير مقترن بزمن نحو: (إن ولكن)، وأجازه وفق منظور المناطقة؛ لأنه لا يخالف غرضهم، ولكون مغزاهم غير مغزى النحاة، وقد عرَّف حدَّ الاسم فقال: « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلًا أو مفعولًا أو واقعًا في حيّز الفاعل والمفعول به،=

بمسمَّاه إلى الأذهان على قسيميه الفعل والحرف، ولذا قدَّمه عليهما، ولاحتياجهما إليه في الإفادة؛ إذ لا ينعقد كلام إلّا وفيه اسم، والفعل لا بدّ له من فاعل، ولا يكون الفاعل إلّا اسما، وأصله "سمو" فحذفت الواو، وعوّض عنها الهمزة في أوّله، فقيل: اسم، وهذا عند البصريين[١]، وعند الكوفيين من السمة، وهي العلامة، وأصله عندهم "وسم"، فحذفت الواو وعوضت الهمزة /٣٤أ/ مكانها[٢]، وليس بصحيح؛ لقولهم في تصغيره: سُمِيّ ووُسَيِّم، وفي تكسيره: أوسما لا أوسام، وفي الإخبار عنه: سمَّيت لا وسمت، وجمعه: أسماء وأسماوات، وجمع الجمع أسامي [٣].

[الفــــعـــــل]

(و) ثانيهما: (**الفعل**) أي: ما صدقه هذا اللفظ وهو لغة بالكسر، حركة الإنسان، أو كناية عن كلِّ عمل، متعدٍّ، وبالفتح مصدر فَعَل كمَنَعَ، وسيأتي معناه اصطلاحا.

وإنَّما لقِّب بهذا اللفظ؛ لأنّ هذه الأحرف التي هي الفاء والعين واللام لها به من الاختصاص ما ليس لغيرها، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّه ما من فعل إلا وهو يوزن بها، أو ببعضها، بخلاف الاسم، فإنّ منه ما لا يوزن كالمضمرات، وبخلاف الحرف فإنَّه لا يوزن شيء منه.

الثاني: أنه يعبَّر بها عن جميع الأحداث كما في قوله ﷻ: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[٤] وسيأتي معناه اصطلاحا.

= هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنّما قلنا في كلام العرب، لأنا له نقصد، وعليه نتكلم »، ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٤٨ .

(١) ينظر: الإنصاف: ٨/١.

(٢) المصدر نفسه: ٨/١.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ٨ – ٩.

(٤) سورة الأنبياء: ٢٣ .

[الحرف]

(و) الثالث: **(الحرف)** أي: مفهومه الصادق عليه لا على اللفظ، وهو لغة ((من كلِّ شيءٍ: طَرَفُهُ، من الجَبَلِ: أَعْلاهُ المُحَدَّدُ، والناقَةُ الضامِرَةُ، أو المَهْزُولَةُ، أو العَظيمَةُ، ومَسيلُ الماءِ، وآرامٌ سودٌ بِبلادِ سُلَيْمٍ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ ﴾[1]، وهو أنْ يَعْبُدَهُ على السَّرَّاءِ لا الضَّرَّاءِ، أو على شَكٍّ، أو على غَيْرِ طُمَأنينَةٍ على أمْرِهِ، أي: لا يَدْخُلُ في الدينِ مُتَمَكِّنًا، و"نَزَلَ القُرْآنُ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ"[2]: سَبْعِ لُغاتٍ من لُغَاتِ العَرَبِ، ولَيْسَ مَعْنَاهُ أن يكونَ في الحَرْفِ الواحِدِ سَبْعَةُ أوجُهٍ، وإنْ جاءَ على سَبْعَةٍ أو عَشَرَةٍ أو أكْثَرَ، ولكنِ المَعْنَى: هذِهِ اللُّغَاتُ السَّبْعُ مُتَفَرِّقَةٌ في القُرْآنِ))[3].

ولمَّا كان الحرف وصلة بين الاسم والفعل أُخر عن الفعل؛ لكون الفعل ركنَ /٣٤ب/ الإسناد، والحرف ليس كذلك، فنسبة الفعل والحرف إلى الاسم كنسبة العرض إلى الجوهر، **(وهي)** أي: الثلاثة الأشياء المذكورة، **(الكلمات الثلاث)** المراد بقولهم الكلمات الثلاث عند الإطلاق، **(ولا رابع لها)** نقلًا وعقلًا واستقراءً.

أمّا نقلًا، فلِمَا ذكره الزجاجي[4] في أماليه بسنده إلى أبي الأسود الدؤلي أنّه قال:((دخلت على ابن أبي طالب (رضي الله عنه) فرأيته مطرقًا متفكرًا، فقلت له: فيم تفكر يا أمير المؤمنين، قال: إني سمعت ببلدك لحنا فأردت أن أضع له كتابا في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا وثبتَّ فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إليَّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، إلى آخره))[5]، وأمّا عقلًا ـ فسيأتي في الكلام عن الشيخ رحمه الله تعالى ـ

---

(١) سورة الحج: من الآية:١١.

(٢) من قوله ﷺ: « أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ »،صحيح البخاري، باب ذكر الملائكة: ١١٣/٤، رقم الحديث: ٣٢١٩ .

(٣) القاموس المحيط: ٧٩٩(حرف).

(٤) هو: عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، وسمي بالزجاجي نسبة إلى أبي اسحاق الزجاج، ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، ثمَّ سكن طبرية، وحدّث بدمشق عن الزّجاج ونفطويه وابن دريد وأبي بكر بن الأنباري والأخفش الصغير وغيرهم، له مصنفات كثيرة منها: الجمل الكبرى، والإيضاح في علل النحو، والزاهر في اللغة، (ت ٣٣٧هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٧٧/٢، والأعلام: ٢٩٩/٣ .

(٥) أمالي الزجاجي: ٢٣٨.

وأمّا استقراءً[١]، فإنّ العلماء تتبعوا كلام العرب الفصيح، فوجدوه لم يخرج عن هذه الثلاث، فانعقد إجماعُهم بأنّه لا رابع أصلًا[٢].

[الخلاف في اسم الفعل]

(وذهب أبو جعفر بن صابر[٣] **إلى أنّ اسمَ الفعلِ)** مطلقا ماضٍ، أو مضارع، أو أمر كهيهات وأوه وصه وحيهل **(قسم رابع)** خارج عن الثلاث، **(وسماه)** أي: اسم الفعل **(خَالِفةً)** بكسر اللام من الخلافة، ووجه تسميته بذلك؛ **(لأنّه)** أي: اسم الفعل **(خلف)** بمعنى: مستخلف **(عن الفعل)** أي: أقيم مقامه في إفادة معناه، فإنّ أسماء الأفعال إنَّما وضعت لتكون عوضا عن أفعالها، والحامل على ذلك روم الاختصار؛ لأنَّها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث وغيره مع المبالغة في المعنى، **(كصه)** خلف عن لفظ "اسكت"، /٣٥ أ / وحيهل خلف عن "أقبل" أو عجل، وهيهات خلف عن لفظ "بعُد"، وأوه خلف عن لفظ "أتوجع"[٤]، **(وهذا القولُ)** الصادر من ابن صابر بزيادة اسم الفعل على الثلاثة وليس منها على فرض تسليمه، **(حَدَثَ)** يقال: ((حَدَثَ حُدوثًا وحَداثَةً: نَقيضُ قَدُمَ، وتُضَمُّ دالُه إذا ذُكِرَ مع قَدُمَ ... والحَديثُ: الجديد))[٥] **(بعد انعقاد الإجماع**[٦]**)** مصدر أجمع القوم على الأمير، إذا اجتمعوا عليه، والمعنى أنه جاء بعد الاتّفاق ممن يعتد باتفاقهم وهم الصدر الأوّل، فقد اتَّفقوا **(على الثلاثة)** المذكورة

---

(١) هو الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته، وإنّما قال: في أكثر جزئياته؛ لأنّ الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسمًا، ويُسمّى هذا: استقراءً؛ لأنّ مقدماته لا تحصل إلّا بتتبع الجزئيات كقولنا: كلُّ حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ؛ لأنّ الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفًا لِمَا اشتقَّ كالتمساح؛ فإنه يحرك فكّه الأعلى عند المضغ، ينظر: التعريفات: ١٨، والكليات: ١/ ١٠٦ .

(٢) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام: ١٢.

(٣) هو أحمد بن محمد بن صابر أبو جعفر القيسي، ولد في الأندلس سنة: (٦٢٥) هـ وكان إمامًا بارعًا، وكاتبًا وشاعرًا حسن الخطّ، يتمذهب بمذهب أهل الظاهر (ت ٦٦٢ هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/ ٥٠ والوافي بالوفيات ١/ ١٦٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ١/ ٣٦، وحاشية العطار على شرح الأزهرية: ٢٠.

(٥) القاموس المحيط: ١٦٧، (حدث) .

(٦) الإجماع: لغة: العزم والاتفاق .

اصطلاحًا: اتّفاق مجتهدي أمة محمد في عصر بعد وفاة النبي على أي أمر كان، ينظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: ٨١ .

إنها أقسام الكلمة لا غير، **(فلا يُعتدّ به)**، أي: القول الحادث؛ لأنّ في الاعتداد به خرقا للإجماع المعتد به، المعوّل عليه، الواجب اتباعه، والمُصَيِّر إليه.

فإن قيل: أين الإجماع وقد خالف الفرّاء(١) في المسألة وهو من الصدر الأوَّل؟ وهو في الكوفيين نظير سيبويه(٢) في البصريين، قال: إنّ " كلا" ليست واحدا من الثلاثة؛ وإنما هي بين الاسم والفعل(٣).

فالجواب: إنّ هذا القول بعد الحكم عليها بأنَّها اسم وفعل لتعارض أدلتها(٤) عنده، والقول بأنَّها أحدهما، ليس بأنها غير الثلاثة.

والحاصل: أنه إنَّما قال بالوقف فقط لتعارض الأدلة، ولا يخفى أنّ هذه الثلاثة ليس المراد أنها أجزاء حقيقية للكلام، وهي التي ينصرف إليها لفظ الأجزاء عند الإطلاق، حتى يشترط اجتماعها فيه، وتتوقف حقيقته عليها، وينعدم بانعدام بعضها.

(و) إنَّما **(المراد أنّ الكلام يتركب من مجموعها)**، أي: من جملة تلك الأجزاء، **(لا)** يتركب **(من جميعها)**، أي: كلها، والفرق بين المجموع / ٣٥ب/ والجميع، أنه لا يشترط في المجموع شمول جميع الأفراد، بخلاف الجميع، فتركب الكلام من جملتها لا يقتضي تركبه من كلٍّ منها؛ لصدق المجموع ببعض الأفراد دون الجميع، فهي أجزاء عرفيّة للكلام؛ لاشتهار إطلاقه عليها يوجد بدون بعضها، فإنّ الأجزاء العرفيّة لا يلزم من عدم بعضها عدم ماهي جزء له، ألا ترى أنّه يعدُّ في العرف الشَعْرُ، والظفرُ واليدُ أجزاءَ اليد مثلًا، ومع ذلك لا يقال بانعدام "زيد" بانعدام أحد هذه الأجزاء، وأن الأغصان تُعدُّ أجزاءً للشجرة، ولا يقال: بانعدام الشجرة بانعدام أحد أغصانها، ولا خفاء أنّ كلَّ مركَّب لا يتصوّر تركُّبه من

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الكوفي المعروف بالفراء، لقب بذلك، قيل: لأنه كان يفري الكلام، وكان الفراء إماما في العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي وكان يتردد بين الكوفة وبغداد، واتّصل بالمأمون واتخذه مربيًا لأولاده، ومن تصانيفه: كتاب الحدود في النحو، والمقصور والممدود، وغير ذلك، توفي في طريق مكة سنة

(٢٠٧ هـ). ينظر: معجم المفسرين:٢/٧٣٠، والموسوعة الميسرة:٣/٢٨٨٨.

(٢) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر ويكنى أبا بشر مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو، أخذ النحو عن الخليل، أخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش، وغيره وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به من بعده (ت ١٨٠هـ) . ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٣٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ١ / ١٧.

(٤) التعارض: « لغة: التمانع، وفي الاصطلاح: كون أحد الدليلين بحيث يقتضي أحدهما ثبوت أمر، والآخر انتفاءه في محلٍّ واحد في زمان واحد، سواء تساويا في القوة أو زاد أحدهما على الآخر فيها بوصف هو تابع، أو هو التمانع بين الدليلين مطلقا بحيث يقتضي أحدهما غير ما يقتضي الآخر»، معجم المصطلحات الفقهية: ٤٦٦.

غير هذه الثلاثة، وكلّ مركَّب لا يكون كلامًا[1]، **(فإنّ التركيب)** العقلي الثنائي آخذا من دلالة الأمثلة **(الواقع)** من "وقع الربيع"، بمعنى: حصل أي: حصل **(بينها)**، أي: بين مجموع الثلاثة كائن **(على ضربين)** أي: نوعين:

(أحدهما): أي: الضربين، تركيبٌ مركَّبُه **(غير مفيد فائدة الكلام)** أي: الفائدة التامة، فلا يسمّى ذلك المركَّب كلاما لذلك، **(وهو)** أي: هذا النوع يعني ما صدقه **(ستة أقسام)** لا زائد عليها:

(أحدها:) أي: الأقسام **(تركيب حرفين)**، كما في **(نحو: ليتما)**.

(و)القسم **(الثاني: تركيب حرف واسم)** بتقدير الحرف، ولو قال: اسم فحرف لكان أوْلى؛ لئلا يتَّحد مع ما يأتي، اللهم إلا أن يقال فيما يأتي، والحرف مؤخر فيخالف ما هنا، فإنّ الحرف مقدّم كما في **(نحو: الرجل)**.

(و) القسم **(الثالث: تركيب اسمين لا إسناد بينهما)**، كما في **(نحو: غلام زيد)**.

(و) القسم الرابع: **(تركيب فعل وحرف)**، كما في **(نحو: قلما)**

(و) القسم **(الخامس)**: /٣٦أ/ **(تركيب اسم وفعل)**، كما في **(نحو: حبذا)**[2].

والقسم **(السادس تركيب اسم وحرف)** بتقديم الاسم، وتأخير الحرف، والمركَّب منهما **(نحو: ذاك)**، فهذه ستة أقسام.

قال البعض: ولو نظر إلى التقديم والتأخير لزادت الأقسام على الستة[3]، فالصواب إسقاطُ هذا السادس، وأن يُذكرَ بدله الفعلُ مع الفعل لتصير الأقسامُ ستةً، وقد يقال: إنَّما ترك الفعل مع الفعل؛ لأنَّه تركيب بين فعلين بحيث يكونا كالكلمة الواحدة كباقي الأسماء.

---

(١) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهرية:١/ ٩ب.

(٢) اختلف النحاة في حبذا، فمنهم من ذهب إلى أنها مركبة من الفعل (حبّ) والفاعل (ذا)، وزعم ابن مالك في شرح التسهيل أنّ هذا قول سيبويه، وبه قال ابن الحاجب، وأبو البقاء العكبري، وغيرهم، والمتتبع لقول سيبويه يرى خلاف ذلك فقد قال: « وزعم الخليل رحمه الله أنّ حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن "ذا وحب" بمنزلة كلمة واحدة نحو: "لولا"، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمٍّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حبّذِهِ، لأنه صار مع حبّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثَل »، و"ذا" عند المبرد اسم مبهم يقع على كل شيء، ثم جعلت "ذا" مع "حبّ" اسما واحدا، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة، ينظر: الكتاب: ١٨٠/٢، وشرح التسهيل: ٢٣/٣، والكافية في علم النحو: ٥٠، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٤، والمقتضب: ١٤٥/٢، والأصول في النحو ١٤١/٢ وعلل النحو: ٢٩٧، واللمع في العربية: ١٤٢.

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية:١/ ٩٢.

(والضرب الثاني ما) أي: تركيب مركبه **(يفيد فائدة الكلام)** أي: الفائدة التامّة فيسمَّى ذلك المركَّب كلامًا، **(وهو)** أي: التركيب **(قسمان)**:

(أحدهما) أي: القسمين **(تركيب فعل واسم)** ظاهرين حالة كون ذلك التركيب **(على وجه يكون الفعل حديثا)** أي: محدثا به **(عن الاسم)**، كما في **(نحو: قام زيد)**، ونعم العبد، أو تركيب فعل ظاهر واسم مضمر بارز، كما في نحو: "علمت"، أو مستتر وجوبا، كما في نحو: "استقم"، فإنَّ "استقم" مع مرفوعه المستتر فيه كلامٌ مؤلف من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر في المقدّر بـ "أنت"، أو تركيب فعل واسم مضمر مستتر جوازا، نحو:" قام" في جواب ما فعل زيد(١)؟ أو تركيب فعل مقدر واسم مستتر فيه، نحو: " يا زيد" لأن تقدير الكلام "أدعو"، **(وتسمّى)** جملة نحو: " قام زيد"، أي: قام زيد ونحوه، من جملة صدرها فعل **(جملة فعلية)**؛ لكونها مبدوءة بفعل .

(و) القسم **(الثاني)** ممّا يفيد مركَّبه فائدة الكلام **(تركيب اسمين)** حال كونه **(على وجه يكون أحدهما)** أي: الاسمين **(خبرا)** أي: مخبرا به **(عن)** الاسم **(الآخر)**، كما في **(نحو: زيد عَدْل)**، العدل ضدّ الجور،/٣٦ب/ وما قام في النفوس أنَّه مستقيم كالعدالة والعدولة أي: ذوا عدل، أو عادل، فانتفى ما قيل: إنّه إخبار بالذات وهو لا يجوز(٢)، ثم لا فرق بين أن يكونا اسمين حقيقة، كـ "هيهات العقيق"، أو حكما، كـ "زيد قائم"، فإنّ الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد، بدليل أنّ الضمّير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه، فسقط ما قيل: "إن زيدًا قائمٌ" ثلاثة أسماء لا اسمان فقط، **(وتسمَّى)** جملة " زيد عدل" ونحوها من كلِّ جملة صُدِّرَتْ باسم **(جملة اسميّة)**؛ لكون صدرها اسمًا، هذا أقل ما يتركَّب الكلام منه، وإلّا فهو يتركَّب من أكثر.

---

(١) وهذا القول خلافًا لما صرَّح به في شرح التصريح لقوله: « رابعها: أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمّير المنوي أن يكون الضمّير واجب الاستتار، فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمّى كلامًا على الأصحّ »، شرح التصريح: ١/١٧.

(٢) للنحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأوَّل: ذهب إلى أنّ ذلك على سبيل المبالغة، حيث جعلت الذات نفس المصدر مبالغة.

والثاني: مذهب الكوفيين أنه محرف عن أصله، فإذا قلت: زيد عدل، فمعناه عادل.

والثالث: مذهب المبرد أنَّه على حذف مضاف تقديره: ذو عدل، ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٨٤، وشرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٨١.

قال في التوضيح: ((وصور تأليف الكلام ستة: اسمان، فعل واسم، فعل وإسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء، جملة القسم، أو جملة الشرط وجوابه، فمن فعل واسم: قام زيد، ومن فعل واسمين: كان زيد قائمًا، ومن فعل وثلاثة أسماء نحو: علمت زيدًا منطلقًا، ومن فعل وأربعة أسماء نحو: أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا، ومن جملتي القسم والجواب نحو: والله لأكرمنك، أو من جملتي الشرط والجزاء نحو: إنْ قام زيد قام عمرو، أو من اسم وجملة نحو: زيد يقوم أبوه))(١)، انتهى.

(و) حيث علمت ما تقرَّر فقد علمت أنّه **(لا دخْل)** بسكون الخاء، مصدر دَخِلَ كفَرِحَ، وعنى **(للحرف في ذلك)** أي: في تركيب الكلام وتحققه؛ **(لأنّه)** أي: الحرف **(ليس مقصودًا في الذات)** في الإتيان به، ولهذا لا يكون جزءا للإسناد، **(وإنَّما يؤتى به للربط)**، مصدر رَبَطَ يَرْبِطَهُ ويَرْبُطَهُ بكسر الموحدة وضمها، ويطلق لغة على الشدِّ والملازمة(٢) **(بين اسميين نحو: زيد/٣٧ أ/ في الدار، أو)** للربط بين **(فعلين)**، لم يقل بين جملتين لتأثير الحرف في كلٍّ من الفعلين، **(نحو: إنْ تضرب أضرب، أو)** للربط بين(**فعل واسم**)، لم يقل بين جملة واسم؛ لأنّه لمّا كان الفعلُ المقصودَ من الجملة نَسَبَ الربطَ إليه **(نحو: مررت بزيد، أو)** للربط **(بين جملتين)** فعليتين، **(نحو: إن جاء زيد أكرمته)**، أو فعلية واسمية نحو: إن دخلت الدار فعبدي حرٌّ(٣).

---

(١) شرح التصريح على التوضيح:١/ ١٦ ٠

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ٦٦٧، (ربط) .

(٣) ذهب ابن هشام إلى أنَّ الحرف له دخل في تحقيق الكلام، واستدلّ على ذلك بما ذهب إليه سيبويه، من أنَّ "ألَا" التي تأتي بمعنى التمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظًا ولا تقديرًا، فإن قيل: "ألَا ماء"، كان الكلام مؤلفا من حرف واسم، وتم الكلام بذلك حملًا على معناه وهو التمني، ينظر مغني اللبيب: ٤٩٩ .

[بـــاب عـــلامـات الاســـم]

وإذا عرفت ما تقرَّر وأردت معرفة ما يميّز كلًّا من الثلاثة من العلامات، **(فعلامة الاسم)** أي: المتقدم في التقسيم، فإنّ "أل" فيه للعهد الذكري، والنكرة إذا أُعيدت معرفة كانت عين الأوَّل، والعلامة، السمةُ، كالأُعْلومةِ بالضمّ، والفصلُ بينَ الأَرْضَيْنِ، ومَنْصوبٌ في الطَّريقِ يُهْتَدى به[١]، كالعلم والعلامة الدالة على الشيء، ولما كان بعض العلامات دلالتها مشتركة، فلا يحصل تمييز المطلوب بها، فإنّه إنَّما يحصل بالعلامة الخاصة، قال: **(المميزة له عن قسيميه)** والقسيم لغة: المقاسم، وشطر الشيء، وجَمْعُهُ أقسِماء وقُسَماء، واصطلاحًا قسيم الشيء: ما كان مقابلًا له ومندرجًا معه تحت أصل كليٍّ[٢].

[الـخـفـض]

ولمَّا كان كلٌّ من الفعل والحرف مندرجًا مع الاسم تحت الكلام، احْتِيجَ إلى التمييز بالعلامة الخاصة فقال: **(الخفض)** أي: قبوله.

واعلم أنّ العلامة في قوله: فعلامة الاسم مفرد مضاف، فيعمُّ جميع علامات الاسم، والذي ذكره هنا ليس هو جميع علامات الاسم؛ بل بعضها، فالمراد علامات، الاسم منها: الخفض، ثم العلامة مطردة غير منعكسة، وبهذا فارقت / ٣٧ ب / الحدَّ فإنَّه مطَّرد ومنعكس[٣]، وعلامة الاطِّراد أن يصحَّ أن تضيف لفظَ كلٍّ إلى الحدِّ وتجعله مبتدأ، وتجعل المحدود خبره، كأن تقول في حدِّ الاسم: بما دلَّ على

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١١٤٠، (علم) .

(٢) ينظر: التعريفات: ١٧٥، ودستور العلماء: ٣ / ٥١، والمعجم الوسيط: ٢ / ٧٣٥.

(٣) الحد: المنع والحاجز بين شيئين.

الاطراد لغة: اطّرد الأمر تبع بعضه بعضًا .

اصطلاحًا: هو أنَّه كلَّما وجد الحدّ وجد المحدود، ويلزمه كونه مانعًا من دخول غيره فيه.

اطراد الحدّ: تتابعت افراده وجرت مجرى واحدا كجري الأنهار.

الانعكاس: هو أنّه كلما انتفى الحد انتفى المحدود، أو كلما وجد الحدِّ وجد المحدود، ينظر الكليات: ١٤٠ و٣٩١.

معنى في نفسه غير مقترن، فكلّ ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم[١]، وكذا تقول في الخاصَّة، كلُّ ما دخله الخفض فهو اسم، والمراد بالعكس عند النحاة، أن تجعل مكان هذين نقيضهما فتقول: كلُّ ما لم يدلّ على معنى في نفسه فليس باسم، ولا يصحّ أن تقول: كلُّ ما لم يدخله الخفض فليس باسم، و"ال" في الاسم ليست للشمول؛ لئلّا يَرِدُ نحو: "دراكِ ونزالِ" من أسماء الأفعال، فإنَّها لا تقبل شيئا من العلامات المذكورة، فالمراد ما صدق عليه هذا اللفظ في الجملة، والمناسب في مقام التعليم ما يميز غالب الأفراد، ولا يضرُّ المبتدئَ جَهْلُ باقيها؛ إذ هو مترقٍّ في المعارف شيئا فشيئا، **(وهو)** أي الخفض في الأصل مصدر خفض، ويطلق على الدِعة والسير الليِّنِ، وضدّ الرفع، وبمعنى الجرِّ في الإعراب[٢]، فهو مرادف له فيه، إلّا أن الخفض عبارة أهل الكوفة، والجرَّ عبارةُ أهل البصرة [٣]، والمراد به هنا على القول بأن الإعراب لفظيٌّ، **(الكسرة)** بفتح الكاف، واقتصر عليها؛ لأنَّها الأصل، وإلّا فمثلها ما ناب عنها من ياء أو فتحة **(التي تحدثُ)** في آخر الاسم **(عند دخول عامل الخفض)** ظاهرُ قوله: عند أن الكسرة لا يُحدثها العامل، والمفهوم من لفظ عامل الخفض أنَّه المُحْدِثُ لها، ففي القاموس: ((عمل الشيء في الشيء، أحدث فيه نوعًا من الإعراب))[٤] انتهى.

ويمكن أن يجاب بأنّ نسبة الإحداث / ٣٨ أ / إليه في الاصطلاح استعارةٌ[٥]؛ لأنّه مجاز مبنيّ على النسبيّة، كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله ﷻ: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[٦]، فالكسرة حقيقة حادثة عنده لا به ولا بعده ولا قبله، فخرجت الكسرة التي لم تكن كذلك ككسرة البناء، والمناسبة، والاتباع[٧].

---

(١) وذكر أبو البقاء العكبري تعريفات أخرى للاسم منها:
الاسم ما استحقّ الإعراب في أوّل وضعه، وقالَ آخرون: ما استحقَّ التنوين في أصلِ وضعه، وقالَ آخرون: الاسمُ كلُّ لفظٍ دلّ على معنى مُفرد في نَفسِهِ، وقالَ آخرون: هو كلُّ لفظٍ دلّ على معنى في نَفْسِهِ ولم يدلَّ على زمان ذلك المعنى، يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١٢٢-١٢٣ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ٤٦١، و الكليات: ٤٣٤.

(٣) أمّا الخليل الذي يعدُّ رأس المدرستين فقد فرق بين الجرّ والخفض والكسر، فالجرّ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لم يذهب الرجل، والخفض ما وقع في أعجاز الكلم منونا، نحو: زيد، والكسر ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: لام "الجمل"، ينظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٠ .

(٤) القاموس المحيط: ١٠٣٦.

(٥) الاستعارة: ادّعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه مع طرح ذكر الشبه من البين كقولك: لقيت أسدًا، وأنت تعني به الرجل الشجاع، ينظر: التعريفات: ٢٢٠، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٤٨.

(٦) سورة الكهف: من الآية: ٧٧ .

(٧) ينظر: شرح التصريح: ١ / ٢٢.

ثم لا فرق بين أن يكون الحدوث لفظًا أو تقديرًا، و**(سواء كان الخفاض)** أي: العامل للخفض **(حرفًا أم)** كان **(اسمًا)**، فهذان قسمان لعامل الخفض، **(ولا ثالث لهما على)** القول **(الأصحّ)** (١) من الأقوال الآتي بيانُها ـ إن شاء الله تعالى ـ ولا فرق في الاسم أن يكون صريحًا أو مؤولًا، مثال المجرور بالحرف **(نحو: بزيد)** مررت، **(و)** ومثال المجرور بالاسم الصريح **(غلام زيدٍ)**، والغلام الطارُّ الشارب، والكهلُ ضدَّه، أو من حين يولد إلى أن يشيب، والجمع أغْلِمَةٌ وغِلْمَةٌ وغِلْمانٌ وهي غُلامَةٌ، والاسم الغُلومَةُ والغُلومِيَّةُ والغُلامِيَّةُ، كذا في القاموس(٢)، ومثال الاسم المؤول: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٣) فالمضاف إليه هو الاسم المؤول من أن والفعل وإن لم تكن موجودة ولا مقدّرة، وبهذا يجاب عمَّا يقال: قد وجدت إضافة الاسم للفعل المضارع في (يوم ينفع الصادقين)(٤)، فاعلم.

فزيد وغلام زيد، اسم بدليل الكسرة في آخرهما، قال البعض: فإنْ قيل يلزم من هذا الدور؛ لأنّه لا يُعلم كونُ تلك الكسرة خفضًا إذا عُلِمَ أنَّ ما دخلت عليه اسم؛ إذ صورة تلك الكسرة موجودة في غير الاسم.

فالجواب: أنَّه تمكن معرفة كون الكسرة خفضًا قبل معرفة ما دخلت عليه أنه اسم، كما يُعلم بعامله المخصوص كحرف الجرّ(٥)، انتهى.

وفيه نظر لتوقف / ٣٨ ب/ التمييز حينئذ على العامل، وقال البعض: يمكن أن يكون تعريفًا لفظيًا، أي: لمن يعلم التعريف ولا يعلم المعرَّف، فيقال له: الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض هي مسمّى الخفض الذي هو المعرَّف(٦)، انتهى.

---

(١) وزاد بعضهم الجرّ بالتبعيّة، والجرّ بالمجاورة، والجرّ بالتوهم، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ٣٤١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩ / ٤٣٧٥، وهمع الهوامع: ٢ / ٥٥.

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ١١٤٣.

(٣) سورة المائدة: من الآية: ١١٩ .

قرأ الجميع (يوم) بالرفع إلّا نافعًا قرأها بالنصب، وأجاز الكوفيون قراءة النصب؛ لأنَّه مضاف إلى غير محض، وإنّ العرب إذا أَضافتْ المواقيت إلى الأفعال نصبوها، ومنع البصريون البناء في الإضافة إلى الفعل المضارع، وخَصُّوا ذلك بالمضاف إلى الفعل الماضي؛ لأنَّ المضارع معرب، والماضي مبني فسرى البناء إلى ما أضيف إليه، ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٥٠، والكنز في القراءات العشر: ١ / ٢٧٩.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١ / ١١٤ .

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ١٢٧ .

(٦) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهرية: لوحة: ١٠ أ.

[التنوين]

(و) من علامات الاسم الْمُمَيِّزَةِ له أيضًا عن قسيميه **(التنوين)**، أي: قبوله، والمراد بالتنوين المطلق، وهو الذي يصحُّ ذكره من غير قيد بخلاف ما لم يذكر إلا مقيدًا ـ و سيأتي بيان ذلك ـ **(وهو)** أي: التنوين، لغة: مصدر نوّنت أي: أدخلت عليه نونًا في الكلمة(١)، ثم سُمِّي بذلك المصدر ما ينون به الاسم، أعني سُمِّيت النونُ تنوينًا، إشعارًا بحدوثه وعروضه لِما في المصدر من معنى الحدث .

وقيل: إنّما سُمِّي التنوين تنوينًا؛ لأنَّه حادث بفعل المتكلِّم، والتفعيل من أبنية الأحداث(٢)، ولهذا عُرِّفَ في الاصطلاح: بأنَّه **(نون ساكنة)** أصالة، خُرِّجت المتحرّكة، كالنون الأُولى في " رعشن وضيفن"(٣)، **(تلحق)** أي: تتبع **(الآخر)**، أي: آخر الاسم بعد كماله، تفصله عما بعده، خرجت اللاحقة لأوّله كـ: انكسر، واللاحقة لوسطه كـ "منكسر"، واللاحقة لآخر الفعل كنون التوكيد نحو: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾(٤) ولم يقل الشيخ: زائدة لغير التوكيد؛ لأنّ المراد بالآخر آخر الاسم كما بيناه.

والمراد ما كان آخرا حقيقة، كآخر" زيد"، أو حكمًا كآخر" يد"(٥) ،**(تَثْبُتُ)** من الثبات ضدَّ الزوال، أي: في اللفظ تالية لحركة آخر الاسم، **(وَصْلًا)** مصدر وصل الشيء بالشيء، وَصْلًا وصُلَةً، بالكسر والضمّ، ووصَّلَهُ: لَأَمَهُ، وأوْصَلَهُ واتَّصَلَ: لم يَنْقَطِعْ (٦)، وفي الاصطلاح: ضدَّ الوقف أي: في درج /٣٩ أ/ الكلام والتئامه وعدم الإمساك عنه، فهذه ثلاث حالات: السكون، ولحقوق الآخر، والثبوت وَصْلًا تثبت النون، **(غالبًا)**، والغالب هو الذي يغلبك ويعلوك، والمراد هنا الكثير **(فيهن)**، أي: في تلك الحالات أي: الغالب أن تكون ساكنة، والغالب أن تكون لاحقة للآخر، والغالب أن تكون ثابتة في

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٢٧/١.

(٢) ينظر: الكليات: ٢٩٢.

(٣) من الرعشة والضيف، وزادوا النون للإلحاق بجعفر، ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ١٦٥، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٤٧.

(٤) سورة العلق: من الآية: ١٥.

(٥) الدال في "يد" هي آخر الكلمة في اللفظ، والحقيقة أن آخرها ياء محذوفة، والأصل "يدي" ومثلها "غد" أصلها "غدو" والمحذوف منها الواو، فالدال آخر "يد" والواو آخر "غد" حكمًا لا حقيقة، ينظر: تنقيح الأزهرية: ١٦.

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ١٠٦٨، (وصَلَ).

الوصل، **(وتُحْذَفُ)** أي: النون**(خطًّا)**، مصدر خطَّ في الشيء يَخُطُّ أي: شَقَّ، أو رَسَمَ وفي القاموس: ((هو الكَتْبُ بالقلمِ))(١) انتهى.

وفي الاصطلاح: تصوير اللفظ بحروف هجائية(٢)، فخرج نون " أصابن(٣) وقدن(٤)"، ويُسمَّى تنوين الترنم(٥)، ونون "أنْهَجَنْ(٦) وأنن"(٧)، ويُسمَّى تنوين الغالي(٨)، وإنّما يرتسم التنوين بدل(النون) (٩)؛ لأنَّ الكتابة مبنيّة على التوقّف، والتنوين فيه يسقط جرًا ورفعًا، كما ذكره بقوله: **(ووقفًا)** وهو الإمساك عن الكلام، فائدة: قال في القاموس:((وأوقَفَ: سَكَتَ، وعنه: أمْسَكَ وأقْلَعَ، وليس في فَصِيح الكَلامِ أوقف إلَّا هذا))(١٠)انتهى.

---

(١) القاموس المحيط: ٧٦٨، (خَطٌّ).

(٢) التعريفات: ٩٩.

(٣) من قول جرير: في ديوانه: ٨١٣.

أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَن* وقُولِي: إنْ أَصَبْت لَقَد أَصَابَن**

(٤) من قول النابغة: في ديوانه:٣٨ .

أفِدَ التّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنَا * لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ**

(٥) هو ما يلحق القافية المطلقة بدلًا من حروف الإطلاق، وهي القافية المتحركة التي تولدت من حركتها إحدى حروف المدّ واللين، التعريفات: ٦٧.

(٦) من قول العجاج من الرجز في ديوانه:١٣/٢ .

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا * من طلل كالأتحمى أنهجن**

الأتحمي: موضع في اليمن تصنع فيه البرود، وأنهجن: أنهج أي بلي واهترأ.

(٧) من قول رؤبة بن العجاج من مشطور الرجز في ملحق ديوانه:١٨٨:

قَالَت بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمَي وإنْ * كان فَقِيراً مُعْدَمًا قَالَتْ وَإنْ**

(٨) هو ما يلحق القافية المقيّدة، وهي القافية الساكنة، وقيل: إن الأخفش والعروضيين هم من زادوا هذا التنوين وسمّاه بهذا الاسم، لأنّ الغلوّ: الزّيادةُ، وهو زيادة على الوزن، وسُمّي الحركة الّتي قبل لحاقه غلُوًّا، وزعم ابن الحاجب أنّه إنما سُمّي غاليًا لقلّته، ونفاه السيرافي، والزجاج، ينظر: التعريفات ٦٨، وشرح الأشموني: ١ / ٣١، وحاشية الصبان: ١/ ٤٩ .

(٩) زيادة من المحقق ليستقيم النص.

(١٠) القاموس المحيط: ٨٦٠ (الوَقْفُ).

وإنَّما رسم بدل التنوين ألفًا في حالة النصب عند الوقف، لا واوًا ولا ياءً في حالتي الرفع والجرّ عند الوقف (لخفة)[١] الألف دون الواو والياء، وبهذا يجاب عن سؤال البعض حيث قال: التنوين يكون عوضًا عن حرف، وهل لنا حرف يكون عوضًا عن التنوين؟ انتهى، وفي القاموس في أقسام الألف ((وألف العوض تبدل من التنوين، كـ: رأيت زيداً))[٢]، انتهى.

وإذا عرفت ذلك وأردت ما هو غير الغالب، **(فمن غير الغالب)**، أي: فمن القليل **(أنّ التنوين قد يُحَرَّك)**، يقال: حَرُكَ ككَرُمَ /٣٩ب/ حركًا بالفتح، وحَرَّكه ضدَّ سَكَّنه، وحرَّكته فتحرَّك **(لالتقاء الساكنين)** أي: لدفعه كما في **(محظورًا انظر)**، فإنّ فيه التقى ساكنان، الأوَّل التنوين والثاني النون، فحُرِّك الأوَّل ولم يحذف؛ لأنّه منزل من الاسم منزلة الجزء؛ للزومه له، حيث خلا عن "ال" والإضافة، بخلاف النون الخفيفة اللاحقة للفعل للتوكيد حيث حذفت من نحو: "اضربَنَّ القوم" وإن كان وصفها السكون؛ لأنّها غير لازمة له، فلم تنزل منزلة الجزء منه فصار: اضربِ القوم، وبذلك صار للنون اللاحقة للاسم مزيّة على النون اللاحقة للفعل، ولعلَّهم قصدوا بذلك؛ لأنّ الأسماء أشرف من الأفعال، وتابعُ الأشرفِ أشرفُ من تابع غيره، **(و)** من غير الغالب أيضًا أن التنوين **(قد يلحق الأوَّل)** نقيض آخِر، كما في **(نحو: شربت ماً)** حالة كونه **(بالقصر)**[٣] مصدر قَصَرَه يَقْصِره: جعله قصيرا، من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ، وفي القاموس: القصر خلاف المدّ[٤]، فالميم أوّله وقد لحقها التنوين.

واعتُرِض بأنّ التنوين إنَّما لحقه قبل القصر، فهو لاحق للألف، وهي آخره، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وقلبت الهاء همزة، وما حُذف لعلّة فهو موجود حكمًا.

وردَّ هذا الاعتراض: بأن الألف ليست آخرًا فإنّ الأصل (موه) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا[٥].

---

(١) (لخفت) في المخطوط .

(٢) القاموس المحيط: ١٣٤٨(أ).

(٣) أن يكون (مًا) وهذا الوجه ردّه سيبويه، ونفى أن يكون اسم على حرفين أحدهما التنوين، ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٢٤.

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ٤٦٢.

(٥) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٩/ ٦٤٠٧، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٢ / ٥٨٦.

وأُجيب: بأنّ الواو صارت نسيًا منسيًا، فكأن الألف أصليّة، والمراد بالآخر ما كان آخِرًا في اللفظ. وأقول: هذا الجواب وهذا الاعتراض إنّما ينهضان على أنّ المقصور فرع على الممدود، ولا حاجة داعية /٤٠ أ/ إلى جعله فرعًا عنه، فإنّ القصر لغة مسموعة، أصلٌ بنفسها لا فرع، قال في القاموس: ((وهَمْزَةُ الماءِ مُنْقَلِبَةٌ عن هاءٍ، وسُمِعَ: اسْقِنِي ماً، بالقَصْرِ))[1] وأيضًا على هذه اللغة يمكن أن يقال التنوين لاحق للآخِرِ؛ لأنّ المراد بالآخِرِ ما ليس بعده شيء، فتأمّل.

(و) من غير الغالب أنّ التنوين **(قد يُحْذَفُ وصلًا)** لزومًا، وذلك **(إذا كان)** التنوين **(في عَلَمٍ)** المراد ما يعمّ الاسم، والكنية، واللقب، قيل: وما هو كناية عن العلم كفلان وفلانة، **(موصوفٍ)** ـ بالجرِّ صفة لعلم ـ أي: ذلك العلم منعوت **(بابن)** ملصق به، فخرج ما لم يكن الابن في غير محلِّ الابتداء به، فإنْ كان لم تحذف الألف، ولهذا ترسم إذا كان الابن أوّل سطر؛ لأنّه في محل الابتداء به غالبًا؛ لأنّ القارئ ينتهي إلى آخر السطر قبله، ثم يبتدئ بأوّل السطر بعده، وما لم يكن الابن وصفًا بأن جُعِل خبرًا عمَّا قبله، أو لم يكن ملصقًا بالعلم، بأن فَصَلَ بينهما فاصلٌ، نحو: جاء زيد الفاضل ابن عم عمرو.

واعلم أنّ الحذف مع ابن بالاتِّفاق، ولذا اقتصر عليه المصنف، وفي المغني:((أو ابنة[2] باتّفاق، أو بنت عند قوم من العرب))[3]، انتهى، ويردّ عليه أنّ ابن عصفور خالف في ابنة **(مضاف)** بالجرِّ صفة لابن، أي: ملصق ذلك الابن **(إلى علم)** المراد ما يعمّ الاسم وغيره كما تقدّم، فخرج ما إذا كان بين وصفين، نحو: جاءني كريم ابن كريم، أو بين علم وصفة: كخالد ابن أخينا؛ لأنَّ ذلك قليل، ومدار الحذف على كثرة الاستعمال، ولا يظهر لوصفه العلم بقوله: **(آخر)** بفتح الخاء المعجمة كبير فائدة.

نعم اشترط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبًا للأوّل؛ لأنَّ الأكثر نسبة الإنسان إلى أبيه /٤٠ ب/ لا إلى جَدِّه[4]، وفيه كلام لا نطيل بذكره.

---

(١) القاموس المحيط: ١٢٥٣(الماءُ والمهُ والماءَةُ).

(٢) ابنة: إذا كتبت بالهاء فالاختيار إثبات الألف، نحو قوله ﷻ: ﴿ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ ﴾ [التحريم: ١٢]،أمّا إذا حذفت فتكتب بالتاء نحو: هذه هند بنت فلان، ينظر: البديع في علم العربية: ٢ / ٢٥٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة: ٢١٨.

(٣) مغني اللبيب: ٨٤٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٣٣١ .

مثال ما استوفى الشروط (**نحو**) قولك:(**قال زيدُ بنُ عمروٍ**) أو زيدُ بنُ أبي بكر، أو زيدُ بن زينُ العابدين، أو هندُ بنتُ فاطمة أو بنت عمرو، أو أبي الخير أو ضياء الدين، أو فلانُ بن فلان، أو فلانةُ بنت فلان، أو بنت فلانة (**فيحذف تنوين زيد**) ونحوه (**تخفيفا**)، أي: لأجل التخفيف؛ لكثرة الاستعمال، (**وهو**) أي: التنوين الخاص بالاسم الذي يصحّ ذكره من غير قيد، يعني ينصرف إليه عند الإطلاق (**أقسام أربعة**):

القسم (**الأوَّل: تنوين التمكين**)[١] الأولى التمكُّن؛ لقولهم فائدته الدلالة على خفَّة الاسم، وعلى تمكُّنه في باب الاسميّة[٢]؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف[٣] الذي هو التنوين، فهو وصف للكلمة، والوصف متمكِّن لا مُمَكَّن، ويسمَّى تنوين الأمكنيّة، وتنوين الصرف، وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء المعربة المتصرفة معرفة (**نحو: زيد، و**) نكرة نحو: (**رجل**)، ورجال، وقيل: هو في رجل للتنكير؛ لأنّ مدلوله غير معيَّن، والذي يدلّ على أنَّه في رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلميّة بعد النقل، (قاله)[٤] ابن الحاجب[٥] وغيره، وَرَدَ كذا في التوضيح[٦]، ونُقل عن الرضي أنّه قال: ((أنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معًا، فرُبَّ حرفٍ يفيد فائدتين، كالألف والواو في مسلمات ومسلمون، فنقول][٧]: التنوين في رجل يفيد التنكير أيضًا، فإن جُعِلَ علمًا؛ تمحَّص للتمكين))[٨]، انتهى، أي: فليس التمكين مع العلمية هو عين التمكين الموجود قبلها.

---

(١) هو التنوين اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة للدلالة على بقائها على أصلها، وإنّها لم تشبه الحرف، فتبنى ولا الفعل، فتمنع من الصرف كزيد ورجل، ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٤٤٥ ٠

(٢) ينظر: شرح التصريح: ١ /٢٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣٨/١ .

(٤) (قال) في المخطوط .

(٥) جاء في الإيضاح لابن الحاجب: « وليس التنوين في رجل تنوين تنكير، وإن كان الاسم نكرة، ألا ترى أنّه لو جُعِلَ علمًا لم يَزُلْ منه التنوين، ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير »، الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٢٧٧.

(٦) ما نقله عن ابن الحاجب وغيره عن التوضيح لم يثبت، فقد قال في التوضيح: « وما استعمل بالوجهين فعلى معنيين وقد جاء على ذلك: صه ومه وإيه وألفاظ أُخر كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كتاب ورجل وفرس »، أوضح المسالك: ١ / ٤٤٥، و ٤ /٨٩.

(٧) إلى هنا السقط من ب .

(٨) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٤٥.

(و) القسم (**الثاني: تنوين التنكير**) خلاف التعريف/٤١ أ/، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، للدلالة على التنكير، إشعارًا بأنّ المراد به غير معيّن، وهو معنى قوله: فرقًا بين معرفتها ونكرتها، فما نوّن منها كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة[١]، ثم التنوين يقع قياسًا وسماعًا، فأمّا قياسًا ففي باب العلم المختوم بويهٍ (**نحو: سيبويهٍ**) بالتنوين إذا أردت به شخصًا غير معيّن، وهو يبنى على الكسر فرارًا من الجمع بين الساكنين، فتنوّنه إذا لم ترد به معيّنًا، وإلّا فتتركه بلا تنوين وهو معرفة بالعلميّة، ومثله: نفطويه، وعمرويه وخالويه[٢]، وأمّا سماعًا ففي باب اسم الفعل المختوم بالهاء نحو: مه (**وصه**) كلمة بُنيت على السكون، وهي اسم سُمِّي به الفعل ومعناه "اسكت"، ويكون مع التنوين نكرة ومع عدمه معرفة.

وقال البعض: إن وُصِلَت نُوّنت فقلت: "صهٍ صهٍ" وكان نكرةً، وإنْ لم توصلْ لم تنوّن، وكان معرفةً[٣]؛ لأنّه حالة التنوين يكون لواحد من آحاد الفعل الذي اللفظ به، وفي حالة عدم التنوين يكون علمًا، فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس[٤]، وقال البعض: الظاهر إنه من قبيل المعرف بـ"أل" الحضورية باعتبار المعنى، فإنّ معنى "صه" بلا تنوين السكوتُ من هذا الحديث، ومع التنوين السكوتُ مطلقًا، وكذا "إيهٍ" بالبناء على الكسر؛ فرارًا من الجمع بين الساكنين مع التنوين نكرة، ومع عدمه معرفة، فنقول " إيه" بلا تنوين إذا طلبت منه زيادة من حديث معين، فإنْ أردت استزادةً من حديثٍ ما، نونته، أي: معين أو غير معين[٥]، والقول بأنّ اسم الفعل المختوم بالهاء /٤١ ب/ مع عدم التنوين مبنيٌّ على أنّ مدلول اسم الفعل المصدر، وأمّا على القول بأنّ مدلوله الفعلُ الاصطلاحي ـ وهو قول الجمهور ـ فلا؛ لأنّ جميع الأفعال نكرات، وإنّما كان التنوين سماعًا في اسم الفعل؛ لأنّ منه ما أُلزم التنوين نحو: "واهًا" في التعجب، و "ويهًا" في الإغراء، ومنه ما أُلزم عدمه نحو: "نزال ودراك"، ومنه ما جاز فيه الوجهان نحو: " صه ومه وإيه "، ومما يجوز فيه الوجهان اسم الصوت، تقول: صاح الغراب "غاق غاق" مع عدم التنوين معرفة دالة على معنى مخصوص، ومع التنوين نكرة مبهمة دالّة على

---

(١) ينظر: التعريفات: ٦٧ .

(٢) أجاز الجرمي إعراب هذه الأسماء إعراب ما لا ينصرف، ينظر: شذور الذهب: ١١٧.

(٣) ينظر: وشرح ابن عقيل: ٣ / ٣٠٥، وحاشية العطار على شرح الأزهرية: ٢٧.

(٤) علم الجنس: ما وضع لشيء بعينه ذهنًا، كأسامة؛ فإنّه موضوع للمعهود في الذهن، التعريفات: ١٥٧.

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/١٠٩-١١٠.

معنى مبهم، يعني إن أردت صوتًا ما، نوّنت، "غاقٍ غاقٍ"، وإن أردت صوتا مخصوصًا تركت التنوين[١].

وذكر الأصمعي[٢]: أنّ العرب لا تقول إلّا " أيهٍ " بالتنوين، وأنكر ما أورد من قول ذي الرمة[٣]:

وقفنا فقلنا إيهِ عن أم سالم[٤]

قال أبو حيّان: والصواب ما قاله الجمهور، أي: من جواز ذلك[٥]، انتهى.

ونقل عن أبي علي الفارسي أنه خطّأ الأصمعي في إنكاره ما ورد عن ذي الرمّة، وصوَّب ما قاله ذو الرمّة، وقال: هذه من أوابد[٦] الأصمعي[٧] التي جمع المؤنث يقدم عليها بغير علم.

(و) القسم **(الثالث: تنوين المقابلة)**، من قابله يعني واجهه، أي: **جُعِلَ** في مقابله شيءٌ آخر، وذلك التنوين هو اللاحق لجمع المؤنث ما دام على جمعيته، وسواء خلا مفرده عن التاء، أو لم يخل، علمًا

---

(١) ذهب الرضي إلى أنّ القول في تنوين (غاق، وصه، وإيه) إنّما هو للتنكير لا معنى له، وهو ضرب من التكلّف؛ إذ لا معنى للتعريف والتنكير في هذه الأسماء، ينظر: شرح الرضي: ٣ / ١٣٠.

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبدالله الأصمعي، من أئمة اللغة، ورواة الغريب والأخبار، له مؤلفات منها: الخيل، والإبل، والفارق، وغيرها، (ت ٢١٦هـ). ينظر: الأعلام:١٦٢/٤ .

(٣) هو غيلان بن عقبة بن مسعود ابن حارثة العدوي، لقب بذلك لأنه أتى "مية" صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل وهي الرمة فاستسقاها فقالت اشرب يا ذا الرمّة، قال أبو عَمْرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة، (ت ١١٧هـ). ينظر: ديوان الاسلام:٣٠٦/٢، والأعلام:١٢٤/٥ .

(٤) البيت من الطويل،، وتمامه:

وما بال تكليم الديار البلاقع

(أم سالم) قيل: إن العرب تكني عن الخنفساء بأم سالم، وقيل: هو اسم محبوبته، و (البلاقع) البلقع: الأرض القفر المجدبة لا شيء فيها، أو المكان الخالي.

الشاهد في هذا البيت أنّه أتى بـ (إيه) غير منونة؛ لأنه إنما طلب من الرسوم حديثا مخصوصًا عن أم سالم، ولو أراد أي حديث أتى بها منونة: الديوان: ٢ / ٧٧٨.

(٥) أي جواز الاحتجاج بكلام ذي الرمة الذي رفض الأصمعي الاحتجاج به، ينظر: التذييل والتكميل: ٤ /٢٠٠ .

(٦) أوابد: جمع أبدة، وهي ما توحشت من الإبل ونفرت من الإنس، ينظر: لسان العرب: ٣ / ٦٩ (أبد). أراد أبو عليّ أنّ قول الأصمعي من الكلام المستوحش الذي تفرد به الأصمعي.

(٧) هذا النقل لم يثبت عن أبي عليّ الفارسيّ في ردِّه على الأصمعيّ وتخطئته، وإنّما نقله السيرافي عن جماعة من البصريين أنهم صوبوا قول ذي الرمّة وأجازوا مجيء (إيه) من غير تنوين، ينظر: شرح كتاب للسيرافي: ١/ ٩٦ و ٤/ ٦٧، وأجاز أبو عليّ مجيء (إيهِ) بمعنى حدِّث من غير تنوين، ينظر: التعليقة: ١٩٥/١ .

كان مفرده (**نحو: هندات**) وبنات، أو صفةً، نحو: مؤمنات، (**ومسلمات**)؛ وعلّة تسميته بذلك ما أشار إليها بقوله: (**فإنّه**) أي: تنوين هندات ومسلمات ونحوهما، / ٤٢أ / جُعِلَ (**في مقابلة النون**) الكائنة (**في**) أصله، وهو جمع المذكر السالم، نحو: (**زيدِينَ**) أصل هندات، (**ومسلمين**) أصل مسلمات؛ لأنَّه شابهها (**في**) المعني الذي جيء بها فيه لأجله، أعني من (**كونه**) أي: التنوين على المشهور (**علامة لتمام**) مثلثًا مصدر تم يتم، أي: علامة على كون (**الاسم**) قد تمَّ وانفصل عما بعده، فلا يحتاج إلى إضافة، ولا إلى الألف واللام، فالتنوين في جمع المؤنث قائم مقام النون في جمع المذكر، (**كما أنّ النون**) التي في جمع المذكر السالم (**قائمة مقام التنوين الذي في الواحد**)، أي: واحد إفراد ذلك الجمع، وهو ومسلم، والواحد اسم فاعل [من](١) وحِد كعلِمَ وكَرُمَ يَحِدُ فيها وَحادةً ووحودة ووحودًا ووحدًا ووحدةً وحِدةً بقي مفردًا، و إبدال الواو همزةً في "أحد" شاذٌ عند الجميع، وفي "إحدى" قياس عند المازني(٢)، فالواحد بمعني المنفرد (**في ذلك**) أي: في كونها علامة على تمام الاسم وانفصاله عمَّا بعده، فالجار والمجرور متعلق بقائمة، والدليل على أنّ هذا التنوين لتمام الاسم كونه ليس بتمكين خلافًا للربعي(٣)؛ لثبوته مع ما فيه فرعيتان كـ "عرفات"، ولا تنكير لثبوته في المعرفات، ولا عوض عن شيء، والقول بأنَّه عوض عن الفتحة(٤) مردود؛ بأنّ الكسرة عوَّضت منها، (**قاله الرضي**)، أي: بالمعنى لا باللفظ؛ فإنَّ اللفظ الذي قاله الرضي صورته تنوين المقابلة، معناه أنَّه قائم مقام التنوين الذي في الواحد

---

(١) سقط من ب.

(٢) هو: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية وكنيته أبو عثمان من مازن شيبان: من أئمة النحو، ولد في البصرة ومات فيها، له مصنفات منها: العروض، وما تلحن فيه العامة، والتصريف، وغيرها، (ت ٢٤٩هـ) . ينظر: بغية الوعاة: ١: ٤٦٣، والأعلام: ٢/ ٦٩ .

(٣) (الربيعي) في المخطوط، هو: عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعِي من أئمة النحو، أَخذ عَن السيرافي، ورحل إِلَى شيراز، فلازم الفارسي عشر سنِين له تصانيف في النحو، منها: كتاب البديع)، وشرح مختصر الجرمي، و التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، وغيرها (ت ٤٢٠هـ) . ينظر: بغية الوعاة:٢/ ١٨١، والأعلام: ٤/ ٣١٨ .

ذهب الربعي إلى أنّ هذا التنوين إنّما هو تنوين الصرف، وحجّته أنّ التنوين هذا يسقط بالألف واللام والوقف بخلاف النون فإنّها لا تسقط، ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٢١٦-٢١٧.

(٤) ذهب الزمخشري إلى أنّ التنوين في مسلمات عوض عن الفتحة؛ فإنّ هذا الاسم يستحق الحركة بالفتح في النصب، فلما تعذّر عوِّض عن الحركة بالتنوين، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٤٧.

في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة لتمام الاسم، كما أنّ النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك، انتهى[١]/٤٢ب/.

قال البعض: وظاهره أن التنوين في "مسلمات" مشابه النون في "مسلمين"؛ لأنّ في كلٍّ منهما مقابلة للتنوين الذي في المفرد[٢]، لكن المفهوم من كلام شارح اللباب[٣] في توجيه المقابلة خلافُ ذلك، حيث قال: ((إنّ جمع المذكر السالم زِيْدَ فيه حرفان، وفي جمع المؤنث لم يزد فيه إلّا حرف واحد؛ لأنّ التاء موجودة في مفرده، فزيد التنوين فيه؛ ليوازي النون في جمع المذكر، كما أنّ الحركة في مسلمات موازية لحرف العلّة في مسلمين، أي: كلٌّ منهما علامة الإعراب))[٤] انتهى .

ونظرٌ فيه؛ بأنّ التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع، بل غيرها، ولو سَلِمَ فهذا الجمع الذي فيه تنوين المقابلة لا يختصُّ بما في مفرده التاء لفظًا، بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرًا كهندات، بل قد يكون لمذكر كإصطبلات[٥]، والحكم واحد في الجمع، وفي التمثيل المتقدم بهندات وبنات ومسلمات إشارةً إلى ذلك.

وقال البعض: إنّ الألف والتاء في مقابلة الواو؛ لدلالتهما على الجمع، وإنّ التنوين في مقابلة النون[٦]، ولا يخفى ضعفه؛ لأنّ علامة الجمع الواو والنون، أو الياء والنون معًا، لا الواو وحدها، أو الياء وحدها، فتأمل.

واعلم أنّ الحكم على تنوين جمع المؤنث بأنّه للمقابلة محله ما دام جمعًا كما تقدّم، فإن جُعل علمًا خرج تنوينه عن المقابلة، فصار للتمكين والصرف[٧]، وفي هذا المقام مناقشات يطول بها الكلام، عليك بها في المطولات.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٤٦.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٣١/٣، وسر صناعة الإعراب: ٤٩٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٩، واللمحة في شرح الملحة: ١ / ١٥٥، والجنى الداني: ١٤٥، وتوضيح المقاصد: ١ / ٢٧٧، وأوضح المسالك: ١/ ٣٩.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن أحمد الحسني المعروف بنقرة كار، وكتابه « العباب في شرح اللباب للاسفراييني ».

(٤) لم أقف عليه في العباب.

(٥) ذهب الثمانيني إلى أنَّ هذه الأسماء كاصطبلات وحمامّات وغيرها التي جمعت بالألف والتاء إنّما هي أسماء معدودة لا يقاس عليها، ينظر: الفوائد والقواعد: ١٥٠ .

(٦) هذا ما نقله الأزهري، ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٥.

(٧) ذهب المبرد إلى عدم الصرف؛ لوجود علامة التأنيث، فهي لا تنون لأنّها لا تنصرف ولا يجوز فتحها، ينظر: المقتضب: ٣٧/٤.

(و)القسم **(الرابع: تنوين العِوَض)** كعنب، وهو الخلف وهذه العبارة أولى من التعبير بالتعويض؛ لأنّه فعل الفاعل، وليس /٤٣أ/ عوضًا عن شيء، وإن كان لفظ التعويض مناسبا للفظ التمكين والتنكير المعبر بهما فيما سبق، وهذا التنوين قسمان: عوض عن حرف أصلي، وعوض عن جملة على ما هنا، وذلك **(نحو:)** تنوين **(جوارٍ)**، بالجيم جمع جارية: وهي فَتيّة النساء، وتطلق على الشمس، والسفينة، والنعمة من الله تعالى[(١)]، و **(غواشٍ)** بالغين والشين المعجمتين، قال ﷻ:﴿ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ ﴾[(٢)]، وهي الأغطية جمع غاشية، أي: "جوار وغواش" ونحوهما من الجموع المعتلّة الآتية على وزن فواعل، ومن كلِّ منقوص مستحق لمنع الصرف، **(و)** نحو تنوين **(يومئذٍ)**.

وإذا أردت بيان ذلك وإيضاحه: **(فالأوَّل)** أي: تنوين "جوار وغواش" ونحوهما، **(عوض عن حرف أصلي وهو[(٣)] الياء)** المحذوفة اعتباطا[(٤)] قال في القاموس:((عَبَطَ الذبيحةَ يَعْبِطُها: نَحَرَها من غيرِ عِلَّةٍ، وهي سَمينةٌ فَتِيَّةٌ، فهو عَبيطٌ، الكَذِبَ عليَّ: افْتَعَلَهُ، كاعْتَبَطَ)) [(٥)] انتهى، أي: المحذوفة رفعًا وجرًّا لغير علَّة تقتضي الحذف، ولغير دليل وفاقًا لسيبويه[(٦)]، والجمهور[(٧)]، لا عوضًا عن ضمَّة الياء النائبة عن الكسرة [خلافًا][(٨)] للمبرد[(٩)]، وليس هو تنوين صرف[(١٠)] أي: تنوين تمكين لصيرورته بعد الحذف

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١٢٧٠ (جرى) .

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ٤١.

(٣) (وهي) في ب .

(٤) وهذا القول فيه نظر، فإن سيبويه ـ رحمه الله ـ يرى أنَّ ما كان من بنات الواو والياء صفة جاز حذف الياء والتعويض عنها بالتنوين للخفة، فالعرب قد استخفوا نطقها بالتنوين، لأنّ العرب تميل في كلامها إلى الخفة، ينظر الكتاب: ٣٠٨/٣ .

(٥) القاموس المحيط: ٦٧٧، (عَبَطَ).

(٦) هذا القول غير دقيق، فسيبويه اعتلّ لحذف الياء في الرفع والجرّ والتعويض عنها بالتنوين طلبا للخفّة، وطلب الخفّة من العلل المعتبرة عند النحاة، ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٠٨.

(٧) ينظر: الأصول في النحو:٩١/٢، والإيضاح في علل النحو:١٠٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٧٣/٤، والتعليقة:١٢٣/٣، والممتع الكبير في التصريف:٣٥٢، واللمحة في شرح الملحة: ١٥٧/١، والكناش: ١٢٧/١، وارتشاف الضرب: ٦٦٨/٢.

(٨) سقط من، ب.

(٩) ينظر: المقتضب: ١/ ١٤٣.

(١٠) وذهب الأخفش إلى أنَّ التنوين هو تنوين صرف، لالتحاقه بأوزان الآحاد بعد حذف الياء كـ "سلام وكلام" . ينظر: الموضح المبين لأقسام التنوين: ٦١.

ملحقًا بأوزان الآحاد مثل " سلام وكلام " مع قطع النظر عن المحذوف خلافًا للأخفش(١)، وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل " أُعَيْم ويُعَيْل" مصغَّر " أعمى ويعلى "، فإنَّهما ممنوعان من الصرف؛ لكونهما صفة، ويشبهان الفعل في زنته، نحو:"أُبيطر و يبيطر"، وتنوينهما عِوَضٌ عن الياء المحذوفة(٢)، وقد يكون عوضًا عن حرف /٤٣ ب/ زائد غير أصلي، نحو: " جندل " بالتنوين عوضًا عن ألف " جنادل " التي هي ألف الجمع، لكن في المعنى الذي يظهر أنه تنوين الصرف(٣)، ولهذا يجرّ بالكسر، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من " جوارٍ".

والأصل في " جواري" حالة الرفع " جواريٌ " بالرفع مع التنوين، وفي حالة الجرِّ أيضًا " جواريٍ " بالجرِّ مع التنوين، استثقل كلٌّ من الضمّة والكسرة على الياء فحُذِفَت، فصارت ساكنة، والتقت مع التنوين وهو ساكن فحذفت الياء؛ لأنَّها جزء الكلمة لدفع ذلك الالتقاء، [ثم] (٤) بعد الإعلال استحقت الكلمة منع هذا التنوين(٥)، وهو تنوين التمكين؛ لأنَّها من صيغ منتهى الجموع تقديرًا؛ لأنّ الحرف الخامس وهو الياء كالموجود فحذف ذلك التنوين، فلمَّا حذف خيف رجوع الياء لزوال ضدَّها، وبرجوعها يحصل ثقل في الكلمة، فهي بتنوين عوضًا عنها لخفته، ومثل هذا تقول في "غواش وأُعيم ويُعيل وقاض" علمًا لامرأة، وهذا مبنيّ على أنَّ الأصل في الأسماء الصرف، والإعلال مقدَّم على منع الصرف؛ لأنّ سبب الإعلال قوي، وهو الثقل الظاهر في الكلمة، وسبب منع الصرف ضعيف؛ لأنَّه المشابهة، وهي غير ظاهر، وأمّا على أن منع الصرف مقدَّم على الإعلال، فالتنوين عوض عن حركة الياء التي هي الضمّة والكسرة لا عن الياء نفسها، والأصل في حالة الرفع "جواريُ" بالضمّة على الياء، وفي حالة الجر "جواري" بالكسرة على الياء من غير تنوين التمكين في الحالين؛ لأنّ هذه الصيغة لا [تقبله] (٦)؛ لِما عُلِمَ إنَّها من صيغ منتهى الجموع، استثقل كلٌّ من /٤٤أ/ الضمّة والكسرة على الياء؛ فحذفت ثم عوِّض عنها التنوين، فالتقى ساكنان: التنوين مع الياء الساكنة، فحذفت،[ثم عوّض عنها التنوين،

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٦.

(٣) ذهب ابن مالك إلى أنَّ تنوين "جندل" هو تنوين عوض جيء به عوضًا عن الألف المحذوفة كما عوّضت عن الياء في جوار، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٤٢٥-١٤٢٦.

(٤) سقط من ب .

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/٤٨٥ .

(٦) [تقبل] في أ .

فالتقى ساكنان التنوين مع الياء الساكنة فحذفت] [١] الياءَ لدفع التقاء الساكنين، فصار "جوارٍ" بالتنوين عوضًا عن تلك الحركة الضمّة والكسرة، وإنَّما عُوِّض التنوين عنها توصّلًا به إلى حذف الياء الموجبة للثقل في الكلمة[٢]، وفي هذا مناقشات عليك بها في الكتب المطولات[٣].

وحيث علمت أنّ علّة حذف الحركة إنَّما هو الاستثقال، علمت أنّ الياء ثابتة في "جواري" في حالة النصب، وأنَّ النصب بالفتحة الظاهرة من غير تنوين؛ لأنّ الفتحة في ذلك أصليّة ليست نائبة عن حركة ثقيلة كما في حالة الجر بالفتحة.

(والثاني) أي: التنوين اللاحق لـ "إذ" في يومئذٍ **(عِوَضٌ)** أي: خلف **(عن جملة)** محذوفة تضاف "إذ" إليها؛ لأنَّه يجب إضافة "إذ" إلى الجملة، والأصل "يوم إذ" كان كذا وكذا، فحذفت تلك الجملة المضافة " لـ "إذ" وقوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٤] أي: يوم إذ غُلِبَتْ الرومُ يفرح المؤمنون، فحُذِفَتْ جملة "غلبت الروم" وجيء بالتنوين عوضًا عن الجملة المحذوفة؛ إيجازًا وتحسينـًا فالتقى ساكنان، ذال "إذ" والتنوين، فكسرة الذال على أصل التقاء الساكنين، وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة " يوم" إليها، خلافًا للأخفش[٥]؛ لأنّ "إذ" ملازمة للبناء؛ لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة، وفي الوضع على حرفين، وقد تفتح "إذ" كما في قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[٦]، وليست الإضافة في " يومئذ" ونحوها من إضافة أحد المترادفين للآخر، خلافًا لابن مالك[٧]، بل من إضافة /٤٤ب/ الأعمِّ إلى الأخصِّ " كشجر آراك" وفاقًا للدماميني[٨].

---

(١) زيادة من ب.

(٢) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٩٠ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو:٩١/٢، والإيضاح في علل النحو:١٠٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٧٣/٤، والتعليقة:١٢٣/٣، والممتع الكبير في التصريف:٣٥٢، وأمالي ابن الحاجب: ٥٩٧/٢، وشرح الرضي على الشافية: ٣٠٠/٢، وشرح ابن الناظم:٤٦٠، واللمحة في شرح الملحة: ١٥٧/١، والكناش: ١٢٧/١، وارتشاف الضرب: ٦٦٨/٢.

(٤) سورة الروم: من الآية: ٤.

(٥) حيث جعل الأخفش بناءها ناشئًا من إضافتها إلى جملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة، فكسرتها كسرة إعراب، ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٢٠٧.

(٦) سورة الشعراء: من الآية: ٢٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٧/٢ .

(٨) ينظر: شرح مغني اللبيب للدماميني:٢/ ٢٤٨-٢٤٩.

(وليس منه) أي: ليس من تنوين العوض التنوين **(العوض عن المفرد)** أي: التنوين المحكوم عليه عند البعض بأنّه عوض عن كلمة مفردة كما **(في مثل كل وبعض)** إذا قُطِعَا عن الإضافة **(فإنّ)** التحقيق أن **(تنوينهما)** يعني كل وبعض**(تنوين تمكين)**[1] لا عوض أصلًا، وإنَّما كانا في الحقيقة تنوين تمكين؛ لأنَّه **(يزول)** أي: لا يوجد **(عند الإضافة)**؛ لأنَّها تمنع منه **(ويوجد عند عدمها)** أي: عند قطع ما يدخله عن الإضافة، بخلاف تنوين العوض؛ فإنّ المضاف إليه موجود معه حكمًا.

وبما قرَّرناه اندفع ما عسى أن يقال: إنّ الشيخ[2] حكم بأنّ تنوين " كل وبعض" ليس عوضًا أصلًا، وحكم بأنّه عوض عن المفرد، والحكمان متنافيان، وحاصل الجواب أنّ قوله:[ليس من][3] العوض عن مفرد قرَّر به القول الضعيف الصادر من البعض[4]، وأشار بثبوت النفي الداخل عليه إلى ردِّه وبطلانه، وأنَّه ليس تنوين عوض أصلًا لِما ذكره في وجه النفي، يشير إلى هذا قوله: **(وهذا)** أي: القول بأنّه ليس عوضًا أصلًا وإنَّما هو تنوين تمكين، **(وهو القول الصحيح)**[5]، لكنَّه مخالف لِما في المغني، فإنّه فيه قسَّم تنوين العوض إلى أربعة أقسام، حيث قال: وهو اللَّاحق عوضًا عن حرف أصلي، أو زائد أو مضاف إليه، أو مفرد، أو جملة: فالأوَّل: نحو: " جوارٍ وغواشٍ "، والثاني: كـ "جندل" فإنّ تنوينه عوض عن ألف جنادل، والثالث: تنوين " كل وبعض" إذا قطعا عن الإضافة، وقيل: هو تنوين التمكين، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه، / ٤٥ أ / والرابع: اللَّاحق لـ "إذ"[6]، انتهى .

وقد أَبعد من قال: إنّ تنوينهما تنوين عوض وتمكين، وحمل كلام المصنِّف عليه[7]، إذ قد علمت أنّ تنوين التمكين يزول مع الإضافة، وتنوين العوض يوجد مع وجودها حكما، فإنّ من المقرَّر أنّ النائب

(١) ينظر: رأيه في شرح التصريح: ١/٢٦ .

(٢) قصد به الأزهري.

(٣) زيادة من ب.

(٤) مذهب الجمهور بأن التنوين في «كل وبعض » للعوض، ومذهب المحققين: أنَّ التنوين فيهما للتمكين، ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٩٠.

(٥) وعلّة ذلك عند الأزهري؛ أنَّ تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها، ينظر شرح التصريح: ١/٢٦.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٦-٤٤٧.

(٧) قاله الحلبي في الفرائد، بأنَّه يمكن حمل كلام المصنف، أنَّ مراده ليس تنوين عوض فحسب وإنّما تنوين تمكين أيضًا، ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/١٢١.

كالمستتيب في القيام بالرتبة التي قام بها عنه، فكان المستتيب موجود حكمًا، فكيف يكون تنوين التمكين عوضًا عن المضاف إليه، فتأمل.

وهذه الأربعة مختصّة بالاسم، فلا تدخل على غيره؛ لدلالتها على معانٍ لا توجد في غيره، وهي التمكين في صفة الاسميّة، ولا يوجد ذلك في الفعل والحرف والتنكير، فيوصف الاسم بأنَّه نكرة، بخلاف الحرف، فإنَّه لا يتَّصف بتعريف ولا تنكير، والفعل وإنْ وُصِفَ بالتنكير، فالمراد أنّه في حكم النكرة ، وتنوين العوض خاصٌ بالجمع، والفعل والحرف كلٌّ منهما لا يقبل الجمعية، ويقع أيضًا عن المضاف إليه، والحرف والفعل لا يضافان، بخلاف تنوين الترنم، أي: المحصَّل للترنم كما صرّح به ابن يعيش[1]، مدَّعيا أنّ الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنّها حرف أغن[2]، قال شارح اللباب : ((إنَّما جيء به؛ لوجود الترنم؛ وذلك لأنّ حرف العلّة مَدَّة في الحلق، فإذا أُبدل منها التنوين حصل الترنّم؛ لأنّ التنوين غنَّة في الخيشوم))[3]، انتهى.

ثم اختلفوا في التعبير عنه، فقيل: الصواب أن يقال: تنوين ترك الترنّم؛ وذلك لأنّ الترنّم وهو التغنّي يحصل بأحرف الإطلاق؛ لقبولها لمدِّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا، جاءوا بالنون في مكانها[4]، /٤٥ ب/، وقيل: يجوز أن يقال: تنوين الترنّم على حذف مضاف[5]، وعُرِّف بأنّه اللاحق للقوافي المطلقة، وهي التي آخرها حرف إطلاق وهو الألف، والواو، والياء[6] المولد من حركة إشباع، وذلك في إنشاد بني تميم، ولا يختصُّ هذا التنوين بالاسم، وذلك كقول جرير[7]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَن وقُولِي: إنْ أَصَبْت لَقَد أَصَابَن

---

(١) هو: يعيش بن علي يعيش بن مُحَمَّد بن عَلِيّ أبو البقاء الموصلي الحلبي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، من أئمة النحو والتصريف، و له تصانيف منها: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي لابن جني، وغيرهما (ت ٦٤٣هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: ١٨/٢٩، والأعلام: ٢٠٦/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥ / ١٥٧.

(٣) العباب في شرح اللباب، لعبدالله بن محمد بن احمد الحسيني المعروف بنقرة كار: ٦ب.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٧٩/٥، تسهيل الفوائد: ٢١٧، واللمحة في شرح الملحة: ١٥٧/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ١ /٤٨، وشرح التصريح: ١ / ٢٦.

(٥) أي قطع الترنم؛ لأنَّ الترنم مدّ الصوت بمدة تجانس الروي، ينظر: شرح الأشموني:٢٩/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١٧٥/٥، والتعريفات: ٦٧.

(٧) البيت من الوافر، مطلع لقصيدة يهجو فيها الراعي النميري، الديوان: ٨١٣.

فالتنوين لحق العروض والقافية وهما "عتابن وأصابن"، والأصل: "العتابا و أصابا"، فجيء بالتنوين بدلًا من الألف، وقد دخل التنوين في هذا البيت الاسم والفعل؛ فإنّه دخل العروض وهي اسم، ودخل الضرب وهو فعل[١]، وقد يدخل الحرف أيضًا كما في قول النابغة [٢]:

أفِـــدَ التّرَحُّـــلُ غَيْـــرَ أَنَّ رِكابَنَـــا لَمَّـــا تَـــزُلْ بِرِحَالِنَـــا وَكَـــأَنْ قَـــدِنْ

الأصل قدي، فجيء بالتنوين بدلًا من الياء؛ لترك الترنّم، والحجازيون يَدَعون القوافي على حالها في الترنم.

وقد يبدل التنوين حرف إطلاق في غير القوافي[٣]، كقراءة بعضهم: ((والليل اذا يسرن))[٤].

وزاد الأخفش والعروضيون تنوينًا سادسًا سمّوه الغالي؛ وهو اللاحق لآخر القوافي المقيَّدة[٥]، وهي التي يكون حرف رويها ساكنًا ليس حرف مدّ، ويكون زائدًا على الوزن، ومن ثم يُسمَّى غاليًا؛ لتجاوزه حدَّ الوزن[٦]، ففي القاموس: ((غلا في الأمر غلوا: جاوز حدَّه))[٧]، انتهى .

ويسمِّي الأخفش الحركة الذي قبله غلوًّا، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل[٨]، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم، زاعمًا أنّ الترنّمَ يحصل بالنون نفسها؛ لأنّها حرف أغَن قال: وإنَّما /٤٦أ/ سُمِّي المغنِّي مغنيًا؛ لأنّه يغنن صوته، أي: يجعل فيها غنَّة، والأصل عنده مُغَنِّنٌ بثلاث نونات، فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفًا[٩]، وزعم ابن الحاجب أنه إنّما سُمِّي غاليًا؛ لقلته[١٠]،

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٨/١.

(٢) البيت من الكامل للنابغة الذبياني في ديوانه تحقيق: كرم البستاني: ٣٨.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٠٦/٤ .

(٤) سورة الفجر: من الآية: ٤، لم أجد من قرأ بأبدال التنوين في (يسرٍ) إلى حرف إطلاق، والقراءة المتواترة: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾، ، ينظر: معاني القراءات للأزهري: ١٤٢/٣.

(٥) ينظر: القوافي للأخفش الأوسط: ٦.

(٦) ينظر: شرح التصريح: ١ / ٢٨.

(٧) القاموس المحيط: ١٣١٨، (غلا).

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٧١/٢، و الجنى الداني: ١٤٧.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٧/٥.

(١٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٢٧٧.

وأنكر الزجاجي[١] والسيرافي[٢] ثبوت هذا التنوين ألبتة؛ لأنّه يكسر الوزن، وقالا: لعلَّ الشاعر كان يزيد أن في آخر كل بيت إيذانا بتمامه، فضعَّف صورته بالهمزة، فتوهَّم السامع أنّ النون تنوين[٣].

قال الموضح: ((وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين بمجرد الظن، والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في " صه ويومئذ"، واختار ابن الحاجب الفتح؛ حملًا على حركة ما قبل نون [التوكيد][٤] كـ: اضربِنْ[٥]... قال: وهو أشبه قياسًا على ما له أصل في المعنى وسمعت بعض [العصريين] [٦] يسكن ما قبله، ويقول: الساكنان يجتمعان في الوقف، وهذا بخلاف ما أجمعوا عليه))[٧]، انتهى.

وقال في المغني: ((وزعم ابن مالك في التحفة، أنّ تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيّدة تنوينًا مجازٌ، وإنَّما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختصُّ بالاسم ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف، وزاد بعضهم سابعا وهو التنوين الضرورة، وهو اللاحق لما لا ينصرف، كقول الشاعر[٨]:

ويَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

---

(١) ينظر: وشرح الكافية الشافية: ٣ /١٤٢٩ .

(٢) هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان وكنيته أبو سعيد، كان أبوه مجوسيًا اسمه بهزاد؛ فسمّاه أبو سعيد عبد الله، قَرَأَ الْقُرْآن على أبي بكر بن مجاهد واللغة على ابن دريد، وأخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان، وأخذا عنه القرآن والحساب، وولي القضاء ببغداد، له مصنفات منها: الإقناع في النحو، وأخبار النحويين البصريين، وصنعة الشعر والبلاغة، وغيرها، (ت ٣٦٨هـ) . ينظر: بغية الوعاة: ٥٠٧/١، والأعلام: ١٩٥/٢-١٩٦ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١١، والجنى الداني: ١٤٧.

(٤) [التمكين] في ب.

(٥) (اضربا) في في شرح التصريح: ٢٨/١.

(٦) [البصريين] في ب .

(٧) شرح التصريح: ٢٨/١ .

(٨) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: ٤١. وتمامه:

"فقالت لك الويلات إنك مرجلي"

الشاهد فيه قولة: (عنيزةٍ)، حيث أدخل عليها الجر والتنوين لضرورة الشعر مع أنّه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث؛ لأنّ الوزن لا يستقيم إلّا بصرف ما لا ينصرف، ينظر: المقاصد الشافية:٦٨٧/٥، والمقاصد النحوية:١٨٥١/٤ .

وللمنادى المضموم، كقول الشاعر(١):

سَلام الله يَا مطرٌ عَلَيْهَا

وبقوله: أقول في الثاني دون الأَوَّل؛ لأنّ الأَوَّل تنوين التمكين؛ /٤٦ب/ لأنّ الضرورة أباحت الصرف، وأمّا الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأنّ الاسم مبنيٌّ على الضمّ.

وثامنا: وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم: " هؤلاءٍ قومُك "(٢)حكاه أبو زيد(٣)، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف" فبعثرا،".

وقال ابن مالك: الصحيح أن [هذه](٤) نون زيدت في آخر الاسم كنون "ضيفن"(٥) وليست بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأنّ الذي حكاه سماه تنوينًا، فهذا دليل منه على أنَّه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون " ضيفن" ليست كذلك))(٦)، انتهى.

وذكر ابن الخباز(٧) في شرح الجزوليّة: ((أنّ أقسام التنوين عشرة: وجعل كلًّا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسمًا برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية مثل: أن تسمِّي رجلًا" بعاقلة

---

(١) البيت من الوافر وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٣٦. وتمامه:

" **وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ** ".

والشاهد فيه قوله: "يا مطر"، والقياس: يا مطر بالبناء على الضمّ، لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نوّنه اضطرارًا لإقامة الوزن، ينظر: الجمل في النحو:٨٢، والكتاب لسيبويه:٢٠٢/٢، والإنصاف:٢٥٣/١.

وقال سيبويه: « ولم نسمع عربيا يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوّن، وطال كالنكرة »، الكتاب:٢٠٣/٢.

(٢) هذه اللغة نسبها أبو زيد لبني عقيل: ينظر: تهذيب اللغة: ١٥ /٢٩ .

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، علم في اللغة والنحو والأدب، من علماء البصرة المعروفين، انفرد باللغة والغريب والنوادر له مصنفات منها، الهمز، والنوادر في اللغة، (ت ٢٢٤هـ) وقيل(ت ٢٢٥هـ) . ينظر: إرشاد الأريب: ١٣٥٩/٣، وإنباه الرواة: ٣٠/٢ .

(٤) [هذا] في أ .

(٥) ضيفن: وهو الطفيلي الذي ينزل على الضيف المستضاف فيأكل طعامه، ينظر: الألفاظ لابن السكيت: ٤٥٨، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٠٨/٨، والإبانة في اللغة العربية: ١ / ٣٠٩.

(٦) مغني اللبيب: ٤٤٨-٤٤٩.

(٧) هو أحمد بن الحسين شمس الدين الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضري، له تصانيف منها: توجيه اللمع، وشرح ألفية ابن معطي، وشرح الجزولية، (ت ٦٣٩هـ). ينظر: الأعلام: ١١٧/١.

لبيبة"، فإنَّك تحكي اللفظ المسمَّى، وهذا اعتراف منه بأنَّه تنوين الصرف؛ لأنّ الذي كان قبل التسمية حكي بعدها))[١]، وجمعها بعضهم في قوله[٢]:

أقسامُ تنوينهم عشرٌ عليك بها   فإنّ تقسيمَها منْ غيرِ ما حرزا
مَكِّنْ و قابلْ وعَوِّضْ والمنكَّر زِدْ   [ورَنِمْ اضطُرَّ وغالٍ و احكِ][٣] ما همزا[٤]

فاعلم ذلك سلك الله بنا وبك أحسن المسالكَ.

والحاصل أنّ الأربعة الأول: هي الدالة على الاسميَّة؛ لاختصاصها بالاسم، فهو يعرف بها أي: بقبولها.

[الألف واللام]

(و) من علامّات الاسم المميزة له أيضًا عن قسيميه[٥] **(الألف واللام)**، أي: قبولهما، أو وجودهما أوله وقيدهما البعض بقوله: الزائدتين، والظاهر أنَّه لا كبير /٤٧ أ/ فائدة في هذا التقييد، فإنَّ جميع أقسام "أل" المعرفة، وغيرها زائدة على بنية الكلمة، وليس لنا " أل" من أبنية الكلمة إلَّا ما في لفظ الجلالة[٦].

واعلم [أن ما][٧] كان موضوعا على حرف بطريق الأصالة، يُعبَّر عنه باسمه لا بلفظه، فيقال: الباء الجارة، ولا يقال "ب" الجارة، ويقال: واو القسم، ولا يقال: "و" القسم، كما يقال: في المتَّصل بالفعل، نحو: ضربت: التاء فاعل، ولا يقال: "ت" فاعل، وما كان على أكثر من حرف فيعبَّر عنه بلفظ لا

---

(١) مغني اللبيب: ٤٤٩.

(٢) هذان البيتان من البسيط لسراج الدين عمر بن محمد بن علي بن فتوح الدمنهوري المصري الشافعي، كان عالمًا بالأصول والنحو، وكان ضنينا بعلمه، خلّف جملة من الكتب بعده ولم ينتفع بها، (ت ٧٥٢هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء: ١/ ٧٩٥، والموضح المبين لأقسام التنوين: ٤٥.

(٣) (ورنم أو احك اضطر غال) في ب .

(٤) الموضح المبين لأقسام التنوين: ٤٥.

(٥) (قسميه) في ب .

(٦) فالشيخ من القائلين بأن لفظ الجلالة علم غير مشتقّ كما أشرنا في بداية التحقيق .

(٧) (إنما) في ب، والصحيح ما أثبته.

باسمه، ولو عرض له ما صيَّره على حرف واحد، وهو المراد [بقولهم][١] موضوع على حرف عارض نحو: "لِ هذا الأمر"، "وَقِ نفسك" فإنَّه يستصحب الأصل[٢]، فإنّه قد كان على أكثر من واحد، فنقص إلى الواحد فيعبَّر عنه بلفظه لا باسمه، فيقال: "قِ" فعل أمر، "ولِ" فعل أمر، ولا يقال: القاف واللام، كما لا يقال في "من": الميم والنون، ولا في " قد": القاف والدال، ولا في "هل": الهاء واللام كراهة الإطالة.

وإذا عرفت هذا فكان على الشيخ أن يقول: "ال"، لِما عرفت.

والمراد في جميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية، ولو قال: أداة التعريف لكان أولى؛ لشمولها أم التي هي بدلها في لغة حمير، كقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس من امبر امصيام في أمسفر»[٣]، ولشمولها حرف النداء، وقد يعتذر عنه؛ بأنَّه أتى بما هو الأشهر والأسهل على المبتدئ، وهو شامل للقول بأنّ المعرِّف اللامُ وحدَها[٤]، والقول بأنَّه الهمزة وحدها[٥]، والقول بأنَّه مجموعهما[٦]، (و) لا

---

(١) [بقوله] في ب .

(٢) ويسمّى استصحاب حال الأصل، وهو من أدلة الأصوليين، وعرَّفه ابن حزم بقوله: « هو كلّ أمر ثبت إمّا بنص أو إجماع فيه تحريم أو تحليل أو إيجاب، ثم جاء نصّ مجمل ينقله عن حاله، فإنما ننتقل منه إلى ما نقلنا النصّ فإذا اختلفوا ولم يأت نصّ ببرهان على أحد الوجوه التي اختلفوا عليه، وكانت كلها دعاوى، فإذا ثبت على ما قد صحّ الإجماع أو النصّ عليه ونستصحب تلك الحال ولا ننتقل عنها إلى دعاوى لا دليل عليها »،الأحكام في أصول الإحكام: ١٥٥/٣ .

وقال عنه أبو البركات الانباري: أنه من أدلة النحو المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء الإعراب، وما بني منها لعلّة مشابهته للحرف، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء وما أعرب منها فلمشابهته الاسم، ينظر: لمع الأدلة: ١٤٢ .

(٣) مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ٣٩ / ٨٤، ومسند الشافعي: ١ / ١٥٧، وشرح معاني الآثار: / ٦٣.

(٤) هو قول أكثر النحاة، وهمزة الوصل جيء بها وصلة للساكن والتي كان يجب كسرها لالتقاء الساكنين، ينظر: التذييل والتكميل: ٢١٨/٣ .

(٥) هو قول المبرد كما نقله الأزهري ولم أجده في المقتضب، بأن المعرف الهمزة وحدها، وزيدت اللام للفرق بينها وهمزة الاستفهام، حجّته في ذلك؛ أن أولى الحروف التي توضع للمعاني هي حروف العلّة، وحرّكت لالتقاء الساكنين فصارت همزة كهمزة الاستفهام، وأن "اللام" تتغير عن صورتها في لغة حمير، ينظر شرح التصريح: ١٧٩/١-١٨٠ .

(٦) هو قول الخليل وسيبويه، إلّا أنّهما اختلفا في نوع الهمزة، فهي عند الخليل همزة قطع ولما كثر استعمالها عُومِلت معاملة همزة الوصل، أمّا عند سيبويه فهي همزة وصل زائدة، فلا خلاف بينهما في أن المعرّف "أل"، وإنّما الخلاف بينهما في الهمزة، ينظر :الكتاب لسيبويه:٣٢٤/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٣٨/١ .

تختصُّ هذه العلامة بالعلم، بل /٤٧ب/ تكون **(في الاسم)** العلم، **(و)** تكون في الاسم **(الصفة)** المشبَّهة[١]، وأفعل التفضيل، ولا فرق [بين][٢] أن يكون علمًا بالغلبة، **(نحو: الغلام)**، وهو الطار الشارب، أو من حين يولد إلى حين يشيب، وجمعه أغلمة وغلمان، وكان في الأصل وصفًا من الغلمة: وهي [شدة][٣] الضراب، ثم غلبت عليه العلمية كالمؤمن والكافر، أو كان علمًا لا بالغلبة بل بحسب الأصل، نحو: الرجل، ولا فرق أيضًا أن يكون علمًا لمن يعقل ـ كما علمت ـ أو لغير من يعقل حيوانًا أو جمادًا، نحو: الفرس والحجر والشجر.

(و) مثال الصفة **(اليَقَظان)** من اليقظة محركة ضدَّ النوم، وقد يَقُظَ ككَرُمَ وفَرِحِ يقاظة ويقاظًا، وقد استيقظ ورجلٌ يَقِظٌ كنَدِسٌ وككتف، وسكران والجمع أيقاظ، وهي يقظى، وجمعها يقاظى ويقظةً تيقظًا، وأيقظه نبّهه ويُطْلَقُ اليقظانُ على الحذر، وهو من الصفات المشبهة، ومثال أفعل التفضيل نحو: " الأفضل" فهذه الكلمات كلها أسماء؛ لدخول الألف واللام عليها، والقول بأن " أل" الداخلة على الصفة موصولة ليست معرفة غير صحيح[٤]، بل قال في المغني: ((أن هذا القول ليس بشيء؛ لأنَ الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل، يعني الدال على الحدث، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة اتِّفاقًا))[٥].

وإنَّما جُعِلَتْ" أل" المعرفة علامة للاسم؛ لاختصاصها به [فإنَّها][٦] موضوعة للتعريف ورفع الإبهام[٧]، وإنَّما يقبل ذلك الاسم، فإنّ معنى الاسم مستقل ملحوظ بالذات يقبل التعيين، بخلاف معنى الفعل

---

(١) خالف ابن مالك في "ال" الداخلة على الصفة المشبهة بأنها موصولة، وأحتجّ لقوله؛ أن الصفة يجب تأويلها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٠/١ . .

(٢) زيادة من ب .

(٣) الصحيح (شهوة) الضراب، جاء في لسان العرب: (غلم) الغُلْمةُ بالضمّ: شهوة الضِّرَاب، وغَلِمَ الرجلُ وغيرهُ بالكسر يَغْلَمُ غَلْمًا، واغْتَلَمَ اغْتِلامًا: إذا هاج، ينظر: لسان العرب: ٥ / ٣٢٨٩.

(٤) "ال "الداخلة على الصفات. نحو: الضارب، والمضروب. فيها ثلاثة مذاهب:

الأوَّل: مذهب الأخفش، أنها حرف تعريف، لا موصولة، والثاني: مذهب المازني، أنها حرف موصول، لا اسم موصول، والثالث: مذهب الجمهور، أنَّها اسم موصول، ينظر: الجنى الداني: ٢٠٢، والمقاصد الشافية: ٤٧٧/١.

(٥) مغني اللبيب: ٧١.

(٦) (فانه) في ب.

(٧) فلاسم عندما دخلت عليه "ال" نقلته من المفرد الشائع إلى شيء محدد لا يقبل القسمة أو الاشتراك، ينظر: المدخل إلى دراسة النحو: ١٧٠ .

والحرف، فلا استقلال له حتى يقبل التعيين(١)، فإن قيل: الفعل /٤٨أ/ مستقل، قلنا: نعم؛ لكنَّه التضمين، أي: الذي دلّ الفعل عليه بالتضمين وهو الحدث والزمان، والنسبة والحدث لا يقبل التعيين؛ لأنَّه وضع [مبهم] (٢)، ولا يقال يحتمل أن يكون الواضع اعتبر الحدث الذي جُزءُ الفعل معينًا لا مبهمًا؛ لأنه يقال: [هو] (٣) مجرد الاحتمال لا يَثْبُتُ به حكم، والعمل على استصحاب الأصل المطلق المعلوم على اليقين، فتأمل.

وقال الرضي: ((اختصَّت الألف واللام بالاسم؛ لأنَّها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدلّ على الذات إلّا ضمنًا، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه))(٤)، وأمّا الموصولة فقد تدخل على الفعل اختيارًا عند ابن مالك(٥) وبعض الكوفيين، واضطرارًا عند الجمهور(٦)، كقول الفرزدق يخاطب رجلًا من بني عذرةَ بحضرة عبدالملك بن مروان(٧):

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولا البليغ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

---

(١) وإنّما اختصّ الاسم بالتعريف؛ لأنَّ التعريف يجعل الاسم محكومًا عليه معينًا عند التخاطب، بخلاف الأفعال فإنّها لا تقع محكومًا عليها فلا تحتاج إلى تعريف، وكذلك أنَّ الأفعال لا تقع إلّا محكومًا بها، ولا يمكن تعريف الحرف؛ لأنَّ معناه لمّا كان بين الاسم والفعل صار كالجزء منهما، وجزء الشيء لا يوصف بتعريف أو تنكير، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٨٧/١.

ومن المحدثين من ذهب إلى أنَّ "ال" التصقت بالاسم للقيام بوظيفية دلالية، إذ لا قيمة لهذه السوابق بغير الاسم الذي التصقت به، بخلاف ما لو أنَّها التصقت بالفعل فلا دور لها، ولا وظيفة تؤديها، ينظر: دلالة اللواصق التصريفية:٧٣.

(٢) [مبهما] في ب.

(٣) سقط من أ.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٦٣.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٢٤، وتوضيح المقاصد: ١/، وشرح الاشموني: ١/ ١٥١، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣٢، ٤٢٤.

(٧) البيت من البسيط، قيل: هو للفرزدق، قاله في هجاء أعرابي فضّل جريرًا عليه في حضرة عبد الملك بن مروان، البيت لا يوجد في ديوانه، وهو من شواهد الإنصاف: ٤٢٤/٢، وشرح التسهيل بن مالك: ٢٠٢/١، وشرح ابن الناظم: ١:٦٣، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٤٥١، والجنى الداني: ٢٠٢، توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٢٨٤، وأوضح المسالك: ١/ ٤٥، وهمع الهوامع: ٣٣٢/١، وخزانة الأدب: ١ / ٥١.

فأدخل "أل" على[ترضى][1] وهو فعل مضارع، وسوَّغ دخوله عليه كونه يشبه الوصف، نحو: مرضي، وحجَّة من يقول بالجواز اختيارًا؛ أن الشاعر كان متمكنًا من أن يقول المرضي[2]، ورُدَّ بأنَّه لو قاله لوقع في محذورٍ أشدّ، من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث، وفيه أنَّ تأنيث الوصف حينئذ جائز لا واجب.

وأمّا الاستفهامية فقد تدخل على الماضي، نحو: ال فعلت، بمعنى: هل فعلت[3]، وأجاز بعضهم أن يراد بالألف واللام ما يعمُّ أقسام "ال" جميعها، وهي الموصولة كما في"الضارب والمضروب" /٤٨ب/ من الصفات التي لم تغلب عليها الاسميَّة، حيث لا عهد، والزائدة: المقارنة للوضع كما في "اليسع"، أو غير المقارنة كما في" الآن[4] والذي[5]"، والعارضة للضرورة، كما في قول الشاعر[6]:

---

(١) في ب (الترضي).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٠١.

(٣) هذا الوجه استغربه قطرب كما نقل عنه ابن هشام، وهو إبدال الخفيف بالثقيل، ينظر: مغني اللبيب: ٧٨.
والحقُّ لقطرب في استغرابه، فالهمزة أثقل من الهاء؛ لكون الهاء حرف مهموس لا يحتاج إلى جهد، والعرب تميل إلى الخفة.

(٤) إن القول بزيادة (أل) في (الآن) هو قول فريق من العلماء، كالزجاج والفارسي ومن وافقهما، على خلاف بين هذين العالمين في علة زيادتها، وإن هذا القول قد اشتهر لدى كثير من النحويين كابن مالك وشراح الألفية، ولكنه ليس مجمعًا عليه، فإن فريقا آخر من العلماء يرى أن (أل) في (الآن) معرفة لا زائدة، كالمبرد وابن يعيش، بل إن أبا حيّان جعله مذهب أصحابه ويريد بهم البصريين، ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٩٠، وتوضيح المقاصد:٤٦٤/١، وأوضح المسالك: ١٨٢/١ .

(٥) (أل) في (الذي) وأخواتها، زائدة، هو رأي المازني وهو المشهور بين النحويين، وعلّة ذلك عنده أن تعرف الموصول إنّما هو بصلته لا بـ (أل)، وأن هناك رأيا آخر فيها تنسبه المصادر إلى أبي الحسن الأخفش، وهو أن (أل) في الأسماء الموصولة هي المعرفة، ينظر: التذييل والتكميل: ٦٤/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/، ٧٧، وتمهيد القواعد: ٦٨٦/٢، وتعليق الفرائد: ٢٠٨/٢.

(٦) البيت من الطويل وصدر البيت: "

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

" والشاهد فيه " طبت النفس " حيث أدخل اللام على التمييز الذي يجب تنكيره عند البصريين، فهي زائدة عندهم، بخلاف الكوفيين، فهم يجيزون أن يكون التمييز معرفة، فالألف واللام غير زائدة في هذا البيت، وهو في المفضليات لراشد بن شهاب اليشكري: ٣١٠، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١ / ٣٢٤، وشرح ابن الناظم: ١ / ٢٧٠، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٤٦٦/١، وأوضح المسالك: ١٨٣/١، وشرح ابن عقيل: ١ / ١٧٨.

[صَدَدْتَ] (١) **وَطِبتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو**

والعارضة للشذوذ، نحو: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل، والعارضة لِلَمحِ الأصل كالحارث(٢)، والزائدة في العلم بالغلبة كـ: العقبة(٣)، والاستفهامية كـ " ال رجل في الدار"، أي: هل(٤).

[دخول علامات الخفض]

(و) من علامّات الاسم المميزة له عن قسيميه أيضًا **(دخول)**، مصدر دخل نقيض خرج، والمرادُ قبولُ أحد **(حروف الخفض)**، أو وجود أحدها فيه بالفعل، وإنَّما كانت علامة على الاسم؛ لاختصاصها به لكونها تعمل الخاص به، وهو الخفض، كما في **(نحو: من الله ومن الرسول، وقس)** أي: قدِّر على [مثل] (٥) هذا ونمطه **(الباقي)** من حروف الجرّ وهو عشرون حرفًا، وسيأتي بيانها.

واعلم أنَّه في التوضيح اكتفى بالجرّ ولم يذكر حروفه، قال: لأنَّه قد يدخل الحرف على ما ليس باسم في اللفظ نحو: عجبت من أن قمت، فدخل حرف الجرّ، وهو "من" على "أن قمت"، وهو ليس باسم في اللفظ، وإن كان اسماً بتأويل، أي: من قيامك(٦)، انتهى.

---

(١) سقط من ب .

(٢) "أل" الداخلة على الأعلام التي كانت صفات قبل نقلها إلى العلمية، نحو: الحارث فـ "أل" في هذا الاسم لا تفيد تعريفا وإنّما دخلت لتجعل الشيء بعينه، فهذه الأسماء صارت بمنزلة الصفات الغالبة، ينظر: حروف المعاني للرماني: ٦٩.

أمّا ابن عقيل فيرى أن "أل" في "الحارث" وما شاكله كـ: النعمان والحسن، غير زائدة، فقال: «وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه، أنّه إنّما سُمّي به تفاؤلًا بمعناه، أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك كقولك: "الحارث" نظرا إلى أنّه إنّما سُمّي به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كلّ ما دلّ على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كـ "فضل" ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علمًا لم تدخل الألف واللام بل تقول: فضل وحارث ونعمان، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما فليستا بزائدتين»، شرح ابن عقيل: ١٨٥/١ .

(٣) والبيت "للكعبة" والمدينة "لطيبة "فأصل "ال" في هذه الأسماء أن تكون للعهد، ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ما له معناه صار علما بالغلبة، وصارت "ال" لازمة له وسُلبت التعريف ولا تحذف منه إلّا في نداء أو إضافة أو نادر من الكلام، الجنى الداني: ١٩٧ .

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٠٢، وأوضح المسالك: ١ / ٣٧، وإرشاد السالك: ١ / ١٥٠.

(٥) [مثال] في ب.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٧.

ومثل قوله(١):

وَاللَّـــــــهِ مــــــا لَيْلِـــــــي بِنَــــــامَ صـــــاحِبُه

فدخل حرف الجرّ على الفعل، وبعضهم اكتفى بحرف الجرّ ولم يذكر الجرّ، قال: لأنَّه لا يكون علامة للاسميَّة في الأسماء المبنيّة؛ لعدم وجوده في لفظها، وقد تقرَّر عندهم أنَّ ما في محلّ خفض لا خفض فيه، بخلاف الحرف، فإنَّه يدخل على المبنيّات، ورجَّح بعضهم التعبير /٤٩ أ / بحرف الجرّ على التعبير بالجرّ لقصور الجرّ(٢)، وردَّ بأن الجرّ يوجد حيث لا يوجد الحرف، وذلك مع المضاف، ففي التعبير بالحرف قصور(٣) أيضًا، والشيخ- رحمه الله تعالى – [جمع] (٤) بين الجرّ وحروفه؛ ليجبر بكل منهما قصور الآخر.

واعلم أنَّ علامات الاسم كثيرة فوق اثنين وثلاثين علامة(٥)، وإنَّما اقتصر الشيخ- رحمه الله تعالى- منها على [الأربعة](٦) المذكورة لشهرتها وسلامتها، والمراد منها بيان معظم أفراد الاسم، لا كلّ فرد منه،

---

(١) البيت من الرجز، وتمامه:

ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ

نسبه ابن يعيش لأبي خالد القناني، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٥٥، وبلا نسبة في: الإنصاف: ٩٣/١، والبيان والتبيين: ٢٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ /١٨١، و توجيه اللمع: ٤٨٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٦/٤، المقاصد الشافية: ٤٤/١، همع الهوامع: ٣٢/١.

(٢) إليه ذهب ناظر الجيش؛ بأنّ الجرَّ بالحرف هو الأصل، والحرف يعمل فيما اختصّ به، بخلاف الجرّ بالإضافة فأن فيه معنى (من) أو (اللام)، فكأنّ الجرّ صار بذلك الحرف وإن كان عامله الاسم المضاف، ينظر: تمهيد القواعد: ٦ / ٢٨٧١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ١٧.

(٤) سقط من ب .

(٥) للاسم علامات كثيرة منها ما ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل: ١/١٢-١٣-١٤، وهي: الجرّ، والتنوين، والنداء، وال، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسمّاه، وعود الضّمير إليه، وإبدال الاسم الصريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه، وأضاف ابن الحاجب في شرح الوافية علامات أخر وهي: نعته، وجمعه تصحيحًا وتكسيرًا، وتصغيره، ينظر: شرح الوافية: ١٢٦-١٢٧، وأضاف العكبري في اللباب: كونه فاعلًا، ومفعولًا، ينظر: اللباب: ٤٧/١، وأضاف ابن فلاح: كونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال، وأضاف ابن القواس: لحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمرًا، أو علما، أو مفردًا، أو تمييزًا، أو حالًا، ينظر: شرح ألفية ابن معطي ابن القواس: ٢١٠/١ .

(٦) (أربعة) في ب.

فلا يَرِدُ أنَّ بعض الأسماء لا يقبل شيئا من هذه العلامات المذكورة، نحو: قط ونزال(١).

وقد قدَّم الشيخ ـ رحمه الله ـ من هذه العلامات ما حقَّه التأخير، وهو الخفض والتنوين، وأخَّر ما حقَّه التقديم، وهو الألف واللام، وحروف الخفض نظرًا إلى أنّ لفظ العلامتين المذكورتين، أوَّلًا أخصر من لفظ العلامتين المذكورتين ثانيا، والأخصر مقدّم طبعًا، فَقُدِّم وضعًا.

وأُجيب أيضًا بأنّه إنَّما أخّر وقدَّم؛ لطول الكلام على بعض، ما للأوّل وهو قوله: نحو: من الله، ولكن هذا الجواب؛ إنمَّا هو لتأخير حروف الخفض، ويمكن أن يقال: علّة تأخير الألف واللام المُصَاحَبَةُ لحروف الخفض، ومشاركتها في الدخول على أوائل الأسماء، والمتصاحبين لا ينبغي التفريق بينهما، لا سيَّما الأخوين المتجانسين في العمل؛ فإنّ الفصل بينهما ممنوع.

[بـــــاب عـــــلامـــــات الـــفـــعـــل]

ولمَّا فرغ من علامات الاسم شرع في بيان علامات الفعل، فقال: **(وعلامة الفعل)** بكسر الفاء ماضيًا كان، أو مضارعًا، أو أمرًا، أي: معظم ما يصدق عليه هذا اللفظ من الأفراد لا كلّها، بالنظر إلى العلامات المذكورة /٤٩ب/ هنا، فلا يرد أن بعض الأفعال لا يقبل شيئا من هذه العلامات المذكورة، كـ : أفْعِلْ به، وما أفْعَلَه في التعجب(٢)، وحبَّ من حبذا، وكفى من كفى بهند أن تفعل، وخلا وعدا وحاشا نواصبًا(٣)، مع أنَّه أُجيب بأنَّ هذه الأفعال ماضية باعتبار أنَّها بحسب الوضع تقبل تاء التأنيث(٤)، وعدم قبولها لها عارضٌ؛ لأنَّ العرب التزمت دخول تاء التأنيث فيها، والعارض غير معتبر، وإنَّما العبرة بالأصل، والمراد بالعلامة مطلق العلامة، سواء كانت مشتركة أو خاصة، فإنَّ الشيخ قد

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو:٥١ .

(٢) ذهب الكوفيون عدا الكسائي إلى أنَّ "أفْعَل" اسم، واستدلّوا على اسميته بتصغيره، وكقولهم:"أحيسنه" فالتصغير يردّ الاشياء إلى أصولها، ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٧/٣ .

(٣) اختلف النحاة في "حاشا وخلا وعدا " فسيبويه يرى أنَّها حروف تجرّ الاسم بعدها كما تجرّ "حتى" الاسم بعدها وفيها معنى الاستثناء، أمّا المبرد وابن جني فذهبا إلى أنها تأتي أفعالًا وحروف، فإذا كان ما بعدها منصوبًا، فهي أفعال، وإن كان مجرورًا فهي حروف، وذهب الفراء إلى أنَّ حاشا فعل لا فاعل له، ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣٤٩/٢، والمقتضب: ٣٩١/٤، واللمع: ٦٩، والموفي في النحو الكوفي:٤٠٧ .

(٤) وهذا الاستدلال رفضه السيرافي بقوله: « أمّا احتجاجه بـ (حاشيت) فلقائل أن يقول: حاشيت إنّما هو تصريف فعل من لفظ (حاشا) الذي هو حرف يستثنى به، وليس ب (حاشيت) يقع الاستثناء، ولا بحاشى يحاشى، ومنزلة: حاشيت من حاشى كمنزلة: هلّل وحوقل، وبسمل، من: (لا إله إلّا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله) فقد صرّف الفعل مما ليس بفعل»، شرح كتاب سيبويه: ٩٩/٣ .

لاحظ في بيان مطلق الفعل بيانه بعلامة مشتركة وعلامة خاصة، كما يشير إليه تقريره، وكأنه قال: وعلامة الفعل مشتركة وخاصة، والمشتركة تدلّ على المتشاركين فيها، والخاصَّة تدلُّ على المختصَّة به.

[العلامة المشتركة]

[قد: للماضي والمضارع]

فالمشتركة بين الماضي والمضارع **(قد)**، أي: الحرفيَّة، واستغنى عن تقييدها بالحرفيَّة؛ لكونها المرادة عند الإطلاق خصوصًا مع قرينة المثال، وحيث كانت مشتركة **(فتدخل على)** الفعل **(الماضي نحو قولك : قد قام، و)** تدخل **(على)** الفعل **(المضارع)**، من ضارعه شابهه، والضِّرْع بكسر الضاد: المِثْلُ أي: المشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات، نحو: **(قد يقومُ)**، وإنَّما كانت "قد" الحرفيَّة علامة على الأفعال؛ لاختصاصها بها، فلا تدخل على الأسماء، بخلاف "قد" الاسمية فإنَّها تدخل على الأفعال، قال في القاموس: ((وقد ـ مُخَفَّفَةً ـ حَرْفِيَّةٌ واسْمِيَّةٌ، وهي على وجهين: اسمُ فِعْلٍ مُرادِفةٌ ليَكْفي، قَدْني دِرْهَمٌ، وقد زَيْدًا دِرْهَمٌ، أي: يكفي، واسمٌ مُرادِفٌ لحَسْبُ، وتُسْتَعْمَلُ مَبْنِيَّةً غالبًا، قدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ، بالسكونِ، ومُعْرَبَةً، قدُ [زَيْدٍ] [1] بالرفعِ، والحَرْفِيَّةُ مُخْتَصَّةٌ بالفعلِ المُتَصَرِّفِ الخَبَرِيِّ المُثْبَتِ، المُجَرَّدِ من جازمٍ وناصِبٍ وحرفِ تَنْفيسٍ، ولها سِتةُ مَعانٍ:

التَّوَقُّعُ: قد يَقْدَمُ الغائِبُ، وتَقْريبُ الماضي من الحالِ: قد قامَ زيدٌ، والتحقيقُ:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[2]، والنفي: ((قد كنتَ في خيرٍ فتَعْرِفَه))[3]، بنَصْبِ تَعْرِفَ، والتَّقْليلُ: قد يَصْدُقُ الكَذوبُ، والتَّكْثير[4] :

---

(١) سقط من ب .

(٢) سورة الشمس: آية ١٤.

(٣) ذهب ابن سيده: إلى أنَّ " قد " تكون بِمَنْزِلَة " مَا " في النفي، فقد سمع بعض الفصحاء يَقُول: قد كنت فِي خير فتعرفه، على معنى " ما كنت في خير فتعرفه " وعند ابن مالك أنَّه نفى بـ "قد" فنصب الجواب " تعرفه "، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦ / ١١٥، وشرح التسهيل: ٣٥/٤.

(٤) مجيء "قد" للتكثير مختلف فيه، فذهب البعض إلى أنها مع الفعل المضارع تفيد التقليل؛ لأنها بمنزلة "ربما" في كونها تفيد التقليل فكذلك "قد" مع المضارع، أمّا الزمخشري فذهب إلى أنها تفيد التكثير كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ومعناه كثرة الرؤية، ينظر: الكشاف: ٢٠١/١، والجنى الداني: ٢٥٩، وشرح قواعد الإعراب للقوجري: ١٤٨ .

يمكن القول أن "قد" مع المضارع في كونها للتقليل أو للتكثير إنّما يحدده السياق الذي ترد فيه، فقولنا: قد يجود الكريم، فهي للتكثير؛ لان الكريم لم ينعت بهذا النعت لولا كثرة عطائه، وإن قلنا: قد يجود البخيل، فهي للتقليل؛=

قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفرًّا أنامِلُهُ [١]

وقولُ الجوهريِّ: وإن جَعَلْتَه اسْمًا شَدَّدْتَه[٢]، غَلَطٌ، وإنما يُشَدَّدُ ما كان آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، تقولُ في هُوَ: هُوَّ، وإنما شُدِّدَ لِئلَّا يَبْقَى الاسمُ على حرْفٍ واحدٍ، لسكونِ حرفِ العِلَّةِ مع التَّنْوينِ. وأمّا قد، إذا سَمَّيْتَ بها تقولُ: قدٌ، ومِنْ مِنٌ، وعَنْ عَنٌ، بالتخفيف لا غيرُ، ونظيرُهُ يَدٌ ودَمٌ))[٣]، انتهى.

[العلامات الخاصة]

السين وسوف للفعل المضارع :

(و) القسم الخاص ثلاثة أقسام: الأوَّل **(السين)** المهملة أي: سين الاستقبال؛ لأنَّها المعهودة عند النحاة[٤]، فهي المرادة بالإطلاق، ولذا عرَّفها بـ "ال" صرفًا للعهد، فتخرج سين الاستجادة: استجودت المتاع، أي: وجدته جيدًا، أو سين الصيرورة نحو: استحجر الطين، أي: صار حجرًا، وسين الكسكسة في لغة بكر، وهي الملحقة عند الوقف بكاف المؤنث، فرقا بينه وبين المذكر، وأمّا تميم فيلحقون شينًا معجمة، وتسمَّى عندهم شين الكشكشة، فيقال: أكرمتكش ومررت بكش[٥]، وغير ذلك.

والمراد بالسين مسماها، وهو "س"، **(وتختصُّ)** كـ "سوف" **با**لدخول على الفعل **(المضارع)** دون الماضي والأمر، كما في **(نحو)** قوله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ** ﴾[٦]/٥٠ب/، ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[٧]، وإنَّما اختصَّتا بالفعل المضارع؛ للدلالة على تأخير الفعل من الحال المحتمل له المضارع للاستقبال

= لما عرف عن البخيل من شحّة عطائه وقلّة انفاقه، و"قد" في البيت إنّما هي للتقليل؛ لأنّ قوله: مصفرا أنامله، كناية عن المنية، والمنية لا تكون إلّا مرة واحدة، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢١٠/٣ .

(١) البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى وتمامه:

يميد في الرمح ميد المائح الأسن

وقوله: مصفرا أنامله: كناية عن المنية، ويميد: يضطرب، والأسن: الشخص تصيبه ريح نتنة فيغشى عليه، ينظر ديوانه: ٧٥ .

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة: ٥٢٢/٢، (قدد) .

(٣) القاموس المحيط: ٣٠٩، (القَدُّ).

(٤) وسمّاها سيبويه حروف تنفيس، أي: فيما لم يكن بعد، ولذا قالوا: سوّفته، ينظر الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٥) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٩ .

(٦) سورة البقرة: من الآية ١٤٢.

(٧) سورة الضحى: آية ٥ .

الذي هو محتمل أيضًا، فيصير بهما متعينًا له، بعد أن كان محتملًا لهما[١]، وهل السين صيغة أصليّة، أو فرع عن سوف، وزمان الاستقبال فيها أضيق من زمان الاستقبال في سوف، قولان[٢]، وقيل: هما مترادفان[٣] ويمتنع الجمع بينهما.

---

(١) لذا جعلها سيبويه بمنزلة الألف واللام فقال: « ولِمَا لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم والألف واللام للمعرفة»، الكتاب: ١٥/١، فدخولها على المضارع يفيد معنى، كما أفادت "أل" التعريف بدخولها على الاسم، فمن معانيهما التأكيد فقالوا هما حرفان مؤكدان، إذا دخلا على فعل أفادا أنّه واقع لا محالة، وقد قال الزمخشري في الكشاف في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١٥٢]، معناه: أنّ إيتاء الأجور وإن تأخر كائن لا محالة، فالغرض به توكيد الوعد وتثبيته لا كونه متأخرًا، ينظر: الكشاف: ٥٨٣/١.

(٢) الأوّل: ما ذهب إليه ابن الأثير، وأبو الفداء من أنَّ في السين معنى يختلف عما في سوف، ففي سوف زيادة في التنفيس وهي جواب (لا يفعل)، أمّا السين فهي جواب (لن يفعل) والفرق بَيِّنٌ بين لا ولن في النفي، ينظر: البديع في علم العربية: ٢ / ٤٣٨، والكناش: ٢ / ٩٩ .

والثاني: ما ذهب إليه ابن مالك ووافقه أبو حيّان من أنَّ السين فرع سوف؛ لأنّهم أجمعوا على أنَّ (سفْ وسوْ وسيْ) فروع سوف، وعلى هذا لا يمتنع أن تكون السين فرعًا عليها أيضًا، ويمكن حملها على (أيمن) في القسم حيث قيل: (أيم الله وأيمن الله وأم الله ومُنُ الله)، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٦، والتذييل والتكميل: ١ / ٩٩ .

والراجح ما ذهب إليه ابن الأثير وأبو الفداء وغيرهم، والدليل على صحة ما ذهبوا إليه ما ورد في الذكر الحكيم على لسان يعقوب عليه السلام لأبنائه: ﴿ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٩٨﴾ ﴾ [يوسف:٩٨]، وقوله على لسان إبراهيم عليه السلام لأبيه: ﴿ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴾ [مريم: ٤٧]، فجاء بوعد يعقوب بسوف، ووعد إبراهيم بالسين، لأنَّ وعد يعقوب أطول من وعد إبراهيم، وذلك لما فعلوه به وبأخيهم يوسف، فهو وعدهم بالاستغفار في المستقبل حين طلبوا ذلك منه، قال تعالى﴿ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ﴾ [يوسف:٩٧]، بخلاف آية إبراهيم فإنه دعاه أباه إلى الإسلام، فلم يستجيب وفي نهاية الحديث قال له: ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴿٤٧﴾ ﴾ [مريم: ٤٧]، فجاء بالسين الدالة على القرب، يدلّ على ذلك بدؤه بقوله: {سلام عليك} فالفرق واضح، ينظر: معاني النحو: ٢٦/٤ .

(٣) السين وسوف عند سيبويه بمنزلة حرف واحد، فقولك: سوف يفعل، بمنزلة قولك: سيفعل. ينظر: الكتاب: ٣ / ١١٥

[نون التوكيد الثقيلة والخفيفة للفعل المضارع] :

وعلامة الفعل المضارع أيضًا أن يقبل نون التوكيد[١] شديدة[٢] كانت نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ [٣]، أو خفيفة[٤] نحو: ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ [٥]، وأمّا قول رُؤبَة[٦] :

أريْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أملودًا مُرَجّلًا ويلبسُ البُرُودا
أقائلُنَّ أحضِرُوا الشُّهُودَا

فأدخل نون التوكيد على "قائل" مع أنه اسم، ضرورةٌ نادرةٌ، والذي سوّغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع، نحو: أتقولَنَّ[٧]، و" أريت "، أصلُهُ " أرأيت " بهمزتين بينهما الراء، حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفًا، والأُملودُ بضم الهمزة والدال المهملة: الغُصْنُ الناعم، ومرجَّلا بالجيم بعد

---

(١) لم يذكر الأزهري في شرحه نون التوكيد من العلامات المختصّة بالفعل المضارع؛ لأنَّها تدخل على فعل الأمر أيضًا، لكن بشرط دلالتها على الطلب، وقد ذكرها بعض النحاة على أنَّها، أي: نون التوكيد من العلامات المميزة لفعل الأمر بشرط دلالتها على الطلب، ولو أنَّ الشارح النبتيتيّ بيّن ذلك دون إطلاقه لكان أفضل .

(٢) هذه النون عند دخولها على المضارع تخلصه من الحال إلى الاستقبال، فإذا كان الفعل للحال لم تدخل عليه النون، نحو: والله لأحسبك كاذبا، فقد قال ابن يعيش: « اعلم أنَّ هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد، ولا تدخلان إلّا على الأفعال المستقبلة خاصّة، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيرًا في لفظها وتأثيرًا في معناها، فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معربًا، وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما»، شرح المفصل لابن يعيش: ١٦٣/٥.

(٣) سورة يوسف: من الآية ٣٢ .

(٤) اختلف النحاة في أيّهما أصل للأُخرى فمذهب البصريين أنَّ كلّ واحدة منهما أصل في نفسها، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الثقيلة أصل للخفيفة، وحملوهما على "أن" المخففة والثقيلة، فكما أنَّ "أن" الخفيفة فرع عن "إنَّ" المشددة، فكذلك نون التوكيد الخفيفة فرع من الثقيلة، ينظر: الإنصاف: ١٦٨/١

(٥) من الآية نفسها .

وقد اجتمع التوكيدان في الآية الكريمة، إلّا أنّ التوكيد بالثقيلة في ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ أشدّ من التوكيد بالخفيفة؛ لأنَّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى، فإن امرأة العزيز كانت أشدّ حرصًا على سجنه من كونه صاغرًا؛ لأنّها كانت تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت، فأكدت السجن بالثقيلة بخلاف الصغار، ينظر: حاشية الصبان: ٣١٤/٣ .

(٦) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٧٣ .

(٧) ينظر: الخصائص:١٣٧/١، وشرح التسهيل: ١٤/١، وتوضيح المقاصد: ٢٩٠/١.

الراء: الذي شَعْرُهُ بين الجعودة والسبوطة، تقول: أَخبِرْني إنْ جاءت هذه بشابٍّ يتزوجها رجل الشعر، حسن الملمس كالغصن الناعم، أآمِرٌ أنت بإحضار الشهود، لعقد نكاحها عليه؟ يُنكر وقوع ذلك منه(١).

[علامات الفعل الماضي]

تاء التأنيث :

(و) القسم الثاني من العلامة الخاصّة الدالّة على الفعل **(تاء التأنيث)**، مصدر أنَّث، أي: مُسمّى التاء **(الساكنة)** وضعًا، الدالّة على تأنيث المسند إليه ذلك الفعل، أو تأنيث فرده المقصود بالحكم، فخرجت الدالّة /٥١أ/ على تأنيث اللفظ، كما في: رُبَّتْ وثُمَّتْ، في لغة من سكن التاء(٢)، وخرج بالساكنة المتحرّكة أصالةً بحركة إعراب، فإنَّها مختصَّةٌ بالاسم؛ لثقلها وخفّته، نحو: قائمة، أو بحركة بناء، فإنَّها توجد في الاسم للدلالة على تأنيث الكلمة، وتأنيث المسند إليه أيضًا، نحو: لا قوة، وتوجد في الحرف، نحو: لات، ورُبَّت، وثُمَّت على الأكثر، ويخرج بقولنا: وضعًا المتحركةُ لعارض، كما في نحو: قالتُ أميّة، بنقل حركة الهمزة إلى التاء ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾(٣)، و﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾(٤) بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية؛ للتخلّص من التقاء الساكنين فيهما، **(وتختصُّ)** هذه العلامة **(بـ)** الفعل **(الماضي)**؛ لخفتها بالسكون، وثقل الفعل، فلم تدخل على غيره من الأفعال(٥)، ولا من الأسماء استغناءً بالمحركة التي احترز عنها بالساكنة ،**(نحو)** قولك: **(قامت)** هند **(وقعدت)** زينب، فكلٌّ من "قام وقعد" فعل ماضٍ، بدلالة وجود تاء التأنيث الساكنة فيه(٦).

---

(١) ينظر: شرح التصريح:٣٦/١، والإبانة في اللغة: ٢٦٣/١، ولسان العرب: ٢٩٣/١٤ .

(٢) هذه اللغة نسبها أبو زيد إلى عُقَيْل، ينظر: لسان العرب:٤٧٤/١١، (علل) .

(٣) سورة يوسف: من الآية ٥١ .

(٤) سورة فصلت: من الآية ١١ .

(٥) فلم تلحق الفعل المضارع؛ للاستغناء عنها بتاء المضارع، نحو: تفعل، أو لأنّ المضارع يسكن في حالة الجزم والتاء ساكنة فيؤدي إلى التقاء ساكنين، ولم تتّصل بفعل الأمر؛ للاستغناء عنها بياء "افعلي"، ينظر: شرح التسهيل: ١٦/١ .

(٦) تاء التأنيث عند الجلولي اسم وما بعدها بدلٌ منها، أو مبتدأ خبره الجملة التي قبله، وتابعه من المحدثين في هذا القول عبد الرحمن أيوب، فذهب إلى أن التاء في "قامت" ضمير يدلّ على الغائب، واستعجب أن تكون النون في "ضربن" اسما مع أنها تدلّ على الغائب، أمّا النون فلا تدلّ على الغائب فحسب، بل إنَّها تصلح للمخاطب أيضًا نحو:اضربن" ولم يستبعد من وجود لفظين يدلان على الفاعل في نفس الجملة، فقد امكن أن يقال: "جئت أنا" =

ومثل هذه العلامة في اختصاصها بالفعل الماضي تاءُ الفاعل مضمومة كانت أم مفتوحةً أم مكسورةً، وبهذه العلامة رَدٌّ على من زَعَم حرفية "ليس"، قياسًا على "ما" النافية بجامع النفي[١]، وعلى من زعم حرفية "عسى" قياسًا على "لعلَّ" بجامع الترجي[٢]، وعلى من زعم اسميَّة "نِعْم وَبئس"، لدخول حرف الجرّ عليهما في بعض المواضع[٣]، كقول بعضهم ـ وقد بُشِّرَ ببنت: والله ما هي بنعم الولد، وكقول الآخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيئ السَّير ـ نعم السَّير على بئس العير[٤]، وتأولها المانعون على حذف الموصوف وصفته /٥١ب/ ودخول حرف الجرّ معمول الصفة، والأصل: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السيِّر على عير مقول فيه بئس العير، فحرف الجرّ في الحقيقة إنَّما دخل على الاسم.

= فمن الممكن القول "ضربت فاطمة" فالتاء في الجملتين فاعل، ينظر: همع الهوامع: ٣٣٢/٣، ودراسات نقدية: ٧١و٧٥ .

(١) ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (ليس) حرف وضع للنفي فهي لا تشبه كان وأخواتها؛ لخلوها من الحدث قياسًا على (ما) النافية فهي حرف بالإجماع، ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٢ .

(٢) (عسى) عند الكوفيين حرف لدلالتها على الترجي وهي تشبه (لعل)، ودخلت التاء عليها؛ لأنَّها أشبهت الفعل كونها على ثلاثة أحرف، ينظر: شرح قطر الندى: ٢٨، وشرح الاشموني: ١/ ٣٥-٣٦، وحاشية الصبان: ١ / ٦١ .

(٣) ذهب الفراء إلى أنَّ (نعم وبئس) اسمان، واستدلَّ على ذلك بدخول حرف الجرّ عليها بما سمع عن العرب كما في الأمثلة، ومن الكوفيين من استدلّ على أنهما اسمان أنَّ العرب تقول: "يا نعم المولى ويا نعم النصير"، فنداؤهم نعم، يدلّ على الاسمية؛ لأنَّ النداء من خصائص الأسماء، ينظر: الإنصاف: ٨٢/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤، وحاشية الخضري: ١ / ٦٣.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية: ٢ / ١١٠٢ .

تنبيه: تبارك يقبل التاءين، نحو: تباركتَ يا الله، وتباركَتْ أسماءُ الله[١]، كذا قال [البجائي][٢]، لكن قال ابن ابنه[٣] في شرح الكافية: وقد انفردت تاء التأنيث الساكنة بلحاقها "نعم وبئس" كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك.

[علامة فعل الأمر]

ياء المخاطبة مع الطلب .

(و) القسم الثالث من العلامة المختصّة: **(ياء)** ضمير المؤنثة **(المخاطبة)** حالة كونها **(مع الطلب)**، واعلم أن لفظ "مع" قيل: اسم وقد تسكَّن وتنوَّن[٤]، وقيل: حرف خفض[٥]، وقيل: كلمة تضمُّ الشيء إلى الشيء، وأصلها معًا، أو هي للمصاحبة، والمعنيان اللآخران مناسبان هنا، أي: ياء المخاطبة مصاحبة أو مضمومة إلى طلب، فليس العلامة الياء وحدها، ولا الطلب وحده بل مجموعُهُما هو العلامة، هذا ما أفادته العبارةُ، فإن قوله مع الطلب واقع حالًا، والأحوال شروط وليس المراد الطلب مطلقًا، بل الطلب **(بالصيغة)** من صاغ الشيء: هيأه على مثال مستقيم، وهو من صيغة كريمة، أي: من أصل كريم، والصيغة: بمعنى المصوغة، وهي والبنية واحد بالذات مختلفان بالاعتبار، فمن حيث ضمّ الحروف بعضها إلى بعض وتركبها تسمَّى بنية، ومن حيث الصوغ تسمَّى صيغة، وعرَّفها البعض: بأنَّها كيفية تُعْرَض لحرف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها، وتقديم بعضها على بعض[٦]، والمراد الصيغة الموضوعة للطلب، **(وتختصُّ)** أي: تلك العلامة /٥٢أ/ **(بالأمر نحو: قومي)** يا هند، واقعدي يا زينب، فكلٌّ منهما فعل أمر؛ لأنَّ صيغتهما موضوعة للطلب، **(بخلاف)** ما لو كانت ياء المخاطبة مع **(الطلب)** الكائن بغير الصيغة، وهو الطلب **(باللام)**، أو كانت مع غير الطلب أصلًا، **(فإنَّها)** أي: الياء

---

(١) أي أن الفعل "تبارك" جاز أن تلحقه تاء الفاعل وتاء التأنيث، والقول بدخول تاء التأنيث على "تبارك " ردَّه السيوطي ولم يبيّن سبب المنع، ينظر: حاشية البجائي على الآجرومية: لوحة: ٤ب، وهمع الهوامع: ٣٤/١.

(٢) [النجاري] في ب:

هو شهاب الدين أحمد بن علي بن منصور الحميري البجائي، سمي بالبجائي نسبة إلى مدينة بجاية في المغرب، له شرح الآجرومية في النحو، (ت ٨٣٧ هـ) . يُنظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٢ / ٤٤، وديوان الإسلام:١ / ٣٠٧، ومعجم أعلام الجزائر: ٢٢ .

(٣) لم أقف له على ترجمة .

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٣٠٦ .

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٧٤/١ .

(٦) ينظر الكليات: ٥٦ .

لا تكون مع الطلب باللام علامة على الأمر؛ لعدم اختصاصها بالأمر عند انفرادها عن الطلب بالصيغة الموضوعة له، فهي حينئذ **(تدخل)** مع اللام الظاهرة **(على)** الفعل **(المضارع، نحو)** قولك: **(لتقومي ياهند)**، وتدخل على الفعل أيضًا مع اللام المقدرة، نحو: يُرْضِعْنَ من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[١] أي: ليرضعن فإنَّ صيغة المضارع وإنْ دلَّت على طلب لم تكن موضوعة، وإنَّما دلالتها عارضة[٢]، وتدخل أيضًا على المضارع بدون اللام، نحو قولك: أتفعلين ياهند، وبخلاف ما إذا كان الطلب باللفظ بدون الياء، نحو: "صه، ومه"، فلا يكون علامة على الأمر، بل يكون ذلك اللفظ اسمَ فِعْلِ أمرٍ لا أمرًا[٣]، كما سيأتي.

والحاصل: أن اللفظ إذا قَبِل ياء المخاطبة دلَّ على الطلب بالصيغة الموضوعة له كان أمرًا، وإذا قبل ياء المخاطبة ولم يدلّ على الطلب بالصيغة، أو دلَّ على الطلب ولم يقبل الياء لم يكن فعل أمر.

ولا يخفى أن علاماتِ الفعل من حيث هو أكثرُ مما ذكره المصنف، فمنها ما يدخل على أوله كأدوات العرض والتحضيض، والنواصب، والجوازم، وحروف المضارعة، ولو التي هي حرف امتناع لامتناع، وطالما وقلّما، ومنها ما يدخل في وسطه، كالتصريف وهو اختلاف أزمنته، ومنها ما يدخل في آخره كياء المخاطبة /٥٢ب/ ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة، والجزم، واتِّصال الضمّائر المرفوعة البارزة به على حدِّ "فَعَلَا وفعلوا وفَعَلْنَ"، وبناؤه من غير عارض يُعْرِضُ له، وفي معناه كونه ماضيًا وكونه مضارعًا وكونه أمرًا، أو كونه لا يخبر عنه، وكونه لا يضاف ولا يضاف إليه، وقد ذكر الجلال السيوطي أن جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة، وعدَّها في الأشباه[٤]، فراجعها إن شئت، وإنّما اقتصر الشيخ منها على ما ذكره، لشهرته وسهولته على المبتدئ.

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٣٣ .

(٢) لأنّ الفعل "يرضعن" في اللفظ خبرٌ وُضِعَ موضعَ الطلب، حيث عدل به لصيغة الأمر للتوكيد والإشعار بوجوب المسارعة، ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٩٠/١ .

(٣) هذا القول لا يشمل جميع أسماء فعل الأمر؛ لأنّ منها ما يقبل الياء نحو:"هلم"، وقد اختلف فيه لاختلاف اللغات، فهو في لغة أهل الحجاز اسم فعل، وعند بني تميم فعل يجرونها مجرى: "لـُمَّ" تتصل به الضمّائر كسائر الأفعال فيقولون: هلما، وهلمي، وهلموا، وهلمن" فعلى هذه اللغة "هلم" فعل أمر، ينظر: الخصائص: ٣٨/٣ .

(٤) وهي تاء الفاعل وياؤه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب والجوازم، وأحرف المضارعة، ونونا التوكيد، واتِّصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع يا المتكلم نون الوقاية، وتغيير صيغته لاختلاف الزمان، ينظر: الأشباه والنظائر: ٣ / ١٩ .

[علامة الحرف]

ولمّا فرغ من علامات الفعل شرع في علامة الحرف، فقال: **(وعلامة الحرف)** أي: معظم ما يَصْدُقُ عليه هذا اللفظ من الإفراد لا كلُّ فرد منها **(عَدَمية)** بفتح العين والدال، ويجوز ضمُّهما، وضمّ العين وسكون الدال، والميمُ مكسورة في الجميع، نسبة إلى العدم، وهو كما قال في القاموس : ((بالضمّ، وبضمتين وبالتحريك: الفقدان...، عَدِمَهُ كعَلِمَهُ، عُدْما بالضمّ وبالتحريك... ،وقد عَدُمَ ككَرُمَ...، وقول المتكلمين وُجِدَ فانْعَدَم لحنٌ))[١] انتهى، والمراد بالعدم هنا النفي؛ لأنّه مأخوذ في تعريفها، حيث قال: **(وهي)** أي: علامة الحرف **(أن لا يقبل)** أي: عدم قبوله بنفسه، ولا بمرادفه **(شيئا)**، والمراد عدم استقامة المعنى مع شيء **(من ذلك المذكور)** في هذا الكتاب [**(من علامات الاسم)** المميزة له عن قسيميه، **(و)** لا شيئا من المذكور **(من علامات الفعل)** المميزة له عن قسيميه **(و)**لا شيئا من **(ما لم يذكر)** في غير هذا الكتاب][٢] **(من علامتهما)** أي: الاسم والفعل[٣].

ثم هذا وإن كان فيه إحالة على مجهول /٥٣أ/ففيه إعلام للمبتدئ إجمالًا، أي: بأن العلامات أكثر مما ذكر هنا فلا يقف علمه عليه فقط، بل يتطلب الوقوف على باقيها من العالم بها، وعادةُ المعلمين تنبيه المتعلمين على ارتقاء الرتب العليّة بزيادة المعارف شيئا فشيئا، فيأتون بإشارات تشير إلى أنّ ما هم فيه من المقامات فوقه مقام آخر، مقامهم سافل بالنسبة إليه، فَتَطْلُبُ النفس ارتقاء العالي لعدم رضاها بالسافل، وتذلُّ وتخضع وتلين لبلوغ مرادها.

وحيث كان كذلك **(فَتَرْكُ)** مَصْدَرُ تَرَكَهُ كضَرَبَه تَرْكًا وتِركانًا[٤]، بالكسر: ودَّعه[٥]، والمراد انتفاء **(العلامة)** مطلقًا، و"ال" للاستغراق، أي: جميع العلامات عنه وعن مرادفه **(عَلَامَةٌ لـه)** مميزة له عن قسيميه الاسم والفعل، مثبتة لحرفيته لاستلزام انتفاءِ قبول كلمةٍ جميعَ العلامات المطلقة انتفاءَ الاسميَّة والفعليّة عن تلك الكلمة، وأمّا قولهم لا يلزم من انتفاءِ علامة الاسميّة عن كلمة انتفاء الاسميّة عنها، ولا من انتفاء علامة الفعليّة عن كلمة انتفاء الفعليّة عنها؛ لأن العلامة غير منكّسة، فجَعْلُ المصنفِ

---

(١) القاموس المحيط: ١١٣٦ (العدم).

(٢) سقط من ب .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٢٩٢/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٦، وحاشية الصبان: ٦٤/١.

(٤) ينظر: كتاب الافعال: ١١٩/١ .

(٥) تَرِكَ: بالكسر: المرأة العانس، يقال: تَرِكَ الرجل: إذا تزوج بالمرأة العانس، ينظر: التكملة والتذييل: ٥/ ١٨٧(تكك)، وتاج العروس: ٩١/٢٧(ترك) .

الدليلَ على وجود الحرفيّة انتفاءَ كُلٍّ من الاسميَّة والفعليَّة بانتفاء علامته غيرُ ظاهرٍ ؛ لأنَّه لا يتم إلّا إذا قلنا بوجوب انعكاس العلامة[١].

فالجواب عن ذلك: أن ذاك فيما إذا أُريد علامة معيّنة، والمصنف أراد جميع العلامات كما قرَّرناه، والعلامةُ المطلقة تنعكس، وأيضًا العلامة من حيث القبول شرط، فيلزم من عدم قبولها العدم من حيث كونها شرطًا لازمًا /٥٣ب/، لا من حيث كونها علامة، ويستحيل وجود المشروط بدون شرطه[٢]، بل يستحيل كلّ من الاسم والفعل عند المتعلّم مع عدم علامة ما لهما، وليس هذا من انعكاس العلامة. وحيث انتفت الاسميّة والفعليّة عن كلمة ثبتت حرفيّتها[٣]، إذ لم يبق بعد انتفائهما إلا الحرفيّة، ونظير ذلك في التمييز بالعلامة كما قاله العَلَّامةُ ابن مالك[٤]: جَ،خَ،حَ، فعلامة الجيم المميزة لها عن أخويها نقطة من أسفلها، وهي كالاسم مثلًا، وعلامة الخاء المميزة لها نقطة من فوقها، وهي كالفعل مثلاً، وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكلية لا من فوق ولا من أسفل، فمتى وُجِدَ حرفٌ من هذه الثلاثة خالٍ عن النقطة عُلِمَ أنَّه حاء مهملة؛ لانتفاء وصف الأعاجم عنه؛ لعدم العلامة بالنقطة، وكذلك إذا وُجِد لفظ لا يقبل علامات الاسم والفعل بنفسه ولا بمرادفه يكون حرفا، وإنَّما قلنا ولا بمرادفه؛ لأنَّ "قط" في قولك: ما فعلته قط ،لا يقبل بنفسه شيئا من العلامات المذكورة، وهو اسم باتفاق؛ لامتناع أن يكون فعلًا أو حرفًا؛ لاستعماله مسندًا إليه في المعنى، وإنَّما يقبل بمرادفه[٥].

تنبيه: إنْ قيل لا خفاء أن علامات الاسم والفعل حروف، فلا يكون عدمها علامة للحرف؛ لأنَّه يلزم منه الدور.

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ١٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٣٦.

(٣) هذا ما يسمّى عند العلماء بالسبر والتقسيم: وهو أن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي يختبرها فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه، ومن خلال هذا المصطلح استدلّ العلماء على أنَّ (نعم وبئس) فعلان، فهما ليسا حرفين بإجماع النحاة، والدليل على إنّها ليسا اسمين: أنّهما لو كانا اسمين لبنيا على الفتح؛ وذلك لشبه الحرف، ولا مشابهة بينهما وبين الحرف، ولو كانا اسمين لأعربتا، فلما انتفت الحرفية عنها والاسمية، لم يبق إلّا أن يكونا فعلين، ينظر: الاقتراح في أصول النحو:١١٧ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ١٧٢ .

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ١١ .

أُجيب: بأن الحرف له جهتان: جهةُ كونِه طرفًا[١]، وجهة كونه لفظًا معلومًا، ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الجهة الأولى، فلا دور حينئذ .

ولمَّا ذكر المصنف تعريف الكلام وأقسامه، وكان ذلك مشتملًا على اللفظ والتركيب، أخذ في تبيين كلٍّ منهما بما فيه /٥٤أ/ زيادة إيضاح للمبتدئ فقال: **(ثُمَّ)** بضم المثلثة وتشديد الميم حرف يقتضي ثلاثة أُمور- وسيأتي الكلام عليها- وهي هنا للاستئناف، وللترتيب الذكري.

(١) (حرفا) في ب .

[بـــاب أقـــســـام الـــلـفـــظ]

(واللفظ) "أل" فيه للعهد الذكري، أي: المذكور في حَدِّ الكلام، والمراد ما صدق عليه أنّه لفظ ولو مهملًا **(قسمان)** لا ثالث لهما:

الأوَّل: **(مفرد)**(١) عن غيره .

(و) الثاني: **(مركَّب)**(٢) أي: مُنْظَمٌّ للفظ آخر، فانتفى بهذا ما أورده من أن الفعل مركّب(٣)، فهو داخل في القسم الثاني، فينافي ـ كما سيأتي ـ إدخاله في القسم الأوَّل، أعني المفرد .

ولمَّا كان المفرد مقدمًا طبعًا قُدِّمَ وضعًا، وأيضًا لكون المفرد أصل المركَّب؛ لاحتياجه إليه قُدِّم عليه.

واعلم أن الدليل على الانحصار في القسمين استقرائيٌّ وعقليٌّ، أمّا الأوَّل فلأنه لا يوجد في الخارج بحسب التتبع غيرهما، وأمّا الثاني فهو ما ذكره بقوله **(لأنه)** أي: وإنَّما انحصر اللفظ في القسمين؛ لأنَّه **(لا يخلو إمّا أن لا يدلَّ جزؤه)** صادق بكل جزء، إذ هو فرد غير معين، أي: لا يراد بجزء من أجزائه دلالة **(على جزء)** من أجزاء **(معناه)**(٤)، أي: من حيث إنَّه جزء معنى ذلك اللفظ، **(أو يدل)** جزؤه على جزء معناه.

---

(١) المفرد: لفظ يدلّ على معنى واحد ويسمّى كلمة، وأقسامه ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، ينظر: نحو مير: ٧ .

(٢) عرَّفه السيد الجرجاني: بأنه لفظ يتركب من كلمتين أو أكثر، ويقسم إلى مفيد وغير مفيد: المفيد: ويسمّى جملة يحسن السكوت عليها، وهي إمّا انشائية أو خبرية، ولكل منهما أقسام، وغير المفيد: هو الكلام إن سكت عليه المتكلِّم لا يحصل للسامع منه فائدة، ويقسم إلى:
المركَّب الإضافي نحو: غلام زيد، والمركَّب العددي نحو: أحد عشر، ومركَّب منع الصرف نحو: بعلبك وحضرموت، ينظر: نحو مير : ٧–٨ .

(٣) (مركبّه) في ب.

(٤) كذا عرّفه ابن هشام، واعترض السجاعي على هذا التعريف؛ لأن ابن هشام اتّبع اصطلاح المناطقة، أمّا النحاة فالمفرد عندهم هو الملفوظ بلفظ واحد والمركَّب ضدّه، ينظر: شرح قطر الندى: ١٦/١، وحاشية السجاعي على شرح القطر: لوحة :١٠.

[اللفظ المفرد]

(فالأوّل) أي: الذي لا يدلّ جزؤه على جزء معناه هو **(المفرد)**(١) ولا يخفى أنّ السالبة تصدق بنفي الموضوع، فيصدق ذلك بخمس صور:

الأُولى: أن لا يكون للفظ جزء له معنى [لأنه] (٢) ليس له جزء أصلًا، كهمزة الاستفهام، "وقِ" علمًا(٣).

والثانية: أن يكون له جزء، ولكن ليس لجزئه دلالة أصلًا على جزء معناه، **(كزيد)**؛ لأنَّ كلًّا من أجزائه وهي الزاي والياء /٥٤ب/ والدال لا يدلُّ واحد منها بانفراده على شيءٍ من معنى مجموعها وهو زيد، ومعناه الذات المشخَّصة(٤).

والثالثة: أن يكون له جزء دالٌّ على جزء المعنى، لكنه غير معناه العَلَمِي، كـ "عبد الله" علمًا؛ لأنَّه وإن كان "عبد" يدل بحسب الوضع على ذات اتصفت بالعبودية، و"الله" يدلُّ على ذات واجب الوجود لكن قبل التسميّة به، وأمّا بعد التعليق على ذات معينة فقد انسلخ عنه إرادة ذلك المعنى، وجرى مجرى الكلمة الواحدة، وصار لا يدلُّ إلا على الذات التي سمَّيت به، إذ لا يُتصوَّر دلالة اللفظ باعتبار أحد وضعيه على جزء معنى الوضع الآخر، من حيث إنَّه معنى ذلك الوضع الآخر(٥).

والرابعة: أن يكون للفظ جزء، ولجزء معناه جزء، وجزء اللفظ دالٌّ على جزء جزء المعنى، لكن دلالته غير مرادةٌ كالحيوان الناطق [لماهية الإنسان] (٦) علمًا على الإنسان؛ لأنَّ معناه مركَّب من شيئين: ماهيّة الإنسان مع التشخّص العارض لها، وكلٌّ من الحيوان والناطق جزء [لماهيَّة الإنسان] (٧)، وجزء الجزء جزء للكل، وتوضيحه: أن الإنسان مركَّب من جزأين، وأحد الجزأين وهو الماهيّة(٨) مركَّب من حيوانيّة وناطقية، فالإنسان مركَّب من ثلاثة أجزاء: حيوانيّة، وناطقيّة، وتشخّص، فالحيوان الذي هو

---

(١) ينظر: التعريفات : ٢٢٣ .

(٢) زيادة من ب.

(٣) ينظر: التقرير والتحبير: ٨٣/١، وتحرير القواعد المنطقية:١٢٥ .

(٤) ينظر: التقرير والتحبير: ٨٣/١ .

(٥) ينظر: تحرير القواعد المنطقية : ١٢٥ .

(٦) زيادة من ب.

(٧) سقط من ب.

(٨) الماهية: تطلق غالبًا على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، التعريفات: ١٩٥ .

جزء اللفظ يدلُّ على الحيوانيّة، وكذا الناطق الذي هو جزء اللفظ يدلُّ على الناطقيّة، لكن دلالته غير مرادة فيكون لفظهم مفردًا[١].

والخامس: أن لا يكون له معنى أصلًا /٥٥أ/ كـ "ديز" مقلوب "زيد"، فإنّه لا معنى له، فضلًا عن جزئه.

[الاسم المركَّب]

(والثاني) الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه هو **(المركَّب)** من مفرد، واعتُرض بأن القيود في مفهوم المركَّب وجوديّة، وفي مفهوم المفرد عدميّة، والوجود في التصوّر[٢] سابق على العدم، فكان الأوْلى تقديم تعريف المركَّب على تعريف المفرد[٣].

والجواب: ما تقدَّم بأن ذات المفرد مقدَّمة فَقُدِّمَ، مثال المركَّب: **(كغلام زيد)** غير علم، فإنه مركَّب من مفردين هما: غلام و زيد، وكلٌّ منهما دالٌّ على جزء كلِّ معناهما، والمراد بالجزء الدالّ في المركَّب الجزء التركيبي لا مطلقًا.

وقد تبيَّن بهذا أن المفرد يشترط فيه سلب الدلالة عن كلٍّ جزء من أجزائه، والمركَّب لا يشترط فيه وجود الدلالة من كلٍّ جزء من أجزاء لفظه، بل يكفي الدلالة من البعض وهو الجزء التركيبي، بخلاف الجزء غير التركيبي، كالغين من "غلام"، والزاي من "زيد"، فلا اعتبار به في الدلالة، وقد عُلِمَ أيضًا بذلك حَدُّ كلِّ واحد من المفرد والمركَّب، وقد حَدَّه بما ذُكِرَ علماءُ المنطق، فإنَّ نظرهم إلى المعاني أصالةً، بخلاف النحويين، فإنَّ نظرهم أصالة إلى اللفظ من حيث الإعراب والبناء، ولهذا مشى أكثر النحاة على أنَّ المفرد ما يلفظ به مرة واحدة، والمركَّب ما يلفظ به مرتين، بحسب العرف[٤].

وعلى هذا فتعريف المفرد غير جامع، وتعريف المركَّب غير مانع؛ لخروج مثل "عبد الله" حال كونه علمًا لشخص عن تعريف المفرد، ودخوله في تعريف المركَّب.

---

(١) ينظر: التقرير والتحبير: ٨٣/١ .

(٢) التصور: هو حصول الشيء في الذهن بادراك مكوناته وماهيته التي يتركب منها دون الحكم عليه أو به، ينظر: ينظر: الشرح الواضح المنسق : ١٨ .

(٣) ينظر: تحرير القواعد المنطقية : ١٢٦ .

(٤) المصدر نفسه : ١٢٦ .

[أقسام المفرد]

(والمفرد) "ال" فيه للعهد /٥٥ب / الذكري، أي: المتقدِّم ذكره، والمراد ما صدقه **(ثلاثة أقسام)** أي: أقسامٌ ثلاثةٌ لا رابعَ لها استقراءً[1] وعقلًا، وهذا التقسيم من باب تقسيم الكليّ إلى جزئياته، لصدق كلِّ من الأقسام على المُقسَّم:

الأوَّل: **(اسم)** قال في القاموس: ((أُسْمُ الشيءِ، بالكسر والضمّ، وسُمُة وسُمَاة[2]، مُثَلَّثَتَيْنِ: عَلامَتُه، واللَّفْظُ المَوْضوعُ على الجَوْهَرِ والعَرَضِ للتَّمْييزِ، والجمع أسْماءٌ وأسْماواتٌ، وجمع الجمع أَسَامي))[3]، انتهى.

(و)الثاني: **(فعل)**.

(و)الثالث: **(حرف)**.

وإنَّما حكم العقل بانحصار المفرد في هذه الثلاثة؛ **(لأنه)** أي: المفرد **(لا يخلو إمّا أن يستقل)** أي: معناه المطابقيّ[4]، أو التضمنيّ[5] **(بالمفهوميَّة)**، إذ المعنى هو الواقع عليه الانفهام دون اللفظ، يعني لا يحتاج المعنى الذي يدلُّ عليه ذلك اللفظ إلى تعلقه بلفظ آخر حتى لا يكون منفهمًا إلَّا منهما، بل هو مستغنٍ بذلك اللفظ عن لفظ آخر في وجوده وظهوره، ويصحُّ أن يرجع الضَّمير في (يستقل)[6] للمفرد، أي: يكون فَهْمُ المعنى منه بالنظر إليه وحده، لا بالنظر إلى لفظ آخر يتوقف الفهم على انضمامه إليه، بل هو مستغنٍ في ذلك عن غيره، فيُفْهَمُ معناه من مجرد لفظه[7]، وهذا هو معنى قولهم:

---

(١) وهو أنَّ علماء اللغة والنحو استقصوا كلام العرب وتتبعوه فلم يجدوا غير هذه الأقسام الثلاثة .

(٢) (وسُمُهُ وسُمَاهُ) في القاموس، ١٢٩٦،(سما).

(٣) القاموس المحيط : ١٢٩٦،(سما) .

(٤) وهي أنَّ السامع إذا علم أنَّ اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بدّ أنْ ينتقل ذهنه عند سماع اللفظ إلى ذلك المعنى سواء كان ذلك مراد المتكلم أو لا، كلفظ إنسان أو شجرة، ينظر: حاشية الجرجاني على شرح القطب الرازي: ٢٥.

(٥) هي أن يدلّ اللفظ على جزء ما وضع له في ضمن كلّ معنى، إذ لا يمكن وضع لفظ يكون مخصوصًا لمعنى مركّب، مثل انكسر خالد، فالمراد يده أو رجله، فاطلق لفظ الكلّ والمراد به بعضه، ينظر: حاشية الجرجاني على شرح القطب الرازي:٢٥، والشرح الواضح المنسق :٢٢ .

(٦) أراد أنَّ الضَّمير يعود على (يستقل) من قول الأزهري :(يخلو إمّا أن يستقل بالمفهومية) .

(٧) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١/١٤٤.

قولهم: يدلُّ على معنى نفسه، **(أو لا يستقل)** معناه المطابقيّ أو التضمُّنيّ، أو لفظه بالمفهوميَّة، بل يحتاج في ذلك إلى ضميمة إليه.

(الثاني) أي: ثاني القسمين، وهو الذي لا يستقلّ، هو **(الحرف)** فإن لفظه لا يفهم منه المعنى حتى ينظمَّ إلى غيره، وكذا معناه لا يفهم حتى يتعلق بلفظ آخر[١] /٥٦أ/، وهذا هو المراد بقولهم: ما دلَّ على معنى في غيره لا في نفسه[٢]، وإنَّما أخَّر الحرف في التقسيم؛ لشرف الاسم والفعل عليه، وأخَّره في البيان؛ لأنَّه شيء واحد، ومقابله أكثر.

(والأوّل) أي: أوَّل القسمين، وهو الذي يستقل بالمفهوميَّة معناه المطابقيّ أو التضمُّنيّ، أو لفظه، **(لا يخلو إمّا أن يدلَّ)** وضعًا **(بهيئته)** أي: بصيغته وزِنَتِهِ، لا بجوهره، فخرجت الأسماء الدالّة بحسب الجوهر، كـ "الأمس والغد"، والمراد أنَّ الجوهر له مدخل في الدلالة على [معنى][٣] الزمن، ومعنى كلام كلام الشيخ أنَّه يدلّ بهيئته على الزمن، ولا دخل لجوهره في الدلالة **(على أحد)**، أي: زمان واحد من **(الأزمنة)**، جمع زمن وهو العصر، وقليل الوقت وكثيره، ووصفها بقوله **(الثلاثة)**، بالثاء باعتبار الماضي والحال والاستقبال **(أو لا يدلّ)** على أحد الأزمنة الثلاثة.

(الثاني) [أي: الذي لا يدلُّ هو] [٤] **(الاسم)**، فإن معناه المطابقيّ مستقل بالمفهوميَّة، ولأنَّه ملحوظ بالذات، فلم تحتج إلى شيء، وحيث استقل معناه المطابقيّ بذلك فلا يَضُرُّ كونُ معناه التضمّنيّ غير مستقل بالمفهوميَّة، كما في أسماء (الشرط)[٥] والاستفهام، وكونه لا يدلّ بهيئته على زمن فلأنَّه لم يعتبر معه نسبة تامَّة، لا أنَّه منسوب إلى غيره ولا بالعكس، ومن هنا صحَّ أن يقع محكومًا به وعليه.

---

(١) رفض ابن النحاس قول النحاة بأنَّ الحرف يخلو من المعنى، وتابعه السيوطي بقوله : « والحق أن الحرف له معنى في نفسه، لأنَّا نقول: لايخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أو لا، فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنَّه لا معنى له، لأنَّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب من يفهم موضوعه لغة، فإنَّه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانا بـ"هل" وهو يفهم أنَّها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذًا عرّفنا أنَّ له معنى في نفسه»، الأشباه والنظائر : ٧/٥.

(٢) ينظر: اتقان الصنع في شرح رسالة الوضع: ٢٤ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سقط من ب .

(٥) (الشروط) في المخطوط .

(والأوَّل) أي: الذي يدلّ بهيئته على أحد الأزمنة هو **(الفعل)**؛ وذلك لأنَّ الفعل ما عدا الأفعال الناقصة كـ "ضرب" مثلًا يدلُّ على معنى تضمّنيّ مستقل بالمفهوميَّة وهو الحدث[(١)]؛ لأنَّه ملحوظ بذاته، وعلى معنى غير مستقل بالمفهوميَّة وهي النسبة الحكميَّة المقيَّدة بالزمان الملحوظة، من حيث /٥٦ب/ إنها حالة بين طرفيها، أي: المحكوم به، والمحكوم عليه، وآلة التعريف حالهما مرتبطٌ أحدُهما بالآخر، ولمّا كانت هذه النسبة التي هي جزءُ مدلول الفعل لا تَتَحَصّل إلّا بالفاعل وجب ذكره كما وجب[ذكر] [(٢)] متعلق الحرف، فكما أنَّ لفظة "مِنْ" موضوعة وضعًا عامًّا لكلِّ ابتداء معيَّن مخصوص، كذلك لفظة "ضَرَبَ" موضوع لكلِّ نسبة للحدث الذي دلَّت عليه المحتاجة إلى فاعلٍ بخصوصها، إلَّا أنَّ الحرف لمّا لم يدلّ إلّا على معنى غير مستقل بالمفهوميَّة لم يقع محكومًا عليه ولا محكومًا به، إذ لا بدَّ في كلِّ واحد منهما، أي: المحكوم عليه والمحكوم به أن يكون ملحوظًا بالذات، ليتمكَّن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره، واحتاج إلى المتعلق رعاية لمحاذاة الألفاظ بالصورة الذهنيَّة، والفعلُ لمّا اعتُبِرَ فيه الحدث، وضُمَّ إليه انتسابه إلى غيره نسبة تامَّة، وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة، ووجب أيضًا أن يكون مسندًا إليه؛ لأنَّه [على] [(٣)] خلاف وضعه.

وأمّا مجموع معناه وهو الحدث والنسبة وقيدها وهو الزمن، وهو المعنى المطابقيّ فهو غير مستقل بالمفهوميَّة، فلا يصلح أن يقع محكومًا [به][(٤)]، فضلًا عن أن يقع محكومًا عليه كما يشهد به التأمل الصادق.

وبهذا ظهر واتَّضح أنَّ الفعل إنَّما هو مستقل بالمفهوميَّة باعتبار معناه التضمّنيّ وهو الحدث، لا معناه المطابقيّ وهو المجموع من الحدث والنسبة وقيدها الذي هو الزمان وإن دلَّ بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة، وفي هذا المقام من المناقشات ما يطول ذكره، عليك بها في المطولات.

---

(١) القول بأنَّ الأفعال الناقصة مجردة من الحدث غير مجزوم به، فبعض النحاة كسيبويه، والرضي، وابن مالك ذهبوا إلى أنَّ هذه الأفعال تدلّ على الحدث العام والزمان، ولم تشترك مع الأفعال التامة في دلالتها على الزمان المخصَّص، وتختلف أيضًا في نوع الحدث، ينظر: الكتاب: ٤٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٨١/٤، وشرح التسهيل :١/ ٣٣٨ .

(٢) سقط من ب .

(٣) سقط من ب .

(٤) [عليه] في ب .

تحصَّل مما تقرَّر قضيَّة شرطيَّة منفصلة /٥٧أ/ ذات أجزاء عنادية، وهي المفرد: إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا حرف، **(والعِناد)**[١] وهو بكسر العين المهملة بعدها نون فألف فدال مهملة كالمعاندة: المفارقة والمجانبة والمعارضة بالخلاف، والمراد التنافي أو التخالف والتقابل بين هذه الثلاثة، أو بين اثنين منها[٢]، **(حقيقي)** بمعنى متحقق ثابت، يقال: حقَّ الأمر يَحقُّ: بمعنى ثبت ووجب ووقع بلا شكٍّ، ﴿حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[٣] أي: ثبتت، وإنَّما كان العناد هنا حقيقيًّا؛ لأنَّه **(يمنع الجمع و)** يمنع **(الخلو)**[٤] أي: يمنع الجمع بين أجزاء القضيَّة المتضادة والخلو عنها أي: لا يصدقُ طَرَفا القضية ولا يكذبان، لأنه حُكِمَ فيها بالتنافي بين أجزائها في الصدق والكذب معًا، وما ذاك إلّا لحقيقة الانفصال بين الأجزاء، ولذا سُميِّت القضية المذكورة حقيقيَّة، وذلك كقولك: العدد إمّا زوج، وإمّا فرد، فإنَّ زوجيَّة العدد أو فرديته متنافيان، بمعنى أنَّ الزوج والفرد لا يجتمعان على عدد بحيث يكونان زوجًا وفردًا، ولا يرتفعان عن عدد بحيث يكون العدد لا زوجًا ولا فردًا، وكذلك الاسم والفعل والحرف العناد بينهما حقيقي، فالمفرد الواحد لا تجتمع فيه هذه الثلاثة، أعني يكون اسمًا وفعلًا وحرفًا، ولا ينفك عن أحدها، أي: لا يكون اسمًا ولا فعلًا ولا حرفًا، واحترز بالحقيقي عن العناد الذي يمنع الجمع ولا يمنع الخلو.

مثال الأوَّل: هذا الشيء إمّا شجر أو حجر، فإن الحجر والشجر لا يجتمعان على شيء واحد بحيث يكون حجرًا وشجرًا، ولكن يجوز ارتفاعهما عنه، بأن يكون حيوانًا مثلًا.

ومثال الثاني: هذا الشيء لا حجر ولا شجر، فإنَّ لا حجر ولا شجر يجتمعان بأن يكون حيوانًا كما مرّ، ولا يجوز ارتفاعهما؛ لأنّه إذا ارتفع /٥٧ب/ لا شجر وجد نقيضه وهو حجر، وإذا ارتفع لا حجر وجد نقيضه وهو شجر، ومعلوم أنه لا يجوز الجمع بين الشجر والحجر في الشيء الواحد، ثم إنّ ما ذكره الشيخ في دليل الحصر يقرب من قول البعض في وجه الحصر أيضًا: لأنّه إمّا أن يصحَّ أن يقع

---

(١) العناد: « القضية التي يكون فيها الحكم بالتنافي لذات الجزأين مع قطع النظر عن الواقع، كما بين الفرد والزوج، والشجر والحجر »، التوقيف على مهمات التعاريف : ٢٤٨.

(٢) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف : ٢٤٨ .

(٣) سورة غافر: من الآية ٦ .

(٤) الخلو: معناه عدم الإمكان أن تجتمع في كلمة واحدة بأن تكون اسمًا وفعلًا وحرفًا، ولا اثنان منها، وكذلك لا يمكن أن تكون كلمة غير واحد من هذه الثلاثة، وهي أينما وجدت كلمة فهي إمّا اسم أو فعل أو حرف، ينظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية : ٧ .

محكومًا به وعليه أو لا، الأوَّل الاسم، والثاني إمّا أن يصحَّ أن يقع محكومًا به فقط، أو لا يصحَّ أن يكون محكومًا به ولا عليه، الأوَّل الفعل، والثاني الحرف، انتهى.

ولمَّا أشار المصنف إلى حدود الثلاثة في ضمن دليل الحصر، وأراد أن يكون كلامه مفيدًا بالذكر وغيره لتفاوت الأفهام والطباع نبَّه عليها أيضًا بقوله: **(وقد عُلِمَ بذلك)** المذكور من دليل الحصر العقلي **(حدُّ كلِّ واحد منها)** أي: الثلاثة الاسم والفعل والحرف **(للإحاطة)** مصدر أحاط به، إذا بلغ أقصاه وأحصى علمه، **(بالمشترك)** من شَرِكَه في البيع والميراث، كعَلِمَه شِركةً بالكسر، أي: الواقع الاشتراك فيه بين الثلاثة وهو اللفظ المفرد، وبين الاسم والفعل فقط وهو اللفظ المفرد المستقل بالمفهومية، **(وهو)** أي: المشترك **(الجنس)**[1] الداخل تحته الأنواع، **(و)** للإحاطة أيضًا **(بما)** أي: الذي **(به يمتاز)** أي: ينفصل **(كلُّ واحد)** من الأنواع الثلاثة **(عن الآخر)**، وهو في الاسم عدم دلالته بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة وفي الفعل ضد ذلك، وهو دلالته بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة، وفي الحرف عدم الاستقلال بالمفهومية، **(وهو)** أي الذي يمتاز به كل /٥٨أ/ واحد عن الآخر **(الفَصْلُ)**[2] بمعنى فاصل، إذ الغرض من الحدِّ معرفة الجنس والفصل فإنَّه يتركب منهما.

فحَدُّ الاسم الذي عُلِمَ من دليل الحصر: بأنه لفظ مفرد يستقل معناه المطابقي بالمفهومية وضعًا، ولا يدل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة[3].

---

(١) اختلف العلماء في تعريف " الجنس ": فقد عرّفه النحاة : بأنَّه اسم يصحُّ إطلاقه على القليل والكثير كالماء فإنَّه يطلق على القطرة والبحر، وعرّفه الأصوليون: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض كالإنسان، فإن تحته رجلا وامرأة، وعرّفه المنطقيون: كلّي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، كأن يقال: الإنسان والبقر والغنم حيوان، فلفظ حيوان حمل على كثيرين مختلفين بالحقيقة، ينظر: دستور العلماء : ٢٨٣/١، والشرح الواضح المنسق: ٢٧ .

(٢) الفصل: « كلّي يقال به على الشيء في جواب أي شيء، هو في ذاته كلفظ ناطق بالنسبة للإنسان فإنَّه يقال: الإنسان أي شيء هو في ذاته، فيقال: ناطق، وسُمِّي فصلًا؛ لأنّه يفصل الإنسان عن بقية مشاركيه في الحيوانية»، الواضح المنسق : ٢٧–٢٨.

(٣) هذا حدّ ابن الحاجب في الكافية، وأخذ به الكثير من النحاة، وقيل في حدّ الاسم تعريفات أخر ذكرها العكبري منها :

حدّ الاسم : ما سَما بِمُسَمَّاه، فأوضحه وكشف معناه، وقولهم: الاسمُ كلُّ لفظٍ دلّ على معنى مُفرد في نَفسِهِ. وقولهم: هو كلُّ لفظ دلّ على معنى في نَفسه ولم يدلّ على زمان ذلك المعنى، وقولهم: لاسم ما استحقّ الإعراب في أوّل وضعه، وقولهم: ما استحقَّ التنوين في أصلِ وضعه، ينظر: الكافية في علم النحو: ١١، والتبيين: ١٢٢.

وحدّ الفعل: لفظ مفرد يستقل معناه التضمنيّ بالمفهومية، ويدلُّ بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة.
وحدّ الحرف: لفظ مفرد لا يستقلّ بالمفهوميَّة، ولا يدلّ بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة.

[الاسم وأقسامه]

ثم أخذ في بيانها من جهة أقسامها على طريق اللفِّ والنشر[١] المرتَّب فقال:

(والقسم الأوَّل) أي: أوّل الأقسام الثلاثة **(الاسم)**، فـ "ال" فيه للعهد الذكري **(وهو)** تقديم هذا الضّمير على الاسم أوْلى من تأخيره عنه[٢]، فإنَّه يُظهر الإخبار عن أوّل الأقسام بأنَّه اسم، وذاك قد عُلِمَ وتقرَّر أوَّلا، فلا حاجة إلى الإعلام به ثانيًا، ولو قَدَّم "وهو" على الاسم لكان الظاهر الإخبار عن الاسم الذي هو القسم الأوَّل، بأنَّه **(ثلاثة أقسام)**، وهو واضح لا خفاء فيه، والمراد أن ما صدقه أقسام ثلاثة، القسم الأوَّل: **(مُظْهَرٌ)** اسم مفعول من أظهرته إذا كشفته وبيَّنته، معرفة كان أو نكرة، لعاقل أو غيره **(نحو: زيد و رجل)** وفرس.

والقسم الثاني: **(مُضْمَرٌ)** من أضمرته إذا أخفيته وسترته، وفي القاموس: ((أضمره: أخفاه والموضع والمفعول مُضْمَرٌ))[٣]، انتهى، سُمِّي ذلك[[٤] عند البصريين؛ لأن حروفه الموضوعة له وهي التاء والكاف والهاء مهموسة، والهمسّ /٥٨ب/ لغةً الصوتُ الخفيُّ، ويسمى الضَّمير من الضُّمور، مصدر ضمَرَ كنَصَرَ وكَرُمَ وهو الهزال؛ لأنه قليل الحروف، إذ هو إمّا أن يكون على حرف واحد أو حرفين، والضَّمير أيضا العنبُ الذابلُ، والسرُّ، وداخل الخاطر، كذا في القاموس[٥]، وعند الكوفيين يُسمَّى الكناية والمكنى[٦]؛ لأنه يكنى به عن الظاهر اختصارا، **(وذلك نحو)** قولك: **(انا)** أي: "أنا" ونحوه من

---

(١) هو: « عبارة عن ذكر الشيئين على جهة الاجتماع مطلقين عن التقييد، ثم يوفّى بما يليق بكلٍّ واحد منهما اتّكالا على أنَّ السامع لوضوح الحال يرد إلى كلّ واحد منهما ما يليق به، وهو في الحقيقة جمع ثم تفريق، واشتقاقهما من قولهم: لف الثوب إذا جمعه، ونشر الثياب إذا فرقها»، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:٢/٢١٢ .

(٢) هذا اعتراض من الشارح على الشيخ الازهري، بأنَّه لو قال: القسم الأوّل وهو الاسم لكان أفضل لما سيبينه لاحقًا.

(٣) القاموس المحيط : ٤٢٩، (الضمّرُ) .

(٤) من هنا سقط من ب .

(٥) ينظر: القاموس المحيط : ٤٢٩،(الضمر) .

(٦) لا فرق بين المكنى والمضّمر عند الكوفيين، فهما مترادفان وبمعنى واحد عندهم، أمّا البصريون فالمضمرات نوع من الكنايات عندهم، فكلّ مضّمر مكنًّى وليس كلّ مكنًّى مضمر، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٩٢ .

كل ما دلَّ على متكلِّم، (و) نحو: "(أنت") من كلِّ ما دلَّ على مخاطب، (و) نحو: (هو) ومن كلِّ ما دلَّ على غائب، والمراد ما دلَّ على الذات المشخَّصة مع تلك الصفة.

(و) القسم الثالث: (مُبْهَمٌ) اسم مفعول من أبهم الأمر، اشتبه، والمُبْهَم كمُكْرَم (و) [1] المُغْلَق، (نحو: هذا) للمذكر، (وهذه) للمؤنث، ونحو: "الذي والتي"، وإنَّما قال: "هذا وهذه" فأتى باسم ولم يأتِ بغيرها، فلم يعمل نحو: "الذي والتي" إشارة إلى القول المشهور: وهو أن أسماء الإشارة من المبهم[2]، ورُدَّ، لما ذهب إليه البعض من أن أسماء الإشارة من قبيل المظهر[3]، وقد جعله قوم مترددًا بين الظاهر والمضمر؛ لأنَّ له شبها بالمضمر من حيث إنَّه لا يفارق تعريف الإشارة، وشبها بالمظهر من حيث إنَّه يوصف ويوصف به.

وقد حكم العقل بالانحصار في هذه الثلاثة؛ (لأنَّه) أي: الاسم (لا يخلو إمّا أن يصلح) من صَلَحَ كمَنَعَ وكَرَمَ له وإليه حسن وأحسن، والمعنى هنا على الأوَّل أي: حسن (لكل جنس أو لا) يصلح لكل جنس.

فأمّا (الأوَّل) الذي يصلح لكل جنس فهو (المبهم)، ومنع بعضهم صلاحية المبهم لكلِّ جنس /٥٩أ /، (و) أمّا (الثاني) الذي لا يصلح لكل جنس فلا يخلو (أمّا أن يكون كناية) مصدر كنى يكني ويكنو (عن غيره)، ففي القاموس : كَنَى به عن كذا يَكْنِي ويَكْنُو: تَكَلَّمَ بما يدل عليه، وأن تَتَكَلَّمَ بشيءٍ وأْنتَ تُرِيدُ غيرَهُ))[4]، انتهى .

وفي الرضي: ((إنها أن يعبر بها عن شيء معين لفظا كان أو معنى،[يلفظ][5] غير صريح في الدلالة الدلالة عليه إمّا[6] للإبهام على بعض السامعين، كقولك: جاءني فلان، وأنت تريد زيدًا، وقال فلان: كيت وكيت إبهامًا على بعض من يسمع، أو لشناعة المُعبر عنه، كـ "هن: في الفرج... أو للاختصار

---

(١) زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٢) إنّما كانت هذه الأسماء من قبيل المبهم؛ لأنّ الموصول مبهم بدون صلته، واسم الإشارة مبهم بدون صفته، وإن كانت هذه الأسماء معارف فإنّها مبهمة بحسب الوضع، ينظر: الكناش : ٢٦٣/١.

(٣) ذهب الإسنوي إلى أن أسماء الإشارة والموصولة ليست بمضمرات، مع أن عدم الاستقلال موجود فيها، ينظر: نهاية السول شرح منهاج الوصول : ١ / ٨٩ .

(٤) القاموس المحيط : ١٣٢٩، (كَنَى).

(٥) زيادة من شرح الرضي يقتضيها المقام .

(٦) (أم) في المخطوط .

كالضَّمائر...أو لنوع من الفصاحة، كقولك: [فُلانٌ][١]كثير الرماد، أي: كثير القرى، أو لغير ذلك))[٢]، انتهى.

وفي علم البيان على القول الأصحّ كما في المُطَوّل: أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازِمِه الدال عليه، فالمقصودُ بقولنا: أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة السبع للرجل الشجاع في قولنا: رأيت أسدًا، لكنا لم نصرح بذكر المستعار، أعني السبع، بل اقتصرنا على ذكر لازمه، لينتقل منه إلى المقصود، كما شأن الكناية، فالمستعار: هو لفظ السبع الغير المصرح به، والمستعار منه: هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو: المنية... إلخ[٣].

وفي أُصول الفقه قال في التنقيح[٤]: ثم كل واحد من الحقيقة والمجاز إذا كان في نفسه بحيث لا يستتر المراد منه فصريح، وإلَّا فكناية، فالحقيقة التي لم تُهْجَرْ صريحٌ، والتي هُجِرَتْ وغَلَبَ معناها المجازيُّ كنايةٌ، والمجازُ الغالبُ /٥٩ ب/ الاستعمالِ صريحٌ، وغيرُ الغالبِ كنايةٌ، **(أو لا)** يكون كناية. فأمّا **(الأوَّل)** الذي يكون كناية عن غيره فهو **(المُضْمَر)**[٥]؛ لأنّه كني به الظاهر اختصارًا.

(و) أمّا **(الثاني)** الذي لا يكون كناية عن غيره فهو **(المُظْهَرُ)**، وقد علم بذلك حد كل واحد منهما للإحاطة بالمشترك وبما يمتاز به كل واحد عن الآخر، فحد المظهر ما لم يكن كناية عن غيره، والمضمر ما كان كناية عن غيره وليس صالحًا لكل جنس، والمبهم ما كان كناية عن غيره وصلح لكل جنس[٦].

قال البعض: في دليل الحصر نظر؛ إذ لفظ الشيء والممكن بالإمكان العام أو الخاص ويصلح لكل جنس، انتهى[٧].

---

(١) زيادة من المؤلف .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٤٧ .

(٣) ينظر: المطول شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني : ٨٨ – ٨٩ .

(٤) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) .

(٥) المضمر: اسم يشار به إلى المتكلّم أو المخاطب أو الغائب، تحقيقًا أو تقديرًا، ويقسم إلى: متّصل لا يستقلّ بنفسه في التلفظ. ومنفصل: وهو ما يستقلّ بنفسه، ينظر: الكافية في علم النحو: ٣٢، والتعريفات: ٢١٧ .

(٦) ينظر: شرح تنقيح الفصول : ١ / ٣٤ .

(٧) ينظر: التبصرة في أُصول الفقه : ٢٠٥ .

[أقسام الفعل]

(والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة الفعل، وهو) كان الأوْلى تأخير الفعل على وهو، لِمَا تقدم، والمراد ما صدق عليه لفظ الفعل **(ثلاثة أقسام على)** القول **(الأصحّ)**، وهو قول جمهور البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر، بناءً على أن أصله مضارع[١]، وانتصر له الموضح في المغني[٢]، وسيأتي تقديره .

القسم الأوّل: **(ماضٍ)** أصله ماضي، كـ "قاضي" تحولت الياء بالضمّ، فثقلت، فحذفت الضمّة ثم الياء؛ لالتقاء الساكنين، وإنَّما قُدِّم الماضي؛ لأنَّه أصل للمضارع، وهو ينشأ عنه بزيادة حرف المضارعة، مثاله، **(نحو: قام)**، أي: قام، ونحوه، كـ "قعد ورقد"، وما أشبه ذلك.

(و)القسم الثاني: **(مضارع)**، أي: مشابهٌ للاسم المصوغ للفاعل، كـ "قائم" من جهتي اللفظ والمعنى، أمّا من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل وعدد الحروف مطلقا، وأمّا /٦٠أ/ من جهة المعنى فإنَّ كلَّ واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال[٣]، قال الشاطبي: وهذا التوجيه أحسن ما سمعت[٤].

وفي شرح الألفيَّة لابن المصنف[٥]، قال: ((سُمِّيَ مضارعًا؛ لمشابهته الاسم في احتمال الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل))[٦] انتهى.

---

(١) اختلفت النحاة في اقسام الفعل : فقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّ الفعل قسمان ماض ومضارع، أمّا فعل الأمر فهو فعل مقتطع من المضارع ولم يجعلوه أصلًا بنفسه، ينظر: شرح الحدود في النحو : ٩٧ .
واصطلح الفراء من الكوفيون على تسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم، وهم بذلك يضيفون قسما ثالثا لأنواع الفعل؛ لأنَّهم وجدوه يعمل عمل الفعل، ينظر: الأصول في النحو:١/١٨٣، والإيضاح في علل النحو:٨٦، والمدارس النحوية: ١٦٦ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ١ / ٣٠٠ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/١٢٣ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية : ١ / ١٠٣ .

(٥) هو : محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، وكنيته أبو عبد الله، ولقبه بدر الدين، عالم في النحو واللغة ولد في دمشق وتوفي فيها، له تصانيف في النحو والبلاغة والأدب والعروض وغيرها من العلوم منها: شرح الألفية يعرف بشرح ابن الناظم، والمصباح في المعاني والبيان، وروض الأذهان في المعاني، (ت ٦٨٦هـ). ينظر: الأعلام : ٧/٣١، ومعجم المؤلفين : ١١/ ٢٣٩.

(٦) شرح ابن الناظم : ١٠ .

مثاله بحسب الأصل في الحركات، **(نحو: يقوم)** أي: يقوم ونحوه، كـ يقول، والأصل يقْوم بسكون القاف، فنقلت حركت الواو إلى ما قبلها[١]، وبحسب الحال كـ "يجلس ويأكل".

(و) القسم الثالث: **(أمر، نحو: قم)**، أي: "قم"، ونحوه كـ "اجلس"، ودليل انحصار الفعل في هذه الأقسام الثلاثة عقليٌّ؛ **(لأنه)**؛ أي: الفعل **(إمّا أن يَدُلَّ وضعًا)**، أي: من جهة الوضع **(على الاستقبال)** أي: الزمن المستقبل، **(أو لا)** يدل على الاستقبال وضعًا.

(الثاني) أي: الذي لا يدلُّ الفعل **(الماضي)** ولا تضرُّ دلالتة على الاستقبال العارض اقترانه بأداة شرط، نحو: "إن قام"، ولا يرد المضارع المقترن بـ "لم ولو"؛ لأنَّ دلالته على الماضي عارضة من "لم ولو"، وكذا لا يرد على حصر عدم الدلالة على الاستقبال في الماضي ما يدلّ على الحاضر، فإمّا دلّ على الحاضر يجب أن يدلّ على الاستقبال، إذ ليس للحاضر صيغة مخصوصة به[٢]، **(والأوَّل)** الذي يدلُّ **(إمّا أن يختصّ بالاستقبال)** أي: بالدلالة عليه وضعًا **(أو لا)** يختصّ بذلك، **(الثاني)** الذي لا يختصّ بالدلالة على الاستقبال وضعًا، بل يدلّ عليه وعلى الحال الفعل **(المضارع)** فإنّه حقيقة فيهما على الأصحّ.

وقيل: حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعكسه[٣]، ولا يضرُّ عدم دلالته عليهما إذا جُزِمَ بـ لم، نحو: لم يقم، فإن/**٦٠ب**/ عدم الدلالة عارض نشأ من لم، وكذا إذا أُدخلت عليه "لو" فلا يُعوَّل عليه[٤].

(والأوَّل) الذي يختصّ بالدلالة على الاستقبال فعل **(الأمر)** بالصيغة؛ لأنّه بها يدلّ على الطلب، أي: إيجاد الحدث في الزمن المستقبل، وبهذا تبين أنَّ استقبالية فعل الأمر إنَّما هو باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه، لا باعتبار كون الأمر إنشاء، فإنَّ الإنشاء إيقاع معنى يقارنه، فيكون بهذا الاعتبار حاليا، ثَمَّ إنَّ الإنشاء تارة يكون حدثه مستندًا إلى المتكلّم باللفظ الإنشائي، نحو: بعت واشتريت، وهذا حاليٌّ لا غير، وليست فعليته بهذا الاعتبار، ومنه ما حَدَثُهُ مستندٌ إلى غير المتكلّم باللفظ الإنشائي وهو الأمر، وهذا له زمانان: حاليٌّ من حيث الإنشاء، ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به، وفعليّته بهذا

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٥٩٨ .

(٢) ولذا أنكر الزجاجي فعل الحال، والفعل عنده نوعان، ماض ومستقبل، وفعل الحال لا ينفك أن يكون في حيّز الماضي والمستقبل، ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٦ ..

(٣) هذا الرأي تبناه ناظر الجيش من المحققين، ينظر: تمهيد القواعد: ١٩٢/١ .

(٤) والذي اختاره الدماميني أنَّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، لأنَّه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلّا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال؛ إلّا بقرينة، ينظر: تعليق الفرائد:١/١٠٠.

الاعتبار لا باعتبار الأوَّل، وقد عُلم بذلك حدّ كلِّ واحد من الثلاثة للإحاطة بالمشترك وهو الجنس، وبما به يمتاز كلّ واحدٍ منها عن الآخر وهو الفصل، وسيأتي التصريح بتعاريفها.

ولما ذكر الشيخ أن الفعل ثلاثة أقسام على الأصحّ، ذكر ما يقابله، تتميمًا للفائدة بقوله: **(وذَهَبَ)** كمنع، ذهابًا وذهوبًا ومذهبًا : سار أو مَرَّ أو اعتقد، وذهب كفرح بكسرتين: لغة هجم في المعدن على ذهبٍ كثيرً فزال عقله، وبرق بصره[١]، والمراد هنا اعتقد **(الكوفيون إلى أنه)** أي: الفعل **(قسمان)** ماضٍ ومضارع لا ثالث لهما[٢]، وأمّا الأمر فأصله المضارع اقتطع منه[٣] **(كما سيأتي)** بيان ذلك في الكلام على إعراب الفعل مفصلاً إن شاء الله تعالى.

[أقسام الحرف]

(والقسم الثالث: الحرف، وهو) تقدّم ما في "وهو"، ويأتي فيما هنا فتنبّه، والمراد /٦١أ/ ما صدق عليه الحرف **(ثلاثة أقسام)** أي: أقسام ثلاثة :

[الحروف المشتركة]:

الأوَّل منها: **(قِسْمٌ مُشْتَرَك)** مِنْ اشتركا في الشيء فهو مشترك، أي: وقع الاشتراك فيه **(بين)** بمعنى وسط **(الأسماء والأفعال)**، أي: جنسيهما فلا يختصّ بواحد منهما دون الآخر، وحيث كان كذلك **(فيدخل)** ذلك الحرف المشترك بينهما **(عليهما)**، أي: على كلٍّ منهما **(ولا يعمل فيهما شيئًا)** من رفع أو نصب أو خفضْ، أي: بحسب الأصل، فلا يضرّ ما خرج منه عن الأصل، وجاء على خلافه كـ"ما ولا" النافيتين، فإنهما يعملان لعارض الحمل بهما على "ليس"، مع أنهما مشتركان بين الأسماء والأفعال، على أنَّ من العرب من يهملها على الأصل[٤] .

---

(١) ينظر القاموس المحيط : ٨٦، (ذَهَبَ) .

(٢) هذا ليس قول الكوفيين فحسب، بل ذهب الأخفش من البصريين لهذا القول، ينظر: الحدود في النحو:٤٣١ .

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢/٤٤٥.

(٤) ترك التميميون اعمال (ما) لمَّا رأوها حرفا يدخل على الاسم والفعل، كما في نحو: (ما زيد أخوك) و(ما قام زيد) فهي عندهم تشبه (هل) في كونها حرفا غير مختصّ يدخل على الاسم والفعل، ينظر: والمرتجل : ١ / ١٧٦ .

مثال المشترك الذي لا يعمل على الأصل **(نحو: هل)** قال في القاموس: ((هل: كلمة استفهام تكون بمنزلة "أم وبل"، وقد تكون بمعنى الجزاء والجحد والأمر، وقد أُدخلت عليها "ال"، قيل لأبي الرقيش: هل لك في زبد وتمر[١]، فقال: أشدُّ الهل ثقله ليكمل عدد حروف الأصل))[٢]، انتهى.

وفي المغني: ((حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور ودون التصديق السلبي، فيمتنع :هل زيدًا ضربت؛ لأن تقديم الاسم يُشْعِرُ بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو: هل زيد قائم أم عمرو، إذا أُريد بـ "أم" المتصلة، وهل لم يقم زيدٌ))[٣]، انتهى.

وقال ابن هطيل[٤] في شرح الطاهرية[٥] :((ولا تكون إلّا لطلب الحكم على شيء بشيء، وهو الذي يعبر عنه عند أهل المنطق بالتصديق))[٦]، ولا تدخل الهمزة عليها غالبا، وقد جاء دخولها عليها في قوله[٧] :

ســـــائِلْ فـــــوارسَ يَرْبُـــوع بِشَـــدَّتنا أهَـــلْ رأونـــا بِسَـــفْحِ القـــاعِ ذي الأكَـــمِ

/٦١ب/ ويقال لها "أل"- بقلب الهاء همزة، **(تقول)** إذا أردت التصديق بحصول الأخوة لزيد: **(هل زيد اخوك؟ و)** إذا أردت التصديق بحصول القيام تقول: **(هل قام زيد؟)** فقد دخلت في الثاني على الفعل، وفي الأوَّل على الاسم وليس معه فعل، فإن ذلك شرط في تسميتها مشتركة حين دخولها على الاسم كما ذكره بقوله: **(وإنّما تكونُ)** أي: تستمر **(هَلْ مشتركة)** أي: محكوما عليها بالاشتراك عند دخولها على الاسم **(إذا لم يكن)** أي : وجود **(في حيِّزها)** وهو مجموع ما دخلت عليه **(فِعْلٌ)** بأن يكون الاسم

---

(١) في المخطوط (زيد وعمر) والصحيح ما أثبته من القاموس:١٠٧٢ (هَلْ) .

(٢) القاموس المحيط :١٠٧٢ (هَلْ) .

(٣) مغني اللبيب : ١ / ٤٥٦-٤٥٧ .

(٤) (ابن هطبل) في المخطوط : وهو علي بن محمد المعروف بِابْن هطيل النجري اليماني أديب، نحوي، من تصانيفه: شرح المفصل للزمخشري، وعمدة ذوي الهمم على الحسبة في علمي اللسان والقلم، (ت٨١٢ هـ)ـ. ينظر: البدر الطالع ١ / ٤٩٣، والأعلام: ٥ / ١٧ .

(٥) عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم لابن هطيل .

(٦) عمدة ذوي الهمم : ٢٧٤ .

(٧) البيت من البسيط، قاله زيد الخير (الخيل) الطائي الصحابي من أبيات قالها في إغارة على بني يربوع، قوله: بشدّتنا: الباء بمعنى "عن" والشدّة: بفتح الشين، الحملة، والقاع: المستوي من الأرض، والأكم: تل من حجارة واحدة، وقيل: تجمع الشيء وارتفاعه، ينظر: شعر زيد الخيل الطائي : ١٥٥ – ١٥٦.

يليها، والفعل يلي الاسم كما تقدَّم تمثيله، **(فإنْ كانَ)** أي: وُجِدَ **(في حيِّزها)** أي مدخولها **(فعْل)** أي: دخلت على اسم معه فعل **(فتختصُّ)** هي **(به)** أي: بالفعل في تلك الحالة(١).

والحاصل أن التي توجد داخلة على الاسم مشتركة، بمعنى تبقى على اشتراكها، وجاز دخولها على الأسماء، فإذا دخلت على الفعل زال اشتراكها، وجاز دخولُها على الاسم ووصفت بالاختصاص، ودخولها حينئذٍ ليس على الاسم حقيقة، وإنما هو على فعل مقدر **(فـزَيْدٌ مِنْ)** قولك: **(هَلْ زَيْدٌ قامَ؟)** مرفوع على أنه **(فاعِل بفعلٍ محذوف)** من التركيب لفظا، ثابت فيه تقديرا قبل الاسم **(دلَّ عليه)** الفعل **(المذكور)** بعد الاسم، **(تقديره)** أي: الفعل المحذوف مع الاسم والفعل المذكورين: **(هل قام زيد قام)**، فإنَّ عادة العربِ أنْ تَحذِفَ من الأوائلِ ما دلَّت عليه الأواخرُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾(٢)عند جمهور البصريين، وعند الأخفش والكوفيين "زيد" فاعل بالفعل المذكور(٣) .

ولاختصاصها بالفعل إذا كان في حيِّزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال، نحو: "هل زيدًا ضَرَبْته".

هذا /٦٢أ/، وقد قال البعض: لا تكون مختصّة بالفعل، إلّا إذا وليها الفعل لفظًا، ولا يليها في نثر الكلام إلّا صريح الفعل، ولا يجوز اختيارًا : "هل زيدًا ضربته"، ولا "هل زيدًا ضربت"، ولا هل زيدٌ خَرَجَ، برفع "زيد" في الثالثة(٤) وهو قول قبيح، وإنَّ ما ذكره المصنف كغيره من قوله: ف "زيد" من :"هل قام زيد" إلى آخره تصحيح للوجه القبيح البعيد، لا لأنَّه سائغ حسن.

وفهم من كلام المصنف أن "هل" على قسمين: مشتركة، ومختصّة، فالمشتركة هي التي توجد داخلة على الأسماء، والمختصّة هي التي توجد داخله على الفعل، وقال البعض: قوله إنّما تكون "هل" مشتركة إذا لم يوجد في حيِّزها فعل لا حاجة إليه؛ لأنَّ "هل" بالنظر إلى ذاتها مشتركة، والاختصاص بالفعل فيما ذكر أمر عارض، وهذا هو الذي يجب اعتماده(٥)، انتهى.

---

(١) ينظر: الدرر البهية: لوحة ١٥ أ .
(٢) سورة النساء: من الآية ١٢٨.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٧٥٧، وشرح التصريح:٣٧/١.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل : ٦ / ٣٠٩، وتمهيد القواعد : ٤ / ١٦٧٦ .
(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١٥٢/١ .

والسرّ في اختصاصها بالفعل إذا كان في حيِّزها؛ أنها في الأصل بمعنى" قد "، وقد مختصَّةٌ بالفعل، فَحَقٌّ "هل" أن تكون كذلك، وكان مقتضى هذا أن لا تدخل على الجملة التي طرفاها اسمان، نحو : "هل زيد أخوك"، إلّا أنها لما نُطِقَتْ على همزة الاستفهام في إفادتها له؛ لأن أصلها " أهَل"، ثم تُرِكَتِ الهمزة لكثرة الاستعمال، وأُقيمت مقامها في إفادة الاستفهام، دخلت على الجملة التي طرفاها اسمان، وحيث ترى الفعل في حيِّزها نتذكر الإخاء والأُلفة فَتَحِنُ إلى ألفها فتعانقُهُ، ولم ترض بفصلٍ غيره بينهما، وإذا لم تره في حيِّزها تُسْلَبُ عنه ذاهلة[١]، ولكن ذكر الشيخ أبو حيّان: أنه لم يقم على كون "هل" بمعنى "قد" دليلٌ /٦٢ب/ واضحٌ، إنّما هو شيء قاله المفسرون في الآية[٢]، بمعنى:﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾[٣]، وهو تفسير بمعنى، لا تفسير إعراب، ولا يُرجَعُ إليهم في مثل هذا[٤]، وقال الجلال السيوطي: وبالجملة فأكثر النحاة متفقون على أنها عند إرادة الاستفهام ليست بمعنى " قد"[٥]، انتهى.

[الحروف المختصّة بالأسماء]

(و) من أقسام الحرف **(قسم يختصّ بالأسماء)** فلا تتعداها لغيرها، **(ويعمل)** أي: الحرف المختصّ **(فيها)** أي: في الأسماء العمل الخاص بها وهو الجرّ؛ لأنّ الأصل في المختصّ بقبيل، ولم يكن كالجزء منه أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، وقد يخرج عن ذلك الأصل فيعمل العمل الغير

---

(١) ينظر: الدرر البهية: لوحة ١٥ ب .

(٢) ربّما قد اعتمد في قوله هذا على ما ذهب إليه الزمخشري في تفسير البحر المحيط من قوله: أنَّ "هل" تأتي بمعنى "قد" إذا كانت بمعنى الاستفهام خاصة، والأصل فيها "أهل"، مستشهدا لمذهبه بقول زيد الخير المذكور في المتن، والمعنى في الآية: "أقد أتى" على التقرير والتقريب جميعا. ينظر: الكشاف: ٦٦٥/٤ .

(٣) سورة الإنسان: آية ١ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٦٥، ربما توهم الشيخ أبو حيان – رحمه الله – في هذه المسألة، فالحذاق من النحاة كالخليل وسيبويه والمبرد قالوا: أنَّ "قد" تأتي بمعنى "هل"، ينظر: الكتاب: ١٨٩/٣، والمقتضب: ٢٨٩/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع : ٢ / ٦٠٩ .

ذهب الخليل إلى أن "هل" في الاستفهام تكون بمعنى " أليس " نحو قوله تعالى : ﴿ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ﴾ [الفجر آية: ٥] أي : أليس في ذلك قسم. ينظر: الجمل في النحو : ١٧٩ .

وذهب الزجاجي على أنَّها تأتي بمعنى "ما" نحو قوله تعالى : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ ﴾[الأعراف من الآية:٥٣] أي: ما ينظرون إلَّا تأويله، ينظر: حروف المعاني والصفات : ٢ .

الخاص، وهو الرفع والنصب، كـ " إنَّ " وأخواتها[١]، وقد لا يعمل بالكلية، كـ " لام " التعريف وهاء التنبيه، فإنَّ شرط عمل المختصّ ألَّا يكون كالجزء من المختصّ به، ولام التعريف كالجزء من المعرف، فلا تعمل فيه، كما أنّ جزء الشيء غير عامل فيه، مثال المختصّ الذي يعمل العمل الخاص، **(نحو: في)** يعني " في " ونحوها من الحروف الجارّة، كـ : "من و إلى"، **كقوله تعالى** ﴿ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ﴾[٢] ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ ﴾[٣]

[الحروف المختصّة بالأفعال]

(و) من أقسام الحرف **(قسم يختصّ بالأفعال)** فيدخل عليها ولا يتجاوزها إلى غيرها **(ويعمل فيها)** الجزم؛ لأنه الخاص بها، وقد يعمل العمل الغير الخاص، نحو: " لن"[٤]، وقد لا يعمل بالكلية، نحو: "السين وسوف"، وتاء التأنيث الساكنة، وأحرف المضارعة مع اختصاصها بالفعل؛ لأنّها كالجزء من الفعل، ومثال الخاص الذي يعمل العمل الخاص **(نحو: لم)** أي: لم ونحوها من حروف الجزم **(كقوله تعالى)** :﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾[٥]/٦٣أ/.

---

(١) الأصل في "إنَّ" واخواتها أن تنصب الاسم بعدها وترفع الخبر، وذهب بعض النحاة إلى أنَّها قد تخرج عن هذا الأصل فتجرّ الاسم، واستدلّوا على مذهبهم بما رواه أبو زيد عن بني عقيل لقول شاعرهم :

وداعٍ دعا هل من مجيب إلى الندى* لعل أبي المغوار منك قريب**

بجر "أبي" بـ "لعل" وكذلك اجازة الفراء الجر بهذه الحروف بما روي عن العرب بقول الشاعر :

عل صروف الدهر أو دولاتها* يدلننا اللمة من لماتها**

إلّا أنّ أبا البركات الأنباري رفض هذا الاستدلال، وعده لغة شاذة؛ لأنّه من أخبار القلة الخارج عن الكثرة فلا يقاس عليه، ينظر: لمع الأدلة : ٨١-٨٢، والتذييل والتكميل : ١٨١/٥ .

(٢) سورة الذاريات: آية ٢٠ .

(٣) سورة الذاريات: آية ٢٢ .

(٤) ذكر بعض النحاة أن من العرب من يجزم بـ "لن" تشبيها بـ "لم" مستدلا على ذلك بقول الشاعر :

أيادي سبايا عزَّ ما كنت بعدكم * فلن يحلْ للعينين بعدك منظر**

بجزم "يحل" بـ لن، ينظر: الجنى الداني : ٢٧٢.

(٥) سورة الإخلاص آية ٣ – ٤.

[باب اسباب تسمية أقسام الكلام]

[سبب تسمية الاسم]

ولمّا فرغ من الأقسام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وذكر أقسامها، شرع في الشرح يبيّن علّة التسمية بلفظ اسم، ولفظ فعل، ولفظ حرف، فقال: **(وسُميَّ)** ـ بالبناء للمجهول- و**(الاسم)** نائب الفاعل أي: سَمَّى النحويون البصريون الاسم **(اسمًا؛ لِسُمُوِّه)** مصدر سَمَّى سُمُوًّا: ارتفع[١]، وبه، أعلاه، كأسامه وسما لي الشيء: رفع له من بعد فأسميته، فهو من قبيل المحذوف اللام، أي: لارتفاعه **(على قسيميه)** المندرجين معه تحت الكلام، وهما: الفعل والحرف **(بالإخبار)** ـ من أخبر بمعنى: أعلم **(به)** يعني بمعناه **(و)** بالإخبار **(عنه)** أي: عن معناه، لأنّ معناه المطابقي مستقلّ ملحوظ بالذات بخلاف الفعل، فإنّه يصحّ الإخبار به لا عنه، لأن معناه المطابقيّ الذي هو مجموع الحدث والزمان والنسبة غير مستقلّ، وغير ملحوظ بالذاتِ، وكذا التضمني الذي هو الزمان والنسبة، أمّا معناه التضمنيّ الذي هو الحدث مستقلّ ملحوظ بالذات، وإنْ صحَّ الإخبار به لا يصحّ الإخبار عنه[٢]، وبخلاف الحرف فلم يخبر به ولا عنه؛ لأنّ شرطَ المُخبرِ به أو عنه أن يكون مستقلًّا ملحوظًا بالذات، حتى يتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره كما تقدَّم، نعم إذا استُعْمِلَ كلٌّ من الفعل والحرف في غير معناه الموضوع له، بأن استُعْمِلَ في لفظة فيجوز الإخبار به وعنه بقول: هذا ضرب، و" ضرب " ثلاثي، وهذه مِنْ، و" مِنْ " ثنائي، فلم يُسْتَعْمَلْ " ضرب " في الحدث، ولا " من " في الابتداء، فاعلم.

وقال الكوفيون: سُمِّي اسمًا؛ لأنّه سِمَةٌ أي: علامة على مُسمَّاه، ووجه /٦٣ب/ التسميه لا يلزم اطراده، والاسم [و][٣] الفعل أسماء، وكذا الحرف اسم؛ لأنَّ كلًّا منهما علامة على مُسَمَّاه؛ لأنّه مشتقّ من السِمَةِ، وهي العلامة، وأصلها "وَسْمَةٌ"، فحذفت الفاء كما في "عِدَة"، أصلها " وعدة "، وعلى هذا فيكون من قبيل المحذوف الفاء، ورجَّح قولَ الكوفيين باعتبار المعنى، فإنَّ كون الاسم علامة للمسمّى أظهر

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٧٨/١٣، والإنصاف : ١ / ٨ .

(٢) نسب أبو حيّان إلى بعض النحاة أنّهم جوزوا الإخبار عن الفعل، واستدلّوا على ذلك بما روي عن العرب، قولهم " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه "، فأخبر بـ " خير " عن "تسمع " وهو فعل، وكذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[يوسف:آية:٣٥]، ففاعل "بدا" فعل " ليسجنن"، ينظر: التذييل والتكميل : ٥٤/١ .

(٣) زيادة من المحقق ليستقيم النص .

من كونه رفعه للمسمَّى[١]، ويرجِّح قول البصريين باعتبار اللفظ المسموع في جمع أسماء: أسامٍ لا أوسام وأواسم، وفي التصغير "سميٌّ" لا "وُسَيِّم"، وسُمِع في الفعل "سميت"، وجاء في الاسم لغة أُخرى، وهي: "سَمَى" ك:هدى[٢] وكلّ ذلك يشهد لكونه من السمو، وادعاءُ القلب في الجميع بعيدٌ، وأيضًا فإنّ الهمزة لم تُعْهَد في كلامهم داخلةً على ما حُذِفَ صَدْرُهُ، فاعلم .

[سبب تسمية الفعل]

(وسُمِّي الفعل) المتقدِّم في التقسيم، وهو الفعل الاصطلاحي، يعني الصيغة التي على وزن فَعَلَ يفعلُ وافعلْ ك: ضَرَبَ يَضْرِبُ واضرب، أي: سمّاه علماء الفن **(فعلًا)** تسميةً له **(باسم أصله)** أي: الذي اشتقَّ منه، **(وهو)** أي :أصله **(المصدر)**، وعُرِّف: بأنّه اللفظ الدال على الحدث الجاري على فعله[٣]، كلفظ الضَرْب لـ "ضَرَبَ"، والمراد المسمّى بهذا اللفظ لا هذا اللفظ نفسه؛ **(لأنّ المصدر)** أي: المسمّى بهذا اللفظ **(هو فعل الفاعل حقيقة)**؛ لأنّ الحدث يصدر عنه، كمصدر الإبل: اسم للمكان الذي تَرِدُهُ ثم تَصْدُرُ عنه، فالحدث ليس مصدرًا حقيقيًّا، والمصدر الحقيقي هو فعل الفاعل[٤]؛ لصدور الحدث عنه، وتسميةُ الحدث مصدرًا تسميةٌ مجازيّةٌ، بمعنى صادر على هذا، فالفاعل أيضًا يُسمّى مصدرًا؛ لصدور الفعل عنه، وكون الفعل يُسمَّى مصدرًا /٦٤أ/ بمعنى صادر؛ لصدوره عن الفاعل فكان مصدرًا حقيقيًّا لصدور الحدث عنه[٥]، وهو ما يؤثره الفاعل من قيام وقعود وما أشبههما، ولذا

---

(١) ينظر: الإنصاف : ١ / ٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٣ .

(٣) ينظر: دستور العلماء : ٣ / ١٩٠ .

(٤) لذا سُمِّي هذا النوع مفعولًا مطلقـًا؛ لأنـه مفعول الفاعل حقيقةً، خلاف سائر المفعولات، فإنّها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كلّ منها مفعولًا إنّما هو اعتبار إلصاق الفعل به، أو وقوعه فيه، أو لأجله، أو معه؛ فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر، ولمّا خُصّت هذه بالتقييد خُصّ ذلك بالإطلاق، ينظر: شرح ابن الناظم: ١٩١ .

(٥) وقيل: لأنّه مفعول حقيقي لفعل الفاعل، لم يصدر منه سوى ذلك الحدث، نحو: جلسَ الضيفُ جلوسًا، فالضيف أوجد الجلوس وأحدثه بعد أن لم يكن، وعليه فقد أعرب ابن هشام (السموات) في قوله تعالى :﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ مفعول مطلق؛ وذلك لأنّه خلقها وأوجدها بعد أن لم تكن موجودة، أمّا إعرابها مفعول به فقد عدّه خطأً لأنَّ المفعول به موجود في الحقيقة، والسماوات أوجدها الله (ﷻ) من العدم، ينظر: مغني اللبيب: ٥٧٨/٦ .
ولذلك عدّه السيرافي أصح المفعولات؛ لأنَّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود، وصيغ الفعل تدلّ عليه، وجميع الأفعال المتعدية عاملة فيه، ينظر: شرح كتاب سيبويه : ٢٦٤/١ .

سُمِّي ما ينشأ عن فعل الفاعل فعلًا تسمية له باسم الصادر عنه، وسمّاه سيبويه حَدَثًا وحدثانًا[١] عنه، وقيل: سمَّي الفعل فعلًا؛ لأن لفظ "فَعَلَ" يعبّر به عن كلِّ الأفعال، فيُسمَّى الفعل الاصطلاحي بما يُعبَّر به عنه[٢].

والحاصل أن الفعل الاصطلاحي على ما يُفْهَمُ من كلام الشيخ مشتقٌ من فعل الفاعل الذي هو المصدر الحقيقي، لا من الحدث المُسمَّى بالمصدر بمعنى الصادر، أي: عن فعل الفاعل[٣]، إذ هو أثره، وعلى ما صرح به غيره أنَّه مشتقٌ من المصادر بمعنى الصادر، وإليه ذهب البصريون، وهو الصحيح[٤]، ولا حاجة إلى ما تكلَّف له البعض في تقرير هذا المحل من التقرير المخلِّ الصارف للعبارة عن ظاهرها، المُكَدِّر لصفاء جوهرها، وربُّكَ الفتّاح العليمُ الهادي إلى الصراط المستقيم[٥].

---

(١) لم أجد هذه النسبة في الكتاب، وإنَّما نقلها الرضي وأبو حيّان، ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤١٣، والتذييل والتكميل : ٧ / ١٣٠.

(٢) وقيل أنَّ الفعل اختصّ بالفاء والعين واللام لأسباب منها:

الأوَّل: أنَّ جميع الأفعال توزن بهذه الحروف أو ببعضها، بخلاف الاسم فإنّ منه ما لا يوزن كالمضمرات، وكذلك الحرف فإنَّه لا يوزن منه شيء .

الثاني: أنَّه يعبَّر بها عن جميع الأحداث كما في قوله تعالى:﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ينظر: عمدة ذوي الهمم: ١٦١ .

الثالث: ما قاله ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة:١٩٣/١ : « وإنَّما لقب فعلًا ليفرق بينه وبين المصدر الذي هو الحدث، وهو اسم الفعل. لأنَّ المصدر يأتي على أوزان كثيرة مقيس وغير مقيس، والأفعال تأتي على أوزان محصورة مقيسة قد جملت في فصل الفعل، وكلّها يجمعها لفظ "فَعَلَ"، لأنَّ "فعل" فعل ثلاثي، والثلاثي هو أصل الرباعي وما زاد ».

الرابع: أراد أهل اللغة وضع عبارات لجميع الحوادث، فصاغوا عبارة مركَّبة تشمل جميع المخارج، فاختاروا الفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من اللسان، ينظر: تاج علوم الأدب: ٣٩٩/١ .

(٣) ينظر: الدرر البهية: لوحة ١٥ ب .

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٣٧/١، والإيضاح في علل النحو: ٥٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٦/١، وعلل النحو: ٣٠٥، وملحة الإعراب: ٣٤، وأسرار العربية: ١٦١ .

(٥) أمَّا المحدثون فكان لهم رأي آخر في هذه المسألة، فالشيخ صبحي الصالح يرى أنَّ أسماء الأعيان أصل المشتقات، لأنَّ البداهة تقضي بوجود الأسماء من المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني، "فالتأبُّل" الذي يعني اتّخاذ الإبل، من غير الممكن أن يكون قد وضع قبل لفظ الإبل، أو "التأرّض" وهو اللصوق بالأرض، قد وضع قبل لفظ "الأرض، فكثير من أسماء الأعيان تفرعت عنها الصفات والمصادر والأفعال، ينظر: دراسات في فقه اللغة: ١٨٢ .

[سبب تسمية الحرف]

(وسُمَّىَ الحَرْفُ) أي: سمّاه علماء الفن **(حَرْفًا)**، والمراد ما يصدق عليه لفظ الحرف؛ **(لوقوعه في الكلام حرفًا أي: طَرَفًا)** بالطاء المهملة: وهو منتهى كلّ شيء، يعنى **(ليس مقصودًا بالذات)** أي: ذاته ليست مقصودة – من القصد –، وهو استقامة الطريق والاعتماد، والأمّ[١]، ويقال هو قاصد كذا، لم يَملْ مراده عنه، وغير قاصد له، أي: مراده مائل لغيره، والمراد أن الحرف ليس رُكْنًا في الكلام، وإنَّما يؤتى به للربط كما علمت.

وهذا هو المشهور في تسمية كُلًّ من الثلاثة بأسمائها المذكورة، ونُقِلَ عن المبرّد أنه كان يقول: أُجيز أن أُسَمِّيها كلَّها /٦٤ب/ أسماء؛ لأن كُلَّ واحد اسمٌ لما دلَّ عليه، وأُجيز أن أُسَمِّيها كلَّها حروفًا؛ لأنها قِطَعٌ من الكلام متفرقة[٢].

[أقسام المركَّب]

ولمَّا فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم المركَّب بقوله: **(والمركَّب)** مطلقا، مفيدًا كان أو غير مفيد **(ثلاثة أقسام)** لا رابع لها، وهذا من تقسيم الكل إلى أجزائه.

القسم **(الأوَّل)** منها: مركَّب **(إضافي)** من أضاف الشيء إلى الشيء: ألصقه به، وضَابِطُهُ **(كُلُّ كلمتين نُزِّلَتْ)**، بالبناء للمجهول من النزول : بمعنى الحلول أي: نَزَّل النحويون **(ثانيتُهما منزلة التنوين ممّا قبلها)** أي: من الكلمة الأولى، والمعنى نُزِّلَت الثانية من الأولى منزلةَ التنوينِ من الكلمة اللاحقِ لآخرها[٣]، وذلك **(كغُلامِ زيدٍ)** فإنَّ "زيدًا" بمنزلة التنوين من "الغلام" **(بجامع)** أي: بسبب الجامع بينهما، وهو **(أنَّ المُضافَ إليه)** مطلقًا **(والتنوين كُلٌّ منهما)** أي: كُلُّ واحدٍ من المضاف إليه ومن التنوين **(مُلازِمٌ)** – من لازَمَهُ ملازمةً ولزامًا – أي: غيرُ مُفارقٍ له **(حالةً واحدةً)** لا ينفك عنها، وهي الجر للمضاف، والسكون للتنوين[٤]، فلمَّا إن المضاف إليه شابه التنوين في الملازمة نُزِّلَ منزلتُه في كون الإعراب ليس عليه، **(والإعراب)** أي: التغيير بالحركات واقع **(على ما)** أي: آخر الكلمة الواقعة

---

(١) ينظر: القاموس المحيط : ٣١٠ (القَصْدُ) .

(٢) ينظر: المقتضب : ٤ / ٤٢٦، أراد المبرد أنَّ "على " قد تأتي مشتركة للحرف والاسم والفعل، لا أنَّ الاسم هو الحرف أو الفعل، ولكن قد يتّفق الحرف والفعل في اللفظ كقولك: على زيدٍ ثوبٌ، فـ :على هذه حرفٌ، وتقول: عَلا زيدًا ثوبٌ، فعلا هذه فعلٌ من عَلا يَعْلُو .

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ١/١٢٦ .

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ١٦٣.

(قبله)، أي: قبل كلٍّ من المضاف إليه والتنوين، فالإعراب في نحو: "زيد ورجل" على آخرهما، أعني على الدال واللام الواقعتين قبل التنوين، والتنوين ملازم للسكون، وإنْ تغيّر الإعرابُ في الدال واللام، وكذا الإعراب في: "غلام زيد" على الميم الواقع قبل "زيد"، و "زيد" ملازم للجرِّ /٦٥أ/ وإن تغيَّر إعراب غلام.

(و) القسم **(الثاني)** مركّب **(مزجي)**، نسبة إلى المزج وهو بالزاي بعد الميم المفتوحة، وبالجيم الخلط، وبكسر الميم: اللوز المُرُّ[1]، وأيضًا المرج بالراء الخلطُ[2]، ومنه قوله تعالى:﴿ فِىٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ ﴾[3]،أي: مختلط، والمعنى مركَّب، خُلِطَت فيه الكلمتان بحيث صارتا كالكلمة الواحدة حتى اتّصلتا خطًّا، **(وهو)** أي: المركَّب المزجي ضابِطُهُ: **(كلُّ كلمتين نُزِّلَت)** بالبناء للمجهول، أي: نَزَّل النحويون **(ثانيتُهما)** من الأولى **(منزلة)** أي: محلَّ **(تاء التأنيث مِمّا)** أي: من الكلمة التي وقعت **(قبلها)** أي: تاء التأنيث متَّصلة بها في لزوم فتح آخر القبل، وتغيير البعدي ما لم يكن آخر الكلمة الأولى ياء، نحو: "معدي كرب"، فإنَّه يسكَّن[4]، وقيل: أو نونًا، نحو: باذنجانة، فإنَّه يُسكَّنُ أيضًا لمزيد الخفة؛ لأجل ثقل التركيب[5]، مثال ما خلا عنهما **(كبعلبك)**، فإنَّ "بعل" اسم صنم، و"بك" اسم صاحب البلد، فَمُزِجَتا وجُعِلَتا علمًا على البلدة[6]، و"بَك" مُنَزَّلٌ من "بعل" منزلة تاء فاطمة منها في التغير بالإعراب، **(بجامع)** **(بجامع)** أي: بسبب الجامع بينهما، وهو **(أن الجُزْءَ الأوَّل)** من كُلٍّ **(منهما)** أي: من المركَّب المزجي، وما فيه تاء التأنيث مبنيّ، أعني **(ملازمٌ حالةً واحدةً وهي الفتح)** في كلٍّ من ميم فاطمة ولام بعل، **(والإعراب)** فيهما واقع **(على الجزء الثاني)** من كلٍّ منهما، أي: على بك من بعلبك[7]، وعلى التاء من فاطمة؛ لأنَّ آخر المعرب حقيقة انتقل إليه مما قبله، فصار الإعراب عليه إعراب مالا ينصرف،

---

(١) ينظر: القاموس المحيط : ٢٠٥، (المزج).

(٢) ينظر: القاموس المحيط : ٢٠٥، (المرج) .

(٣) سورة ق: من الآية ٥ .

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٢٠٤، وتمهيد القواعد : ٨ / ٣٩٩٤ .

(٥) ينظر: الدرر البهية: لوحة: ١٦ أ .

(٦) ينظر: معجم البلدان : ١ / ٤٥٣ .

(٧) وقيل يعرب إعراب المركَّب الإضافي بإعراب صدره بحركات ظاهرة، ويجرُّ عجزه كما نقل سيبويه عن بعض العرب، وقيل يعرب إعراب خمسة عشر بفتح الجزأين، ينظر: الكتاب لسيبويه : ٢٩٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:/١٢٧ .

بالضمّة رفعًا، وبالفتحة نصبًا وجرًا من غير تنوين للعلمية والتركيب /٦٥ب/؛ لأنَّ هذا القسم لا يكون في الغالب إلَّا علمًا، ومن ثم قال فيه بعضهم: هو الذي تركيبُهُ للعلمية، وحينئذ فوصفه بالتركيب إنَّما هو باعتبار أصله المنقول عنه[(١)]، وإلّا فهو الآن من قسم المفرد؛ لأنَّه لا شيء من الأعلام يدلُّ شيء من أجزائه على جزء معناه[(٢)]، فاعلم.

وبقوله: والإعراب على الجزء الثاني خرَّج به الأعلام المختومة بـ "ويه" مع أنَّها من المركَّب المزجي نحو: سيبويه وعمرويه ونفطويه، فإنَّه مبنيّ على الكسر على المشهور[(٣)]، والإعراب فيها وإن كان محليًّا ليس على الجزء الثاني، وأمّا على غير المشهور من أنَّها مُعربة إعراب ما لا ينصرف، وهو ما اختاره الجرمي[(٤)] فلم تَخْرُجْ من الضابط، لكن قال الشيخ أبو حيّان: إعرابها إعراب مالا ينصرف مُشْكِلٌ، إلّا أنْ يستند فيه إلى سماع[(٥)]، انتهى.

واخْتُلِفَ في إعراب نحو: معدي كرب، فقيل، يعرب الإعراب المذكور، أي: إعراب ما لا ينصرف[(٦)]، وقيل: يعرب إعراب المركَّب الإضافي، فيضاف الجزء الأوَّل للثاني، وحينئذ يكون الإعراب الإعراب مقدرًا في الأحوال الثلاثة على الجزء الأوَّل وهو الياء، والجزء الثاني يُجرُّ بالكسرة وينون، ولم تفتح الياء؛ لأنَّه بالتركيب حصل مزيد الثقل، وإلّا فكانت تظهر الفتحة على الياء كـ "القاضي"[(٧)]، فاعلم.

وقيل: وجه التنزيل أنَّ المركَّب المزجي عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف فيه تاء التأنيث، ويصغَّر صدره كما يصغَّر ما قبلها[(٨)] .

---

(١) ينظر: الدرر البهية: لوحة: ١٥ب .

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٢٧/١.

(٣) وذلك لأنّهم أجروها مجرى الأصوات لكون أواخرها ليست في كلام العرب، فاستثقلوها فمنعوها الإعراب وألزموها البناء على الكسر؛ لسكون ما قبل الآخر، ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٩، واللمع في العربية: ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٨/١، والأصول في النحو: ١٤١/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ٩٦٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ١/ ١١٧ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل : ٢ / ٣١٥ .

(٦) هو رأي ابن الناظم، حيث ذهب إلى أنّ العجز من (معدي كرب) نزل من الصدر منزلة تاء التأنيث، وتابعه المرادي في هذه المسألة، ينظر: شرح ابن الناظم : ٤٦١، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٣ / ١٢٠٤

(٧) هذا الوجه رجّحه أبو حيان، ينظر: التذييل والتكميل : ١ / ٢٠٠ .

(٨) ينظر: اللمحة شرح الملحة لابن الصائغ : ٢ / ٦٤٠ .

(و)القسم **(الثالث)** مركَّب **(إسنادي)**، نسبة إلى الإسناد وهو الضمّ والإلصاق، **(وهو)** أي: المركَّب الاسنادي على ما اشتهر، ضابطُهُ **(كلُّ كلمتين أُسندت)** أي: ضُمَّت وأُلصقت **(إحداهما)** الأولى أو الثانية، لصدق لفظ إحدى على /٦٦أ/ كلَّ منهما؛ لأن كُلًّا منهما انضمَّ **(إلى الأُخرى)**، ولم يقل على وجه يفيد فائدة تامة؛ استغناء عنه بدلالة التمثيل بقوله: **(كـ قَامَ زيدٌ)** أي: قام زيد، ومثله من كلِّ ما أفاد فائدة تامَّة، وقد يُطْلَقُ المركَّب الإسنادي على ما يشمل غير المفيد كـ "إنْ قام زيد"، وهو مبنيٌّ وإن كان جزآه معربين، وإذا سُمِّي به كـ "شاب قرناها"، و"بَرَقَ نَحْرُهُ" حُكيَ لفظهُ من غير تغيير[1]؛ لأنَّه لا يتغير لفظه في الأصل، ويحكم على محله بالرفع والنصب والجرِّ، فكذلك إذا أجريته مجرى المفردات، وقس الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة؛ لأنَّه لم يسمع التسميّة إلّا بالجملة الفعليّة[2].

---

(١) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٩١.

(٢) أجاز أبو حيّان والشاطبي التسمية بالجملة الاسميّة قياسًا على الجملة الفعليّة فنقول: قام قائم أبوه، كما نقول: تأبط شرا، وبرق نحره، ينظر: ارتشاف الضرب : ٨٩٣/٢، والمقاصد الشافية : ١ / ٣٧٩.

[بـــاب الإعــراب والــبـنـاء]

ولمَّا ذكر أوّلًا أن الاسم ينقسم إلى: مظهر، ومضمر، ومبهم، وقرَّر أقسامه الثلاثة، وأنّه يركَّب مع عامل، ولا بدَّ له من الإعراب والبناء، أخذ في تقسيمه ثانيًا بحسبهما، فقال مرتبًا أو مستأنِفًا: **(ثُمَّ الاسم)** أي: بعد التركيب مع عامل **(قسمان)** :

القسم الأوَّل منهما: **(مُعْرَبٌ)** أي: جار عليه الإعراب بالفعل أو بالقوة، لفظًا أو تقديرًا، لكن ذَهَبَ جمعٌ إلى أنَّه لا يقال معرب اصطلاحًا إلّا لمِا وُجِدَ الإعراب فيه بالفعل؛ بأن رُكِّبَ مع عامل، بخلاف الاسم قبل التركيب، فإنَّه معربٌ بالقوة(١)، أي: صالح للإعراب ومستحقٌ له لو رُكِّب مع عامل(٢).

(و)القسم الثاني: **(مبنيٌّ)** اسم مفعول أصله مبنوي كمضروب اجتمع فيه الواو والياء، وسُبِقَت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأُدغِمَت الياء في الياء، وقُلِبَت الضمّة كسرةً، والمبنيُّ ضدَّ المعرب، أي: لم يجرِ عليه الإعراب فِعلًا ولا قوة(٣).

والحاصل: أن مراد الشيخ بالمعرب والمبني هنا أعمُّ من المتّصف بالإعراب والبناء، ومن الصالح لهما(٤) لا المتّصف بهما/٦٦ب/ فقط، وبهذا أُجيب عن قول القائل: إن المعرب والمبنيّ مشتقان من الإعراب والبناء(٥)، ومعرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق، وكان المناسب أن يقدِّم الكلام على الإعراب والبناء(٦).

وأُجيب: بأنَّ المعرب والمبنيّ محلان للإعراب والبناء، والمحلُّ مقدَّمٌ على الحالِّ، **(ولا ثالث لهما)** أي: للمعرب والمبني على الصحيح، إذ هما ضدان، وليس بين الضدّين واسط، **(خلافا)** أي: حالة ذلك مخالفا، ويحتمل النصب على المفعولية المطلقة، أي: خالف خلافًا **(لقوم)** اللام للتبيين، أي: لجماعة

---

(١) أي إنّها مهيّئة للإعراب وتقبله؛ لعدم وجود ما يوجب البناء فيها، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣.

(٢) ذهب ابن خروف إلى أن البناء أصل في الأسماء، والإعرابُ فرع فيها وطارئ عليها، واعتلّ لذلك؛ بأن الكلم كلّها قبل التركيب أصلها الوقف، ينظر: المقاصد الشافية : ١ /٩٢، وقيل: لا معربة ولا مبنيّة لعدم موجب البناء والإعراب فيها، ينظر شرح الأشموني: ٤٤/١ .

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٥٠/٩ .

(٤) الصالح للإعراب هو الاسم المتمكّن الذي لا يشبه الحرف ولا يتضمّن معناه، ولا يقع موقع الاسم المبني، وكذلك الفعل المضارع المشابه للاسم الصالح للإعراب، ينظر: المرتجل لابن الخشاب : ٣٥/١ .

(٥) ينظر: شرح الأشموني : ٤١/١ .

(٦) ينظر: توجيه اللمع : ٤٥، والمقاصد الشافية للشاطبي : ١ / ٧١ .

خالفونا في ذلك[(١)]، حيث **(ذهبوا إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلّم)** نحو: خادم وغلام في قولك: جاء خادمي وغُلامِي قسم ثالث، يعنون أنه **(ليس مُعْرَبًا)**؛ لعدم ظهور الإعراب فيه، فلم يكن من القسم الأوَّل المعرب، **(ولا مبنيا)**[(٢)]؛ لعدم مقتضى البناء، فليس من الثاني المبنيّ، وعلى هذا التعليل يلزم أنَّ كلَّ ما كان إعرابه مقدرًا وانتفى عنه مقتضى البناء يكون لا معربًا ولا مبنيًّا، نحو: عصاك ورحاك، وهذا فيه بُعْدٌ ظاهر، بل خطأ صريح .

وأيضًا أنَّه لا يُسمَّى إعرابًا إلَّا ما كان ظاهرًا لا مقدَّرًا، فكذلك المذكور من كونه لا معربًا ولا مبنيًّا، **(سَمَّوْهُ)** هؤلاء القوم **(خَصِيًّا)** بفتح الخاء المعجمة، وكسر الصاد المهملة، وتشديد المثناة التحتيَّة من خَصا و خِصًا: سلَّ خصيته[(٣)] بضمِّ الخاء وكسرها، فهو خصيٌّ ومخصيٌّ، والمراد أنَّه كما لا تجري عليه أحكام المعرب، ولا أحكام المبنيّ، كما لا تجري على الخصيّ أحكام الذكورة ولا أحكام الأنوثة، فلا يُجامِعُ ولا يُجامَعُ، فحاله مقرَّرٌ عندهم، معلوم أنَّه / ٦٧أ / ليس محتملًا لأحد القسمين، ولا اشتباه في أنَّه غيرهما، ولا يرجى زوال إلحاقه بأحدهما، فالتعبير بالخصيّ أنسب لمرادهم هذا من التعبير

---

(١) ينظر: الدرر البهية: لوحة ١٦ أ .

(٢) هذه المسألة من المسائل التي اختلفت فيها آراء النحاة، ففي المضاف إلى ياء المتكلم آراء :

الأوَّل: ما ذكره ابن جني في الخصائص، وعنون لها بابا أسماه (باب في الحكم يقف بين حكمين) وذهب فيه إلى أنَّ الحركة في (غلامي وصاحبي) لا إعراب ولا بناء، فأمّا كونها ليست إعرابًا؛ فلأنَّ الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، نحو: (هذا غلامي) و(رأيت صاحبي) وليس بين الرفع والكسر مناسبة ولا مقاربة، وأمّا كونها ليست حركة بناء؛ فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة في آخرها حركة بناء، ينظر: الخصائص : ٢ / ٣٥٨-٣٥٩.

الثاني: وهو مذهب الجمهور: وهو أنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم معرب بحركات مقدَّرة في الأحوال الثلاث، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٢٠٦/٢، والأصول في النحو: ٣٧٩/٢، وتوضيح المقاصد: ٨٣٤/٢، وشرح الأشموني :١٩٤/٢، والبديع في علم العربية: ٦٩٠/١، وشرح ابن الناظم: ٢٩٤.

الثالث: رأي ابن الخشاب وصدر الأفاضل: وهو أنَّه مبني والبناء فيه عارض، والسبب في بنائه عندهم؛ أنّه لمّا أضيف الاسم إلى ياء المتكلّم وهي متّصل مجرور صارت كبعض حروفه لشدّة الاتّصال بين المضاف والمضاف إليه فلزم حالة واحدة لا تتغير كالاسم المبني، ينظر: المرتجل لابن الخشاب: ١٠٧، وترشيح العلل: ٧٠ .

الرابع: أنّه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدّرة، وفي الجرّ بالكسرة الظاهرة، وإليه ذهب ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٩/٣ .

(٣) ينظر: لسان العرب : ١٤ : ٢٢٩(خصا)، وكتاب الأفعال لابن القطاع : ١ : ٣٢٧ .

بالمشكل، إذ المشكل حاله محتمل للذكورة والأنوثة ولم يحكم عليه بأنَّه غيرهما، وقد يتَّضح حاله ويزول الاشتباه ويلحق بأحد الجانبين.

قال بعض المشايخ: لا وجه للتخطئة في التسمية بالخصيّ، نعم الأنسب المناسبة في المنقول والمنقول إليه [١]، فتأمل، انتهى.

ومُرادُ الشيخ – رحمه الله تعالى – بقوله خلافًا... إلخ، مخالفة كلِّ من أثبت قسما ثالثًا لا مخالفة القوم الذاهبين إلى ما ذكر فقط، فهو خارج مخرج التمثيل، وإلَّا فقد ذهب قوم إلى أنَّ الأسماء قبل التركيب لا معربةٌ ولا مبنيَّةٌ [٢]، وقوم أنَّ المتبع نحو: "الحمدِ لِله"[٣] بكسر الدال[٤] اتباعًا لا معرب ولا مبنيّ[٥]، وقوم إلى أنَّ المحكيّ مع "مَنْ" الاستفهامية نحو: "مَنْ زيدٍ"؟ بالجرّ مستفهمًا ممن قال لك: مررت بزيدٍ، لا معرب ولا مبنيّ[٦]، وقوم إلى أنَّ "أمس" لا معرب ولا مبنيّ[٧]، وقوم إلى أنَّ المنادى المفرد نحو: "يا زيد" لا معرب ولا مبنيّ[٨]، وكلُّ ما ذهب إليه هؤلاء الأقوامُ غيرُ صحيح .

---

(١) هذه التسمية رفضها أبو البقاء العكبري؛ لأنَّ الخصيّ إنّما هو ذَكَرٌ في الأصل، وأحكام الذكورية ثابتة فيه، وكان الأنسب أن يُسمى خنثي، ينظر: التبيين: ١٥٢ .

(٢) وإليه ذهب أبو حيّان ووافقه السيوطي، فأمّا كونها غير معرب؛ لأنّها لم تركّب مع عامل، وغير مبنيّة؛ لسكون آخرها في الوصل بعد ساكن كما في " قاف وسين " ولا يوجد في المبنيات ما يكون كذلك، ينظر: التذييل والتكميل : ١٣٥/١، وهمع الهوامع : ١ / ٧٥ .

(٣) فاتحة الكتاب: من الآية:١ .

(٤) القراءة بكسر الدال اتباعًا لكسرة اللام نسبها ابن جني إلى زيد بن علي، والحسن البصري، ينظر: المحتسب:٣٧/١ .

(٥) قاله الصبان، ينظر: حاشية الصبان : ١ / ٧٤ .

(٦) ينظر: إرشاد السالك : ٨٦٠/٢ .

(٧) ذهب الكسائي إلى هذا الرأي وجعله من قبيل المحكيّ الذي سمّي بفعل الأمر من المساء كما سمّي بـ"أصبح " من الصباح، فهذه الكلمة كثرت ودارت على ألسنة الناس حتى صارت اسمًا للوقت، ينظر: همع الهوامع : ١٨٨/٢.

(٨) حجّة القائلين بهذا القول، أنَّ الحركة في آخر هذه الأسماء ليست للإعراب أو البناء وهي بين حكمين، أمّا كونها كونها غير إعراب، فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، فدلّ ذلك على أنّها ليست حركة إعراب، وأمّا كونها ليست حركة بناء، فلأنَّ شرط البناء منتفيًا عنها، وهو مشابهة الحرف، أو تضمّن معناه، فقالوا عن هذه الأسماء: لا معربة ولا مبنيّة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢٠٧/٢ .

[الاسم المعرب]

وإذا أردت معرفة كلٍّ من قِسْمَي الاسم الصالح للإعراب، وغير الصالح له، **(فالمُعْرَبُ)** فعلًا أو قوةً على أن الإعراب معنويّ **(ما)** أي: اسم **(تَغَيَّرَ)** فعلًا أو قوةً **(آخِرُهُ)** ذاتًا أو صفة، كتبدُّل حرف بحرف[١]، أو حركة بحركة لفظًا أو تقديرًا، وذِكْرُ الآخر لبيان محلِّ الإعراب، أو ليخرج به التعبير في نحو][٢] فُلَيس وأفْلُس في فلس، وإنّما لم يكن الإعراب في الأوَّل ولا في الحشو؛ لأنَّ من ألقابه الجزم، وهو يكون بالسكون، والعرب /٦٧ب/ لا تبتدىء بساكن، والحشو إمّا أن يكون ساكنًا فلا يُسَكَّنُ بسكون آخر، أو متحركًا فلا يتحركّ بحركة أخرى، فإذا انتفيا تعيَّن الآخر، ولأنَّ الإعراب طارئ على الكلمة دالٌّ على معنى فيها، وحقّ الطارئ أن يكون في الآخر[٣]، سواء كان ذلك الآخِرُ آخِرًا **(حقيقةً كآخِرِ زيدٍ)** وهو الدال، **(أو)** كان آخِرًا **(حكمًا**[٤] **كآخر يدٍ)** وهي الكف، أو من أطراف الأصابع إلى الكف، ولها إطلاقات أُخر، والأصل "يَدْيٌ"، ومثله "دم" أصله "دمي" على وزن فَعْل ساكن، فحُذِفَ الآخر الحقيقي؛ للتخفيف، بعد نقل حركته إلى العين، فصارت عينهما لامهما[٥]، وكذا "حادي"، فإنَّه أصله "واحد" نُقِلَت فاؤه التي هي الواو إلى موضع اللام، ثم قلبت بالنظر فيها وانكسار ما قبلها، فإعرابه ليس على اللام الآخر الحقيقي، وإنَّما هو على الفاء الآخر الحكميّ[٦]، وإنَّما قُدَّمت الحاء على الألف؛ لتعذّر الابتداء بالساكن، وليس المراد تغيّر الآخر بأيِّ سبب كان، بل **(بِسَبَبِ)** دخول **(عاملٍ)** وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ملفوظًا به، أو مقدَّرا، أو معنويًا، خرج ما يتغير آخره لا بسبب كـ

---

(١) قوله: ذاتا أو صفة كتبدل آخر زيد، وقوله: حرفًا بحرف كما في المثنى والجمع في النصب والجرّ، ينظر: تشويق الخلان:٩٢.

(٢) إلى هنا سقط من ب .

(٣) هذا القول نسبه أبو البقاء لقطرب، ينظر اللباب : ١/١٠٠.

(٤) في شرح الأزهرية (مجازًا)، ينظر: شرح الأزهرية: ٧.

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني : ٤١٤ .

(٦) ينظر: الكناش : ١/٣٨٣ .

"حَيثُ" مثلا بالفتح بعد الضمّ، والكسر بعد الفتح[١]، أو بسبب غير العامل كالمُحَرَّك إتباعًا[٢]، أو نقلًا[٣]، أو حكايةً[٤]، أو تخلُّصًا من التقاء ساكنين[٥]، والأصل في العامل أن يكون فعلًا، [ثم حرفًا، ثم ثم اسمًا] [٦] **(يقتضي)** أي: يطلب ذلك العامل **(رَفْعُهُ)** أي: رفع الاسم لحصول معنى به، فيه مقتضى للإعراب وذلك المعنى، هو الفاعلية **(أو)** يقتضي **(نَصْبَهُ)** أي الاسم الداخل عليه لحصول معنى به، فيه مقتضى للإعراب، وهو المفعولية /٦٨أ/ **(أو)** يقتضي **(جرَّهُ)** أي: الاسم الداخل عليه لحصول معنى به، فيه مقتضى للإعراب وهو الإضافة، ثم تَغيُّرُ حال الآخر إمّا أن يكون بتبدّل حركة بحركة تبدلا اعتباريًا، وذلك في أوّل أحوال المعرب، وهو الرفع، وفي حالة الجرِّ في الاسم الذي لا ينصرف بعد نصبه، أو بتبدُّل حركة بحركة تبدُّلًا حقيقيًّا، وذلك في حالة النصب والجرِّ، [فإذا] [٧] أردت إيضاح ذلك بالمثال، فإنَّك **(تقولُ)** في التمثيل للتبدل الاعتباري في الآخر الحقيقي في حالة الرفع: **(جاءَ زيدٌ)** وفي حالة الجرِّ: مررت بأحمدَ، **(و)** في التمثيل للتبدّل الحقيقي: **(رأيت زيدًا)**، فـ "زيدًا" بعد أنْ كانت حركته ضمَّة حالة الرفع تبدَّلت فتحة في حالة النصب، **(و)** تقول: **(مررتُ بزيدٍ)**، فـ "زيد" بعد أن كانت حركته فتحة حالة النصب تبدَّلت كسرة حالة الجرِّ.

(و) أمّا الآخر الحكميُّ **(فتقول)** حالة الرفع: **(طَالَت)** أي: امتدت **(يدٌ، [و]** [٨]) في حالة النصب **(قَبَّلْت)** أي: لثمت **(يدًا، و)** في حالة الجر: **(نظرتُ إلى يدٍ)** وهذا جميعه في اللفظي[٩].

---

(١) يتغير آخر "حيث" ليس بسبب عامل كما في " جلست حيث جلس زيد" فيجوز القول فيه بالضمّ والفتح والكسر، فهذه الأوجه الثلاثة العامل فيها واحد وهو "جلس" إلَّا أنَّ أواخرها تغيرت، ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام : ١٣ .

(٢) كبناء "مُنْذُ" على الضمّ اتباعا لحركة الميم، ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة : ٨٤٩/٢ .

(٣) وحركة نقل نحو: قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ البقرة: ١٠٦ .

(٤) حركة حكاية : وهو أن يحكى اللفظ المسموع كما سُمِعَ من غير تغيير، نحو : مَنْ زيدًا، ومَنْ زيدٍ، وتكون حركة حركة الإعراب مقدّرة في الألفاظ المحكية للتعذّر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية، ينظر: حاشية الصبان: ٥٤/٢، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٦٦.

(٥) وحركة للتخلص من التقاء الساكنين نحو: اضربِ الرجل، ينظر: ارتشاف الضرب : ٨٣٤/٢ .

(٦) [ثم اسما ثم حرفًا] في ب .

(٧) [وإذا] في ب .

(٨) سقط من ب.

(٩) ينظر فرائد العقود العلوية: ١٧٢/١.

وأمّا التغيير التقديري فتقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، وفي الاسم الذي لا ينصرف: مررت بموسى.

وأمّا تغيير الآخر ذاتًا وهو تبدُّل حرف بحرف، فنقول في التبدّل الاعتباري لفظًا، وذلك في حالة الرفع: جاء أبوك والزيدان والزيدون، فإن الواو والألف بعد إن كانا علامتين للجمع والتثنية اعتبرا علامتين للإعراب[(١)]، أو تقديرا: [جاء أبوا القوم وصالحا القوم، وصالحو القوم] [(٢)]، فعلامة الرفع الألف /٦٨ب/ والواو المحذوفين لالتقاء الساكنين، ونقول في المتغير ذاتًا لفظًا حقيقيةً: رأيتُ أباك والزيدينِ والزيدينَ، ومررت بأبيك والزيدَينِ وبالزيدِينَ، وتقديرًا: رأيت أبا القومِ وصالحا القومِ، ومررت بأبي القومِ وبصالحي القومِ[(٣)].

وحيث علمت التمثيل للعامل الظاهر، فلا يخفاك التمثيل للعامل المقدَّر، وأمّا العامل المعنوي، فهو الابتداء[(٤)] والتجرد[(٥)]، نحو: زيدٌ يضربُ وموسى يخشى.

والحاصل من هذا أن الإعراب على الآخِرِ مطلقًا لا غيره، وليس محلَّه في الكلمة الواحدة متعدِّدا بالاتفاق؛ إلَّا في كلمتين، هل هما معربان من مكان واحد أو من مكانين؟ وقد ذكرهما الشيخ: بقوله: **(واختُلِفَ)** أي : البصريون والكوفيون **(في)** إعراب **(امرئ، و)** في إعراب **(ابنمٍ)**، وأصله ابن والميم زائدة وهمزته همزة وصل، هل إعرابهما في مكان واحد أو في مكانين، **(في قولك)** حالة الرفع : **(جاء امرؤ وابنمٌ، و)**، وفي حالة النصب **(رأيت امرَأ وابنمًا، و)** في حالة الجر **(مررت بامرئٍ وابنمٍ ؟ فقال البصريون)** نسبة إلى البصرة بتثليث الباء، والمشهور الفتح وهو أفصح؛ لكن النسبة إليها بِصري بكسر

---

(١) هذا القول غير مجزوم به، فسيبويه يرى أنَّ الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي حروف إعراب لا إعراب، وإنَّما لحقت هذه الزيادة الاسم؛ ليفرَّق بين التثنية والجمع؛ ولتجنب اللبس بينهما، وذهب البصريون مذهبه، ولكنهم زادوا عليه، فقالوا: إنّ هذه الأحرف زيدت؛ للدلالة على التثنية والجمع، وصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، وهي بمنزلة التاء في (قائمة)، والألف في (حبلى)، وكما أنَّ التاء والألف حرفا إعراب، فكذلك هذه الحروف، ينظر: الكتاب لسيبويه : ١/١٧-١٨، والإنصاف : ١/٣٠ .

(٢) [جاء أبو القوم وصالح القوم، وصالح القوم] في أ .

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١ / ١٧٣.

(٤) رفض الكوفيون أن يكون الابتداء عاملًا في المبتدأ؛ لأنَّ المقصود بالابتداء التعرّي من العوامل اللفظية، والتعرّي عبارة عن عدم العامل، ينظر: الإنصاف: ١/٣٩ .

(٥) هو قول الكوفيين غير الكسائي في علّة رفع الفعل المضارع، أمّا الكسائي فذهب إلى أنَّ المضارع رفع بالزوائد في أوّله، وذهب البصريون إلى أنَّه رُفِعَ لمضارعته اسم الفاعل، ينظر: الإنصاف: ٢/٤٤٨.

الباء، وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوه بالضمّ، وإن ضُمَّت البصرة- على لغة- كذا في تهذيب الأسماء واللغات[١]، أي، قال النحاة المنسوبون إلى البصرة: معرب من مكان واحد وهو الآخر، **(وحَرَكَـةُ مـا)** أي : الحرف الواقع **(قَبْلَ الآخِرِ)** أي: الواو والنون **(إتباعٌ لحركة الآخر، "وهو الصحيح"[٢])** وليست إعرابًا[٣]/٦٩أ/، **(وقال الكوفيون)** أي: النحاة المنسوبون إلى الكوفة: **(مُعْرَبٌ)** كلٌّ منهما **(من مَكَانَيْنِ)**[٤] أي : كلٌّ من حركة العين واللام حركةُ إعراب، واحتجَّ البصريون؛ بأنَّه لو جاز أن يُجعل في اسم واحد رفعان لجاز أن يُجمَع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتَّفقان[٥].

وقال البعض: وهاتان اللغتان فصيحتان[٦]انتهى.

وقال في شرح الشذور: قول البصريين هو الصواب[٧]انتهى.

وفيهما لغة أُخرى غير فصحى، وهي فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة والإعراب على الهمزة والميم، وفي القاموس: ((المرء مثلثة الميم للإنسان أو الرجل، ولا يجمع من لفظه، أو سمع مرؤون... ويقال : ويقالُ: مَرَةٌ والامرَأَةُ، وفي امْرِئٍ مع ألف الوصْلِ ثَلاثُ لُغاتٍ، فتح الراء دائمًا... واعرابها دائمًا، وتقولُ: هذا امْرُؤٌ ومَرْءٌ، ورَأَيْتُ امْرَأً ومَرْءًا، ومَرَرْتُ بامْرِئٍ وبِمَرْءٍ معربا من مكانين))[٨]، انتهى.

[الاسم المبني]

ولمَّا فرغ من ذكر المعرب شرع في القسم الثاني المبنيّ فقال: **(والمبني بخلافه)**، أي : بنقيضه، فإنَّ المراد أنَّه مخالف للمعرب مخالفة بها يتنافيان ولا يجتمعان، كما فُهِم من تقسيم الاسم إليهما؛ لأنَّ تنافي الأقسام وعدم اجتماعها هو الأصل في التقسيم، وللإشارة إلى هذا الأصل قال بخلافه، ولم يقل

---

(١) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٣٨ .

(٢) زيادة من شرح الازهريّة: ٧ .

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ١٤٧، والتعليقة: ١ / ٢٨، و الخصائص: ٢ / ١٨٤ .

(٤) حملوها على إعراب الأسماء الستة، حيث جعلوها معربة من مكانين، فأبوك: معربة عندهم بالضمّة من الحركات والواو من الحروف، فالحركة في النون والراء ليست اتباعًا لحركة الهمزة والميم، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٥٤، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٦، وهمع الهوامع : ١ / ١٣٧ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ١٨٤، وتمهيد القواعد: ٤ / ١٩٥٧ .

(٦) قاله ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل : ١ / ٤٨ .

(٧) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري : ١ / ١٧٢ .

(٨) القاموس المحيط : ٥٢، (مَرُؤَ).

بضدِّه ولا بنقيضه؛ لأنَّ الخلافين قد يجتمعان، والضدّان لا يجتمعان ولكن يرتفعان كالسواد والبياض، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم، ولو عبَّر بالضدِّ لأوهم ارتفاع الإعراب والبناء[١]، وقد أشار الشيخ إلى أنَّ مراده بالخلاف النقيض بقوله : /٦٩ب/ **(وهو)** أي المبنيّ **(ما)** أي : اسم **(لم يَتَغَيَّرْ)** فعلًا ولا قوةً **(آخرُه)**، حقيقيةً أو حكمًا بعامل يقتضي رفعه، أو نصبه، أو جرّه،**(لفظًا أو تقديرًا)** أي : ملازمًا حالة واحدة لم يحصل فيه تغيّر، ولم يصلح للتغيّر[٢]، وذلك **(نحو)**: "هؤلاءِ" من قولك في في حالة الرفع: **(جاء هؤلاءِ، و)** في حالة النصب: **(رأيت هؤلاءِ، و)** في حالة الجرِّ: **(مررت بهؤلاءِ بكسر آخره[٣] في الأحوال الثلاثة)**، ولم يتغيَّر أصلًا مع اختلاف العوامل الدالَّة عليه المقتضية للرفع والنصب والجرّ، ولا يضرّ التغيير لا بسبب عامل كما في "حَيْثُ ومَنْ "؛ فإنَّ آخر "حَيْثُ" يتغيَّر بسبب اللغة[٤]، و"مَنْ" يتغيَّر بالنقل، نحو: ﴿مَنْ أُوتِيَ﴾[٥]، ومثل ذلك ما كان للحكاية، وللإتباع، أو المجاورة[٦]، فاعلم .

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ١٧٦.

(٢) وعرّفه البجائي: هو ما لزم آخره السكون أو حركة، ولا تكون السكون أو الحركة عن عامل، ينظر: الحدود في النحو : ٤٥٠ .

وعرَّفه ابن الناظم : بأنَّه ما أشبه الحرف شبها تامّا، ينظر: شرح ابن الناظم: ١٣ .

(٣) في شرح الأزهرية (بكسر الهمزة)، ينظر: شرح الأزهرية: ٧ .

(٤) قيل في (حيث) لغات منها : (حيثُ وحوثُ) بالفتح والضمّ، ولغة الضمّ نسبها اللحياني إلى طيّء، وحُكي عن الكسائي (حيثِ) بالكسر، وهي مبنية في جميع الأحوال، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٣، ولسان العرب : ٢ / ١٠٣٧

(٥) سورة الحاقة : من الآية : ٢٥.

(٦) إن تغيَّرت حركات هذه الأسماء فليس بسبب عامل .

[باب الإعراب الظاهر والمقدَّر]

ولمَّا فرغ من تقسيم المفرد باعتبار الإعراب والبناء، شرع في تقسيم كلٍّ منهما قسمين باعتبار ظهور حركتي الإعراب والبناء، وعدم ظهورهما في اللفظ، فقال: **(والمُعْرَبُ قِسمان)** لا ثالث لهما:

الأوَّل: **(ما يَظْهَرُ)** في الأحوال الثلاثة **(إعرابُهُ لفظًا)**، بناءً على أن الإعراب لفظيٌّ[١]، وعلى أنَّ الإعراب معنويٌّ[٢]، فالمراد علامة إعرابه في آخره لصلاحيته لظهور الحركة عليه ما لم يمنع مانع، كسكون للوقف، نحو: جاءَ زيدْ، بسكون الدال وقفًا[٣]، أو للإدغام، نحو: ﴿وَتَرَى النَّاسْ سُكَٰرَىٰ﴾[٤]، ﴿والعاديات ضَّبْحًا﴾[٥]، أو للتخفيف، نحو: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾[٦] بسكون الهمزة[٧]، وحركة الحكاية، وحركة الإتباع؛ فإنَّ الإعراب مقدَّر في ذلك جميعه.

(و) القسم الثاني: **(ما يُقدَّر)** إعرابه **(فيه)**؛ لعدم صلاحية قبول آخره لظهور الحركة .

واعلم أنَّه يجوز أن تكون /٧٠أ/ "ما" في الموضعين موصولة، والجملة بعدها صلة لها، ويجوز أن تفسَّر باسم، فتكون الجملة من قبيل النعت السببي؛ لأنَّها جَرَتْ على غير من هي له، وكان يجب

---

(١) يقصد بالإعراب اللفظي: عبارة عن المجعول آخر الكلمة لبيان المعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون، وقد يتغير ذلك المجعول لتغير مدلوله، ينظر: شرح التسهيل: ٣٣/١.

(٢) الإعراب المعنوي، يقصد به تغير أواخر الكلم لتغير العوامل الداخلة على الكلمة المعربة لفظًا أو تقديرًا، فتكون الحركات دلائل إعراب، وقيل هو ظاهر قول سيبويه، واختاره أبو حيّان، ينظر: التذييل والتكميل: ١١٦/١.

(٣) زيد: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، ينظر: فتح رب البرية: ٩٩ .

(٤) سورة الحج : من الآية ٢، القراءة بالإدغام نسبت إلى أبي عمرو ويعقوب، ينظر: معجم القراءات:٧٥/٦ .

(٥) سورة العاديات : آية ٦ .

قرأ حمزة وحده بإدغام التاء في الضاد، ينظر: السبعة في القراءات: ١٢٠، وجامع البيان في القراءات السبع: ١٥٣٣/٤ .

(٦) سورة البقرة من الآية ٥٤ .

(٧) قرأ أبو عمرو " بارئكم " بتسكين الهمزة، وحجّته في ذلك كراهة كثرة الحركات، ينظر: المحتسب : ١ / ١٠٩، وحجّة القراءات : ٩٧ .

إبراز الضَّمير بأن يقول: وما يُقَدَّر هو، وقد يقال لعلَّه جرى هنا على قول الكوفيين: إن الإبراز إنَّما يجب إذا خيف اللبس(١)، ويُدَّعَى أن اللبس هنا مأمون.

وحيث تقرَّر ذلك وعلمت هذين القسمين، وأن العلّة قبول الآخر للحركة وعدم قبوله لها، وأردت بيان ذلك ومعرفة الحرف القابل وغيره، **(فالذي يَظْهَرُ إعرابُهُ)** أو علامة إعرابه **(قسمان)** لا زائد عليهما:

الأوَّل : **(صحيح الآخر)** أي : آخره صحيح، **(وهو ما)** أي : اسم **(آخرُهُ حَرفٌ صَحِيحٌ)**، وهو الذي لم يكن من حروف العلّة التي هي الواو والألف والمثناة تحت جانَسَها حركة ما قبلها أو لا، وذلك **(كَزَيدٍ)** فالدال ليست حرفًا من حروف العلّة .

(و) القسم الثاني : **(ما)** أي : اسم **(آخِرُهُ)** ليس صحيحًا، لكنَّه **(يَشْبَهُ الصحيحَ)** في صلاحيته لظهور الإعراب عليه في الأحوال الثلاثة، **(وهو)** أي : الذي يشبه الصحيح، **(ما كان)** أي : وُجِدَ **(في)** موضع **(آخِرِهِ)** حرف من حروف العلّة **(واوٌ أو ياءٌ قبلَهُمَا)** أي: الواو أو الياء يعني قبل كل منهما(٢)، قال البعض : كان الأولى أن يقول قبله؛ لأن العطف بـ أو حرف **(سَاكِنٌ)** غير متحرك، وذلك **(نحو : دَلْوٍ)** اسم للركوة الصغيرة، وبرج في السماء، وسمة للإبل، والداهية(٣)، **(و)** نحو: **(ظَبْيٍ)** وغزوٍ وعدوٍ ورَعْيٍ، ووجه الشبه أنَّ حرف العلّة الساكن ما قبله /٧٠ب/ لا تنتقل الحركة عليه لمعادلةِ خفةِ السكون ثِقْلَ الحركة(٤)، وأمّا الألف فلا تكون صحيحة، ولا تشبه الصحيح، وأنَّها لا تكون إلَّا حرف علّة؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها دائما، **(تقول)** في التمثيل لما آخره حرف يشبه الصحيح في حالة الرفع : **(هذا دَلْوٌ، و)** هذا **(ظَبْيٌ، و)** في حالة النصب **(رأيتُ دَلوًا، و)** رأيت **(ظبيًا، و)** في حالة الجرّ: **(مررت**

---

(١) التزم البصريون إبراز الضَّمير مع اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو، وعند أمن اللبس نحو: زيد هند ضاربها هو، وخالفهم الكوفيون ولم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وتابعهم ابن مالك في هذه المسألة لوروده في كلام العرب نحو قول الشاعر :

قومي ذُرا المجد بانُوها وقد علمت * بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطان**

الشاهد في هذا البيت : (بانوها) حيث جعلها خبرا للمبتدأ الثاني (ذرا المجد) في اللفظ وهي في المعنى لـ (قومي)، ولم يبرز الضّمير لعدم وجود اللبس، ينظر: شرح التسهيل : ١ / ٣٠٧ –٣٠٨.

(٢) هذه الأسماء التي آخرها واو أو ياء تعرب إعراب الاسم الصحيح إن كان قبلها ساكن؛ لأنَّ حرف العلّة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة؛ لمعارضة خفّة السكون ثقل الحركة، ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣٨٤/٤، والمقتضب: ٣/ ١٣٧ .

(٣) ينظر: القاموس المحيط : ١٢٨٣، (الدلؤ) .

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ١٧٩.

بدلْوٍ وظَبْيٍ)، وحيث كان آخر هذه الأمثلة حرفًا يشبه الصحيح **(فَتَظْهَرُ فيه)** أي: في ذلك الآخر المشبه للصحيح **(الحركاتُ)** الثلاث في الحالات الثلاث، **(كما تَظْهَرُ)** الحركات **(في)** الآخر **(الصحيحِ)** مع عدم المانع[١] .

ولم يقسِّم الشيخ ما يظهر فيه الإعراب إلى قسمين، وهو الأنسب، بل اقتصر فيه على ما تظهر فيه الحركات دون ما تظهر فيه الحروف؛ لأنَّ الإعراب بالحركات هو الأصل، ولاحِقٌ فيما تظهر فيه الحروف، بخلاف الإعراب التقديري؛ فإنَّه لمَّا كان فيه خفاء قَسَّمهُ إلى قسمين، مُقدِّما ما يُقدَّر فيه الحرف لشدة خفائه، فقال : **(والذي يُقدَّرُ فيه الإعرابُ)**، أو علامته **(قسمان)** لا زائد عليهما:

الأوَّل :**(ما يُقَدَّر فيه حَرْفٌ)** .

(و) الثاني: **(ما يُقَدَّرُ فيه حَرَكَةٌ)** وإذا أردت معرفة كل من القسمين:

(فـ) الأوّل **(الذي يُقَدَّر فيه حرف**) ثلاثة :

الأوَّل: **(جَمْعُ المذكرِ السالمُ)** بالرفع صفة لجمع، وبالجر صفة لمذكر، إذ هو الموصوف حقيقة بالسالم، وقد خرج به جمع المذكر المكسَّر ؛ فإنَّه لا يعرب بالحروف أصلًا.

والقسم الثاني: (التثنية)[٢].

والثالث: الأسماء الخمسة[٣] .

واعلم أن كلام المصنف (مقتضٍ)[٤] لحصر تقدير الحرف في جمع المذكر المضاف لياء /٧١أ/ المتكلم؛ لأنَّ قوله الذي معرفة، وقوله جمع المذكر معرفة بالإضافة، وقد تقرَّر أنَّ الجملة إذا كانت معرَّفة الطرفين توجب الحصر، فيرد عليه الحذف في غير المضاف للياء، والتثنية، والأسماء الستة[٥].

---

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٨٨ .

(٢) هذا القول ينطبق على رأى من ذهب إلى أنَّ هذه الأسماء تعرب بالحروف، لأنَّ أكثر البصرين جعلوا إعرابها بحركات مقدّرة، واستدلوا على كونها ليست إعرابًا؛ لأنَّها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يخل سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات، فقولنا: قام زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، فأسقطت الضمة والفتحة والكسرة لا يخل الإعراب بمعنى الكلمة، أمّا الألف والواو والياء لو أسقطت من التثنية والجمع لأخل بمعنى التثنيه والجمع، ينظر الإنصاف: ١/٣١-٣٢ .

(٣) لم يقل الأسماء الستة، فهو بقوله هذا يوافق الفراء بأن "هن" لا تعرب بالحروف، وهي بذلك خمسة أسماء، ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٨٣٦.

(٤) (مقتضي) في المخطوط.

(٥) لم يثبت الشيخ على تسمية واحدة لهذه الأسماء .

وأُجيب: بأنَّه نصَّ على الجمع المضاف لما [فيه] [١] من الخلاف، وبأنَّ الحذف فيما عداه أمر عارض لا يُلتفت إليه؛ لأنَّه بمنزلة العدم، بخلاف الحذف عند الإضافة لياء المتكلّم، فإنَّه لكلمة مستقلّة، وذاك ليس لكلمة مستقلّة، بل هو لرفع التقاء الساكنين، وها أنا أذكر لك جميع الأقسام إعانة على تحصيل المرام، فأقول: جمع المذكر السالم على قسمين:

الأوّل: (**المضافُ إلى ياءِ المُتَكلِّمِ**)[٢] خرج ما لم يُضف إليها بأن لم يضف أصلًا، أو أُضيف إلى غيرها، أمّا إذا لم يُضَف أصلًا فظاهر أن إعرابه بالحروف الظاهرة، وأمّا إذا أُضيف إلى غيرها، فسيأتي بيانه .

وليس حذف علامة الجمع المضاف مطلقًا، بل (**في حَالَةِ الرفْعِ**) دون حالتي النصب والجرّ، (**فإنَّه**) أي: جمع المذكر السالم في حالة النصب والجرّ إعرابهُ لفظيٌّ؛ لبقاء الياء التي هي علامة الإعراب، بخلاف حالة الرفع؛ لأنَّه لم يبقَ فيه علامة الرفع، فإعرابه تقديري، ففي تلك الحالة (**يُقَدَّرُ فيه الواو**) ولم يبيِّن الشيخ علَّة هذا التقدير[٣]، ونَصَّ ابن الحاجب على أن تقدير الواو في جمع المذكر للاستثقال لا للتعذر[٤]، واعترضه بعض المحققين بأنَّه لم يظهر له وجه وجيه[٥].

(**مثال**) ذلك: (**جاء مُسلميّ أصله**): جاء مسلمون لي[٦]، فلما أُضيفت إلى ياء المتكلّم /٧١ب/ ذهبت النون فصار (**مُسْلِمويَّ**) بسكون الواو وفتح ياء المتكلم، فقد (**اجتَمَعَتْ فيه الواوُ والياء وسُبِقَتْ إحداهُما بالسكون**) وهي الواو، (**قُلِبَتْ**) من قَلَبَهُ يقْلِبُه: حَوَّلَهُ عن جهة، أي: حُوِّلَتِ (**الواوُ**) لذلك (**ياءً، وأُدغِمَتْ**) مِنْ أدغم اللجام الفرس: أدخله في فيهِ، والحرف في الحرف: أدخله، وفلان زاد القوم مَخَافَةَ

---

(١) سقط من ب .

(٢) أمّا ابن الخشاب فيرى أن الاسم إذا أضيف إلى ياء المتكلِّم فهو مبني، وعلّة ذلك عنده أنَّ ياء المتكلم اسم مضمر ولا يكون إلّا متّصلًا، وهي اسم على حرف واحد، وتستعمل ساكنة ومتحركة، وكسروا لها آخر الاسم المضاف إليها لتثبت صورتها ولا تتغيّر، فلو أعربوا الاسم المضاف إليها لانقلبت صورتها وهي ساكنة فقالوا في الرفع: هذا غلامو، وإن استعملت متحركة وأثبتت على صورتها مع انضمام ما قبلها كان اللفظ مستثقلًا، مع خروجه إلى ما ليس له نظير في كلامهم، ينظر: المرتجل : ١٠٧/١ .

(٣) قيل: إنما قُدِّر الواو في جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلّم في حالة الرفع نحو: مسلمي؛ لأنَّ الضّمير المتّصل المضاف صار كالجزء من المضاف، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٩٩/١.

(٤) ينظر: الكافية في علم النحو : ١٢

(٥) ينظر: حاشية الخضري : ١ / ١٠٦ .

(٦) أصلها عند الشريف الجرجاني (مسلموني)، ينظر: نحو مير: ١٦ .

أن يسبقوه، فأكل بلا مضغ[١]، أي: أُدخلت **(الياءُ)** العارضة بالانقلاب **(في الياءِ)** الأصلية **(وقُلِبَتْ الضمّةُ)** أي: ضمَّة الميم بعد انقلاب الواو التي كانت تلك الضمّة مناسبة لها ياء، أي: حُوِّلت **(كسرةً)** لمناسبة الياء[٢]، ولم تبقَ الضمّة قبلها؛ لأنَّ بقاء الضمّ قبل الياء يوجب تغيّرها[٣]، كما أنَّ الكسرة قبل الواو يوجب تغيّرها، ولهذا قال البعض: إنَّه يبدأ بقلب الضمّة كسرة، ثم تقلب الواو ياء[٤]، واختاره ابن جني قال: إقدامًا على الحركة الضعيفة قبل الإقدام على الحرف القوي[٥]، انتهى، وظاهر كلام الشيخ خلافه، **(وقُدِّرَتِ الواو)**؛ لأنَّها علامة الرفع **(دونَ الضمّةِ)**، أي: ولم تقدَّر الضمّة وإن كانت هي أصل الواو في الإعراب؛ **(لأنَّ جَمْعَ المذكرِ السالم)** أي: المذكر المجموع جمع سلامة **(مُعْرَبٌ بالحروف)** لا بالحركات، والأصل في المعرب بالحروف أن يكون رفعه بالواو لا بالضمّة **(على)** القول **(المشهورِ)**[٦].

وقيل: إن مسلمي مِمّا يظهر إعرابه[٧]، وإليه ذهب أبو حيَّان، وعلَّل بأنَّ ذات الواو باقية، وإنَّما تغيَّر وصفها[٨]، والتقدير للشيء خلو المحلِّ من المُقَدّر، كالخمر في الدَّنِّ[٩] إذا استحال خلًّا، فإنَّ صفته تغيَّرت دون ذاته، فهو/٧٢أ/ موجود بنفسه لا مقدَّر، وهو معارض بأنَّ الخمر صورته باقية، بخلاف الواو فإنَّ صورتها ليست باقية، ولا يشك عاقل في أن صورة الواو غير صورة الياء، فهو من تغيّر الذات كتغير ألف المثنى وواو الجمع بالقلب ياء، لكنهم قالوا: المنقلب لعلَّة كالموجود[١٠]، فاعلم .

---

(١) ينظر: القاموس المحيط : ٢٨٨، مادة : (ادغم) .

(٢) ينظر: نحو مير: ١٦ .

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ١٦٣ .

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية:١/١٨١ .

(٥) ينظر: الخصائص : ٢ / ٤٧٢ .

(٦) قال على المشهور لأنَّ إعراب جمع المذكر السالم مُخْتَلَفٌ فيه، ينظر: الإنصاف: ٣١/١ .

(٧) إليه ذهب ابن عقيل، لأنَّ المقدّر ما لم يوجد، والواو موجودة، إلّا أنّها انقلبت ياء، فكما لا يقال في ميزان: الواو مقدّرة، كذلك هنا، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٧٤/٢ .

(٨) لم أقف على هذا الرأي فيما رجعت إليه من كتب أبي حيان المطبوعة، وإنّما نسبه إبراهيم الحلبي لأبي حيان، ينظر: فرائد العقود العلوية : ١/ ١٨٢ .

(٩) الدن : ما أشبه الحُب إلّا أنّه أطول منه، ويحفر له في الأرض ليقعد، ينظر: لسان العرب : ١٥٩/١٣.

(١٠) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١ / ١٨٢.

والقسم الثاني من قسمي جمع المذكر السالم: وهو الجمع المذكر إذا أُضيف إلى كلمة أوّلها ساكن في الأحوال الثلاثة، فيُقَدَّر فيه الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، نحو: جاء صالحو القومِ، ورأيت صالحِي القومِ، ومررت بصالحِي القومِ(١).

وأمّا التثنية، فالمثنّى فتقدّر فيه الألف إذا أُضيف إلى كلمة أوّلها ساكن في حالة الرفع خاصة، نحو: جاء صالحا القوم(٢)، وأمّا حالة النصب والجرّ فيمكن التّخلُّص بالكسر، فلا تحذف العلامة؛ لعدم لعدم ما يدلُّ عليها، وأمّا إذا أُضيفت إلى ياء المتكلّم فإنَّه يعرب بالحركات الظاهرة في الأحوال الثلاثة، كـ : جاء مسلماي، ورأيت مسلمي، ومررت بمسلمي(٣)، وقد أشار المصنف إلى إخراجه من كونه لا يقدَّر فيه الحرف حالة الإضافة إلى ياء المتكلِّم بقوله المتقدم: فالذي يقدر فيه حرف ... الخ(٤)، إذ هو هو مقتضٍ للحصر كما تقدَّم تقريره، فتنبَّه .

وأمّا الأسماء الستة إذا أُضيفت إلى كلمة أوّلها ساكن، فتقدَّر علامة الإعراب الواو والألف والياء في الأحوال الثلاثة نحو: جاء أبُو الحسن، ورأيت أبَا الحسن، ومررت بأبِي الحسن، وأمّا إذا أُضيفت للياء فسيأتي أنَّها تُعْرَب بالحركات المقدَّرة، فاعلم ذلك.

(و) القسم الثاني /٧٢ب/ من قسمي ما يقدَّر فيه الإعراب، هو(**الذي يُقَدَّرُ فيه الحركة**(٥)) التي هي الإعراب أو علامته (**قسمان**) :

---

(١) تحذف الواو رفعًا، والياء نصبًا، وجرًّا؛ في النطق، لا في الكتابة، لئلّا يلتبس الجمع بالمفرد، ويعرب في جميع حالاته بالحرف المقدّر؛ لأنّ النطق مقدّم على الكتابة عند النحاة، وفي هذه الحالة يعرب إعراب المثنى في أنَّها من مواضع الإعراب التقديري، لا الإعراب اللفظي، ينظر: النحو الوافي: ١٥٩/١ .

(٢) الألف في هذه الحالة تحذف نطقًا لا خطًا، ويقال في إعرابه: إنه مرفوع بألف مقدرة. ينظر: النحو الوافي:١٥٩/١ .

(٣) سيأتي بعد صفحات أنَّه يرى خلاف ذلك، حيث يذهب إلى أنَّ المثنى المضاف إلى ياء المتكلِّم يعرف بالحروف بالحروف الظاهر، وقد وجدت تعليقا في المخطوط يشير لهذا الأمر ويرجح وقوع تحريف في هذه المسألة، وأذهب إلى عدم وجود التحريف لإشارة المصنف بقوله: « وقد أشار المصنف إلى إخراجه من كونه لا يقدر فيه الحرف حالة الإضافة إلى ياء المتكلم بقوله».

(٤) تتمة النص: « فالذي يقدر فيه حرف جمع المذكر السالم المضاف لياء المتكلِّم في حالة الرفع فأنَّه يقدر فيه... (الواو نحو جاء مسلمي) أصله مسلموى». شرح الأزهرية : ٧ .

(٥) في شرح الأزهرية(حركة):٧ .

الأوَّل منهما: **(ما)** أي: اسم **(تُقَدَّرُ)** الحركة فيه **(للتعذُّرِ)** مِنْ تَعَذَّرَ الأمر لم يستقم، سواء كان التعذر لذات الحرف **(كالفتى)** كسَمَا، وهو الشاب والسخيّ والكريم، وتثنيته: فتيان وفتوان، وجمعه فتيان وفتوة (وفتية) [١]، وجزم البعض بأنَّه يائي[٢]، وهو مخالف لصريح القاموس بأنَّه واوي ويائي[٣]، فاعلم .

والمراد من التشبيه، "الفتى" ومثله من كلِّ اسم معرب آخره ألف لازمة غير مهموزة، كـ "العصى"، ويسمَّى مقصورًا؛ لكونه ضدَّ الممدود[٤]، لا لكونه ممنوع الحركة[٥]، ولا يسمَّى "غلامي" مقصورًا، لأنَّه ممنوع الحركة وليس كذلك، وسواء ذكرت الألف كما مُثِّلَ به، أو حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، كـ "فتى وعصى"، وسواء كان منصرفًا أو غير منصرف، كـ "موسى"، أو تقدَّر فيه الحركة للتعذر لا لذات الحرف، بل لعارض منع من ظهور الحركة عليه، وذلك المانع اشتغاله بغير حركة الإعراب، وتلك ستة أقسام: سكونان: السكون العارض لأجل الوقف، والعارض لأجل الإدغام[٦]، وأربع حركات: حركة الإتباع، وحركة المجاورة، وحركة الحكاية، وحركة ما قبل ياء الإضافة[٧].

---

(١) (فتي) في المخطوط .

(٢) قال ابن سيده ما نصّه: « والاسْمُ من جَمِيعِ ذلك الفُتُوَّةُ، انْقَلَبَتِ الياءُ فيه واوًا على حَدِّ انْقِلابِها في مُوقِنٍ». المحكم: ٩ / ٥٢٣، ويمكن معرفة ذوات الياء من ذوات الواو من خلال تثنيتها، فنقول في تثنية فتى : فتيان، وفي تثنية عصا: عصوان . فبان أنَّ أصل الألف في فتى الياء، والألف في عصا الواو، ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٠٣٧/٢ .

(٣) ينظر: القاموس المحيط : ١٣٢٠ مادة (الفتاء) .

(٤) وإنّما سمِّي ممدودًا؛ لمدِّ ألفه ولوقوع الهمزة بعد ألفه، وسُمّي مقصورًا؛ لأنَّه لا يُمدُّ إلّا مقدار ما في ألفه من المدِّ، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي: ٥٦٦/١ .

(٥) وقيل: « وإنّما سمِّي مقصورًا؛ لأنّه قصر عن الإعراب كله، أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جرّ. وإنّما امتنع ذلك من قبل أنَّ الألف ساكنة أبدًا لا تتحرك بحركة. وتحريكها يؤدي إلى ردها إلى أصلها، وردها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها؛ لأن الوصل في "عصًا" عصو، وفي "فتى" فتي. فلما ثقل هذا وقد تحرّك حرف العلّة وانفتح ما قبله، قلبته ألفًا بعد أن حذفت حركة الضمّة التي كانت على الواو؛ لأنَّ حرف العلَّة لا يقوى بعد إيهانه بالسكون، ولما قلبته ألفًا التقى ساكنان، الألف والتنوين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين »، شرح المقدمة المحسبة :١١٦/١ .

(٦) السكون العارض للوقف والعارض للادغام كلاهما طارىء على الكلمة، إلّا أنَّ الفارق بينهما، أنَّ السكون العارض للوقف يزول عند الوقف بخلاف السكون العارض للإدغام، ينظر شرح الرضي على الكافية: ٨/٣ .

(٧) جعل أبو حيّان حركة الإتباع، وحركة المجاورة، وحركة الحكاية وحركة المضاف إلى ياء المتكلِّم نوع مستقل بنفسه : لقوله في ارتشاف الضرب : ٨٣٤/٢ « والحركات حركة إعراب، وحركة بناء نحو: أين، =

والكلُّ تسمَّى حركة المناسبة، فحركة الإتباع كـ:﴿الحمدِ لِلَّهِ﴾[1] لمناسبة اللام، وحركة المجاورة لمناسبة المجاورة، نحو: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ " فـ "خربٍ" جُرَّ لمناسبة "ضَبٍّ"، وحركة الحكاية لمناسبة الأصل، نحو قول الشاعر[2]

سمعتُ الناسُ يَنْتَجِعُونَ[3] عيناً   فقلتُ لصَيْدَحَ انْتَجِعي[4]: [بِلالا][5] /١٧٣أ/

برفع "الناس" على الحكاية لقول القائل في الأصل:" الناس ينتجعون"[6] فـ "الناس" مبتدأ مرفوع، فحكاه الشاعر على لفظه مرفوعًا[7]، ولكن الذي اشتُهِرَ بتسميته حَرَكَةُ المناسبة؛ حتى لا ينصرف ذلك إلَّا إليها عند الإطلاق هو حركة ما قبل الياء التي للإضافة،**(و)** ذلك مثل قولك :**(غلامي)** أي: غلامي،

= وحركة إتباع نحو: الحمدِ لِله، وحركة حكاية نحو من زيدًا، ومن زيد، وحركة نقل نحو: " ألم تعلم أنّ الله"، وحركة للتخلص من التقاء الساكنين نحو: اضربِ الرجل، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي على الصحيح » .

(١) فاتحة الكتاب من الآية : ١ :

﴿الحمدِ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال، هذه القراءة نسبها ابن جني لإبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن علي والحسن البصري، وقرأ أهل البادية "الْحَمْدُ لُله" مضمومة الدال واللام، وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال، إلّا أن "الْحَمْدُ لُله" بضم الحرفين أسهل من "الْحَمْدِ لِله" بكسرهما لوجهين :

الأوّل: لأن فيها إتباع حركة حرف معرب وهو الدال لحركة حرف مبني وهو اللام، فحركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع إلّا على لغية ضعيفة .

الثاني: الأقيس أن يكون الثاني تابعا للأوّل؛ لأنَّ الأوّل سبب للثاني، فينبغي أن يكون السبب أسبق من رتبة من المسبب، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٩٠، والمحتسب : ١ / ٣٧ -٣٨ .

(٢) البيت من الوافر لذي الرمة، في ديوانه : ١٩٨:

قاله يمدح بلال بن أبي موسى الأشعري وكان واليا على البصرة، والنجعة مكان المطر، وصيدح : اسم لناقته.

الشاهد فيه:(الناس) رفع بالابتداء وينتجعون الخبر.

وروي هذا البيت بنصب (الناس) في شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٧٤، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

(٣) (ينتجحون) في المخطوط .

(٤) (انتجحي) في المخطوط .

(٥) زيادة من الديوان .

(٦) (ينتجحون) في المخطوط .

(٧) ينظر: المقتضب: ٤/١٠ .

ومثله من كل اسم مضاف إلى ياء المتكلِّم، وليس مثنى ولا مجموعًا لمذكر سالم، ولا مقصورًا ولا منقوصًا، فدخل جمع التكسير المذكر، وجمع المؤنث .

أمّا المثنَّى إذا أُضيف إلى ياء المتكلم فمعرب في الأحوال الثلاثة بالحروف الظاهرة -كما تقدم(١)- وأمّا جمع المذكر السالم فكذلك في حالة النصب والجرّ معرب بالحروف الظاهرة، وفي حالة الرفع بالحرف المقدَّر للثقل ـ كما تقدَّم ـ وأمّا المقصور فالتقدير فيه حالة الإضافة للتعذُّر الذاتي(٢) لا لعارض الإضافة، وأمّا المنقوص فالضمّة والكسرة يقدران للثقل، والفتحة للتعذُّر لا لذاته، بل للسكون العارض للإدغام(٣).

وإذا أردت توضيح ذلك بالتمثيل، **(تقول: جاء الفتى)** فـ "الفتى" مرفوع على الفاعلية بـ "جاء"، ورفعه أو علامة رفعه ضمَّة مُقدَّرة على الألف الظاهرة للتعذُّر، وإذا كانت غير ظاهرة نحو: جاء فتًى، تقول: مقدَّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين(٤)، **(و)** جاء **(غلامي)**، فـ"غلامي" مرفوع بضمَّة مقدَّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها التعذر، لعارض اشتغال المحل بحركة المناسبة(٥).

فائدة: اجتمع في "غلامي" إعرابان: أحدهما تقديري وهو إعراب "غلام"، والثاني محليّ، وهو إعراب الياء، والفرق بين /٧٣ب/ التقديري والمحليّ، أنَّ المانع في التقديري هو الحرف (الأخير)(٦) من الكلمة، كألف "الفتى" مثلًا، والمانع في المحليّ هو الكلمة بتمامها كـ " أنا وأنت "، وكذلك تقول في نحو: "رجالي وبناتي": كلٌّ منهما مرفوع بضمَّة مقدَّرة على ما قبل الياء، **(ومُوجِب)** بكسر الجيم **(هذا**

---

(١) وهذا مخالف لما ذكره سابقا لقوله: « وأمّا إذا أضيف إلى ياء المتكلِّم فإنَّه يعرب بالحركات الظاهرة في الأحوال الثلاثة، كـ جاء مسلماي، ورأيت مسلمي، ومررت بسلمي ».

(٢) التعذر الذاتي: هو عدم امكان ظهور الحركات على الأسماء والأفعال المختومة بالألف المقصورة؛ لأنَّ الحركات إن ظهرت فلا بدَّ من النطق بها، مع تحوّل الألف إلى ياء، فيؤدي إلى خروج الكلمة عن مبناها، ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٤٨ .

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/١٨٥ .

(٤) هذا القول إن كانت الألف غير موقوف عليها، أمّا إن وقف عليها فهذه الألف ترد، وفيها مذاهب:

الأوَّل: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، وإليه ذهب الفراء والمازني.

الثاني: أن هذه الألف عادت بعد حذف التنوين، وقيل هو قول الكسائي.

الثالث: أنَّ الألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجرِّ بدل لام الكلمة، وقيل هو مذهب سيبويه، ينظر: توجيه اللمع: ٨٥، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٤٧١، وعمدة ذوي الهمم: ٥٩ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١/١٩٠ .

(٦) (الآخر) في المخطوط .

التقدير) في الفتى؛ **(أن ذاتَ الألفِ لا تَقْبَلُ الحركةَ)** فلا تُحَرَّك؛ لأنَّ وضعها للسكون، **(و)** في "غلامي" ونحوه أن **(ما)** أي: الحرف الواقع **(قَبْلَ ياء المتكلّم)** قبل دخول العامل، **(اشْتَغَلَ)** من الشُغْلِ ضدَّ الفراغ **(بِحَرَكَةِ)**لأجل **(المناسبة)**، أي: المشاكلة، من النسب، وهو القرابة، إذ الياء بنت الكسرة، فإذا أُدْخِلَتِ الحركة الحادثة بدخول العاملة [لم] [١] تجد مَحَلًّا فارغًا تشغله، والمشغول لا يُشْغَلُ، ولا يمكن تحرُّك الحرف الواحد بحركتين في آنٍ واحد، ولا بدَّ منها[٢]؛ لأنَّها علامة الإعراب **(فتُقَدَّرُ فيهما)** أي : الألف وما قبل الياء لما ذكر من التعذُّرين **(الحركاتُ الثلاثُ)** الحادثة بالعوامل في الأحوال الثلاثة.

هذا إذا لم يكن المقصور ممنوعًا من الصرف، أمّا إذا كان ممنوعًا من الصرف كـ "موسى" فلا [تُقدَّرُ] [٣] فيه الحركات الثلاث في الأحوال الثلاثة، وإنَّما تُقَدَّرُ فيه الضمّة في حالة الرفع، والفتحة في حالة [النصب والجرِّ] [٤] دون الكسرة؛ لأنَّه يُجَرُّ نيابة عنها بالفتحة فلا تدخله الكسرة.

وذهب البعض إلى تقديرها؛ مُعَلِلًا بأن الكسرة إنَّما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير[٥] .

وأُجيب: بأنَّ الثقل يُتَحاشى عنه مطلقًا، ولا يخفى ما في هذا الجواب، بل لا يصلح أن يكون جوابًا لهذا البعض؛ لأنَّه يقول بعدم الثقل مع التقدير، والأوْلى الجواب بأنَّ الفعل لا يدخله الكسر مطلقًا، فكذا ما أشبهه، لكنَّه حيث /٧٤أ/ جعل هذا البعض علَّة تقدير الكسرة عدم الثقل، لزم عليه أن تُقدَّر الكسرة في جمع المؤنث المضاف لياء المتكلِّم في حالة النصب، إذ لا ثقل[٦]، فإنَّ الحكم يدور مع علَّته، والحاصل أنَّ التقدير للعلَّة متَّفق عليه، وتقدير الحركات الثلاث هو قول الجمهور، وهو الصحيح[٧].

---

(١) زيادة من ب .

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٨٣.

(٣) (تعذر) في أ، والصواب ما أثبته من ب .

(٤) (الجر والنصب) في ب .

(٥) جاء في المغني لابن فلاح : ١ / ٢٦١ : « ثم منهم من يقدِّر على ألف ما لا ينصرف نحو: حبلى، فتحة في حالة الجرِّ قياسا على حالة ظهور الحركة وهو قويّ، ويمكن أن يقال: حمل الجرِّ على النصب؛ إنَّما يظهر في الملفوظ؛ لئلا يلتبس بالمبنيات أو بالإضافة إلى ياء المتكلم، وأمّا المقدَّر فلا حاجة إلى الحمل فيه؛ لعدم العلَّة المقتضية للحمل » .

(٦) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ١٨٦ .

(٧) ينظر: علل النحو:١٦٢، والمرتجل:٤٥، وتوجيه اللمع:٨٤، وشرح ابن الناظم:٣١، واللمحة في شرح الملحة:١/١٧٠.

(وذَهَبَ) الشيخ **(ابنُ مالكٍ، إلى أن المضافَ للياء)** أي: ياء المتكلّم **(تُقَدَّرُ فيه الضمّةُ)** حالة الرفع، **(و)** يُقدَّرُ فيه **(الفتحةُ)** حالة النصب **(فقط)**، يقال: "ما رأيته قط" بالفتح والضمّ، ويخففان، و" قط" مجردةً مشددةً بمعنى: الدهر، مخصوصٌ بالماضي[أي ما رأيته في الزمن الماضي] [1]، أو فيما انقطع من عمري، وإذا كانت بمعنى "حَسْب" سُكِّنَت الطاء[2] ولحقتها الفاء كما هنا، أي: لا تُقَدَّرُ إلا الضمّة والفتحة، **(وتَظْهَرُ)** فيه **(الكسرةُ)** ولا تُقَدَّرُ كغيرها **(في حالة الجرّ)**[3] لما يأتي.

(واعتُرِضَ) الاعتراض المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا عَرَضَ فيه بناءٌ أو غيرُه مُنع من سلوكه، وتعرَّض لي: تصدَّى، ومنه : تعرضوا لنفحات الله[4]، والمراد هنا أنَّه ردَّ أبو حيَّان عليه أي: على ابن مالك وتصدَّى له بما يمنع صحة كلامه[5]، وذلك **(بأنَّ الكسرةَ)** التي على ما قبل الياء **(موجودةٌ قَبْلَ دُخُولِ عاملِ الجرِّ)** لأجل المناسبة، والعامل إنَّما دخل على الغلام بعد اتِّصافه بالإضافة، فلا تكون أثرًا له [لتقدمها عليه] [6]، وشرطُ ما كانت[7] أثرًا له أن تكون معه، وإلّا لزم أن يكون مجيء العامل لتحصيل الحاصل، **(وَلَهُ)** أي: للشيخ ابن مالك **(أنْ يدّعِيَ)** من ادعى كذا: زعم له حقًّا أو باطلًا، أي: دعوى جواب عن ذلك، وهو **(أنَّ كَسْرَةَ)** ما قبل الآخر التي جيء بها لأجل /٧٤ب/ **(المُنَاسَبَةِ)** قبل دخول العامل، **(ذَهَبَتْ)** بدخوله **(وخَلَفَتْهَا)** أي: جاءت خلفًا عنها قائمة مقامها في إفادة المناسبة **(كَسْرَةُ الإعراب)** عند دخول العامل المقتضي له، ودفع ذلك بعضهم بأن قال: لا وجه لزوالها مع بقاء سببها، مع أنَّ الأصل بقاء الشيء على ما كان[8]، وأنَّ العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصًا إذا لم يفت جانب الإعراب بالكليّة لجواز تقديره، انتهى .

وقال البعض: لا حاجة إلى تكلّف الذهاب، ولا إلى التقدير[9]، ويقال: إنَّ الكسرة كانت قبل دخول العامل للمناسبة فقط، وبدخوله صارت علامة الإعراب أيضًا كما في ألف المثنّى، وواو الجمع في حالة

---

(١) زيادة من ب .

(٢) ينظر: القاموس المحيط : ٦٨٢، (القط) .

(٣) ينظر: شرح التسهيل : ٣ / ٢٧٩ .

(٤) ينظر: القاموس المحيط : ٦٤٦ ، ٦٤٧،(العَروضُ) .

(٥) فقال: « ولا أعرف له سلفا في هذا المذهب »، ارتشاف الضرب: ١٨٤٧/٤ .

(٦) (لتقدمه عليها) في ب .

(٧) (كان) في ب .

(٨) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١٨٧/١ .

(٩) المصدر نفسه: ١٨٩/١ .

الرفع الموجودتين قبل دخول العامل علامة للتثنية والجمع، وإنَّهما صارا إعرابًا أيضًا بدخول العامل[١]، انتهى.

ولا يخفى أنه إنْ كان التبدَّل (العرضي) [٢]، مراده بالتبدَّل حصول المغايرة، فالمغايرة لا تتوقف على على التبدَّل الحقيقي، بل يكفي فيها التبدُّل العرضيّ، فاعلم.

والقول بالتبدُّل العرضيّ دون الحقيقيّ أوّلى؛ لأنَّ ما قيس عليه صحيح، معمول به، لم يُصرف عن ظاهره، ولم يُطْعَنْ فيه، بخلاف ما قاس التبدُّل الحقيقيّ عليه، حيث قال: **(كما)** أي: مثل الذي **(قالوا)** أي: النحاة **(في)** كسرة راء **(شُرِبَ)** التي كانت فيه للبناء للفاعل **(إذا بنوه للمفعول)** به**(إنَّ الكسرةَ)** تلك ذهبت وخلَفتها كسرة أُخرى مكانها **(فيه)**، أي: المبني للمفعول **(غيرُ الكسرةِ)** التي كانت **(في المبني للفاعل)** فقد نظر فيه، بأنَّ إسناده إلى النحويين غير صحيح، ولم يصرِّحوا بذلك، وإنَّما قاله الشيخ أبو حيَّان بحثًا /٧٥أ/ منه، ونصُّه: هل كسرة "شَرِبَ" إذا بنوه للمفعول تبقى؟[٣] ظاهر كلامهم نعم، ولو قيل: إنها أي كسرة "شَرِبَ" المذكورة زالت وجاءت كسرة أخرى، لكان وجهًا كما قالوا في راء "منصور" إذا رخمت "منصورًا" على لغة من لا ينتظر، فإنَّهم زعموا أنَّها ضمَّة بناء غير الضمّة التي هي من حركات الكلمة الأصلية[٤]، انتهى .

قال البعض: وما تكلَّفه أبو حيَّان في "شرب" مبنيًا للمفعول لا حاجة إليه؛ لأنَّ قول النحاة يُضَمُّ أوَّل الماضي ويُكْسَرُ ما قبل آخره محمول على غير المكسور، عِلْمًا بأنَّه لا معنى لكسر المكسور، فما كان مكسورًا يبقى على حاله[٥] .

(و) القسم الثاني من قسمي ما تقدَّر فيه الحركة: **(ما تُقَدَّرُ)** الحركة فيه **(للاستثقال)**، السين للاستجادة أي: وجدته ثقيلًا كما في: استجودت المتاع: وجدته جيدًا، أو تُسَّمى أيضًا سين الإصابة، تقول: استثقلته، أي : أصبته ثقيلًا، والمراد ثقل الحركة على الحرف الثقيل، وهو الياء المكسور ما

---

(١) ينظر: شرح التسهيل : ٢٧٩/٣ .

(٢) (العرض) في أ والصواب ما أثبته من ب .

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١٨٨/١ .

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر:٧٣/٢ .

(٥) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهرية : لوحة : ١٢ أ .

قبلها، وذلك في الاسم المنقوص، وضَابِطُهُ كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخره ياء لازمة قبلها كسرة[١]، منصرفًا أو غير منصرف، وحيث حصل مناط تقدير الحركة هو الثقل، فحيث وُجِدَ قُدِّرت، وحيث انتفى ظهرت، ولا فرق أن تكون الياء موجودة أو محذوفة، مثال الموجودة (**كالقاضي**) والوالي، (**فإنَّه**) أي: القاضي ونحوه (**تُقَدَّرُ فيه الضمّة**) في حالة الرفع، (**و**) تقدَّر فيه (**الكسرةُ**) حالة الجرِّ؛ لثقلهما؛ وثقل الحرف إذا كان الاسم منصرفًا[٢]، فإن كان غير المنصرف فيُجَرُّ بالفتحة (**وتَظْهَرُ فيه الفتحةُ لِخِفَّتِها**)[٣] في حالة النصب ما لم يحصلْ من التحرك بها مزيدُ ثقلٍ /٧٥ب/ كما في نحو: "معدي كرب" و"قالي قلا"[٤]، فإنَّ المركَّب ثقيل، وتحريكُ الياء فيه تزيدُه ثقلًا، فتسكَّن الياء تخفيفًا، وتقدر[٥] الفتحة وإن كانت الفتحة خفيفة في نفسها، بخلاف الفتحة النائبة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف حالة الجرِّ، فإنَّها تقدَّر فيه دون الكسرة لنيابتها عنها، ولم تظهر باعتبار ثقل الأصل، فإنَّ النائب له حكم المنوب عنه، وذلك في نحو: بجوارٍ وليالٍ، (**تَقُولُ**) في التمثيل لذلك: (**جاء القاضي**)، فالقاضي فاعل، فهو مرفوع (**بضمَّةٍ**)، أو علامةُ (رفعِهِ)[٦] ضمَّةٌ (**مقدَّرة**) على الياء، (**ومررت بالقاضي**)، فالقاضي مجرور (**بكسرةٍ**) (**بكسرةٍ مقدَّرةٍ**) على الياء، (**ومُوجِبُ**) بكسر الجيم (**هذا التقديرِ**) أي: تقدير الضمّة والكسرة على الياء (**أنَّ الياءَ المكسورَ ما**) أي: الحرف الواقع (**قبلها ثقيلةٌ، وتحريكُها**) بغير الفتحة (**يزيدها ثقلا**)، بخلاف تحريكها بالفتحة، فإنَّه لا ثقل فيه، فتظهر، تقول: رأيت القاضي وقاضيًا، فالقاضي منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، وأمّا ما جاء محركا بالضمّة كقول جرير من قصيدة من بحر المتقارب يهجو فيها الفرزدق والأخطل،

---

(١) قوله معرب : يخرج به (ذي)، وقوله: قبلها كسر، يخرج به (ظبي) ونحوها، ينظر: شرح ألفيَّة ابن معط لابن القواس: ٢٤٥/١ .

(٢) لم تظهر الكسرة لاجتماع الأمثال، فالياء عبارة عن كسرتين، ولم تظهر الضمّة حملا على الكسرة لمناسبة بينهما بدليل قلب الواو إلى ياء إذا اجتمعا، ينظر: شرح ألفيَّة ابن معط لابن القواس: ٢٤٥/١ .

(٣) ولذلك سمِّي منقوصًا؛ لأنَّه نقص حركتين وهما الضمّة في الرفع، والكسرة في الجرّ، وبقي فيه حركة واحدة، وهي الفتحة في حال النصب، ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ١١٣/١.

(٤) قالي قلا : مدينة من مدن أرمينية وإليها ينسب أبو علي القالي صاحب " النوادر " والبارع في اللغة، ينظر: الروض المعطار : ٤٤٧/١ .

(٥) (وتقدير) في أ، والصواب ما أثبته من ب.

(٦) زيادة من المحقق يقتضيها المقام.

(وخداش)[١] ابن بشر بن خالد التميميّ[٢] الملقب (بالبعيث)[٣] أشار بقوله[٤] :

وعِـــرقُ الفَـــرَزدَق شـــرُّ العُـــروقِ خَبِيـــثُ الثّـــرَى كَـــابِيُ الأزْنُـــدِ

أراد بالعرق: الأصل، والثرى بالثاء المثلثة، وأراد به الأصل أيضًا، وكابي من كبا الزند: إذا لم تخرج ناره، والأزنُد بالضمّ: جمع زند: وهو العود الذي يقدح به النار، والسفليّ زنده، ولا يقال زندتان بل زندان، فخبيث الثرى خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، ويجوز نصبه على الذمِّ[٥]، وكذا الكلام في في كأبيَ الأزند /٧٦أ/، والشاهد فيه: حيث أظهرت الضمّة على الياء للضرورة[٦].
وما جاء محركًا بالكسرة كما في قول الشاعر[٧]:

لا بَـــارَكَ اللهُ فـــي الغـــوانِي هَـــلْ يُصْـــبِحْنَ إلّا لهـــنَّ مطَّـــب

فضرورةٌ ولغةٌ شاذةٌ لا يلتفت إليها ولا يعوَّل في شيء عليها، ومن ذلك تقدير الفتحة في قوله: أعطِ القوس باريها[٨]، وقوله [٩]:

---

(١) (واخذ) في المخطوط.
(٢) هو خداش بن بشر بن خالد بن بيبة بن قرط يرجع نسبه إلى دارم، سُمَّي بالبعيث لقوله:
تبعث مني ما تبعث بعدما * أمرت قواي واستتم غريمي.**
ينظر: تأريخ دمشق: ٣٢٥/١٦ .
(٣) (الغيث) في المخطوط .
(٤) البيت من المتقارب، في ديوانه : ٨٤٣ .
(٥) ينظر: المقاصد النحوية: ٢٥١/١ .
(٦) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٩٨/١ .
(٧) البيت من المنسرح لعبد الله بن قيس الرقيات، ديوانه: ٣ .
الشاهد فيه قوله: "الغواني" فقد حرك الياء بالكسر بردِّها إلى الأصل للضرورة الشعرية خوفا من الزحاف، فجعل الياء كالحرف الصحيح، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٧٧/٤ .
(٨) أي استعن على عملك بمن يحسنه من أهل المعرفة، ينظر: جمهرة الامثال : ٧٦/١، ومجمع الأمثال : ١٩/٢ والشاهد في هذا المثل: (باريها) حيث سكن الياء شذوذًا، والأصل فتحها؛ لأنَّها مفعول ثانٍ لـ "أعط"، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٤١١/٤ .
(٩) البيت من الطويل لمجنون ليلى، الديوان : ١٢٣. =

وَلَـــــوْ أنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَـــــــةِ دَارُهُ وَدَارِي بِـــأَعْلَى حَضْــرَمَوتَ اهْتَـــدَى لِيَـــا

وقيل: أن ذلك لغةٌ فصيحةٌ، وخُرِّج عليها قراءة من قرأ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ (١) بسكون الياء(٢)، هذا مثال ما إذا كانت الياء موجودة، وأمّا مثال ما إذا كانت محذوفة فك قاضٍ ووالٍ، فالضمّة والكسرة تقدَّر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين(٣)، والله أعلم .

= الشاهد في البيت قوله:" أنَّ وَاشٍ" حيث حذف الياء من "واشٍ" وهي في موضع نصب اسم أنَّ، والأصل: "لو أنَّ واشيا"، ونقل الأشموني عن المبرد قوله: « وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنَّه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجرِّ» شرح الأشموني: ٧٩/١ .

(١) سورة المائدة: من الآية :٨٩ .

(٢) القراءة(أهاليكم) بتسكين الياء، نسبها أبو حيَّان إلى جعفر الصادق ـ رضي الله عنه ـ ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ٢١٤ .

(٣) قال ابن بابشاذ: « فإذا قلت: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ففيه عملان: حذف حركة، وحذف حرف. فالحركة هي الضمّة أو الكسرة، حذفت للثقل، والحرف هو الياء حذفت لالتقاء الساكنين، والساكنان هما التنوين والياء » شرح المقدمة المحسبة : ١١٣/١.

[باب البناء الظاهر والمقدر]

ولمَّا فرغ من الكلام على المعرب شرع في المبنيّ فقال: **(والمَبنِيُّ)** من البناء، نقيض الهدم، يقال: بنا بنيًا وبناءً وبنيانًا وبنايةً، وبناء الكلمة لزوم آخرها ضربًا واحدًا من سكون، أو حركة لا لعامل، كذا في القاموس[١].

واعلم أنَّ سبب بناء الاسم مشابهته الحرف لا غير، قال البعض : إنَّه مذهب الحذَّاق من النحاة، وجرى على ذلك ابن مالك في الخلاصة[٢]، وقسَّمَه أربعة أقسام:

الأوَّل: الشبه الوضعي، بأن يكون الاسم مشبها للحرف في الوضع بأن يكون على حرف، أو حرفين بحسب الوضع الأصلي[٣]، ومن ثم أُعرب ما جاء من الأسماء على أكثر من حرفين، ثم دخله الحذف حتى صار على حرفين، نحو: يد ودم وأب وأخ، وبنيت الضَمائر على الأشهر[٤]، لأن أكثرها جاء /٧٦ب/ على حرف أو حرفين بحسب الوضع، وما وضع منها على أكثر من ذلك فبطريق الإلحاق[٥].

والقسم الثاني: الشبه المعنويّ، بأن يؤدَّى بالاسم معنى من معاني الحروف، أي: معنى غير مستقل ملحوظًا تبعًا، وإن لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة، فمن ذلك أسماء الاستفهام والشرط[٦] إلَّا "أي"، فإنَّها أُعربت لوجود العارض، وهو ملازمتها الإضافة إلى المفرد، وأسماء الإشارة إلا "ذَانِ وتانِ" فإنَّهما أُعربا لمجيئهما على صورة المثنَّى .

---

(١) ينظر: القاموس المحيط : ١٢٦٤ مادة : (البنيُ) .

(٢) ينظر: ألفيَّة ابن مالك: ١٠ .

(٣) الضّمائر بنيت لشبهها بالحروف شبهًا وضعيًا، أي: بعدد الحروف، فأكثر الحروف وضع على حرف واحد كالتاء في ضربت، أو حرفين كـ نا في أكرمنا ، وشبهها في الجمود، فالضّمائر لا تتصرف تصرف الأسماء، وكلُّها وضعت على صيغة واحدة من أوَّل الأمر؛ ولكونها محتاجة في دلالتها على معناها إلى غيرها، فاستغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تُعرب، فهم وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره، وللنصب كذلك، فكان مجرد الصياغة كافيًا لبيان موقع إعراب الضّمير، فلم نحتج الإعراب لبيان موضعه، ينظر: أوضح المسالك: ٥٤/١.

(٤) قال الشيخ :على الأشهر، لأنَّ من النحاة من ذهب إلى أن الضّمائر إنّما بنيت للاستغناء عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف معانيها، ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤٠١/٢ .

(٥) الإلحاق: جعل مثال على مثال، زِيْدَ ليعامل معاملته، وشرطه اتّحاد المصدرين، التعريفات : ٣٤ .

(٦) وهو قسمان: =

والقسم الثالث: الشبه الاستعمالي، وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف، بأن يكون عاملًا غير معمول، ولهذا بنيت أسماء الأفعال[١]؛ لأنَّها عاملة [[٢]غير معمولة، وشمل ذلك الشبهُ الشبهَ الإهمالي[٣]، فبنيت الأسماء قبل التركيب.

ورابعها: الشبه الافتقاري، وهو أن يفتقر الاسم إلى جملة افتقارًا لازمًا، ومن ثم بنيت الظروف المضافة لزومًا إلى الجمل، كـ "أن وحيث"، وبنيت الأسماء الموصولة؛ لافتقارها إلى الصلة[٤] إلَّا "أي" فإنَّ فيها خلافًا، وإلَّا "اللذان واللتان" أُعربا؛ لمجيئهما على صورة المثنَّى[٥]، وتقدَّم ما في كون الافتقار سببًا من الاعتراض والجواب، فتنبه.

والألف واللام في المبني للجنس، فلذا جاز الإخبار عنه بقوله: والمراد المبنيّ أصالة **(قِسْمانِ)** من غير زيادة:

الأوَّل منها: **(ما)** أي قسم **(تَظْهَرُ فيه)** أي: عليه **(حَرَكَةُ البناءِ)**، الإضافة بيانية على أن البناء لفظيّ، أي: هي البناء، أو الإضافة على معنى اللام على أن البناء معنوي أي: حركة للبناء، قال البعض: كان الأولى أن يقول: ما يظهر فيه علامة البناء ليشمل ما بني على الألف، نحو: /٧٧أ/ يا

=الأوَّل: ما أشبه حرفًا موجودًا مثل" متى" فإنَّها مبنية لشبهها الحرف في المعنى، فإنَّها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم، وللشرط نحو: متى تقم أقم، وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة وفي الشرط كـ :إن.

الثاني : "هنا " فإنها مبنية لشبهها حرفًا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، وذلك لأنَّ الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها كما وضعوا للنفي "ما " وللنهي "لا" وللتمني "ليت" وللترجي "لعل"، ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مقدّرًا، ينظر شرح ابن عقيل : ٣١/١-٣٢ .

(١) ونقل ابن الحاجب عن بعض النحاة : أن "دراك "وما كان من مثلها إنَّما بنيت لتضمُّنها معنى فعل الأمر وليس شبه الحرف، ينظر: أمالي ابن الحاجب :٢/ ٧٧١ .

(٢) من هنا سقط من ب .

(٣) الشبه الإهمالي : هو شبه الاسم بالحرف، مثل حروف الهجاء فإنَّها مبنيَّة على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة، وهذا عند بن مالك يسمَّى بالشبه الإهمالى، ينظر: شرح التسهيل : ١ / ٣٨ .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٤/١.

(٥) وقيل أنَّهما أعربا؛ لأنَّ التثنية من خصائص الأسماء المتمكّنة، أو لأنَّهما في التثنية بَعُدا عن شبه الحرف، فلم يبق سبب يوجب البناء، ينظر: شرح التسهيل: ١٩١/١ .

زيدان، وما بني على الواو، نحو: يا زيدون، وما بني على الياء، نحو: لا رجلين، وما بني على السكون، نحو: كم، وإنَّما اقتصر على الحركة؛ لأنَّها الأصل، ولأنَّها الأكثر والأشهر(١)، انتهى.

وقيل: يمكن إدخال المبني على السكون في قوله: فالذي يظهر... إلخ، بأن يراد بالحركة وجودًا أو عدمًا؛ لأنَّ السكون عدم الحركة.

(و) الثاني: (ما) أي قسم **(تُقَدَّرُ فيه)** حركة البناء، وأسباب البناء على حركة خمسة(٢) :

الأوَّل: التقاء الساكنين .

الثاني: كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات .

الثالث: كون الكلمة عرضية لأن يبتدأ بها، كـ لام الابتداء وباء الجر .

الرابع: كون الكلمة لها أصل في التمكن، نحو: أين(٣) .

الخامس: الشبه بالمعرب، نحو: ضرب، فإنه شابه المضارع .

[البناء الظاهر]

(فـ) القسم **(الأوَّل الذي تَظْهَرُ فيه)** أي: عليه **(حَرَكَةُ البناءِ)** أو عدم حركته أربعة أقسام .

الأوَّل: **(نحو: أيْنَ)** سؤال عن مكان **(بالبناءِ على الفتح)** بالفاء المفتوحة وإسكان المثناة فوق، فحاءٌ مهملة، وهو لغة مصدر فَتَحَ كمَنَعَ، ضدَّ أغلق، والماء الجاري، والنصر، وافتتاح دار الحرب، وأول المطر، والحكم بين الخصمين، وبضمَّتين الباب الواسع المفتوح(٤)، واصطلاحا حركة من حركات البناء، وسُمَّيَتْ فتحة؛ لأنَّها تتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج إلى تحريك شيء من العضلتين، أي: ـ الشفتين ـ عند التّلفّظ بها.

ثم اعلم أن الاسم إذا بنيَ على حركة يُسأل فيه ثلاثة أسئلة: لم بُنِيَ؟ ولِمَ كان بناؤه على حركة؟ ولِمَ كانت الحركة كذا؟ وإذا بُنِيَ على السكون يُسأل عنه سؤال واحد، وهو: لِمَ بُنِيَ؟ فـ "أيْنَ" بُنِيَ

---

(١) ينظر: الدرر البهية : لوحة ١٥ ب .

(٢) ينظر: شرح الأشموني:٤٧/١.

(٣) ما وجدت أحدا من النحاة يقول بأن "أين" لها أصل في التمكن، وقد أجمعوا على بنائها لمشابهة همزة الاستفهام، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وكان على الشيخ أن يستشهد بغيرها كالمنادى المفرد نحو: يا زيد، فزيد بني على حركة ليعلم أنّ له أصل في التمكن، وعرض له عارض أوجب له البناء.

(٤) ينظر: تاج العروس : ٧ / ٥ .

لتضمّنه معنى حرف الاستفهام أو الشرط[١]، وكان بناؤه على حركة لئلَّا يلتقي /٧٧ب/ ساكنان[٢]، أو ليُعْلَمَ أن له أصلًا في الإعراب، وكان على خصوص الفتح **(للخِفَّةِ)** مصدر خَفَّ خَفًّا وخِفَّة بكسرهما، ويفتح، وتَخَوُّفاً، وهذا من غير لفظه، كذا في القاموس[٣] وإنَّما كان الفتح خفيفًا؛ لأنَّه أقرب إلى السكون، ولذا بدأ به المصنف[٤]، فإن قيل: لأي شيء بُنِيَ "جَيْرِ" على الكسر، و"أَيْنَ" على الفتح؟

أُجيب: بأنَّ استعمال "أيْنَ" في كلامهم كثير، فلو كُسِر لزم استعمال الثقيل كثيرا والطبع يأبى ذلك، بخلاف "جَيْرِ" فإنَّه قليل الاستعمال[٥].

(و) القسم الثاني نحو: **(أمْسِ)** حالة كونه **(بالبناء)**، وذلك عند توفر شروط ستة:

الأوَّل: أن يراد به معيَّن[٦].

الثاني: أن لا يُعرَّف ب "ال"[٧].

الثالث: أن لا يضاف.

الرابع: أن لا يكون مكسَّرًا[٨].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو : ٢ / ١٣٦ .

(٢) ينظر: علل النحو : ٢٢٣/١ .

(٣) ينظر: القاموس المحيط : ٨٠٦ مادة (الخف) .

(٤) وقيل: لأنَّ الياء ساكنة، ولو سكنوا النون لاجتمع ساكنان ولا بدَّ من حذف أحدهما، فوجب تحريك النون بالفتح؛ لأنَّه لو حرِّك بالكسر لثقل من أجل الياء، ولو ضمُّوه لكان بمثابة الكسر، فعدلوا إلى الفتحة، ينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٦ .

(٥) ينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٧، وشرح اللمع للأصبهاني: ٧١.

(٦) فإن نكِّر نحو : مضى لنا أمس حسن، فإنَّه يعرب، ينظر: ارتشاف الضرب : ٣/ ١٤٢٩ .

(٧) لأنَّه إن عُرِّف بالألف واللام عُومِل معاملة الممنوع من الصرف للعدل والتعريف، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥١/٤ .

(٨) نحو أموس وامّاس، ينظر: ارتشاف الضرب : ٣/ ١٤٢٩ .

الخامس: أن لا يُصَغَّر[١].

السادس: أن لا يستعمل ظرفًا[٢].

وإنَّما بني لتضمُّنه معنى حرف التعريف لدلالته على وقت معين، وهو اليوم الذي قبل يوم التكلّم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله، قريبًا كان أو بعيدًا، لأنَّ كلَّ يوم متقدِّم على يوم فهو أمسه، وكان في الأصل نكرة، فلمّا أُريد به أمس يوم التكلّم دخله لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم، فقُصِدَ به واحد مما سُمِّيَ به[٣]، ثم حُذِفَتِ اللام، وقُدِّرت ليبادر كلُّ من يسمع "أمس" مطلقًا من الإضافة إلى أمس يوم التكلّم، فكأنه يُعَرَّفُ بـ "ال" العهدية تقديرًا، ولذا وصف بما فيه "ال" في قولهم: أمسِ الدابر[٤]، وقال في القاموس: أمس مثلثة الآخر مّبْنِيّةٌ، اليومُ الذي قبل يومك بليلة، تبنى معرفة، وتعرب مُعرَّف، فإذا دخلها "ال" فمعرب وسُمِعَ: رأيته أمسٍ، منونًا، وهي شاذة، وجمعه أُمُس /٧٨أ/ وأموس فامّاس[٥]، انتهى.

وكان بناؤه على حركة؛ لئلّا يلتقي ساكنان، أو ليُعَلَم أنَّه له أصلٌ في الإعراب، وكان بناؤه **(على)** خصوص **(الكسرِ)** [٦] بفتح الكاف مصدر كسر، ومن الحساب ما لا يبلغ سهمًا تامّا، والندر القليل، وبكسر الكاف: قرى كثيرة باليمن، واصطلاحًا حركة من حركات البناء **(على أصل)** التّخلُّص من**(التقاءِ الساكنين)**، وإنَّما كان الأصل في التّخلُّص من ذلك بالكسرة[٧]؛ لأنَّ الكسر ضدَّ السكون، إذ الأوَّل مختصٌّ بالدلالة على الجرِّ المختصّ بالأسماء، والثاني مختصّ بالدلالة على الجزم المختصّ بالأفعال، والأصل التّخلُّص من الشيء بضدِّه[٨]، وقد اختُلِفَ في هذا البناء مع توفر الشروط الستَّة، فقيل في

---

(١) رفض سيبويه تصغير "أمس"؛ لأنَّه ليس اسمًا لليوم كزيد وعمرو، وإنَّما هو لليوم الذي قبل يومك، ينظر: الكتاب : ٤٧٩/٣.

(٢) لأنَّ " أمس " إذا كانت ظرفًا فهي مبنيَّة على الكسر عند الحجازيين، و يبنونها في جميع الأحوال على الكسر، وأمّا التميميون فيعربونها إعراب ما لا ينصرف، ينظر: التذييل والتكميل : ١٥/٨-١٧ .

(٣) ينظر: شرح المقدِّمة المحسبة : ١٨٣/١ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٦/٣.

(٥) ينظر: القاموس المحيط : ٥٣٠ ، (أمس) .

(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٣/١.

(٧) نقل الدكتور شوقي ضيف عن الخليل أن " أمس " أصلها النصب وتبنى على الكسر إذا كانت مفردة، وتُردُّ إلى أصلها إذا أضيفت وهو النصب الذي يجري في الظروف، ينظر: المدارس النحوية : ٥٣ .

(٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٨٣/١ .

جميع الأحوال، وهو لغةُ الحجازيين ووافقهم أكثر بني تميم عليه في حالتي النصب والجرِّ، وأعربوه في حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف، فرفعوه بالضمّة من غير تنوين، وذهب باقي بني تميم إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة، العلمية والعدل عن الأمس(١)، وإلّا فأن فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروط، بأن أُريد به غير معيَّن، يعني أُريد به يوم ما، أو عُرِّفَ: كـ "مضى الأمس"، أو أُضيف كـ "مُضي أمسنا"، أو كُسِّرَ كـ "مضت أموس"، أو صُغِّر كـ "مضيِّ الأميس(٢)، أو استعمل ظرفًا، نحو: "اعتكفت أمس"، فلا إعراب بِهِ في غير الشرط الأخير، وإنَّما أُعرب؛ لزوال علَّة البناء، وهي كما تقدَّم تضمّنه معنى حرف التعريف، ويكون منصرفا فيما عدا المعرف بـ "ال"، وإنّما أُعرب معها مع أنَّه في حالة بنائه متضمِّن لمعناها؛ لأنَّه عند إرادة تعريفه قُصد تنكيره(٣).

(و) القسم الثالث: **(حَيْثُ)** حالة كونها /٧٨ب/ **(بالبناء على الضمّ)**، وهو لغة قَبْضُ الشيء إلى الشيء، والضمّة: الحَلَبة في الرهان(٤)، والمراد هنا الحركة التي هي نفس البناء أو علامته، وسمِّيت ضمًّا؛ لأنَّها تنشأ عن ضمِّ الشفتين عند التلفظ بها، وبنِيَتْ "حَيْثُ"؛ لتضمّنها معنى حرف الشرط، عند كونها شرطية، وذلك إذا اتَّصلت بها "ما" الكافة، وحينئذ تجزم الفعلين(٥)، نحو قول الشاعر(٦) :

حَيثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ ... نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

قال في المغني:((وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمن))(٧)، انتهى .

أمّا إذا لم تتَّصل بها "ما" الكافة فقد يراد بها بيان الإطلاق، فإنَّه لا قيد هناك كما في قولهم: الإنسان من حيث هو إنسان، والموجود من حيث هو موجود، وقد يراد بها التقييد كما في قولك: الإنسان من

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٢٩، وشرح قطر الندى: ١٩ .

(٢) (الميس) في المخطوط، والصواب ما أثبته من فرائد العقود العلوية:٢٠٣/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:١/ ٥١٦، و والبيان في شرح اللمع: ٣٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢٢٦/٣ .

(٤) ينظر: التكملة والتذييل والصلة: ٧٧/٦ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٧٢/٤ .

(٦) البيت من الخفيف، بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٨٢، وشرح ابن الناظم : ٤٩٥، واللمحة شرح الملحة : ٢ / ٨٧٨، ومغني اللبيب ١٧٨، وشرح ابن عقيل : ٤ / ٣٠ .

الشاهد فيه قوله: (حيثما تستقم يقدر)، فقد جاءت حيث شرطية، بدخولها على "ما" فجزمت فعلين .

(٧) مغني اللبيب : ١٧٨ .

حيث هو يصح ويمرض موضوع للطب، وقد يراد بها التعليل كما في قولك: النار من حيث إنَّها حارة تسخن، ولمَّا كانت تأتي غير شرطية، قال بعضهم: إنَّما بُنِيتْ لافتقارها إلى الجملة افتقارًا لازمًا[١]، فاعلم.

وبُنِيتْ على حركة؛ للتخلُّص من التقاء الساكنين، وعلى خصوص الضمّ؛ **(تشبيهًا)** مصدر شَبَّهَهُ إياه وبه مثله **(بالغايَاتِ)**[٢] جمع غاية: وهي المدا، والمراد الظروف المقطوعة عن الإضافة سُمِّيَتْ بذلك، لأنَّها صارت غاية في النطق بعد أن كانت وَسَطًا، ووجهُ الشَّبَهِ ـ كما قاله المرادي ـ : أن "حَيْثُ" قطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حقَّها أن تضاف إليه[٣]، كما أنَّ " قبل وبعد " قُطِعَا عن الإضافة إلى ذلك، ولا يُشكِلُ إضافة "حيث" إلى الجملة؛ لأنَّ إضافتها إليها / ٧٩أ/ كَلَا إضافة[٤]، وعلَّل ذلك في المغني: بأنَّ أثرها لا يظهر[٥]، وفيه نظر؛ لأنَّ ذلك يقتضي أنَّ إضافتها إلى المفرد المبني كلا إضافة، وليس كذلك، فالأَوْلى ما علَّل به الرضي، وهو أنَّ المضاف إليه في الحقيقة مصادر تلك الجملة، والمصدر ليس موجودًا فإضافتها كلا إضافة[٦]، وذلك البناء إنَّما هو كائن **(على)** **(على إحدى اللغاتِ التسعِ)** الحاصلة فيها، **(بتثليثِ)** مصدر ثَلَّثَ وصاروا ثلاثة، أي: بسبب تحريك **(الثاء)** المثلثة بالحركات الثلاث الضمّ لما علمت، والفتح للخفّة، والكسر على التّخلُّص من التقاء الساكنين، وفي القاموس:(("حيث" كلمة دالة على المكان كـ "حين" في الزمان بثلث آخره))[٧] **(مع**

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٤، وشرح الاشموني : ١ / ٤٧ .

(٢) وقيل بنيت على الضمّ لدلالتها على الظرفين المكان والزمان، كما بنيت "نحن" لدلالتها على شيئين، التثنية والجمع، فكذلك "حيث" بنيت على الضمّ لدلالتها على شيئين وهما الزمان والمكان، ينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٣-٣٤ .

(٣) ينظر: وتوضيح المقاصد : ١ / ٣١٠ .

(٤) أجاز الكسائي أضافة (حيث) إلى المفرد مستشهدا بقول أحدهم:

أمَا ترى حيثُ سهيلٍ طَالِعَاً

برفع سهيل وجره، ينظر: التذييل والتكميل : ٦٦/٨، وهمع الهوامع: ٢١٠/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب : ١٧٨ .

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٨٠ .

(٧) القاموس المحيط : ١٦٨، (حيث) .

الياء، و) مع (الواو) لغة طائية (و) مع (الألف)، أي: مع كل منها، وحُكي أن" فقعس"[١] يعربونها في الأحوال الثلاثة[٢].

قال في المغني: وقراءة من قرأ ﴿مِّنْ حيثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٣] بالكسر[٤]، قال البعض: تحتملها وتحتمل وتحتمل لغة البناء على الكسر[٥]، وكذلك إذا قلت: جلست حَيْثَ ـ بالفتحة ـ جلس زيدٌ، فإنَّها تحتمل الإعراب والبناء على الفتح، وقال الزجاج: وحكي أيضًا أن بني أسد يكسرونها جرًّا، ويفتحونها نصبًا، إلى أنَّ " حيث" اسم موصول بمعني "الذي" وليست مضافة[٦]، انتهى.

وقال الأخفش:((قد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفيَّة، أو خفض بمِنْ، وقد تخفض بغيرها نحو قوله[٧] :

إلـــى حَيْـــثُ أَلْقَـــت رَحلهَـــا أمُّ قَشْـــعَمِ

وهي المنيَّة والداهية والحرب، فهي علم جنس لما ذكر، وحملوا عليه ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[٨]، إذ المعنى أنَّه سبحانه/ ٧٩ب/ وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، وناصبها "يعلم" محذوفا مدلولًا عليه بأعْلَمُ، لا بأعْلَمُ نفسه؛ لأنَّ أفْعل التفضيل لا ينصب المفعول به،

---

(١) فقعس: أبٌ لقبيلة من بنى أسد، وهو فقعس ابن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد، ينظر: الصحاح تاج اللغة : ٣/٩٥٩ .

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢/٢٠٩، ومعجم القراءات: ٣/٢٢٤ .

(٣) القلم من الآية ٤٤ .

(٤) القراءة بالكسر لم أقف عليها في كتب القراءات، ولم تنسب لأحد من القرّاء.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٧٦، والبرهان في علوم القرآن:٤/٢٧٤، وهمع الهوامع: ٢/٢٠٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٤٨ .

(٧) البيت لزهير بن أبي سلمى، وصدره :

فشد ولم ينظر بيوتا كثيرة

من قصيدة يمدح فيها الحارث بن عوف والهرم بن سنان وسعيهما بالصلح بين عبس وذبيان، ينظر: ديوانه: ١٠٨ .

(٨) سورة الإنعام من الآية: ١٢٤، بهذه الآية استدلَّ أبو علي الفارسي على إعرابها لوقوعها مفعولا، ينظر: همع الهوامع: ١/٢١٢.

فإن أوَّلته بعالم جاز أن تنصبه في رأي بعضهم(١)، ولم تقع اسمًا لـ " إنْ " خلافًا لابن مالك(٢)، ولا دليل دليل
له في قوله(٣):

إنّ حَيْثُ استقرَّ مِنْ أَنْتَ رَاعِيه حِمًى فِيهِ عِزّة وأمانُ

لجواز تقدير"حيث" خبرًا و"حمى" اسمًا، فإنْ قيل: يؤدي إلى جعل المكان حالًّا في المكان، قلنا: هو نظير قولك: إنَّ مكة دار زيد، ونظيره في الزمان، إنَّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة))(٤)، كذا في المغني، والله أعلم .

والقسم الرابع: المبنى على السكون، (نحو: كم) للشبه المعنوي، لأنَّها تضمَّنت معنى همزة الاستفهام إن جُعِلَتْ استفهامية، بمعنى أيَّ عدد؟ نحو: كم مالك أعشرون أم ثلاثون، ومعنى "رُبَّ" التي للتكثير إن جُعِلَتْ خبرية، فهي بمعنى كثير(٥)، نحو قول الشاعر(٦) :

كَمْ ملُوكٍ(٧) بَادَ ملكُهُمُوا(٨) وَنَعِيمٍ سُوْقَةٍ بَادُوا

وكقول الفرزدق(٩) :

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٣ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل : ٢ / ٢٣٢ .

(٣) البيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٣٢/٢، والتذييل والتكميل: ٨ / ٥٥، ومغني اللبيب : ١٧٧، وتمهيد القواعد : ٤ /٢٠٠٢ .

(٤) مغني اللبيب : ١٧٦ – ١٧٧ .

(٥) ينظر: البيان في شرح اللمع: ٤٠ .

(٦) البيت من المديد، بلا نسبة في: ارتشاف الضرب: ٧٨٦/٢، ومغني اللبيب: ٢٤٥، والمقاصد النحوية : ٢٠٠٥/٤.

(٧) ذهب الكوفيون إلى أن تمييز "كم" الخبرية مفردا أو مجموعا يكون مجرورًا بـ "من" مضمرة، ورُدَّ؛ بأن حروف الجرّ لا يقتضي عملها بعد حذفها، ينظر: اللباب : ٣١٦/١.

(٨) هذه اللغة أجازها أبو علي، واحتج لمن ضم الميم وألحقها الواو، أنَّه جعل الواو علما للجمع كما أنَّ الألف علمًا للتثنية، ينظر: الحجّة في القراءات : ٦٣، والمسائل المنثورة : ١٢٤ .

(٩) البيت من الكامل، في ديوانه: ٣١٢.

والفدع: العوج في المفاصل ولا يكون إلّا في الرسغ، والعشار: الإبل التي في الأصل ليس لها لبن؛ لأنَّها وضعت أولادها قبل مدة قليلة، ينظر: العين: ٢ / ٤٧، والمحكم والمحيط الأعظم: ١ / ٣٥٩ . =

كَـــمْ عمـــةً لَـــكَ يَـــا جَرِيـــرُ وخَالَـــةً فَـــدْعَاءُ قَـــدْ حلَبَـــتْ علـــيَّ عِشَـــارِي

وما بُنِيَ على السكون نحو: ذا ومتى، قال البعض: والظاهر أنه مقدَّر للتعذر؛ لأنَّ الألف ساكنة بالذات، فلا تقبل سكونًا آخر(١)، والله أعلم.

[حركات البناء المقدرة]

(و) القسم الثاني من المبنيّ: **(الذي تُقَدَّرُ فيه)** من الأسماء **(حَرَكَةُ البناءِ)** فيه ما تقدَّم، من أنَّ الإضافة على معنى اللام، أو لبيان **(نحو: المنادى المفرد المبنيّ قَبْلَ)** حصول **(النداءِ)**، وهو بالضمّ والكسر: الصوت، /٨٠ أ/ وسيأتي معناها اصطلاحًا، مثاله **(نحو)**: سيبويه، الداخل عليه ياء النداء **(كقولك: يا سيبويه)**، أي: سيبويه ونحوه من كلِّ علم مختوم بـ "ويه"، وعلَّة بنائه التركيب؛ لتضمّنه معنى حرف العطف، وقيل: لمشابهته اسم الصوت(٢)، فبناؤه لمشابهته المبنيّ(٣)، ومن نحوه اسمُ " لا " العاملة عمل "إنَّ" المبنيّ قبل دخولها، نحو: لا سيبويهٍ ـ بالتنوين ـ عندنا، فإنَّ اسمها المفرد يُبْنى على ما يُنْصَبُ به لو كان معربًا(٤)، وهذا ينصب بالفتحة، فيبنى عليها كما أن المنادى المفرد يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به لو كان معرباً، فسيبويه من : يا سيبويه، يبنى على الضمّ(٥)، **(و)** نحو: "حذام" من قولك : **(يا حَذَامِ)** بالحاء المهملة والذال المعجمة، كـ "سحاب" اسم امرأة، أي: "حذام" ونحوه من كل ما جاء على وزن فَعَال، سواء كان أخره ميم، كـ " قطام " بالقاف المفتوحة والطاء المهملة: الصقر، أو الحديد البصر، والرافع الرأس إلى الصيد، أو النبيذ الشديد، وشاعر كلبي اسمه الحضيرة ابن حمَّال(٦)، وآخر

= الشاهد في هذا البيت قوله: "عمة" حيث رويت بالرفع والنصب والجرّ، والجرّ في هذا البيت أولى، إلّا أنّ سيبويه أجاز فيها النصب بما روي عن بعض العرب أنهم يعملونها في الخبر كما في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون ينظر، الكتاب : ٢/١٦١ .

(١) إنّما بنيت على السكون؛ لأنّ البناء على السكون أصل البناء، وما بني على غيرها فلعلّة، ولا توجد علّة في بنائها على غير السكون كالتقاء الساكنين والتخفيف وغيرهما مما يوجب بناء الاسم على حركة .

(٢) يرى ابن بابشاذ أن "سيبويه " وما شاكله كـ: "نفطويه وحمويه" إنَّما هي أسماء وأصوات، فالاسم " سيب " والصوت "ويه " والحركة لالتقاء الساكنين، ينظر: سرح المقدمة المحسبة : ٢ /٣٣٩ .

(٣) ينظر: المقاصد الشافية : ١ / ٣٧٥ .

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ٢٠٨ .

(٥) سيبويه: مبني على الضمّ المقدَّر منع من ظهوره اشتغال آخره بحركة البناء الأصلية في محل نصب، ينظر: التطبيق النحوي: ٢٧٧.

(٦) ينظر: القاموس المحيط : ١١٥١ (قطمة) .

بعلبي واسمه عمير ابن شُيَيم، أو كان آخره راء، كـ "وبار": وهي أرض بين اليمن، ورمال يبرين، سُمّيت بوبار ابن إرم، لمَّا أهلك الله أهلها عادًا، ورث محلتهم الجنَّ، فلا ينزلها أحد منا، وهي الأرض المذكورة في قوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾[1]، كذا في القاموس[2]، وحَبَارِ، بالحاء المهملة والباء الموحدة : اسم للأثر[3]، وحَضَارِ، بالضاد المعجمة بعد الحاء المهملة : اسم نجم، وسَفَارِ بفتح السين المهملة ففاء: اسم بئر، وبكسر السين: ذو أسفر ضد /٨٠ب/ الحضر، وهذا النوع مبنيٌّ عند الحجازيين[4]، إمّا لتضمّنه معنى الحرف، وهو تاء التأنيث، أو لمشابهته المبنيّ، وهو اسم الفعل الذي على وزن فَعالِ الذي للأمر، نحو: نَزَالِ ودَرَاكِ في الزنة المبني؛ لمشابهته الحرف في الاستعمال، أو لوقوعه موقع المبنيّ الذي هو الفعل كما قيل[5]، وبُنِيَ على حركة، كي يُعْلَمَ أنَّ له أصلا في الإعراب، وكانت كسرة للتخلصِّ من التقاء الساكنين، ولأنَّها تُشْعِرُ بالتأنيث[6]، وذهب بنو تميم إلى بناء ما خُتِمَ بالراء[7]، وإعراب ما لا يختم بها إعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والتأنيث[8]، وقيل: العدل[9] .

---

(١) سورة الشعراء : ١٣٣-١٣٤ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط : ٤٩٠ (الوبراء) .

(٣) ينظر: المنجد في اللغة : ١٠٧ .

(٤) أجاز سيبويه رفع ونصب ما آخره الراء، مستشهدا بقول الأعشى :

ومرَّ دهرٌ على وَبارِ * فهَلَكَتْ جَهْرةً وَبارُ**

وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، ينظر الكتاب: ٣/ ٢٧٩، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ٢٧٩ .

(٥) أي وقوعه موقع فعل الأمر، ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٢٥٣/١.

(٦) وقيل اختيرت الكسرة وخصوصًا مع الراء؛ لأنَّ لها أثرًا في الإمالة ما ليس لغيرها من الحركات، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٦/١ .

(٧) إنّما وافق التميميون أهل الحجاز في بناء ما ختم بالراء نحو: حضار وسفار؛ وذلك بسبب ميلهم إلى الإمالة، فإذا فإذا ضمُّوا ما ختم بالراء ثقلت عليهم الإمالة، فلذا وافقوا الحجازيين في بناء ما خُتِم بالراء، وخالفوهم في غيره بأن أعربوه إعراب ما لا ينصرف، ينظر المخصص : ٥ / ١٧٥ .

(٨) ينظر: أوضح المسالك : ٤ / ١٣٠ – ١٣١ .

(٩) "حذام و قطام" إذا سميت به امرأة، القياس عند سيبويه أن تعرب إعراب ما لا ينصرف، وهو بذلك يوافق بني تميم؛ لأنَّ "حذام" عندهم معدولة عن حاذمة، و"قطام" عن "قاطمة"، وكلّ "فَعَال" إذا كانت معدولة عن غير "أفعل" وجعلت علما كما في "حَلاق" المعدولة عن " حالقة" فهي تعرب إعراب ما لا ينصرف؛ لكونها معدولة عن صفة، كما أن "عمر" معدول عن عامر علمًا لا صفة، ينظر الكتاب : ٢٧٧/٣ .

وحيث كان محل الضمّ مشغولا بحركة البناء السابق على النداء، ولا يظهر له أثر، **(فإنَّكَ تُقَدِّرُ فيه)** أي: في النداء المذكور **(الضمّة)**، وكذا تقدِّر في اسم لا الفتح، لما علمت، **(ويَظْهَرُ أثَرُ)** وهو بالتحريك: بقيَّة الشيء، وأثَّرَ فيه تأثيرًا: ترك فيه أثرَ **(ذلك)** التقدير **(في التابعِ)**، أي: المقدَّر في المتبوع، يظهر على تابعه المعرب غير البدل، **(تَقُولُ)** ممثلا للمنادى وتابعه: **(يا سيبويهِ العالمُ)** أو الحسنُ أو نفسهُ **(بالرفع)**، أي: برفع العالم أو الحسن **(إتباعا)**، أي: لأجل الإتباع، مصدر اتبعه، وأصله تَبِعَه كفَرِحَ : مشى خلفه، ومَرَّ به فمضى معه[١]، أي: الحاقًا له **(للضمِّ)**، أي: المتبوع **(المُقَدَّر في آخره)**، إلَّا أنَّ رَفْع المتبوع بنائي، ورَفْعُ التابع إعرابي، واعتُرِضَ جعل حركة التابع إعرابًا بأنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع[٢]، وذلك العامل لا يقتضي الرفع، وإنَّما يقتضي الضمّ، ولم أرَ أرَ له جوابًا شافيًا، وقيل:((إنَّ حركة التابع إتباع /٨١أ/ لا إعراب، والتعبير عنها بالرفع فيه مسامحة، وحينئذ يكون منصوبًا بفتحة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع، وأنَّ العامل مُتَوَهَّمٌ، كأنَّه توهَّم أنَّ المتبوع نائب فاعل الفعل الذي ناب عنه ياء، بأن يقدَّر مبنيًا للمجهول))[٣]، **(و)** يجوز أن تقول: يا سيبويه **(العالمَ بالنصب اتباعًا)**، أي: لأجل الإتباع للنصب الثابت المستحق **(لِمَحَلِّهِ)**، أي: لمحل ذلك المنادى المتبوع، فإنَّه في الأصل مفعول به بالفعل المقدَّر النائب عنه حرف النداء، وهو "يا"، فهو في محلّ نصب[٤].

وظاهر كلامهم أنَّه لا ترجُّحَ لأحد الوجهين على الآخر، واختار ابن الأنباري الثاني، أي النصب[٥]، والخليل يختار الرفع في المعطوف، وأبو عمر النصب[٦]، وأبو العباس يوافق الخليل إذا كان المعطوف نحو: "الحسن" في جواز حذف اللام منه، ويوافق أبا عمر إذا لم يكن كذلك، بأن جعل المعرف باللام مع اللام علما[٧]، فلا يجوز حذف اللام منه، **(ويَمْتَنِعُ)** أن تقول: **(العالمِ، بالجرِّ إتباعًا)**

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٧٠٦، (تبعه) .

(٢) ينظر: شرح التصريح : ٢ / ٢٢٩ .

(٣) فرائد العقود العلوية : ١ / ٢٠٩ .

(٤) فقولنا: يا سيبويه العالم، يجوز فيه ضمّ "العالم" إتباعا للبناء المقدَّر على المنادى، ويجوز فيه النصب إتباعا للمحلّ، وهو على أنَّ النصب صفة لسيبويه، ينظر: شرح ابن الناظم:٤٠٤، وتوضيح المقاصد:١٠٦٠/٢، وتحرير الخصاصة:٥٤٠/٢ .

(٥) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١١/٢ .

(٦) ينظر: المقتضب : ٤ / ٣٨٨ .

(٧) المصدر نفسه: ٤ / ٢١٣ .

إتباعًا) أي: لأجل الاتباع **(للفظِـهِ)** في كسرِهِ الظاهرِ في آخره، وأمّا اسم "لا" فكذلك يظهر أثر تقدير الفتحة في التابع، تقول: لا سيبويه ظريفَ، بالفتح من غير تنوين اتباعا للفتح المقدَّر، وكأنَّه رُكِّبَ مع الموصوف قبل دخول "لا"(١)، ويجوز نصبه، فيقال: "ظريفا"، إتباعًا لمحلّ ذلك الموصوف(٢)، ويجوز رفعه، فتقول: "ظريفٌ"، إتباعًا لمحل الموصوف مع "لا"(٣)، ويمتنع "ظريف" بالجرِّ إتباعًا للكسرِ الملفوظ به الأصلي(٤)؛ **(لأنَّ حَرَكَةَ البناءِ الأصليَّةِ)**، أي: السابق على حركة البناء العارضة /٨١ب/ بالنداء، **(لا يجوز اتِّباعها)** بتشديد من المثناة فوق، أي: لا يصحُّ أن تتبعها العارضة، ويجوز إسكان التاء أي: لا يصحُّ إتباع غيرها.

وحاصل المعنى أنَّه لا يصحّ جعلها متبوعة؛ لأنَّها ضعيفة بلزومها للاسم وعدم مفارقتها له، **(بخلاف)** الحركة **(العارضة)**، أي: الحادثة **(بسبب النداء)** العارض بعد تلك الكسرة، إن قلت: ما السرّ في ذلك؟ قلت: السرّ في ذلك أن حركة البناء العارضة تشبه حركة الإعراب من جهة أنَّها تحدث بحدوث حرف النداء ولا النافية للجنس، وتزول بزوال ذلك، كما أنَّ الحركة الإعرابية تحدث بحدوث العامل وتزول بزواله، **(ونحوه)** أي: النداء، وكذلك ما تقدَّم من "لا" العاملة عمل "إنَّ"، فإنَّه يجوز إتباعها لقوتها بالمشابهة لحركة الإعراب في كونها تحدث وتزول، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، ولو عَكَسَ ذلك لَزِمَ بناءُ قويٍّ على ضعيف، وذلك ممتنع .

---

(١) ينظر: الأصول في النحو:١/٣٨٤، والإيضاح العضدي:٢٤٠.

(٢) هذا الوجه استحسنه ابن الخشاب، وابن الأثير، ينظر: المرتجل: ١٨٠، والبديع في علم العربية: ١/٥٧٧ .

(٣) ينظر: اللمع في العربية:٤٦ .

(٤) المصدر نفسه .

[باب المعرب والمبني من الأفعال]

ولمَّا فرع من الكلام على الاسم من حيث الإعراب والبناء، شرع يتكلَّم على الفعل من تلك الحيثية أيضًا فقال: **(والفعل)** مطلقًا **(قسمان)**:

الأوَّل: **(مُعْرَبٌ)** قوة أو فعلًا على خلاف الأصل(١)، ولشرف المعرب على المبنيّ قدَّمه عليه، فهو أوَّلٌ في الذكر.

(و) الثاني **(مبنيٌّ)**، والبناء هو الأصل في الأفعال؛ لأنَّها لم تعتَوِرْها معانٍ يُفْتَقَر في تميزها إلى إعراب، **(ولا ثالثَ لهما)**، أي للقسمين المذكورين على الأصحِّ.

وقيل: إنَّ الفعل المعتل الآخر لا مُعْرَبٌ ولا مبنيٌّ، فهو واسطة بينهما على ما تقدَّم في الاسم(٢).

وقيل: إنَّ الفعل /٨٢أ/ المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة كانت أو غير مباشرة لا مُعْرَبٌ ولا مَبْنيٌّ، فهو حالة بين حالتين، كالمضاف لياء المتكلِّم عند مَنْ أثبت الواسطة(٣).

[المعرب من الأفعال]

وإذا أردت معرفة كل من القسمين:

(فـ)القسم الأوَّل **(المُعْرَبُ)**، وهو الفعل المضارع، أي: المشابه للاسم في وجود معانٍ تركيبية يفتقر في تميّزها إلى الإعراب(٤)؛ لتواردها على صيغة واحدة ـ كما سيأتي توضيحه ـ

---

(١) الأصل في الأفعال البناء وما أعرب منها لعلّة هذا قول البصريين، أمّا الكوفيون فالإعراب عندهم أصل في الأفعال والأسماء، والبناء أصل في الحروف، فكلّ شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلِعلّة أزالته عن أصله، ينظر: التذييل والتكميل:١/١٢٢، وتوضيح المقاصد: ١/٣٠٣، وإرشاد السالك: ١/٤٠ .

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ٢١١.

(٣) هذا الوجه نقله الشاطبي عن بعضهم، ينظر: المقاصد الشافية : ١ / ١٠٦ .

(٤) الأفعال المضارعة أفعال معربة بالإجماع، إلّا أنّهم اختلفوا في علّة إعرابها:

الكوفيون: ذهبوا إلى أنَّها أعربت لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليها.

البصريون: قالوا في إعرابها أوجه ثلاثة:

الأوَّل: أن الفعل المضارع شائع فيتخصّص كما أنَّ الاسم يكون شائعا فيتخصّص كما في "يذهب" فهو فعل يصلح للحال والاستقبال، فيمكن تخصيصه بدخول "سوف" فنقول: سوف يذهب، تخصّصت للاستقبال، وكذلك "رجل" اسم يصلح لجميع الرجال، وقولنا "الرجل" اختصّ برجل معين .

الثاني: يشترك الاسم والفعل المضارع بدخول لام الابتداء عليهما، فنقول في الاسم: إنَّ زيدًا لقائم، وفي الفعل: إنَّ زيدًا ليقوم. =

ولكن ليس مراده **(الفعلُ المضارع)** مطلقًا، بل المراد على الأصحِّ **(المُجَرَّدُ)**، أي: الخالي **(من نوني الإناث**[١] **والتوكيد)** أي: من النون الموضوعة للإناث، ولا استعمال النون للذكور علامة وضميرًا، ويمكن أن يقال النون الموضوعة للإناث، هي التي تكون مع "فعلان" فقط، ولا تكون إلا مباشرة نحو: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[٢]، فإنَّه مبنيٌّ كما سيأتي تحقيقه[٣].

والمجرد من نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة المباشرة له لفظًا وتقديرًا، بأن لا يفصل بينهما فاصل في اللفظ أو التقدير، وقيل: لا تشترط المباشرة[٤]، وسيأتي بيان ذلك .

وقد أفاد بإيراد قوله: فالمعربُ الفعلُ المضارعُ، معرَّف الطرفين، حصر المعرب من الأفعال في الفعل المضارع وهو كذلك، ولمَّا كان واحدًا لا غير لم يحتج إلى ذكر ضابط له كما احتيج في المعرب من الأسماء؛ لأنَّه متعدد، ولذا قال فيما تقدَّم: فالمعرب ما تغيَّر آخره إلى أخر ما ذكر هناك.

ثم الفعل المضارع المعرب إمّا مرفوع، وإمّا منصوب، وإمّا مجزوم، فهذه الثلاثة أقسام:

مثال الأوَّل: **(نحو)** قولك:/٨٢ب/ **(يَضْرِبُ)**،أي: يضرب ونحوه، كـ: يقتل.

(و) مثال الثاني: نحو قولك:**(لَنْ يَضْرِبَ)**.

(و) مثال الثالث: نحو قولك: **(لَمْ يَضْرِبْ)**.

= الثالث: إنّه يشبه اسم الفاعل في سكونه وحركاته كما في : ضارب ويضرب، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/٢٨-٢٩، والإنصاف: ٢/٤٤٦ .

(١) لأنَّ الفعل المضارع المتَّصل بنون الإناث مبني على السكون واعتلّ سيبويه لبنائه بقوله: « وبُنِيَ على هذه العلامة، كما أُسكِنَ (فَعَلُ) ، لأنَّه فِعلٌ، كما أنَّه فِعلٌ وهو متحرك، كما أنَّه متحرك، وليس هذا بأبعد فيها، إذ كانت هي وفَعَلَ شيئاً واحداً، من يَفعَل، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست بأسماء، وذلك قولك : هُنَّ يَفعَلْنَ ، ولَن يَفعَلْنَ ، ولَم يَفعَلْنَ». الكتاب:١/٢٠.

يراد منه أن تسكين المضارع وحمله على الماضي، لاشتراكهما في الفعلية، كما حُمِلَ المضارع على الاسم فأعرب، فلما جاز حَمْلُ الفعل على الاسم في الإعراب كان حَمْلُ الفعل على الفعل أوْلى، لأنّ مشاكلة الفعل المضارع للماضي أكثر منها للاسم، فقد سبق إلى أنَّ سيبويه ذهب في علّة تحريك الفعل الماضي وعدم تسكينه إلى حمله على الفعل المضارع.

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٣٣.

(٣) يرى السهيلي أنَّ الفعل المضارع إذا اتَّصلت به نون الإناث باقٍ على إعرابه، والإعراب مقدَّر، ينظر: نتائج الفكر: ٨٦ .

(٤) لم يشترط الأخفش مباشرة نون التوكيد للفعل المضارع، وذهب إلى البناء مطلقًا، ينظر: ارتشاف الضرب : ٢/٦٦٢ وشرح الأشموني : ١/٤٦ .

[المبني من الأفعال] [١]

[الماضي]

(و) أمّا القسم الثاني من قسمي الفعل، وهو (**المبنيُّ**) فهو (**قسمان**):

الأوّل: (**الفعلُ الماضي**) حالة (كون) [٢] بنائه (**اتّفاقًا**)[٣]، أي: متّفقًا عليه، ولا قائل بأنَّ له حظًّا من الإعراب؛ لعدم ما يقتضيه، لا في اللفظ ولا في التقدير، أمّا محلًّا فقد حكموا في: إنْ قام زيد قام عمرو[٤]، بأن المحلَّ للفعل وحده لا للجملة، (**وكان حقّهُ**) أي: واجبه، أو الأمر المقضى به، أو الثابت له، أو شأنه (**أن يُبْنَى**) أي: البناء (**على السكونِ**)، مصدر سَكَنَ سُكونا: قرَّ؛ (**لأنّهُ**) أي: السكون (**الأصْلُ**)، أي: الغالب والكثير (**في البناءِ**)، يحتمل أن يكون الجار والمجرور متعلقًا بالأصل، والمعنى أنه يتأصل في البناء، ويحتمل أن يكون متعلقًا بمحذوف، والمعنى: لأنَّ دخوله أو وجوده في البناء الأصل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب الضّمير، وإنَّما كان أصلًا؛ لأنَّه عُدِمَ الحركة، والعدم هو الأصل، ولا يُعدل عنه إلّا لسبب، فاستصحب، أو لأنَّه أخفّ، فهو أليق بالمبنيّ الثقيل بملازمته حالةً واحدةً، أو لأنَّ البناء ضدَّ الإعراب، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات؛ لتمييز المعاني المقتضية له، فالمناسب أن يكون البناء عَدَمَ الحركة وهو السكون لتتحقق المضادة[٥]، (**وإنَّما**) لم يُبْنَ على هذا الأصل، بل عُدِلَ عنه و(**بُنِيَ على حَرَكَةٍ**)؛ لوجود ما اقتضى الإخراج عن الأصل، وهو ما ذكره بقوله: (**لمشابهتِهِ الاسمَ**)[٦] أي: اسم الفاعل، وأظهر منه ما علّل به في

---

(١) عند حديثه عن المبني من الأفعال اقتصر الشيخ كلامه على الفعل الماضي والأمر، وتجاهل الحديث عن الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ونون النسوة، فكان عليه ـ رحمه الله ـ ذكر المضارع مع الأفعال المبنية؛ لأنَّ الأصل فيه البناء وما أُعرب إلّا لعلّة، وهي مشابهة الاسم التي أخرجته عن أصله وهو البناء .

(٢) (كونه) في المخطوط .

(٣) اتّفق البصريون والكوفيون على بناء الفعل الماضي، إلّا أنَّ الكوفيين لم يبينوا علّة البناء على الرغم من قولهم: أنَّ الأصل في الأفعال الإعراب، وبينها السهيلي بقوله: « وأمّا الماضي وفعل الأمر فإنهما وإن تضمنا معنى الحدث، وهو اسم، فما شاركا فيه الحرف من الدلالة على معنى في غيره، وهي حقيقة الحرف، أوجب بناءهما، حتى إذا ضارع الفعل الاسم من وجه آخر غير التضمن للحدث، خرج عن مضارعة الحرف، فكان أقرب شبهًا بالأسماء »، نتائج الفكر: ٥٥-٥٦ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية : ١ / ١٧٢ .

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ٢١٣.

(٦) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ١٤٧، وتوجيه اللمع:٧١ . =

التصريح، حيث قال: ((لمشابهته المضارع في الجملة))[١] /١٨٣أ/ انتهى، وسيأتي بعد أسطر بيان كونه أظهر.

ثم مشابهته اسم الفاعل تكون **(في وُقُوعِهِ)** أي: الماضي **(صِفَةً)** لموصوف، **(و)** في وقوعه **(صِلَةً)** لموصول، **(و)** في وقوعه **(حالًا، و)** في وقوعه **(خبرًا)**، وشرطًا، فيقع صفة **(في)** نحو **(قولك : مررت برجل ضَرَبَ، و)** يقع صلة في نحو قولك: **(جاء الذي ضرب، و)** يقع خبرًا في نحو قولك: **(زيد ضرب، و)** يقع حالًا في نحو قولك: **(رأيت زيدًا قد ضرب)**، ويقع شرطًا في نحو قولك: إن قام قمت[٢].

وظاهر هذا أنَّ المحكوم عليه هو الفعل وحده لِما تقتضيه مشابهته للاسم، فإنَّ الاسم وحده هو الذي يقع كذلك من غير مشارك له فيه، وأمّا مشابهته للمضارع فتقتضي أن لا يقع كذلك وحده، بل هو مع فاعله، وهذا هو الصحيح[٣]، وبهذا ظهر كون تعليله في التصريح المتقدِّم ذكره أظهر.

(وكانت الحركةُ) المبنيّ عليها **(فَتْحَةً)** بخصوصها **(لِتُعَادِلَ)**[٤] أي: توازن **(خِفَّتُها)**، أي :عدم ثقل الفتحة **(ثِقَلَ)** كعِنَب ضدَّ الخفَّة، مصدر ثَقُلَ ككَرُمَ ، ثِقَلًا وثقالة فهو ثقيل، ضدَّ الخفيف، ومن كون خفَّة الفتحة ضدَّ ثقل **(الفِعْلِ)** حصل التعادل بينهما؛ لأنَّ التعادل لا يكون إلَّا بين متضادَّين، ومن ثم عدلوا عن الضمّ والكسر[٥]؛ لموافقتهما الفعل في الثقل فلا تعادل[٦].

= وقيل بني على حركة لأمرين: الأوَّل: إن أمثلة الماضي كثيرة فاختاروا له أخف الحركات.
الثاني: اختيرت الفتحة ليميزوا بينه وبين المبني على السكون، والتمييز يحصل بالفتحة لكونها أخف الحركات، ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ١٦/٢ .

(١) شرح التصريح : ١ / ٥٠ .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه لابن السراج:٧٩/١، والمرتجل:١٠٤.

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١٤٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٧٩/١ .

(٤) أمّا سيبويه فاختار الفتح في الفعل الماضي؛ لأنّ فيه بعض ما في المضارع من مشابهته لاسم الفاعل، ولم يُبْنَ على السكون وهو الأصل؛ لأنَّ بعض المشابهة لم تخرجه كليا عن أصله وهو البناء، ولم تبقه على أصله وهو البناء على السكون، فاختاروا الفتحة للدلالة على الأصل وللدلالة على مشابهته للمضارع المعرب، ينظر: الكتاب: ١٦/١ .

(٥) لم يبنوه على الضمّ؛ لأنّ من العرب من يحذف واو الجمع كما في نحو: "ضربوا" ويجعل الضمّة دليلا عليه، ولم يكسروه؛ لأنَّ الفعل لا يدخله الجرّ، لأنَّ الجرّ من علامّات الاسم، ينظر: اللباب : ١٦/٢ .

(٦) أمّا الفراء فيرى أنَّ علّة بناء الفعل الماضي على الفتح هي: أن الفعل الماضي يلحق به ألف الاثنين، وهذه الألف يجب فتح ما قبلها فوجب أن يكون الواحد محمولا عليه؛ لأن الواحد أصل الاثنين، فحُمِلَ الأصلُ على الفرع، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ /١٦، والإنصاف:١٩٣/١.

[الأمـر]

(و) القسم الثاني من المبني فعل: **(الأمْرُ)**، وهو **(مبنـيٌّ علـى)** ما يجزم بـه مضارعه المبدوء بتاء الخطاب وهو السكون، أو نائبه في القول **(الأصحّ)**، وذلك **(عند)** جمهور **(البصريين**[١]**، و)** قد **(ذهب الكوفيونَ)** وبعض البصريين /٨٣ب/ **(إلـى أنَّـهُ)** أي: الأمر فعل(**مضارِع مُعْرَبٌ مجزومٌ بـلام الأمـر تقديرًا)** مصدر قدَّر مضعَّف العين أي: حالـة كونها مقدَّرة يعني غير ملفوظ بها، وعلى هذا **(فأصْلُ اضرِبْ ـ عندهم ـ)** أي: الكوفيين ومن تابعهم من البصريين[٢] **(لتضربْ)**، مجزومًا بلام الأمر داخلةً لفظًا على تاء المضارعة، وقد نطقوا بذا الأصل[٣]، قال الشاعر[٤]:

لِتَقُمْ أنت يابْنَ خيرِ قريشٍ ... فتُقَضى حَوَائجَ المسْلِمينَا

وقرأ جماعة قوله تعالى: ﴿فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[٥] بالتاء الفوقية[٦]،

---

(١) لأنَّ الأصل في الأفعال عندهم البناء، وما أعرب منها، لمشابهته الاسم، ولا مشابهة بين الاسم وفعل الأمر، فوجب بقاؤه على أصله، وأضاف بعضهم علة أخرى، بأن أسماء الأفعال نحو: "نزال ودراك" بنيت لمشابهتها فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا لما بني ما ناب عنه، ينظر: الانصاف: ٢/ ٤٣٥ و٤٣٩ .

(٢) تابعهم من البصريين في هذه المسألة أبو الحسن الأخفش، وابن هشام، إذ قال في المغني: « وزعم الكوفيون وأبو الحسن أنَّ لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو: قمْ واقعد، وأن الأصل: لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول لأنَّ الأمر معنى حقَّه أن يؤدى بالحرف، ولأنّه أخو النهي ولم يُدَلّ عليه إلَّا بالحرف، ولأنَّ الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل »، مغني اللبيب: ٣٠٠.

(٣) وذلك لأنَّ مذهب الكوفيين أنّ الإعراب أصل في الأفعال والأسماء، ينظر: التذييل والتكميل : ١ / ١٢٢ .

(٤) البيت من الخفيف، بلا نسبة في : الإنصاف: ٤٢٧/٢، ومغني اللبيب : ٧١٦، وشرح التصريح ٥١/١، وخزانة وخزانة الأدب: ١٥/٩.

(٥) يونس: من الآية : ٥٨ .

(٦) قرأ يعقوب في رواية رويس، والحسن، وقتادة، والوليد، والزعفراني، وابن مقسمٍ، وأبو خليد عن نافع، "فلتفرحوا"، وقرأ " تجمعون " بالتاء، ينظر: حجة القراءات: ٣٣٣، والكامل في القراءات: ٥٦٨ .

ومن الغريب أن من النحاة من حكم على هذه القراءة بالشذوذ كالهروي في أسفار الفصيح: ٢٣٠/١، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة:٢٤٤/١، وأبو الفداء في الكناش:٣٠/٢، وهذه القراءة ثابتة عنه ﷺ بما روي عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: « قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَعْرِضَ الْقُرْآنَ عَلَيْكَ " قَالَ: وَسَمَّانِي لَكَ رَبِّي؟ قَالَ: (بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) هَكَذَا قَرَأَهَا أُبَيٌّ»، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ٧١/٣٥.

وفي الحديث ((لتأخذوا (مصافكم)[١]))[٢]، ثم **(حُذِفَتْ)** من ذلك الأصل تلك **(اللامُ)**، قال في التصريح: حذفًا مستمرًا؛ **(تخفيفًا)**[٣]، أي: لأجل التخفيف، **(ثُمَّ)** لمَّا صارت صورته كصورة المضارع المرفوع وذلك يفضي إلى الالتباس، **(حُذِفَتْ)** منه **(التاءُ)** أي: تاء المضارعة لأجل التخفيف أيضًا، أو **(خوف)** أي: لأجل خوف **(الالتباس)**، أي الاختلاط **(بالفعل المُضَارِعِ)** الصحيح اللام، أي: بصورته **(وقفًا)** أي: في حالة الوقف، يعني الإمساك عن حركة الرفع، بخلاف المرفوع عند عدم الوقف بلا التباس للتحريك بالضمّة، لكنهم حملوا ما ليس فيه لبس على ما فيه لبس طردًا للباب[٤]، **(ثُمَّ)** لمَّا صارت الضاد الساكنة بعد حذف التاء أوَّلًا، ولا يمكن النطق ابتداء بالساكنِ؛ بقت على حالها لم تحرَّك، و**(أُتِيَ)** بالبناء للمجهول **(بهمزة الوصْلِ)** مصدر وصَلَ الشيءَ بالشيءِ وَصْلاً وصُلَةً، بالكسر والضمّ، ووصَّلَهُ: لَأَمَهُ[٥] **(توصّلًا)** أي : لأجل التوصل، يعني وسيلة /٨٤أ/ للوصول **(إلى النطقِ)** مصدر نَطَقَ نُطْقًا ومنطقة ونطقًا : تكلَّم بصوت وحروف تعرف بها المعاني[٦]، والمراد هنا التلفظ **(بالضاد الساكنة)**؛ وإنَّما لم تحرَّك محافظة على صيغة المضارع، ولذا زادوا الهمزة في أوَّل الرباعي، نحو: أكرم، وإن كان التحريك أيسر من جلب الهمزة[٧] .

ورُدَّ ما ذهبوا اليه بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار؛ بأنَّه خلاف الأصل فلا يرتكب إلّا لضرورة[٨]، وبأنّ الكسائي إمامهم يقول: حرف المضارعة هو علَّة الإعراب، فيجب انتفاء الإعراب بانتفاء علته[٩]، وفي هذا نظر؛ لجواز الاعتماد على التقدير كما جاء في أكثر العوامل، فتأمل.

---

(١) (مضانكم) في المخطوط .

(٢) كثر الاستشهاد بهذا الحديث من قبل النحاة، إلّا أنَّه لم يثبت عنه ﷺ والثابت في المتون والمسانيد، قوله: « قال مُعَاذَ بن جَبَلٍ عن النبيﷺ قال: ... أَنْتُمْ على مَصَافِّكُمْ...... » سنن الترمذي:٤٨/١٢ .

(٣) ينظر: شرح التصريح : ٥١/١ .

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١ / ٢١٤.

(٥) ينظر: القاموس المحيط:١٠٦٨ (وصل).

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ٩٢٦ (نطق) .

(٧) ينظر: المحتسب في وجوه القراءات: ٣١٣/١ .

(٨) ينظر: التبيين: ١٧٦ .

(٩) ومعنى ذلك أن (الألف والنون والياء والتاء)، هي التي عملت فيه الرفع، فكان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم، وإن دخلت فإنها لا تؤثر فيه، لوجود الزوائد في أوله، غير أننا نجد الفعل المضارع يتأثر بعوامل النصب والجزم، فدلّ ذلك على أن هذه الزوائد لا تعمل في الفعل الرفع، لأنَّها بعض الفعل =

[باب الإعراب الظاهر والمقدر في الأفعال]:

ولمَّا فرع من تقسيم الفعل باعتبار الإعراب والبناء، شرع في تقسيم المعرب منه باعتبار ظهور الإعراب وتقديره، فقال: **(ثم المُعْرَبُ من الأفعال)**، وقد علمت أنَّه الفعل المضارع لا غير، **(قسمان)**: الأوَّل منهما: **(ما)** أي: قسم **(يظهر)** أي: لا يقدَّر **(إعرابه)**؛ لصلاحية لفظه وقبول آخره له مع عدم المانع.

(و) القسم الثاني: **(ما يقدَّر)**، هو أي: لا يظهر إعرابه؛ لعدم قبول آخره ظهورَه عليه.

[الإعـراب الـظـاهـر]:

وإذا أردت معرفة كل منهما (**فالذي يظهر إعرابه)** في آخره؛ لعدم المانع من ظهوره فيه، هو الفعل **(المضارع الصحيح الآخر)** أي: الذي آخره حرف صحيح ليس حرف علَّة، ولم يتَّصل به مانع، مثالُه في حالة الرفع، (**كـ: يضرب)**، ودخول الكاف التي هي من حروف الجرّ على الفعل؛ سرعة، إمّا إرادة اللفظ فهو اسم، وإمّا إقامة المقول مقام القول المحذوف، والأصل، كقولك: " يضرب"، ثم حذف القول وأقيم /٨٤ب/ مقوله مقامه، فأُدْخِلَ عليه الكاف، كذا قالوا.

وفيه أن القول المحذوف إن كان بمعنى المصدر لم يصحّ التمثيل، أو بمعنى المقول، كـ "أن يضرب" بيانا له مرادا به اللفظ، فيصير هو مستدركًا، فتأمله.

(و) في حالة النصب، نحو: (**لن يضربَ، و)** في حالة الجزم، نحو: **(لم يضربْ)**، وظاهر اقتصاره على هذه الأمثلة أن مراده الإعراب الذي يظهر الإعراب بالحركات والجزم، فيخرج ما اتَّصل به ألف اثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مع أنَّ ظهور علامة الإعراب في الفعل لا يختصُّ بالحركات[1]، بل يكون فيها وفي غيرها، فيدخل الأفعال الخمسة، فإنَّ ثبوت النون فيها حالة الرفع علامة ظاهرة، وكذلك حذفها في حالة النصب والجزم علامة ظاهرة[2]، فلعله إنَّما اقتصر على ما

= ولا تنفصل من لفظه، وهي من تمام معناه، فلو قلنا: إنَّها هي العاملة في الفعل، فذلك يؤدي إلى أنَّ يعمل الشيء في نفسه، وهذا لا يمكن، والوجه الآخر أنَّه لا ينبغي أن ندخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأنَّها لا تدخل على العوامل، ينظر: الإنصاف : ٢/٤٥٠، وخزانة الأدب : ٨/٣٨٥

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ٢١٧.

(٢) والسهيلي ذهب إلى أنَّ النون دليل إعراب وليست إعرابًا، فالإعراب فيها بحركات مقدَّرة، ينظر: نتائج الفكر: ٨٤.

تظهر فيه الحركة؛ لأنَّها الأصل، ونظر إلى أنَّه يكفي في التعليم ذِكْرُ ما يظهر إعرابه في الجملة، فاعلم.

[الإعراب المقدر]:

(**والذي يقدر إعرابه قسمان**) أيضًا: (**ما**) أي : قسم (**يقدَّر فيه حرف، وما**) أي قسم (**يقدَّر فيه حركة**)، وبقي عليه قسم ثالث، وهو ما يقدَّر فيه السكون، نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾[1] فـ "يكن" مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة التّخلُّص من التقاء الساكنين[2].

[ما يقدر فيه حرف]:

وإذا أردت معرفة كلّ من القسمين، (**فالذي يُقَدَّر فيه حَرْفٌ**)، وإنَّما ذكره على سبيل اللَّف والنشر المرتب، لتقديم الذي يقدَّر فيه الحرف، لأنَّه محلّ الخفاء ولقلة الكلام عليه، إذ هو شيء واحد، وهو (**الفعل المضارع المرفوع**)، خرج /٨٥أ/ المجزوم، فإنَّ إعرابه يكون ظاهرًا- كما سيأتي- (**المتَّصل به واو الجماعة**)، أي: الدالة عليها، (**أو**) المتَّصل به (**ألف**) دالة على (**اثنين، أو**) المتَّصل به (**ياء المؤنثة المخاطبة**) الملقى إليها الخطاب، وليس ذلك مطلقًا، بل محله (**إذا أُكِّد**) أي: قُوِّيَ معناه (**بالنون**) أي: نون التوكيد (**الثقيلة**)، خرجت الخفيفة، إذ هو مع الثقيلة معرب غير مبنيّ؛ لعدم مباشرتها له لفظًا، وهي لا توجب بناءه إلَّا إذا باشرته في اللفظ والتقدير[3]، والضابط أنَّ الفعل المضارع إن كان يُرفع بالضمّة، فإنَّه إذا أُكِّد بالنون يبنى، وإن كان يرفع بثبات النون، فإنَّه إذا أُكِّد

---

(١) سورة البينة: من الآية: ١ .

أجاز يونس حذف النون للتخفيف ووافقه ابن مالك، ومنع سيبويه الحذف إلّا إذا وليها ساكن، ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٦٦ .

(٢) ينظر: اللمحة شرح الملحة: ٢/٨٦٠ .

(٣) لم يشترط الأخفش مباشرة نون التوكيد للفعل المضارع، وذهب إلى البناء مطلقا، ينظر: ارتشاف الضرب : ٢/٦٦٢، وشرح الأشموني : ١/٤٦ ..

بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا؛ لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا[١]، **(فإنه)** أي المضارع المتَّصف بما ذكر حينئذ (**تُقَدَّر فيه نون الرفع**)[٢].

ثم اعلم أن عبارة المصنف توهم الحصر في القسمين المذكورين، وليس كذلك، بل منه ما حذف منه النون تخفيفًا، نحو قول الشاعر[٣] :

أبِيتُ أسْرِي وتَبِيتِي تَدلُكِي وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذكي

ويجاب بأنَّه إنَّما سكت عن هذا الثالث؛ لأنَّه نادر، فاعلم ذلك .

[الفعل المضارع المتصل بواو الجماعة]:

فأمّا المتَّصل بواو الجماعة، فهو (**نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾**)[٤] مضارع بلُيَ كنُصِرَ يُنْصَر، مبني للمجهول، مسندٌ لجماعةِ الذكور، من بلاء: وهو التجربة والاختبار، والمراد "لَتُبْلَوُنَّ" ونحوه من كلِّ فعلٍ مضارع اتَّصلَ به واو الجمع، **(و)** مثال ما اتَّصلَ به ألف الاثنين (**نحو: لتُبلوان**)، **(و)** مثال ما اتَّصل به ياء المخاطبة **(نحو: لتبلين)**، وإذا أردت توضيحَ ذلك وبيانَ أصلِهِ، (**فلتبلون أصْلُهُ**) السابق عليه قبل التوكيد /٨٥ب/ " لتبلوون " بواوين ونون، كـ " تُنصرون"، ثم أُكِّدَ بالنون، فصار بعد التوكيد **(لتبلوونَّ بواوين)**[٥]، الأولى لام الفعل، والثانية واو الجماعة (**وثلاث نونات**) متواليات، الأولى نون الرفع، والثانية والثالثة للتوكيد، والكلّ زوائد على الفعل،(**تَحَرَّكَتِ الواو الأولى**) أعني لام الفعل، وليس المعنى أنها تحرَّكت بعد أن كانت ساكنة، بل المعنى أنَّها وُجِدَتْ فيه متحرِّكة، **(وانْفَتَحَ ما)** أي : حرف اللام الواقع (**قَبْلَهَا**) أي: قبل الواو، ولمَّا كانت القاعدة قلبها ألفًا عند ذلك **(قُلِبَت)** أي: الواو **(ألفًا، فاجْتَمَعَ ساكنان)** على غير حدِّهِ، بناءً على أنَّ الذي على حدِّه أن يكونا في كلمة واحدة،

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٦٢ .

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١١٧/١ .

(٣) البيت من الرجز، بلا نسبة في : توجيه اللمع : ٣٥٤، وشرح التسهيل : ٥٣/١، وارتشاف الضرب ٨٤٥/٢، والمقاصد النحوية : ٢٢١/١.

الشاهد فيه: (تبيتي، تدلكي) الأصل فيهما(تبيتين وتدلكين)، وقد حذف النون ولا موجب للحذف، وأجمع النحاة على أنّه حَذَفَها للضرورة .

(٤) من قوله تعالى :﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾، آل عمران: من الآية : ١٨٦ .

(٥) ينظر: الدر المصون:٥٢٢/٣، وشرح التصريح:٥٢/١ .

والأوَّل منهما حرف مدّ، والثاني مدغمًا، والمكروه ما لم يكن كذلك كما هنا، والساكن الأوَّلُ الألفُ المنقلبةُ عن الواو، والساكن الثاني الواو الثانية (**حُذِفَتْ الألفُ لالتقاءِ الساكنينِ**)[١]، ولك أن تقول: استثقلت الضمّة على الواو التي هي لام الفعل، فحُذِفَت الضمّة فالتقى ساكنان، الواو الأولى والواو الثانية، حُذِفَتِ الأولى؛ لأنَّها جزء كلمة، هذا على أنَّ الإعلال بعد التوكيد[٢]، وهو ما مشى عليه هنا، ومشى في التصريح على أنَّ الإعلال قبل التوكيد[٣]، وعليه نقول: أصله: لتبلوون كتنصرون، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان، حذفت الألف لالتقاء الساكنين[٤]، ثم أكَّد بالنون الثقيلة فصار " لتبلونن " بثلاث نونات، ثم (**حُذِفَتْ نونُ الرفعِ**) لفظًا (**لتوالي**)، من الولي بفتح الواو وإسكان اللام، وهو القرب والدنو، وبمعنى التتابع، أي: تتابع /٨٦أ/ (**الأمثال**)، أي: النونات، وإنَّما كُرِهَ تواليها؛ لأنَّها زوائد، والثقل إنَّما يحصل بالزائد، أمّا لو كانت بعضها غير زائد فلا كراهة، كما في نحو: النساء جُنِنَّ[٥] ويُجْنَنَّ (**فاجتمع**) أي: التقى (**ساكنان**)، الأوَّل (**واو الجماعة، و**) الثاني (**نون التوكيد**)، الأولى (**المدغمة**) المدخلة في نون التوكيد بعد حذف الثانية، وذلك الاجتماع مكروه، لا بدَّ من التّخلُّص منه، وقد تعذَّر تحريك المدغمة؛ لأنَّ المدغم لا يكون إلّا ساكنًا، ولم يجز حذف النون المشددة؛ لأنَّه جيء بها لغرضٍ يفوت بفواتها وهو التوكيد، وأيضًا هي حرفان، وحذف حرفين معًا مخلٌّ بالكلمة دون حرف واحد،(**فحُرِكَتْ الواو**) أي: واو الجمع(**بالضمّة**) المجانسة لها (**لالتقاءِ**) أي: لأجل التّخلُّص من التقاء (**الساكنين**)؛ وإنَّما حركت واو الجماعة؛ (**لعدم ما**) أي: الذي (**يدُلُّ عليها**) وهو الضمّة[٦]؛ لأنَّ الحذف بغير دليل على المحذوف ممنوع.

ثم توهَّم الشيخ قائلًا يورد سؤالًا على ذلك، فأورده مجيبًا عنه فقال: (**فإنْ قلتَ**) أنت: ليس هذا جاريًا على القاعدة المقرَّرة من أنَّه (**إذا تحرَّكت الواو بالضمّ وانفتح ما**) أي: الحرف الواقع (**قبلَها يجبُ**) صناعة (**قَلْبُها**)، أي: تحويلها (**ألفًا**) لمجانسة الفتحة، (**و**)هي (**لم تقلب**) ألفًا (**هاهنا**) مع

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٩٤، وحاشية الكيلاني لتصريف العزي: ٣٠ .

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري:٢٣٤/١، وحاشية أبو النجا على شرح خالد الأزهري لمتن الآجرومية: ٨٨ .

(٣) ينظر: شرح التصريح : ١ / ٥٢ .

(٤) ينظر: الدر المصون: ٥٢٢/٣ .

(٥) يقال للقبر جنن، والجنين: الذي في بطن أمه، والمجن: الترس لأنَّه يستر، والمجنون: المغطى العقل، وسمّي الجنّ جنًّا لاختفائهم، وتسمّى الدروع الجنن؛ لأنَّها تستر من كان فيها، ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١٧٦/١.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري:٢٣٣/١-٢٣٤.

اتِّصافها بما ذكر، فما الحامل على ذلك؟ (**قلتُ**) في الجواب عن ذلك: إن القاعدة ليست مطبَّقة على ما هنا، فإنَّ مرادهم بالضمّ المتحرِّك لها الواو الذي يُعلُّ لأجلها هي الضمّة الأصلية لا العارضة، و(**الضمّةُ**) المحرَّكة بها الواو هنا عارضة للتخلُّص /٨٦ب / من التقاء الساكنين لا أصليَّة، و(**العارضة**) أي : الحادثة (**لا اعتداد بها**) أي: لا اعتبار لها في الإعلال، وحيث كان كذلك (**فلا يُعَلُّ**)، أي: يقلب (**لأجلها**)، فتنبَّه لذلك.

[الفعل المضارع المتَّصل بألف الاثنين]:

(**و**) أمّا المتَّصل به ألف الاثنين فنحو: (**لتبلوانّ، أصلُهُ**) قبل التوكيد " لتُبلوان" كـ " تُنصران"، ثم أُكِّدَ فصار بعد التوكيد (**لتبلوانِنَّ**) بثلاث نونات زوائد: نون الرفع ونونا التوكيد، ثم (**حُذِفَتْ**) منه (**نون الرفع؛ لتوالي**) أي: تتابع (**النونات**) الثلاثة، فاجتمع، أي: التقى فيه ساكنان ـ ألف الاثنين والنون الأولى المدغمة في الثانية ـ ووجب التّخلُّص منه، ولا جائز أن تحذف الألف لالتباس فعل الاثنين بفعل الواحد[١]، ولا يمكن تحريك الأولى المدغمة؛ لأنَّها لا تكون إلّا ساكنة، ولا تحذف النون المشدَّدة لفوات الغرض الذي جيء بها له بفواتها، ولم تقلب الواو ألفًا مع تحرُّكها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين أيضًا، فاغتفروا التقاء الساكنين هنا، وهذا لا يُحتاج إليه إلَّا على القول بأنَّه يشترط في التقاء الساكنين أن يكونا في كلمة واحدة، وأن يكون الأوَّل منهما حرف مدٍّ والثاني مدغمًا، أمّا على القول بأنَّه لا يشترط أن يكونا في كلمة واحدة فلا إشكال، وحرَّكوا النون الثانية بالكسر؛ تشبيها لها بنون المثنَّى لوقوعها بعد ألف "كهى"لا للتخلُّص من التقاء الساكنين كما يتوهم، إذ ليست منهما وهما بحالهما كما هو ظاهر[٢].

[الفعل المضارع المتَّصل بياء المخاطبة][٣]:

وأمّا المتَّصل به ياء المخاطبة فنحو:(**لتبلين**) فأصلُهُ قبل التوكيد " لتبلوين"، ثم أكّد بالنون فصار بعد التوكيد /٨٧أ/ (**لتبلوينَنَّ**) بواو فـ ياء مثناة تحت ساكنة، فثلاث نونات متواليات، نون الرفع ونونا

---

(١) ينظر: شرح الجرجاني على تصريف العزي: ٨٢ .

(٢) ينظر شرح قطر الندى لابن هشام: ٣٥ .

(٣) اختلف النحاة في الياء الداخلة على الفعل المضارع كما في نحو" تفعلين"، فقد ذهب سيبويه إلى أنَّها ضمير الفاعلة وتدل على التأنيث، وذهب الأخفش إلى أنها مجردة للتأنيث والفاعل مستتر، ينظر: الفوائد والقواعد: ٥١١.

التوكيد، (**تحرَّكت**) أي: وُجِدَتْ (**الواو**) الواقعة بعد لام الفعل متحرِّكة، (**وانفتح ما**) أي: الحرف الواقع قبلها وهو اللام متحرِّك بالفتح، فعند ذلك قلبت الواو ألفًا، وفاء بالقاعدة المتقدِّمة، (**فالتقى**) فيه (**ساكنان، الألف**) المنقلبة الواو إليها، (**و**) الثاني (**ياء**) المؤنثة (**المخاطبة**)، ولا سبيل لحذف الياء؛ لأنَّها كلمة مستقلة، (**فحذفت الألف**)؛ لأنَّها جزء كلمة (**لالتقاء الساكنين، وحذفت**) أيضًا (**نون الرفع لتوالي**)، أي: تتابع (**النونات، فاجتمع**) أي: التقى سبب ذلك الحذف (**ساكنان**)، الأوَّل (**ياء المخاطبة، و**) الثاني (**النون الأولى**) المدغمة في الثانية (**من نوني التوكيد**)، ولا يمكن تحريك المدغمة، ولا تحذف النون المشدَّدة لما تقدَّم، (**فحرِّكت الياء**) للتخلُّص من التقاء الساكنين (**بحركةٍ تُجانِسُها**) أي: من جنسها (**وهي الكسرة**)، ولم تحذف لعدم ما يدلُّ عليها إذا حذفت، ولمَّا كان تحريكها عارضا لم يُعَلّ لأجلها، فإنَّه لا اعتداد بالعارض كما تقدَّم في السؤال والجواب المتقدمين في الواو، (**وحيث حذفت نون الرفع لتوالي النونات**) ولم تبق ظاهرة، ولا بدَّ من العلامة (**فإنَّها**) أي: النون (**تقدَّر**) بعد حذفها (**حرصًا على بقاء**[١] **علامة للرفع**) أيضًا (**حِرْصًا**)، مصدر حَرَصَ كـ :ضرب وسمع، وهو الجشع: وهو أن تأخذ نصيبك وتطمع في نصيب غيرك[٢]، والمراد هنا المحافظة أي: المحافظة (**على بقاء علامة الرفع**) فالحيثية هنا للتقييد، يعني أن تقديرها مقيَّد بما كان حذفها لتوالي الأمثال لا لغيره، كما حذفت للجازم من الفعل المتَّصل به /٨٧ب/ واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة المؤكَّد بالنون، فإنَّ الفعل المذكور مع نون التوكيد حينئذ معرب لفظًا لا تقديرًا كما في قوله تعالى:﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[٣]﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[٤]، فإن الأصل في الأوَّل قبل النهي والتوكيد "تتبعان" بتخفيف النون للرفع، فلما دخل الجازم وهو "لا" الناهية حذف نون الرفع، وصار "ولا تتبعا"، ثم أكِّد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الألف والنون المدغمة، لا جائز أن تحذف الألف لئَلَّا يلتبس فعل الاثنين بفعل واحد، ولا النون؛ لئَلَّا يفوت ما جيء بها لأجله، والنون المدغمة لا يمكن تحريكها، فحرِّكت الثانية بالكسر كنون المثنى[٥]، وأصل الثاني قبل التأكيد والجازم " ترائين" بوزن تمنعين، فالراء فاء الكلمة والهمزة عينها، والياء الأُولى لامها، نقلت

(١) زيادة من شرح الأزهرية: ٩ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ٦١٤ (حرص) .

(٣) سورة يونس: من الآية ٨٩ .

(٤) سورة مريم: من الآية ٢٦ .

(٥) ينظر: شرح التصريح : ١ / ٥٣ .

حركت الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال، فصار "ترائين" بفتح الراء وكسر الياء الأُولى وسكون الياء الثانية[١]، ثم إمّا أن تقول ـ وهو الأُولى ـ: قلبت الياء الأُولى ألفًا؛ لتحرِّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وإمّا أن يقال: حذفت كسرة الياء تخفيفًا، ثم الياء لالتقاء الساكنين[٢]؛ لأنَّها جزء كلمة، فصار " تَرَيْنَّ " بفتح الراء وسكون الياء، ثم أدخل الجازم وهو "إن" الشرطية المدغمة في "ما" الزائدة، فحذفت النون التي هي علامة الرفع للجزم فصار "إمّا تري" بسكون الياء المفتوح ما قبلها، ثم أُكِّد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان، وهما ياء المخاطبة والنون المدغمة، وحَذْفُ أحدِهما مُتَعَذِّرٌ – لما علمت– فحُرِّكت الياء بحركة تجانسها /٨٨أ/ وهي الكسرة[٣]، فهذه الأمثلة أمثلة المضارع الذي لم تباشره نون التوكيد لا لفظًا ولا تقديرًا .

[الفعل المضارع المتَّصل بنون التوكيد مباشرة]:

وأمّا المضارع الذي تباشره نون التوكيد لفظًا لا تقديرًا، فكقوله تعالى :﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾[٤] فأصله قبل التوكيد والنهي "يصدونك"، فلما دخلت "لا" الناهية حذفت نون الرفع فصار" لا يَصُدُّونَّك "، ثم أكِّد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان، واو الجماعة والنون المدغمة، فحذفت الواو لدلالة الضمّة قبلها عليها، فصار "ولا يصدنك"، فنون التوكيد وإنْ باشرت الفعل لفظًا لم تباشره في الأصل؛ لأنَّ الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرًا[٥]، وقد تَحَصَّل من ذلك أنَّ "لتبلون وتبلوان وتبلوين" إعرابهما تقديري، وأنَّ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[٦]،﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[٧] إعرابهما لفظيٌّ، والله اعلم .

---

(١) ينظر: المحتسب في وجوه القراءات: ٤٢/٢ .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٥٢/٢.

(٣) ينظر: المحتسب في وجوه القراءات: ٤٢/٢، وشرح التصريح : ٥٣/١.

(٤) سورة القصص: من الآية ٨٧ .

(٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٦، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢٣٤/١، وشرح التصريح: ٥٣/١ .

(٦) سورة مريم: من الآية:٢٦ .

(٧) سورة يونس: من الآية:٨٩ .

[ما تقدَّر فيه حركة]

أمّا القسم الثاني مما يقدَّر إعرابه، **(و)** هو **(الذي تقدَّر فيه حركة)** فهو قسمان:

الأوَّل: **(ما)** أي: فعل معرب **(تقدَّر)** فيه الحركة **(تعذُّرا)** أي: لأجل تعذُّر ظهور الحركة في أخره، إمّا لذاته، وإمّا لعارض، أمّا الأوَّل فمعناها أن ذاته لا تقبل التحريك **(وهو)** أي: ما تقدَّر في آخره الحركة تعذُّرا لذاته **(ما في آخره)** الأَوْلى إسقاط في، أي: ما آخره **(ألف ك: يخشى)** أي: "يخشى" ومثله من كلِّ فعل مضارع آخره ألف لازمة، وأن ذاتها لا تقبل التحريك، وحيث كان كذلك **(فإنَّه)**، أي: ما آخره الألف **(تُقَدَّرُ فيه)** أي: في آخره **(الضمّة)** حالة الرفع، **(و)** تُقدَّر فيه **(الفتحةُ)** حالة النصب، مثال الضمّة /٨٨ب/ **(نحو: هو يخشى)**، فـ "يخشى" فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمَّة مقدَّرة على الألف منع من ظهورها التعذُّر، وهو وفاعله المستتر فيه في محلِّ رَفْعِ خَبَرِ هو، **(و)** مثال **(الفتحة)** نحو: **(لن يخشى)**، فـ "لن" حرف نفي ونصب، و"يخشى" فعلٌ مضارعٌ منصوب بـ "لن"، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على الألف منع من ظهورها التعذُّر(١).

وأمّا الثاني فمعناه أنَّ ذاته تقبل الحركة، إلَّا أنَّه مشغول بما يمنع ظهور حركة الإعراب الذي اشتغل آخره بحركة النقل(٢)، كقول الشاعر(٣):

ونَهْنَهْــتُ نفســي بعــد مــا كــدتُ أفْعَلَــه(٤)

بفتح اللام، وأصله "أفعله"، فحذفت الألف اعتباطًا بعد نقل فتحة الهاء إلى اللام بعد سلب ضمَّتِها التي هي علامة الرفع، وكالذي اشتغل آخره بالسكون للإدغام نحو: يَضْرِبْ بكرٌ، ولذلك يقدَّر السكون

---

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٢/٢، وشرح ابن الناظم: ٣١.

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ٢٢٥.

(٣) البيت من الطويل وصدره :

فلم أرَ مثلها خُباسَة واحِد

وهو بلا نسبة في الكتاب لسيبويه: ٣٠٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠١/٢، والإنصاف: ٤٥٧/٢، والصحاح تاج اللغة : ٩٢١/٣.

(٤) اختلف النحاة في هذا البيت، فمذهب سيبويه أن (أفعله) منصوب بـ(أن) مضمرة؛ لأنَّ الشعراء قد يستعملون (أن) مضطرين، فالمعنى : (كدت أن أفعله) .

أمّا ابن هشام فقد ذهب إلى أنَّ أصلها (أفعلها) حذفت الألف ونُقِلَت حركة الهاء إلى ما قبلها، ينظر: الكتاب لسيبويه : ٣٠٧/١، ومغني اللبيب : ٨٣٩ .

لعارض اشتغال الآخر بحركة التّخلُّص من التقاء الساكنين نحو:﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾[١]، ومنه قول الشاعر[٢] :

ألا رُبَّ مولـودٍ ولـيسَ لـه أبٌ   وذي وَلَـدِ لَـمْ يَلْـدَهُ أبـوانِ

إسكان اللام للتخفيف، وفتح الدال للتخلُّص من التقاء الساكنين، والسكون مقدَّر عليها[٣].

(و)القسم الثاني ممّا تُقَدَّر فيه الحركة، هو**(ما تُقَدَّر)** هي **(فيه استثقالًا)** أي: لأجل ثقله، **(وهو ما في آخره)** أي: ما آخره **(واو، كـ: يدعو)** ويعدو ويغزو، **(وما في آخره ياء، نحو: يَرمي)** ويُفتي، **(فإنَّه)** أي: ما آخره واو أو ياء، **(يُقَدَّر فيه)** أي: /٨٩أ/ الذي أخره الواو أو الياء **(الضمّة)** في حالة الرفع **(فقط)** أي: فحسب؛ لما فيه من الثقل، فإن الواو والياء حرفان ثقيلان، وتحريكهما بالضمّة يزيدهما ثقلا[٤].

وقد تظهر في الضرورة فيهما، مثال ظهورهما على الواو قول الشاعر من بحر الطويل[٥] :

إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ   هواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه بالوجد

الشاهد فيه ضمُّ الواو في "يسلو"، وأصل "علَّ" لعلَّ، وفيها إحدى عشرة لغة[٦] عُرِّفَت في موضعها، و"يسلو" من "سلوت "عنه سُلُوًّا: إذا أبرد قلبه من هواه، و" قُيِّضَت" جواب الشرط، أي: سلِّطت و"

(١) سورة البينة : من الآية ١ .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في: الأصول في النحو: ٣٦٤/١، وشرح كتاب سيبويه للرماني : ٣١٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٠٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩٤/٥،
المولود الذي ليس له أبٌ هو عيسى عليه السّلام، وذي ولدٍ لم يلْدَهُ أبوان هو آدم عليه السلام، ينظر: شرح التصريف للثمانيني:٤٧٤، والجنى الداني:٤٤١.

(٣) الأصل في "يَلْدَهُ: يَلِدْهُ" فسكّن الدّالَ للجزم فصار"يَلِدْ" " فاجتمع ساكنان اللام والدّالُ، ولم يجز الجمع بينهما، فحرّك الدّال لالتقاء السّاكنين، واختار لها الفتح إتباعًا لفتحة الياء التي قبلها، ولم يحفل بالحرف الذي قبلها لمّا كان ساكنًا، ينظر: شرح التصريف للثمانيني:٤٧٤ .

(٤) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٢٢٠/١.

(٥) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل : ٥٧/١، والتذييل والتكميل : ٢٠٧/١، وتوضيح المقاصد :٣٥٤/١، وتمهيد القواعد : ٢٩٩/١، والمقاصد النحوية : ٢٦٧/١، وهمع الهوامع : ٢١٢/١ .

(٦) ذكر صاحب الجنى الداني في "لعل" اثنتي عشرة لغة وهي: لعلّ، وعلَّ، ولّعّنَّ، ووعَنَّ، ولأنّ، وأنَّ، ورَعَلّ، ورَعَنَّ، ورَعَنَّ، ولَغَنَّ، ورَغَنَّ، وغَنَّ، ولعلَّتَ، ينظر الجنى الداني: ٥٨٢.

الهواجس" جمع "هاجسة" من هجس في صدري شيء: إذا حدس، وهو مفعول" قيضَّت" ناب عن الفاعل، و"تُغريه: "من الإغراء: وهو التحريض، والضّمير يرجع إلى القلب، الوجد: شدَّة الشوق(١)، ومثال ظهورها على الياء قول الشاعر من بحر الطويل أيضًا (٢):

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِيُ عَنْزِي غيرَ خَمْسِ دراهِمِ

الشاهد فيه : ضمّ الياء من تساوي(٣)، وقد قاله رجل من الأعراب في عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، حين مرّ به من البادية وهو يريد معاوية بن أبي سفيان لإحسانه إليه بألف دينار لمَّا أقراه بذَبْحِ عنزٍ لم يكن يملكُ غيرَهَا، ولم تساوي خمسة دراهم(٤).

(وتظهر الفتحة) حالة النصب **(على)** كلٍّ من **(الواو والياء لخفتها)**(٥)، أي: الفتحة، وقد تُقَدَّر على الواو كما في قول عامر بن الطفيل سيد بني عامر، واختُلِفَ في إسلامه، وأورده المستغفري(٦) في الصحابة، وليس بصحيح(٧)، وهو من قصيدة من بحر الطويل(٨) :/٨٩ب/

فَمَا سَوَّدتني عَامِرٌ مِنْ وِراثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية : ١ / ١٧٢ .

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في الإنصاف : ٦٠٠/٢، وارتشاف الضرب : ٢٣٧٨/٥،وتوضيح المقاصد : ٣٥٤/١، والمقاصد النحوية : ٣٨/١، وهمع الهوامع : ٤٢٠/٧ .

(٣) والشاهد فيه (تساوي) فعل مضارع مرفوع ظهرت على آخره الضمّة مع أنَّه معتل الآخر بالياء، وحقّه أن تقدّر على آخره الضمّة للثقل، وهذا ضرورة، ينظر: توضيح المقاصد: ٣٥٤/١، وتعليق الفرائد: ١٧٩/١، وخزانة الأدب:٢٨٣/٨ .

(٤) ينظر: المقاصد النحوية: ٣٨/١ .

(٥) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام: ٨٧ .

(٦) أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس المستغفري، له تصانيف منها: معرفة الصحابة، والدعوات، ودلائل النبوة، وفضائل القرآن، والشمائل، (ت: ٤٣٢هـ) . ينظر: تأريخ الأسلام تحقيق البشار:٥١٦/٩، و الجواهر المضية في طبقات الحنفية :١٨٠/١، والأعلام :١٢٨/٢ .

(٧) عامر بن الطفيل بن مالك بن جَعْفَر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العامري الجعفري، كان سيد بني بني عامر في الجاهلية. ينظر: أسد الغابة: ١٢٤/٣ .

(٨) ديوانه : ١٣ .

والشاهد فيه: حيث سكَّن الواو مع الناصب للضرورة[١]، والتقدير أبى الله سموي وسيادتي لا بأمٍّ ولا أبٍ، أي: لا من جهة الآباء والأمهات، وكلمة "لا" زائدة لتأكيد النفي، وقدَّم الأمّ للقافية، وعلى الياء، نحو: قول الشاعر من البسيط[٢] :

مــا أَقْــدَرَ اللهَ أنْ يُــدْنِي علــى شَــحَطٍ ... مَــنْ دَارُهُ الحَــزْنُ مِمَّــن دَارُهُ صُــولُ

والشحط بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين: البعد، قال في القاموس: شَحَطَ كمَنَعَ شحطًا محركة، ومشحوطًا: بَعُدَ[٣]، والحَزْنُ بفتح الحاء المهملة وإسكان الزاي: بلاد العرب وما بين زبالة ونجد وبالذال المعجمة الساكنة مَوْضِعٌ قُرْبَ اليمامة، "وصول" بالصاد المهملة قريةٌ بصعيد مصر منها محمد بن جعفر الفقيه المالكي، انتهى.

قال العينيّ في شرح الشواهد: وقوله: ما أقدرَ اللهَ مِثْلُ ما أعظم الله، وهو صيغة التعجب، وفيه إشكال على قول الفرّاء، حيث جعل "ما" في باب التعجب استفهامية، وهو ضعيف لاقتضاءِ الاستفهامِ الجوابَ، وأمّا على قول سيبويه ـ الذي هو الوجه ـ فلا إشكال؛ لأنَّه جعل "ما" نكرة بمعنى شيء، وحظها الرفع على الابتداء، وما بعده خبره، والمسوغ لذلك؛ كون القصد منه التَّعَجُّب لا الإخبار

---

(١) ينظر: توجيه اللمع:٣٥٣، وخزانة الأدب:٣٤٥/٨ .

(٢) البيت نسبه العيني إلى حندج بن حندج المري، ينظر: المقاصد النحوية : ٢٦٠/١، وهو بلا نسبة في الإنصاف الإنصاف : ١٠٥/١، والتبيين : ٢٩٠، وارتشاف الضرب :٢٠٨١/٤، وتوضيح المقاصد : ٣٥٣/١ .
والبيت فيه أكثر من شاهد:

الأوَّل: قوله: " يدني" حيث لم يُظهر الفتحة على الفعل "يدني" مع إمكانية ظهورها، للضرورة الشعرية، ينظر: توضيح المقاصد:٣٥٣/١، وأوضح المسالك: ٩٧/١.

الثاني: بهذا البيت استدلّ الكوفيون على أنَّ "أفعل" في التعجب اسم وليس فعلًا كما ذهب البصريون، لأنَّ التقدير في هذا البيت يكون: شيء أعظم الله، وهذا باطل، ينظر: الإنصاف:١٠٥/١-١٠٦.

الثالث: صفات الله ـ تعالى ـ لا يجوز التعجب منها، فلا يقال: ما أَعْلَمَ الله! لأنَّ علمه ـ تعالى ـ لا يقبل الزيادة، ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٨١/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد:١٦١/٢.

ونقل السيوطي عن الصيمري جواز التعجب من صفات الله، والمعنى في ما أعظم الله، أنه في غاية العظمة ومعنى التعجب فيه أنَّه لا ينكر لأنَّه مما تحار فيه العقول وإعظامه تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لهما أمر عظيم والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب والتفضيل في صفاته تعالى قوله تعالى :﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ مريم: ٣٨ أي ما أسمعه وما أبصره، ينظر همع الهوامع: ٣٢٠/٣ .

(٣) ينظر: القاموس المحيط : ٦٧٣ (شَحَطَ).

المحض، واشتراط التعريف في الخبر المحض، قلت: يمكن التقضِّي عنه على قول الفرّاء أيضًا؛ وذلك لأنَّ العباد اعتقدوا عظمة الله تعالى وقدرته، وأنَّهما قديمتان، فلأنَّه يخطر بالبال أنَّ شيئًا صيره /٩٠أ/ كذلك، وقد خفيَ علينا، وقد قيل: لفظُهُ تعجُّبٌ، ومعناه الطلب والتمني، وقوله: يدني من الإدناء لا من الدنو، وهو القرب، وفيه الشاهد، حيث أثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل، والشحط بفتحتين: البعد، وأصله ساكن العين، لا مصدر شحط بفتح العين فيهما، ولكنه حرك للضرورة، وقوله "من" موصولة، وداره الحزن جملة صلتها في محلِّ النصب على أنَّها مفعول يدني[1]، و"أن" مصدرية، والتقدير: ما أقدر الله على إدناء مَنْ داره الحزن مِمَّن دارُهُ صُولُ، أراد أن يدني من هو مقيم بالحزن، وهو اسم موضع ببلاد العرب بفتح الحاء ممن هو مقيم بالصول، بضمِّ الصاد المهملة: اسم موضع أيضًا، قاله الجوهري[2]، انتهى.

ثم اعلم أن بعضهم أجاز تقدير الفتح في الاختيار، وقال: إنَّه لغة صحيحة، وليس ضرورة، وخرَّج عليه قراءة: ﴿أَوْ يَعْفُوْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[3] بسكون الواو[4]، وقال البعض: ويجوز أن يكون على إهمال "أن" [5]، انتهى، والله أعلم .

[المبني من الأفعال]

ولمَّا فرغ من الكلام على الفعل المعرب، شرع يتكلَّم على الفعل المبنيّ، فقال: **(والمبنيّ من الأفعال)**، خرجت الأسماء والحروف، **(قسمان)** لا يزيد عليها.

---

(١) ينظر: المقاصد النحوية : ١ / ٢٦١ .

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة: ١٧٤٦/٥، (صول) .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٣٧ .

(٤) قراءة "يَعْفُوْ" بالسكون، لم أجدها في كتب القراءات، ونسبها أبو حيّان للحسن البصري: وقرأ الحسن : « أو يعفوا، بتسكين الواو، فتسقط في الوصل لالتقائها ساكنة مع الساكن بعدها، فإذا وقف أثبتها، وفعل ذلك استثقالًا للفتحة في حرف العلَّة، فتقدَّر الفتحة فيها كما تقدّر في الألف في نحو: لن يخشى، وأكثر العرب على استخفاف الفتحة في الواو والياء في نحو: لن يرمي ولن يغزو، وحتى إن أصحابنا نصوا على أن إسكان ذلك ضرورة »، البحر المحيط: ٢٤٦/٢ .

(٥) ينظر: فرائد العقود القلوية : ٢٢٧/١ .

[الفعل الماضي]:

الأوَّل : فعل **(مبنـيٌّ علـى الفتـح)** إمّا لفظًا وإمّا تقديرًا، فالمبنيُّ لفظًا ثلاثيًّا كـ "**(ضرب)** ونصر"، وسداسيًّا كـ استفتح **(واستخرج)** ونحوهما من الأفعال الغير المعتلة، والمبنيُّ تقديرًا نحو: "دعا وكفى" فإنَّ الحركة /**٩٠ب**/ مقدَّرة فيه للتعذر الذاتي(١)، وأمّا التعذر الغير الذاتي فهو في الفعل المتَّصل به ضمير رفع متحرك، أو واو جمع، فإنَّ محلَّ بناء الفعل الماضي على الفتح، ما **(إذا لم يتَّصل به ضمير رفع متحرِّك)**، وهو كـ ضربتُ، وضربتَ، وضربتِ، وضربتُما، وضربتُم، وضربتنَّ(٢)، أو بعضه المتَّصل بالفعل متحرِّك، نحو: "ضربنا"، فإنَّ "نا" ساكن، لكن جزؤه المتَّصل بالفعل وهو النون متحرِّك فيُسكّن الفعل بالنظر لاتِّصاله به، فخرج بالضّمير الاسم الظاهر، فإنَّه يبقى معه على بنائه على الفتح، نحو: "ضرب زيد"، وبالرفع ضمير النصب، نحو: "ضَرَبَكَ"، فإنَّه يبقى معه أيضًا مبنيًّا على الفتح، وبالمتحرِّك الضمّير الساكن وهو الألف فإنَّه يبقي معها على الفتح استصحابًا للأصل(٣)، وبالفتحة تحصيل المناسبة أيضًا، **(أو واو الجماعة)**، يعني ومحلّ بنائه أيضًا على الفتح لفظًا ما لم يتَّصل به الواو الدالة على الجماعة، أمّا إذا اتَّصل به ضمير رفع متحرِّك، أو واو الجماعة، نحو: "ضربوا" من قولك: الزيدون ضربوا، فإنَّه يبنى على الفتح تقديرًا، لكن يُضمُّ مع الواو طلبًا للمشاركة، أو يبنى على الفتح تقديرًا، وليس مبنيًّا على الضمّ(٤)، والمانع من ظهور الفتح فيه معها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة(٥)، وإلى ذلك يشير قول الشيخ قسمان، فإنَّه يقتضي أن لا شيء من الأفعال يبنى على الضمّ، الضمّ، وقد صرَّح بذلك، حيث قال فيما يأتي: والكسر والضمّ يختصُّ بهما الاسم، وهو الصحيح.

---

(١) ينظر: فرائد العقود القلوية:٢٢٨/١ .

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠٩/٤.

(٣) ينظر: شرحان على مراح الأرواح: ٣٩.

(٤) لأنَّ الضمّة عارضة في الباء ولا يعتدُّ بها، ينظر: البديع في علم العربية: ٥٢/١ .

(٥) أي لأنّ الواو حرف مدّ، ولا يكون ما قبلها إلّا مضمومًا، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠٩/٤ .

وأمّا فتح ما قبل الواو في نحو:غزوا ورموا[١]/١٩١أ/ [...][٢].

وقد تبيَّن لك بما تقرَّر أن عدم اتِّصال الضّمير المذكور بالماضي هو شرط بناء الماضي على الفتح لفظًا، لا شرط بنائه تقديرًا؛ لأنَّ المانع لفظيٌّ وهو السكون، ولا يلزم من انتفاء البناء لفظًا لانتفاء شرطه أن يكون مبنيًّا على السكون، قال بعض المشايخ : والصحيح أن هذا السكون ليس ببناء، وأن الفعل مبنيٌّ على فتحة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالسكون، وإنَّما سكِّن مع الضمّير المذكور، قيل: للتخفيف[٣]، وقيل: كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة نحو:"ضربت"، وحمل عليه نحو: أكرمت واستخرجت[٤]، انتهى.

وقولهم: كالكلمة الواحدة احتراز عن الكلمات، فربما اجتمع فيها ثمان كلمات متوالية كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٥].

وأمّا عُلَبِطٌ[٦] وجَنَدِل[٧]، فأصل الأوّل عُلابِط، والثاني جَنَادِل، حذفوا الألف تخفيفًا، وما حذف للتخفيف للتخفيف في حكم المنطوق به، وقيل: إنَّما سكِّن الباقي نحو: "ضربْنا" لتميز "نا" الفاعل من "نا" المفعول[٨]، ثم حملت الياء والنون على "نا"؛ للمساواة في الاتِّصال.

[فعل الأمر]:

(و) القسم الثاني : فعل **(مبنيٌّ على السكون)** لفظًا أو تقديرًا، **(أو)** مبنيٌّ على **(نائبه)** مِنْ نَابَ عنه نوبًا ومنابًا: قام مقامه، وهو حذف آخره حقيقة، أو ما هو مُنَزَّلٌ منزلته.

---

(١) الأصل "غزوا "رميوا"، فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، ثمَّ وقعت الواو التي هي ضمير الفعل بعدها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الألف المحذوفة، "وكذلك "رموا"، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠٩/٤.

(٢) [...] يوجد طمس في أ .

(٣) ينظر: اللمحة شرح الملحة : ١٣٣/١ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١٤/٤ .

(٥) سورة يوسف من الآية ٤ .

(٦) عُلَبِط: رَجُل ضَخْم، وناقة عُلَبِطَة: عظيمة، وصَدَر عُلَبط: عريض، ولَبن عُلَبِط : رَائِب خاثِر جدا، ينظر: المحكم المحكم والمحيط الأعظم : ٤٥٦/٢، ولسان العرب :٣٥٥/٧ .

(٧) الجَنَدِل: الْمكَان الغليظ فيه حجارة، ونقل عن سيبويه : الجندل رباعي الجلمود والجلمد أَصغر من الجندل قدر مَا مَا يُرْمى، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم :٥٩١/٧، والمخصص :٥٧/٣ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل : ١٢٥/١ .

(فالأوَّل) أي: المبنيُّ على السكون لفظًا **(كاضربْ)** يا زيد، واضربْنَ يا هندات، **(فإنه مبنيٌّ على السكون)**(١)، وقد عُلِمَ من التمثيل على أن محلّ البناء على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد، فإن باشرته بُني على الفتح كـ "اضربَنْ"(٢)، والمبنيُّ على السكون تقديرًا كـ "اضربِ الرجل" /**٩١ب**/ فإن السكون مقدَّر، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة التّخلُّص من التقاء الساكنين(٣).

(والثاني) أي: المبنيُّ على الحذف نائب السكون، سواء كان الحرف الذي يقع عليه الحذف الفًا، أو واوًا، أو ياءً **(كاخشَ واغزُ وارمِ)** أي: مما كان معتلًّا، وحرف العلّة فيه أصلي(٤)، ولم يتَّصل به نون نسوة، ولم تباشره نون التوكيد بدلالة التمثيل، فإن كانت ألفه غير أصلية بل كانت بدلًا عن الهمزة كـ "اقرأ" فإنَّه جاز فيها الحذف وعدمه(٥)، وإذا اتَّصل به نون نسوة فإنَّه يكون مبنيًّا على السكون لا على نائبه، وإذا باشرته نون التوكيد كان مبنيًا على الفتح كما علمت ذلك فيما تقدم .

وأمّا المبنيّ على حذف ما هو مُنزَّل منزلة الآخر، فهو ما اتَّصل به ألف اثنين صحيحُ الآخر، أو معتَلُّه، **(و)** ذلك نحو: **(قولا)** واغزُوَا، **(و)** ما اتَّصل به واو الجماعة صحيح الآخر، أو معتلُّه، نحو: **(قولوا)** واغزُوا، **(و)** ما اتَّصل به يا المخاطبة صحيح الآخر أو معتلُّه، نحو: **(قولي)** واغزي، **(فإنَّه)**

---

(١) لم يبيّن الشيخ علّة البناء على السكون التي بينها سيبويه بقوله: « والوقف، قولهم: اضربْ، في الأمر، لم يحركوها؛ لأنّها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبَعُدَتْ عن المضارعة بُعد (كم) و (إذ) من المتمكنة »، الكتاب: ١٧/١ .
وقيل: أصل فعل الأمر البناء، وأصل البناء السكون، أمّا علّة بنائه، فهي لعدم مضارعته الأسماء، وخلو أوّله من حروف المضارعة، فالفعل المضارع أعرب لوجود الزوائد في أوَّله، فأصبح على صيغة يضارع من خلالها الأسماء، فأعرب بسبب هذه المضارعة، وحُرِّك الماضي بالفتحة لوجود بعض المضارعة مع الفعل المضارع، أمّا فعل الأمر فإنَّه يخلو من هذه الزوائد، فبَعُدَ عن مضارعة الاسم، فبقي على أصله مبنيا، ينظر: البيان في شرح اللمع: ٤٠ .

(٢) قيل: إنّه بني على الفتح؛ لأنّ هذه النون عند اتّصالها بفعل الأمر جرى مجرى بعلبك، ينظر: عمدة ذوي الهمم:١٨١.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣٦٩/٢ .

(٤) المعتلّ مبني على حذف حرف العلّة، نحو: (اغْزُ) و (اخْشَ) و (ارْمِ) كما أن مضارعه يجزم بحذفه، نحو: لم يغْزُ، ولم يخشَ، ولم يرْمِ.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٥٧/٣ .

أي: ما مثل به للثاني من "اخشَ" وما بعدها **(مبنيّ على نائب السكون، وهو)** أي: نائب السكون **(الحذف)** أي: حذف الآخر، وما هو مُنَزَّلٌ منزلته(١).

وإذا أردت بيان ذلك:

(فالمحذوف من اخشَ الألف، والفتحةُ) التي على حرف الشين الواقع **(قبلَها)**، أي: قبل الألف **(دليلٌ عليها)**، أي: الألف، **(و)**المحذوف **(من اغزُ الواو، والضمَّةُ)** التي على حرف الزاي الواقع **(قبلها دليلٌ عليها، و)** المحذوف من **(ارم الياء، والكسرةُ)** الكائنة على حرف الميم الواقع **(قبلها)**، أي: قبل الياء **(دليلٌ عليها) / ١٩٢أ /** أي: على الياء، هذه المحذوفات كلها أواخر أصالة، **(و)** المحذوف **(من قُولا)** واغزوا، **(و)** من **(قولوا)** واغزوا، **(و)** من **(قولي)** واغزي **(النونُ)** التي هي علامة الرفع، ليست آخِرًا حقيقة، بل منزَّلة منزلة الآخر، وسيأتي بسط هذا المقال في باب الأفعال.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ١/٢٣١ .

[بـــاب فـــي الـــحـــروف]

ولمَّا فرغ من الأسماء والأفعال شرع في الكلام على الحروف فقال: **(والحروف كلها مبنيَّة)** أي: كل واحد منها مبنيٌّ لا معرب لاستغنائه عن الإعراب؛ لأنَّ الحروف لا تتصرف[(١)]، و**(لأنَّها)** أي: الحروف **(لا يُتَدَاولُ)** من الدَّول بفتح الدال المهملة وسكون الواو، وهو انقلاب الدهر من حال إلى حال، والمراد لا يتعاقب **(عليها)** أي: الحروف من المعاني الطارئة بالتركيب بصيغة واحدة في تركيب واحد **(ما تَفْتَقِرُ)** أي: يحتاج **(في دلالته)** أي الدلالة عليه **(إلى الإعراب)** المميز للمعاني، فلو أُعربت لكان إعرابها لغير فائدة، وهذا هو الجواب عما يقال: إذا أشبه الاسمُ الحرفَ لَزِمَ أن يشبه الحرفُ الاسمَ، فلو أثرت مشابهة الاسمِ للحرفِ حتى بُني، ولم تؤثر مشابهة الحرف للاسم حتى يُعْرَبَ ذلك الحرف. والحاصل أن الافتقار هو المؤثر لا الشبه، ومن هنا اعترض بعضهم: بأنَّه لا يصحُّ الحكم على الاسم بالبناء لأجل مشابهته للحرف في الأقسام الأربعة وهي: الشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه الاستعمالي والشبه الافتقاري كما ذكرها ابن مالك[(٢)]؛ لأنَّ الحرف لم يُبْنَ لأجل شيء منها، وإنَّما لعدم تداول المعاني التركيبية[(٣)] كما ذكره /**٩٢ب**/ الشيخ المصنف هنا، ومن شرطه الجامع أن يكون هو سبب الحكم.

وأُجيب: بأن هذه الأنواع وإن لم تكن أسبابًا لبناء الحرف، إلَّا أنَّه يصحُّ الإلحاق بسببها على طريقه قياس الشبه: ((وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل))[(٤)]، وقد علم بما قدَّره المصنف الجواب عن اعتراض أبي حيَّان بنحو: "مِنْ"، فإنَّها للابتداء وللتبعيض ولبيان الجنس مثلًا، فإنَّ تلك المعاني غير عارضة بسبب التركيب[(٥)]، والكلام في العارضة،

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٥ .

(٢) وقد جمعت في قوله :

والاســـم منـــه معـــرب ومبنـــي	**لشـــبه مـــن الحـــروف مـــدني**
كالشـــبه الوضـــعيّ فـــي اســمي جئتنـــا	**والمعنـــويّ فـــي متـــى وفـــي هنـــا**
وكنيابـــة عـــن الفعـــل بـــلا	**تـــأثر وكافتقـــار أصّـــلا**

ألفية ابن مالك: ١٠ .

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١/٢٣٤ .

(٤) لمع الأدلة: ١٠٧ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل : ١١ /١٢٥ .

وإن "مِنْ" لا تحتمل المعاني المذكورة في تركيب واحد، وإنَّما يكون كل معنى في تركيب مستقل غير التركيب الذي يكون لها المعنى الآخر فيه، وعمَّا قيل: قد يحصل الالتباس في بعض الحروف، ألا ترى أن لام الأمر ولام كي[١] صورتهما واحدة والمعني مختلف، وكذا "لا" في النهي، و"لا" في النفي، ولا حاجة بأنَّه يحصل الفرق بتقديم العامل على لام كي، ووقوع لام الأمر ابتداء، وأنَّه إذا خِيف التباس "لا" الناهية بـ "لا" النافية أتِيَ بغيرها من حروف النفي نحو: "ما"[٢].

على أنَّ الفرق المذكور لا يفيد في نحو: "جئتك لتضرب زيدا"، فإنَّ اللام هنا تحتمل لام الأمر، بأن يكون التركيب جملتين، ولام "كي" بأن يكون جملة واحدة[٣]، ولو أفاد دفع الالتباس بالاسم شيء آخر يعرب المضارع للاستغناء عنه عند الالتباس بالاسم، ولا يرد على بناء الحروف، قول الشاعر[٤] :

أُلامُ علـــى لَـــوٍّ ولـــو كنـــتُ عالمًـــا ... بأذْنـــابِ لَـــوٍّ لـــم تَفُتْنـــي أوائِلُـــهْ

---

(١) هي : « لام تتّصل بالأفعال المستقبلة وينتصب الفعل بعدها عند البصريين بإضمار أن، وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل، وهي في كلا المذهبين متضمنة معنى كي، وذلك قولك: زرتك لتحسن إلي، المعنى: كي تحسن إلي، وتقديره لِأن تحسن إليَّ، فالناصب للفعل أن المقدرة بعد اللام، وهذه اللام عند البصريين هي الخافضة للأسماء فتكون أن والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام، كقولك: جئتك لتحسن إليَّ، أي: للإحسان إليَّ، هكذا تقديره عندهم، واستدلّوا على صحة هذا المذهب بأنَّ حرفا واحدًا لا يكون خافضا للاسم ناصبا للفعل، فجميع الحروف سوى التي تنصب الأفعال المستقبلة سوى أن ولن وإذن إنَّما تنصبها بإضمار أن، والكوفيون يرون أنَّ هذه الحروف ناصبة للأفعال، ولام كي نحو قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧]، ونحو قول الفرزدق:

دَعَوْتُ الذي سوَّى السَّمَواتِ أيدُهُ * واللهُ أدنى مِنْ وَرِيدي وألْطَفُ**

لِيَشْغَلَ عني بَعْلَهَا بزمانة * تُدَهْلُهُ عَنِّي وعَنْهَا فَنُسْعَفُ**

يريد دعوت ربي لكي يشغل بعلها بزمانة، وإنما تجيء هذه اللام مبينة سبب الفعل الذي قبلها »، اللامّات : ٦٦ –٦٧، ديوان الفرزدق: ٣٨٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١/١٢٤ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١/١٢٤، وهمع الهوامع: ١/٦٤.

(٤) البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب لسيبويه: ٣/٢٦٢، والمقتضب: ١/٢٣٥، وإعراب لامية الشنفري: ١/٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢٣، وشرح الرضي على الشافية: ٣/٢٢٩، والمقاصد النحوية : ١/٤٦١ الشاهد في هذا البيت: (لوٍّ) فاصلها (لو) والواو فيها لا تقبل الحركة فَضَعَّفها وجعلها اسمًا متمكنًا وأخبر عنها؛ لأنّ الاسم المتمكن لا يكون على أقل من حرفين، ينظر:شرح المفصل لابن يعيش:٤/٢٣، وخزانة الأدب : ٧/٢٩٩ .

لأن "لو" فيه جُرِّدت عن معنى الحرفية وصارت اسمًا؛ لأنَّه أُريد لفظها لا معناها.

[بناء الحرف]

ولمَّا فرغ من حكم الحروف شرع في تقسيمها فقال: و**(هي)** يعني /١٩٣أ / الحروف **(بالنسبة)** المراد بالنظر **(إلى)** أنواع **(البناء)** الأربعة **(أربعة أقسام)**، لا خامس لها:

الأوَّل: **(قسم مبنيٌّ على السكون، وهو)** أي: البناء على السكون **(الأصل)** أي: الأرجح والأنسب بالمبنيّ مطلقًا، حرفًا كان أو غيره؛ لأنَّ السكون عدم الحركة فهو ضدّ الحركة، والبناء ضدّ الإعراب، والضد أليق بالضدِّ، وأيضًا السكون خفيف والمبنيّ ثقيل، كما أنَّ الحركة ثقيلة والمعرب خفيف أنسب للثقيل[(١)]، ولما كان السكون أصلا قدَّمه على غيره، وأيضًا ما جاء مبنيًّا على السكون لا يُسأل عن سبب بنائه، بخلاف غيره، فإنَّه لا يُعدل عن الأصل إلا لسبب، مثال المبنيّ على السكون **(نحو: "لَمْ)** يضربْ **(من الحروف الجازمة)** للفعل المضارع، يعني بفتح اللام وسكون الميم، و"مِنْ" بيانيَّةٌ، وجملة الجار والمجرور صفة كاشفة، ويحتمل أن يكون ذلك للاحتراز عن "لِمَ" بكسر اللام وفتح الميم، قال في القاموس:((ولِمَ بكسر اللام وفتح الميم حرف يُستفهم به، وأصله ما وصلت بلام))[(٢)]، انتهى.

(و)الثاني **(مبنيٌّ على الفتح)** لخوف التقاء الساكنين، وكونُ الحركةِ فتحةً فللخفَّةِ، وأسباب البناء على الفتح مطلقًا ستة[(٣)]:

الأوَّل: "أين" شبه محلها بما في كنف هاءِ التأنيث، نحو: بعلبك.

الثاني: مجاورة الألف، نحو: أيّانَ[(٤)].

الثالث: كونها حركة الأصل، نحو: مضارَّ ترخيم مضارَر، اسم (مفعول)[(٥)].

الرابع: الفرق بين معنيين لأداة واحدة، نحو: يا لَزيدٍ لعَمرٍو.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٧/١، وشرح التصريح: ٥٤/١ .

(٢) القاموس المحيط : ١١٥٩ (لَمَّه) .

(٣) ينظر :توضيح المقاصد: ٣٠٨/١ .

(٤) بني "أيان" على الفتح لتضمّنه معنى الاستفهام، وكانت الحركة فتحة من أجل ثقل الكسرة فيه، والضمّة من أجل الياء، والألف حاجز غير حصين، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩٧/١ .

(٥) (فاعل) في المخطوط، والصحيح ما أثبته من توضيح المقاصد، ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٨/١

والخامسة: الإتباع[١] .

والسادس: مجرَّد طلب التخفيف، **(نحو:)** أين، و**(ليت من الحروف الناسخة)**، يعني بفتح اللام، وأمّا "اللِّيت" بكسر اللام: فهو اسم لصفحة العنق كما في القاموس[٢].

ولمَّا كان الفتح أقرب إلى السكون /**٩٣ب**/ من باقي الحركات؛ لأنَّه يحصل بأدنى فتح الفم عَقَّبَ السكونَ به دون الضمّ والكسر؛ لأنَّ الضمّ إنَّما يحصل بإعمال العضلتين معا الواصلتين إلى طرف الشفة، والكسر يحصل بإعمال العضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل، فهو أقرب من الضمّ إلى الفتح[٣]، ولذا عقَّبه به، فقال: **(وقسم مبنيّ على الكسر)** جريا **(على أصل)** دفع **(التقاء الساكنين)**، وذلك بالكسر، وأسباب البناء على الكسر سبعة[٤]:

الأوَّل: مجانسة العمل نحو: باء الكسر ولامه.

الثاني: الحمل على المقابل، نحو: لام الأمر، فإنَّها كُسِرَت حملًا لها على لام الجرِّ؛ لأنَّها في الأفعال نظيرتها في الأسماء.

والثالث: الإشعار بالتأنيث، نحو: أنتِ.

والرابع: كونها حركة الأصل، نحو: "مضار" ترخيم "مضارِر" اسم فاعل.

والخامس: الفرق بين أداتين، نحو: لام الجرّ، كُسِرَتْ فرقًا بينها وبين لام الابتداء في نحو: لِموسى عبد.

والسادس: الإتباع.

والسابع: الخوف من التقاء الساكنين، **(نحو)**: أمس **(وجَيْرِ[٥] بفتح الجيم وسكون الياء)** المثناة **(التحتية)** أي: المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء على الأشهر، ولقلَّة استعماله احتملوا ثقل

---

(١) كبناء "كيف" على الفتح إتباعا لحركة الكاف؛ لأنّ الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩٧/١ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط : ١٦٠ (لَيْتَ) .

(٣) ينظر: شرح التصريح: ٥٤/١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٨/١ -٣٠٩ .

(٥) جَير: يمينٌ للعرب، فقولك: جير لا أفعل ذلك، كقولك: لا أفعل ذلك والله، ينظر العين : ١٧٥/٦ .

وقيل هي بمعنى "نعم أو حقا" وهذا القول نُسِبَ إلى الفرَّاء، ينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٨.

وقيل هي اسم وقد تفتح راؤها، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وهو قول سيبويه، ينظر: الكتاب: ٢٨٦/٣.=

الكسرة مع الياء[١]، وقد تنوَّن وتفتح، وهي **(من الحروف الجوابية)** نسبةً للجواب، وهذا بيانٌ لها لا احترازٌ، يعني أنَّها يجاب بها السؤال بمعنى: نعم وأجل[٢]، فتكون للتصديق بعد الفعل المثبت أو المنفي، وللإعلام بعد الاستفهام والوعد بالطلب.

والرابع: **(قسم مبنيٌّ)** يبنى **(على الضمّ، تشبيهًا)** أي: لأجل التشبيه **(بالغايات)** أي: بالموضوع لها كـ "قبل وبعد" في شدَّة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها، وأسباب البناء على الضمّ /**٩٤أ**/ ستة[٣]:

الأوَّل: أن تكون حركة الكلمة كالواو في نظيرتها كـ "نحن"[٤] فإنَّ الحركة فيها كالواو في نظيرتها وهي هموا[٥] كما أفاده الغزي[٦] في حاشيته على الجاربردي[٧].

الثاني: شبه المبنيّ بما هي فيه كذلك، نحو: اخشوا القوم .

الثالث: أن لا تكون الضمّة حال الإعراب، نحو: قبل وبعد.

الرابع: كونها حركة الأصل، نحو: "تحاجج" إذا سمي به.

والخامس: الإتباع[٨] .

السادس: شبه المبنيّ بما لا تكون له الضمَّة حال الإعراب نحو: يا زيد، و**(نحو: مذ)** كما ذكر الشيخ حالة كونها **(من الحروف الجارَّة)** في لغة من جرَّ بها، وفي إدخال لفظة "نحو" هنا نظر؛ إذ

= وقيل ظرف بني لقلّة تمكّنه، وقيل اسم فعل بني على الكسر لالتقاء الساكنين، ينظر: ارتشاف الضرب:١٧٨٩/٤.

(١) ينظر: التعليقة: ٩٧/٣.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٢/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٩٤/٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٩/١.

(٤) ينظر حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١ / ١٦٠ .

(٥) هذه اللغة أجازها أبو علي الفارسي، واحتجَّ لمن ضمَّ الميم وألحق الواو؛ أنَّه جعل الواو علما للجمع كما كانت الألف علمًا للتثنية، ينظر: الحجة في القراءات :٦٣، والمسائل المنثورة : ١٢٥ .

(٦) محمد بن قاسم الغزي، ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي، فقيه شافعيّ له تصانيف منها، حاشية الغزي على شرح تصريف العزيّ، وحواش على حاشية الخيالي في شرح العقائد النسفية، (ت ٩١٨ هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ١٨٣/١، والضوء اللامع: ٨/٥، والأعلام :٥/٧

(٧) الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي له تصانيف منها، شرح شافية ابن الحاجب، وشرح الكشاف، (ت ٧٤٦ هـ) في تبريز. ينظر: بغية الوعاة : ٣٠٣/١، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول : ١٣٦/١.

(٨) كما في "منذ" فقد ضُمّت الذال إتباعا لضمّة الميم، ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٨٧/٣ .

ليس لنا من الحروف ما هو مبني على الضمّ غير "مذ" كما نُقِلَ عن الغرّة(١)، **(بخلاف)** أي: مخالفة في ذلك لـ "منذ" **(الرافعة)** في لغة من رفع بها، **(فإنَّها اسم)** مبنيَّة للشبه اللفظيّ، وفيها كـ "مذ" كلام طويل مبسوط في المطولات.

وحاصله أن لـ "منذ ومذ" حالتين:

الأُولى: أن يليها اسم مرفوع نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعة أو منذ يومان، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوَّل: أنَّهما مبتدآن والمرفوع خبر، والتقدير في المعرفة أمدُ انقطاعِ الرؤية يومُ الجمعة، وفي النكرة أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان (٢).

والمذهب الثاني: أنهما ظرفان في موضع الخبر، والمرفوع هو المبتدأ، والتقدير بيني وبين لقائه يومان(٣).

والمذهب الثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدَّر، أي: منذ مضى يومُ الجمعة أو مضى يومان، وهما ظرفان مضافان إلى الجملة(٤).

والحالة الثانية: أن يليها جملة، والكثير كونها فعليَّة، نحو: قول الشاعر(٥) :

(مَا زالَ مُذْ عَقَدتْ يداهُ إزارهُ /٩٤ب/

---

(١) لم يثبت ما نقله المصنف عن ابن الدهان لأنّه لم يقل ببناء (مذ) على الضمّ، لأنَّ (مذ) عنده مبنية على الوقف لقوله: « ولم تُبْنَ (مذ) على حركة؛ لأنَّه لم يسكن ما قبل أخرها فتناسب (أين)، ولم يكن لها حالٌ من الإعراب فتناسب (عَلُ) وليست على حرف مبدوءٍ به فتناسب كاف التشبيه التي تقع اسمًا، فإن لقيها ساكن بعدها حُركت الذال بالضمّ حملا على (منذ)...» ينظر: الغرة في شرح اللمع : ٦٤٣/٢ .

(٢) وهو رأي المبرد، وابن السرج، وأبو علي الفارسي، ينظر: المقتضب: ٣٠/٣، والأصول في النحو: ١٣٧/٢، والتعليقة: ٢٣/١.

(٣) ونسب هذا الرأي إلى الأخفش، ينظر:الجنى الداني: ٥٠٢ .

(٤) وقيل: هو رأي السهيلي وجماعة من الكوفيين، ينظر: الجنى الداني: ٥٠٢، ومغني اللبيب: ٤٤٢ .
وهناك قول للفراء لم يذكره المصنف، بأن الاسم المرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، لأنَّ "منذ" عنده مركبة من "من" و "ذو" التي بمعنى الذي، و"الذي"توصل المبتدأ والخبر، ينظر: الإنصاف: ٣١٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٠٨، والجنى الداني: ٥٠٢ .

(٥) البيت من الكامل للفرزدق وتمامه في ديوانه :٢٦٧:
ودّنا فأدْرَكَ خَمسَةَ الأشبارِ
الشاهد فيه : أن "مذ" اسم وليها الجملة الفعلية، ينظر: شرح شواهد المغني:٧٥٧/٢.

وقد تكون الجملة اسميَّة كقوله[١]:

فَمَـا زِلْـتُ أَبْغِـي الخَيْـرَ مُـذْ أَنَـا يَـافِعٌ   وَلِيــدًا وَكَهْــلًا حِــيْنَ شِــبْتُ وأمْــرَدَا

وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: أن "مذ ومنذ" ظرفان مضافان إلى الجملة، وهو المختار[٢].

والمذهب الثاني: أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما، والتقدير مذ زمان عقدت، ومذ زمان أنا يافع[٣]، والله أعلم .

---

(١) البيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه : ١٣٥ .

(٢) وهو مذهب سيبويه، ينظر: الكتاب : ١/ ٤٢١ .

(٣) هذا القول نسبه المرادي إلى الأخفش، ينظر: توضيح المقاصد : ٧٦٨/٢ .

[بـاب الإعـراب والـبـنـاء اللـفظـيّ والـمعـنـويّ]

[البنـاء المعنـويّ واللفظيّ]

ولمَّا فرغ من الكلام على المعرب والمبنيّ، شرع في الكلام على الإعراب والبناء، مقدِّما البناء، لكثرة الكلام عليه، فقال: **(والبنـاء)** أي: تعريفه **(على القول)** أي: قول غير الجمهور **(بأنَّه معنويٌّ)**(١)، منسوب إلى المعنى، أي: غير ملفوظ به هو **(لزوم)** مصدر لزم كَسَمِعَ لَزْمًا ولُزومًا ولِزامًا ولُزْمَةً ولُزْمانًا: وهو عدم المفارقة(٢)، أي: عدم مفارقة **(آخر الكلمة حالة واحدة)** أي: عدم تغيُّرِهِ لفظًا أو تقديرًا **(لغير عامل)** لفظًا وتقديرًا، فيخرج نحو: الفتى، فإنَّه وإن لزم آخره حالة واحدة لفظًا، لكنه يتغير تقديرًا، فلا ترد "حيث"، فإنَّها وإن تغيَّر آخرها فتغيُّرهُ لغير عامل،(٣) ولا "مَنْ" في نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أُوتِيَ﴾(٤) بالنقل، فإنَّ تحركها لا لعامل وسببه **(كلزوم كم للسكون)**، قال في القاموس: ((كَمْ: اسْمٌ ناقِصٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، أو سُؤالٌ عن العَدَدِ، ويَعْمَلُ في الخَبَرِ عَمَلَ رُبَّ، أو مُؤَلَّفَةٌ من كافِ التَّشْبيه وما، ثُمَّ قُصِرَتْ، وأُسْكِنَتْ، (وهي)(٥) للاِسْتِفْهامِ، ويُنْصَبُ ما بَعْدَها تَمييزًا، أو للخَبَرِ، ويُخْفَضُ ما بَعْدَها حينَئِذٍ، كـ: رُبَّ، وقد يُرْفَعُ، تقولُ: كَمْ رَجُلٌ كَريمٌ قد أتاني، وقد تُجْعَلُ اسْمًا تامًّا (فَتُعْرَفُ)(٦) وتُشَدَّدُ فهي للاستفهام أكْثَرُ من الكَمِّ والكَمِّيَّةِ))(٧)، انتهى/١٩٥أ/ .

---

(١) كابن جني، فقد عرَّفه بقوله: « وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنَّما سمَّوه بناءً لأنَّه لمّا لزم ضربًا واحدًا فلم يتغيَّر تغيّر الإعراب سمِّي بناء»، الخصائص: ٣٧/١.

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ١١٥٨، (لزم) .

(٣) يتغير آخر "حيث" ليس بسبب عامل كما في " جلست حيث جلس زيد" فيجوز القول فيه بالضمّ والفتح والكسر، فهذه الأوجه الثلاثة العامل فيها واحد وهو "جلس" إلّا أنَّ أواخرها تغيرت، ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام: ١٣ .

(٤) سورة الحاقة: من الآية ١٩ .

(٥) زيادة من القاموس .

(٦) (فَتُصْرَفُ) في القاموس .

(٧) القاموس المحيط : ١١٥٦ (كَمْ).

(و) مثل **(لزوم أينَ)** وكأنَّ وأنَّ **(للفتح، و)** مثل **(لزوم هؤلاءِ للكسر)** من غير تنوين على الأشهر، بنيت لمشابهتها للحرف في المعني وهو الإشارة[١]، ولا ينافيه أنَّه جاء ضمَّة كما جاء كسرة مع التنوين[٢]، **(ولزوم "حيثُ" للضمِّ)**.

(و) البناء **(على القول)** الذي قاله الجمهور **(بأنَّه لفظيٌّ)** نسبة إلى اللفظ، أي: ملفوظ به هو كما عرَّفه ابن مالك[٣]، **(ما)** أي: شيء **(جيء به)** في اللفظ أو في التقدير، **(لا لبيان مقتضى)** أي: لأجل الأمر الذي هو مطلوب **(العامل)** خرج به ما جيء به لذلك وهو الإعراب؛ فإنَّه جيء به لبيان ما يقتضيه العامل من الفاعلية والمفعولية والإضافة، ثم بيِّن ما بقوله **(من شِبْهِ)** بكسر الشين المعجمة وسكون الباء الموحدة، وبفتحها، وجاء في الشين الضمّ أيضًا، وجمعُه: أشباه وشابَهَهُ وأشبهه: ماثله، وتشابها واشتبها: أشبهَ كلٌّ منهما الآخر، أي: ما هي به من مثل **(الإعراب)** في كونه حركة، أو حرفًا، أو سكونًا، أو حذفًا في الآخر، فخرج بذلك ما ليس شبه الإعراب كفتحة لام "قُلَيس، وضمة لام "أفلُس"، فإنَّه وإن كان حركة إلَّا أنَّه ليس في الآخر، **(وليس)** ذلك الشبه الذي جيىء به **(حكاية)** أي: محكيًّا، مِنْ حكيته، بالياء أحكيه، وحكوت فلانًا وحاكيته: شابهته وفعلت فعله، أو قوله سواء، وعنه الكلام حكاية نقلتُهُ، ويجوز أن يكون من حكوت الحديث أحكوه، **(ولا نقلًا)** مصدر نقله حوله فانتقل، بمعنى منقول **(ولا إتباعًا)** من أتبعهم بالغير: ألحقهم به، و(أتبع الفرس لجامها)[٤]، والناقة زمامها، والدلوَّ رشاها، يضرب للأمر باستكمال المعروف، قاله ضرار بن عمرو لمَّا غار على حي عمرو بن ثعلبة/**٩٥ب**/، ولم يحضرهم عمرو فتبعه فلحقه قبل أن يصل إلى أرضه، فقال عمرو: ردَّ عليَّ أهلي ومالي، فردها عليه، فقال: رُدَّ قياني، فردَّ قينته (الرائعة)[٥]، وحبس (ابنتها)[٦] سلمى، فقال له حينئذ:

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٣/١ .

(٢) في "هؤلاء" ثلاث لغات: الأولى: الكسر من غير تنوين.

الثانية: ما نسبه ابن جني إلى بني عقيل الكسر مع التنوين.

الثالثة: بالضمّ من غير تنوين حكاها قطرب، ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣١٧/١، والمقاصد الشافية: ٤٠٢/١

(٣) قال ابن مالك في البناء : « ما جِيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعا، أو نقلا، أو تخلّصا من سكونين فهو بناء، وأنواعه: ضم وفتح وكسر ووقف »، شرح التسهيل : ٥٣/١.

(٤) ينظر: مجمع الأمثال:١٣٤/١ .

(٥) (الراعية) في المخطوط وما أثبته من مجمع الأمثال ١٣٤/١.

(٦) (ابنها) في المخطوط وما أثبته من مجمع الأمثال ١٣٤/١.

(يا أبا قبيصة)[١] أتبع[٢]،(**ولا تخلصًا**) من أخلص فلانًا: نجَّاه فتخلَّص (**من**) التقاء (**ساكنين**) ولا مناسبة، ولا تخفيفًا، ولا وقفًا.

وإذا أردت بيان ذلك (**فالحكاية**) أي: حركتها كما في (**نحو**) قولك: (**مَنْ زيدًا؟**) حالة كونه بالنصب في "زيد" حالة كونه من كذلك القول جوابًا أي: مجابًا به (**لمن قال**) مخبرًا أو سائلًا (**رأيت**[٣] **زيدًا**) وكذا "مَنْ زيدٍ" بالجر جوابًا لمن قال: مررت بزيدٍ، وهذا بالاتفاق، وأمّا قولك: "مَنْ زيد" بالرفع جوابًا لمن قال: "جاء زيد" فالأرجح أنَّه مرفوع على الحكاية، (**و**) حركة (**النقل**) كما في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنُ أُوتِيَ﴾[٤] (**بضم النون نقلًا**) مصدر نقل، أي: لأجل النقل بمعنى منقول (**من الهمزة**) إلى النون، وكما في في قوله تعالى: ﴿أَلَمَ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾[٥]، بنقل الفتحة إلى الميم في قراءة ورش ومن تابعه[٦]،(**و**) حركة (**الإتباع**) كما في (**نحو:**﴿**الْحَمْدِ لِلَّهِ**﴾[٧] **بكسر الدال إتباعًا**)[٨] أي: لأجل إتباع حركة الدال (**لكسر اللام**) في لغة تميم وبعض غطفان، وبها قرأ الحسن البصري[٩]، وزيد بن علي[١٠]، أو بضم اللام إتباعًا لضمِّ الدال،

---

(١) (أنا قبضته) في المخطوط وما أثبته من مجمع الأمثال:١٣٤/١ .

(٢) ينظر: مجمع الأمثال:١٣٤/١، والقاموس المحيط: ٧٠٦، (تبع) .

(٣) (أرأيت) في المخطوط وما أثبته من شرح الأزهرية.

(٤) سورة الإسراء: من الآية ٧١ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٠٦ .

(٦) ينظر: فريدة الدهر: ١٤٩/٢ .

(٧) فاتحة الكتاب: من الآية ٢ .

(٨) ينظر: المحتسب : ٣٧/١، إتحاف فضلاء البشر : ١٦٢/١ .

(٩) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، وكنيته أبو سعيد، سيد أهل زمانه، قرأ على حطَّان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري، وروى القراءة عنه يونس بن عبيد، وأبو عمرو بن العلاء، مات سنة(١١٠هـ). ينظر: معرفة القرّاء الكبار: ٣٦/١، وغاية النهاية في طبقات القرّاء: ٢٣٥/١ .

(١٠) هو زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران العجلي الكوفي شيخ العراق إمام ثقة، قرأ على أحمد بن فرح، وابن مجاهد، وسمع من محمد بن عبد الله مطين، وقرأ عليه منهم: وعبد الله بن عمر المصاحفي، والحسن بن عليّ بن الصقر الكاتب، وعبد الباقي بن الحسن، وعليّ بن محمد بن موسى الصابوني، (ت ٣٥٨هـ) . ينظر: معرفة القرّاء الكبار:١٧٧/١، وغاية النهاية في طبقات القرّاء: ١/ ٢٩٨ .

وهي لغة قيس، وقرأ بها زيد المكي[١]، وإبراهيم بن [أبي] [٢] عبلة[٣]، وإنَّما جاز الإتباع في هاتين الكلمتين؛ لأنَّهما تنزَّلتا لكثرة استعمالهما كالكلمة الواحدة كـ: منحدر الجبل ـ بضمِّ الدال إتباعًا للراء ـ على أن بني تميم لا يخصوا الكلمة الواحدة بالاتباع، **(و)**حركة **(التّخلُّص من التقاء الساكنين)**، وعُلم أنَّ التّخلُّص لا يكون إلَّا /٩٦أ/ مما وقع وحصل التلبُّس به، وإن الساكنين الذي يتخلَّص من التقائهما هما المتجاوران من كلمتين كما أشار إليه بقوله: **(نحو)** قوله تعالى:﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٤] **بكسر النون)** من يكن، فلا ترد كسرة "جَيْرِ" وفتحة "أينَ" ونحوهما، فإنَّ حركتهما جيء بها لدفع أو لخوف التقاء الساكنين لا للتخلُّص[٥]، فتنبَّه.

والحاصل أن الحركة التي جيىء بها لدفع التقاء الساكنين، كحركة "جَيْرِ وأينَ" حركةُ بناء، وحركة التّخلُّص ـ كحركة النون من "لم يكن"ـ ليست حركةُ بناء، فاعلم.

وأمّا حركة المناسبة فكما في نحو: ضربوا، ضُمتْ الباء لمناسبة الواو، وأمّا ما جيء به للتخفيف فكما في "ضربْتَ" بفتح التاء، سُكِّنت الباء لأجل التخفيف، إذ لو لم تسكَّن لتوالى أربع متحركات، ولا يكفي ما فيه من الثقل[٦]، وأمّا ما جيء به لأجل الوقف والسكون كما في نحو: "جاء زيدْ" بسكون الدال، للوقف.

[أنواع البناء]

ولمَّا فرغ من ذكر تعريف البناء معنويًّا ولفظيًّا شرع في ذكر أنواعه على القولين، وهي وإنْ كانت معلومة مما تقدَّم من قوله مبنيٌّ على الفتح ...إلخ فقد ذكرها هنا لزيادة التوضيح، فقال :

---

(١) لم أجد له ترجمة، والذي وجدته عبد الله بن زيد بن يزيد المكي، روى الحروف عن ابن كثير، وروى عنه الحروف عبيد بن عقيل، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٤١٩.

(٢) سقط من أ، وما أثبته من غاية النهاية في طبقات القرّاء:١٩/١ .

(٣) هو شمر بن يقظان بن المرتحل أبو إسماعيل، وقيل أبو إسحاق، وقيل أبو سعيد الشامي أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى هجيمة بنت يحيى، وعن واثلة بن الأسقع، وروى عنه مالك بن أنس وابن مالك، (ت ١٥٣هـ)، ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء:١٩/١.

(٤) سورة البينة: من الآية: ١ .

(٥) ينظر: التعليقة: ٩٧/٣.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٦١/١ .

(وأنـواع) جمـع نـوع، وهـو: كـل منـوب وكـل صـنف مـن الشـيء، أي: أصـناف **(البنـاء)** الأصـلية **(أربعة)** لا زائد عليها[١]، فلا يرد على الحصر المبنيّ على الحذف، والمبنيُّ على الألف، والمبنيُّ على الواو، والمبنـيّ علـى اليـاء فإنَّها فرعيـة[٢]، ولا يقال: الأصـالة والفرعية لا يُعقلان في الأنـواع، بخلاف العلامـات لأنَّ الأنـواع التـي لا يُعقـلان فيهـا هـي الأنـواع المنطقيَّـة، وليسـت مـرادة هنـا، ولا فـي الإعراب/**٩٦ب** /الآتي، إذ شرطهما اتِّحاد حقيقية أفراد كل نوع، يعني يكون القدر المشترك بينها هو تمام حقيقتها، وهنا ليس كذلك فإنَّ الضمّة والواو والألف والنون القدر المشترك بينها هو مطلق اللفظ وليس تمام حقيقتها، وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة واحدًا، وليس يسلم أنَّ الأصلية والفرعية لا يُعقلان في مطلق الأنواع، فالممتنع فرع بعض أفراد النوع على بعض، من حيث كونها أفرادًا لذلك النوع، والمراد بالأصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالًا أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع ونحو ذلك، ومثل هذا معقول في الأنواع، قال البعض: وقد يقال: كلامُهُ غيرُ مفيدٍ للحصر؛ بناءً على أنَّ العدد لا مفهوم له، فإن قلت فما فائدة ذكر العدد حينئذ؟ قلت: فائدته ضبط الأقسام حتى لا تتفلَّت.

أوّلها :**(ضمٌّ)** أي: نوع اسمه ضمّ، سواء كان من اللزوم أو من شبه الإعراب.

(و) الثاني: نوع اسمه **(كسر، وهما)** أي: الضمّ والكسر **(ثقيلان)** لما تقدَّم، لكن الضمّ أثقل من الكسر، **(ولثقلهمـا)** أي: ولأجل الثقل الحاصل فيهما لإعمال العضلتين[٣] في الأوَّل[٤] وإحدهما في الثاني[٥] على ما تقدَّم تقديره، **(و)**لأجل **(ثقل الفعل)** الكائن فيه لكون مدلوله مركَّبًا كما سيأتي **(لـم يدخلا)** أي: الضمّ والكسر، كلٌّ منهما ممنوع من الدخول **(فيه)** أي: الفعل لئلّا يجمع ثقيلان، **(ودخلا)** أي: لم يمنعا من الدخول في **(الاسم والحرف)** لخفتهما[٦] بكون كل من الاسم والحرف مدلولُه غيرُ مركَّب.

---

(١) حصر أنواع البناء على أربعة رفضه الشيخ الشنواني- رحمه الله – وهذا التقسيم ينتقض ببناء المنادى، واسم "لا" النافية للجنس، ولم يفصّل الشيخ بين الأنواع الأصلية والفرعية، ينظر: الدرر البهية: لوحة: ١٦ ب .

(٢) المبني على الحذف كما في نحو:اغز، واخشَ، وارمِ، والمبني على الألف كما في نحو: يا زيدان والمبني على الواو كما في نحو: يا زيدون، ينظر: حاشية الصبان: ١/١٠٠ .

(٣) ينظر: شرح التصريح:١/٥٥ .

(٤) أي في الضمّ .

(٥) أي في الكسر .

(٦) أي: إنَّ الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة نحو: "ضربوا"، الضمّة فيه للمناسبة وليست علامة بناء، ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/٢٤٢ .

(و) الثالث : نوعٌ /٩٧أ/ اسمُه **(فتح)**، والحاصل أن البناء على القول بأنَّه لفظيّ هو نفس الحركة وما ناب عنها، وعلى القول بأنَّه معنويٌّ علامته الحركة، أو ما ناب عنها البناء لا نفسه.

(و) الرابع نوعٌ اسمُه **(السكون)**[١]، أي: نفسه أو علامتُه **(وهما)** أي: الفتح والسكون **(خفيفان)** لِمَا تقَدَّم **(ولخفتهما)** أي: الفتح والسكون **(دخلا)** أي: لم يمنعا من الدخول في **(الكلم الثلاث)** يعني **(الاسم)** كـ أيْنَ وكم، **(والفعل)** كـ قام وقم، **(والحرف)** كـ : سوف وعن[٢].

وحيث تقرَّر ما ذكر فقد ظهر أن هذه الأنواع الأربعة باعتبار الاشتراك والاختصاص قسمان: قسم مشترك بين الثلاث، وقسم مختصٌّ ببعضها، وإذا أردت بيانَهما **(فالسكون والفتح يشترك)** الثلاث **(فيهما)**، مثال دخول السكون في **(الاسم نحو: كم)**[٣]، **(و)** الفتح في نحو: **(أينَ، و)**[٤]، مثال دخول السكون في **(الفعل نحو: قم، و)**، الفتح فيه نحو: **(بانَ)** وظَهَرَ،**(و)** مثال دخول السكون في **(الحرف نحو: لم)** حرف جازم، **(و)** الفتح فيه، نحو: **(إنَّ)** حرف مؤكد، **(والضمّ والكسر يختصُّ بهما الاسم والحرف ولا يدخلان الفعل)** لما تقدَّم، **(مثال دخول الكسر في الاسم و)** في **(الحرف: أمس)** مثال الأوَّل، **(وجَيْرِ)** مثال الثاني، ففيه لفٌّ ونشر مرتَّب، **(ومثال دخول الضمّ في الاسم و)** في **(الحرف: منذُ)**، مثال للاسم والحرف، فإن جعلتها مثالا للأوّل فذلك إمّا اسم، وذلك **(في لغة من رفع بها، أو)** مثالا للثاني ففي لغة من **(جرَّ)** بها، **(فـ)** إنَّ **(الرافعة اسم، والجارة حرف)**[٥].

[الإعراب اللفظي والمعنوي]:

ولمَّا فرغ من البناء شرع في الإعراب فقال: /٩٧ب/ **(والإعراب)** بكسر الهمزة، لغة، مصدر أعرب إذا أبان أو غيَّر أو حسّن أو أجال، تقول: أعربَ الرجلُ عن حاجته: أبان عنها، وأعربت المعدة: تغيرت، وأعربها اللهُ: غيَّرها، وأعربتُ الشيَء حسَّنتُه، وأعربَت الدابَّةُ: جالت في مرعاها، وأعربها

(١) ويسمّى وقفًا، وهو الأصل في علامات البناء لخفته، فهو يدخل الاسم والفعل والحرف، ينظر: المقاصد الشافية: ١١٧/١ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك:٦٣/١، والمقاصد الشافية: ١١٧/١.

(٣) بنيت كم؛ لأنّها أشبهت الحرف شبها وضعيا في كونها على حرفين، وبنيت على السكون؛ لأنَّ أصل البناء أن يكون على السكون، ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٧٥/١.

(٤) الأصل في "أين" أن تبنى على السكون؛ وقد بنيت على الفتح للتخلص من التقاء الساكنين، ينظر: الأصول في النحو:٥١/١.

(٥) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٢/١.

صاحبها: أجالها، وأعرب الشيءَ: أزال عَرَبَه أي: فسادَه، ويتعدى بالهمزة لا بمعنى الإبانة، فإنَّه يتعدى بـ "عن"، ويأتي الإعراب لازما بمعنى تكلَّم بالعربية، أو صارت له خيلٌ عِرَابٌ، أو وُلِدَ له وَلَدٌ عربيُّ اللونِ، أو تكلَّم بالفحش، أو أعطني العربون[١]، كذا ذكره بعض مشايخنا، وفي القاموس: ((والإعْرابُ: الإبانَةُ والإِفْصاحُ، وإجْراءُ الفَرَسِ، ومَعْرِفَتُكَ بالفَرَسِ العَرَبِيِّ من الهَجينِ إذا صَهَلَ، وأن يَصْهَلَ فَيُعْرَفَ عُتْقُهُ، وسَلامَتُهُ من الهُجْنةِ، وهذه خَيْلٌ عِرابٌ وأَعْرُبٌ ومُعْرِبَةٌ، وإبِلٌ عِرابٌ، وأن لا (تَلْحَنَ) [٢] في الكَلامِ، وأنْ يُولَدَ لَكَ ولَدٌ عَرَبِيُّ اللَّوْنِ، والفُحْشُ، وقَبيحُ الكَلامِ...، والرَّدُّ عن القبيح، والنِّكاحُ أو التَّعْريضُ بـه، وإعْطـاءُ العَرَبـونِ، والتَّـزَوُّجُ بـالعَروبِ: للمَـرْأةِ المُتَحَبِّبـةِ إلـى زَوْجِهـا، والعاصِـيَةِ والعاشِـقَةِ، أو الضحَّاكَةِ... والعَرْبُ: النَّشاطُ، ويُحَرَّكُ، وبالكسر: يَبِيسُ البُهْمَى ـ وهو اسم لنبت معروف، ويطلق على الواحد والجمع ــ وبالتَّحريكِ: فَسادُ المَعِدَةِ، والماءُ الكثيرُ الصَّافي، ويُكْسَرُ راؤُه، كالعُرُبُبِ، وناحِيةٌ بالمَدينةِ، وبَقاءُ أثَرِ الجُرْحِ بعدَ البُرْءِ، والتَّعْريبُ: تَهْذيبُ المَنْطِقِ من اللَّحْنِ، وقَطْعُ سَعَفِ النَّخْلِ، ... وتَقْبيحُ قولِ القائلِ، والرَّدُّ عليه، والتَّكَلُّمُ عن القَوْمِ، والإِكْثارُ (شُرْبِ)[٣] الماءِ الصَّافي...، وعَروبَةُ / ١٩٨أ / وباللاَّمِ: يومُ الجُمُعَةِ))[٤]، انتهى . وفيه معانٍ أُخر يطول ذكرها، فراجعه إن شئت[٥].

وفي الاصطلاح **(على القول)** أي: قول الجمهور **(بأنَّه لفظيٌّ)**[٦] أي: ملفوظ به، تعريفُه **(ما)** أيْ: أيْ: شيء **(جيء)** أي: جاء المُعربُ **(به)** في آخر الاسم المتمكِّن سواء كان آخِرًا حقيقةً أو حكمًا، أو الفعل المضارع الذي لم يتَّصل بآخره شيءٌ **(لبيان)** أي: لأجل بيان **(مقتضى)** أي: مطلوب **(العامل)** الذي يطلبه **(من حركة)** ظاهرة أو مقدَّرةٌ، رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، **(أو)** من جزم **(سكون، أو)** من

---

(١) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٤٠٠/٢ .

(٢) (تلج) في المخطوط وما أثبته من القاموس هو الصحيح .

(٣) زيادة من القاموس ليستقيم النص.

(٤) القاموس المحيط : ١١٣ (عرب).

(٥) للإعراب حدود كثيرة، فمنها قول ابن جني: "هو الإبانة عن معاني بالألفاظ"، وقول ابن يعيش: "الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل"، وقول ابن الحاجب : هو ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه"، وقول ابن إياز: "أنّه من (أعرب) تكلّم بالعربية"، ينظر: الخصائص:٣٦/١، وشرح المفصل:١٩٦/١، الكافية في علم النحو:١١/١، والمحصول في شرح الفصول: ٥٩/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣/١، وتوضيح المقاصد: ٢٩٦/١ .

(حذف) وهو نائب السكون[١]، فخرج ما كان لغير عامل، كالحكاية، والإتباع، والنقل، أو التّخلُّص من التقاء الساكنين، والمناسبة، والسكون للتخفيف، والوقف والإدغام كما تقدَّم.

(و) الإعراب **(على القول بأنَّه معنويٌّ)**، وبه قال جمع[٢]، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجَّحه أبو حيَّان[٣]، بأنَّه يقال: حركات الإعراب، فلو كانت الحركات نفس الإعراب لم تصحّ الإضافة؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، وبأنَّ الحركات قد تزول بالوقف مع الحكم بالإعراب.

وأُجيب: عن الأوَّل: بأن الإضافة في ذلك من إضافة الأعمّ إلى الأخصّ ولا شبهة في تغايرهما، وعن الثاني: بأن الحركة مقدَّرة[٤]، وقال البعض: ذهب أكثر أهل العربية بأن الإعراب معنويٌّ[٥]، تعريفه: **(تغيير)** مصدر غَيَّر ما كان وحَوَّلهُ وبدَّلهُ، والمراد التغيير الحاصل بالتغيُّرِ، ولو عَبَّر به لكان أوْلى، أي: تغير **(آخر)** أي: الحرف الذي هو آخر **(الاسم)** حقيقة أو حكمًا، ولا فرق بين أن يكون التغيير ذاتًا بأن يتبدَّل حرف آخر حقيقةً أو حكمًا إذا كان إعرابه بالحروف، أو صفةً بأن تتبدَّل صفتهُ بصفة أُخرى حقيقةً أو حكمًا /٩٨ب/ إذا كان إعرابه بالحركات، وليس المراد بالاسم مطلقًا، بل المراد به **(المتمكّن)** من مَكُنَ ككَرُمَ والمكانة التؤدة والمنزلة عند الملك، أي: له مكانة في باب الاسميَّة، أعني لم تكن فيه علَّة تقتضي البناء، وهي شِبْهُ الحرف، وفي القاموس:((والاسم المتمكِّن ما يقبل الحركات الثلاث كـ: زيد))[٦]، انتهى.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣/١ .

(٢) ينظر: البديع في علم العربية:٤٤/١، والمقدمة الجزولية:٧، وتوجيه اللمع:٦٤، والتذييل والتكميل:١١٦/١، والمسائل السفرية:١١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب : ٢ /٨٣٣ .

(٤) ينظر: المغني في النحو: ٢١٨/١ .

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية:١/ ٢٤٥.

(٦) القاموس المحيط : ١٢٣٥ (المكن) .

[بــاب الإعــراب والــعــامــل] (١)

(و) تغيير آخر **(الفعل المضارع)** حقيقةً أو حكمًا، وليس ذلك مطلقًا، بل **(الخالي)** مِنْ خلا المكان خلوًّا، وأخلا وخلا واستخلا، فرغ، أي: الفراغ **(عن النونين)** أي: نون الإناث(٢) ونون التوكيد بتسميتها **(لفظًا أو تقديرًا)**(٣) مصدران، بمعنى المفعول، منصوبان على الحال من تغيير، أي: حال كون ذلك التغيير أي: أثره وهي العلامة الدالة عليه ملفوظ به أي: موجود أو مقدرٌ، أي: مفروضًا في الوجود، فدخل السكون والحذف، قيل: ويحتمل أن لا يكونا بمعنى المفعول(٤)، ويكون التقدير تغيير لفظ وتغيير تقدير؛ **(بسبب عامل)** فعلًا أو اسمًا أو حرفًا **(ملفوظ به)** أي: العامل بمعنى موجود في اللفظ **(أو مقدَّرٌ)** بأن حذف وجوبًا أو جوازًا، ويُردُّ على المصنف العامل المعنويّ كالابتداء أو التجرُّد، فلو أَسقَطَ قوله ملفوظ به أو مقدَّرٌ، لكان أشمل وأخصر، ويمكن أن يجعل داخلًا في كلام المصنف بأن يراد بالمقدَّر ما عدا الملفوظ به، ولا يضرُّ عدم تمثيله له هذا كتمثيله له فيما يأتي، **(مثال تغير)** صفة **(آخر الاسم)** حقيقةً **(لفظًا أو تقديرًا بعامل ملفوظ به)** أي: بسبب دخول عامل في اللفظ حالة الرفع: **(جاء زيد والفتى)** فزيد والفتى كلٌّ /١٩٩أ/ منهما مرفوع على الفاعلية، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة في زيد، والمقدَّرة في الفتى، أمّا رفع "زيد" على الفاعلية فواضح، وأمّا وجهه في "الفتى" فهو أن المعطوف له حكم المعطوف عليه، **(و)** مثاله في حالة النصب: **(رأيت زيدًا والفتى)**، فزيد والفتى منصوبان بفتحة ظاهرة في الأوَّل ومقدَّرة في الثاني، **(و)** مثاله في حالة الجر: **(مررت بزيد والفتى)**، فزيد والفتى مجروران بكسرة ظاهرة في زيد، ومقدَّرة في الفتى، **(ومثال تغير)** صفة آخر **(الفعل)** المضارع الخالي عن النونين حقيقة **(لفظًا أو تقديرًا بعامل ملفوظ به)** في حالة النصب **(لن يضربَ)** فـ "يضرب" فعل

(١) يرى أكثر الدارسين أنَّ ابن مضاء القرطبي هو أوَّل الثائرين على نظرية العامل والمطالبين برفض هذه النظرية، إلَّا أنَّ الصحيح أنَّ بوادر هذه المسألة كانت عند ابن جني في كتابه الخصائص، فهو يرى أنَّ الرفع والنصب والجر والجزم للمتكلم نفسه لا لغيره، وقولهم لفظي ومعنوي إنَّما هو لظهور آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، ينظر الخصائص: ١/١١١، والرد على النحاة: ٦٩ .

(٢) يرى السهيلي أنَّ الفعل المضارع إذا اتّصلت به نون الاناث باقٍ على إعرابه، والإعراب مقدّر، ينظر: نتائج الفكر: ٨٦ .

(٣) نسب الرضي إلى البعض أنّ ما اتّصل به النونات من المضارع، باقٍ على إعرابه كما أنّ الاسم معرب مع التنوين، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٢٠ .

(٤) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهرية، لوحة : ١٧ أ .

مضارع منصوب بـ "لن" وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، **(و)** مثاله حالة الجزم **(لم يضربْ)** فـ "يضربْ" مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر في آخره، هذه أمثلة الملفوظ به.

(و) مثال المقدَّر: **(لن يخشى)** فـ"يخشى" فعل مضارع منصوب بـ "لن" وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على الألف منع من ظهورها التعذُّر، **(ومثال تغيير)** صفة آخر **(الاسم)** حقيقةً **(لفظًا أو تقديرًا بعامل مقدَّر)** جوازًا في حالة الرفع **(زيد)** مثالٌ للتغير لفظًا **(والفتى)** مثالٌ للتغير تقديرًا حال كونهما واقعين **(في جواب)** سؤال **(مَنْ قال)** مستفهما عمَّن صدر منه القيام: **(مَنْ قام؟)** أي: أقام زيد أم عمرو أم غيرهما؟ فالجملة على هذا التفسير اسميَّةٌ صورةً، فعليَّةٌ معنًى، ولإرادة الاختصار أتى بكلمة "مَنْ" الدالة على الذوات في حالة النصب زيد أو الفتى **(وفي جواب)** سؤال /٩٩ب/ **(مَنْ قال: مَنْ رأيتَ؟)** أي: أرأيت زيدًا أو عمرًا أو غيرهما؟ **(فزيد والفتى في)** المثال **(الأوَّل مرفوعان)** لفظًا في "زيد"، وتقديرًا في "الفتى" حالة كون رفعهما على الفاعلية **(بفعل محذوف)** أي: مقدَّر جوازًا **(تقديره: قام زيد، و)** قام **(الفتى)**، وهذا التقدير يُعَيِّنُ ما قرَّرناه من أن جملة السؤال فعليَّة معنى؛ لأن الجوابَ شرطُه مطابقةُ السؤال، بل السؤال معاد في الجواب، ولهذا قال الفقهاء الحنفية: قال لزيد امراته طالقٌ، أو عبدُه حرٌّ، أو عليه المشي إلى بيت الله تعالى إن دخل هذه الدار، فقال: زيد نعم، كان حالفًا، لأنَّ الجواب يتضمَّن إعادة ما في السؤال(١)، انتهى.

في كلام الشيخ هنا الجوابُ ـ على ما تقرَّرـ مطابقٌ للسؤال مطابقة معنويّة، وبعضهم نظر إلى كون السؤال جملة اسميَّة صورة، فقال: كان الأنسب أن يعرب "زيد" مبتدأ لا فاعلًا حتى تكون جملة الجواب اسميَّة كجملة السؤال(٢)، انتهى، وليس بسديد.

(و) زيد أو الفتى **(في)** المثال **(الثاني منصوبان)** أي: كلٌّ منهما منصوب على أنَّه مفعول **(بفعل محذوف)** أعني مقدَّرًا جوازًا **(تقديره: رأيت زيدًا)** منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، **(و)** رأيت **(الفتى)** منصوب بفتحةٍ على آخره للتعذَّر، ومَثَّل للعامل المحذوف بوقوعه جوابًا بقوله تعالى:

---

(١) ينظر: ردُّ المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) : ٨١٩/٣ .

(٢) ينظر: الدرر البهية على شرح الأزهرية، لوحة : ١٧أ.

﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ(١) مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾(٢) .

(ومثال تغيير) صفة آخر **(الفعل)** المضارع الذي لم يتَّصل بآخره شيء كما تقدَّم **(لفظًا أو تقديرًا بعامل مقدَّر)** جوازًا في حالة النصب: **(حتى يقومَ ويسعى زيدٌ فيقومَ ويسعى منصوبان بعامل** /١٠٠أ/ **مقدَّر وهو أن المصدرية)**، وعلامة نصب الأوَّل فتحة ظاهرة، والثاني فتحة مقدَّرة للتعذّر.

[أنواع الإعراب]

ولمَّا فرع من تعريف الإعراب شرع في الكلام على أنواعه، فقال: **(وأنواع)**، جمع نوع، وهو كلُّ ضرب من الشيء، وكلُّ صنف، وهو أخصُّ من الجنس، أي: ضروب **(الإعراب)** أي: من حيث هو على سبيل الإجمال **(أربعة)** أنواع لا زائد عليها، وقد ذكرها تفصيلا بقوله:

(رَفْعٌ) مصدر رَفَعَه ضد وَضَعَه، واصطلاحا ــ على القول بأن الإعراب معنويٌّ ــ تغييرٌ مخصوص علامتُهُ الضمّة وما ناب عنها، يسمَّى رفعًا لما تقدَّم، وقيل: لارتفاعه على أخويه؛ لأنَّه إعراب العمد، ومن ثَمَّ قُدِّم عليهما(٣).

(ونَصْبٌ) بفتح النون وسكون الصاد المهملة فموحدة، مصدر نَصَبَ، وفي القاموس:((النَّصْبُ: العَلَمُ المَنْصُوبُ، ويُحرَّكُ، والغايَةُ، وفي القَوافي: أن تَسْلَمَ القافِيَةُ منَ الفَسادِ، وهو في الإِعْرَابِ كالفتحِ في البِناءِ، اصطِلاحٌ نحوِيٌّ، ونَصْبُ العَرَبِ: ضَرْبٌ من مَغانِيها، أرَقُّ من الحُداءِ))(٤)، انتهى.

---

(١) اختلف النحاة في إعراب "أحد" في الآية الكريمة: فقد ذهب البصريون إلى أنه أرتفع بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل الذي بعده، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن "أحد" مرتفع بالضمّير الذي يعود إليه من "استجارك"، وأجاز الأخفش رفع الاسم المتقدم بعد إنْ بالابتداء، وقال في قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾، فابتدأ بعد إنْ، وأن يكون رفع أحد على فعل مضمر أقيس الوجهين، ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٥٤/١، والبديع في علم العربية:٦٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش:١٢٣/٥.

(٢) سورة التوبة: من الآية ٦ .

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٩٣/١، والتذييل والتكميل:١٤٦/١ .

(٤) القاموس المحيط : ١٣٨، (نصب) .

واصطلاحًا: تغيير مخصوصٌ علامتُه الفتحةُ وما ناب عنها، سمِّي فتحًا لما تقدَّم، وقدَّم على الخفض؛ لأنَّ عامله قد يكون فعلًا، والعمل للفعل بطريق الأصالة، فهو أحقُّ بالتقديم، بالنظر لأصالة عامله في العمل.

(وخَفْضٌ) بالخاء المعجمة وسكون الفاء آخره ضاد معجمة، مصدر خفض ككرم، وهو لغة: الدَّعَةُ والسَّيْرُ اللَّيِّنُ، وضِدُّ الرَّفْعِ، وبمعنى الجَرِّ في الإِعْرابِ، كذا في القاموس[١].

واصطلاحا: تغييرٌ مخصوصٌ /١٠٠ب/ علامتُهُ الكسرة وما ناب عنها، وتقدَّم وجه تسميته خفضًا، وقدِّم على الجزم لاختصاصه بالاسم، ولأنَّ عامله يجر الفعل إلى الاسم.

(وجَزْمٌ)[٢] بفتح الجيم وسكون الزاي مصدر جزمه قطعه، واليمين أمضاها، والأمر قطعه لا عودة فيه، والحرف أسكنه وعليه سكت، والقراءة وضع الحروف مواضعها في بيان ومهل، والسقاءَ ملأه، والنخلَ خرَّصه، وعلى فلان كذا وكذا، أوجبه، والجزمُ في الخطِّ، تسويةُ الحروف، والقلم لا حرف له، والجِزْمَةُ بالكسر: المائة من الماشية فصاعدًا، أو من العشرة إلى الأربعين[٣]، واصطلاحاً: تغييرٌ مخصوصٌ علامتُه السكونُ وما ناب عنه، سُمِّيَ جزمًا لقطعه الحركة.

ثم لا يخفاك أنَّ هذه الأربعة الأنواع تنقسم بالنظر إلى الاختصاص والاشتراك بين الاسم والفعل.

والحرف قسمان: مشترك ومختصٌّ، والمختصّ قسمان، قسم مختصٌّ بالأسماء، وقسم مختصٌّ بالأفعال.

وإذا أردت معرفة كلًّ منهما **(فالرفع والنصب يشتركان في)** الدخول على **(الأسماءِ) (و)** على **(الأفعالِ)** بمعنى يُوجدان، أي: في جنسهما، فيصدق بفردٍ واحدٍ من أفرادِ كلٍّ منهما فيهما لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًا، وذلك لقوة عاملهما، وجعل الفعل مشاركًا فيهما بطريق الحمل **(والخفضُ يختصُّ)** من التخصيص ضدَّ التعميم، واختصَّه به لشيء خَصَّه به فاختصّ، وتَخَصَّصَ لازم ومتعدًّ **(بالأسماءِ)** ليُعَادِل ثِقَلَهُ خفتها، فلا يتجاوزها إلى الأفعال، **(والجزمُ مختصٌّ بالأفعالِ)** المضارعة، أي: جنسها لِتُعَادل خفَّتُهُ ثِقَلَهَا، فلا ينتقل عنها[٤].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط : ٦٤١ (الخفض) .

(٢) ونسب البعض إلى المازنيّ أنَّه لا يرى الجزم من علامات الإعراب، وأن السكون في فعلي الشرط والجزاء سكون بناء لا إعراب، ينظر: المرتجل : ٢١٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٠/٢، وارتشاف الضرب: ٨٢٦/٢.

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ١٠٨٨،(جزم) .

(٤) ينظر: اللمع في العربية:١٠، وشرح ابن الناظم:١٦ .

نعلم بهذا /١٠١أ/ أنَّ الأسماء يدخلها الرفع والنصب والخفض، ولا يدخلها الجزم، وأن الأفعال يدخلها الرفع والنصب والجزم ولا يدخلها الخفض، والحاصل أن أنواع الإعراب في الاسم ثلاثة: رفع ونصب وجرّ ولا رابع لها؛ لأنَّ المعاني التي جيء في الاسم بالإعراب لبيانها ثلاثة أجناس: معنى هو عمدة في الكلام لا يستغنى عنه كالفاعلية وله الرفع، ومعنى هو فضلة يتم الكلام بدونه كالمفعولية، وله النصب، ومعنى هو بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه نحو: غلام زيد، وله الجر(١).

وأمّا الفعل المضارع فمحمول في الإعراب على الاسم، وكان له ثلاثة أنواع من الإعراب كما للاسم فأُعرب بالرفع والنصب ما لم يمنع منهما مانع، ولم يعرب بالجرِّ؛ لأنَّه لا يكون إلّا للإضافة، والأفعال لا تقبلها؛ لأنَّ الإضافة إخبار في المعنى، والفعل لا يصحُّ أن يخبر عنه في المعنى أصلًا(٢)، فلمّا لم يعرب بالجرِّ عوض عنه بالجزْم(٣).

(مثال دخول) كُلٌّ من **(الرفع والنصب والخفض في)** صيغة واحدة من صيغ **(الأسماء)** محتملة لها على سبيل التعاقب **(نحو)** قولك: **(ما أحسنَ زيدٌ)** فـ "زيد" في هذا التركيب يحتمل كلا من الثلاثة: فيصح أن تقول: ما أحسنَ زيدٌ **(برفع زيد)** على الفاعلية، بناءً **(على)** أن معنى "ما" **(النفي)** و"أحسنَ" فعل ماض، والمعنى: لم يوجد من زيد إحسانٌ.

(و) يصحُّ أن تقول: ما أحسنَ زيدًا **(بنصبه)** أي: زيد مفعولٌ بأحسن، بناءً **(على)** أن معنى "ما" **(التعجب)** وهي مبتدأ، أو "أحسن" فعل ماضٍ وفاعله ضمير يعود على ما والجملة، ثم إن جعلت ما نكرة تامة فالجملة /١٠١ب/ من الفعل والفاعل خبر "ما"، والمعنى: شيء حسَّنَ زيدًا، أي: صيَّره حسنًا، وإن جعلتها نكرة ناقصة فالجملة صفة لها والخبر محذوف وجوبًا، والمعنى: شيء حسَّنَ زيدًا شيء عظيم، وإن جعلتها اسمًا موصولًا فالجملة صلة له والخبر محذوف وجوبًا، والمعنى: الذي أحسن زيدًا شيءٌ عظيم.

(و) يجوز أن تقول: ما أحسنُ زيدٍ **(بخفضه)** أي: زيدٍ، بناء **(على)** أن معنى "ما" **(الاستفهام)** أي: لطلب الفهم، وفَهِمَ ـ كـ: فَرِحَ ـ فَهْمًا، ويحرَّك، وهي أفصح: عَلِمَه وعَرَفَه بالقلب، و"ما" مبتدأ و"أحسنُ" بالرفع اسم تفضيل خَبَرُها، وزيد مجرور بإضافة "أحسن" إليه، والمعنى: أيُّ شيء في زيد حَسَنٌ،

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٧٧ .

(٢) لا يصحُّ أن تقول: "ذهب يقوم" و "انطلق كتب"، فلو أخبر عنه لجاز أن يقع فاعلًا ومبتدأ، ينظر: الإنصاف:٩/١، والمقدمة الجزوليّة: ١٤ .

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٧ .

(والنون)، أي: نون أحسن **(في)** الحالين **(الأولين)**، أي: حال رفع زيد، وحال نصبه **(مفتوحة)**، أي: محرَّكة بفتحةِ بناءٍ؛ لأنَّ "أحسن" فعلٌ ماضٍ، **(وفي)** الحال **(الثالث)** وهو خفضه **(مرفوعة)**، أي: محرَّكة بالرفع، فلا يرى أن الذي يتَّصف بكونه مفتوحًا أو مرفوعًا إنمَّا هو كلمة "أحسن" بتمامها، ويجاب أيضًا بأن المراد بمفتوحة ومرفوعة أنَّها محلّ حركة الفتح ومحلّ حركة الرفع(١)، فتأمل.

(ومثال دخول) أي: وجود **(الرفع والنصب والجزم في)** صيغة واحدة من صيغ **(الأفعال)** على سبيل التعاقب **(نحو)** قولك: **(لا تأكل السمك)** وهو الحوت **(وتشرب اللبن)** فـ: "تشرب" يحتمل كلًّا من الثلاثة، فيصحُّ أن تقول: لا تأكل السمكَ وتشربُ اللبنَ **(برفع تشرب)**، بناءً **(على)** أن الواو واو **(الاستئناف)** أي: الابتداء، فيكون نهيا عن أكل السمك وإباحةً لشرب اللبن، أي: انته عن أكل السمك، ولك /١٠٢أ/ شربُ اللبن.

(و) تقول: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن **(بنصبه)** أي: تشربَ، بناء **(على)** أن الواو بمعنى مع، ويقال لها: واو **(المصاحبة في النهي)**(٢) من صَحِبَه إذا لازمه، أي: الملازمة في النهي، أي: لا تأكل السَّمكَ مع شُرْبِكَ اللبنَ، يعني لا تجمع بينهما(٣)، فإنَّ الجمعَ بينهما يُمْنَعُ طبًّا؛ لأنه يولِّدُ أمراضًا رديئة مزمنة سريعًا، مثل الجذام والبرص والفالج والتخمة والقولنج، ونسب للبدر بن مالك أنَّه قال: معنى الرفع كمعنى النصب، ولكن بتقدير: وأنت تشرب اللبن، فكأنَّه قدَّر الواو للحال لا للعطف ولا للاستئناف(٤)، فاعلم .

وقال البعض: قد اشتهر في مثل هذا السبك من غير سابك، خلافًا لما يفهم من كلام التصريح؛ لأنَّه إذا نصب بأن مضمرة يصير في الظاهر اسمًا معطوفًا على فعل وهو ممتنع(٥)، انتهى.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/١٧٣-١٧٤، والأصول في النحو:١/٩٩-١٠٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/١٧٧ .

(٢) عند الكوفيين تسمى واو الصرف؛ لأنَّها تصرف الفعل الثاني عن حكم الفعل الأوَّل فلم يجمع بينهما في النهي، ينظر: المرتجل: ٢٠٦ .

(٣) ينظر: المقتضب:٢/٢٥، وشرح المقدمة المحسبة:١/٢٢٨، واللباب في علل البناء:٢/٢١، وتوجيه اللمع:٣٦٥ .

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم : ٤٨٦ .

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١/ ٢٥٩ .

(و) يصحُّ أن تقول: لا تأكلْ السمكَ وتشربْ اللبنَ **(بجزمه)** [(١)] أي: بجزم "تشربْ"، بناء **(على)** أن الواو عاطفة ومقتضية [لاستصحاب][(٢)] **(النهي عن شرب اللبن أيضا)** مصدر آض، وفي القاموس: الأيض العود إلى الشيء، وصيرورة الشيء غيره، وتحويله من حالة إلى أُخرى، والرجوع، وآض كذا صار فعل ذلك أيضًا إذا فعله معاودًا، فاستعير لمعنى الصيرورة[(٣)]، انتهى.

فكأنَّه عاد من النهي عن الأكل إلى النهي عن الشرب، فيكون النهي عن كلٍّ منهما لا عن الجمع بينهما في كلِّ حال في ظاهر الأمر، فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما على تقدير جعل الواو للعطف، ويمكن أن يجاب بأن لا الناهية مقدَّرة /١٠٢ب/ بعد الواو تقديرًا قويًّا، فهي في قوة الموجودة لفظًا، وإنَّما استغني بذكرها أوَّلًا عن تكرارها للاختصار، فيكون ذلك في قوة قوله: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، فتعيَّن النهي عن فعل كلٍّ منهما في كلِّ حال[(٤)]، وانتفى ذلك الاحتمال، كما قالوا إذا قلت: ما جاءني زيد وعمرو، يحتمل نفي كلٍّ منهما في كلِّ حال، ويحتمل أن يكون المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ "لا" وقلت: ما جاءني زيد ولا عمرو، كان الكلام نصًّا في المعنى الأوَّل، وقد ألغز بعضهم في هذه الواو بقوله[(٥)]:

ومَا حَرْفٌ يليه الفعلُ مجزومًا ومرفوعًا ... ويُنْصَبُ بعدَه أيضًا وكلٌّ جاءَ مسموعًا

(ومثال دخول) أي: وجود **(الرفع)** فقط **(في)** صيغة من صيغ **(الأسماء و)** في صيغة من صيغ **(الأفعال نحو)** قولك: **(زيد يقوم، على الابتداء)** أي: على جهة البدء بزيد، أي: جعله مبتدأ **(والخبر)** أي: والإخبار عنه بجملة "يقوم"، وإذا أردت الإعراب **(فزيدٌ اسمٌ)** لصحة الإخبار عنه **(مرفوعٌ بالابتداء)** وهو جعله أوَّلًا، **(وعلامة رفعه الضمّة)** الظاهرة في آخره، **(ويقوم)** وحده، والجملة من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازا **(خبره)** أي: خبر زيد، **(وهو)** أي: يقوم **(فعل)** لقبوله "قد" **(مضارع)** لقبوله السين

---

(١) الجزم في هذا المثال منعه سيبويه في هذا الموضع لقوله:« وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع ... ومنعك أن ينجزم في الأول لأنَّه إنَّما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال»، الكتاب: ٣/ ٤٢-٤٣ .

(٢) (لاصصحاب) في المخطوط .

(٣) ينظر: القاموس المحيط : ٦٣٧ (الأيض)

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني:١/٨٨٤، وشرح المقدمة المحسبة: ١/ ٢٢٨ .

(٥) البيت من بلا نسبة في المشكاة الفتحية :٢٦ .

(مرفوع بالتجرد)[١] أي: بسبب تجرده، أي: خلوه **(من الناصب)** فاعل النصب **(و)**عن **(الجازم)** فاعل الجزم، **(وعلامة رفعه الضمّة)** الظاهرة في آخره.

(ومثال دخول) وجود **(النصب في)** صيغة من صيغ **(الأسماء و)** في صيغة من صيغ **(الأفعال)** قولك: "يضرب"، و"زيدا" من قولك: **(إنَّ زيدًا لن يضرب، فزيدا)** بالنصب على الحكاية، وهو مرفوع تقديرا/١٠٣أ / **(اسم منصوب بإن)** أي: العامل فيه النصب "إنّ" **(على أنّه اسمها، وعلامة نصبه الفتحة)** الظاهرة في آخره **(ويضرب فعل)** لقبوله "قد" **(مضارع)** لقبوله السين **(منصوب بـ لن، وعلامة نصبه الفتحة)** الظاهرة في آخره.

(ومثال اختصاص الاسم بالخفض) فيه إدخال الباء على المقصور[٢]، وهو جيد، لكنَّه قليل، والكثير الشائع دخولها على المقصور عليه، كأن يقول: اختصاص الخفض بالاسم **(نحو)** قولك: **(بزيد)** أي: **(مررت)** بزيد **(فزيد)** يجوز جرُّه على الحكاية[٣] **(اسم مخفوض بالباء وعلامة خفضه الكسرة)** الظاهرة في آخره.

(ومثال اختصاص الفعل بالجزم) فيه ما تقدَّم من إدخال الباء على المقصور **(نحو)** قولك: **(لم يقم)** زيد، **(فيقم فعل مضارع مجزوم بـ لم وعلامة جزمه السكون؛ وإنَّما اختصَّ الاسم بالخفض)** فلم يكن لغيره، **(و)** اختصَّ **(الفعل بالجزم)** فلا يتعداه؛ **(للتعادل بينهما)**[٤] أي: بين كلٍّ وما اختصَّ ذلك؛ **(لأن الاسمَ خفيفٌ)** لما يأتي **(والفعل ثقيلٌ)** لِمَا يأتي[٥]، **(والسكون)** المراد به التسكين بدليل قوله: **(أخفّ من التحريك)** وإلّا فكان الأنسب أن يقول: أخفّ من الحركة فإنَّها الحاصلة بالتحريك كما أن السكون هو الحاصل بالتسكين **(فأُعطِي)** وهو مبنيٌ للمفعول **(الخفيفُ)** وهو السكون **(الثقيلَ)**، وهو

---

(١) التجرد هو علّة الكوفيين في رفع الفعل المضارع، وذهب البصريون إلى أنَّ المضارع رُفع لوقوعه موقع الاسم كقولك: زيد يضرب، كما تقول: زيد ضارب، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٣٢٣، وتسهيل الفوائد: ٢٢٨ .

(٢) يعني أنّ الخفض مقصور على الاسم ولا يدخل على الفعل، وأمّا الاسم فليس مقصورًا على الخفض بل يتعدّاه إلى الضمّ والفتح.

(٣) كأنهم قالوا: مَنْ زيدٍ، فحكوا لفظه حرصًا على تبيين لفظه فحكوه، وحتى لا يتوهم المسؤول عن غير الذي ذكره، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٩/٣ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٤٠/١، والتذييل والتكميل: ١٣٨/١، وتمهيد القواعد: ٢٤٥/١، وتعليق الفرائد: ١٣٣/١ .

(٥) وقيل أنّ الأسماء لم تُجزم لاستحالة دخول أدوات الجزم عليها، فهذه الأدوات تكون للنفي والنهي والأمر والجزاء ودخولها على الاسم غير سائغ، ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٠٦ .

الفعل، **(و)** أعطي **(الثقيلُ)** وهو الحركة **(الخفيفَ)** وهو الاسم **(لتُعادِل خِفَّةُ الاسمِ ثِقَلَ التحريك، و)**لأجل **(أن يعادلَ ثقلُ الفعل خفَّةَ السكون)**[١].

قال البعض: السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي إلى /١٠٣ب/ التسلسل فلا ينبغي أن يُسأل لأي شيء انفردت الأسماء بالجرِّ، وانفردت الأفعال بالجزم[٢]؟ انتهى.

وقال البعض: ويؤيد ذلك أن الخليل لمَّا سأله أصحابه: لِمَ رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول، وهلَّا نُصِبَ الفاعلُ ورُفِعَ المفعولُ؟ قال لهم: أرأيتم لو كان الأمر إليكم وفعلتم ذلك لكان لقائل أن يقول: لِمَ نُصِبَ الفاعلُ ورُفِعَ المفعول؟

قالوا: كان سؤاله كسؤالنا، فقال: قد أوجبتم أنَّه لا جواب لسؤالكم إذا كانت إجابتكم عنه تعود إلى مثل سؤالكم[٣]، انتهى.

وقال البعض: والمراد أنَّه لا يجب السؤال عن مبادئ اللغة، وإلّا فقد علَّلوا الكثير من الأسماء وغيرها[٤]، فاعلمه .

(وإنَّما قلنا: الاسم خفيف، و) قلنا: **(الفعل ثقيل)** أي: حكمنا بذلك؛ **(لأن مدلول الاسم)** أي: الذي يدل عليه بحسب الوضع **(بسيط)** ضد المركَّب أي: غير مركَّب؛ لأنَّه إمّا ذات، أو معنى، أو لفظ، **(و)** لأنَّ **(مدلول الفعل)** أي: ما دل عليه بحسب الوضع **(مركَّب من الحدث، و)** من **(الزمان)** والنسبة - كما تقدَّم - **(والمركَّب ثقيل)** فالفعل ثقيل باعتبار مدلوله **(والبسيط خفيف)** فالاسم حفيف، نظرًا إلى مدلوله[٥].

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٠٦ .

(٢) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٨٢.

وهذا ما حاول ابن مضاء إسقاطه من النحو العربي وهو ما يُسمَّى بالعلل الثواني والثوالث، ويرى الصواب أن يقال: إن رفع الفاعل ونصب المفعول إنّما ثبت بالاستقراءِ، وأن العرب نصبت الفاعل لأنّه قليل، ولأن الفعل لا بدّ له من فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي ثقل الرفع للفاعل لقلته، وأُعطي النصب للمفعول لكثرته، ولا يضرّ جهلنا لبقية العلل التي ذهب اليها النحاة، ينظر: الرد على النحاة: ١٢٧ .

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١/ ٢٦٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٦٥/١ .

(٥) ينظر: مسائل خلافية في النحو: ١١٦ .

فعُلِمَ بهذا أن طريق معرفة الخفيف والثقيل المعنى، فالخفيف ما قَلَّتْ مدلولاته، والثقيل ما كَثُرَت مدلولاته، لكن قوله: والمركَّب ثقيل والبسيط خفيف، يشير إلى أنَّ طريق معرفة الثقل والخفَّة أيضًا اللفظ، فيكون لمعرفتهما طريقان، وقد يكون الشيء الواحد خفيفا من الجهتين، قال البعض: الاسم خفيف أيضًا من جهة اللفظ؛ لأنَّه يوجد فيه الثلاثي / ١٠٤أ / ساكن الوسط أصالة، بخلاف الفعل، فالثقل فيه من جهة اللفظ والمعنى[١].

وقيل: ثَقُلَ الفعلُ لأنَّه مُفْتَقِرٌ إلى الفاعل المنزَّلِ منزلة الجزء منه، بخلاف الاسم[٢]، ويردُّ عليه: أن المبتدأ يحتاج إلى الخبر فيلزم أن يكون ثقيلًا، وجوابه: نعم يحتاج المبتدأ إلى الخبر، لكن الخبر ليس منزَّلًا منزلة الجزء من المبتدأ، فاعلم.

---

(١) فرائد العقود العلوية : ٢٦٤/١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢٦٥/١ .

[باب علامات الإعراب والبناء]

ولمَّا فرغ من ذكر أنواع الإعراب شرع في ذكر علاماته فقال **(ولهذه الأنواع الأربعة)** المذكورة هنا **(أعني)**، قال في القاموس: عَناهُ الأَمْرُ يَعْنِيهِ ويَعْنُوه عِنا وعِنايَةً بكسر العين المهملة وفتحها: أهمه، واعتنى به وعني بالقول، كذا أراد [١]، انتهى، أي أُريد بقولي هذه الأنواع... إلخ **(أنواع الإعراب)** المتقدِّم ذكرها، أعني الرفع والنصب والخفض والجزم **(علاماتٌ)** جمع علامة، وهي السمة وما يستدل به، كذا في القاموس[٢].

ولا يخفاك أنَّ تعبيره بالعلامات ظاهرٌ على القول إنّ الإعراب معنويٌّ، أمّا على القول بأنَّه لفظيٌّ فغير ظاهر؛ لأنَّ نفس العلامات المذكورة هي الإعراب.

وأجاب الأشموني: بأنَّه لا منافاة بين جَعْلِ هذه الأشياء إعرابا وجَعْلِها علامات إعراب، فإنَّها إعرابٌ من حيث عموم كونها أثرًا له جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص[٣]، انتهى.

وقال البعض: فيه نظر، وذلك لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّها من حيث الخصوص علامات إعراب، بل هي من الحيثية المذكورة أنواع الإعراب وليست علامات الأجناس، إذ الإنسان من حيث خصوصه نوع الحيوان لا علامة عليه، انتهى.

وأجاب في /١٠٤ب/ التصريح عن ذلك بقوله: العلامات جَمعُ عَلامَة، بمعنى، علم، أو جَمْعُ عَلَم، كاصطبلات جمع اصطبل، فالضمّة عَلَمٌ، وسمَّاه الرفع، وكذا الباقي[٤]، انتهى.

وردَّ هذا الناصرُ اللقاني[٥]: حيث قال: إنْ أراد عَلَمَ الجنس لَزِمَ منع الضمّة من الصرف للعملية والتأنيث مع أنَّه مصروف قطعًا، أو علم الشخص، فكذلك مع عدم تناولها لسائر الأنواع[٦]، انتهى.

---

(١) ينظر: القاموس المحيط : ١٣١٦، (عنى) .

(٢) ينظر: القاموس المحيط : ١١٤٠، (علمه) .

(٣) ينظر: شرح الأشموني : ٤٩/١ .

(٤) شرح التصريح : ٥٧/١ .

(٥) هو: محمد بن الحسن اللقاني ناصر الدين، فقيه مالكيّ، أصوليّ، صرفيّ، عالم بالمعقولات، له مصنفات منها: حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، وحاشية على شرح التصريف للزنجاني (ت ٩٥٨هـ) . ينظر: كشف الظنون : ١١٣٩/٢، ومعجم المؤلفين : ١١/ ١٦٧، ومعجم المؤلفات الأصولية المالكية : ٣٧٤/١ .

(٦) ينظر: تشويق الخلان: ١١٩ .

وما قيل: من أنَّ هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنويٌّ جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين[١] لهم من غير قصد، ففيه نظر، إذ لا يقع مِنْ مثل هؤلاء العلماء الأجلاء كلام من غير قصد، فتنبَّه.

وتلك العلامات على قسمين:

(أصول) جمع أصل، والمراد به هنا الأرجح والأنسب بالمعرب، **(وعلاماتٌ فروعٌ)** جمع فَرْعٍ، وهو بفتح الفاء وسكون الراء فعين مهملة، من كلِّ شيء أعلاه، ومن القوم شريفهم، والمال الطائل المعد، وَوَهِمَ الجوهري فحرَّكَهُ[٢]، قال الشويعر[٣][٤]:

فَمَــنَّ واسْــتَبْقَى ولــم يَعْتَصِــرْ   مــن فَرْعِــه مــالاً ولــم يَكْسِــرِ

كذا في القاموس[٥]، **(تُعْرَفُ بها)** تلك **(الأنواعُ الأربعةُ)** أي: تدل عليها، **(وتَتَمَيَّزُ)** تلك الأنواع الأربعة الأربعة **(بها)** أيضا **(عن أنواع البناء)** الأربعة المتقدمة، وهي الضمّ والفتح والكسر والسكون.

ولا يخفاك أنَّه قد عُلِمَ فيما سبق أن الحركات الإعرابية هي التي يجلبها العامل[٦]، والبنائية هي التي لا يجلبها العامل، وليست حكاية إلى آخر ما تقدَّم، فليست الضمّة وما بعدها إعرابًا بمجردها، وهذا الفرق كافٍ في الجواب / ١٠٥أ / عمَّا أورده البعض، حيث قال: كيف تتميز أنواع الإعراب عن أنواع البناء بهذه العلامات التي هي الضمّة، والفتحة، والكسرة، والسكون، لأنَّها كما هي علامات أنواع الإعراب هي أيضًا علامات أنواع البناء على القول بأنَّه معنويٌّ[٧]، ويلزم على القول بأنَّ كلًّا من الإعراب

---

(١) لأنّ من المتأخرين من ذهب إلى أنّ الإعراب لفظي كابن مالك، ينظر: شرح التسهيل: ٣٣/١، وتوضيح المقاصد: ٢٩٦/١ .

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة: ١٢٥٦، (فرع) .

(٣) محمد بن حُمران بن أبي حمران الجعفي وممن سُمي محمدًا في الجاهلية، ولقَّبه بالشويعرَ امرؤ القيس بن حُجر الكندي، وكان امرؤ القيس بن حجر أرسل إليه في فرس يبتاعها منه فمنعه فقال امرؤ القيس:

أبلغا عني الشويعر أني * عمد عين نكبتهن حزيما**

فسمّيَّ بهذا البيت الشويعر، ينظر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء:١٨١، والمحمدون من الشعراء وأشعارهم:٢١٧ .

(٤) البيت من السريع وهو بلا نسبة في: كتاب الأفعال : ٢٠/٤، وتاج العروس ١٣/ ٤٨٠ (فرع).

(٥) القاموس المحيط : ٧٤٦ (فَرْع) .

(٦) ينظر: ترشيح العلل: ١٩ .

(٧) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٢٦٦/١.

والبناء لفظيٌّ أن تكون العلامات إعرابًا وبناءً، فيلزم اجتماع الإعراب والبناء على ذات واحدة[١]، وعُلِمَ أيضًا أن الحركات إذا كانت لعامل سُمِّي ما وقعت فيه مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، أو مجزومًا، وإذا كانت لازمة ولم تكن لعامل ولا غيره مما ذكر سابقًا سُمِّي ما وقعت فيه مضمومًا، أو مفتوحًا، أو مكسورًا، أو ساكنًا، فإذا قيل: مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، أو مجزوم، يُعْلَم أنَّه مُعْرَب، وإذا قيل: مضموم، أو مفتوح، أو مكسور، أو ساكن يُعْلَم أنَّه مبنيّ.

وعلى هذا، كان الأنسب أن يقولوا في حركات الإعراب: رفعة، ونصبة، وخفضة، وجزمة؛ لمناسبة لفظ ما هي علامة له وهو الرفع والنصب والخفض والجزم، ويقولوا في حركات البناء: ضمّة وفتحة وكسرة وسكون، لمناسبة ذلك للفظ ما هو علامة له مما هو مختصٌّ بالمبنيّ الذي هو الضمّ والفتح والكسر والسكون، ليحصل الفرق بين الحركات الإعرابية والبنائية أيضًا، كما فرَّقوا بين أنواع الإعراب والبناء، فسمَّوا أنواع، الأوَّل: رفعا ونصبا وخفضا وجزما، وسمَّوا أنواع الثاني: ضمًّا وفتحًا وكسرًا وسكونًا[٢]./١٠٥ب/

وأجيب: بأنَّهم لم يغيّروا بين حركات الإعراب والبناء اكتفاءً في التمييز بالمغايرة في التسمية بين أنواع الإعراب وأنواع البناء، وأطلقوا على حركات الإعراب ضمَّة وفتحة وكسرة وسكونًا للتخفيف؛ لأنَّ الضمّة أخفُّ من الرفعة[٣]، والفتحة أخفُّ من النصبة، والكسرة أخفُّ من الخفضة، والسكون أخفُّ من الجزمة، فاعلم.

[العلامات الأصلية للإعراب]

وحيثُ علمت ذلك وأردت معرفة كلٍّ من العلامات الأصول والفروع وإيضاحهما بالأمثلة، **(فالعلامات الأصول أربعة)** لا زائد عليها؛ لأنَّها جاءت **(على عدد أنواع الإعراب)** وهي لا تزيد على أربعة، وليس لكلِّ نوع إلا علامة واحدة من غير زيادة **(وكلُّ علامة منها)**، أي: من تلك العلامات الأصول الأربعة **(مختصٌّ بنوع)** من تلك الأنواع الأربعة لا تتعدّاه[٤].

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٢٦٦/١.

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٦٦-٢٦٧ .

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٦٨، والتذييل والتكميل: ١٤٥/١ .

(٤) ينظر: شرح ابن الخباز على ألفيّة ابن معطي: ٩٢/١

العلامة **(الأولى)** من تلك الأصول: **(الضمّة**[١]**، وهي)** لغة الحَلَبَةُ في الرهان، وفرس سابق لا ضائم، أي: لجماعات الخيل[٢]، وفي الاصطلاح **(علامة للرفع)**، وهو النوع الأوَّل، وهي مختصَّة به، مثالُها **(نحو)** قولك: **(جاء زيدٌ)**، وإذا أردت إعرابه **(فزيد فاعل)** بـ جاء، **(وهو مرفوع)** على الفاعليَّة، **(وعلامة رفعه الضمّة)** الظاهرة في آخره.

(و) العلامة **(الثانية: الفتحة، وهي)** بفتح الفاءِ لغة: أوّل المطر الوسمي، وهو مطر الربيع الأوَّل، والناقة الواسعة الإحليل، يطلق على مخرج البول واللبن، وأمّا الفُتحة بضمِّ الفاء، فهي تَفَتُّحَ الإنسان بما عنده من مُلْكٍ وأدب يتطاول[٣]، وهي في الاصطلاح: **(علامة للنصب)**؛ لاختصاصها/١٠٦أ/ به، مثالُها **(نحو: رأيت زيدًا، فزيدًا)** بنصبه على الحكاية **(مفعول)** بـ رأيت، **(وهو منصوب)**[٤] على المفعوليَّة، **(وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة)** في آخره.

(و) العلامة **(الثالثة: الكسرة، وهي علامة للخفض)**[٥]، وهو النوع الثالث؛ لأنَّها مختصَّة به، مثالُها **(نحو)** قولك: **(مررت بزيد، فزيدٌ مخفوض بالباء)** الموحدة، **(وعلامة خفضه الكسرة)** الظاهرة في آخره.

(و) العلامة **(الرابعة: السكون)**، أي: عدم الحركة، **(وهي علامة للجزم)**؛ لاختصاصها به، وهو النوع الرابع، مثالها **(نحو)** قولك: زيد **(لم يضربْ، فيضربْ)** فعل مضارع **(مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون)** الظاهر في آخره.

واعلم أن هذه العبارة التي عبَّر بها الشيخ في إعراب هذه الأمثلة التي ذكرها للإيضاح هنا، وإلّا فسيأتي أن لكل علامة مواضعَ، وتُذكرُ أمثلتها في محلِّها، إنَّما هي على القول بأنَّ الإعراب معنويٌّ، لكن ألسنة المعربين جَرَتْ عليها لكونها أَلَفَتْهَا، فصارت تسبق إليها ألسنة القائلين بأن الإعراب لفظيٌّ،

---

(١) قيل: سمّي الرفع بهذا الاسم؛ لأنّه مأخوذ من رفع المنزلة، ينظر: شرح ابن الخباز على ألفيّة ابن معطي:٩٣/١.

(٢) ينظر: التكملة والذيل والصلة: ٧٧/٦ .

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ٢٣٣، (فتح) .

(٤) سمّي نصبا؛ لأنّه أُعرب بما استغنى عنه، وأخذ من قولهم: (نصبه المرض، أي: غيّره)، ينظر: شرح ابن الخباز على ألفية ابن معطي: ٩٣/١ .

(٥) عند البصريين يسمّى جرًّا؛ لكونه حركة يستقل بها اللسان وينجرّ، ينظر: شرح ابن الخباز على ألفية ابن معطي: ٩٣/١ .

فيقول: علامة رفعه الضمّة، وعلامة النصب الفتحة، كذا ذكر البعض[١]، وفيه أنَّ الإنسان يُصان عن سَبْقِ اللسان حتى في مقام التعليم، فإنَّ ذلك إنَّما هو من التهاون وعدم الاعتناء، وذلك مُخِلٌّ بمراتب العرفان، والذي ينبغي أن يعطى كلَّ مقام حقَّه، فيعبّر في كلِّ حال بما يناسبه من المقال، وإلّا فبدون ذلك لا ترتقي درجات الكمال، وفي التصريح: أنَّ العلامة في قول من يعتقد أنَّ الإعراب لفظيٌّ علامة رفعه / ١٠٦ب / الضمّة مثلًا بمعنى العَلَمِ، فالضمّة عَلَمٌ مسمَّاه الرفع، وكذا الباقي[٢]، ونظرٌ فيه؛ بأنَّه لا يأتي ذلك في العلامات الفروع، إذ لا يقال: إنَّ الرفع يُسمَّى بالضمّة، وبالواو وبالألف وبالنون، وإن كلًّا عَلَمٌ على الرفع، فتأمل تبلغ المؤمَّل.

(و) حيثُ علمت ذلك، فاعلم أنَّ **(لهذه العلامات)**،أي: لمجموعها لا جميعها **(مواضع)**، فلا يضرُّ أنَّ بعضها له موضع واحد من جملة أحد عشر موضعًا **(تقع)** تلك العلامات **(فيها)** في تلك المواضع، أي: كلٌّ منهما في موضعه منها ولا يتعداه، هذا على سبيل الإجمال.

[مواضع الضمّة]

وإذا أردت بيانها بالتفصيل، **(فامّا)** العلامة الأولى وهي **(الضمّة)** الخاصة بالنوع الأوَّل، وهو الرفع، **(فتكون)** أي توجد **(علامة للرفع)** إمارة دالَّة عليه **(في أربعة مواضع)**:

[الضمّة في الاسم المفرد]:

الموضع **(الأوَّل)** من تلك الأربعة: كائن **(في الاسم المفرد)** وهو آخره.

واعلم أنَّه قيل لو ابقى الشارح المتن على حاله ولم يذكر لفظة الأوَّل لكان أولى؛ ليكون قوله في الاسم بدلا من مواضع بإعادة الجار، ويسلم من الاعتراض عليه بتقدير لفظة الأوَّل، وهو أنَّ ذلك التقدير يوجب أن يكون الشيء إمّا ظرفًا لنفسه إن كان الأوَّل هو الاسم المفرد، وإمّا كون الأوَّل غير الاسم المفرد، وكلاهما باطل.

لكنه أُجيب بأنَّ المعنى مجيء التغيير الأوَّل في الاسم المفرد، فيكون لفظه صفة لتغيير لا لموضع، والأوَّل صفة لموضع، والمعنى مجيء الموضع الأوَّل في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص، بمعنى تحققه، بناءً على أنَّ ماهية الأوَّل الذهنيّة أعمُّ من الاسم المفرد، وإنْ كانت ماهيته / ١٠٧أ /

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١/٢٧٠ .

(٢) ينظر: شرح التصريح : ١/٥٧ .

بحسب الخارج، هذا ما قالوا من الإشكال والجواب، ولا يخفى أنَّه لا حاجة إلى ذلك، وأيُّ حاجة إلى تكلُّف أمر خفي مع وجود ما هو ظاهر، وهو ما شرحنا به الكلام، من أن المراد بالموضع الآخر، وآخر الشيء موجود فيه بلا ريب، وآخر هذا في نظائره، فتنبَّه.

والمراد بالاسم المفرد هنا ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا من الأسماء الخمسة[١]، وإن دلَّ على جماعة كـ "قوم ورهط ونساء"[٢]، ويستثنى منه ما ألحق بالمثنى من نحو: كلا وكلتا، وما أُلحق بالجمع المذكر السالم من أولي وعشرين وأخواته[٣]، ولا فرق بين أن يكون منصرفًا أو غير منصرف ظاهر الإعراب (**نحو**) قولك: (**جاء زيدٌ**) وأحمدُ، أو مقدَّرة، نحو: جاء القاضي (**والفتى**)، وغلامي وفتًى وقاضٍ، (**فزيد والفتى مرفوعان**)، وكذا أحمد والقاضي، والفتى وغلامي، وفتى وقاض (**على الفاعلية**) بـ جاء، (**وعلامة رفعهما**) وما عطف عليهما (**ضمَّةٌ ظاهرةٌ في**) أي: على آخر (**زيد**) وأحمد مع التنوين في زيد، وعدمه في أحمد؛ لأنَّه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل[٤]، (**ومقدَّرة في**) آخر (**الفتى**) وغلامي والقاضي، وفتى وقاض الملفوظ به والمحذوف، وتقديرها في الفتى وفتى للتعذّر الذاتي، وفي القاضي وقاضٍ للثقل، وفي غلامي للتعذر العارض[٥].

[الضمّة في جمع التكسير]:

(**و**)الموضع (**الثاني**) كائن (**في جمع التكسير**) أي: التغيير، وذلك الموضع هو آخر ذلك الجمع، (**وهو**) أي: جمع التكسير (**ما**) أي: جمع (**تَغَيَّرَ**) أي: تَحَوَّل وتَبَدَّلَ (**فيه بناءُ**) أي: مبنيّ، بمعنى صيغة (**واحده**)[٦] أي: مفرده عن حالته التي كان عليها قبل الجمع لغير إعلال، فخرج ما كان التغيُّر فيه لأجل/١٠٧ب/ الإعلال، نحو: قاضون والأعلون من جموع التصحيح والملحق به؛ لأنَّ أصلها قاضيون والأعليون[٧]، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ طلبًا للتخفيف في الأوَّل،

---

(١) لأنَّ المثنى وما أُلحق به وجمع المذكر السالم وما ألحق به والأسماء الستة تعرب بالحروف .

(٢) هذه الألفاظ أسماء للجمع لا واحد لها من لفظها، وتعرب إعراب جمع التكسير، ينظر فرائد العقود العلوية: ٢٧١/١ .

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٥ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨١٦/٢ .

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٦، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢١٦/١ .

(٦) ينظر: شرح التصريح: ٥١٩/٢ .

(٧) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ٢٧٦.

وحذفت حركة الياء لثقلها في الثاني، ثم حُذِفَتْ الياء فيهما لالتقاء الساكنين[١]، ثم لا فرق بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف، وسواء كان التغيير تحقيقًا أو تقديرًا.

فأمّا التغيير التحقيقي فهو ستة أقسام[٢]:

الأوَّل: تغيير بزيادة، وتغيير شكلِ ظاهرِ الإعراب، أو مقدَّره، وظاهرُ الإعراب، **(نحو)** الرجال من قولك: **(جاء الرجالُ)** جمع "رَجُلٍ"، بفتح الراء وضم الجيم فلام، فكُسِرَت الراء وفُتِحَت الجيم وزِيدَ الألف في جمعه، ويقال: رجل، لمن احتلم وشبَّ، أو ساعةَ يولد، **(و)** مقدَّر الإعراب، نحو: الأسارى، من قولك: جاء **(الأسارى)** بفتح الهمزة وضمِّها: جمع "أسير"، فيه التغيير بفتح السين والزيادة، وهو، الأخيذ والمقيَّد [والمسجون][٣] ويجمع أيضًا على "أسرى" بفتح السين، وإسكانها، مأخوذ من "الأسر"، وهو الشدُّ والعَصْبُ، **(فالرجال والأسارى)** كلاهما **(مرفوعان على الفاعلية)** بـ جاء، **(وعلامة رفعهما ضمَّة ظاهرة)** في آخر **(الرجال)**، وضمَّة **(مقدَّرة)** للتعذُّر الذاتي **(في)** آخر **(الأسارى)**، وأمّا التعذُّر لعارض فنحو: جاء غلماني، ومثال غير المنصرف: هذه مساجد[٤] .

والقسم الثاني: التغيير بالنقص وتبديل الشكل، نحو: رسول ورُسُل.

والقسم الثالث: التغيير بالزيادة فقط، لما ليس عوضًا كالواو في الزيدون، فإنَّها زيدت عوضًا عن الضمّة، مثال ذلك /١٠٨أ/ نحو: صنو وصنوان، قال في القاموس: الصنو يعني بالفتح ((العُودُ الخَسِيسُ بينَ الجَبَلَيْنِ والماءُ القَليلُ بينَهُما، أو الحَجَرُ يَكونُ بينَهُما، صُنُوٌّ، كنَحْوٍ ونُحُوٍّ، وبالكسر: قَلِيبٌ لبَنِي ثَعْلَبَةَ، والأخُ الشَّقيقُ والابنُ، والعَمُّ، أصْناءٌ وصِنْوانٌ وهي [بهاء][٥]، والنَّخْلَتانِ فما زادَ في الأصْلِ الواحِدِ كُلُّ واحدٍ منهما صِنْوٌ، ويُضَمُّ عامٌّ في جَميعِ الشَّجَرِ، وهُما صُنْوانِ وصَنْيانِ (مُثَلَّثَيْنِ)[٦].... ورَكِيَّتانِ صِنوانِ، أي: [مُتَجَاوِرَتانِ][٧]، أو تَنْبُعانِ من عَيْنٍ واحدةٍ))[٨]، انتهى.

والفرق بين صيغة المثنى والجمع أن نون الجمع منونة، ونون المثنى غير منونة بل مكسورة بالكلية.

---

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٨٣ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٧/١٠ .

(٣) (المزجون) في المخطوط وما أثبته هو الصحيح .

(٤) ينظر: شرح التصريح:٢/٥١٩ .

(٥) زيادة من القاموس .

(٦) (مثلثان) في المخطوط .

(٧) (متحاويتان) في المخطوط وما أثبته من القاموس .

(٨) القاموس المحيط : ١٣٠٤، (الصَّنْوُ) .

والقسم الرابع: التغيير بالنقص فقط، نحو: تخمة وتُخَم، قال في القاموس:((وطعامٌ وَخيمٌ: غَيْرُ مُوافِقٍ وقد وَخُمَ، كَكَرُمَ، تَوَخَّمَهُ واسْتَوْخَمَهُ: لم يَسْتَمْرِئْهُ، والتُّخَمَةُ، كهُمَزَةٍ: الداء يُصيبُكَ منه، وتُسَكَّنُ خاؤُهُ في الشِّعْرِ، وجَمْعُهُ تُخَمٌ وتُخَماتٌ))[١]، انتهى.

والقسم الخامس: التغيير بتبديل الشكل فقط، نحو: أَسَدٍ وأُسُدٍ .

والقسم السادس: التغيير بالنقص والزيادة مع تبديل الشكل، نحو: غُلام وغِلمان.

وأمّا التغيير التقديري فنحو: فُلْك ودِلاص وكِنَاز وهِجان، مما جاء للمفرد والجمع بصيغة واحدة، ولا مميز له؛ لأنّه يقال للواحد والجمع من السفن فُلْكٌ، فيقال: فُلْك مشحون، وفُلْك مشحونة، أو مشحونات، قال تعالى﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [٢]، وقال تعالى﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[٣]، ويقال للواحد والجمع من الدروع: دِلاصٌ، فيقال: درع أي: برَّاق، ودروع دِلاصٌ أي: براقات، كذا قال البعض[٤]، وفي القاموس:((الدَّليصُ كأَميرٍ: اللَّيِّنُ /١٠٨ب/ البرَّاق كالدِلاَصِ، والبَريقُ، وماءُ الذَّهَبِ، ودِرْعٌ دِلاصٌ ككتابٍ: مَلْساءُ لَيِّنَةٌ، والجمع دِلاَصٌ أيضا، وأرضٌ وناقةٌ دِلاص [كَكَتَّانٍ][٥]: مَلْساءُ))[٦]، انتهى.

وعليه فدلاص بمعنى برَّاق، إنَّما هو في اللين لا في الدرع، فتأمل.

وأمّا كناز فيقال: ناقة وجارية كناز ككتاب: كثيرة اللحم صلبة، والجمع كناز كالواحد، ويجمع أيضًا على كُنُزٍ[٧]، والهجان: الخيار من الإبل البيض، وناقةٌ هجان، وإبلٌ هجان أيضًا، وهجائن بيض كرام[٨]، فيقدَّر حركات الجمع غير حركات المفرد.

[الضمّة في جمع المؤنث]:

(**و**) الموضع (**الثالث جمع مؤنث**) أي: المجموع المؤنث (**السالم**) من التغيير، أي: ما يصدق عليه هذا اللفظ، والتقييد بالسلامة والتأنيث جريٌّ على الغالب، وإلا فقد يكون لمذكر، وقد يكون مكسَّرًا،

---

(١) القاموس المحيط : ١١٦٦، (الوَخْمُ) .

(٢) سورة الشعراء: من الآية ١١٩ .

(٣) سورة يونس: من الآية ٢٢ .

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ٢٧٤.

(٥) [ككتاب] في المخطوط وما أثبته من القاموس: ٦٢٠ (الدَّليصُ).

(٦) القاموس المحيط : ٦٢٠ (الدَّليصُ)

(٧) ينظر: القاموس المحيط: ٥٢٣، (كنز).

(٨) ينظر: القاموس المحيط: ١٢٣٩، (الهجنة) .

والأَوْلى أن يقال: ما جمع بألف وتاء مطلقًا[١]، **(اسمًا كان)** لمؤنث أو مذكر، **(أو صفة)** لمؤنث يجمع جمعًا سالمًا، أو غير سالم، بالاسم لمؤنث الجموع جمع سلامة، **(نحو)** الهنداتِ من قولك: **(جاءت الهنداتُ، و)** الصفة لمؤنث المجموع جمع سلامة، نحو: المسلمات من قولك: جاءت **(المسلمات)**، ولمذكر نحو: اصطبل واصطبلات[٢]، ومثال جمع التكسير: سجدة وسجدات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات، فالأوّل: حُرِّكَ وَسَطُه، والثاني قُلِبَت ألفه ياء، والثالث قُلِبَت همزته واوًا.

ثم اعلم إنَّ ما يجمع هذا الجمع إمّا يكون قياسًا مطردًا، أو يكون مقصورًا على السماع، فالأوّل خمسة أنواع[٣]:

النوع الأوَّل: ما فيه تاء التأنيث، علمًا كان كـ: فاطمة وطلحة[٤]، أو اسم جنس كـ: بنت، وذات بمعنى صاحبة، وذات الموصولة التي بمعنى /١٠٩أ/ التي، بناء على أن إعرابها إعراب ذات بمعنى صاحبة، وجمعها ذوات.

والنوع الثاني: علم لمؤنث، سواء كان فيه التاء لعاقل كـ "هند"، أو لغير عاقل كـ "عفراء"، علمًا على دابة لونُها أعفر، والعَفَرُ: ظاهر التراب، كذا قاله البعض[٥]، وفي القاموس: العفر محركة ظاهرُ التُّرابِ، ويُسَكَّنُ، والأَعْفَرُ من الظِّباءِ: ما تعلق بياضَهُ حُمْرَةٌ، والأبيضُ ليسَ بالشديد البَياضِ، وهي عَفْراءُ، عفر كَفَرِحَ، والاسمُ: العُفْرَةُ بالضمّ، العَفْراءُ: أرضٌ بَيْضاءُ لم تُوطَأْ، وقَلْعَةٌ بِفَلَسْطِينَ، واسمُ امرأةٍ، وقَصْرُ عَفْراءَ: موضع بالشام قُرْبَ نَوَى [٦]، انتهى .

---

(١) استحسن السيوطي القول الجمع بالألف والتاء من التعبير بجمع المؤنث السالم؛ لأنَّه يشمل المؤنث نحو "هندات" والمذكر نحو: "اصطبلات"، ينظر: همع الهوامع: ٨٣/١ .

(٢) الأصل في "اصطبلات، وحمامّات وسرادقات" أن لا تجمع هذا الجمع لكونها في الأصل اسم لمذكر ما لا يعقل، إلّا أنّها جمعت بالألف والتاء لكونها أسماء لم تكسّرها العرب، فهي أسماء سماعية معدودة تحفظ ولا يقاس عليها، ولذا نراهم لحّنوا المتنبي في قوله:

إذا كان بعض الناس سيفا لدولة * ففي الناس بوقات وطبول**

بجمع"بوق" على بوقات، والقياس "أبواق" فالجمع الذي يمكن تكسيره لا يصح لهذا الجمع .

ينظر: البيان في شرح اللمع: ٩١، والفوائد والقواعد: ١٥٠، وارتشاف الضرب: ٥٨٩/٢، وهمع الهوامع: ٨٧/١.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٨٥/١ .

(٤) أجاز الكوفيون جمع طلحة بالواو والنون، ينظر: توجيه اللمع: ٤٧٣ .

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١/ ٢٧٧ .

(٦) ينظر: القاموس المحيط : ٤٤٢ (العفر) .

والنوع الثالث: صفة لمذكر لا يعقل، مثل: راسيات ومعدودات[١].

والنوع الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل، كدريهمات[٢].

والنوع الخامس: اسم جنس لمؤنث بالألف، اسمًا كان كصحراء، أو صفة كحبلى، غير فعلاء فعلان، وفعلى أفعل[٣]، وما عدا ذلك مقصور على السماع لا يقاس عليه[٤]، ومنه بنات أوبر، وبنات عرس، ذكر في التصريح: أنَّ الأوَّل جمع ابن أوبر، والثاني جمع ابن عرس، قال: ولا يقال: بنو أوبر ولا بنو عرس؛ لأنَّه لا يعقل[٥]، انتهى.

واعلم أن جَمْع ما ذُكِرَ هذا الجمع ليس مطلقًا، بل بعضُهُ بِشَرطٍ، وبعضُهُ بلا شرط، **(فإنْ كان لمؤنث عَلَمًا)** غير مبنيٍّ ومجموع جمع تكسير، **(فإنَّه يُجْمَعُ هذا الجمع)** أي: بالألف والتاء **(بلا شرط)** وجود التاء فيه ولا عدمها ولا كونه لعاقل أو لغيره، بل يجمع مطلقًا، فُقِدَتْ منه التاء **(كهندات)** جمع هند[٦]، أو وُجِدَتْ فيه التاء كفاطمات جمع فاطمة، لكن/١٠٩ب/ قد يكون جمعه على الاطراد، وقد يكون موكولًا إلى السماع كما في الأسماء المؤنثة بتاء مقدَّرة كالسماوات[٧]، ولم يَرِدْ نارات، واشترط ابن أبي الربيع[٨]: أن يكون لعاقل[٩]، وعليه فلا يقال: عفراوات ولا معدودات ولا راسيات، قال أبو حيَّان: ولا اعلم أحدًا ذكر هذا الشرط غيره[١٠]، انتهى.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١١٣/١ .

(٢) في العبارة تقديم وتأخير مما أحدث لبسًا، والصواب أن يقول: « ولا يجمع بالألف والتاء أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى »، المقدمة الجزولية: ٤٩ .

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٠ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه .

(٥) ينظر: شرح التصريح : ١٨٤/١ .

(٦) ينظر: المقتضب: ٢٢٣/٢ .

(٧) ولذا فقد حدد ابن مالك شروطا لهذا الجمع فقال: « يُجمع بالألف والتاء قياسا ذو تاء التأنيث مطلقًا، وعَلَمُ المؤنث مطلقًا، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومصغره، واسم الجنس المؤنث بالألف إنْ لم يكن فعلى فعلان أو فعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكما، وما سوى ذلك مقصور على السماع » تسهيل الفوائد: ٢٠.

(٨) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد القرشي الأموي، ولد سنة ٥٩٩هـ في إشبيلية، له مصنفات منها: الإفصاح فِي شرح الإيضاح، والقوانين، والبسيط في شرح الجمل، (ت ٦٨٨هـ). ينظر: تأريخ الاسلام تحقيق البشار : ٦١١/١٥، والوافي بالوفيات: ٢٣٨/١٩، وفهرس الفهارس:٧٥٣/٢ .

(٩) نقله أبو حيّان، ينظر: التذييل والتكميل : ٩٤/٢.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل : ٩٤/٢ .

وإنَّما قلنا: غير مبنيٍّ ومجموع جمع تكسير لِيَخْرُجَ المبنيُّ، نحو: حذام ووبار، لأنَّ الجمع مناقض للبناء، لكن على القول بإعرابه إعراب ما لا ينصرف[١] يجمع هذا الجمع، فيقال: حذامات ووبارات، ويخرج جمع التكسير نحو: شاة وشفة وأمة أعلامًا للمؤنث، فإنَّه استغنى بجمعه جمع تكسير عن جمعه هذا الجمع[٢] **(وإن كان)** لمؤنث غير علم، بل كان **(صفة)** مطلقًا، سواء كان لعاقل أو غيره، **(وله)** أي: لمؤنث الصفة **(مذكر، فَشَرْطُهُ)** أي: فلا يجمع هذا الجمع إلَّا بشرطه، وشرطُهُ **(أن يكون مذكَّره قد جُمِعَ)** جمع المذكر السالم، يعني في حالة الرفع **(بواو ونون)** قياسًا مطردًا أخذًا من الاطلاق **(كمسلمات)** جمع مسلمة ومذكرها مسلم، ويجمع في حالة الرفع بواو ونون، فقيل: مسلمون، فخرج فعلى فعلان، كـ "سكرى" فلا يقال : سكرانات، وفعلاء أفعل كـ: حمراء"، فلا يقال: حمراوات[٣]؛ لأنَّ مذكرهما وهو سكران وأحمر لم يجمع بواو ونون، وأجازه الفراء، وهو قياس قول الكوفيون في جمع أحمر وأسود بالواو والنون[٤] **(وإن لم يكن له)** أي: للمؤنث الصفة **(مذكر، فشرطه)** أي: شرط جمعه بالألف والتاء **(أن /١١٠أ/لا يكون مؤنثه)** أي: مؤنث ذلك النوع الذي لم يكن له مذكر **(مجردا)** أي: عاريًا **(عن التاء، كـ حائض)**، يقال: حاضت المرأة تحيض حيْضًا ومحيضًا ومحاضًا، فهي حائض، بحذف التاء؛ لأنَّه صفة للمؤنث خاصة، فلا يحتاج إلى علامة تأنيث، بخلاف قائمة ومسلمة، هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة، وحكى الجوهري عن الفراء أنَّه يقال أيضًا: حائضة[٥]، والمراد متأهلة للحيض ليس في لفظها التاء، فلا يقال: حائضات، وإنَّما يجمع على حوائض وحِيض، وكذلك للكبير العجيزة، وعذراء لمن لم تَزُلْ بكارتُها، فإنَّه لم يُسْمَع "رجل أعجز" للكبير العجيزة، ولا "أعذر"؛ لأن الرجل لا عذرة له، فلا يقال: عجزاوات ولا عذراوات، لأنَّهما لا مذكر لهما، ولفظُهما خالٍ عن التاء، خلافًا لما ذهب إليه ابن

---

(١) وهو مذهب سيبويه فهو يرجح لغة تميم في هذه المسألة، فهم يعربون هذه الأسماء إعراب ما لا ينصرف، ينظر: الكتاب: ٢٧٧/٣

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٨٥/١ .

(٣) وأجاز ابن كيسان: أحمرون وسكرانون واستدل بقول الشاعر:

فما وجدت بنات بني نزار * حلائل أسودينا وأحمرينا**

وهو عند غيره شاذ، وأجاز، أيضًا، جمع حمراء، حمراوات، وسكرى، وسكريات، بناء على تصحيح جمع المذكر، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٧٦/٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع : ١/ ٨٦ .

(٥) ينظر: الصحاح تاج اللغة : ١٠٧٣/٣(حيض) .

مالك بذلك متمسكًا بأنَّه إنَّما منع فيما له مذكر ولم يجمع بالواو، وهذا ليس له مذكر أصلًا[١]، وقد سمع في "خيفاء" وهي الناقة التي خيفت، أي: اتسع جلدُ ضَرْعِها، وهي نظير عجزاء؛ لأنَّها لا مذكر لها[٢]، وقال الشيخ أبو حيَّان: أن جمعهم خيفًا شاذ[٣]، انتهى.

وفي القاموس: ناقة خيفاء، الواسعةُ الضرع، الواسعة جلده، أو لا تكون خيفاء حتى تخلو من اللبن وتسترخي، والجمع خيفاوات[٤]، انتهى.

[الضمّة في الفعل المضارع][٥]:

(و)الموضع **(الرابع)** من مواضع الضمّة **(في الفعل المضارع المعرب)** أي: الذي لم يتَّصل بآخره نون الإناث، ولا نون التوكيد[٦]، ولا ألف اثنين، ولا واو جماعة، ولا /١١٠ب/ ياء مخاطبة، ولم يدخل عليه ناصب، أو جازم[٧]، سواء كانت الضمّة ظاهرة **(نحو: يضرب)** زيد، أو مقدَّرة نحو: يرمي **(ويخشى)** عمرو **(فيضرب ويخشى مرفوعان)** وكذا يرمي، مرفوع للتجرّد عن الناصب والجازم،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١١٣/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل : ٩٧/٢ .

(٤) ينظر: القاموس المحيط : ٨١٠ (الخيفان).

(٥) ذهب الدكتور مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه: ٢٥، الى أنَّ الفعل المضارع ارتفع من أجل تمييز زمنه وتخصيصه، فإنه يُرفع إذا تجرد مما يدل على الماضي أو المستقبل، نحو: يقومُ ويقعُدُ، وينصب إذا اقترن به ما يخلص به للمستقبل، كنون التوكيد، أو اقترن بـ (أن) ،و (لن)، و(إذن)، ويُجزم إذا سبقه ما يخلص به للمضي ، وهو (لم) و (لمّا).
وهذا رأي بعيد، إذ قد يدلّ المضارع على الاستقبال ويبقى مرفوعًا، وذلك إنْ دخله السين وسوف، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [سورة الليل، الآية: ٧] ولم يقل أحدٌ بنصبه، وقد يبقى مرفوعاً أيضًا مع دلالته على الماضي، وذلك إذا دخلته (قد) فتحول دلالته من الحال الى الماضي، وهذا ما أقره سيبويه، بقوله: « وقد تقع (نفعلُ) في موضع (فعلنا) في بعض المواضع »، الكتاب:٢٤/٣ .

(٦) وقيل هو باق على إعرابه، ونسب هذه الرأي إلى ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة، وحجَّتهم في ذلك أنَّ الفعل المضارع استحق الإعراب ولا يعدم إلّا لعدم موجبه وعلّة إعرابه باقية، والإعراب فيه مقدّر منع من ظهوره ما عرض له من شبهه بالماضي وإن اتّصلت به نون التوكيد، ينظر: همع الهوامع: ١/ ٧٣ .

(٧) هو مذهب الفراء من الكوفيين، ومن الملاحظ أنَّ الفراء الذي عاب على البصريين قولهم بأن المبتدأ رُفع؛ لتجرده من العوامل اللفظية، عاد الى علة التجرد مرة أخرى، وذلك في رفع الفعل المضارع، ينظر رأيه في اللباب : ٢ / ٢٥

(وعلامة رفعهما) أي: يضرب ويخشى، وكذا علامة يرمي **(ضمَّة ظاهرة في)** آخر **(يضرب، و)** ضمَّة **(مقدَّرة في)** آخر **(يخشى)** ويرمي، والمانع من ظهورها التعذُّر في يخشى، والثقل في يرمي(١).

[مواضع الفتحة(٢)]

(وأمّا الفتحة) وهي ثانية علامات الأصول **(فتكون علامة للنصب)** دالة عليه في **(ثلاثة مواضع)** جمع موضع، وهو محلّ الوضع، بمعنى، الحطّ.

[الفتحة في الاسم المفرد]

الموضع **(الأوَّل)** منها كائن **(في الاسم المفرد)** السابق تعريفُهُ وما يستثنى منه، والمراد ما يصدق عليه هذا اللفظ، منصرفا كان أو غير منصرف، ظاهر الإعراب **(نحو:)** زيدا أو أحمد من قولك: **(رأيت زيدًا)** وأحمد، أو مقدَّرة نحو: غلامي **(والفتى)** وفتًى، **(فزيدًا)** بالنصب على الحكاية، **(والفتى منصوبان)** بـ رأيت، وكذا أحمد وغلامي، **(وعلامة نصبهما)** أي: زيد والفتى **(فتحة ظاهرة في)** آخر **(زيد)** كأحمد، **(و)** فتحة **(مقدَّرة في)** آخر **(الفتى)** وفتًى، وكذا غلامي، منع من ظهورها في آخر الفتى وفتًى الملفوظ به والمحذوف التعذُّر الذاتي(٣)، وفي غلامي اشتغال المحلّ بحركة المناسبة(٤).

[الفتحة في جمع التكسير]:

(و) الموضع **(الثاني)** أي: ثاني الثلاثة متحقق **(في جمع التكسير)** أي: في الجمع المكسر المتقدِّم بيانه غير ما ألحق منه بالجمع السالم لمذكر أو مؤنث نحو: قاضيون وسجدات وضخمات، فإنَّه ينصب بالياء في الأوَّل، والكسرة في الثاني، ولا فرق أن يكون منصرفًا أو غير منصرف، ظاهر الإعراب **(نحو:)** الرجال من قولك: /١١١أ/ **(رأيت الرجال)** ومساجدَ، أو مقدَّرة، نحو: غلماني والأسارى

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ١/٣٥٠.

(٢) من المحدثين من خالف القدامى في كون الفتحة من علامات الإعراب كإبراهيم مصطفى، فهو يرى أنَّ الفتحة لا تدلّ على معنى كالضمّة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنَّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يُشكل بها آخر كلّ كلمة في الوصل ودرج الكلام، ينظر: إحياء النحو: ٧٨ .

(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٦.

(٤) لم تظهر الحركة في الأسماء المتّصلة بياء المتكلّم كـ"غلامي" ونحوها لا لذاتها، وإنّما لأجل ياء المتكلّم؛ لأنّ ياء ياء المتكلّم يجب كسر ما قبلها لأجل المناسبة، فاستثقل آخر الاسم الذي قبل الياء بكسرة المناسبة، فمنع ظهور حركات الإعراب الثلاث، ينظر: دليل الطالبين: ٢٠ .

من قولك: رأيت غلماني **(والأسارى، فالرجال والأسارى منصوبان)** بـ رأيت، وكذا مساجدَ وغلماني **(بفتحة ظاهرة في)** آخر **(الرجال)**، وكذا مساجد منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، **(مقدَّرة في)** آخر **(الأسارى)** تعذُّرًا ذاتيًا، وفي آخر غلماني لأجل اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة(١).

[الفتحة في الفعل المضارع]:

(و)الموضع **(الثالث)** أي: ثالث مواضع النصب **(في الفعلِ المضارِع)** المعرب، أي: الذي لم يتَّصل بآخِرِهِ شيء على ما تقدَّم بيانه، وذلك **(نحو: لَنْ يَضْرِبَ)** زيدٌ **(ولَنْ يَخْشَى)** عمرو، ولن يذهبَ بكرٌ **(فيضربُ ويخشى)** فعلان **(منصوبان)** بـ لن، **(وعلامةُ نصبهما)**، أي: نصبِ كلٍّ منهما **(فتحة ظاهرة في)** آخر **(يضرب)**، وفتحة **(مقدَّرةٌ في)** آخرِ **(يخشى)** للتعذُّرِ، وكذا "يذهب" فعل مضارع منصوب بـ "لن"(٢)، وعلامة نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها العارض للإدغام(٣).

[مواضع الكسرة]

(وأمّا) العلامة الثالثة وهي **(الكسرة، فتكون علامة للخفض)** أي: دالة عليه **(في ثلاثة مواضع)**، قوله **(تقع فيها)** ليس له كبير فائدة أي: فائدة في ذكره هنا وعدمه فيما تقدَّم، فتنبَّه.

[الكسرة في الاسم المفرد]:

الموضع **(الأوَّل)** أي: من مواضع الخفض كائن في **(الاسم المفرد)**، وتقدَّم بيانه لكن لا مطلقًا، بل المفرد **(المنصرف)** أي: الذي لم يشابه الفعل ـ وسيأتي بيانه ـ سواء كانت الكسرة ظاهرة، **(نحو:)** زيد من قولك: **(مررت بزيد)**، أو مقدَّرة نحو: القاضي والفتى، من قولك: مررت بالقاضي **(والفتى)** وفتًى

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ١/ ٢٨٥.

(٢) وإنَّما عملت لن النصب؛ لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجرّ في الأسماء لاختصاصها بها، ينظر: التبيين: ٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/٢٢٤.

وذهب ابن مالك وغيره من النحاة إلى أنَّها عملت النصب في الفعل؛ لأنَّها مثل أنْ في الاختصاص بالفعل المستقبل، ينظر: شرح التسهيل:١٤/٤، واللمحة في شرح الملحة:٢/٨١٨، شرح الأشموني:١/٣٨.

(٣) وذلك لملاقاة الباء في يذهب مع الباء في بكر في المثال المتقدم، ينظر: شرح المقدمة المحسبة:٢/٢٩٧، وشرح قطر الندى: ٥٦ .

وغلامي، **(فزيد والفتى مخفوضان)** أي: كل منهما بالباء الموحدة، **(وعلامة خفضهما)** أي: خفض كلٍّ منهما /١١١ب/ **(كسرة ظاهرة في)** آخر **(زيد، و)**كسرة **(مقدَّرة في)** آخر **(الفتى)** للتعذُّر الذاتي، وفي "فتى" كسر مقدَّرة في آخر المحذوف لالتقاء الساكنين، وكذا القاضي مخفوض، وعلامة خفضه كسرة مقدَّرة على الياء للثقل، و"غلامي" مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدَّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بكسرة المناسبة.

[الكسرة في جمع التكسير]:

(و)الموضع **(الثاني)** أي: ثاني مواضع الكسرة الثلاثة كائن **(في جمع التكسير)** المتقدِّم بيانه، **(المنصرف)** أي: الذي فيه تنوين الصرف لعدم ما يمنعه من العلل المانعة من الصرف الآتي بيانها، ظاهرة الكسرة فيه **(نحو:)** رجال من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ **يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ**﴾ (١) حين ينزلون في سفرهم بمخوف، فيقول كلُّ رجل منهم: أعوذ بسيد هذا المكان من شرِّ سفهائه، **(و)** مقدَّرة، نحو: مررت **(بالأسارى)**(٢) وغلماني، **(فرجال والأسارى مخفوضان)**، وكذا "غلماني" بالباء الموحدة **(وعلامة خفضهما)** أي: خفض كلّ من الرجال والأسارى **(كسرة ظاهرة في)** آخر **(رجال)**، **(و)** كسرة **(مقدَّرة في)** آخر **(الأسارى)** منع من ظهورها التعذُّر الذاتي، وكسرة مقدَّرة في آخر "غلماني" منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة.

[الكسرة في جمع المؤنث]:

(و) الموضع **(الثالث)** أي: ثالث مواضع الكسرة كائن **(في جمع)** أي: المجموع **(المؤنث السالم)** لا مطلقًا، بل مادام **(باقيًا على جمعيته)** ولا يكون إلّا منصرفًا، بمعنى لا يوصف بالصرف ولا بعدمه؛ لأنَّ تنوينه للمقابلة، فلذا لم يقيده بالمنصرف، بخلاف الاسم المفرد وجمع التكسير، فإنَّ منهما المنصرف وغير المنصرف، فلذا قيدهما بالمنصوب ليخرج /١١٢أ/ غيره، ثمَّ الكسرة ظاهرة في جمع المؤنث علمًا أو صفةً، كما في **(نحو:)** هندات ومسلمات من قولك: **(مررت بهندات ومسلمات، فهندات ومسلمات مخفوضان)** بالباء الموحدة **(وعلامة خفضهما)** أي: خفض كلٍّ منهما **(كسرة ظاهرة**

---

(١) سورة الجن : من الآية ٦ .

(٢) (يرفقون بالأسارى) في شرح الأزهرية: ١٢.

في آخرهما)، أي: آخر كلٍّ منهما، أو مقدَّرة كما في نحو: مسلماتي ﴿والعادياتْضَبْحًا ﴾[١] بالإدغام[٢]، فمسلماتي (والعاديات ضبحًا) مخفوضان، وعلامة خفضهما كسرة مقدَّرة منع من ظهورها في "مسلماتي" الاشتغال بكسرة المناسبة، وفي "العادياتْ ضبحا" منع من ظهورها السكون العارض لأجل الإدغام، هذا في مدة دوامه جمعًا لم يزل عنه معنى الجمعية، **(فإنْ زال معنى الجمعية منه)** أي: لم يبق جمعًا **(بأن جُعِلَ عَلَمًا)** صار من قبيل المفردات **(وجاز فيه الصرف، و)** جاز **(عدمه)**.

قال البعض: وظاهر هذا أنَّه لا حاجة إلى التقييد بكونه باقيًا على جمعيته؛ لأنَّه حين عُدِمَ بقاؤه على جمعيته يصير مفردًا[٣]، انتهى.

وأقول: هذا القيد تنبيها على أنَّه وإن صار مفردًا يصحُّ إطلاق الجمع عليه باعتبار أصله، بخلاف غيره من المفردات التي لم يكن أصلها جمعا، مثال ذلك: كـ "عرفات" فإنَّه علم لموضع الوقوف جمع عرفة، وفي القاموس: ((وعَرَفَاتٌ: مَوْقِفُ الحاجِّ ذلك اليَومَ، على اثْنَيْ عَشَرَ مِيلاً من مكَّةَ، وغَلِطَ الجوهرِيُّ فقال: مَوْضِعٌ بمنًى، سُمِّيَتْ، عرفة[٤]؛ لأنَّ آدَمَ وحوَّاءَ تَعَارفا بها، أو لقولِ جبريل لإبراهيمَ ـ عليهما السلامُ ـ لمَّا عَلَّمَهُ المناسِكَ: أعَرَفْتَ؟ أو لأنَّها مُقَدَّسَةٌ مُعَظَّمَةٌ كأنها /١١٢ب/ عُرِفَتْ))[٥]، انتهى.

وقال في التصريح:((واستدلَّ سيبويه على علميته بقولهم: هذه عرفات مباركًا، بنصب مباركًا على الحال، ولو كان نكرة لجرى عليه صفته، وبأنَّه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام وهي لا تدخل عليه))[٦]، انتهى .

(فعلى) القول بجواز **(الصرف)** يعرب على ما كان عليه قبل التسمية، أعني **(يخفضُ بالكسرةِ مع التنوين)** لأنَّ تنوينه في الأصل للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية، واعْتُبِرَ صرفًا مع العلمية، وهو

---

(١) سورة العاديات: آية :١ .

(٢) نسب ابن مجاهد القراءة بالإدغام إلى أبي عمرو، والباقون يكسرون التاء في من غير إدغام، ينظر: السبعة في القراءات:١٢٠، وتحبير التيسير في القراءات العشر: ٥٢٧ .

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية : ٢٩٢/١ .

(٤) ينظر: الصحاح تاج اللغة: ١٤٠١/٤ (عرف).

(٥) القاموس المحيط : ٨٣٦ (عرفة).

(٦) شرح التصريح : ٨٢/١، وينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٣٣/٣.

القول فيه، مراعات الجمعية الأصلية دون العلمية، وقيل: يعرب على ما كان عليه قبل التسمية[١]، أعني الخفض بالكسرة مراعاة للجمعية الأصلية **(مع تركه)**، أي: التنوين مراعاة للعلمية الحادثة والتأنيث، لأنَّ تنوينه للتمكين والصرف، وهو لا يجامع ذلك، وهذا لا يستقيم على القول بأنَّ الصرف هو التنوين الدال على تمكُّن الاسم، وأنَّه متى سقط تبعه الجرّ، ولا على القول بأنَّه اسم للتنوين والجرّ معًا، بل على أنَّه الجرّ، وبعضهم جعل الكسرة نائبة عن الفتحة التي كانت حقَّه أن يجرَّ بها؛ لأنَّه غير منصرف[٢]، فتأمل.

(وعلى) القول بجواز **(منع الصرف)**، يعرب إعراب مالا ينصرف، أعني **(يخفض بالفتحة)** نيابة عن الكسرة **(بلا تنوين)**، مراعاة للعلمية الحادثة دون الجمعية الأصلية، فهذه ثلاثة أقوال:

الأوَّل: فيه مراعاة الجمعية فقط .

والثاني: فيه مراعاة العلمية فقط .

والثالث: فيه مراعاتهما وهو شبه يشبه تداخل اللغتين[٣]، فإنَّه أخذ من الأوَّل النصب بالكسرة، ومن الأخير حذف التنوين، /١١٣أ/، وروي بالأوجه الثلاثة[٤] قول امرئ القيس الكندي في محبوبته[٥] :

تنورَّتها مِن أذرعاتٍ، وأهْلُها بيَثْرِبَ، أَدْنَى دارِها نظرٌ عالِ

الرواية أذرعات بالكسر مع التنوين، وتركه وبالفتحة بلا تنوين، ومعنى تنورتها، نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات، وأنا بالشام، وأهلها بيثرب ـ مدينة الرسول ـ سمِّيت باسم الذي نزلها من العماليق، وهو يثرب بن عبيد[٦].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب : ١٤٤/١ .

(٢) قاله ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل : ٤٢/١ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل:١٥٤/١-١٥٥، والمقاصد الشافية: ٢٠٩/١-٢١٠ .

(٤) يجوز في "أذرعات" الأوجه الثلاثة لاختلاف الرواية:

الأوَّل: الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لـ"أذرعات" قبل التسمية به .

الثاني: الكسر بلا تنوين، لأنَّه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث بحسب حاله، فجرَّ بالكسرة كما يجرُّ جمع المؤنث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث.

الثالث: الفتح بغير تنوين لأنَّه علم مؤنث ممنوع من الصرف، ينظر التذييل والتكميل: ١٥٥/١.

(٥) البيت من الطويل، الديوان : ١٣٦ .

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٩٠/٣ .

قال البعض: وفي السُّنَّة منع إطلاق هذا الاسم عليها؛ لأنَّه من مادة التثريب[١]، وأمّا قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ ﴾[٢] فحكاية عمن قال من المنافقين[٣]، انتهى.

والتثريب لغة: الطَّيُّ، ويطلق على العتب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ﴾[٤] أي: لا عتب عليكم[٥].

[مواضع السكون] :

(وأمّا) العلامة الرابعة وهي: **(السكون، فيكون علامة للجزم)** كائنة **(في موضع واحد)** لا تتعداه، وذلك الموضع كائن **(في الفعل المضارع)**، وهذا التقدير هو المناسب لصنيعه، ويجوز أن يكون في الفعل بدلا بإعادة الجار من قوله: في موضع، وليس هو الفعل المضارع مطلقًا، بل الفعل **(الصحيح الآخر)** أي: الذي آخره حرف صحيح، **(وهو)** أي: الصحيح الآخر **(ما)** أي: فعل **(ليس في)** أي: ليس **(آخره حرف علَّة)** ـ كما تقدَّم ـ وذلك **(نحو: لم يضربْ)** ولم يَهُن الرجل، فـ **(يضرب)** ويهن" كلّ منهما فعل مضارع صحيح الآخر **(مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون)** الظاهر في آخر "يضربْ"، والمقدَّر في آخر "يهن"، منع من ظهوره اشتغال المحلّ بالحركة العارضة لدفع التقاء الساكنين.

---

(١) ذكر ابن حجر أنَّ يثرب هو اسم المدينة قبل الإسلام، فسمّاها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة ونهاهم عن تسميتها يثرب، ووقع في القرآن حكاية قول المنافقين، ينظر فتح الباري: ٢٠٨/١ .

(٢) سورة الأحزاب: من الآية ١٣ .

(٣) ينظر: مشارق الأنوار : ٢٠٦/٢ .

(٤) سورة يوسف: من الآية ٩٢ .

(٥) ينظر: مشارق الأنوار: ١٢٩/١ .

[بـاب العلامـات الـفـرعيـة]

ولمَّا فرغ من الكلام على العلامات /١١٣ب/ الأصول شرع في الكلام على العلامات الفروع، فقال: **(وأمّا العلامات الفروع فسبع)** بسكون الموحدة، قال في القاموس:((سَبْعَةُ رِجالٍ، وقد يُحَرَّكُ، وأَنْكَرَهُ بعضُهم وقال: المُحَرَّكُ: جَمْعُ سابعٍ))[١]، وهي **(أربعة أحرف)**، أي: حروف أربعة **(وحركتان)** فهذه ستَّة وسيأتي السابع، وإذا أردت معرفة هذه الستة **(فالأحرف)** الأربعة:

أولها: **(الواو)**، وسيأتي أن لها موضعين تنوب عن الضمَّة فيهما.

(و) ثانيهما: **(الألف)**، وستعلم أنَّها تنوب عن الضمّة في باب واحد[٢]، وعن الفتحة في باب واحد أيضًا[٣].

تنبيه: أصول الألفات ثلاثة: أصلية، كألف واحد، وقطعية كألف أحمد وأحسن، ووصلية كـ "استخرج واستوفى" وتبعها الألف الفاصلة تثبت بعد واو الجمع في الخطِّ، لتفصل بين الواو وما بعدها كـ "شكروا ومدحوا"، الفاصلة بين نون علامة مع الإناث وبين النون الثقيلة كـ "افعلنان"، وألف العبارة كـ "أنا استغفر الله"، والألف المجهولة كألف "فاعل وفاعول": وهي كلُّ ألف لإشباع الفتحة في الاسم والفعل[٤]، وألف العوض تبدل من التنوين كـ "رأيت زيدا"، وألف الصلة توصل بها فتحة القافية، والفرق بينهما وبين ألف الوصل، أنَّ ألفها اجتلبت في أواخر الأسماء وألفه في أوائل الأسماء والأفعال، كذا في القاموس[٥]، وذكر فيه ألفات غير أصول، فراجعه إن شئت.

(و) الحرف الثالث **(الياء)** المثناة تحت، ولها أربعة مواضع، وسيأتي.

(و) الحرف الرابع **(النون)**، وستعلم أن لها بابًا واحدًا.

(و) أمّا **(الحركتان)**:

فأوَّلهما: **(الكسرة)**، ولا حاجة إلى قوله هنا **(نيابة عن /١١٤أ/ الفتحة في جمع المؤنث السالم)**؛ لأنَّه هنا بصدد التعداد فقط، وسيأتي ذكر كونها نيابة عن الفتحة، فيلزم عليه التكرار.

---

(١) القاموس المحيط : ٧٢٦ (سبع) .

(٢) تنوب الألف عن الضمّة في الاسم المثنى على المشهور، وقلت على المشهور لأنَّ الأمر مختلف فيه.

(٣) في الأسماء الستة في حالة النصب .

(٤) ينظر: الكليات: ٢٠ .

(٥) ينظر: القاموس المحيط : ١٣٤٨، (أ) .

(و) ثانيهما: **(الفتحة)** وسيأتي ذكر كونها **(نيابة عن الكسرة فيما)** أي: الاسم الذي **(لا ينصرف)**[١].

(و) العلامة **(السابعة)**، أي: سابعة علامّات الفروع، **(الحّذْفُ)** مصدر حَذَفَهُ يَحْذِفُهُ: استولى، أي: إسقاط الحركة[٢].

(فهذه) العلامات **(السبع تنوب)** من ناب عنه نوبًا ومنابًا: قام مقامه، وأقمته: أنبتُه[٣]، أي: تقوم **(عن الحركات الثلاث)** الأصول التي هي الضمّة والفتحة والكسرة، **(و)** تنوب **(عن السكون)**، والمراد مجموعها لا جميعها، إذ ليس كلُّها تنوب عن السكون، ولا كلُّها عن الحركة، وحيث علمت ذلك **(فمنها)**، أي: العلامات السبع، **(ما)** أي: علاماتٌ **(تنوب)**، يجوز تذكير الضّمير باعتبار لفظ ما **(عن الضمّة)**، أي: يقوم مقامها، **(ومنها)** أي: العلامات **(ما ينوب عن الفتحة، ومنها ما ينوب عن الكسرة، ومنها ما ينوب عن السكون)** فانقسمت تلك العلامات باعتبار ما تنوب عنه إلى أربعة أقسام:

[ما ينوب عن الضمّة]

وإذا أردت معرفة ذلك على التفصيل **(فينوب عن الضمّة ثلاثة)** من تلك العلامات:

الأولى: **(الواو)**، وكونها علامة للرفع نائبة عن الضمّة[٤]، هو حال من جملة سبعة وعشرين حالا ثابتة لها، وسأبينها إن شاء الله تعالى في الكلام على الحروف.

(و) الثانية: **(الألف)**، وإنَّما كانا قائمين مقام الضمّة دون غيرهما من الحروف؛ لأنَّهما من حروف اللين، وهي قريبة من الحركات، فكانا أولى بالقيام مقامها، وقدَّم الواو /١١٤ب/ على الألف؛ لتولُّد الواو من الضمّة[٥]، فهي أقرب من الألف إليها، وأعقبها بالألف، لأنَّها أختها في اللين.

---

(١) وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ هذه الفتحة ليست علامة إعراب فرعيَّة، وإنَّما هي فتحة بناء، وسببها أنَّ الاسم قد حُرِم التنوين فصار أشبه بالمضاف إلى ياء المتكلِّم في حال الكسر، وبما أنَّ ياء المتكلِّم تُحْذَفُ أحيانًا، لذلك لجأ العرب إلى الفتحة فرارًا من شبهة الإضافة إلى ياء المتكلِّم، فمتى ما أَمِنُوا تلك الشبهة بتعريف أو إضافة فإنَّ الكسرة تعود للظهور مجددًا في آخر الاسم ينظر: إحياء النحو : ١١٢ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط: ٧٩٩، (حذف)، ولو فسرها الشيخ النبتيتيّ بإسقاط الحرف لكان أفضل؛ الذي يسقط من الكلمة الحرف لا الحركة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾التوبة: من الآية: ١٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية : ١ / ١٧٢ .

(٤) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١٣ .

(٥) ينظر: ترشيح العلل: ٢٧ .

(و) الثالثة: **(النون)** لشبهها بحروف اللين القريبة من الحركات، لما فيها من الخفاء والغنَّة[١]، **(وسيأتي أمثلتها)** أي: الجزئيات التي تنوب فيها.

[ما ينوب عن الفتحة]

(وينوب عن الفتحة) أي: يقوم مقامها **(أربع)** علامات:

الأولى: **(الكسرة)**.

(و) الثانية: **(الألف)**.

(و) الثالثة: **(الياء)** المثناة تحت.

وقدَّم الكسرة؛ لأنَّها الأصل في النيابة عن الفتحة، لأنَّها من جنسها في كونها حركتين، والألف على الياء؛ لأنها أوّل الحروف، والياء آخرها، ولقائل أن يقول: كان الأنسب تعقيب الكسرة بالياء، لأنَّها بنتها ووالى بين الألف والياء، لأنَّهما من حروف اللين.

(و) الرابعة: **(حذف النون)**، وذلك **(كما سبق بيانه، وينوب عن الكسرة)** أي: يقوم مقامها من العلامات **(اثنان)**:

الأولى: **(الفتحة)** وقدَّمها؛ لأنَّها الأصل في النيابة عن الكسرة.

(و) الثانية: **(الياء، وينوب عن السكون)** علامة **(واحدة)** وهي **(حذف الحرف الأخير)** الحقيقي، وهو أحد حروف العلّة من الكلمة المعتلَّة، أو الحكمي وهو النون من الأفعال الخمسة، **(و)** هذه العلامات الفروع التي تقرَّرت **(لها مواضع)** أربعة عشر، **(تكون)** أي: توجد **(فيها)**، وحيث أردت بيانها **(فـ)** اعلم أنَّ الأوَّل من الثلاثة النائبة عن الضمّة، وهو **(الواو تكون)**، أي: توجد **(علامة للرفع)** دالَّة عليه حالة **(كونها نيابة)**، أي: نائبة **(عن الضمّة في موضعين لا ثالث لهما)**:

الموضع **(الأوَّل)**، أي: أوَّلها يكون **(في)** الذي يصدق عليه لفظ **(جمع المذكر السالم)**؛ لأنَّها تقع ضمير الجمع، وهو أقلُّ دورانا في /١١٥أ/ الكلام من المثنَّى، فجُعِلَ الثقيل للقليل تعادلًا، وسُمِّي سالمًا؛ لسلامة لفظ واحد من التغيير مع قطع النظر عن زيادة في آخره[٢]، وهو ما كان في آخره واو ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالة النصب والجرِّ،**(اسمًا أو صفةً)**، يعني أنَّه ينقسم قسمين:

---

(١) ينظر: علل النحو: ٢٠١ .

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٩٠/٢.

جامد وصفة، لكن يشترط في الاسم أن يكون علمًا لمذكر عاقل، خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب، فخرج بالعلم " رَجُلٌ" ونحوه، فلا يقال: "رجلون" إلا أن يُصَغَّرَ[١]، لكن العلم إذا جمع زالت علميته، ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر، قال الشاعر[٢]:

أنـــــا ابـــــنُ ســـــعدٍ أكـــــرمَ السَّـــــعدْينا

وخرج بالمذكر ما إذا كان علمًا لغير مذكر نحو: زينب، علمًا لمؤنث، فلا يقال: زينبون، وبالعاقل ما إذا كان علمًا لمذكر غير عاقل، نحو: لاحق اسم فرس، والفرس اسم للذكر والأنثى من الخيل، فالمراد اسم للمذكر من الخيل، فلا يقال: لاحقون، وخرج أيضًا نحو: عالَمون وأهلون، ووابلون، فإنَّ مفرد الأوَّل: عالَمٌ، وهو ما سوى الله، ومفرد الثاني: أهل، وهم العشيرة، ومفرد الثالث: وابِلٌ، وهو المطر الغزير، وهي أسماء أجناس لا أعلام، بل ولا صفات، وخرج أيضًا "اللذون والذين" في لغة مَنْ أعربه[٣]، لأنَّ مفرده وهو "الذي" لا علم ولا صفة، وخرج أيضًا نحو: أرضون[٤] وسنون وبنون وأبون، لأنَّ مفرد ذلك ليس علمًا لمذكر عاقل ولا صفة، ونحو: ظِبُون جمع ظِب بكسر الظاء: وهي طرف السيف، لأنَّه ليس علمًا ولا صفة، وبالخلو من تاء التأنيث طلحةُ ونحوه، فلا يقال: طلحون، /١١٥ب/ وأجازه كوفيون[٥]، وبالخلو من التركيب ما كان مركَّبًا، فلا يجمع سواء كان مركَّبًا تركيبًا إسناديًّا نحو:

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ١/١٦٦-١٦٧ .

(٢) البيت من الرجز لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه :١٩٣ بلا عجز، وتمامه في امّالي ابن الحاجب : ١/٣٢٩

إن تميمًا لم يكن عنينا

(٣) نسب أكثر النحاة هذه اللغة إلى هذيل وطيء فهم يعربونه بالواو في الرفع . ينظر: التذييل والتكميل : ٣/٣١، وتوضيح المقاصد: ١/٤٢٥، وتمهيد القواعد: ٢/٦٥٨، وشرح التصريح : ١ / ١٥٣، وهمع الهوامع: ١ / ٣٢١ .

(٤) الأصل في "أرض" أنْ لا تجمع هذا الجمع؛ لكونها ليست من العقلاء، ولا صفة لمن يعقل إلّا أنّها أُعربت هذا الإعراب لعلّة، فقد جعل الخوارزمي (أرضون) بمنزلة من يعقل؛ لكونها أشبهت المذكر العاقل؛ تعظيماً لشأنها ، وانتفاع الخلق منها، وجريانها في أفعالها كفعل من يعقل، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ فصلت: ١١، وبقول الشاعر :

لَقَد ضَجَّتِ الأَرَضُونَ إذ قَامَ مِن بَني * هدادٍ خَطيبٌ فَوقَ أَعوَادِ المَنَابِرِ**

فقد أجرى (أرضون) في هذا البيت مجرى من يعقل، حيث أسند اليها فعل الضجيج ، وهو من صفات من يعقل، ينظر: التخمير : ١/٥٣٦ .

(٥) أجاز الكوفيون جمع العلم المذكر المختوم بالتاء نحو: حمزة وطلحة، جمعا مذكرا سالما ولهم في ذلك من الأدلّة ثلاث : =

"برق نحره" علمًا اتفاقًا، لأنَّ المحكي لا يغير، فإن أُريد جمعه هذا الجمع جيء بكلمة ذي معنى صاحب مجموعة، فيقال: جاء ذوو برق نحره، أو كان مركَّبًا تركيبًا مزجيًّا نحو: معدي كرب، ونحو: "سيبويه" على الأصح فيهما تشبيها في المحكي في التركيب، فإن أُريد جمعه جيء أيضًا بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة فيقال: جاء ذوو معدي كرب، وذوو سيبويه، وقيل: يجوز مطلقًا(١).

وقيل: إن ختم بويه جاز وإلَّا فلا، وعلى الجواز في المختوم بويه، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: سيبويهون، ومنهم من يحذف ويه، ويقول: سيبون(٢).

وأمّا المركَّب الإضافي فإنَّه يجمع أوّل المتضايفين ويضاف إلى الثاني فيقال: في غلام زيد علمًا: جاء غلامو زيد، وعن الكوفيين يجوز جمعهما معًا فيقال: جاء غلامو الزيدون، ومررت بغلامي الزيدين، بكسر الدال فيهما(٣).

ويشترط في الصفة أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا مِمّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بصفة المذكر صفةُ المؤنث، فلا يجوز: جاء حائضون؛ لئلا يلتبس جمعُ المؤنث بجمع المذكر، وبالعاقلِ لمذكرٍ غيرُ عاقل نحو: سابقٍ صفةً لفرس، فلا يجوز: "سابقون"، ولو كانت صفة لرجل جُمِعَتْ هذا الجمع(٤)، وبالخلو من تاء التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل لكن فيه تاء التأنيث نحو: علامة، فلا يقال: علامتون ولا علّامون، وبأفعل فعلاء /١١٦أ/ ما كان كذلك نحو: أحمر، فإن مؤنثه حمراء، فلا يقال: أحمرون، وكذلك ما كان مذكره على وزن فعلان نحو: سكران وسكرى، فلا يقال: سكرانون(٥)، وخرج بما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو:

= الأوَّل: أنّه علم لمذكر وإن كان لفظه مؤنثا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ.

الثاني: أنّ هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم .

الثالث: انعقد الإجماع على جواز جمع العلم المختوم بألف التأنيث نحو : حبلى، إذا سمّي بها رجلا، ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية : ١٤٨ .

(١) ينظر: تمهيد القواعد : ٤٨٤٤/٩ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٧١/٢ .

(٣) ينظر شرح التصريح: ٦٨/١ .

(٤) ومنه قوله ﷺ : « أنتم السابقون ونحن اللاحقون »، شرح البخاري للسفري، المجلس الثامن والعشرون:٧٧/٢.

(٥) أجاز الكوفيون جمع " سكران" وما شاكله جمعا مذكرا سالما، مستدلين على ذلك بقول الشاعر:

مِنَّا الذِي هو مَا إنْ طَرَّ شَارِبُهُ ... والعَانسُونَ ومِنَّا المُردُ والشِّيبُ. =

صبور وجريح، فإنَّه يقال: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجل جريح، وامرأة جريح، فلا يقال: صبورون ولا جريحون[١]، وقد استغنى الشيخ عن التصريح بهذه الشروط للعلم بها من تمثيله المستوفي لها حيث قال: نحو **(جاء الزيدون)** مثال للأسم المستوفي للشروط المذكورة، ويقاس عليه كل مستجمع لها من الأسماء، نحو: محمد وإبراهيم، فيقال: محمدون وإبراهيمون[٢]، **(و)** جاء **(المسلمون)** مثال للصفة المستجمعة للشروط، ويقاس عليه كل صفة مستجمعة للشروط، كـ: الأفضل والضرَّاب ونحوهما، فتقول: الأفضلون والضرابون[٣]، **(فالزيدون والمسلمون)** كل منهما **(فاعل)** بـ جاء **(والفاعل مرفوع)**، فالزيدون والمسلمون كل منهما مرفوع، **(وعلامة)** أي: الدال على **(رفعه الواو)** حالة كونها **(نيابة)**، أي: نائبة **(عن الضمّة)**، وهذه الواو ظاهرة، والضمّة قبلها ملفوظ بها، وتكون الواو ظاهرة، والضمّة قبلها مقدَّرة على حرف مقدَّر[٤]، نحو: الأعلون من قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[٥]، وتكون الواو نفسها مقدَّرة كما في نحو قولك: جاءَ مسلميّ[٦]، وتقدَّم بيان ذلك.

[الملحق بجمع المذكر السالم]

وحيث تقرَّر ذلك فقد علمت أنَّ جمع المذكر السالم، ما سلم فيه بناء الواحد، ووجد في الواحد الشروط المتقدِّم ذكرها، فما لا واحد له من لفظه، أو له واحد غير مستكمل الشروط فليس بجمع مذكر سالم، بل ملحق به، فعشرون وبابه وهو ثلاثون /١١٦ب/ إلى تسعين ملحق بجمع المذكر؛ لأنَّه لا واحد له[٧]، إذ لا يقال عشر، وكذلك "أهلون" ملحق به لأنَّ مفرده وهو "أهل" ليس فيه الشروط

= حيث جمع "العانسون" جمعا مذكرا سالما؛ لكونه صفة لا تقبل التاء، وصفة يشترك فيها المذكر والمؤنث، فيقال للمرأة التي طال مكوثها في بيت أهلها عانس وللرجل عانس، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١/٥٠، وهمع الهوامع: ١/١٦٨.

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٤٦٠ .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/١٤٣٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٣٠ .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد: ١/٢١٦ .

(٥) سورة محمد: من الآية ٣٥ .

(٦) ينظر: شرح التصريح: ١/٩١ .

(٧) ينظر: توجيه اللمع: ٤٣٩.

المذكورة؛ لأنَّه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك [أولو][(١)] لأنَّه لا واحد له، و"عالَمون" جمع عالم، وعالم كرجل اسم جنس جامد، و"عليون" اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل، و"أرضون" جمع أرض، وأرض اسم جنس جامد مؤنث، و"السنون" جمع سنة، والسنة اسم جنس مؤنث ثلاثي حذفت

لامه وعوّض عنها هاء التأنيث[(٢)]، وكـ "ثبة":وهي وسط الحوض والجماعة، وجمعها: ثبات[(٣)] و[ثبون][(٤)] بضمِّها، كذا في القاموس[(٥)]، و"قُلَة" بضمِّ القاف وفتح اللام مخففة: عودان يلعب بهما الصبيان، ويجمع على قلون[(٦)]، وكـ "مائة ومئين" فهذه كلها أجريت مجرى جموع التصحيح في الإعراب[(٧)].

وقد تلزم باب سنين الياء، ويجعل الإعراب على النون، فتقول: هذه سنينٌ، ورأيت سنينًا، ومررت بسنينٍ[(٨)]، واختلفوا في اطراد هذا، والصحيح أنَّه لا اطراد[(٩)]، وأنه مقصور على السماع، ومنه قوله: « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» [(١٠)].

وقول الشاعر[(١١)]:

دعانِيَ من نَجْدٍ فإنّ سنينَه ... لَعبْنَ بِنا شيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدا

---

(١) (الوا) في المخطوط .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٣٤/١ .

(٣) الأصل في "ثبة" أن تجمع بالألف والتاء؛ لكونه على حرفين وفيه هاء التأنيث، إلّا أنّهم جمعوه بالواو والنون عوضًا عن منع جمعه جمع تكسير، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي :٣٢٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٦٩/٣ .

(٤) (ثبوت) في المخطوط .

(٥) ينظر: القاموس المحيط :١٢٦٦ (الثبوت)

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ١٣٢٦، (القلو) .

(٧) ينظر شرح اكتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٧/٤.

(٨) هذه اللغة نسبها أبو حيّان إلى بعض بني تميم، فهم يلزمون " سنين" الياء ويعربونها بالحركات ويعاملونها معاملة الجمع المكسر، ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٧٨/٢ .

(٩) قيل أن هذا مطرد عند الفراء حيث أجراه مجرى "حين"، ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٧ .

(١٠) ينظر: سنن الإمام الشافعي : ٩٤/١، ومستخرج أبي عوانة : ٢٢/٢.

(١١) البيت من الطويل، وهو لصمة بن عبد الله القشيري، ديوانه : ٧٨ .

الشاهد فيه قوله: (سنينه)، حيث جمع بين النونين والإضافة، والقياس (سنيه) لكنه جعل النون حرف إعراب وألزمه الياء كـ" غسلين" ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٣٦، وشرح التعريف بضروري التصريف: ٧٨ .

(وهذا) المذكور من رفع جمع المذكر بالواو، وإنما **(هو)** على القول **(المشهور)**.

وقيل: أنَّه مرفوع بضمَّة مقدَّرة على الواو، كما أنَّه ينصب بفتحة مقدَّرة، ويجرُّ بكسرة مقدَّرة على الياء منع من ظهورها الثقل[١].

وقيل: مرفوع بضمَّة مقدَّرة على ما قبل الواو، كما أنَّه منصوب بفتحة مقدَّرة /١١٧أ/ ومجرور بكسرة مقدَّرة على ما قبل الياء، والمانع من ظهور الضمّة ضمَّة ما قبل الواو، ومن ظهور الفتحة والكسرة كسرة ما قبل الياء[٢].

وقيل: إنَّه يجري مجرى "غسلين" في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة[٣]، والإعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على (نونٍ)[٤] "منونةٍ إن لم يكن أعجميًا، فتقول: هذا زيدين، وإن كان أعجميًا امتنع التنوين وأُعرب إعراب ما لا ينصرف[٥].

وقيل: يجري مجري "هارون" في لزوم الواو، والإعراب على النون منونة[٦]، وعليه أبي ذهل الخزاعي[٧]

طَالَ هَمِّي، وبِتُّ كالمَحزُونِ ... واعتَرَتْنِي الهُمُومُ، بالمَاطِرُونِ

والماطرون بالطاء المهملة جمع ماطر[٨].

---

(١) هذا قول سيبويه وتابعه جماعة من البصريين، ذهبوا إلى أنَّ الألف في المثنى والواو في جمع المذكر إنَّما هي حروف إعراب وليست إعرابا، فهي بمنزلة التاء من قائمة والألف في حبلى، وعلى هذا يكون الإعراب فيها مقدّر، ينظر: الكتاب لسيبويه:١/١٧، والإنصاف : ١/٣٠.

(٢) نسب أبو البركات الانباري هذا القول إلى المازني، بأنّ هذه الحروف ليست إعرابا ولا حروف إعراب، وعلى هذا القول فيكون الإعراب واقعًا قبلها، ينظر الإنصاف : ١/٢٩ .

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٣/٢١٧.

(٤) (السنونه) والصحيح ما أثبته.

(٥) قيل: إنَّما جاز إعرابه إعراب "غسلين"؛ لأنَّ النون قامت مقام الحرف الذاهب فجعلوها لام الكلمة، وأجاز المبرد إعرابه إعراب "زيتون" فتلزم الواو، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢٢٨ .

(٦) ينظر: أوضح المسالك : ١/٧٦.

(٧) البيت من الخفيف لأبي دهبل الجمحي وليس أبي ذهل الخزاعي كما ذهب النبتيتيّ، ديوانه : ٦٨ .

(٨) وقيل: هو اسم لموضع في الشام، وليس جمع لـ"ماطر" وما يرجح هذا الرأي قول يزيد بن معاوية وهو يتغزل بنصرانية ترهبت في "دير خَراب" عند الماطرون، وهو بُستَانٌ بظاهر دمشق:

وَلَهَا بِالْمَاطِرُون إذا * أكلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا**

ينظر: معجم البلدان: ١/٢٦١، والروض المعطار: ١/٥١٧ .

وقيل: تلزمه الواو وفتح النون مطلقًا، والإعراب مقدَّر[١]، وقيل غير ذلك[٢].

فإن قيل: قد علمنا أن الواو على اللغة المشهورة زيدت على أنَّها علامة، فما علَّة زيادة النون؟

قلت: المشهور في نون هذا الجمع أنَّه جيء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عمَّا بعده.

وقيل: زِيدَ لدفع توهم الإضافة في نحو: مررت ببنين كرام، ومن توهم الإفراد نحو: مررت بالمهتدين، ثم حُمِلَ ما لا يوجد فيه هذا التوهم على ما وُجِدَ فيه[٣].

وقيل: زيدت عوضًا عن حركة المفرد[٤].

وقيل: زيدت عوضًا عن التنوين في المفرد[٥].

وقيل: زيدت عوضًا عن الحركة والتنوين في المفرد وهو الجاري على ألسِنة المعربين[٦].

وكلٌّ من هذه الأقوال غير الأوَّل مردود بما يطول ذكره، ولا طائل من إيراده، وإن أردت بيانه فعليك بالمطولات.

---

(١) قال السيرافي بفتح النون وإثبات الواو وهو في موضع جرّ، وحمل ذلك بما جاء عن العرب كقولهم: " الياسمون " في حال الرفع والنصب والجرّ، ويقولون: " ياسمون البرّ "، فيثبتون النون مع الإضافة ويفتحونها، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩٣/٢ .

وقيل: إنه لزم حال واحدة؛ لأنَّ العرب إذا سمَّت بجمع فيه الواو والنون ألزموه الواو على كلِّ حال ويفتحون النون ولا يحذفونها في الإضافة فكأنهم حكوا لفظه، ينظر: العدد في اللغة: ٣١، والبديع في علم العربية: ٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٩٧/١ .

(٢) وهو ما ذهب إليه الأزهري بكسر النون وعدم التنوين لوجود "ال"، ينظر: شرح التصريح: ٧٤/١.

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية : ٢٢٩/١.

(٤) هذا القول نسبه السيوطي للزجاج، ينظر: همع الهوامع : ١٧٩/١ .

(٥) هذا القول نسبه السيوطي لابن كيسان، ينظر: همع الهوامع : ١٧٩/١ .

(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه : ١٨/١ .

وأمّا حركة هذه النون فهي لدفع التقاء الساكنين(١)، وكانت فتحة للخفة(٢).

فائدة : الاسم الدال على أكثر من اثنين/١١٧ب/ على ثلاثة أضرب: جمع، واسم جمع، واسم جنس، وذلك لأنَّ الدال على أكثر من اثنين لشهادة التأمل:

إمّا أن يكون موضوعًا للآحاد المجتمعة دالًا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف.

وإمّا أن يكون موضوعًا لمجموع الآحاد دالًا عليه دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمَّاه.

وإمّا أن يكون موضوعًا للحقيقة مُلْغًى فيه اعتبار الفرديّة، إلّا أنَّ الواحد ينتفي بنفيه، والموضوع للآحاد المجتمعية هو الجمع، سواء كان له من لفظه واحد مستعمل، كـ: رجل وأسود، أو لم يكن كـ "أبابيل"(٣)، والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كـ "ركب وصحب"، أو لم يكن كـ "قوم ورهط"، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحدِه بالتاء كـ "تمر وتمرة"، وعكسه "كمأة وحبأة" واحدها "كمأ "، ومما يُعْرَفُ به الجمع كونه على وزن لم تُبْنَ عليه الآحاد كـ:"أبابيل" وغَلبَ عليه التأنيث، ولذلك حُكِم [على] (٤) نحو: "تخم" أنَّه جمع "تخَّمة"، مع أن نظيره من نحو: "رطب ورطبة" محكوم عليه بأنَّه اسم جنس، لأنَّ تخمًا غَلَبَ عليه التأنيث يقال: هذه تُخم، ولا يقال: هذا اتخم، فعُلِمَ أنه في معنى جماعة، وليس مسلوكًا مسلك رُطَب ونحوه(٥)، ومما يُعْرَف به اسم الجمع كونه على وزن الآحاد وليس له واحد من لفظه كـ "قوم ورهط" وكونه مسمًّى، وبالواحد في تذكيره والنسب إليه، ولذلك حُكِمَ على نحو: "غزًّى"(٦) أنّه اسم جمع "غاز"، وحكم أيضًا

---

(١) ينظر: المقتضب: ٦/١.

(٢) الأصل في حركة التقاء الساكنين أن تكون الكسرة، إلّا أنّهم اختاروا الفتحة لأنّ الكسر والضمّ لا يصلحان فيها؛ وذلك لأنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات أو الضمّات مع الواو أو الياء، ينظر: المقتضب ٦/١.

والقول ما قاله سيبويه في هذه المسألة، فإن علّة فتح نون الجمع للفرق، لأنّهم لو لم يكسروا نون المثنى ويفتحوا نون الجمع لأدّى إلى اللبس بينهما، وذلك قولك: جاء المسلمون، ورأيتُ المسلمين، ومررتُ بالمسلمين، ينظر: الكتاب لسيبويه: ١٨/١ .

(٣) "أبابيل" وهي جماعات متفرقة، وقيل: واحدها "أبيل" وقيل: "إبول" كعجول، وقيل: إبالة، ينظر: عمدة الكتاب للنحاس: ٤٤٦، وسر صناعة الإعراب تحقيق هنداوي: ٦٠٩/٢، والمسائل الحلبيات: ٣٧٠ .

(٤) لا توجد في المخطوط وتمت إضافتها ليستقيم النص .

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم:٢٤ .

(٦) ومنه قوله تعالى﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾ [سورة آل عمران من الآية: ١٥٦].

على ركاب أنَّه اسم جمع "ركوبه"؛ لأنَّهم نسبوه إليه فقالوا: رأيت ركابي، والجموع لا ينسب إليها إلَّا إذا غلبت كـ: أنصاري[١]، فتأمل.

[نيابة الواو عن الضمّة في الأسماء الستَّة]

(و)الموضع/١١٨أ/**(الثاني)** أي: ثاني مواضع الواو الواقعة علامةً للرفع نيابةً عن الضمّة، كائن **(في الأسماء الستّة)** المعتلَّة المضافة، **(وهي)** أي الأسماء الستّة، بمعنى مجموعها:

أوَّلها: أبو من **(أبوك)** بفتح الكاف، ويجوز كسرها، وأصل الأب أبَوٌ محركة، قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وجمعه آباء وأبون[٢]، ويطلق على زوج المرأة، قال في القاموس:((وأصْلُ الأبِ أبَوٌ، محركةٌ، وجمعُه آباءٌ وأبُونَ، وأبو المرأة: زوجها))[٣].

(و) ثانيها: أخو من **(أخوك)** بفتح الكاف وكسرها، قال في القاموس: والأخ مشددا والأُخوة والإخاء والأخوات من النسب والصديق والصاحب، والجمع أخونَ وآخاءٌ وإِخْوانٌ، بالكسر، وأُخْوانٌ،[٤]، انتهى.

(و) ثالثها: حمو من **(حموك)** بكسر الكاف على ما هو المشهور بأنَّه أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، وقد يطلق على أقارب الزوجة فيضاف المذكر، ويقال: حموه، أي: أقارب زوجته، وفي القاموس:((حَمْوُ المرأةِ وحَمُوها وحَماه (وحَمْؤُها) [٥] أبو زوجها ومن كان من قِبَلِهِ، والأنْثَى: حماةٌ، وحَمْوُ الرَّجُلِ: أبو امْرَأَتِهِ، أو أخوها، أو عَمُّها، أو الأحْماءُ: من قِبَلِها خاصَّةً))[٦]، انتهى.

(و)الرابع: فو من **(فوك)** بفتح الكاف وكسرها، وفي القاموس:((الفَمُ، مثلثةً: أصْلُهُ فَوْهٌ، وقد تُشَدَّدُ الميم وفَمٌ من الدِباغِ: مَرَّةٌ منه، وفُمَّ: حَرْفُ عَطْفٍ، لُغَةٌ في ثُمَّ))[٧]، انتهى.

(و)الخامس: **(ذو)** مضافًا إلى مال، وأصله ذوو، وفي المحذوف قولان:

أحدهما: الواو الثانية وهي اللام.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم:٢٤.

(٢) الأصل في جمع "أب" أن يجمع على آباء، إلّا أنَّه جمع على "أبون" إتباعًا للعرب لا على القياس، والجرمي لا يرى فيه هذا الجمع إلّا للضرورة، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٥/٤ .

(٣) القاموس المحيط : ١٢٥٧ (الأب) .

(٤) ينظر: القاموس المحيط : ١٢٥٨ (الأخية) .

(٥) (عمها) في المخطوط .

(٦) القاموس المحيط : ١٢٧٦ (حمو) .

(٧) القاموس المحيط : ١١٤٦ (الفم) .

والثاني: الأوَّلى وهي العين، وقال ابن مالك: الأصل "ذوي" بدليل قولهم: ذوايا، فحذفت الياء وبقيت الواو /١١٨ب/ حرف الإعراب، ثم لزم الإضافة إلى اسم الجنس والإتباع[١]، انتهى، والمراد بالإتباع هنا، إتباع حركة الذال لحركة الواو، سواء كانت حركة الواو ضمًّا، أو نصبًا، أو جرًّا، وخصَّه بالإضافة إلى الظاهر دون إخوته إشارة إلى أنَّه لا يضاف إلى الضمير[٢]، خلافًا للمبرد فإنَّه أضافه إلى الضمير تمسكًا بقول القائل[٣] :

إنَّمـــا يعـــرف ذا الفضـــل مـــن النـــاس ذووه

وهو محمول عند الجمهور على الشذوذ[٤]، وفي إضافته إلى "مال" إشارة إلى أن "ذو" بمعنى صاحب، فقوله: "ذو مال" أخصر من قولهم: "ذو" بمعنى صاحب مع أنَّه مساوٍ له في المعنى، والغرض من ذلك إخراج "ذو" الطائيَّة، فإنَّها اسم موصول مبنيّة على سكون[٥] الواو.

وقيل: معربة إعراب "ذي" في جميع الأحوال[٦].

وقيل: في حالة الجرِّ فقط، والأوَّل هو المشهور، ففيه إشارة أيضًا إلى أنَّها لم تضف للياء؛ لأنَّها لا تضاف إلى غير اسم الجنس، لأنَّها وضعت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس المنكرات أو المعارف[٧].

---

(١) هذا القول نقله ناظر الجيش عن ابن مالك ولم أجده في كتبه، ينظر: تمهيد القواعد : ٩ / ٤٧١٨ .

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٦/١ .

(٣) البيت من مجزوء الرمل نسبه صاحب الدر الفريد إلى أبي العتاهية: ٣٤٣/٤، وبلا نسبة في: البديع في علم العربية : ٢٧/١، وهمع الهوامع : ٥١٥/٢ .

(٤) ووجه الشذوذ أن "ذو" لا تضاف لغير اسم الجنس نحو: ذو مال، وذو عقل، فلا يقال: "ذوه"، ولا "ذوك، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٧/١ .

(٥) السكون في أ، والصواب أثبته .

(٦) "ذو" عند الطائيين اسم موصول بمعنى "الذي" وهي معربة عندهم، ولم أجد من النحاة أحدًا يقول بإعرابها، وإنّما قيل أن طيء يعربونها إعراب "ذو" التي بمعنى صاحب، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:١٨٣، وتوجيه اللمع: ٢٣٩، وشرح التسهيل:١٩٦/١ .

(٧) ينظر: المرتجل: ٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٦/٢ .

قال البعض: وقد توهَّم بعضهم من قولهم: أنَّها لا تضاف إلى اسم الجنس، أن المراد به النكرة فاستشكل بهذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث: «أن يصل ذا رحمه»[١]، فإنَّ المضاف إلى الضمير ليس باسم جنس[٢]، وغاب عنه مواضع في القرآن، منها:﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[٣].

(و) السادس: **(هنوك)** بفتح الكاف وكسرها.

قيل: هو اسم يكنَّى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس[٤].

وقيل: عما يستقبح التصريح به.

وقيل: عن الفرج /١١٩أ/ خاصة[٥]، وفي القاموس:((وهَنٌ كأخ معناه شيء تقول: هذا هَنُك أي: شيئك، وهنُ المرأة فرجها، وهما هنان وهانان، ويقال: للرجل ياهن أقبل، ولها ياهنة أقبلي، وهنيت كناية عن فعلت، وفي الحديث: (هُنَيَّة)[٦] مصغَّرة هَنَّة أصلها هنوة، أي: شيء يسير، وروي هنيهة بإبدال الياء هاء))[٧] انتهى.

(١) من قوله ﷺ حين سأله رجل قائلا : دلني على عمل يدنيني من الجنة ويباعدني عن النار، فقال: « تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل ذا رحمك »، صحيح مسلم : ٤٣/١ رقم الحديث : ١٣ .

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية : ٣١٢/١ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ١٠٥ .

(٤) ينظر: العين: ٩١/٤، (هنو).

(٥) ينظر: لسان العرب: طبعة دار المعارف: ٤٧١٥/٦، (هنا) .

(٦) عن أَبي هُرَيرة، قال: « كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إِذا كَبَّرَ فِي الصَّلاة، سكت هُنَيَّةً قبل أَن يقرأ، فقلتُ: يا رسولَ الله بأَبي أَنْت وأُمِّي أَرأَيْت سكوتك بين التَّكبير والقراءة، ما تَقول؟ قال: " أَقول: اللهُمَّ باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهُمَّ نقني من خطاياي كما يُنقَّى الثَّوب الأبيض من الدَّنس، اللهُمَّ اغسلني من خطاياي بالثَّلج والماء والْبَرد " »، صحيح البخاري : ٤١٩/١ رقم الحديث : ٥٩٨ .

(٧) القاموس المحيط : ١٣٤٦، (الهنو) .

[إعراب الأسماء الستّة]

ثم اعلم أن إعراب هذه الستّة[١] بالواو ليس مطلقًا، بل **(بشرط)** مفرد شروط وهو بسكون الراء كما في القاموس: إلزامُ الشيءِ، والتِزامُهُ في البيعِ ونحوِه، كالشَّريطَةِ، وفي المَثَلِ: "الشَّرْطُ أَمْلَكُ، عليكَ أمْ لَك[٢]، والمراد هنا الالتزام، أي: بالتزام أمور أربعة:

(أن تكون) أي: كون هذه الستة **(مفردة)** من أفرد: عزله، أي: ليس معه غيره، والمراد ليست مثناة ولا مجموعة، فلو ثُنِّيَتْ أُعربت إعراب المثنّى، ويُرَدُّ في التثنية ما حذف منها للإضافة، وهو النون، فيقال: أبوان وأخوان وحموان وهنوان وفوان، وشذ فموان وفميان، أو جُمِعَت جمع تكسير أُعربت إعرابه بالحركات الظاهرة، نحو: جاءني آباؤك، أو جمع تصحيح أُعربت إعرابه نحو: جاءني أبون، ولم يُجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم، ونقل أنَّه قال الأعلم[٣]: أنه سُمع[٤]، انتهى.

وحكى غيره سماع هنون وذوون، وعن ثعلب أنَّه يقال في فم: فوُن وفين، قال أبو حيان: وهو في غاية الغرابة[٥]، ومحلّ ما ذكر إذا أُريد بالأب وما ذكر معه من يعقل فإن أُريد به ما لا يعقل جمع بالألف والتاء.

والثاني: أن تكون **(مكبَّرة)** من كبَّره نقيض صغَّره /١١٩ب/ فلو صغِّرت أُعربت بالحركات الظاهرة كـ: جاءني أُبَيُّكَ؛ لأنَّ حرف العلّة فيها يشبه الصحيح بسكون ما قبله[٦]][٧].

---

(١) هي خمسة عند الفرّاء ولم يجعل "هن" منها، وأنكر أن تكون مما رُفِعَ بالواو، ونُصِبَ بالألف، وجُرّ بالياء، ينظر: ارتشاف الضرب : ٨٣٦/٢ .

(٢) يضرب في حفظ الشرط يجري بين الإخوان، ينظر: مجمع الأمثال: ٣٦٧/١.

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري المعروف بالأعلم، أديب لغوي، له مصنفات منها: شرح ديوان الحماسة، والأدب في علم مجازات العرب، وشرح أبيات الجمل، (ت ٤٧٦هـ). ينظر: إنباه الرواة : ٦٥/٤-٦٧، ووفيات الأعيان :٨١/٧-٨٢، والأعلام: ٢٣٣/٨ .

(٤) ينظر: النكت في كتاب سيبويه : ٦٠١ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل : ٣٢٩/١ .

(٦) وقيل هي أسماء عادت إليها لاماتها في التصغير؛ لأنَّ التصغير يعيد الأشياء إلى أصولها فأعربت بالحركات، ينظر: شرح المقدمة المحسبة:١٢٣/١ .

(٧) إلى هنا سقط من ب .

والثالث: أن تكون **(مضافة)** فلو قطعت عن الإضافة، نحو: رحمني أخ، أُعربت بالحركات الظاهرة، وكلّها تقطع عن الإضافة إلا "ذو[١] و فو"[٢] فإنَّهما لا يكونان إلّا مضافين، وأورد على هذا أن اشتراط الإضافة بالنسبة إليهما يُوهم[٣] أنَّهما يكونان غير مضافين؛ لأنَّ الاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل مع أنَّها حاصلة، فكان ينبغي استثناؤهما من اشتراط الإضافة.

وأجيب: بأن اشتراطهما بالنسبة إليهما لبيان الواقع لا لتحصيل ما ليس بحاصل، فتأمل.

فإن قيل: قد جاء "فو" معربًا مع أنَّه مفرد في قول العجاج[٤] :

خـــالط مــــن ســـلمى خياشـــيم وفـــا

أي: خياشيمها وفاها.

قلت: أجيب بأنَّه شاذٌّ[٥]، وخرَّجه أبو الحسن[٦] وتابعه ابن مالك على أنَّه حذف المضاف أليه ونوى ثبوت لفظه[٧]، وعلى هذا لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة، بل الملفوظة والمنوية على حدٍّ سواء .

---

(١) علّة كون "ذو" لا تأتي إلّا مضافة؛ لأنَّهم جاءوا بها توصَّلًا إلى الوصف بالأجناس، ومنع سيبويه إضافتها إلى المضمر فلا تقول: "ذوك"، ونقل البعض عن المبرد أنَّه أجاز الإضافة إلى المضمر بما روي عن العرب كقول كعب بن زهير:

صَبَحْنَ الخزرجية مرهفاتٍ * أبار ذوي أرومتها ذووها.**

ينظر: الكتاب لسيبويه:٤١٢/٣، والبديع في علم العربية: ٢٦/١، واللباب:٨٩/١ .

(٢) جعل "فو" قرينة "ذو" لتساويهما في لزوم الإضافة، إلّا أنّ "ذو" لا تضاف إلى ياء المتكلّم و"فو" تضاف إليها ولهذا السبب انحطّ عن درجة "ذو، ينظر: شرح التصريح: ٥٨/١ . .

(٣) (توهم) في أ، والصواب ما أثبته من ب .

(٤) البيت من الرجز للعجاج، ديوانه: ٢٢٤/٢ وصدره :

حتى تناهى في صهاريج الصفا

الشاهد فيه: "فا" حيث جاء به منصوبا بالألف مع أنَّه غير مضاف، والأصل في هذه الأسماء أن لا تعرب بالحروف إلّا إذا أضيفت .

(٥) وأجازه المبرد للضرورة؛ لأنّ الشاعر أتى بقافية لا يلحقها التنوين، ينظر: المقتضب: ٢٤٠/١ .

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٣/٤ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل : ٦٣/٣ .

والرابع: أن تكون الإضافة **(لغير ياء المتكلّم)** أي: لاسم ظاهر، أو ضمير مخاطب، أو متكلّم غير الياء، فلو أضيفت للياء أعربت بالحركات المقدَّرة على ما قبل الياء[(١)]، والمانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كـ هذا أبي، وذلك لعدم الحروف الصالحة للإعراب في آخرها.

ثم اعلم أنَّ هذا القيد يُفْهِمُ أن "ذا" تضاف لياء المتكلم، وهو ما ذهب إليه المبرد[(٢)]، فيحتمل أنَّه ماشٍ على مذهبه، وأن قيد الإضافة لغير الياء في غير "ذوا" على أنَّه لا يضر شموله /١٢٠أ/ لها، ويكون بالنسبة إليها لبيان الواقع، إذ لا يلزم أن تكون القيود دائما للاحتراز، فإن القيد هو ما جيء به لمنع، أو جمع، أو بيان واقع، وبهذا يجاب عن قول ابن هشام: أنَّ التقييد بقولهم إلى غير ياء المتكلّم حشو، إذ ليس لنا ياء مضاف إليها إلا وهي ياء المتكلّم[(٣)]، فاعلم.

ويشترط أيضًا شرط خامس: وهو أن لا تلحقها ياء النسبة، فإن لحقتها أعربت بالحركات كـ: جاء أُبيُّك، ويشترط أيضًا في الفم زيادة على ذلك أن يكون بلا ميم، وإلَّا أُعرب بالحركات الظاهرة، كقوله ﷺ: « لَخَلوفُ فَمِ الصائمِ أطيبُ عند الله من ريح المسك»[(٤)]، وفي "ذو" أن تكون بمعنى صاحب كما تقدمت الإشارة إليه، فإن كانت للإشارة، أو موصولة فهي مبنيَّة على السكون، والواو لازمة لها في الأحوال الثلاثة غالبًا، وقد تُعرب بالحروف رفعًا ونصبًا وجرًّا، [كقول] [(٥)] منظور بن سحيم الفقعسي[(٦)]:

فإمّـــا كـــرامٌ مُوسِـــرون لقيـــتُهُم   فحَسْـبِيَ مـــن ذي عِنـــدَهُمْ مـــا كفَانِيَـــا

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٦ .

(٢) لم أجد في المقتضب، والكامل في اللغة والأدب ما نسبه المصنف للمبرد، وإنّما هو ما ردّده النحاة ونسبوه إلى المبرد، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٩/٣، والبديع في علم اللغة: ٢٦/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢١٣/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك : ٦٦/١ .

(٤) صحيح البخاري: ٢٤/٣ رقم الحديث : ١٨٩٤ .

(٥) زيادة من المحقق ليستقيم النص .

(٦) البيت من الطويل وهو من شواهد شرح التسهيل: ١٩٩/١، وشرح ابن الناظم: ٦٠/١، والتذييل والتكميل: ٣ /٥ وتوضيح المقاصد والمسالك: ٤٣٧/١، وأوضح المسالك : ٦٧/١، ومغني اللبيب: ٥٣٥/١، وشرح شذور الذهب للجوجري : ١٨٦/١ .

الشاهد فيه: "من ذي" فقد أعرب "ذو" الموصولة إعراب "ذو" التي بمعنى صاحب، والأصل فيها أن تكون مبنيّة لأنّها بمعنى "الذي" إلّا أنَّ الطائيين يعربونها إعراب "ذو" التي بمعنى صاحب .

قال في التصريح: ((وهو هكذا[١] رواه أبو الفتح بن جني بالياء معربًا، ورواه غيره (بالواو) [٢] على البناء، وإذا ثبت إعرابها في الجرِّ قلنا به في الرفع والنصب، وقيَّد ابن (الضائغ)[٣] ذلك بحالة الجرِّ؛ لأنَّه محلّ السماع))[٤]، وأمثلة هذه الستَّة مستوفية للشروط، **(نحو)** قولك: **(هذا أبوك، و)** هذا **(أخوك)** وهذا **(حموك، و)** هذا **(فوك، و)** هذا **(ذو مال)** أي: صاحبه، وأصل ذو مال قال ابن مالك :ذو مال ذُوُ مال، بواو مضمومة للرفع وذال مضمومة للإتباع[٥]، ثم استثقلت الضمّة على الواو المضموم[٦] /١٢٠ب/ ما قبلها فسكِّنت كما استثقل في نحو: "يغزو" فصار "ذو مال" **(و)** هذا **(هنوك)** لكن إعراب هنوك بالحروف **(في لُغَةٍ قليلةٍ)** من القِلَّة بكسر القاف: ضدَّ الكثرة، قلَّ يَقِلُّ، فهو قليل كـ: أمير، والقُل بضمِّ القاف: القليل **(حكاها)** من حكوت الحديث أحكوه: نقلته، أي: نقلها **(سيبويه)**عن العرب حيث قال: ومن العرب من يقول: هنوك وهناك وهنيك، فيجريه مجرى الأب[٧]، انتهى.

(فهذه الأسماء) الستَّة الممثل لها **(مرفوعةٌ)** أي: معربة بالرفع حالة كون رفعها **(على الخبرية)** عن المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، أي: هي أخبار متتابعة، لكن الأوَّل حقيقة، وما بعده أخبار حكميَّة فإنَّ المعطوف له حكمُ المعطوفِ عليه، فالمعطوفُ على الخبر له حُكْمُ الخبر، **(وعلامة رفعِها)**، أي: رفعُ كلٍّ منها **(الواو)** الظاهرة حالة كونها **(نيابةً)**، أي: نائبة **(عن الضمّة)**، وذلك **(على)** القول **(المشهور)** من الأقوال[٨]، وهو أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلّف.

---

(١) (كذا) في ب .

(٢) (بالياء) في أ و ب ، وما أثبته من شرح التصريح: ٦٠/١.

(٣) (الصائغ) في أ و ب، وما أثبته من شرح التصريح: ٦٠/١.

(٤) شرح التصريح : ٦٠/١

(٥) القول لولده البدر بن مالك، ينظر: شرح ابن الناظم: ١٨ .

(٦) (المضمومة) في ب .

(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٣٦٠/٣ .

(٨) قال المشهور؛ لأنَّ إعرابها عند الإضافة مختلف فيه على أقوال :

الأوَّل: قول سيبويه وأكثر البصريين أنّها معربة بحركات مقدَّرة في الحروف، فالألف والواو والياء حروف إعراب وهي كالدال من زيد، وهذا القول لم أجده في كتاب سيبويه، وقد يكون النحاة حملوه على إعراب المثنى والجمع، ينظر: الإنصاف: ١٧/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٨٨/١، وهمع الهوامع : ١٣٨/١–١٣٩.

=

والأفصح في "الـ هن" إذا استعمل مضافًا النقص، أي: حَذْفُ لامِهِ وهي الواو، فيعرب بالحركات الثلاث على العين وهي النون[١]، ونقص الأب والأخ والحم ضعيف[٢]، ومنه قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي[٣]:

بأبــــه اقْتَــــدَى عَــــدِيٌّ فِــــي الْكَــــرَمْ وَمَــــنْ يُشَــــابِهْ أَبَــــهُ فَمَــــا ظَلَــــمَ

= وهذا ما رجّحه ابن مالك لقوله: « وهو مذهب قوي من جهة القياس، لأنَّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرةً أو مقدّرةً، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه »، شرح التسهيل: ٤٨/١ .

الثاني: ما ذكره الكوفيون من أن هذه الأسماء معربة من مكانين سواء أضيفت أم لم تضف، ويتّضح ذلك بقول أبي بكر بن الأنباري، وهو من متقدمي نحاة الكوفة: « ويقال هذا فم ورأيت فما وأخرجته من فمه، فتضمّ الفاء في موضع الرفع وتفتح في موضع النصب وتكسر في موضع الخفض، فيكون معربًا من جهتين » . شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٥٠ .

الثالث: وقيل إنّها ليست حروف إعراب وإنّما هي دلائل إعراب، فالواو دليل على الضمّة والألف دليل على الفتحة، والياء دليل على الكسرة، وإليه ذهب الأخفش، ينظر: الإنصاف: ١٧/١، وهمع الهوامع: ١/ ١٣٩

الرابع: أنَّها معربة بحركات منقولة من حرف العلّة إلى ما قبله، وإليه ذهب المازني، ينظر: الإنصاف:١٧/١ .

الخامس: وأمّا السهيلي فكانت نظرته مختلفة لهذه الأسماء ولم يجعلها على حد سواء لقوله: « وأما قولهم: فوك في الرفع، و"فاك" في النصب، و"فيك" في الخفض، فحروف المدّ فيها حروف إعراب، بخلاف ما تقدّم في "أخيك "، و" أبيك" و"حميك" والفرق بينهما وبين أخواتها أنَّ "الفاء" لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها، فلم يلزم فيها ما لزم في "الخاء والباء »، نتائج الفكر:٨٠ .

(١) النقص في "هن" أحسن من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل، وإليه أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهنّ * والنّقص في هذا الأخير أحسن.**

ينظر: ألفية ابن مالك: ١١، وتوضيح المقاصد: ٣١٦/١ .

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٠، واللمحة شرح الملحة: ١٦٩/١ .

(٣) البيت من الرجز، في ديوانه : ١٨٢ .

الشاهد فيه: (بأبه، ومن يشابه أبه)، حيث أعربها بالحركات الظاهرة، وهي لغة التزام القصر، وهي لغة قليلة، والأصل أن تعرب بالحروف، ينظر: شرح التسهيل: ٤٦/١، واللمحة شرح الملحة:١٦٩/١، وتحرير الخصاصة: ١١٢/١.

فأبُه الأوَّل مجرور بالكسرة، وأبُه الثاني منصوب بالفتحة، وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من (أشبه أباه فما ظلم)[١]، واختُلِفَ في معنى نفي الظلم في المثل، فقيل: ما ظَلَم في وضع الشبه في موضعه[٢]، وقيل: فما ظلم أبوه حين وضع زرعه حيث أدى إليه التشبه[٣].

وقيل: الصواب فما ظلمت أمُّه حيث لم تزنِ، بدليل مجيء الولد /١٢١أ/على مشابهة أبيه[٤]، قاله (اللحياني)[٥]، ويجوز في الأب والأخ والحم إلزامُ آخرِها الألفَ المنقلبة عن لاماتها في الأحوال الثلاثة، فتعرب بحركات مقدَّرة عليها[٦]، ومنه قول أبي النجم، وقيل رؤبة[٧] :

إنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أبَاهَـــا   قَـــدْ بَلَغَـــا فـــي المَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا

فأبا الأوَّل وما عطف عليه لا شاهد فيه؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبًا بفتحة مقدَّرة على الألف، والشاهد في أباها الثالث إذ هو نصٌّ في القصر؛ لأنَّه مضاف إليه، فهو مجرور بكسرة مقدَّرة على الألف، وإلا لجُرَّ بالياء.

وقيل: إنَّها مرفوعة بضمَّة مقدَّرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وحرِّك ما قبل الواو إتباعًا للحركة المقدَّرة، كما أنَّها تنصب بفتحة مقدَّرة على الألف منع من ظهورها التعذُّر، وتجرُّ بكسرة مقدَّرة على الياء منع من ظهورها الثقل[٨]، وحُرِّك ما قبل الياء إتباعًا للحركة المقدَّرة، فأصل أبُوك: أبَوُك،

---

(١) ينظر: جمهرة الأمثال : ٢/ ٢٨،

(٢) ينظر: الأمثال للهاشمي : ٢٤٠/١ .

(٣) ينظر: مجمع الأمثال : ٣٠٠/٢ .

(٤) هذا القول نقله الأزهري عن اللحياني، ينظر: شرح التصريح : ٦٢/١ .

(٥) (اللحيان) في المخطوط والصحيح ما أثبته، وهو علي بن حازم، وقيل عليّ بن المبارك اللحياني، عالم في النحو واللغة، سمّي اللحياني لعظم لحيته، وَقيل: بل لِأَنَّهُ من بني لحيان بن هُذَيْل بن مدركة بن إلْيَاس، له كتاب فى النوادر، وأخذ عنه القاسم بن سلّام، (ت ٢٢٠هـ). ينظر: معجم الأدباء:١٨٤٣/٣، وإنباه الرواة :٢٥٥/٢، وبغية الوعاة:١٨٥/٢.

(٦) هذه اللغة نسبت إلى بلحارث، فهم يلزمون هذه الأسماء حالة واحدة رفعًا ونصبًا وجرًّا، ويعربونها بالحركات المقدّرة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٥/١

(٧) البيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه : ١٦٨ .

الشاهد في البيت قوله:(وأبا أباها) حيث جاءت (أباها) الأخيرة مجرورة بكسرة مقدّرة على الألف مع كونه مضافًا لغير ياء المتكلّم، فمن العرب من يجريها مجرى الاسم المقصور، ونسبت هذه اللغة الى بلحارث، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١٥٥/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد :٥٨.

(٨) ينظر: شرح التصريح: ٦٣/١ .

بفتح الباء وضمِّ الواو، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فضمَّت الباء بعد سلب حركتها فصار: أبُوُك بضم الباء والواو، ثم حذفت الواو؛ لكونها ثقيلة طلبًا للخفَّة، هذا في حالة الرفع، وأصله في حالة النصب: "أَبَوَك"، بفتح الباء والواو(١)، ولمَّا تحرَّكت الواو بالفتحة وانفتح ما قبلها قلبت الواو ألفًا، وأصله في حالة الجِّر: "أَبَوِك" بفتح الباء وكسر الواو، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فكسرت بعد سلب حركتها، ثم حذفت حركة الواو، ثم قلبت ياءً؛ لسكونها بعد كسرة كما في/١٢١ب/ ميزان، ففي الأوَّل النقل بدون قلب، وفي الثاني القلب بدون نقل، وفي الثالث النقل والقلب معا(٢).

وقيل: إنَّها مرفوعة بالضمّة التي قبل الواو والواو إشباعٌ، كما أنَّه منصوب بالفتحة التي قبل الألف، ومجرور بالكسرة التي قبل الياء، وكلٌّ من الألف والياء إشباع(٣)، ورُدَّ بأن إشباع الحركات بأنَّه ضرورة الشعر(٤).

والحاصل: أنَّ الأسماء الستَّة منها ما فيه لغة واحدة، وهو "ذو" بمعنى صاحب، والفم بغير ميم، وما فيه لغتان، وهو "الهن"، فإن فيه النقص والإتمام، وما فيه ثلاث لغات وهو: الأب والأخ والحم، فإنَّ فيهن الإتمام والنقص والقصر، لكن مع الإتمام ثلاثة أقوال(٥):

الأوَّل: أن علامة الإعراب الواو والياء والألف في الرفع والنصب والجرِّ.

والثاني: أن العلامة الضمّة المقدَّرة على الواو والفتحة على الالف والكسرة على الياء.

والثالث: أن العلامة الضمّة التي قبل الواو، والفتحة التي قبل الألف، والكسرة التي قبل الياء، والواو والألف والياء حروف إشباع، فتنبَّه.

تنبيه: قال الأشموني في شرح ألفية ابن مالك:((إنَّما أُعربت، أي: هذه الأسماء بالحروف؛ توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حدِّهما(٦)، وذلك أنَّهم أرادوا أن يعربوا المثنَّى والمجموع بالحروف فرقًا

---

(١) سقط من ب .

(٢) هذا القول نسبه السيوطي إلى البصريين، ينظر: همع الهوامع : ١٣٦/١-١٣٧ .
ومن الظاهر أنَّ هذا الرأي فيه من التكلّف الشيء الكثير حين أخضعوا هذه الأسماء لكلّ هذه الفرضيات التي تعدّ ضربا من الفلسفة، ولا سيما أنَّ اللغة لم تكن خاضعة في ذلك الوقت لكلّ هذه الفرضيات .

(٣) نسب السيوطي إلى الربعي أنَّ هذه الأسماء معربة بحركات قبل الحروف، ينظر: همع الهوامع : ١٣٧/١

(٤) ينظر: اللباب: ٩٢/١.

(٥) تم توثيق الآراء في الصفحات السابقة .

(٦) لأنّ تثنية أب وأخ، أبوان وأخوان، فلو لم تكن هذه الحروف موجودة لكانت طارئة على الكلمة، وهذا ما لا نظير نظير له في العربية، ينظر: البيان في شرح اللمع: ٦٧ .

بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنَّى والمجموع لم ينفر لسابق الألفة، وإنَّما اختيرت هذه الأسماء؛ لأنَّها تشبه المثنى لفظًا ومعنى، أمّا لفظًا فلأنَّها لا تستعمل كذلك إلَّا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان، وأمّا معنى فلاستلزام كلٍّ واحد منهما آخرَ، فالأبُ يستلزم الابنَ، والأخُ يستلزم /١٢٢أ/أخًا، وكذا البواقي، وإنَّما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة))[(١)]، انتهى.

[الألف تنوب عن الضمّة]

(و) القسم الثاني من قسمي ما ينوب عن الضمّة **(الألف)** الهوائي الممتنع الابتداء به، لا الهمزة المعبر عنها بالهمزة، نظرًا إلى أنَّها تُصَوَّر في الخطِّ كذلك، **(تكون علامة للرفع)** حالة كونها **(نيابة)** أي: نائبة **(عن الضمّة)** في موضعين:

الأوَّل: **(في المثنَّى)** من ثنيت العود إذا عطفته، وفي القاموس:((ثَنَى الشيء كسَعَى: ردَّ بعضَه على بعض... وانثنى واثنونى: انعطف... وثنّاه تثنية: جعله اثنين)) [(٢)]، انتهى، وفي الاصطلاح: ما وضع لاثنين، واغنى عن المتعاطفين، فما وضع جِنْسٌ، ولاثنين فَصْلٌ أوَّل مُخْرِجٌ لما وُضِعَ لأقل، كـ: "رَجْلان" بفتح الراء وسكون الجيم: اسم للراجل ضد الفارس، وكلبتان للآلة المخصصة، وزيدان وعمران علمان لرجلين، أو وضع لأكثر، نحو: صنوان جمع صنو: وهو الأخ الشقيق، والأب، والعم، والنخلتان، فما زاد في الأصل الواحد، أو عَامٌ في جميع الشجر[(٣)]، وأغنى عن المتعاطفين فَصْلٌ ثانٍ مُخْرِجٍ لنحو: كلا وكلتا؛ لأنَّه لم يسمع "كل" ولا "كلت"، وأمّا قوله[(٤)]:

في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامى واحده

---

(١) شرح الأشموني: ٥٤/١ .

(٢) القاموس المحيط : ١٢٦٧ (ثَنَى) .

(٣) ينظر القاموس المحيط : ١٣٠٤، (صنو).

(٤) البيت من الرجز لأبي الطيب المتنبي وتمامه :

كِلْتاهُما مَقْرونةٌ بزائدة

شرح ديوان المتنبي للعكبري : ٢٠٢/١ .

احتجّ الكوفيون بهذا البيت على أن "كلا" مأخوذة من "كل"، خفِّفت اللام وزيدت الألف للتثنية، ينظر: الإنصاف: ٢٥٩/٢ .

فإنَّما أراد كلتا فحذفت الألف للضرورة[١]، وخرج أيضا اثنانِ واثنتانِ، وشَفْعٌ وزوج؛ لأنَّه يصدق باثنين ولا يدلّ عليهما، لأنَّ زوج مُقابِلٌ للفرد، وذلك أعمُّ من اثنين، والأعمُّ يصدق على الأخصِّ، ولا يدلّ عليه، ودخل فيه نحو: القمرين للشمس والقمر[٢]، قال الموضِّح في شرح اللمحة: والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنّى لعدم ذكرهم /١٢٢ب/ له فيما حمل على المثنّى[٣]، انتهى، وصرَّح المرادي بأنَّه ملحق بالمثنَّى[٤]، انتهى.

وقال البعض: حدُّ المثنَّى: ما دلَّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه[٥]، قال البجائي: فخرج شفع وزوج[٦]، انتهى.

وقال سبط الرهاوي[٧]: أي خرج بقوله بزيادة في آخره شفع وزوج؛ لأنَّهما دالَّان على اثنين بغير زيادة، فهما اسمان للتثنية لا مثنيان حقيقة، وقد يقال: قضيَّه كلامه أن مدلول شفع اثنان، وليس كذلك، بل مدلوله زوج، وهو يصدق بهما لا أنَّه يدلُّ عليهما عموما لا خصوصا، وكان ينبغي أن يقول: أوَّلا، فخرج ما قصد به التكثير، نحو: قوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾[٨] أو الإفراد نحو: البحرين، اسم لبلد فإنَّ قوله: ما دلَّ على اثنين أوَّلُ فصولِ[٩] التعريف، فيخرج به ما ذكرنا، لعدم دلالته على اثنين، وخرج وخرج بقوله: صالح للتجريد اثنان واثنتان، فإنَّه لا يصلح مكانهما اثن واثن، ولا اثنة واثنة لعدم السماح،

---

(١) ينظر: ليس في كلام العرب: ٣٣٨ .

(٢) سُمّي الشمس والقمر بالقمرين؛ لأنّ العرب إذا اجتمع شيئان عندهم، وكان أحدهما أشهر من الآخر، غلب الأشهر، فالقمر عندهم أشهر من الشمس لأُنسهم به، ينظر: عمدة الكتاب للنحاس: ٤٩ .

(٣) ينظر: شرح اللمحة البدرية : ١ / ٣٠٨ .

(٤) ينظر: توضح المقاصد : ٣٢٥/١ .

(٥) ينظر: شرح المكودي : ١٥/١ .

(٦) ينظر: شرح الآجرومية للبجائي : لوحة : ١٤ ب .

(٧) هو: يحيى بن قراجا، شرف الدين الرهاوي، أصله من الرها بين الموصل والشام، وله تصانيف منها :حاشية على على صدر الشريعة، وحاشية على شرح البخاري، وشرح المنار حاشية الرهاوى على شرح ابن مالك، وشرح الآجرومية مات سنة ٩٤٢هـ . ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول : ٤٠٨/٣، والأعلام : ١٦٣/٨.

(٨) سورة الملك : من الآية : ٤ .

(٩) فصل، في ب .

فهما اسمان للتثنية[١]، وإنَّما أعربا إعراب المثنَّى لشبههما به صورة، وخرج بقوله: وعطف مثله عليه نحو: الأبوين للأب والام، والقمرين للشمس والقمر، مما هو من باب التغليب[٢]، انتهى.

وقال الأشموني: هو اسم ناب عن اثنين اتّفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف، فخرج بالقيد الأوَّل، نحو: العُمَرِيْنِ في عمرو وعمر، وبالثاني نحو، العُمَرَيْنِ في أبي بكر وعمر، وبالثالث كلا وكلتا، واثنان واثنتان، فهذه المخرجات ملحقات بالمثنَّى في إعرابه، وليست منه [٣]، انتهى.

وفيه أنَّ قوله /١٢٣أ/ وبالثاني نحو: العمرين في أبي بكر وعمر، يوهم أنَّهما لم يخرجا إلَّا به، وليس كذلك؛ لأنَّهما اختلفا في الوزن فهما خارجان بالأوَّل من أوَّل الأمر، وإن خرجا بالثاني لاختلاف بالحروف، فتأمل.

تنبيه: ((لكلا وكلتا حالان في الإعراب: الإجراء مجرى المثنى، والإعراب بالحركات المقدَّرة، خُصَّ إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمر؛ لأنَّهما اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد ومعناهما مثنًّى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنَّى، واعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمع الاعتباران في قوله[٤]

كِلاَهُما حِين جدّ الجَريُ بَينهمَا ... قد أقْلَعَا وكلا أنْفَيْهما رَاب

إلَّا أنَّ اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[٥] فلمَّا كان لكلا وكلتا حظٌّ من الإفراد، وحظٌّ من التثنية، أُجريا مجرى المفرد تارة، ومجرى المثنَّى أخرى، وخُصَّ اجراؤهما مجرى المثنَّى بحال الإضافة إلى المضمر؛ لأنَّ الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر، لأنَّ الظاهر أصل للمضمر، فحمل الفرع مع الفرع،

---

(١) ينظر: الكناش: ١/١٢٠.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة:١/١٨٦، والعُدّة في إعراب العُمدَة:٢/٥٢٠.

(٣) ينظر: شرح الأشموني : ١/٥٥ .

(٤) البيت من البسيط، نسبه البعض للفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه، ينظر: مغني اللبيب:٢٦٩، والمقاصد الشافية: ١/١٦٢ .

(٥) سورة الكهف: من الآية ٣٣ .

والأصل مع الأصل تحصيلا لكمال المناسبة))[١] هذا في المثنَّى، وأمَّا التثنية فهي ضمُّ اسمٍ مفردٍ معربٍ منكّر إلى مثله بزيادة في آخره صالح للتجريد[٢]، وعطف مثله عليه، فلا يجوز تثنية المثنَّى ولا المجموع على حدِّه، وأمّا غيره من جموع التكسير فأجازه بعضهم[٣]، وخرج بالمفرد المركَّبُ الإسنادي فلا يُثنَّى اتّفاقًا، والمزجي فلا يثنَّى على الصحيح، وخرج بالمعرب المبنيُّ فلا تُثنَّى المبنيات /١٢٣ب/، وأمّا هذان واللذان ونحوهما فصيغ موضوعة للمثنى لا مثناة حقيقةً[٤]، وخرج بالتنكير العلم فلا يثنى، باقيًا على علميته، بل إذا أريد تثنيته قُدِّر تنكيره.

والحاصل أن للتثنية ثمانية شروط في المثنى: الإفراد، والإعراب، والتنكير، وعدم التركيب، واتّفاق اللفظ، واتّفاق المعنى، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز على مذهب أكثر المتأخرين، لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل: والأصحُّ الجواز[٥].

والشرط السابع: أن لا يستغنى بتثنيته عن تثنيه غيره، نحو: سواء، فإنَّهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سَيَّ فقالوا: سِيَّان[٦].

والشرط الثامن: أن يكون له ثانٍ في الوجود، وأمّا نحو: قمرين فمجاز.

وزاد بعضهم شرطين آخرين[٧]:

الأوَّل: أن يراد به الاستغراق، كالأسماء المختصَّة بالنفي، نحو أحد.

والثاني: أن لا يكون لفظَ كلٍّ ولا بَعْضٍ، فلا يقال: كلان ولا بعضان، فاعلم ذلك.

تنبيه: في شرح الملحة لابن الصائغ، التثنيةُ على ثلاثة أضرب: تثنية في اللفظ والمعنى، نحو: الزيدان والمسلمان، وتثنية في اللفظ دون المعنى، وذلك على حكم التغليب كالقمرين والعمرين والأبوين، وتثنية

---

(١) شرح ابن الناظم: ٢٢-٢٣ .

(٢) ينظر: الحدود في النحو: ٤٣٠ .

(٣) أجاز ابن مالك تثنية جمع التكسير، إذ قال: « مقتضى الدليل ألّا يثنى ما دلَّ على جمع، لأنَّ الجمع يتضمن التثنية، إلّا أنَّ الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتّفق لفظا جمعين مقصودٍ عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد »، شرح التسهيل: ١/١٠٥ .

(٤) ينظر: علل التثنية: ٧٨ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل : ١/٥٩ .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٥٦٠ .

(٧) ينظر: فرائد العقود العلوية : ١/٣٢٤ .

في المعنى دون اللفظ، وهو كلُّ ما كان في الجسد منه شيء واحد وأريد تثنيته وهو مضاف إلى مثنًّى، فإنَّه يكون بلفظ الجمع، مثل: أعجبني وجوهكما[١]، وسرَّني طيبُ قلوبكما، قال الله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[٢]، انتهى.

وقوله: **(المرفوع)** لا حاجة إليه للعلم به من قوله: تكون علامة للرفع، إذ لا يجوز أن تكون علامة الرفع في المثنى المنصوب ولا المجرور، وإنَّما هي علامة للرفع /١٢٤أ/ في المرفوع، ثم لا فرق بين أن تكون الألف ظاهرة أو مقدَّرة، فالظاهرة **(نحو)** قوله تعالى:(﴿ **قَالَ رَجُلَانِ** ﴾ **فرجلان فاعلٌ، والفاعل مرفوع)**، فرجلان مرفوع **(وعلامة رفعه الألف)** الظاهرة حالة كونها **(نيابة)** أي: نائبة **(عن الضمّة)**.

تنبيه: إنَّما أُعرب المثنى بالألف في الرفع، وبياء مفتوح ما قبلها في الجرِّ والنصب، ووليها نون مكسورة تحذف للإضافة؛((لأنَّ التثنية لما كانت كثيرة الدور في الكلام ناسب أن تستجمع أمرين: خفَّة العلامة الدالة عليها، وترك [الإخلال] [٣] بظهور الإعراب، احترازًا عن تكثير اللبس، فجُعِلَتْ علامة التثنية ألفًا؛ ألفًا؛ لأنَّها أخف الزوائد، ومدلولٌ بها على التثنية مع الفعل اسمًا، نحو: [أفعلا] [٤]، وحرفًا، نحو: فَعَلَا أخواك، وجُعِلَ الإعرابُ بالانقلاب؛ لأنَّ التثنية مطلوب فيها ظهور الإعراب، والألف لا يمكن عليها ظهور الحركة، فلجئ إلى الإعراب بقرار الألف على صورتها في الرفع، فإذا دخل عليها عامل الجرِّ قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة، وأبقوا الفتحة قبلها إشعارًا بأنَّه كان قبلها ألف في الأصل، وحملوا النصب على الجرِّ؛ لأنَّ قلب الألف في[٥] النصب إلى غير الياء غير مناسب، فلم يبق إلّا حمل النصب على الرفع أو الجرِّ، وكان حمله على الجرِّ أولى؛ لأنَّه مثله في الورود فضلة في الكلام، تقول: جاءني الزيدان، فالألف علامة التثنية من حيث هي زيادة في الآخر لمعنى التثنية، وعلامة الجرِّ أيضًا، من حيث هي على صورتها في أوَّل الوضع، وتقول في الجرِّ: مررت بالزيدين، فالياء علامة التثنية من حيث هي زيادة في الآخر لمعنى التثنية، وعلامة الجرِّ أيضًا من حيث هي منقلبة /١٢٤ب/ عن الألف، وتقول في النصب: رأيت الزيدين، والقول فيه كالقول في الجرِّ، وأمّا النون فإنَّما

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة : ١ / ١٨٦ .

(٢) سورة التحريم: من الآية ٤ .

(٣) الاحلال في أ، وهو تصحيف، وما أثبته من شرح ابن الناظم هو الصواب، ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢.

(٤) (فعلا) في أ و ب، وما أثبته من شرح ابن الناظم هو الصواب، ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢.

(٥) شرح ابن الناظم: ٢٢ .

لحقت المثنّى عوضًا عمَّا فاته من الإعراب بالحركات))[١]، ومن دخول التنوين عليه، وكُسِرَتْ على أصل التّخلُّص من التقاء الساكنين.

وقيل: زيدت النون في المثنَّى علامة لتمامه وانفصاله عمَّا بعده، أو لدفع تَوهُّمِ الإضافة في نحو: جاءني خليلاني موسى وعيسى، والإفراد في نحو: " الجوز ؛ لأنَّ تثنية الجوز وهي مشيه فيها تفكك[٢]، ثم حمل ما لا يوجد فيه هذا التوهّم على ما يوجد فيه، وأمّا حذف النون في الإضافة دون غيرها فللتنبيه على التعويض، فحُذِفت في[٣] الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين، ولم يُحذَفْ مع الألف واللام، وإن كان التنوين يحذف معهما نظرًا إلى التعويض بها عن الحركة أيضًا[٤].

وقد تبيَّن بهذا أن الألف هذه فيها ثلاثة أشياء هي: حرف إعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرفع والمقدَّرة في نحو: "جاءني الزيدان صالح القوم" بحذف الألف، ومنه قول بعضهم ملغزًا[٥] :

لَقَـــــد قـــــال عبـــــدَالله شـــــرَّ مقالـــــةٍ

وقول بعضهم[٦]:

لقـــــد قـــــال عبـــــدَالله قـــــولا عرفتـــــه

---

(١) (و) في ب .

(٢) أرجّح أنَّ في العبارة تصحيف؛ لإجماع اللغوين أنَّ المشية المتفككة هي "الخوزري"، وليس "الجوز" كما جاء في المخطوط، ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة:٦٥٤/٢، والصحاح تاج اللغة:٦٤٥/٢، ومجمل اللغة لابن فارس:٢٨٨/١، والمخصص:٢١٢/٤ .

(٣) سقط من ب .

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب، تحقيق هنداوي: ٤٤٩/٢، والمقتصد: ١٩١/١ .

(٥) صدر البيت من الطويل وتمامه:

كفى بك يا عبد العزيز حسيبها

الشاهد فيه قوله : (عبدَ) بفتح الدال، والأصل أن يكون فاعلا مرفوعًا، إلّا أنّه جاء به مثنى حذفت منه النون للإضافة، والألف لسكونها وسكون اللام من "الله" فهو مرفوع في التقدير منصوب في المحلّ، وهو بلا نسبة في: سفر السعادة : ٧٠٧/٢، والألغاز النحوية للأزهري:٨٤.

(٦) صدر البيت من الطويل وتمامه :

اتانا أبي داود في مرتع خضب

وهو من شواهد ابن هشام، ينظر: ألغاز ابن هشام في النحو : ٢٥ .

ومنه قوله[١]:

لقد طاف عبدَ اللهِ بالبيت سبعةً[٢] وحجَّ من الناسِ الكرام الأفاضلُ

بفتح الدال فيهما فإنَّ كلًّا من "صالح وعبد" مثنى حذفت نونه للإضافة، وألفه لالتقاء الساكنين، ورفع المثنَّى بالألف، بناء (**على**) القول (**المشهور**) من الأقوال، واستدلَّ على ذلك بأنَّ الألف تقع ضمير الاثنين، لأنَّ المثنَّى أكثر دورًا في الكلام من الجمع فهو /١٢٥أ/ أولى بالتخفيف، فجعلوا الخفيف وهو الألف للكثير[٣]، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال الثلاثة، ويعربه بحركاتٍ[٤] مقدَّرة على الألف، وخرَّج عليه قول الشاعر[٥] :

أعْرِفُ منها الجِيدَ والعينانا ومِنْخَرَيْنِ أشبها ظبيانا

---

(١) الشطر الثاني من البيت لم يرد بهذه الصورة في كتب النحو والألغاز، وإنَّما الصحيح فيه:

لقد طاف عبدَ اللهِ بالبيت سبعةً * فَسَلْ عن عُبَيْدُ اللهِ ثُمَّ أبا بكْرُ**

والبيت فيه أكثر من شاهد، الأوّل: قوله: (عبدَ الله) مثنى فاعل (طاف) وقد حذفت النون والألف لالتقاء الساكنين، والثاني: (سل عن) جزئت الكلمة للألغاز وأصلها (سلعن) فعل ماض، ومعناه: المشي السريع، و(عبيد الله) فاعله، والثالث: (أبا) فعل ماض بمعنى (رفض)، و(بكر) فاعله، ومعنى البيت، أن (عبدَي الله) قد طافا بالبيت سبعة أشواط، أمّا عبيدُ الله فقد طاف متخذًا سمة خاصة في سيره، وامتنع (بكر) من الطواف، ينظر: الإبانة في اللغة العربية: ٥١/١، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:٤٠، وألغاز ابن هشام في النحو: ٤٢- ٤٣ .

(٢) سقط من ب .

(٣) ينظر: البيان في شرح اللمع: ٧٢ .

(٤) بحركاته، في ب .

(٥) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج :ملحق ديوانه : ١٨٧ .

الشاهد فيه قوله: "العينانا"، حيثُ جاء المثنى بالألف وهو منصوب؛ لأنّه معطوف على الجيد، ونسبت هذه اللغة إلى قوم من العرب، ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١٧/١، وشرح الأشموني:٦٨/١، وشرح التصريح:٧٩/١.

لا يمكن أن تكون هذه لغة قوم؛ لأننا نراهم ينصبون "منخرين" بالياء، ويلزمون غيرها الألف، فلو كان حقًا ما ذهبوا إليه لألزموا " منخرين" الألف، ولذا ذهب ابن عصفور إلى أنَّ هذا البيت مصنوع، ينظر: المقرب: ٤٧/٢.

فالعينانا مثنَّى عَين التي هي الباصرة، وظبيانًا اسم رجل[١]، وقيل: مثنَّى ظبي[٢]، فالألف في ذلك ليست علامة للرفع، وكأنها لمَّا حلَّت محلَّ الياء أُعطيت حكمها وهو فتح النون بعدها على لغة[٣]، ومن العرب من يلزمه الألف دائمًا ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراءً له مجرى المفرد، وخرَّج عليه قول الشاعر[٤] :

يـــا أبَتَـــا أَرَّقَنِـــي القِـــذَّانُ   فَـــالنّوْمُ لا تَطْعمـــهُ العَينَـــانُ

بضمِّ النون، مثنى عين[٥]، والقِذان كما في القاموس بكسر القاف وإعجام الذال المشدَّدة جمع "قُذذ" بالضمّ وبذالين معجمتين، وهو: البرغوث[٦]، وذهب الزجاج إلى أنَّ المثنَّى مبنيٌّ لتضمُّنه معنى حرف العطف؛ لأنَّ "زيدان" مثلا أصله زيدٌ وزيدٌ، كما بُنيَ خمسة عشر لذلك، إذ[٧] أصله خمسة وعشرة [٨].

[الألف تنوب عن الفتحة]

والموضع الثاني من موضعي الألف ما ذكره بقوله: **(وتكون الألف)** أيضًا **(علامة للنصب)** حالة كونها **(نيابة)** أي: نائبة **(عن الفتحة في الأسماء الستَّة)**، الألف واللام للعهد الذكري، أي: **(المتقدِّمِ ذِكرُهُا)** في موضع الواو، وتكون ظاهرة كما في **(نحو)** قولك: **(رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مالٍ)** وأصل ذا مال قال ابن مالك: ذو مال بواو مفتوحَة /١٢٥ب/ للنصب، وذال مثلها في الحركة، تحرَّكت الواو،

---

(١) هذا الوجه ردّه السيرافي؛ بأنَّ المنخرين لا يشبهان الإنسان، ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٤٣/١ .

(٢) ينظر: الكناش : ٣١١/١ .

(٣) هذه اللغة نسبها العيني إلى بني الحارث بن كعب، ونسبها بعضهم إلى بني العنبر وبني الهجيم، فإنَّ هؤلاء يُجْرون المثنى مجرى المقصور، فيجعلونه بالألف في كلِّ حال، وبها قرأ نافع وابن عامر: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣]، وذهب ابن كيسان إلى أنَّ من فتح نون الاثنين في النصب والخفض استخف الفتحة بعد الياء، فأجراها مُجرى أينَ وكيفَ، ينظر: المقاصد النحوية:٢٢٧/١.

(٤) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه : ١٨٦ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٤١/١ .

(٦) ينظر: القاموس المحيط : ٣٣٦، (القذَّة) .

(٧) سقط من ب .

(٨) ينظر: شرح التصريح : ٦٥/١، وهمع الهوامع: ٧٥/١ .

وانفتح ما قبلها، قُلِبَتْ ألفًا، فصار ذَا مال[١]، **(وهَنَاكَ)**، وذلك **(في لغة قليلة)** كما تقدَّم، حكاها سيبويه[٢] هنا أيضًا، **(فأباك)** مفعول حقيقة **(وما عطف عليه مفعول)** حكمًا، **(والمفعول)** بقسميه **(منصوب وعلامة نصبه الألف)** الظاهرة، حالة كونها **(نيابة)** أي: نائبة **(عن الفتحة)**، ومقدَّرة نحو: رأيت أبا الخير، فأبا الخير مفعول، فهو منصوب وعلامة نصبه الألف المقدَّرة المحذوفة لالتقاء الساكنين[٣].

[الياء تنوب عن الكسرة]

(و) الثالث من أحرف النيابة **(الياء)** المثناة تحت **(تكون علامةً للخفض)**، حالة كونها **(نيابة)** أي: نائبة **(عن الكسرة في ثلاثة مواضع)** لا زائد عليها:

الموضع **(الأوَّل)** كائن **(في الاسم المثنَّى)**، ولا حاجة لقوله **(المخفوض)**، للعلم به من قوله علامةً للخفض، ولا تكون إلَّا ظاهرة، وذلك **(نحو)** قولك: **(مررت بالزيدين، فالزيدين)** بالجرِّ على الحكاية أي: هذا اللفظ **(مخفوضٌ)** بالباء الموحدة **(وعلامةُ خفضِهِ الياءُ المفتوحُ ما)** أي: الحرف الواقع **(قبلها)** للخفَّة، **(المكسور ما)** أي: الحرف الواقع **(بعدها)** للتخلُّص من التقاء ساكنين، وتفتح على قلَّة للخفَّة لغة قوم من العرب، حُكِيَ ذلك عن الفرَّاء[٤]، ومنه قول الشاعر[٥] :

على أحْوَذيَّينَ استَقَلَّت عشيةً ... فما هي إلا لَمَحَةٌ وتغِيبُ

بفتح نون أحوذيين مثنى أحوذ[٦]: وهو الخفيف في المشي، وفي القاموس: السوق السريع والمحافظة على الشيء[٧]، انتهى، وأراد به الشاعر الجناح.

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣/٣٦٠ .

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٧٣/١ .

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ١٥٢/١ .

(٤) ينظر: ليس في كلام العرب : ٣٣٥ .

(٥) البيت من الطويل لحميد بن ثور، ديوانه : ٥٥.

الشاهد فيه قوله :" احوذيينَ" بفتح النون والأصل فيها الكسر، ونسبت هذه اللغة إلى جماعة من العرب كما روي عن الفراء، ينظر: شرح التسهيل: ٦٢/١ .

(٦) ينظر: شرح التصريح:٧٨/١، وهمع الهوامع:١٨٠/١، وخزانة الأدب: ٤٣١/٧ .

(٧) ينظر: القاموس المحيط : ٣٣٢، (الحوذ) .

(و) الموضع **(الثاني)** أي: ثاني مواضع الياء يكون **(في جمع)** أي: المجموع **(المذكر السالم)** من تغيير المفرد فيه، سواء كانت ظاهرة **(نحو)** قولك: **(مررت بالزيدين)**، أو مقدَّرة نحو: مررت بصالحي القوم /١٢٦أ/ **(فالزيدين)** بالجرِّ على الحكاية، **(مخفوض)** بالباء الموحَّدة، **(وعلامة خفضه الياء)** الظاهرة **(المكسور ما قبلها)**؛ لكون الجمع قليلا **(المفتوح ما)** أي: الحرف الذي **(بعدها)** طلبًا للخفَّة، وكذا صالح القومي مجرور بالباء، وعلامة خفضه الياء المقدَّرة المحذوفة لالتقاء الساكنين، وقد تكسر النون ومنه قول الشاعر(١) :

عَـرِينٌ مـن عُرَيْنَـةَ لـيس مـِنَّـا	**بَرِئْـتُ إلـى عُرَيْنَـةَ مـن عَـرِينِ**
عَرَفْنَـا جَعْفَـرا وبنِـي أبِيـهِ	**وأنكَرْنَـا زعَـانِفَ آخَـرِينِ**

وقول الشاعر(٢) :

أكُـلَّ الـدهرِ حـلٌّ وارتحـالٌ	**أمـا يُبقـي عَلَـيَّ ولا يقينـي**
ومـاذا تبغـي الشـعراء منّـي	**وقـد جـاوزتُ حـدَّ الأربعـينِ**

بكسر نون آخرينِ ونون أربعينِ، ثم لا فرق أن يكون كسر ما قبل الياء لفظًا كما علمت في الأمثلة، أو تقديرًا كما في المصطفين من قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾(٣)، فإنَّ أصله المصطفيين بكسر الياء الأولى وفتح ما قبلها، فلما تحرَّكت الياء الأولى وانفتح ما قبلها قُلِبتْ ألفًا، ثم حذفت الألف لالتقاءِ الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحًا، ولا يلتبس هذا بالمثنَّى؛ لأنَّه في المثنَّى يقال:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه : ٤٢٩/١ .

(٢) البيت من الوافر، نسب إلى سحيم بن وثيل، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٩٢/٢، ورسالة الملائكة : ٢٤٥/١، والمفصل في صنعة الإعراب : ٣٣٦/١، والمقاصد الشافية للشاطبي : ١٩٥/١ .

والشاهد فيه قوله: "الأربعين" حيث جُرَّ بالكسرة، ولم يعامل معاملة جمع المذكر السالم الذي هو الأكثر شيوعا.

وقيل: إنَّ كسرة النون هنا، لغة من لغات العرب، ينظر شرح التسهيل : ٢٠٠/١.

وقيل: كسرت النون على ما هو الأصل في التّخلُّص من التقاء الساكنين، ينظر: سر صناعة الإعراب، تحقيق هنداوي:٦٢٧/٢ .

(٣) سورة ص: آية: ٤٧ .

"المصطفيين" بيائين بقلب الألف ياء، وأيضًا لا التباس[١] في الآية لوصفه بقوله تعالى: ﴿ٱلۡأَخۡيَارِ﴾[٢] وهو جمع، ودخول "مِنْ" التبعيضية عليه بعد "وإنَّهم"، ومن المحال أن يكون الجمع من الاثنين[٣].

(و)الموضع **(الثالث)** أي: ثالث مواضع الياء كائن **(في الأسماء الستَّة)** وتكون ظاهرة أو مقدَّرة، وقد أشار /١٢٦ب/ إلى أنَّ الألف واللام في الستَّة للعهد الذكري بقوله: **(المتقدِّم ذكرها)** فيما علمت غير مرَّة، وذلك **(نحو: مررت بأبيكَ وأخيكَ)** بفتح الكاف وكسرها فيهما، **(وحميك)** بكسر الكاف فقط، **(وفيكَ)** بفتح الكاف وكسرها، **(وذي مال)** يعني ذي بمعنى صاحب، **(وهنيك)**، وذلك **(في لغة قليلة)**[٤] كما تقدَّم أنَّه حكاها سيبويه **(فأبيك وما عطف عليه)** من بقيَّة هذه الأسماء الستَّة كلٌّ منها **(مخفوض)** بالياء الموحدة **(وعلامة خفضه الياء)** حالة كونها **(نيابة)** أي: نائبة **(عن الكسرة)** وهذه هي الظاهرة، وأمّا المقدَّرة فنحو: مررت بأبي الخير، حذفت الياء لالتقاء الساكنين، **(والياء)** هذه **(تكون علامة)** أيضًا **(للنصب)**، حالة كونها **(نيابة)**، أي: نائبة **(عن الفتحة في)** موضعين:

الأوَّل: **(المثنى)**، وقوله: **(المنصوب)** تصريح بما علم ضمنًا، ولا تكون مقدَّرة فيه، وإنَّما تكون ظاهرة وذلك **(نحو)** قولك: **(رأيت الزيدَين)** بفتح الدال، **(فالزيدين)** بالجرِّ على الحكاية **(مفعول)**، وكلّ مفعول منصوب، **(فهو)** أي: الزيدين **(منصوب)** بـ رأيت، **(وعلامة نصبة الياء المفتوح ما)** أي: الحرف الواقع **(قبلها)**، وهو الدال **(المكسور ما)** أي: الحرف الواقع **(بعدها)** وهو النون.

(و) الموضع **(الثاني: جمع)** أي: مجموع **(المذكر السالم)** مفرده من التغيير، ثم لا فرق أن تكون تلك ظاهرة **(نحو: رأيت الزيدين)** بكسر الدال، **(فالزيدين)** بالجرِّ على الحكاية، **(مفعول)** بـ رأيت **(وهو**

---

(١) الالتباس في ب .

(٢) سورة ص: من الآية: ٤٧ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٨٨٠ .

(٤) ولقلتها اعتذر بعض النحاة للفرّاء وأبو القاسم الزجاجي، بأنَّهما لم يطلعا على هذه اللغة، لكونهما ذهبا إلى أنَّ الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة، ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٦٣.

منصوب)؛ لأنَّ كلَّ مفعول منصوب **(وعلامة نصبه الياءُ المكسور ما)** أي: الحرف الواقع **(قبلها)**، وهو الدال **(المفتوح ما)** أي: الحرف الواقع **(بعدها)** وهو النون(١).

[النون تنوب عن الضمّة] (٢)

(و) الحرف الرابع من أحرف النيابة وهو **(النون تكون** /١٢٧أ/ **علامة للرفع)** حالة كونها **(نيابة)** أي: نائبة **(عن الضمّة في الأفعال الخمسة)** على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعدَّ ستَّة، ولو قال بدل في الأفعال: في الأمثلة لكان أولى؛ لأنَّها ليست أفعالًا بأعيانها، بل أمثلة يكنَّى بها عن كلِّ فعل كان بمنزلتها، ولذا قال: **(وهي كلُّ فعل)** مضارع **(اتَّصَل به)** أي: بآخره **(ألف اثنين)**، أي: دالة عليهما، سواء كانت ضميرًا أو غير ضمير **(أو)** اتَّصل به **(واو الجمع)** ضميرًا كانت أو غير ضمير، **(أو)** اتَّصل به **(ياء المخاطبة)** ولا تكون إلا ضميرًا، وأتى بلفظ "كلّ" لبيان الاضطراد، ويكون ما دخلت فيه ليس تعريفًا وإنَّما هو بيان لمعناها، وأنَّها على أي شيء تُطلق لمن عرف معنى الأمثلة، ومعنى الفعل المضارع الذي اتَّصل به ما ذُكِر، وإلا فهي لا تدخل فيه؛ لأنَّها للإفراد والتعريف للماهية،

---

(١) كان على الشيخ النبتيتي أن يبيّن علّة فتح هذه النون، ولِمَ اختيرت؟ لأنّ هذه النون إنَّما هي في الأصل ساكنة، والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر، لكنهم فتحوها؛ أمَّا سيبويه فعللها بقوله: « ... ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين » الكتاب لسيبويه: ١٨/١ .

(٢) وذهب ابن إياز، وابن عقيل، والصبّان، إلى أنَّ هذه النون نابت عن الضمة في الأفعال الخمسة، فالأصل في الفعل المضارع أن يُرفع بالضم إذا كان مجرداً، ولمّا أسند إليه الألف والواو والياء بقي على رفعه، إلّا أنَّ الضمة لم تعد علامة للإعراب فنابت عنها النون، وكذلك فإن هذه الضمة تتغير تبعًا للعوامل المؤثرة في الفعل المضارع، فتارة تنقلب الى فتحة وتارة الى سكون، وهذه النون تتغير كتغير الضمة؛ لتأثرها بنفس العوامل المؤثرة في الضمة، ينظر: المحصول : ٢٢٦/١، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣٠/١، وحاشية الصبّان : ١٧٠/١.

ونقل ابن مالك عن الأخفش والسهيلي، أنَّهما ذهبا إلى أنَّ النون دليل إعراب وليست إعرابًا فالإعراب فيها بحركات مقدّرة، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد : ٣١/١.

ونسب السيوطي إلى أبي عليّ الفارسي أنَّ هذه الأفعال معربة ولا حرف إعراب فيها؛ لعدم جواز أن تكون النون حرف إعراب لسقوطها للعوامل الناصبة، والجازمة، وهي حرف صحيح، ولا يكون الضمير حرف إعراب؛ لأنّه فاعل، ولأنّه ليس آخر الكلمة، ولذا فهي معربة، ولا حرف إعراب فيها، ينظر: همع الهوامع : ١٧٢/١.

وأرى أن هذه النون أشبهت حروف العلة مع الفعل المضارع؛ لأنها تكون إعرابًا ككون حروف العلّة إعرابًا وتسقط كسقوط حروف العلّة؛ للجزم ، فلما شابهتها من هذه الوجوه صار الإعراب بها، فصار ثبوتها علامة للرفع وحذفها علامة للنصب والجزم .

ثم لا فرق أن تكون النون ظاهرة أو مقدَّرة، فالمقدَّرة ـ كما تقدَّم ـ في "لتبلون ولتبلوان ولتبلين"، والظاهرة مع ألف اثنين (**نحو: تفعلان ويفعلان بالتاء والياء**)، أي: المثناة (**الفوقية**) في الأوَّل، أي: المنقوطة بنقطتين من فوق للمذكرين المخاطبين والمؤنثتين، تقول: أنتما يا زيدان تقومان، وتقومان يا زيدان، وأنتما يا هندان تقومان، وتقومان يا هندان، (**و**) بالمثناة (**التحتية**) في الثاني، أي: المنقوطة بنقطتين من تحت للغائبين المذكرين فقط، تقول: الزيدان يقومان، ويقومان الزيدان، وقد اختلف في المؤنثتين الغائبتين، هل يقال: يقومان بالتحتيَّة أو/١٢٧ب/ بالفوقيَّة ؟ وأيد بالفوقيَّة بالسماع، ومع واو الجماعة، نحو: (**تفعلون ويفعلون بالتاء والياء**)، أي: المثناه الفوقيَّة في الأوَّل لجماعة الذكور المخاطبين، تقول: أنتم يا زيدون تقومون، وتقومون يا زيدون، (**و**) بالمثناة (**التحتيَّة**) لجماعة الذكور الغائبين، تقول: الزيدون يقومون، ويقومون الزيدون، لكن الأفصح تجريد الفعل عن الألف والواو عند إسناده لاثنين، أو جمع، (**و**) مع ياء المخاطبة، نحو: (**تفعلين بالتاء**) المثناة فوق (**لا غير**)، أي: لا بالياء المثناة تحت، تقول: أنتِ يا هندُ تقومين، وتقومين يا هندُ.

وإذا عرفت ذلك (**فهذه الأفعال**) المذكورة في هذه الأمثلة (**الخمسة**) المذكورة (**مرفوعة**)، أي إعرابها الرفع، (**وعلامةُ رفعِها ثُبوتُ النون**)، أي: النون الثابتة الظاهرة المحركة للتخلَّص من التقاء الساكنين، وكسرها بعد الألف على أصل التّخلُّص من التقاء الساكنين، وفتحها بعد الواو والياء للخفَّة، وقرئ:﴿ اتعدانَنِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾[1] بفتح النون[2]، وقرئ في الشواذ: ﴿طَعَامٌ تُرْزَقَانُهُ﴾ [3] بضمِّ النون[4]، وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفكُّ، نحو: أتعدانِّي، والإدغام والحذف، وقريء: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾[5].

---

(١) سورة الأحقاف: من الآية ١٧ .

(٢) قراءة الفتح نسبت إلى نافع في المبسوط في القراءات العشر: ١ /٤٠٧، وجامع البيان في القراءات السبع:١٥٨٨/٤، أمّا ابن مجاهد فذهب إلى أنّ نافعًا قرأ بفتح الياء لا النون، وهذا ما أكَّده النحاس بقوله: « وذكر بعض الرواة أنَّ نافعًا بن أبي نعيم قرأ (أتعدانني) بفتح النون الأولى، وذلك غلط غير معروف عن نافع، وإنّما فتح نافع الياء فغلطٌ عليه، وفتح هذه النون لحن »، ينظر:السبع في القراءات:٥٩٧، وإعراب القران للنحاس:١٦٥/٤.

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٣٧ .

(٤) نسب الباقولي هذه القراءة إلى الإمام أبي حنيفة بضمّ النون تبعًا للهاء، ينظر: إعراب القرآن للباقولي:٣٩٢ .

(٥) سورة الأنعام: من الآية ٨٠ .

قَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر"أتحجونى" مخففة، ينظر: السبعة في القراءات:٢٦١ .

واختُلِفَ في المحذوف، فذهب سيبويه أنَّها نون الرفع(١)، ورجَّحه ابن مالك(٢)؛ لأنَّها قد تحذف بلا سبب، ولم يُعْهَدْ ذلك في نون الوقاية، وحَذْفُ ما عُهِدَ حَذْفُهُ أولى، ولأنها نائبة عن الضمّة، وقد عُهِدَ حذفُها تخفيفًا في نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ ﴾(٣)،﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ ﴾ (٤)، في قراءة من سكَّن(٥)، ولأنَّها جزء كلمة، ونون الوقاية كلمة، وحَذْفُ الجزء أسهل، /١٢٨أ/ .

وذهب أكثر المتأخرين إلى أنَّ المحذوف نون الوقاية، وعليه الأخفش الأوسط(٦)، والصغير(٧)، والمبرد(٨)، وأبو علي(٩)، وابن جنِّي؛ لأنَّها لا تدلُّ على إعراب، فكانت أولى بالحذف؛ ولأنَّها إنَّما جيء بها لتقي الفعل من تقدُّم الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان حذفها أولى؛ ولأنَّها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر لا مكانه، كذا في الجمع **(نيابة)** أي نائبة **(عن الضمّة)**، ونقل ضمِّها وفتحها بمدِّ(١٠) الألف.

تنبيه: قد جاء حذف النون في حالة الرفع نثرًا أو نظمًا نحو: «لَا تَدْخُلُونَ(١١) الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا »(١٢).

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٥١٩/٣ .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٠٨- ٢٠٩ .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٦٧ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية ١٠٩

(٥) قرأ أبو عمرو بتسكين الراء: ينظر: المكرر في ما تواتر من القراءات : ١٢٠/١ .

(٦) وهذا القول مخالف لما جاء في شرح التسهيل: « فأكثر المتأخرين على أنّ المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأنَّ الباقية نون الرفع، ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك »، شرح التسهيل: ٥٢/١ .

والأخفش الأوسط هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ويقول: هو أوسع الناس علما، وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ثم قطرب، وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل، (ت٢٥١هـ). ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر:٥١٩/٤١، ومعجم الأدباء:١٣٧٦/٣ .

(٧) هو علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الصغير، سمع من المبرد وثعلب، (ت٣١٥هـ)، ينظر: ووفيات الأعيان:٣٠١/٣ .

(٨) ينظر: تمهيد القواعد: ١/ ٢٨١ .

(٩) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٣٤/٣ .

(١٠) سقط من ب.

(١١) (لا تدخلوا) في أ و ب والصواب ما أثبته من صحيح مسلم: صحيح مسلم : ٧٤/١.

(١٢) تتمة الحديث : « أَوَلا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ » صحيح مسلم : ٧٤/١ رقم :٥٤.

وقال الشاعر[١] :

أبِيـــتُ أسْــرِي وتَبِيتِــي تَـــدلُكِي وَجهَــكِ بـــالعَنْبَرِ والمِسْـــكِ الـــذكي

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار، **(وهذا)** المذكور من أنَّ علامة رفع هذه الأفعال النون الثابتة، إنما هو بناء **(على)** القول **(المشهور)** من الأقوال، **(وقيل: علامةُ رفعِها)**، أي: الأفعال الخمسة **(ضمَّةٌ مُقَدَّرةٌ على لامِ الفِعْلِ)**، أي: وهي ما قبل الألف والواو والياء[٢]، والمانع من ظهورها اشتغالُها بحركة المناسبة.

وقيل: الألف والواو والياء علامات إعراب كما في المثنى والجمع[٣].

تنبيه: تقدَّم أن كلًّا من الألف والواو والياء تكون ضميرًا فاعلًا، وغير ضمير، فتكون ضميرًا إذا أُخرت عن المسند إليه، وغير ضمير إذا قدِّمت عليه، كما أشرنا إليه في التقرير، ولكن الأفصح في المثنَّى والجمع التأخير عن المسند إليه، وأنَّهما إذا قدِّمت جُرِّدَتْ عن الألف والنون، وعن الواو والنون مع الجمع، /١٢٨ب/ وإلى الأفصح أشار المصنف بقوله :(**ويقال**) أي: الأفعال الخمسة عند الإعراب **(فعل وفاعل)**، وهو الألف الضمير في نحو قولك :الزيدان يقومان، والواو الضمّير في نحو قولك: الزيدون يقومون، **(وعلامة رفع)** وهي النون الثانية سواء كانت مع الضمير ـ كما مثلنا ـ أو مع العلامة ك: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، وإنَّما اقتصر الشيخ على كون الألف والواو ضميرًا إشارة إلى القول الصحيح[٤]، فاعلم .

---

(١) البيت من الرجز، بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٥٣/١، والتذييل والتكميل: ١٩٥/١، وهمع الهوامع : ٢٠١/١، وحاشية الصبان : ١٤٤/١ .

(٢) هذا القول نسبه ناظر الجيش إلى الأخفش، ينظر: تمهيد القواعد: ٢٧٩/١.

(٣) قاله السهيلي، ينظر: نتائج الفكر : ٨٤ .

(٤) أمّا المازني فيرى أنَّ (الألف والواو والياء) في آخر الفعل المضارع إنّما هي حروف تدلّ على العدد وليست ضمائر، أمّا الأخفش فيرى أن ياء المخاطبة حرف تأنيث ويوافق على اسمية الواو والألف، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤١٥/٢، والفوائد والقواعد: ٥١١ .

فهرس الآيات القرآنية والقراءات

سورة الفاتحة				
ت	الآية	القراءة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾	الحمدِ لِله	١	٣٢٢

سورة البقرة				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾	فَتُوبُوا إلى بارِئْكُم	٥٤	٢٦٣
٢	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾	إنَّ الله يَأمُرْكُمْ	٦٧	٣٨٩
٣	﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾		١٠٥	٣٦٨
	﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ﴾	أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ الله	١٠٦	٣٢٢
٤	﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾		١٤٢	٢٢٠
٥	﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾		٢٣٣	٢٢٦-٢٩٢
٦	﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾	أو يَعْفُوْا الذي بيده عُقْدَةَ النِكَاحِ	٢٣٧	٣٠٨
٧	﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾		٢٥٨	١٤٢
٨	﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾		٢٧١	١٤٩
٩	﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾		٢٨٦	١٤٢

سورة آل عمران				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾		٧٤	٣٦٨
	﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾		١٨٦	٢٩٩

سورة النساء				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾	إنَّ الله يَأمُرْكُمْ	٥٨	٣٨٩
٢	﴿مِّن لَّدُنَّا﴾		٦٧	١٤٨

٣	﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾		١٢٨	٢٤٥

سورة المائدة

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ﴾	مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ	٨٩	٢٧٧
٢	﴿يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾		١١٩	١٩٣

سورة الأنعام

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾		١٢	١٤٧
٢	﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾	أتُحَاجُونِي	٨٠	٣٨٨
٣	﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ﴾	وما يُشْعِرْكُمْ	١٠٩	٣٨٩
٤	﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾		١٢٤	٢٨٥

سورة الأعراف

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٍ﴾		٤١	٢٠٣
٢	﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾		١٥٤	١٧٠

سورة التوبة

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾		٦	٣٣٠

سورة يونس

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾		٢٢	٣٤٥
٢	﴿فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾	فَلْتَفْرَحُوا	٥٨	٢٩٥
٣	﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾		٨٩	٣٠٢-٣٠٣

سورة هود

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ ﴾		٤٥	١٤١

سورة يوسف

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾		٤	٣١٠
٢	﴿ طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦ ﴾	طَعَامٌ تُرْزَقَانُهُ	٣٧	٣٨٨
٣	﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾		٣٢	٢٢٢
٤	﴿ وَلَيَكُونًا ﴾		٣٢	٢٢٢
٥	﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾		٥١	٢٢٣
٦	﴿ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ﴾		٨١	١٢٧
٧	﴿ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ ﴾		٨١	١٢٧
٨	﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾		٩٢	٣٣٥٥

سورة الرعد

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾		٦	١٢٥

سورة الاسراء

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ ﴾		١	١٣٢
٢	﴿ فَمَنْ أُوتِيَ ﴾		٧١	٣٢٢

سورة الكهف

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾		١٨	١٤٢
٢	﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾		٣٣	٣٧٨
٣	﴿ يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾		٧٧	١٩٢

سورة مريم				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾		٢٦	٣٠٢-٣٠٣
سورة الانبياء				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾		٢٣	١٨٤
٢	﴿ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾		٨٤	١٤٨
سورة الحج				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ ﴾	وَتَرَى النَّاسْ سُكَارى	٢	٢٦٣
٢	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾		١١	١٨٥
سورة الشعراء				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾		٢٠	١٣٥ -٢٠٥
٢	﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾		١٣٣-١٣٤	٢٨٨
٣	﴿ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾		١١٩	٣٤٥
سورة القصص				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾		٨٧	٣٠٣
سورة الروم				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾		٤	٢٠٥

سورة الاحزاب

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ ﴾		١٣	٣٥٥
٢	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾		٥٦	١٩٥

سورة ص

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴾		٤٧	٣٨٥

سورة غافر

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾		٦	٢٣٦

سورة فصلت

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾		١١	٢٢٣
٢	﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ ﴾		٢١	١٦٥

سورة الأحقاف

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ ﴾	أتعدانني	١٧	٣٨٨

سورة محمد

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ﴾		٣٠	١٤٠
٢	﴿ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾		٣٥	٣٦١
٣	﴿ وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ ﴾		٣٨	١٤٢

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة ق				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ ﴾		٥	٢٥٢
سورة الذاريات				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ﴾		٢٠	٢٤٧
٢	﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ ﴾		٢٢	٢٤٧
سورة الرحمن				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴾		٢٢	١٨٠
سورة المنافقون				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾		١	١٢٧
سورة التحريم				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا ﴾		٤	٣٨٠
٢	﴿ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ ﴾		٦	١٣٣
سورة الملك				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾		٤	٣٧٧
سورة القلم				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾	مِنْ حَيْثِ لا يَعْلَمُونَ	٤٤	٢٨٥

سورة الحاقة

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ مَنْ أُوتِيَ ﴾		١٩	٢٦٢

سورة الجن

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ ﴾		٦	٣٥٢

سورة الإنسان

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾		١	٢٤٦
٢	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾		٢٠	١٦٠

سورة الشمس

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾		٩	٢١٩

سورة الضحى

ت	الآية		رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾		٥	٢٢٠-٢٢١

سورة العلق

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ لَنَسْفَعًا ﴾		١٥	١٩٤

سورة البينة

ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾		١	٢٩٨-٣٠٥
٢	﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾		١	٣٢٣

سورة العاديات				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾	والعاديات ضَبْحًا	١	٢٦٣- ٣٥٣
سورة الإخلاص				
ت	الآية	القراءة القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾		٣-٤	٢٤٧

فهرس الأحاديث النبوية

ت	الحديث	رقم الصفحة
١	((اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف))	٣٦٢
٢	((أن يصل ذا رحمه))	٣٦٨
٣	((تَعِسَ عبدُ الدينار))	١٤٢
٤	((الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ،وإِذَا رَأَى مَا يُعجبه قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ))	١٢٦
٥	((دُمْ على طهارة يُوسَعُ عليك الرزق))	١١٩
٦	((صَلُّوا عَلَى النَّبِيِّينَ إِذَا ذَكَرْتُمُونِي))	١٣٧
٧	صَلُّوا عَلَى أَنْبِيَاءِ اللهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنَّ اللهَ يبعثهم كما يبعثني	١٣٧
٨	((فخفت أن يكون قد التبس بي))	١٦٦
٩	((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله، وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر))	١١٩
١٠	((كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله والصلاة عليَّ، فهو أقطع))	١٣٦
١١	((كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ، فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ))	١٢٧
١٢	((لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا))	٣٨٩
١٣	((لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك))	٣٧١
١٤	((لي من امبر امصيام امسفر))	٢١٢
١٥	((ما من عبد يدعو الله تعالى بدعوة ليس فيها قطيعة رحمه ولا إثم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث إما أن يعجل له دعوته، وإما أنْ يدَّخرها له في الآخرة، وإما أن يدفع عنه من البلاء بقدره))	١٤٧
١٦	((مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ))	١٣٧
١٧	((يا رحمن الدنيا والآخرةِ ورحيمَهما))	١٢٢

فهرس الأبيات الشعرية

ت	البيت	البحر	القائل	الصفحة
	قافية الباء			
١	وعَيْنُ البُغْضِ تبرزُ كلَّ عيبٍ وعَيْنُ الحبِّ لَا تَجِدُ العيوبا	الوافر	معاوية بن جعفر بن أبي طالب الطيار	١١٨
٢	أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَن وقُولِي: إنْ أَصَبْت لَقَد أَصَابَن	الوافر	جرير	٢٠٧
٣	كِلاَهُما حِين جدّ الجَرْيُ بَينهمَا قد أقْلَعَا وكلا أنْفَيْهما رَابى	البسيط	نسبه البعض للفرزدق	٣٧٨
٤	كم ترك الأوَّل للآخرِ والله الكريم الوهـــــاب	السريع	بلا نسبة	١١٧
٥	لا بَارَكَ اللهُ في الغوانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلاّ لهنَّ مطَّلب	المنسرح	عبد الله بن قيس الرقيات	٢٧٦
٦	على أحْوَذيَّينَ استَقَلَّت عشيةً فما هي إلا لَمحَةٌ وتغِيبُ	الطويل	حُميد بن ثور	٣٨٤
٧	فما سودتني عامرٌ من وراثةٍ أَبَى الله أَنْ أَسْمُو بِأُمَ وَلاَ أَبِ	الطويل	عامر بن الطفيل	٣٠٦
	قافية التاء			
٨	إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غاياتها	الرجز	رؤبة	٣٧٤
	قافية الدال			
٩	أفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ	الكامل	النابغة	٢٠٨
١٠	أريْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أملودًا مُرَجّلًا ويلبسُ البرود	الرجز	رؤبة	٢٢٢

١١	فَمَا زِلتُ أَبْغِي الخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ وَلِيداً وَكَهْلاً حِيْنَ شِبْتُ وأَمْرَدَا	الطويل	الأعشى ميمون بن قيس	٣١٩
١٢	دعانِيَ من نَجْدٍ فإنّ سنينَه لَعبْن بِنا شيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدا	الطويل	صمة بن عبدالله القشيري	٣٦٢
١٣	كَمْ ملُوكٍ بَادَ ملكُهُمُوا وَنَعِيمِ سُوْقَةٍ بَادُوا	المديد	بلا نسبة	٢٨٦
١٤	وعِرقُ الفَرَزدَق شرُّ العُروقِ خَبِيثُ الثَّرَى كَابِئُ الأَزْنُدِ	االمتقارب	جرير	٢٧٦
١٥	إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلُو قُيِّضَتْ هواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه بالوجد	الطويل	بلا نسبة	٣٠٥
	قافية الراء			
١٦	إذا ضِفْتَهُمْ أو سآيَلْتَهُمْ وجَدْتَ بهم عِلَّةً حاضِرَهْ	المتقارب	بلال بن جرير	١٤٣
١٧	فَمَنَّ واسْتَبْقَى ولم يَعْتَصِرْ من فَرْعِه مالاً ولم يَكْسِرِ	السريع	الشويعر	٣٣٩
١٨	كَمْ عمةً لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالَةً فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي	الكامل	الفرزدق	٢٨٧
١٩	يَا لَيْتَما أُمُّنَا شَالَت نَعَامَتُها إيْما إلى جَنّة إيْما إلى نَارِ	البسيط	الأحوص الأنصاري وقيل سعد بن قرط	١٧٢
	قافية الفاء			
٢٠	وَلَيْلَةٍ قَدْ جَعَلْتُ الصُّبْحَ مَوْعِدَهَا* صَدْرَ المَطِيَّةِ حَتَّى تَعْرِفَ السَّدَفَا	البسيط	ابن مقبل	١٣٩
٢١	أخا العلــم لا تعجلْ بعيبِ مصنِّف ولــم تتيقن زلةً منـــــه تعرفُ	الطويل	بلا نسبة	١١٧
	قافية اللام			
٢٢	سمِعتُ الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فقلتُ لصَيْدَحَ انْتَجِعي بلالاَ	الوافر	ذو الرمة	٢٧٠

٢٣	ألم تسمعي أيْ عَبْدَ فِي رَوْنق الضُّحَى بكاء حمامات لـهن هديل	الطويل	كثير عزة	١٥٤
٢٤	ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ	البسيط	حندج بن حندج	٣٠٧
٢٥	ألام على لَوٍّ ولو كنتُ عالمًا بأذْنابِ لَوٍّ لم تَفُتْني أوائِلُهْ	الطويل	بلا نسبة	٣١٤
٢٦	لقد طاف عبدَ اللهِ بالبيت سبعةً وحجَّ من الناسِ الكرام الأفاضلُ	الطويل	بلا نسبة	٣٨٢
٢٧	ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ	البسيط	الفرزدق	٢١٤
٢٨	تنورَّتُها مِن أذرعاتٍ وأهلُها بيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نظرٌ عالِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٥٤
قافية الميم				
٢٩	سَقَتْهُ الرواعِدُ من صيفٍ وإن من خَرِيفٍ فلَنْ يَعدَما	المتقارب	النمر بن تولب	١٧٢
٣٠	بأبه اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ	الرجز	عدي بن حاتم	٣٧٣
٣١	سائِلْ فوارسَ يَرْبُوع بِشَدَّتنا أهَلْ رأونا بِسَفْحِ القاع ذي الأكَمِ	البسيط	زيد الخير	٢٤٤
٣٢	فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تساويّ عَنْزِي غيرَ خَمْسِ دراهِمِ	الطويل	بلا نسبة	٣٠٦
قافية النون				
٣٣	حَيثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ	الخفيف	بلا نسبة	٢٨٣
٣٤	قَالُوا: كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيح ذَاكَ لَوْ كَانَا	البسيط	بلا نسبة	١٥١
٣٥	لِتَقُمْ أنت يابْنَ خير قريش فَتُقَضَّى حَوَائجُ المسْلِمينَا	الخفيف	بلا نسبة	٢٩٥

٣٦	أعرف منها الجيدَ والعينانا ومنخرينِ أشبها ظبيانا	الرجز	رؤبة	٣٨٢
٣٧	عرفنا جعفراً وبني أبيـــه وانكرنا زعانف آخرين	الوافر	لجرير	٣٨٥
٣٨	طالَ هَمّي، وبِتُّ كالمَحزُونِ واعتَرَتْنِي الهُمُومُ، بالماطِرُونِ	الخفيف	أبو دهبل الجمحي	٣٦٣
٣٨	يا أبَتَا أَرَّقَنِي القذَّانُ فَالنّوْمُ لا تَطْعمهُ العَينَانُ	الرجز	رؤبة	٣٨٣
٣٩	إنّ حَيْثُ استقَرَّ مِنْ أَنْتَ رَاعِيه حِمًى فِيهِ عِزّة وأَمانُ	الخفيف	بلا نسبة	٢٨٦
٤٠	ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ وذي وَلَدٍ لم يلدهُ أبوانِ	الطويل	بلا نسبة	٣٠٥
٤١	وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حدَّ الأربعينِ	الوافر	سحيم بن وثيل	٣٨٥
	قافية الواو			
٤٢	إنَّما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه	مجزوء الرمل	أبو العتاهية	٣٦٧
	قافية الياء			
٤٣	وعين الرضا عن كلِّ عيبٍ كليلةٌ كما أنَّ عَيْنَ السخط تبدي المساويا	الطويل	الإمام الشافعي	١١٨
٤٤	وَلَوْ أنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَموتَ اهْتَدَى لِيَا	الطويل	مجنون ليلى	٢٧٧
٤٥	فإما كرامٌ مُوسِرون لقيتُهُم فحَسْبِيَ من ذي عِندَهَمْ ما كفَانِيَا	الطويل	منظور بن سحيم الفقعسي	٣٧١
٤٦	أبِيتُ أسْرِي وتَبِيتي تَدلُكِي وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذكي	الرجز	بلا نسبة	٢٩٩ – ٣٩٠

فهرس أنصاف الأبيات				
ت	نصف البيت	البحر	القائل	الصفحة
٤٧	إلى حيث ألقت رحلها أم قشعمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢٨٥
٤٨	أنا ابنُ سعدٍ أكرمَ السَّعدْيِنا	الرجز	رؤبة	٣٥٩
٤٩	خالط من سلمى خياشيم وفا	الرجز	العجاج	٣٧٠
٥٠	سَلامُ اللهِ يَا مطرٌ عَلَيْهَا	الوافر	الأحوص الأنصاري	٢١٠
٥١	صَدَدْتَ وَطِبتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو	الطويل	بلا نسبة	٢١٦
٥٢	في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامى واحده	الرجز	المتنبي	٣٧٦
٥٣	قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢٢٠
٥٤	لَقَد قال عبدَالله شرَّ مقالةٍ	الطويل	بلا نسبة	٣٨١
٥٥	لقد قال عبدَالله قولا عرفته	الطويل	بلا نسبة	٣٨١
٥٦	مَا زالَ مُذْ عَقَدتْ يداهُ إزارهُ	الكامل	الفرزدق	٣١٨
٥٧	وَاللَّهِ ما لَيْلِي بِنَامَ صاحِبُه	الرجز	أبو خالد القناني	٢١٧
٥٨	وقفنا فقلنا إيهٍ عن أم سالم	الطويل	ذو الرمة	
٥٩	ونَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كدتُ أفْعَلَه	الطويل	بلا نسبة	٣٠٤
٦٠	ويَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْر خِدْرَ عُنَيْزَةٍ	الطويل	امرؤ القيس	٢٠٩
الشعر التعليمي				
ت	البيت	البحر	القائل	الصفحة
٦١	أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها فإن تقسيمها من غير ما حرزا مكن و قابل وعوض والمنكر زد ورنم اضطر غال واحك ما همزا	البسيط	سراج الدين عمر بن محمد	٢١١
٦٢	وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعًا وينصب بعده أيضا وكل جاء سموعاً	البسيط	بلا نسبة	٣٣٤

٦٣	إِذا كنيت بِأَيْ فعلًا تفسرُهُ فضم تاءك فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ وَإِن تكن بإذا يَوْمًا تفسره ففتحة التَّاء أَمر غير مُخْتَلف	البسيط	بلا نسبة	١٥٨
٦٤	في الاسم سبع لغات كلها سمعت وإنني قد جمعت الكلَّ مرتجلا اسم بضم وكسر مع سم بهما وفي سما ثلاث حسبما نقلا	البسيط	بلا نسبة	١٨٣

فهرس الأمثال

ت	المثل	رقم الصفحة
١.	أعط القوس باريها	٢٧٦
٢.	وأتبع الفرس لجامها والناقة زمامها	٣٢١
٣.	وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ	٣٧٤

فهرس الأعلام

ت	العَلَم	رقم الصفحة	ت	العَلَم	رقم الصفحة
١	إبراهيم بن أبي علبة	٣٢٣	٢٤	أبو حيان	١٧٧
٢	ابن أبي الربيع	٣٤٧	٢٥	أبو عبيدة	١٣٩
٣	ابن الأنباري	٢٨٩	٢٦	أبو علي الفارسي	٢٠٠
٤	ابن البجائي	٢٢٥	٢٧	أبو الأسود الدؤلي	١٨٥
٥	ابن جني	٢٦٧	٢٨	أبو النجم	٣٧٤
٧	ابن الخباز	٢١٠	٢٩	أبو ذهل الخزاعي	٣٦٣
٨	ابن السبكي	١٦٢	٣٠	الأخفش	٢٠٨
٩	ابن الصائغ	١٧٦	٣١	الأخفش الصغير	١٥٥
١٠	ابن الضائع	١٧٥	٣٢	إدريس بن موسى النحوي	١٥٥
١١	ابن حجر	١٢٢	٣٣	الأشموني	٣٣٨
١٢	ابن سينا	١٦٩	٣٤	الأصفهاني	١٦٣
١٣	ابن صابر	١٨٦	٣٥	الأصمعي	٢٠٠
١٤	ابن طلحة	١٥٧	٣٦	إمام الحرمين	١٦١
١٥	ابن عصفور	١٧٧	٣٧	البجائي	٢٢٥
١٦	ابن فارس	١٢٧	٣٨	بلال بن جرير	١٤٣
١٧	ابن مالك	١٧٧	٣٩	البيهقي	١٣٧
١٨	ابن هشام	١٥٠	٤٠	التفتازاني	١٣٢
١٩	ابن هطيل	٢٤٤	٤١	ثعلب	١٤٤
٢٠	ابن يعيش	٢٠٧	٤٢	الجاربردي	٣١٧
٢١	أبو جعفر بن صابر	١٨٦	٤٣	جرير	٢٠٧
٢٢	الجزولي	١٧٧	٤٤	الشلوبين	١٥٠
٢٣	الجواني	١٣٨	٤٥	الشويعر	٣٣٩

فهرس الأعلام

٤٦	الجوهري	١٢٨	٦٨	عبد الله بن عباس	١٣٥
٤٧	الحسن البصري	٣٢٢	٦٩	الطوفي	١٣٣
٤٨	خالد بن عبد الله الأزهريّ	١١٦	٧٠	العجاج	٣٧٠
٤٩	الخليل بن أحمد الفراهيدي	١٥٥	٧١	عدي بن حاتم الطائي	٣٧٣
٥٠	الدواني	١٣٥	٧٢	علي بن أبي طالب	١٨٥
٥١	ذو الرمة	٢٠٠	٧٣	العيني	١٤٤-٣٠٧
٥٢	الربعي	٢٠١	٧٤	الغزي	٣١٧
٥٣	الرهاوي	١٣٦	٧٥	الفارابي	١٦٩
٥٤	رؤبة بن العجاج	٣٧٣	٧٦	الفراء	١٨٧
٥٥	الزجاج	٢٨٥	٧٧	الفرزدق	٢١٤
٥٦	الزجاجي	١٨٥	٧٨	الكسائي	١٥٥-٢٩٦
٥٧	الزركشي	١٢٦	٧٩	اللحياني	٣٧٤
٥٨	زيد بن علي	٣٢٢	٨٠	المازني	٢٠١
٥٩	زيد المكي	٣٢٣	٨١	المبرد	٢٠٣
٦٠	سبط الرهاوي	٣٧٧	٨٢	مجد الدين الفيروز آبادي	١٥٠
٦١	سحيم القفعسي	٣٧١	٨٣	محمد بن جعفر	٣٠٧
٦٢	سيبويه	١٨٧	٨٤	المستغفري	٣٠٦
٦٣	السيرافي	٢٠٩	٨٥	معاوية بن أبي سفيان	٣٠٦
٦٤	السيرامي	١٤٥	٨٦	المناوي	١٣٣
٦٥	السيوطي	٢٤٦	٨٧	ناصر اللقاني	٣٣٨
٦٦	الشاطبي	١٧٩	٨٨	النووي	١٣٨
٦٧	الشافعي	١٣٨	٨٩	ورش	٣٢٢
٦٨	الطبراني	١٣٦	٩٠		

فهرس القبائل

ت	القبيلة	رقم الصفحة
١.	أسد	٢٨٥
٢.	بكر	٢٢٠
٣.	تميم	٢٢٠
٤.	الحجاز	٢٨٣
٥.	حمير	٢١٢
٦.	طيئ	٢٨٥
٧.	غطفان	٢٢٣
٨.	فقعس	٢٨٥
٩.	قيس	٢٢٣

المصادر والمراجع

القران الكريم.

(حرف الألف)

آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمد بن محمود القزوينيّ (ت : ٦٨٢هـ)، دار صادر – بيروت، (د. ت. ط).

الإبانة عن معاني القراءات: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت : ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة، مصر (د. ت. ط).

الإبانة في اللغة العربية: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصحاري ، تحقيق الدكتور: عبد الكريم خليفة، الدكتور: نصرت عبد الرحمن، والدكتور: صلاح جرار، والدكتور: محمد حسن عواد ، والدكتور: جاسر أبو صفية ، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عمان ، ط١، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م).

أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة (١٩٩٩ م) .

أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي، حياته، ومكانته بين أئمة التفسير: الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، المملكة العربية السعودية– جدة، (د . ط . ت) .

الاتجاهات النحوية لدى القدماء ، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، الدكتورة حليمة احمد عمايرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن – ط١، ٢٠٠٦م .

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت : ١١١٧هـ) ، تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط٢، (٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ).

إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع: للإمام السيد محمد سعيد بن السيد محيي الدين الحسني الجزائري ، مطبعة جريدة، بيروت ، (د. ت. ط).

الإحاطة في أخبار غرناطة: محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، (ت : ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١،(١٤٢٤ هـ).

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ ، الدارمي، البُستي (ت : ٣٥٤هـ) ، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت : ٧٣٩ هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) .

الأحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت : ٦٣١هـ) ، تحيق: عبد الرزاق عفيفي ، المكتب الإسلامي بيروت، دمشق، لبنان ، (د. ط. ت) .

إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة – مصر، ط١(٢٠١٢م).

أخبار أبي تمام: أبو بكر محمد بن يحيى الصولي، تحقيق: خليل محمود عساكر، ومحمد عبدة عزام، ونظير الإسلام الهندي، دار الآفاق، بيروت- لبنان، ط٣(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

أخبار النحويين البصريين: للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (ت: ٣٦٨ه) تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مصطفى البابي الحلبي، (د . ط)، (١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م).

أدب الكاتب : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) تحقيق: محمد الدالي: مؤسسة الرسالة، (د. ط. ت).

الأدوات النحوية في كتب التفسير: الدكتور محمد احمد الصغير، دار الفكر، سوريا - دمشق - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، ط١،(١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت : ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف ، الرياض، ط١، (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م).

الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث: خالد كبير إعلال، دار الإمام مالك ، البليد- الجزائر، ط١، (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).

أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت : ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(د. ت. ط.).

أسد الغابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين بن الأثير (ت : ٦٣٠هـ)، تحقيق:

علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية،(د.ط)، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م).

أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١،(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) .

الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١،(د.ت)، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م).

أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، (ب ط)، ٢٠٠٧م .

الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت : ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين ، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت(د. ط. ت).

إعراب القران: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)،وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١ هـ).

إعراب القرآن المنسوب للزجاج: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ، ودار الكتب اللبنانية - بيروت - ط٤ (١٤٢٠ هـ) .

إعراب لامية الشنفري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت : ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٤٠٤هـ ١٩٨٤م).

الأعـــلام: خيــر الــدين بــن محمــود بــن محمــد ، الزركلــيّ الدمشــقيّ (ت: ١٣٩٦هـــ)، دار العلم للملايين، ط١٥ ، (٢٠٠٢م).

أعيـــان العصـــر وأعـــوان النصـــر: صـــلاح الـــدين خليـــل بـــن أيبـــك الصـــفدي (ت : ٧٦٤هـــ)، تحقيـــق: الـــدكتور علـــي أبـــو زيـــد، والـــدكتور نبيـــل أبـــو عشـــمة، والـــدكتور محمـــد موعـــد، والـــدكتور محمـــود ســـالم محمـــد، قـــدم لـــه: مـــازن عبـــد القـــادر المبـــارك، دار الفكـــر المعاصـــر، بيـــروت ، لبنـــان، دار الفكـــر، دمشـــق ، ســـوريا، ط١، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

الأفـــراح شـــرح تلخـــيص المفتـــاح: أحمـــد بـــن علـــي بـــن عبـــد الكـــافي، أبـــو حامـــد، بهـــاء الـــدين الســـبكي (ت : ٧٧٣ هـــ) ، تحقيـــق: الـــدكتور عبـــد الحميـــد هنـــداوي ، المكتبـــة العصـــرية للطباعـــة والنشـــر، بيـــروت - لبنـــان ، ط١، (١٤٢٣ هـــ - ٢٠٠٣ م) .

الاقتـــراح فـــي أصـــول النحـــو : عبـــد الـــرحمن بـــن أبـــي بكـــر، جـــلال الـــدين الســـيوطي (ت: ٩١١هـــ)، ضـــبطه وعلـــق عليـــه: عبـــد الحكـــيم عطيـــة، راجعـــه وقـــدم لـــه: عـــلاء الـــدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢،(١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م) .

الألفـــاظ: ابـــن الســـكيت، أبـــو يوســـف يعقـــوب بـــن إســـحاق (ت : ٢٤٤هـــ)، تحقيـــق: د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان، ط١، (١٩٩٨م) .

ألفيـــة ابـــن مالـــك: محمـــد بـــن عبـــد الله بـــن مالـــك(ت : ٦٧٢هـ)، دار التعامـــل،(د. ط. ت).

ألغـــاز ابـــن هشـــام فـــي النحـــو: جمـــال الـــدين أبـــي محمـــد عبـــد الله بـــن هشـــام بـــن يوســـف الأنصـــاري (ت: ٧٦١هـــ)، تحقيـــق: أســـعد خضـــر، مؤسســـة الرســـالة، بيـــروت، (د. ط. ت).

الألغاز النحوية : خالد بن عبد الله الأزهري(ت : ٩٠٥هـ)، تحقيق الدكتور: حيدر جبار عيدان، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد: ١٣، (٢٠١٣م).

الأم : للإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي الشافعي (ت : ٢٠٤هـ)، دار المعرفة ، بيروت، (د. ط)، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م) .

الأمالي: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت : ٣٣٧هـ) تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت ، ط٢، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت : ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور: فخر صالح سليمان قدارة، (د. ط. ت).

أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت : ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٣هـ-١٩٩١م).

إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِمِ القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري: إلياس بن أحمد حسين ، الشهير بالساعاتي ، بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، تقديم: فَضيلة المقرئ الشيخ محمَّد تميم الزّعبي ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ،(د. ط)، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

الأمثال: زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، أبو الخير الهاشمي (ت: بعد ٤٠٠هـ)، دار سعد الدين، دمشق، ط١ (١٤٢٣ هـ).

إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت : ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم : دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١، (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م).

الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، : مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م) .

الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م).

الأنساب : عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت: ٥٦٢هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرين: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، ط١، (١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م).

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق (د. ط. ت).

أنوار البروق في أنواء الفروق: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب (د. ط. ت).

أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، (١٤١٨ هـ) .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع(د. ط. ت).

الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)،ط١، (١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م).

إيضاح الوقف والابتداء : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: (١٣٩٠هـ – ١٩٧١م).

الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، (ت : ٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد،(د.ط) (١٤٠٢هـ–١٩٨٢م).

الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت : ٣٣٧ هـ)ا لمحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٥، (١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م).

(حرف الباء)

البارع في اللغة : أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت : ٣٥٦هـ) تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت ط١، (١٩٧٥م).

البحر الرائق شرح كنز الدقائق : زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت : ٩٧٠هـ) دار الكتاب الإسلامي ، ط٢ (د. ط. ت).

البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، لبنان– بيروت، ط١ (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م).

البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت : ١٢٢٤هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة ،(د. ط)، (١٤١٩ هـ) .

بدائع الزهور في وقائع الدهور: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، (ب. ت) .

بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ)، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا ، وعادل عبد الحميد العدوي ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ط١،(١٤١٦ – ١٩٩٦).

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت : ١٢٥٠هـ) ، دار المعرفة ، بيروت (د. ط. ت).

البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت : ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٠ هـ).

البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت : ٤٧٨هـ) تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ، ط١(١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م).

البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، وعيسى البابى الحلبي، ط١، (١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م) .

البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد السبتي(ت : ٦٨٨هـ) تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١(١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

بغية الوعاة : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، : المكتبة العصرية، لبنان - صيدا ، (د.ط. ت).

البيان في شرح اللمع: الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي(ت : ٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور: علاء الدين حموية ، دار عمار، عمان - الأردن، ط٢، (١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م).

(حرف التاء)

تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت : ١٢٠٥هـ) ، تحقيق: مجموعة من تحقيقين ، دار الهداية، (د. ط. ت).

تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب: أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت:٨٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١ ، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م) .

التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت : ١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) .

تاريخ اربل: المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت : ٦٣٧هـ) تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق ، (١٩٨٠ م).

تأريخ الاسلام : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت : ٧٤٨هـ) تحقيق الدكتور: عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت،(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).

التبصرة في أُصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر ، دمشق، ط١، (١٤٠٣هـ).

التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د . ط . ت) .

التبيين عن مذاهب النحويين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت : ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

تحبير التيسير في القراءات العشر: ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف(ت: ٨٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن – عمان، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

تحرير ألفاظ التنبيه: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر، : دار القلم – دمشق، ط١، (١٤٠٨) .

تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح ألفية ابن مالك : زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م) .

تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي: نجم الدين علي الكاتبي القزوينيِّ(ت :١٢٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١،(٢٠١٤م).

تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام والمشاعر العظام ومكة والحرم وولاتها الفخام: الشيخ محمد بن أحمد بن سالم بن محمد المالكي المكي المعروف بالصباغ، دراسة وتحقيق: أ. د / عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (د . ط)، (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م) .

تحفة الحبيب على شرح الخطيب : لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤١٧هـ –١٩٩٦م) .

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، دار الكتاب العربي، ط١، (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م).

التخمير، وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب: القاسم بن حسين بن أحمد الخوارزمي(ت :٦١٧هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط١(٢٠١١م).

التذييل والتكميل: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين الأندلسي أبو حيان(ت : ٧٤٥هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١(د . ت).

ترشيح العلل: القاسم بن حسين بن أحمد الخوارزمي(ت :٦١٧هـ)، دراسة وتحقيق: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى ، السعودية، ط١، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

التسعينية لابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت : ٧٢٨ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور: محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م).

تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت : ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).

تشنيف المسامع بجمع الجوامع: لتاج الدين السبكي(ت : ٧٧١هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور سيد عبد العزيز، والدكتور عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، ط١، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

تشويق الخلان، حاشية على شرح الآجرومية: للشيد أحمد بن السيد زيني دحلان(ت١٣٠٤هـ)، الحاج محمد معصوم بن سالم السفاطوني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لنان، (١٩٧١م) .

التعريفات : علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت : ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف: دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ط١، (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).

التعليقة على كتاب سيبويه : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل ، أبو علي (ت : ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي ، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

تعليق الفرائد: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت : ٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م).

التعليل اللغوي عند الكوفيين ، الدكتور جلال شمس الدين ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،(١٩٩٤م) .

التعيين في شرح الأربعين : سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت: ٧١٦ هـ) تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، مؤسسة الريان بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م) .

تفسير ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت : ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، (د. ط) ، (١٤١٩ هـ).

تفسير أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت : ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، (١٤١٩ هـ).

تفسير القرآن الكريم: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي (ت : ٦٨٨هـ) ، تحقيق: الدكتورة صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم ، وزارة التعليم العالي – المملكة العربية السعودية ، سلسلة الرسائل الجامعية ، (د. ط. ت) .

التقريب والإرشاد: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت : ٤٠٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط٢، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م).

التقرير والتحبير: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت : ٨٧٩هـ)، دار الفكر بيروت ، (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).

تلخيص الشواهد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

التمهيد في أصول الفقه: محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (ت: ٥١٠ هـ)، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة ، ومحمد بن علي بن إبراهيم ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (٣٧)، ط١، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م).

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت : ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١ (١٤٢٨ هـ).

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت : ٤٦٣هـ) ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، (١٣٨٧ هـ) .

تنقيح الأزهرية: محمد محيي الدين عبد الحميد، قدم له وعرف به: عادل عبد المنعم أبو العباس، دار الطلائع ، القاهرة، (٢٠١٦م).

تهذيب الأسماء واللغات : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان(د. ط. ت).

تهذيب اللغة : محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت : ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط١، (٢٠٠١م) .

توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز(ت : ٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط٢، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

توضيح المشتبه: محمد بن عبد الله بن محمد ابن أحمد القيسي، الشهير بابن ناصر الدين (ت : ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم: أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، (١٤٠٦).

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط١ (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت : ١٠٣١هـ)، تحقيق: عبد الخالق ثروت، عالم الكتب، القاهرة، ط١، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

تيسير التحرير: محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت : ٩٧٢ هـ)، مصطفى البابي الْحلَبِي - مصر، (١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م)، وصورته: دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م)، ودار الفكر - بيروت (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).

(حرف الثاء)

ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت : ٤٢٩هـ) ، دار المعارف - القاهرة (د. ط. ت).

(حرف الجيم)

الجامع لأحكام القران : محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي(ت : ٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، (د. ط)، (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م).

جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري(ت : ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

جامع البيان في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة – الإمارات،ط١،(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م) .

الجامع الصحيح للسنن والمسانيد: اجماع وتقديم صهيب عبد الجبار، (د. ط)، (٢٠١٤م).

الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، (د. ط. ت).

الجديد في الحكمة: سعيد بن منصور بن كمونة، (ت : ٦٨٣هـ)، تحقيق : حميد مرعيد الكبيسي، مطبعة جامعة بغداد، (١٤٠٣م-١٩٨٢م).

جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري (ت : ٣٩٥هـ)، دار الفكر ،(د.ط)، (١٩٨٨م).

جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت : ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١،(١٩٨٧م).

جمهرة النسب: أبو منذر هشام بن محمد الكلبي(ت : ٢٠٤هـ)، تحقيق الدكتور: ناجي حسن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت لبنان، ط١، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).

الجنى الداني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: السيد أحمد الهاشمي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د. ط. ت).

الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت: ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه – كراتشي (د. ط. ت).

الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت : ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م).

الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (ت : ٩٠٩ هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م).

(حرف الحاء)

حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى بن الحسن الخُضري، (ت : ١٢٨٧هـ)، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان، ط٤، (١٤٣٢هـ- ٢٠١١م) .

حاشية السجاعي على شرح القطر: طبعة حجرية، (د . ط . ت) .

حاشية شرح الشافية للجاربردي: أبو عبد الله محمد بن قاسم الغزي(ت : ٩١٨هـ)، عالم الكتب، ط١، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

حاشية الشيخ محمد أبو النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على شرح الآجرومية: تعليق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، (١٩٧١م).

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت : ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، (١٤١٧ هـ -١٩٩٧م).

حاشية العطار على شرح الجلال المحلي: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت : ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، (د. ط. ت).

الحجة في القراءات السبع : الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت : ٣٧٠هـ) تحقيق: الدكتور: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط٤، (١٤٠١ هـ). .

حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت : حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني ، (د. ط. ت)

الحدود في النحو: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيُّ، شهاب الدين الأندلسي (ت : ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١ ، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

الحروف: أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي (ت : ٣٣٩هـ)، تحقيق: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت ، لبنان، ط٢، (١٩٨٦م).

حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١،(١٩٨٤م) .

حسن المحاضرة : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر، ط١، (١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م).

حلية الأولياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، السعادة – بجوار محافظة مصر، (١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م)، ثم صورتها عدة دور منها دار الكتاب العربي – بيروت، دار الفكر ، بيروت، دار الكتب العلمية- بيروت (١٤٠٩هـ).

(حرف الخاء)

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت : ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، أميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٨م).

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤،(د . ت) .

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت : ١١١١هـ)، دار صادر – بيروت، (د. ط. ت).

(حرف الدال)

دراسات في فقه اللغة: تأليف الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ، ط ١٦، ٢٠٠٤ م .

دراسات نقدية في النحو العربي: عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، (د. ط. ت).

درّة الحجال في أسماء الرّجال: أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير بابن القاضي (ت : ١٠٢٥ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث – القاهرة، والمكتبة العتيقة – تونس، ط١، (١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م).

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد، الهند ، ط١، (١٣٩٢هـ–١٩٧٢م).

الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار: لمحمد بن علي بن محمد الحِصْني المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي (ت : ١٠٨٨هـ) تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، ط١، (١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢).

الدر المصون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت : ٧٥٦هـ)، الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ط. ت).

الدر المنثور في التفسير بالمؤثر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر – مصر (١٤٢٤هـ. ٢٠٠٣م).

دستور العلماء: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت، ط ١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

الدعوات الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت : ٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط٣،(١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

ديوان ابن مقبل: تميم بن أبي عوف بن حنيف بن العجلان، تحقيق: الدكتور عِزّة حسن، دار الشروق، بيروت – لبنان، (د . ط)، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م) .

ديوان أبي دهبل: وهب بن زمعة بن أسيد الجمحي: تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف الأشرف،ط١ ، (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) .

ديوان الأحوص الأنصاري: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري(ت :١٠٥ه): تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، (١٤١١ه- ١٩٩٠).

ديوان الإسلام: شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن الغزي(ت : ١١٦٧ه)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، (١٤١١ه-١٩٩٠م).

ديوان الأعشى ميمون بن قيس: شرح وتعليق: الدكتور: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، (د. ط. ت).

ديوان الإمام الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت : ٢٠٤هـ)، دار المعرفة – بيروت، (د. ط)، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

ديوان امرؤ القيس: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت، (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م).

ديوان جرير: جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي(ت : ١١٠هـ)، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط٣، (د. ط. ت).

ديوان حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامريّ (ت : ٣٠ هـ): تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٣٧١هـ–١٩٥١م).

ديوان ذي الرمة: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود التميمي(ت : ١١٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن المصلاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط١، (١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م).

ديوان الراعي النميري: حصين بن معاوية من بنى نمير، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت–لبنان، (د . ط)، (١٤٠١هـ–١٩٨٠م) .

ديوان رؤبة بن العجاج وملحق ديوانه: رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي(ت :١٤٥هـ)، اعتنى بترتيبه وتصحيحه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، (د. ط. ت).

ديوان زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني(ت :١٣ ق هـ)، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٢،(١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م).

ديوان الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن قرة القشيري(٩٥هـ): جمعه وحققه : الدكتور: خالد عبد الرؤوف الجبر، دار المنهاج، عمان ، الأردن، (٢٠٠٣م).

ديوان عبدالله بن قيس الرقيات: تحقيق الدكتور: محمد يوسف نجم، دار صادر ، بيروت، لبنان، (د. ط. ت).

ديوان العجاج: عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي: تحقيق : الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، (د . ط . ت) .

ديوان كثير عزة: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي(ت :١٠٥)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د. ط)، (١٣٩١هـ-١٩٧١م).

ديوان مجنون ليلى: قيس بن الملّوح بن مزاحم العامري (ت : ٦٨هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر،(د. ط. ت).

ديوان النابغة الذبياني: زياد بن معاوية، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر ، بيروت ، لبنان، (١٣٨٣هـ-١٩٦٣م).

ديوان النمر بن تولب : جمع وشرح وتعليق: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م) .

(حرف الذال)

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت : ٧٠٣ هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، والدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١،(٢٠١٢ م).

(حرف الراء)

الردّ على النحاة ، لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، (ت٥٩٢هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

ردُّ المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت : ١٢٥٢هـ)، دار الفكر ، بيروت، ط٢، (١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).

الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب: محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي (ت : ٧٨٦ هـ)، تحقيق: ضيف الله بن صالح بن عون العمرى (جـ ١) – ترحيب بن ربيعان الدوسري (جـ ٢)، مكتبة الرشد ناشرون، ط١،(١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م).

الرسالات والرسل : عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، دار النفائس للنشر والتوزيع، الكويت، ط٤(١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م).

رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت: عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ الوائلي البكري، أبو نصر (ت : ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد كريم عبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط٢، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

رسالة المباحث المرضية: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت : ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت، ط١(١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م).

رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، (د . ط . ت) .

الروض المعطار في خبر الأقطار: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (ت : ٩٠٠هـ)، إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، ط٢، (١٩٨٠ م).

ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)،تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، (**١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م**).

(حرف الزاي)

الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت : ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، (١٤١٢ هـ -١٩٩٢).

(حرف السين)

سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني(ت : ٣٩٢هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق، ط١ ، (١٩٨٥م).

سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت : ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، دار صادر، ط٢، (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).

سلم الوصول الى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ حاجي خليفة (ت : ١٠٦٧ هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، ، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، (د . ط)، (٢٠١٠ م).

السلوك لمعرفة دول الملوك: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت : ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، لبنان- بيروت، ط١،(١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

سنن ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت : ٢٧٣هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية ، ط١، (١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م) .

سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، (د. ط. ت).

سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت :٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، دار مطبعة البابي الحلبي مصر، ط٢(١٣٩٥هـ- ١٩٧٥هـ).

سنن الدار قطني : أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت، (١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦م) .

سنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ(ت : ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، (١٤١٢هـ- ٢٠٠٠م).

السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).

السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣،(١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م) .

سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي المعروف بـ ابن الحنبلي (ت: ٩٧١هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب – بيروت، ط١،(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

(حرف الشين)

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، (د . ط) ، (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م) .

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١ ، (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦(هـ - ١٩٨٦ م).

شرح ابن الخباز على ألفيّة ابن معطي: أحمد بن الحسين(ت :٦٣٩)، (د . ط . ت) .

شرح الأزهرية : خالد بن عبدالله ابن أبي بكر الأزهري(ت : ٩٠٥هـ) ، مطبعة بولاق – القاهرة ،(د. ط. ت).

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠ (١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م).

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت : ٦٨٦ هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط١ (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م) .

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت : ٩٠٠هـ)، ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١(١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار المعتزلي ، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، تحقيق الدكتور: عبد الكريم عثمان ، مطبعة وهبة بالقاهرة ، ط١ (١٣٨٤هـ -١٩٦٥م) .

شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت : ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م).

شرح ألفية ابن معطي ابن القواس: لعز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس(ت :٦٩٤هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض- السعودية، ط١، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت : ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١(١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (ت : ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط١،(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت : ٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م).

شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إيّاز (ت : ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر، وأ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١،(١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م).

شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول : أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت : ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١،(١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م).

شرح الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت : ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة ، القاهرة، ط٢، (١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م).

شرح حسن الكفراوي على الآجرومية: حسن بن علي الكفراوي(ت : ١٢٠٢هـ)، مكاتب سليمان مرعي، سنغافورة ،(د. ط. ت.).

شرح الدماميني على مغني اللبيب: للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني(ت:٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط١،(١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

شرح ديوان الحماسة للتبريزي: شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ت : ٢٣١ هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت : ٥٠٢هـ)، دار القلم ، بيروت(د. ط. ت).

شـــرح ديـــوان المتنبـــي: أبـو البقـاء عبـد الله بـن الحسـين بـن عبـد الله العكبـري البغـدادي محـب الـدين (ت : ٦١٦هــ)، تحقيـق: مصـطفى السـقا، وإبـراهيم الأبيـاري، وعبـد الحفيظ شلبي، دار المعرفة ، بيروت، (د. ط. ت).

شـــرح رســالة الوضـــع: لخواجـة علـي بـن يحيـى السـمرقندي (ت :٨٦٠هــ) ، اعتنـى به عمر أحمد الراوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،(د. ط. ت) .

شـــرح الرضـــي علـــى الكافيـــة: رضـــي الـــدين الأســـتراباذي(ت : ٦٨٦ه)، تصـــحيح وتعليـــق: يوســـف حســـن عمـــر، جامعـــة قـــاريونس، (د. ط) (١٣٩٨ ه – ١٩٧٨م).

شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦ه) تحقيق وضبط: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، (د . ط) :(١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م) .

شـــرح شـــذور الـــذهب : عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله ابـن يوسـف، أبـو محمـد، جمـال الـدين، ابـن هشـام (ت : ٧٦١هــ)، تحقيـق: عبـد الغنـي الـدقر، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا، (د. ط. ت).

شـــرح شـــذور الـــذهب : شـمس الـدين محمـد بـن عبـد المـنعم بـن محمـد الجَـوجَري القـاهري الشـافعي (ت : ٨٨٩هــ)، تحقيـق: نـواف بـن جـزاء الحـارثي، المدينـة المنورة – المملكة العربية السعودية ، ط١، (١٤٢٣ه–٢٠٠٤م).

شـــرح شـــواهد المغنـــي: عبـد الـرحمن بـن بكـر جـلال الـدين السـيوطي(ت : ٩١١)، تحقيـــق: أحمـــد ظـــافر كوجـــان، لجنـــة التـــراث العربـــي، (د.ط)، (١٣٨٦ه– ١٩٦٦م).

شـــرح العقيـــدة الواســـطية، ويليـــه ملحـــق الواســـطية: محمـد بـن خليـل حسـن هـرّاس (ت: ١٣٩٥هــ)، ضـبط نصـه وخـرَّج أحاديثـه ووضـع الملحـق: علـوي بـن عبـد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط٣، (١٤١٥ ه).

شرح الغلبولي المسمى تحفة الإخوان على عوامل البركوي: مصطفى بن إبراهيم الغلبولي(ت : ١١٧٦هـ)، تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط١، (٢٠١٠هـ).

شرح الفصول المهمة: محمد بن محمد بن أحمد الغزال الدمشقيّ، بدر الدين، الشهير بسبط المارديني (ت : ٩١٢هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان بن يوسف العريني، دار العاصمة، (د.ط) (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت : ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، سلسلة ذخائر العرب ، ط٥،(د.ت).

شرح قطر الندى: عبد بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت : ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١،(١٣٨٣هـ).

شرح قواعد الإعراب لابن هشام: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت: ٩٥٠ هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط١،(١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) .

شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت : ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (د. ت).

شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت : ٣٦٨ هـ)تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط١(٢٠٠٨ م).

شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت : ٣٢١هـ)، حققه، وقدم له: (محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق) ، بمركز خدمة ال بالمدينة النبوية، عالم الكتب، ط١(١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م).

شـــرح المفصـــل للزمخشـــري : يعـيش بـن علـي بـن يعـيش ابـن أبـي السـرايا المعـروف بـابن يعـيش (ت : ٦٤٣هــ)، قـدم لـه: الـدكتور إميـل بـديع يعقـوب، دار الكتـب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م).

شـــرح المقاصـــد فـــي علـــم الكـــلام: سـعد الـدين مسـعود بـن عمـر بـن عبـد الله التفتـازاني (ت٧٩١هـــ)، دار المعـــارف النعمانيـــة ، باكســـتان (د.ط) ، (١٤٠١هـــ – ١٩٨١م).

شـــرح المقدمـــة الأزهريـــة : خالـد بـن عبـد الله بـن أبـي بكـر محمـد الجرجـاني الأزهـري (ت : ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ، بولاق، القاهرة، (د. ط. ت).

شـــرح المقدمـــة الجزوليّـــة الكبيـــر للشـــلوبين: للاسـتاذ أبـي علـي عمـر بـن محمـد بـن عمـر الشـلوبين (ت: ٦٥٤هـ)، درسـه وحققـه: الـدكتور تركـي بـن سـهو بـن نـزال العتيبي، مكتبة الرشدو الرياض، ط١، (د . ت) .

شـــرح المقدمـــة المحســـبة: طـاهر بـن أحمـد بـن بابشـاذ (ت : ٤٦٩هـ)، تحقيـق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، (١٩٧٧م).

شـرح المكـودي علـى الألفيـة فـي علمـي النحـو والصـرف: أبـو زيـد عبـد الـرحمن بـن علـي بـن صـالح المكـودي (ت : ٨٠٧ هــ)، تحقيـق: الـدكتور عبـد الحميـد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،(د.ط)،(١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م).

شـــرح المـــلا الجـــامي علـــى الفوائـــد الضـــيائية: عبـد الـرحمن بـن احمـد بـن الجـامي (ت ٨٩٨هــ)، تحقيـق: أحمـد عـزو عنايـة ، وعلـي محمـد مصـطفى، دار إحيـاء التراث العربي– بيروت – لبنان، ط١، (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) .

شـــرح النـــووي علـــى مســـلم: أبـو زكريـا محيـي الـدين يحيـى بـن شـرف النـووي (ت : ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، (١٣٩٢هـ).

الشـــرح الواضـــح المنســـق لـــنظم الســـلم المنـــورق : الـدكتور عبـد الملـك السـعدي، دار النـــور المبـــين للدراســـات والنشـــر ، عمـــان – الاردن ، ط١ ، ١٤٣٢هـــ – ٢٠١١م.

شـــرح الوافيـــة نظـــم الكافيـــة: أبـــو عمـــرو بـــن عثمـــان بـــن الحاجـــب (ت : ٦٤٦هـــ) ، دراســـة وتحقيـــق: الـــدكتور موســـى بنـــاي علـــوان العليلـــي ، مطبعـــة الأدب فـــي النجف الأشرف ،(د. ط) (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

شـــرحان علـــى مـــراح الأرواح: شـــمس الـــدين أحمـــد المعـــروف دنقـــوز (ت : ٨٥٥هـــ)، شـــركة مكتبـــة ومطبعـــة مصـــطفى البـــابي الحلبـــي وأولاده بمصـــر، ط٣، (١٣٧٩ هـــ - ١٩٥٩ م).

شـــعب الإيمـــان: أحمـــد بـــن الحســـين بـــن علـــي بـــن موســـى الخُسْـــرَوْجِردي الخراســـاني، أبـــو بكـــر البيهقـــي (ت: ٤٥٨هـــ)، حققـــه وراجـــع نصوصـــه وخـــرج أحاديثـــه: الـــدكتور عبـــــد العلـــــي عبـــــد الحميـــــد حامـــــد، مكتبـــــة ، بالريـــــاض ، ط ١، (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).

شعر زيد الخيل الطائي: جمع ودراسة وتحقيق: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ط١، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .

شـــمس العلـــوم ودواء كـــلام العـــرب مـــن الكلـــوم: نشـــوان بـــن ســـعيد الحميـــرى اليمنـــي (ت: ٥٧٣هـــ)، تحقيـــق: د حســـين بـــن عبـــد الله العمـــري ، ومطهـــر بـــن علـــي الإريـــاني، ويوســـف محمـــد عبـــد الله، دار الفكـــر المعاصـــر، بيـــروت - لبنـــان، ودار الفكر ، دمشق - سورية، ط١، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).

(حرف الصاد)

الصـــاحبي فـــي فقـــه اللغـــة ومســـائلها وســـنن العـــرب فـــي كلامهـــا : أحمـــد بـــن فـــارس بـــن زكريـــاء القزوينـــي الـــرازي، أبـــو الحســـين (ت: ٣٩٥هـــ)، : محمـــد علـــي بيضـــون، ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

الصـــحاح تـــاج اللغـــة وصـــحاح العربيـــة: أبـــو نصـــر إســـماعيل بـــن حمـــاد الجـــوهري الفـــارابي (ت : ٣٩٣هـــ)، تحقيـــق: أحمـــد عبـــد الغفـــور عطـــار، دار العلـــم للملايـــين ، بيروت ،ط٤، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

صــــحيح البخـــاري: محمــد بــن إســماعيل أبــو عبــدالله البخــاري الجعفــي(ت :٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١،(١٤٢٢هـ) .

صــــحيح مســــلم : مســلم بــن الحجــاج أبــو الحســن القشــيري النيســابوري (ت : ٢٦١هــ)، تحقيــق: محمــد فــؤاد عبــد البــاقي، دار إحيــاء التــراث العربــي ، بيــروت، (د. ط. ت).

الصــواعق المرســلة فــي الــرد علــى الجهميــة والمعطلــة: محمــد بــن أبــي بكــر ســعد الـــدين بـــن القـــيم(ت : ٧٥١هـ)، تحقيـــق: علـــي بـــن محمـــد الـــدخيل الله، دار العاصمة ، الرياض- السعودية، ط١، (١٤٠٨هـ).

(حرف الضاد)

ضــعيف مــوارد الظمــآن إلــى زوائــد ابــن حبــان: أبــو عبــد الــرحمن محمــد ناصــر الــدين، الألبـــاني (ت : ١٤٢٠ هـــ)، دار الصـــميعي للنشـــر والتوزيـــع، الريـــاض - المملكـــة العربية السعودية ، ط ١،(١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م) .

الضــوء اللامــع لأهــل القــرن التاســع: شــمس الــدين أبــو الخيــر محمــد بــن عبــد الــرحمن بـــن محمـــد بـــن أبـــي بكـــر بـــن عثمـــان بـــن محمـــد الســـخاوي (ت : ٩٠٢هـــ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ، (د. ط. ت).

(حرف الطاء)

طبقـــات الحفـــاظ : عبـــد الـــرحمن بـــن أبـــي بكـــر، جـــلال الـــدين الســـيوطي (ت : ٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، (د. ط. ت).

طبقـــات الشـــافعية الكبـــرى: تـــاج الـــدين عبـــد الوهـــاب بـــن تقـــي الـــدين الســـبكي (ت : ٧٧١هـــ)، تحقيـــق: د. محمـــود محمـــد الطنـــاحي د. عبـــد الفتـــاح محمـــد الحلـــو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢،(١٤١٣هـ).

طبقـات المفسـرين: محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت : ٩٤٥هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية، (د. ط. ت).

الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي العلويّ (ت: ٧٤٥هـ) المكتبة العنصرية – بيروتط١،(١٤٢٣ هـ) .

(حرف العين)

العـدد فـي اللغـة: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت : ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، و عدنان بن محمد الظاهر، مكتبة لسان العرب، ط١، (١٤١٣هـ ١٩٩٣م).

العُـدّة فـي إعـراب العُمـدَة: لبدر الدين أبو محمد عبد الله محمد بن فرحون، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث ، دار الإمام البخاري – الدوحة، ط١، (د . ت).

علـل التثنيـة: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر، (د. ط. ت).

علـل النحـو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية، ط١، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م).

عمـدة ذوي الهمـم علـى المحسـبة فـي علمـي اللسـان والقلـم : جمال الدين علي بن محمد بن هطيل اليمني(ت : ٨١٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان – الأردن، ط١، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م).

عمـدة القـاري شـرح صـحيح البخـاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت : ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت،(د. ط. ت).

عمـــدة الكتـــاب: أبـو جعفـر النَّحَّـاس أحمـد بـن محمـد بـن إسـماعيل بـن يـونس المـرادي النحـــوي (ت : ٣٣٨هـــ)، تحقيـــق: بســـام عبـــد الوهـــاب الجـــابي، دار ابـــن حـــزم – الجفان والجابي ، ط١، (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م).

العـــين: أبـو عبـد الـرحمن الخليـل بـن أحمـد بـن عمـرو بـن تمـيم الفراهيـدي البصـري (ت : ١٧٠هـــ)، تحقيـــق: د مهـــدي المخزومـــي، ود إبـــراهيم الســـامرائي، دار ومكتبـــة الهلال، (د. ط. ت).

(حرف الغين)

غايـــة المـــرام فـــي علـــم الكـــلام : أبـو الحسـن سـيد الـدين علـي بـن بـن سـالم الثعلبـي الآمــدي (ت : ٦٣١هـــ) تحقيــق: حســن محمــود عبــد اللطيــف، المجلــس الأعلــى للشئون الإسلامية ، القاهرة، (د. ط. ت).

غايـــة النهايـــة فـــي طبقـــات القـــراء: شـمس الـدين أبـو الخيـر ابـن الجـزري، محمـد بـن محمد بن يوسف (ت : ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، (د. ط)، (١٣٥١هـ).

الغرة في شرح اللمع: لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان(ت:٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فريد عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، ط١، (١٤٣٢هـ–٢٠١١م) .

غريـــب الحـــديث : ابـن قتيبـة عبـد الله بـن مسـلم الـدينوري (ت : ٢٧٦ هـــ)، تحقيـق: عبـــد الله الجبـــوري، دار الغـــرب الإســـلامي، بيـــروت – لبنـــان، ط١، (١٤٠٣ هـــ – ١٩٨٣ م).

الغيث الهامع شرح جمع الجوامع: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، ط١،(١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م).

(حرف الفاء)

فتـــاوى الســـبكي : أبـو الحسـن تقـي الـدين علـي بـن عبـد الكـافي السـبكي (ت : ٧٥٦هـ)، دار المعارف، (د. ط. ت).

فـتح البـاري بشـرح صـحيح البخـاري: زيـن الـدين عبـد الـرحمن بـن أحمـد بـن رجـب بـن الحسـن، الحنبلـي (ت : ٧٩٥هـــ)، تحقيـق: مجموعـة مـن تحقيقـين، مكتبـة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، القاهرة، ط١، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).

فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)،(مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١،(١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م).

فرائـــد العقـــود العلويـــة: علـــى شـــرح الأزهريـــة: علـــي بـــن إبـــراهيم الحلبـــي(ت : ١٠٤٤هـ)، تحقيـق: فخـر الـدين قبـاوة، منشـورات الهيئـة العامـة السـورية للكتـاب، دمشق ، (٢٠٠٧م).

الفصـل بـين الملـل: أبـو محمـد علـي بـن أحمـد بـن سـعيد بـن حـزم الأندلسـي القرطبـي الظاهري (ت : ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د. ط. ت).

فهـرس الفهـارس: محمـد عَبْـد الحَـيّ بـن عبـد الكبيـر ابـن محمـد الحسـني الإدريسـي، المعـروف بعبـد الحـي الكتـاني (ت : ١٣٨٢هــ)، تحقيـق: إحسـان عبـاس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ٢، (١٩٨٢م).

الفوائـد البهيـة فـي تـراجم الحنفيـة: أبـو الحسـنات محمـد عبـد الحـي اللكنـوي، (ت : ١٣٠٤هـ)، تحقيـق: محمـد بـدر الـدين أبـو فـراس النعسـاني، دار السـعادة، مصر، ط١، (١٣٢٤هـ).

الفوائـد المجموعـة: محمـد بـن علـي بـن محمـد الشـوكاني (ت : ١٢٥٠هــ) ، تحقيـق: عبـد الـرحمن بـن يحـي المعلمـي اليمـاني، : دار الكتـب العلميـة، بيـروت، لبنـان(د. ط. ت).

الفوائـــد والقواعــد: عمر بن ثابت الثمانيني(ت : ٤٤٢هـ)، دراسة والتحقيق: الدكتور: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الاسلامي، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

في النحو العربي نقدٌ وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط٢، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

فيض الانشراح في روض طيّ الاقتراح: أبو عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي ، (ت١١٧٠هـ) ، تحقيق : الدكتور محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، ط٢ ،(٢٠٠٢م) .

فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت : ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، ط١، (١٣٥٦هـ).

(حرف القاف)

القاموس المحيط : مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت : ٨١٧هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط٨، (١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م) .

القوافي للأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة ،المعروف بالأخفش الأوسط (ت : ٢١٥هـ)،تحقيق: راتب النفاخ، دار القلم، بيروت – لبنان، ط١،(د. ط. ت).

القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: الدكتور، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان – الأئردن، ط١، ١٩٩٧م .

(حرف الكاف)

الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت : ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم ، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط١، (٢٠١٠ م).

الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت : ١٨٠هـ) تحقق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).

كتاب الأفعال: لابن القطاع علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط١، (١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت : ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط٣(١٤٠٧ هـ).

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة (ت : ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد ، (د . ط)، (١٩٤١م).

الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

الكنـــاش فـــي فنـــي النحـــو والصـــرف: أبـو الفـداء عمـاد الـدين إسـماعيل بـن علـي بـن محمـود بـن محمـد بـن عمـر بـن شاهنشـاه بـن أيـوب، الملـك المؤيـد، (ت : ٧٣٢ هـــ)، دراســة وتحقيــق: الــدكتور ريــاض بــن حســن الخــوام، المكتبــة العصــرية ، بيروت – لبنان، (٢٠٠٠ م).

الكنــز فــي القــراءات العشــر: أبـو محمـد، عبـد الله بـن عبـد المـؤمن بـن الوجيـه بـن عبـد الله بــن علــى بــن المبــارك التّــاجر الواســطيّ (ت : ٧٤١هـــ)، تحقيــق: د. خالــد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة، ط١، (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م).

الكواكـــب الســـائرة بأعيـــان المئـــة العاشـــرة: نجـم الـدين محمـد بـن محمـد الغـزي (ت: ١٠٦١هـــ)، تحقيــق: خليــل المنصــور، دار الكتــب العلميــة، بيــروت- لبنــان، ط١، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م).

(حرف اللام)

اللبـــاب فـــي علـــل البنـــاء والإعـــراب: أبـو البقـاء عبـد الله بـن الحسـين بـن عبـد الله العكبــريّ البغــداديّ (ت : ٦١٦هـــ) تحقيــق الــدكتور: عبــد الإلــه النبهــان ، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م).

لســـان العـــرب: أبـو الفضـل محمـد بـن مكـرم بـن علـي، جمـال الـدين بـن منظـور الأنصاري (ت : ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، (١٤١٤ هـ).

اللمحـــة فـــي شـــرح الملحـــة (شـــرح اللمحـــة البدريـــة): محمـد بـن حسـن بـن سِـباع بـن أبــي بكــر الجــذامي، أبــو عبــد الله، شــمس الــدين، المعــروف بــابن الصــائغ (ت : ٧٢٠هـــ)، تحقيــق: إبــراهيم بــن ســالم الصــاعدي، المملكــة العربيــة الســعودية، ط١، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

لمـــع الأدلـــة فـــي أصـــول النحـــو: أبـو البركـات الأنبـاري عبـد الـرحمن بـن محمـد (ت : ٥٧٧هـــ) تحقيــق: ســعيد الأفغــاني، مطبعــة الجامعــة الســورية،(د.ط) دمشــق، (١٩٥٧م).

اللمــع فـــي العربيـــة: أبــو الفــتح عثمــان بــن جنــي الموصــليّ (ت : ٣٩٢هــ) تحقيــق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د. ت. ط).

لوامــع الأنــوار البهيــة وســواطع الأســرار الأثريــة لشــرح الــدرة المضــية فــي عقــد الفرقــة المرضـــية: شـــمس الـــدين أبـــو العـــون محمـــد بـــن أحمـــد بـــن ســـالم الســـفاريني الحنبلـــي (ت : ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط٢، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).

لـــيس فـــي كـــلام العـــرب : أبـــو عبـــد الله الحســـين بـــن أحمـــد بـــن خالويـــه (ت : ٣٧٠هــ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

(حرف الميم)

المؤتلــف والمختلــف فــي أســماء الشــعراء وكنــاهم وألقــابهم وأنســابهم وبعــض شــعرهم: أبـــو القاســـم الحســـن بـــن بشـــر الآمـــدي (ت: ٣٧٠هـــ) تحقيـــق: الأســـتاذ الـــدكتور ف. كرنكو. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١(هـ - ١٩٩١ م).

المبســـوط فـــي القـــراءات العشـــر: أبـــو بكـــر أحمـــد بـــن الحســـين بـــن مِهْـران النيســـابوري، (ت : ٣٨١هـــ)، تحقيـــق: ســـبيع حمـــزة حـــاكيمي ، مجمـــع اللغـــة العربيـــة، دمشـــق، (١٩٨١ م).

مجـــاز القـــرآن: أبـــو عبيـــدة معمـــر بـــن المثنـــى التيمـــى البصـــري (ت : ٢٠٩هــ)، تحقيـــق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي ، القاهرة، (١٣٨١ هـ).

مجـــالس ثعلـــب: أبـــو العبـــاس ثعلـــب أحمـــد بـــن يحيـــى (ت :٢٩١هــ) شـــرح وتحقيـــق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٥، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

مجمـــع الأمثـــال: أبـــو الفضـــل أحمـــد بـــن محمـــد بـــن إبـــراهيم الميـــداني النيســـابوري (ت: ٥١٨هـــ) تحقيـــق محمـــد محيـــي الـــدين عبـــد الحميـــد ، دار المعرفـــة، بيـــروت- لبنان، (د.ت).

مجمـــل اللغـــة: أحمـد بـن فـارس بـن زكريـاء القزوينـي الـرازي، أبـو الحسـين (ت : ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٢ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

المحصول في شرح الفصول: ابن إياز البغدادي(ت : ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، (١٤٣٤- ٢٠١٠م).

المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت : ٤٥٨هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

المحمدون من الشعراء وأشعارهم: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن معمري، دار اليمامة، (ب،ط)،١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

مختصر تاريخ دمشق : محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى (ت : ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، ورياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع ، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط١، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤م).

المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (ت : ٤٥٨هـ) تحقيق : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١،(١٤١٧هـ ١٩٩٦م).

المـــــدارس النحويـــــــة ، الـــدكتور شـــوقي ضـــــيف، دار المعارف،القـــاهرة ، ط٦، (ب. ت).

المدخل إلى دراسة النحو: د علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة،(٢٠٠٧ م).

مدرســـة البصـــرة النحويـــة نشـــأتها وتطورهـــا ، د. عبـد الـرحمن السـيد، مطـابع سـجل العرب، ط١، (١٩٦٨م) .

المدرســـة البغداديـــة فـــي تـــاريخ النحـــو العربـــي ، الـدكتور محمـود حسـني محمـود، مؤسسة الرسالة ، ودار عمار، (ب. ط . ت).

المرتجـل فـي شـرح الجمـل: أبـو محمـد عبـد الله بـن أحمـد بـن أحمـد بـن أحمـد بـن الخشـاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هــ)، تحقيـق ودراسـة: علـي حيـدر ، مكتبـة مجمـع اللغـة العربية بدمشق، دمشق، (د.ط)، (١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م).

المزهـر فـي علـم اللغـة وأنواعهـا: عبـد الـرحمن بـن أبـي بكـر، جـلال الـدين السـيوطي (ت: ٩١١هــ)، تحقيــق: فــؤاد علــي منصــور، دار الكتــب العلميــة ، بيــروت – لبنان ، ط١، (١٤١٨هـ ١٩٩٨م).

المســـائل الحلبيـــات: أبــو علــي الفارســيّ (ت : ٣٧٧ هــ) تحقيــق الــدكتور: حســن هنـــداوي، دار القلـــم ، دمشـــق ، ودار المنـــارة ، بيـــروت، ط١، (١٤٠٧ هـــ – ١٩٨٧ م).

المســائل الســفرية: عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله ابـن يوسـف، أبـو محمـــد، جمـــال الـــدين، ابـــن هشـــام (ت : ٧٦١هــــ)، تحقيـــق: د. حـــاتم صـــالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ ، (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).

المســائل المنثــورة: أبـو علـي الفارسـي الحسـن بـن أحمـد بـن أحمـد بـن عبـد الغفـار (ت : ٣٧٧هـ)، دراســة وتحقيــق: الــدكتور: شــريف النجــار، دار عمــار، عمــان– الأردن، ط١(١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م).

المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥ هـ.

مستخرج أبي عوانة: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت : ٣١٦هـ) تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

المستدرك على الصحيحين للحاكم: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت : ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١١ هـ – ١٩٩٠م).

مسند الشهاب: أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي(ت : ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢(١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).

مسند الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت : ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (١٤٠٠ هـ).

مسند الشاميين: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت : ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٥ – ١٩٨٤).

مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت : ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث، (د. ط. ت).

المشكاة الفتحية: الشيخ محمد بن محمد البديري الدمياطي(ت : ١٤٠هـ)، تحقيق الدكتور: يحيى مراد، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت : ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، (١٤٠٥هـ).

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (ت : ٧٧٠هـ)، : المكتبة العلمية ، بيروت، (د.ت).

مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني(ت : ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي– الهند، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ).

المطول شرح تلخيص المفتاح : سعد الدين عمرو بن مسعود التفتازاني(ت : ٧٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، (د. ت).

معاني الحروف: أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، المملكة العربية السعودية– جدة، ط٢، (١٤٠١هـ–١٩٨١م).

معاني القراءات: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت :٣٧٠هـ)، تحقيق الشيخ: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م).

معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت : ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م).

معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ، (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجّار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ط٢،(١٩٨٠م).

معاني القرآن وإعرابه: للزجاج معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١،(١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) .

معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة ، مصر، ط٢، (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م).

معجم أعلام الجزائر: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت- لبنان، ط٢، (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

معجم الأدباء معجم الأدباء : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١،(١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) .

المعجم الأوسط للطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ، القاهرة، (د. ط. ت).

معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت : ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، (١٩٩٥ م).

معجم الصحابة: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت : ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة، المنورة، ط١ ، (١٤١٨ هـ) .

معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل عالم الكتب، القاهرة، ط١، (١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م) .

معجم المؤلفات الأصولية الشافعية المبثوثة في كشف الظنون وإيضاح المكنون وهدية العارفين: ترحيب بن ربيعان الدوسري: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة السادسة والثلاثون العدد (١١٢) ، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: الدكتور: محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، دار الفضيلة، (د. ط. ت).

معجم المصطلحات النحوية والصرفية: الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) .

المعجم المفصل في شواهد العربية: الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

معجم المفسرين « من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط٣،(١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .

معجم القراءات: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

المعجم الكبير : سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت : ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت : ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، دار الدعوة، (د. ط. ت).

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م).

معنى لا إله إلا الله : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: علي محيي الدين علي القره داغي، دار الاعتصام ، القاهرة، ط٣، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام (ت : ٧٦١هـ) تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، (١٩٨٥م).

المغني في النحو: تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني(ت :٦٨٠ه) ، تحقيق الدكتور: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، (٢٠٠٠م).

مفاتيح العلوم: أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي، (ت : ٣٣٩ه)،طبع على نسخة قام بطبعها المستشرق: ج . فان فلوتن، وصححه وطبعه: عثمان خليل،مصر،ط١، (د. ت).

المفردات في غريب القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت : ٥٠٢هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية ، دمشق، بيروت، ط١ (١٤١٢ ه).

المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت : ٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور: علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

المقاصد الشافية: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،و د. محمد إبراهيم البنا، البحوث العلمية

وإحيــاء التــراث الإســلامي بجامعـــة أم القـــرى ، مكـــة المكرمـــة، ط١، (١٤٢٨ هـــ – ٢٠٠٧ م).

المقاصـد النحويـة فـي شـرح شـواهد شـروح الألفيـة المشـهور بـ «شـرح الشـواهد الكبـرى»: بـدر الـدين محمـود بـن أحمـد بـن موسـى العينـيّ (ت : ٨٥٥ هــ)، تحقيـق: أ. د: علـي محمـد فـاخر، أ. د: أحمـد محمـد توفيـق السـوداني، والـدكتور: عبـد العزيـز محمـد فـاخر، دار السـلام، القـاهرة، ط١، (١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م).

المقتصـد فـي شـرح الإيضـاح: عبـد القـاهر الجرجـاني(ت : ٤٧١هــ) ، تحقيـق الـدكتور: كـاظم بحـر المرجـان، الجمهوريـة العراقيـة، وزارة الثقافـة والأعـلام ، دار الرشيد، (١٩٨٢م).

المقتضـب: أبـو العبـاس محمـد بـن يزيـد المبـرّد (ت : ٣٨٥هــ)، تحقيـق: محمـد عبـد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ت).

المقـرّب: علـي بـن مـؤمن بـن عصـفور، (ت :٦٦٩هــ)، تحقيـق الـدكتور: أحمـد عبـد السـتار الجـواري ، وعبـد الله الجبـوري، مطبعـة العـاني، بغـداد، ط١ ، (١٩٨٦م).

المكـرر فـي مـا تـواتر مـن القـراءات: عمـر بـن قاسـم بـن محمـد بـن علـي الأنصـاري أبـو حفـص، سـراج الـدين النشَّـار الشـافعي المصـري (ت : ٩٣٨هــ)، تحقيـق: أحمـد محمـود عبـد السـميع الشـافعي الحفيـان، دار الكتـب العلميـة – بيـروت، ط١، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م).

ملحة الإعراب: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ)، دار السلام – القاهرة– مصر، ط١،(١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م) .

الملـــل والنحـــل: محمـــد بـــن عبـــد الكـــريم بـــن أبـــي بكـــر أحمـــد الشهرســـتاني (ت : ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي، (د.ت).

الممتـــع الكبيـــر فـــي التصـــريف: علـــي بـــن مـــؤمن بـــن محمـــد، الحضـــرمي الإشـــبيلي، المعروف بابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، (١٩٩٦م).

مـــن أســـرار اللغـــة: الـــدكتور ابـــراهيم أنـــيس، الانجلـــو المصـــرية، القـــاهرة، ط٦، (١٩٧٨م).

من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني، دار الفكر، (ب . ط . ت).

المنجد في اللغة: علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت: بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة ط٢، (١٩٨٨ م).

المنصـــف لابـــن جنـــي، شـــرح كتـــاب التصـــريف لأبـــي عثمـــان المـــازني: أبـــو الفـــتح عثمـــان بـــن جنـــي الموصـــلي (ت : ٣٩٢هــــ)، دار إحيـــاء التـــراث القـــديم، ، ط١، (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).

المنهـــل الصـــافي والمســـتوفى بعـــد الـــوافي: يوســـف بـــن تغـــري بـــردى بـــن عبـــد الله الظـــاهري الحنفـــي، أبـــو المحاســـن، جمـــال الـــدين (ت : ٨٧٤هـ)، حققـــه ووضـــع حواشـــيه: دكتـــور محمـــد محمـــد أمـــين، الهيئـــة المصـــرية العامـــة للكتـــاب (د. ط. ت).

الموســـيقى الكبيـــر: الفيلســـوف أبـــو نصـــر محمـــد بـــن محمـــد بـــن طلخـــان الفرابـــي(ت : ٣٣٩هـ)، تحقيـــق وشـــرح : غطـــاس عبـــد الملـــك خشـــبة، دار الكتـــاب العربـــي، القاهرة، (د. ط. ت).

المواقـــف: عضـــد الـــدين عبـــد الـــرحمن بـــن أحمـــد الإيجـــي(٧٠٠هـ)، تحقيـــق الـــدكتور: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط١، (١٩٩٧م).

مواهب الجليل في مختصر الخليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت : ٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط٣، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وأياد عبد اللطيف القيسي وآخرين، مجلة الحكمة ، مانشستر، بريطانيا، ط١، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

الموضح المبين لأقسام التنوين: محمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر (ت : ٩٢٨هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: محمد عامر أحمد حسن،جامعة المنيا، (د.ط)، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

الموضوعات: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت : ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ومحمد عبد المحسن، المدينة المنورة، ط١ (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م).

موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد - الرياض، ط١،(١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م) .

ميزان الأصول في نتائج العقول: أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (ت : ٥٣٩هـ) ، تحقيق الدكتور: محمد زكي عبد البرق، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط١، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

(حرف النون)

نتائج الفكر في النَّحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت : ٥٨١هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١(١٤١٢ - ١٩٩٢ م) .

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي الظاهري(ت : ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب مصر، (د. ط. ت).

النحـــو العربـــي ، العلـــة النحويـــة نشـــأتها وتطورهـــا، الـدكتور مـازن مبـارك ، المكتبـة الحديثة ، ط١ ، (١٣٨٥هـ ، ١٩٦٥م).

النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥ (د . ت) .

نحو مير= مبادئ قواعد اللغة العربية: علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (ت: ٨١٦هـ)، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، ضبطها: مجاهد صغير أحمد صودهوري، مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، شيتاغونغ، ط١، (١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م) .

نظريـــة النحـــو الكـــلام (رؤيـــة عربيـــة أصـــيلة): الـدكتور: كـريم حسـين ناصـح الخالـدي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (١٩٧١م) .

نظـــم العقيـــان فـــي أعيـــان الأعيـــان : عبـد الـرحمن بـن أبـي بكـر السـيوطي(ت : ٩١١هـ)، تحقيق: فليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، (د. ط. ت.).

النكـــت فـــي كتـــاب ســـيبويه: أبـو الحجـاج يوسـف بـن سـليمان بـن عيسـى الأعلـم الشنتمري(ت : ٤٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى مراد ، (د. ط. ت).

نهايـــة الســـول شـــرح منهـــاج الوصـــول: أبـو محمـد عبـد الـرحيم بـن الحسـن بـن علـي الإسـنوي الشـافعيّ، (ت : ٧٧٢هــ)، دار الكتـب العلميـة، بيـروت- لبنـان، ط١ (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

نيـل الابتهـاج بتطريـز الـديباج: أحمـد بابـا بـن أحمـد بـن الفقيـه الحـاج أحمـد بـن عمـر بـن محمـد التكـروري السـوداني، أبـو العبـاس (ت : ١٠٣٦ هــ)،عنايـة وتقـديم: الـدكتور عبـد الحميـد عبـد الله الهرامـة، دار الكاتـب، طـرابلس – ليبيـا، ط٢، (٢٠٠٠ م).

(حرف الهاء)

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت : ١٣٩٩هـ)، كالة المعارف، إستانبول، (١٩٥١م).

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر، (د. ت).

(حرف الواو)

الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت : ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، (٢٠٠٠م).

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت : ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، (١٩٠٠م).

الرسائل:

شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – المملكة العربية السعودية، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م).

المخطوطات:

حاشية البجائي على الآجرومية : أحمد بن أحمد البجائي، (ت : ١٠٨٨هـ)، دار الكتب المصرية (النحو) الرقم: ٢: ١١٦.

حاشية على شرح الأزهرية "الدرر البهية": أبو بكر بن إسماعيل الشنواني (١٠١٩هـ)، مخطوط: مكتبة الظاهرية: (النحو)، برقم:١: ١٢٤.

حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية : طبعة حجرية.

العباب في شرح اللباب: عبدالله بن محمد بن أحمد الحسيني المعروف بنقرة كار.

مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار: محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني (٧٤٩هـ)، أصول الدين، مكتبة جامعة الملك سعود، الرقم: ٤٦٩٢.

همع الهوامع في منع الموانع: أبو نصر عبد الوهاب السبكي.

المجلّات والدوريات

شرح لامية شيخ الاسلام: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت : ٧٢٨هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، (د. ط. ت.).

Abstract

Our Ancestors have left us a great heritage which still kept in special and public libraries. Those who know it, learn from what is printed, transferred orally and scripted and still unpublished. The book titled **((AL-Durar AL-Jawhariyah in Hal Sharh AL-Azhariyah for Ali Bin Abdul Qadir AL-Nabteeti (dies in 1065 A.H)).**

is one of the uninvestigated and unprinted scripts, as long as I know, thus I decided to study and investigate it.

It is one of the explanations that characterized as being wealthy of scientific material due to what it contains of chapters dealing with various subjects. The sheikh could clarify what is vague and rise understanding and confirm linguistic rules.

It was clear, during the study, that it implies many linguistic materials and quit a few number of strange things in language. AL-Nabteeti has explained them and fixed many of its words according to the text of voiced and voiceless with explaining the canceled and not canceled letters.

- The study declared that AL-Nabteeti's style was influenced by his religious culture. Thus his language has been quite accurate because it implies logical styles with lots of fundamental and verbal terms and others.
- AL-Nabteeti has followed other grammarians taking into consideration hearing, comparing, agreeing and reasoning in many cases which he offered in his explanation.
- AL-Nabteeti has collected many opinions and sayings in his explanation since Sibawayh time until the ninth Hijri century.
- AL-Nibteeni has cared about the languages and accents of the Arabic tribes, therefore, he attributed many of them to their authors, characterizing some of them with eloquence and judged others as being weak and bad.
- The study declared that the linguistic voting has a share in AL-Nabteeti's explanation; he depends on a number of linguistic uses and corrects what is wrong.

- AL-Nabteeti doesn’t neglect the grammatical rules and the explaining of every one; in addition to his re-explaining to the issues mentioned by AL-Azhari.
- Although AL-Nabteeti cared to give a compensated explanation, he was accused of some making some faults. This refers to the fact that perfectness is for Allah alone.

Republic of Iraq
Ministry of higher education and scientific research
University of Anbar
College of Education for Humanities
Department of Arabic

AL-Durar AL-Jawhariyah in Hal Sharh AL-Azhariyah for Ali Bin Abdul Qadir AL-Nabteeti (dies in 1065 A.H)
A study and Verify Catian from the beginnonag of the script to the pure feminine plural .

A dissertation Submitted By :

Dhiya Mhoammed Hamdhal Khaleefu Al-Shueibi

To the council of the college of Education for Humanities in partial fulfilment of the requirements for the degree of dectorate in Arabic language and literature

Supervised by:

Prof. Dr. Ahmed Abdullah Humood Al- Ani

Asst. Prof .Dr. Nessyif Jassim Mohammed

M 2019 **H 1441**